تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

حروب أوباما

الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية

ترجمة

هاني تابري

بوب وودورد

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

يقدّم لنا بوب وودورد في كتاب «حروب أوباما» أقرب وأشمل وصف ظهر حتى الآن للرئيس الشاب بصفته القائد الأعلى. استند وودورد إلى مذكّرات داخلية ووثائق سريّة ومدوّنات اجتماعات ومئات الساعات من المقابلات مع أبرز الشخصيات الفاعلة، وعلى رأسهم الرئيس أوباما، لينقل لنا عن قرب صورة أوباما وهو يدرس القرارات الحاسمة التي سيتخذها بشأن حرب أفغانستان والحملة السرية في باكستان والصراع العالمي ضدّ الإرهاب.

يُظهر الكتاب النزاع المستمرّ بين القيادة المدنية في البيت الأبيض وكبار القادة العسكريين الذين تصدّوا لمحاولات الرئيس لوضع خطّة للخروج من حرب أفغانستان.

سأل الرئيس حكومة حربه: «ما هي الخيارات المتاحة أمامي؟». وكان يبحث عن بدائل محتملة لطلب قائد القوات الأمريكية في أفغانستان، في أواخر العام 2009، إرسال 40,000 جندي إضافي. وقال لهم: «لقد وضعتم أمامي، عملياً، خياراً واحداً... وهذا أمر غير مقبول».

وأخيراً أجابه وزير الدفاع روبرت غيتس: «سيدي الرئيس، أعتقد أن من واجبنا أن نعرض عليك ذلك الخيار».

ولم يأتِ ذلك الخيار أبداً. وقد اندفع نائب الرئيس بلا هوادة للحدّ من نطاق المهمّة العسكرية وتجنّب الانزلاق إلى فيتنام أخرى. لم يتردّد نائب الرئيس في كتابة المذكّرات للرئيس بخطّ يده وأرسل ستّة منها بواسطة الفاكس السري إلى أوباما، وذلك عشية اتخاذه القرار النهائي بشأن القوات.

لم تتوقّف المناوشات بإصدار الرئيس أوباما أمره بزيادة 30,000 جندي إضافي والتعهّد بالبدء بسحب القوات الأمريكية في تموز/يوليو 2011.

فالقائد الجديد في أفغانستان الجنرال ديفيد بترايوس يعتقد أنه يستطيع أن يكسب المزيد من الوقت إذا حقّق نجاحاً. وقد قال في حديث خاصّ له: «لا أظنّ أنّ بالإمكان الفوز في هذه الحرب... إنّها من نوع القتال الذي نبقى فيه طوال حياتنا، وربّما أيضاً حياة أبنائنا».

سيطر على النقاشات الدائرة الخوف من احتمالات حدوث

(تابع على الصفحة الخلفية للغلاف)

حروب أوباما

الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأميركية

بوب ودوورد

ترجمة

هاني تابري

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

حروب أوباما

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي 2011

ISBN: 978-9953-27-955-8

Authorized Translation from the English Language Edition:

OBAMA'S WARS

Copyright © 2010 by Bob Woodward

All Rights reserved
Published by arrangement with the original Publisher Simon & Shuster, Inc.

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدماً.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI — دار الكتاب العربي

Verdun St., Byblos Bank Bldg. — شارع فردان، بناية بنك بيبلوس

P.O. Box 11-5769 — ص. ب. 11-5769

Beirut 1107 2200 Lebanon — بيروت 1107 2200 لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف

Fax (+961 1) 805478 فاكس

daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني

www.dar-alkitab-alarabi.com

www.kitabalarabi.com
www.academia.com.lb

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن فكر مؤلفها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

المحتويات

توضيح للقراء 7
الشخصيات 11
الفصول: من 1 إلى 33 17
ملحق: الأوامر النهائية للرئيس أوباما 474

توضيح للقرّاء

لا بدّ من كلمة لإيضاح كيفية الحصول على المعلومات الواردة في هذا الكتاب وتقييمها واستخدامها، مع الإشارة إلى أن الهدف من الكتاب هو عرض وقائع الأحداث على حقيقتها. وقد بذلتُ في سبيل ذلك غاية وسعي معتمداً على خبرتي في التحقيقات الصحفية والتقارير الإخبارية.

يستند الجزء الأساسي من مضمون الكتاب إلى سجلّات مدوّنة ـ من خُلاصات اجتماعات مجلس الأمن القومي، وملاحظات شخصية، ومذكّرات، وجداول زمنية، ورسائل، وشرائح "باور بوينت"، ورسائل إلكترونية، وتقارير، وبرقيات حكومية، وروزنامات، ونُسَخ وثائق، ويوميّات، وخرائط.

وقد زوّدني بالمعلومات الواردة في الكتاب أكثر من مئة شخص من المرتبطين بحرب أفغانستان والأمن القومي خلال الثمانية عشر شهراً الأولى من حكم الرئيس باراك أوباما. عُقدت المقابَلات على أساس "سريّة المصدر"، أي أنه يجوز استخدام المعلومات من دون تحديد مصادرها بالاسم. والتقيتُ العديد من المصادر خمس مرّات أو أكثر، وسمح لي معظمهم بتسجيل المقابلات التي نُسخَت فيما بعد كتابةً. وقد زاد مجموع صفحات نسخ مقابلات بعض المصادر عن 300 صفحة. وسعيتُ جاهداً للمحافظة، قدر الإمكان، على لغة الشخصيات والمصادر الرئيسية باستخدام ألفاظهم نفسها حتى خارج الاستشهاد المباشر، وذلك للمحافظة على نكهة أساليبهم ومواقفهم.

عُقدت لقاءات في العُمْق مع عدد من كبار المعاونين في البيت الأبيض، وقد أطلعوني على مدوّنات الاجتماعات ووثائق هامّة ونكرياتهم عن مجريات الاجتماعات وما سبقها وما تلاها، كما أناروا فكري بتحليلاتهم وتأويلاتهم.

وقد أفدتُ كثيراً من مسؤولين كبار وأصحاب مراكز عليا في المؤسسات العسكرية ودوائر الاستخبارات والأوساط الدبلوماسية، وذلك بما كشفوه لي من ذكريات مُسهَبة وقراءات من مدوّناتهم، وما زوّدوني به من وثائق.

وبما أنّ تدوين المعلومات قد تمّ خلال 18 شهراً فإنّ لقاءات كثيرة عُقدت بعد أيام معدودة، أو حتى ساعات، من حدوث مناقشات حاسمة. وهذا ما جعل الروايات والتقارير أقرب عهداً إلى مصدرها وأكثر عفويةً.

والحوارات بمعظمها مأخوذة من السجلات المكتوبة، وأحياناً من الأشخاص المشاركين شرط أن يكون مصدرها أكثر من شخص واحد. ولم أنسب الأفكار أو الاستنتاجات أو المشاعر إلى أي شخص إلّا بناء على تصريح مباشر من الشخص نفسه أو استناداً إلى ملاحظات مدوّنة أو إلى زميل استقاها منه بنفسه.

كان بعض المصادر أحياناً، خلال الحديث، يشير إلى نقطة ما ويقول إنّها "ليست للنشر" أي أنه لا يجوز نشرها ما لم ترد أيضاً من مصدر آخر. وقد وُفّقتُ في كثير من الأحيان إلى الحصول على المعلومات من مكان آخر كي أتمكّن من تضمينها في هذا الكتاب. وأشير إلى أن البعض يظنّون أنهم يستطيعون أن يحاصروا المعلومات ويمنعوا نشرها بمجرّد قولهم إنها "ليست للنشر" أو أنّهم لا يريدون رؤيتها مذكورة في الكتاب. لكن في داخل البيت الأبيض، في أيّ عهد، تصبح أعمال جميع الموظفين ومواقفهم معروفة من الآخرين. وعند إجراء مقابلات شاملة متعدّدة مع مصادر مباشرة حول نقاط اتخاذ القرارات في الحرب، فإن أدوار كل اللاعبين الفاعلين تصبح واضحة.

ونظراً لتنوّع المصادر والرهانات والمصائر المتعلّقة بهذه المعلومات فإنني لم أستطع أن أشذّب وأهذّب الكتاب أكثر ممّا فعلت.

وأشير أخيراً إلى أنني قابلتُ الرئيس أوباما رسمياً في المكتب البيضوي مدة ساعة وربع الساعة في يوم السبت 10 تموز/يوليو 2010.

بوب ودوورد

25 تموز/يوليو 2010

واشنطن العاصمة

الشخصيّات

رئيس الولايات المتحدة الامريكية

باراك أوباما

نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

جوزف بايدن

البيت الأبيض

رئيس هيئة موظفي البيت الابيض

رام إيمانويل

المستشار الاول للرئيس

ديفيد أكسلرود

السكرتير الصحفي للبيت الأبيض

روبرت غيبز

مجلس الأمن القومي (NSC)

مستشار الأمن القومي

الجنرال المتقاعد جيمس جونز، مشاة البحرية (قوات المارينز)

نائب مستشار الأمن القومي

توماس دونيلون

مستشار أوّل ومنسّق شؤون أفغانستان ـ باكستان

الفريق المتقاعد دوغلاس لوت، الجيش الأمريكي

رئيس هيئة موظفي مجلس الأمن القومي

مارك ليبرت 20 كانون الثاني/يناير 2009 ـ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2009

دنيس ماكدونو 2 تشرين الأول/أكتوبر 2009

مساعد الرئيس لشؤون مكافحة الإرهاب (CT) والأمن الوطني

جون برينان

مستشار نائب الرئيس للأمن القومي

أنطوني بلينكن

نائب مستشار الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية

بنيامين رودز

رئيس الهيئة المشتركة بين الإدارات لمراجعة السياسة بشأن أفغانستان ـ باكستان

بروس ريدل 10 شباط/فبراير ـ 27 آذار/مارس 2009

وزارة الخارجية

وزيرة الخارجية

هيلاري كلنتون

الممثّل الخاص لأفغانستان وباكستان

ريتشرد هولبروك

سفير الولايات المتحدة في أفغانستان

الفريق المتقاعد كارل إيكنبري، الجيش الأمريكي

سفيرة الولايات المتحدة في باكستان

آن باترسون

وزارة الدفاع

وزير الدفاع

روبرت غيتس

وكيلة الوزارة للشؤون السياسية

ميشيل فلورنوي

السكرتير الصحفي لوزارة الدفاع

جيفري موريل

دوائر الاستخبارات

مدير الاستخبارات الوطنية

نائب الأدميرال المتقاعد 13 شباط/فبراير 2007 ـ 29 كانون الثاني/يناير 2009
مايكل ماكونل،
البحرية الأمريكية

الأدميرال المتقاعد 29 كانون الثاني/يناير 2009 ـ 28 أيار/مايو 2010
دنيس بلير،
البحرية الأمريكية

مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)

الجنرال المتقاعد 30 أيار/مايو 2006 ـ 19 شباط/فبراير 2009
مايكل هايدن،
القوات الجوية الأمريكية

ليون بانيتا 19 شباط/فبراير 2009

نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية

ستيفن كابس 25 تموز/يوليو 2006 ـ 14 نيسان/أبريل 2010

مايكل موريل 6 أيار/مايو 2010
(كان سابقاً مديراً في وكالة الاستخبارات المركزية لشؤون الاستخبارات 2006 ـ 2010)

القوات المسلحة

قائد القيادة المركزية الأمريكية

الجنرال ديفيد بترايوس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2008 ـ 30 حزيران/يونيو 2010
الجيش الأمريكي

قائد القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان

الجنرال ديفيد ماكيرنان، 3 حزيران/يونيو 2008 ـ 15 حزيران/يونيو 2009
الجيش الأمريكي

الجنرال ستانلي ماكريستال، 15 حزيران/يونيو 2009 ـ 23 حزيران/يونيو 2010
الجيش الأمريكي

الجنرال ديفيد بترايوس، 4 تموز/يوليو 2010 ـ
الجيش الأمريكي

رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة (JCS)

الأدميرال مايكل مولن، البحرية الأمريكية

نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة

الجنرال جيمس "هوس" كارترايت، مشاة البحرية

مدير مركز التميُّز في أفغانستان ـ باكستان، القيادة المركزية

العقيد المتقاعد ديريك هارفي، الجيش الأمريكي

الناطق بلسان الجنرال بترايوس

العقيد إيريك غنهاس، الجيش الأمريكي

أفغانستان

رئيس جمهورية أفغانستان

حامد كرزاي

رئيس مجلس ولاية قندهار،
الأخ غير الشقيق للرئيس كرزاي

أحمد ولي كرزاي

باكستان

رئيس جمهورية باكستان

آصف علي زرداري

رئيس أركان الجيش الباكستاني

الجنرال أشفق كياني

سفير باكستان في الولايات المتحدة الأمريكية

حسين حقّاني

1

بعد يومين من انتخاب السناتور باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة، أي يوم الخميس في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، تمّ تحديد موعد للقائه، في شيكاغو، بمايك ماكونل، مدير الاستخبارات الوطنية (DNI).

وماكونل في الخامسة والستين من عمره، وهو نائب ادميرال متقاعد في البحرية، محدودب الكتفين، ذو شعر اشقر خفيف وابتسامة ذكيّة. وقد جاء إلى الاجتماع ليعرض بالتفصيل القدرات والعمليات السرية التي تتولاها مؤسسة الاستخبارات الامريكية الكبرى التي يشرف عليها بصفته مديراً للاستخبارات الوطنية. فبعد 75 يوماً من ذلك الاجتماع ستؤول مقدّرات الدولة العظمى إلى ذلك الرئيس البالغ سبعة واربعين عاماً والذي سيصبح، بحسب تعبير دوائر الاستخبارات، "الزبون الأوّل الذي نتعامل معه".

وصل ماكونل مبكراً إلى مبنى كلاجنسكي الفدرالي في شيكاغو، وهو عبارة عن ناطحة سحاب بسيطة الطراز، وكان بصحبته مايكل موريل الذي كان سابقاً ناقل المعلومات للرئيس جورج دبليو بوش (الابن) حول أحداث 11 ايلول/سبتمبر واصبح رئيساً لقسم التحليل في وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه).

قابلهما اثنان من الفريق الخاص بانتقال السلطة من الإدارة الديمقراطية السابقة، هما جون بوديستا، رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض في السنتين

الاخيرتين من رئاسة بيل كلنتون، وجيمس ستاينبرغ، وهو نائب مستشار سابق للأمن القومي في إدارة كلنتون.

قال بوديستا: "سنكون مع الرئيس المنتخب خلال لقائه بكما".

صمتَ ماكونل مرتبكاً لأن لديه تعليمات مختلفة من الرئيس بوش. كان بوش قد قال له: "قراري واضح واكيد: لن نعطي معلومات عن نجاحنا وعن طريقة عمل هذا الامر لأحد" باستثناء الرئيس المنتخَب. كان ماكونل يعلم أن الرئيس بوش لا يحبّ الحديث أبداً عن "المصادر والأساليب"، لكن ما عناه الرئيس كان عدم كشف أي معلومات تحدّد الأفراد الجواسيس والتقنيّات الجديدة التي طُوِّرت لاختراق القاعدة ومهاجمتها، وللقتال الحربي في العراق وأفغانستان، والدفاع عن الأمّة.

قال ماكونل: "آسِف، يا جون، كان بودّي أن أستجيب لطلبك، لكنّ التعليمات ليست من عندي". وأعلمه بقرار بوش: لا يُسمح بحضور الاجتماع إلّا للرئيس المنتخب وأي شخص مُسمّى لتولي منصب رفيع في الأمن القومي على مستوًى وزاري. وأضاف: "ولا ينطبق هذا الأمر على أيّ منكما. لذا لا يسعني السماح بذلك. لن أخالف تعليمات الرئيس".

لم يستطع بوديستا أن يخفي امتعاضه، لكنه قال: "حسناً، فهمت". كانت جميع مصادر الاستخبارات مُتاحةً لبوديستا، وكذلك لستاينبرغ، حتى ذلك الحين. واعتبر بوديستا أن هذا التصرّف لا يساعد أوباما لكونه قليل الخبرة في اجتماعات المعلومات.

وصل أوباما وهو لا يزال مبتهجاً بنشوة انتصاره وكان يوزّع الابتسامات والمصافحات كأنه لا يزال في عزّ حملته الانتخابية.

كان أوباما قبل شهرين، بعد أن عقد اجتماعاً سرياً للغاية مع ماكونل اطّلع منه خلاله على أهم التهديدات الإرهابية، قد قال مازحاً: "الحقيقة أنني كنتُ حتى الآن أخشى خسارة هذه الانتخابات، لكن بعدَ حديثي معكم أصبحتُ أخشى الفوز!"

خاطب بوديستا الرئيس المنتخب قائلاً: "سيدي، هلّا سمحت لنا بكلمة على انفراد؟" وقاده إلى غرفة جانبية. حين عاد أوباما بدت طريقة تصرّفه مختلفة، إذ أصبح أكثر تحفُّظاً وجدياً، وانتقل فجأة من وضع المرشّح إلى وضع المسؤول. فأعوانه في حلقته الخاصّة الذين اختارهم ووثق بهم واصطفاهم بعناية من نخبة الديمقراطيين لقيادة عملية تسلّمه السلطة قد أُقصوا عن الاجتماع. وكان على الرئيس المنتخب المواجهة، في الاجتماع، وحيداً.

اجتمع ماكونل ومووريل مع أوباما في غرفة خاصة حصينة تُدعى "مرفق المعلومات المخصّصة الحسّاسة" (SCIF)، وهو عبارة عن حجرة صغيرة جداً في وسط المبنى حيث يمكن أن يوجَد حمّام عادةً. والغرفة مصمّمة بحيث لا يُسمَع الصوت إلى خارجها، وهي خالية من النوافذ، لا بل إنّها قد تُشعِر المرء بالضيق والانزعاج. كان الاجتماع لوّلاً إكمالاً وتوسيعاً للاجتماع السابق الذي نقل فيه ماكونل المعلومات للمرشّح أوباما. كان هناك 161,000 جندي أمريكي للقتال في العراق و38,000 جندي في أفغانستان. كانت المخابرات تؤدي دوراً هاماً في المجهود الحربي. إلّا أنّ الخطر الداهم على الولايات المتحدة لم يصدر من منطقتي الحرب المذكورتين، وإنّما من باكستان، وهي دولة غير مستقرّة يبلغ عدد سكانها حوالى 170 مليوناً ولها خط حدودي مع جنوب أفغانستان بطول 1,500 ميل، وتمتلك ترسانة أسلحة تضمّ حوالى مئة وحدة سلاح نووي.

كان على رأس أولويّات مدير الاستخبارات الوطنية، وكذلك على رأس أولويات أوباما منذ ذلك الحين، الوضع في المناطق القبلية الخارجة عن السيطرة على طول الحدود الباكستانية ـ الأفغانية حيث وجد بن لادن وتنظيم القاعدة وتفرّعات طالبان المتطرّفة المتمرّدة ملاذاً، فأقامت حوالى 150 معسكراً للتدريب إلى جانب إنشاء مرافق أخرى.

كانت الأقاليم السبعة التي تشكّل المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان (FATA) مجتمعةً توازي مساحة ولاية نيوجيرزي تقريباً، وهي تخضع بمعظمها لحكم المجموعات المتطرفة وزعماء القبائل وتوفّر لهم موطئ قدم في منطقة الحدود الشمالية الغربية الباكستانية.

وكانت باكستان قد وقّعت، في شهر أيلول/سبتمبر 2006، معاهدة تنازلت بموجبها عن السيادة الكاملة على إقليم شمال وزيرستان في تلك المنطقة لصالح رؤساء القبائل المرتبطين بحركة طالبان، ممّا أوجدَ أرضاً أشبه بالغرب الأمريكي سابقاً بالنسبة لمتمرّدي طالبان الذين يهاجمون القوات الأمريكية في أفغانستان.

عرض ماكونل في الاجتماع السابق مشكلة التعامل مع باكستان. وهي شريك مُخادِع للولايات المتحدة في حرب أفغانستان. قال ماكونل: "إنهم يكذبون"، فمقابل دفعات مالية من الولايات المتحدة تصل إلى حوالي بليوني دولار سنوياً يقدّم الجيش الباكستان القويّ وجهاز الاستخبارات الباكستاني (ISI) الدعم للولايات المتحدة، لكنّهما في الوقت عينه يزوّدان طالبان الأفغانية سراً بالمساعدات والأسلحة والمال، "وفي هذا قمّة المراوغة والتملّص من التعهّدات"، كما علق ماكونل.

ثم شرح ماكونل كيف أنّ التعامل مع جهاز الاستخبارات الباكستاني أمر مضنٍ ومتعِب. فكأنه كان لهذا الجهاز ست شخصيّات أو سبع. لقد استخدمَت وكالة الاستخبارات المركزية (الأمريكية) واشترت بعض أجزاء ذلك الجهاز، إلّا أن شعبة واحدة منه على الأقل، تُعرف باسم المديرية (S)، تموّل وترعى حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية. ورأى ماكونل أنّ دفعات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كافية لوضع معظم جهاز الاستخبارات الباكستاني في جيب الأمريكيين، إلا أن ذلك الجهاز لم يشأ أو لم يتمكّن من السيطرة على رجاله.

اعتقدت القيادة الباكستانية أنّ الولايات المتّحدة ستنسحب من المنطقة في نهاية المطاف كما فعلت قرب نهاية الحرب الباردة إثر انسحاب قوات الاحتلال السوفياتي من أفغانستان في العام 1989. ويمكن أن نفهم، إلى حدّ ما، نمط تفكير هؤلاء النزّاع إلى الارتياب. فإذا انسحبت أمريكا ثانية، فإن الهند وإيران ستملآن الفراغ داخل أفغانستان. وأخشى ما تخشاه باكستان هو الهند، عدوّها اللدود منذ أكثر من ستّين سنة. والهند قوّة اقتصادية وعسكرية كبرى متنامية، لذا وضعت عدّة برامج مخابراتية داخل أفغانستان في سبيل نشر نفوذها هناك.

لذلك كانت خشية باكستان من أن تطوّقها الهند أكبر من خشيتها من مضارّ وجود المتطرفين داخل حدودها.

وخير وسيلة للخروج من هذه الأزمة، بنظر مدير الاستخبارات الوطنية، تكون بأن يسعى أوباما لإحلال السلام بين الهند وباكستان. فإذا ما اطمأنت باكستان لأمنها من جانب الهند فإنها قد تكفّ عن لعبتها المميتة إلى جانب طالبان.

كما تطرّق ماكونل، في اجتماع أيلول/سبتمبر إلى تنفيذ هجمات جوية بواسطة طائرات من دون طيّارين مثل طائرة "بريداتور" المزوّدة بكاميرات دقيقة للمراقبة وصواريخ "هلفاير". وقد قضت خطة العمل السريّة التي أقرّها الرئيس بوش باستهداف قيادات القاعدة والتنظيمات الأخرى داخل باكستان. وعلى الرغم من أنّ هذا البرنامج سرّي فقد وردت تقارير كثيرة بشأنه في وسائل الإعلام الباكستانية والأمريكية.

قيل لأوباما إنّ أربع هجمات فقط قد نُفّذت في النصف الأول من العام 2008. وقد اكتشفت الولايات المتحدة أدلّة تثبت أن باكستان عمدت إلى تأخير مواعيد الضربات المقرّرة كي تحذّر القاعدة وطالبان الأفغانية فيتفرّق مقاتلوهما. كان ماكونل قد نقل للرئيس بوش معلومات استخباراتية بشرية وتقنية تثبت حدوث عدّة مكالمات بين أحد ضباط الاستخبارات الباكستانية وسراج حقاني أحد القادة المقاتلين الذي ترتبط جماعته بحركة طالبان الأفغانية.

وكان تعليق بوش: "في هذه الحالة إذاً سنضع حدًّا لهذه اللّعبة. هؤلاء الأوغاد يقتلون الأمريكيين. لقد طفح الكيل". وأمر بتسريع الضربات بواسطة الطائرات من دون طيارين على زعماء القاعدة وعلى معسكرات محددة، أي ما سُمّي بأهداف البنية التحتية. كان الأمر أشبه بمهاجمة كثيب النمل ـ حيث يستطيع الناجون الهروب بعد الغارة فيجري تعقّبهم حتى الوصول إلى مخبأ آخر ممّا يساعد في بناء معلومات حول ملاجئ الإرهابيين.

أوصى بوش بأن تُعطى باكستان "إخطارات آنية" حول هذه الغارات، أي

أن يعلم الباكستانيون بأمر الغارة أثناء القيام بها، أو الأفضل والأسلم بعد حدوثها بدقائق. وهكذا تصبح هذه الطائرات الأمريكية مسيطرة على الجو فوق باكستان.

وكشف ماكونل، بالإضافة إلى ذلك، للرئيس بوش، معلومات استخباراتية تثبت أن جهاز الاستخبارات الباكستاني قد ساعد جماعة حقاني في الهجوم على السفارة الهندية في كابل في السابع من تموز/يوليو، أي قبل ذلك بأربعة أشهر. وكانت الولايات المتحدة قد نبّهت الهند فحصّنت وضع سفارتها الدفاعي. لكن تلك التدابير لم تكن كافية، إذ سقط في التفجير الانتحاري ثمانية وخمسون قتيلاً وأكثر من مئة جريح.

وانتقل ماكونل بعد ذلك، في اجتماع أيلول/سبتمبر إلى أحد أكثر المخاطر الملحّة. فالقاعدة تجنّد أفراداً من الدول الـ35 التي لا يحتاج مواطنوها للحصول على تأشيرات لدخول الولايات المتحدة. كانت تدفع لهم المال بسخاء وتأتي بهم بالعشرات إلى المناطق غير الخاضعة للسلطة، فتدربهم على جميع فنون القتال - من متفجرات وأسلحة كيميائية - وتحاول تزويدهم بأسلحة بيولوجية.

أضاف ماكونل: "قد يتمكّنون من الوصول إلينا. إنهم يحاولون تجنيد أشخاص يحملون جوازات يمكنهم أن يدخلوا بها الولايات المتحدة من دون تأشيرات". لم تنجح القاعدة في ذلك بعد، لكن هذه الإمكانية مثيرة للقلق. "لم نستطع حتى الآن إمساك أي خليّة في الولايات المتحدة، لكننا نظنّ أنّه قد يكون هناك عدد منها".

استرعى ذلك اهتمام أوباما. فبعض خاطفي الطائرات في 11 أيلول/سبتمبر كانوا ناشطين في الولايات المتحدة طيلة 18 شهراً قبل يوم الهجوم. وكما قال في نهاية ذلك الاجتماع، أصبح لديه أسباب تدعوه للقلق من فوزه في الانتخابات.

انطلق اجتماع 6 تشرين الثاني/نوفمبر مع أوباما من حيث توقّف الاجتماع السابق. فقد أصبح بمقدور ماكونل أن يعطيه صورة أوسع عن طريقة عمل المخابرات في غربلة المعلومات وجمعها.

قال ماكونل بلهجته الهادئة التي يتّسم بها موطنه كارولينا الجنوبية: "سيدي الرئيس المنتخب، أصبح بإمكاننا الآن أن نطلعك على كل شيء".

مثلاً، كان الرمز السريّ جداً لعمليّات طائرات بريداتور هو عبارة (SYLVAN-MAGNOLIA). وهذه الشفرة تعطي معلومات مخصّصة حسّاسة لا يُسمح بالوصول إليها إلا لأصحاب التفويض الأمني رفيع المستوى والذين لهم حقّ معرفتها. وقد أصبح الرئيس المنتخب، بالطبع، أحد هؤلاء الأشخاص.

وقد سجّلت الولايات المتحدة إنجازاً مخابراتياً عظيماً في مناطق باكستان الخارجة عن السيطرة، وذلك نتيجة لمزجها بين أسلوبي جمع المعلومات - المصادر البشرية والاستخبارات التقنية مثل اعتراض الاتصالات والتصوير بواسطة الأقمار الصناعية والطائرات بلا طيارين.

لكنه استدرك قائلاً إن الإنجاز الحقيقي كان مساهمة العنصر البشري. وهذا ما كان الرئيس بوش يحرص على حمايته مهما كلّف الثمن. كانت الطائرات الموجهة لاسلكياً تحمل، في الأساس، كاميرات فيديو فائقة الدقّة وكانت مسلّحة بقذائف صاروخية. إنّما لا يمكن توجيه هذه الطائرات بشكل سليم نحو أهدافها إن لم يكن هناك جواسيس على الأرض يحدّدون لوكالة الاستخبارات المركزية مواقع البحث والمطاردة والضرب. فلولا هؤلاء الجواسيس لكانت صور الفيديو الآتية من طائرات بريداتور أشبه بأشرطة تلفزيونية فارغة.

وعرض ماكونل تفاصيل مسهبة حول تلك المصادر البشرية، وقد تمّ إعداد أفرادها وفقاً لبرنامج بالغ الخطورة، باهظ الكلفة، على مدى خمس سنوات. وهؤلاء الجواسيس هم السرّ الحقيقي الذي سيحمله منذ تلك اللحظة. ويمكن اعتبارهم المفتاح لحماية أمن البلاد.

كان الرئيس بوش صارماً في رأيه حول حماية هؤلاء. ووصف ماكونل ذلك بقوله: "تعليماته لنا هو أنه لا يمكننا إعطاء أي معلومات إلّا لك شخصياً أو من تعيّنه من أفراد حكومتك". فالرئيس بوش لم يشأ إطلاع أيّ من هؤلاء "السياح"، كما قال، أو "المنظّرين" الذين قد يكونون في عداد فريق أوباما

الانتقالي والذين قد يعمدون لاحقاً إلى الكشف عن هؤلاء الجواسيس في خطبة ما أو كتاب أو تعليق طائش.

عبّر أوباما عن فهمه لهذا الموقف.

وتتبع وكالة الاستخبارات المركزية نظاماً حصيناً بالنسبة للمصادر البشرية. فلكلّ منهم اسم سريّ خاص به مختار بشكل عشوائي، مثل (MOONRISE). وإذا كان المصدر منتِجاً ويتحمّل مخاطر كبرى فإن الكلام قد يكثر عنه في أروقة الوكالة. إنه ذو إنجازات فائقة! لكن حين يُصبح على لسان كثير من الناس فإنّه يُقتَل. وتُقام مراسم الجنازة ويحزن الجميع. ويقول رئيسه في الوكالة إن (MOONRISE) قد دفع حياته ثمناً لقيامه بالواجب. إلّا أن (MOONRISE) لم يمت فعلاً، وإنّما تغيّر اسمه السريّ. وأصبح لدى السي آي إيه مصدر آخر اسمه (SHOOTING STAR). إنّه الشخص نفسه باسم جديد: (MOONRISE) هو (SHOOTING STAR) بعينه. وهذه مكيدة بارعة متقنة لمنح (MOONRISE) أقصى درجات الحماية المطلقة - أي الموت.

أوضح ماكونل، من الناحية التقنية، كيف أنّ وكالة الأمن القومي التي رأسها بين العامين 1992 و 1996 قد طوّرت قدرة خارقة على التنصّت. وكان هذا المجهود قد بدأ قبل ذلك بسنوات انطلاقاً من مشروع رُمز إليه باسم (SHARKFINN) وصُمّم لتسريع الحصول على الاتصالات المعترَضة وحفظها ونشرها وإتاحتها، وهي تشمل مكالمات الهواتف الخلوية والرسائل الإلكترونية. تقدّم المشروع وسرعان ما أصبح يُشار إليه باسم (RT10). وقد زاد السرعة بالوقت الفعلي (الآنيّ) حتى صارت أسرع بعشرة بلايين مرّة. وتحوّل اسم المشروع إلى (RTRG) وهو اختصار لعبارة (Real Time, Regional Gateway) أي: الزمن الفعلي، المدخل الإقليمي. ويدلّ البرنامج من اسمه أن هناك سبيلاً لانتزاع المعلومات وخزنها وتوفيرها فوراً للمحلّلين والعاملين في الاستخبارات مِمّا يسمح للولايات المتحدة بالتصرّف بسرعة ردّاً على تحرّكات العدوّ.

كان الاسم السريّ للبرنامج في أفغانستان كلمة (JESTER). وكانت وحدات

خاصة تُسمّى فِرَق (JACKAL) تعمل في طول البلاد وعرضها لمراقبة المتمردين.

وأوضح ماكونل العملية فقال: "هم يتكلّمون ونحن نصغي. هم يتحرّكون ونحن نتتبع. وحين تسنح لنا الفرصة نتدخّل عملياً".

ذكرَ ماكونل أنّ المعلومات البشرية والتقنية تشير، بكل وضوح، إلى أنّ طالبان شورى كويتا هي الجماعة الرئيسية للمتمرّدين المسلّحين في حرب أفغانستان. ويرأس مجلس الشورى هذا الملا محمد عمر زعيم طالبان الذي فرّ من أفغانستان بُعيد هجوم أمريكا على بلاده في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ورُصدت، منذ ذلك الحين، مكافأة بقيمة 25 مليون دولار للقبض عليه.

كان الملا عمر متواجداً في مدينة كويتا الباكستانية التي لا تبعد أكثر من حوالى ستين ميلاً عن الحدود الأفغانية في إقليم بلوشستان. وبخلاف الأرض الصحراوية الشاسعة في المناطق القبلية، فإن مدينة كويتا تضمّ حوالى 900,000 نسمة ممّا يجعل ضربات الطائرات من دون طيارين مستحيلة عمَلياً.

ثم أردف ماكونل: "وهذا هو لُبّ المشكلة".

فسأله أوباما: "وماذا فعلنا حيال ذلك؟"

أشار ماكونل إلى عدم تحقيق شيء يُذكر في هذا المجال.

كانت المشكلة تكمن في إرسال قوات أمريكية عبر الحدود إلى المدن الباكستانية التي لا تستطيع الطائرات الإغارة عليها. فقبل ذلك بشهرين، في الثالث من أيلول/سبتمبر، أي في اليوم التالي للاجتماع الأول بين ماكونل والمرشح الرئاسي أوباما، وافق الرئيس بوش على تنفيذ عملية عبر الحدود إلى داخل باكستان. كان يفترض أن تكون عملية برية سريعة للقوات الخاصة ينفّذها حوالي أربعة وعشرين عنصراً من قوات البحرية الخاصّة (سيلز) للإغارة على منزل يُعتقد أنّ القاعدة تستخدمه في بلدة أنغور آدا في المناطق القبلية على أن يستولي الجنود على ما وصفه ماكونل "بأغراض" القاعدة، أي المستندات وأجهزة الكمبيوتر.

غير أن الناس، في تلك الجزء من العالم، يواجهون الخطر الداهم باللجوء إلى نيران الأسلحة الأوتوماتيكية والانفجارات بدلاً من أن يفرّوا من وجهه. وهكذا، أضاف ماكونل، سقط ضحايا مدنيّون في الهجوم، وقامت قيامة الصحافة الباكستانية.

أقرّ ماكونل: برداءة التخطيط للهجوم والتنسيق بشأنه. وأعلنت الحكومة الباكستانية عن استنكارها الشديد لانتهاك سيادتها. واستاء بوش كثيراً للإصابات المدنية وقال إن أمريكا لن تكرّر مثل هذا العمل. ففي إدارة بوش لن يكون هناك أي عملية برية إلى داخل باكستان حتماً.

وثمّة سرّ خطير لم يَرِد له ذكر في وسائل الإعلام ولا في أي مكان آخر وهو وجود جيش سري مؤلف من 3000 رجل تابع لوكالة الاستخبارات المركزية يعمل في أفغانستان. وهذا الجيش المسمّى فرق المطاردة لمكافحة الإرهاب (CTPT) مكوّن بمعظمه من أفغانيين هم من عناصر النخبة بنظر الوكالة. لذلك يعطى أفراده أجوراً جيدة ويتلقون التدريبات اللازمة ويعملون كأداة بيد وكالة الاستخبارات المركزية بتفويض من الرئيس بوش. قامت تلك الفرق بعمليات للقضاء على متمردي طالبان أو القبض عليهم، ولكنها كثيراً ما دخلت المناطق القبلية لإشاعة الهدوء واكتساب التأييد.

وذكر ماكونل خطراً داهماً آخر يتمثّل في القاعدة في اليمن التي يُشار إليها عموماً باسم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP). وقد هاجمت هذه المجموعة السياح، وفي شهر أيلول/سبتمبر 2008 فجرت سيارتين مفخّختين خارج السفارة الامريكية في اليمن وأسفر الحادث عن قتل 19 شخصاً بمن فيهم ستّة من الإرهابيين.

انتقل ماكونل وموريل إلى البرنامج النووي الإيراني. كان من المعروف أن إيران تسعى لاقتناء الأسلحة النووية، فبالرغم من توقّف بعض برامجها في هذا المجال فإن برامج أخرى ظلت قائمة أو قابلة للاستئناف، كما كان ثمّة منشآت

مخفيّة. ويعتقد ماكونل جازماً أن إيران ستتمكن من صنع سلاح نووي من نوع مدفعي وسيكون بدائياً على الأرجح ـ ولكن يمكن تفجيره في الصحراء ويكون ذا وقع مدوٍّ. وسيكون ذلك برأيه بين العام 2010 ـ أي بعد أقلّ من سنتين بعد ذلك اليوم ـ والعام 2015. وسيكون من آثار ذلك زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط إلى حدّ بعيد. فالمملكة العربية السعودية ستسعى للحصول على مساعدة باكستان التي تتلقّى النفط السعودي وتحاول التوصل إلى إنتاج سلاح نووي سعودي. كما إن مصر وغيرها من بلدان المنطقة ستسعى للحصول على أسلحة نووية.

وأضاف ماكونل: مصدر خطر آخر هو كوريا الشمالية التي لديها من المواد النووية ما يكفي لصنع ست قنابل وتسعى باستمرار لزيادة إمكانياتها. كان زعماء كوريا الشمالية معتوهين، وأي محاولة للتفاوض مع نظامهم تعني تكرار معاناة إدارة بوش معهم، فهم "يتفاوضون ويراوغون ويصعّدون ثم يُفاوضون ثانيةً". وهذا دأبهم، إذ يتباحثون ويكذبون كثيراً، ثم يصعّدون حدّة مواقفهم ويهدّدون بالانسحاب، ويعودون بعد ذلك إلى الكلام والتباحُث. وأكّد ماكونل أنّ "هذه هي طريقة عملهم التي لن تتبدّل".

كانت إيران وكوريا الشمالية هدفين استخباراتيين شاقّين نظراً لأن المجتمع فيهما منغلق، كما إنّ عدم وجود سفارتين أمريكيتين فيهما يزيد من صعوبات التجسّس عليهما. لكن ماكونل أكّد أن المخابرات الأمريكية قد اخترقت البرنامج النووي في كل منهما، ومع ذلك فهما يشكّلان خطراً كبيراً في المدى القريب والمدى البعيد.

وسأله أوباما: "هل هناك مصادر خطر أخرى؟"

أجاب ماكونل: "لم نأتِ بعد على ذكر الخطر الإلكتروني. ما فَعله الصينيّون معكم".

كان الصينيّون قد تسلّلوا إلى كمبيوترات حملة أوباما في صيف العام 2008 ونقلوا منها الملفّات والوثائق بسرعة مذهلة.

علّق اوباما قائلاً: "اجلْ، اجلْ. لقد نالوا من ماكين أيضاً".

وافقه ماكونل، واضاف: "ولكن النقطة الاساسية هي ما فعلوه بك وبماكين. لقد أخذوا بياناتكما. لكنّهم حمقى، فقد افتُضح أمرهم". إذ إنّ الاستخبارات الأمريكية اكتشفت تلك القرصنة وأبلغ مكتب التحقيقات الفدرالي كلا الحملتين اللتين اتخذتا بعض الإجراءات الوقائية. "لكن السؤال الخطير هو: ماذا يحدث لو أنّهم تمكّنوا من إتلاف البيانات؟"

أجاب اوباما بأن ذلك كان سيشكّل مازقاً شائكاً.

تساءل ماكونل: "هلّا تخيّلنا إمكانية حدوث ذلك على مستوى الأمّة ككلّ؟!"

قال أوباما: "يا لها من معضلة!"

أوضح ماكونل كيف أنّ تقنيّة "الوقت الفعلي، المدخل الإقليمي" توفّر لوكالة الامن القومي إمكانيات هائلة لاستقاء المعلومات - من قراءة بريد الآخرين، إلى الاستماع لمكالماتهم، إلى تصنيف بياناتهم. كانت تلك ميزة الوكالة التقليدية، لكنّها تتميّز أيضاً بمقدرة هجومية اقرّها بوش في العام 2007 لتُستخدم ضدّ الكمبيوترات والاتصالات في العراق. وتقول الوكالة إنها من اكثر التقنيات فعالية في أنحاء العالم، لذلك تستخدمها بأقصى درجات العناية والحذر كي تتجنّب إشعال حرب إلكترونية.

وهذه المقدرة الهجومية لدى وكالة الامن القومي، المسمّاة "مهاجمة شبكات الكمبيوتر" (CNA)، اكثر اساليب اختراق الكمبيوترات تطوّراً ودقّة، بحيث تتمكّن فرق خبراء الشبكات الإلكترونية من اقتحام أنظمة الكمبيوتر في البلدان الاجنبية. ولعلّ عمليّاتهم الرقمية لهذه الغاية تشبه الضربات السريعة المحدّدة الاهداف التي تشنّها فرق قوات دلتا أو قوّات البحرية الخاصّة. وتدير هذه العمليات البالغة السريّة كتيبة حرب الشبكات في الجيش التابعة للواء المخابرات العسكرية رقم 704، وذلك في المقر الرئيسي لوكالة الامن القومي في فورت ميد خارج العاصمة واشنطن.

هناك في المقابل برنامج آخر هو "حماية شبكات الكمبيوتر" (CND).

أشار ماكونل إلى أن الولايات المتّحدة معرَّضة للهجمات الإلكترونية. ولو أن الإرهابيين التسعة عشر الذين نفذوا أحداث 11 أيلول/سبتمبر كانوا حانقين في المجال الإلكتروني وهاجموا مصرفاً واحداً لكان حجم تأثير عملهم على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي أكثر جسامةً من إنزال برجي مركز التجارة العالمي. فمثلاً مصرفا بنك أوف نيويورك وسيتي بنك يتعامل كل منهما بحوالى 3 تريليونات دولار يومياً من التحويلات المالية. ولمعرفة مدى أهمية ذلك نذكر أن إجمالي حجم الاقتصاد الأمريكي، أي الناتج المحلي الإجمالي السنوي يبلغ 14 تراليون دولار. فلو أُتلفت البيانات المصرفية لدبَّت الفوضى المالية. ولن يستطيع الناس الحصول على أموالهم أو معرفة ما إذا كانت قد دخلت في حساباتهم أو خُسمت منها لتسديد الدفعات المتوجبة عليهم. فهل يمكننا أن نتصوَّر إمكانية تعطيل ذلك النظام؟ فالثروة أصبحت غالباً مجرَّد مادّة مُدخَلة في الكمبيوتر، وقد بُنيت الأعمال المصرفية الحديثة على أساس ضمانة تلك المُدخَلات والثقة بها بدلاً من ضمانة الذهب والعملات. وأضاف ماكونل إنّ باستطاعة بضعة أشخاص تدمير الاقتصادين الأمريكي والعالمي والقضاء على الثقة بالدولار الأمريكي. وقال إن النظام يفتقر إلى الوقاية الحقيقية وهو معرّض لأيّ هجوم. كما إنّ كل العمليات المعتمدة على الكمبيوتر معرّضة للاختراق، ومنها شبكات الكهرباء وخطوط المواصلات ومراقبة الحركة الجوية.

قال أوباما: "أُريد منك أن تعرض لكامل حكومتي مخاطر هذا الأمر. كما أطلب منك أن تزوّدني بخريطة طريق حول ما ينبغي أن تفعله الدولة في هذا الصدد".

ثم شكر أوباما كلاً من ماكونل وموريل.

أخبر أوباما لاحقاً أحد أقرب مستشاريه: "إنّي أرث عالماً يمكن أن ينفجر في أي لحظة بشتّى الطرق، وسوف يكون لديّ بعض الوسائل الفعّالة لمنع حدوث ذلك، لكنّها وسائل محدودة، لا بل لعلّها تكون ملتبسة".

في مقابلة مع الرئيس أوباما في المكتب البيضوي، في العاشر من حزيران/يونيو 2010، أطلعني على أنه لا ينوي أن يؤكّد أو ينفي أقوالاً مُحدَّدة استُشهد بها في هذا الكتاب. وأضاف: "ما سأفعله هو أني سأحاول أن أعطيك فكرة موجزة عن أفكاري العامة خلال أي مرحلة محدّدة".

قال إن تقييم ماكونل للحالة في أفغانستان وباكستان ومناطقها الحدودية كان "يدعو للتأمّل" لكنه لم يكن "مفاجئاً".

وأوضح الرئيس ذلك بقوله: "لقد أكّد بعض أهمّ مخاوفي من أن طالبان قد قويتْ وأنها تسيطر على المزيد من المناطق وأنه لم يكن لدينا في باكستان استراتيجية خاصة بالمناطق القبلية والمنطقة الشمالية الغربية.

ووصف الاجتماعين بأنّهما "أكدا حقيقة واقعة، وهي وجود حركة طالبان وشورى كويتا وجماعة حقّاني، وهذه المجموعات المتعدّدة المرتبطة بالقاعدة بشكل أساسي كانت تعمل بشكل نشط من دون أن نضغط عليها كما يجب".

سألتُه: "وهل وافقتَ على ذلك؟ فهذا أمر أريد التأكّد منه".

وأجاب: "نعم".

وأكّد بشكل عام رأيه هذا في تعليق قاله لأحد أعوانه حول الوضع الذي ورثه. كما قال لي: "الأحداث مختلطة ومعقّدة. ففي أي لحظة من أي يوم تحدث تطوّرات متفجّرة ومأساوية ومخيفة وخطيرة. وينبغي القول بكل موضوعية: لا بدّ من القيام بشيء ما حيال كل ذلك".

أقرّ أوباما أنّ مشاكل العالم بأسره أصبحت، بعد الانتخابات، تُعتبر من مسؤوليّاته: "فالناس يقولون: أنتَ صاحب أقوى نفوذ في العالم، فلِمَ لا تفعل شيئاً؟"

2

كان جون بوديستا يعمل بصمت على رأس فريق أوباما الانتقالي، وقد ألحّ على الرئيس المنتخَب أن يختار هيئة موظفي البيت الأبيض قبل تسمية الوزراء. وبوديستا إنسان نحيل كعدّائي المسافات الطويلة، وهو في التاسعة والخمسين من العمر، بدأ طريقة كمعاون عادي في أيام كلنتون. وهو يرى أن من أوائل أخطاء الرئيس كلنتون التركيز على اختيار الوزراء ثم الاستدراك متأخراً وانتقاء أول رئيس لهيئة موظفي البيت الأبيض في عهده وهو توماس ماكلارتي "ماك" الذي يعرفه منذ عهد الطفولة في آركنسا، وكان قبل ذلك مديراً تنفيذياً ناجحاً في شركة كبرى للغاز الطبيعي.

يعتقد بوديستا أنه فرض قدراً من النظام والانضباط خلال عمله كرئيس لهيئة الموظفين. فسياسة الحكومة ينبغي أن تقرَّر وتنظَّم وتراقَب عن طريق نظام مركزي للبيت الأبيض.

أبلغ بوديستا أوباما أنّ ثمّة نموذجين لرئيس هيئة موظفي البيت الأبيض. الأول رجل دولة رفيع وقدير يمكن أن يلعب دور رئيس مجلس الإدارة. والثاني إنسان مقاتل قادر بطبعه على مجابهة الصعاب.

قال أوباما إنه يفكّر في شخص محدّد، هو النائب رام إيمانويل من شيكاغو البالغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً وقد فاز بمقعده في الكونغرس ثلاث دورات، وكان سابقاً من ضمن فريق كلنتون في البيت الأبيض. وهو من

أشهر رجالات واشنطن في سرعة الغضب، ويتميّز بنقده اللاذع ولغته الساخرة. كما إنه نحيل إذ يبلغ طوله 172 سم ولا يتجاوز وزنه 66 كلغ. وقد حقّق إنجازاً سياسيّاً مذهلاً حين ارتقى إلى المركز القيادي الثالث لحزبه في مجلس النواب.

فاتحه أوباما للمرة الأولى حول منصب رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض قبل الانتخابات بأسابيع. لكنّ إيمانويل تردّد لسببين. فهو أولاً كان مرشحاً ليصبح رئيساً لمجلس النواب، وهذا من طموحاته السياسية. ثانياً، كان ينوي هو وزوجته إيمي رول أن يربيا أولادهما الثلاثة - وأعمارهم 9 و10 و11 سنة - في شيكاغو حيث تعيش العائلة حياة مستقرة. في حين أن حياة المسؤول في البيت الأبيض لا تعرف الطمأنينية والاستقرار، لا في واشنطن ولا في شيكاغو.

قال له أوباما في يوم السبت السابق للانتخابات: "يا رام، عليك القيام بهذه الوظيفة". فالمسألة إذاً أصبحت أمراً مفروضاً. "سوف أدفعك لتولّي هذه المهمّة. سأصبحُ رئيس الولايات المتحدة، وأقول لك: عليك تسلُّم هذه الوظيفة". كان إيمانويل يدرك أن الظرف هو مفصل تاريخي هام، فالبلاد في مأزق. وبصفته صاحب هذا المنصب في البيت الأبيض سيكون كمَن ينوب عن الرئيس في بعض الظروف الدقيقة. ومع أنه من شيكاغو مثل أوباما، فإن أياً منهما لم يعرف الشيء الكثير عن الآخر. كان إيمانويل، من جهة، متفاجئاً بالعرض الذي تلقاه لشغل هذا المنصب الحسّاس. ومن جهة أخرى، فإنه بالرغم من طبعه الانفعالي المعروف، أسَرّ لأصدقائه أن الدافع الأكبر في حياته هو خوفه من الفشل. فكأنه يعلم أن حياته المهنية بكاملها هي مجازفة خطيرة وهو مجبر على السير بها إلى الأمام من دون الالتفات وراءه. وبالرغم من كل تحفّظاته وافق أخيراً، وأُعلن تعيينه في يوم الخميس 6 تشرين الثاني/نوفمبر بُعيد اجتماع أوباما وماكونل.

خلال أسبوع الانتخابات الرئاسية، كان الجنرال ديفيد بترايوس على بعد 7000 ميل من واشنطن في أفغانستان وباكستان. وربما كان لهذه المسافة دلالاتها.

فبترايوس البالغ من العمر 56 عاماً لم يكن يشعر بنشوة التجدُّد كما كان حال الديمقراطيين ومؤيدي أوباما الذين انتقدوا بمعظمهم حرب العراق، وخصوصاً الرئيس المنتخَب نفسه.

قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ، وحين كان أوباما مرشّحاً للرئاسة زار العراق. وقد روى أوباما أنّه قال يومها للجنرال بترايوس: "إن واجبي، إذا كان لي الشرف بأن أصبح القائد الأعلى، هو النظر في الوضع بمجمله. وبصفتك قائد قواتنا في العراق فإني أدعوك للمطالبة بكلّ ما تحتاج إليه، كائناً ما كان، لنجاح مهمّتك. وهذا هو واجبك تجاه جنودك. وواجبي بعد ذلك، وهو أصعب نوعاً ما، أنّه يجب عليّ الاختيار. لأنّ الموارد التي ستتوفر لي ستكون محدودة".

وإذا كان الرئيس بوش يقول نعم لبترايوس فإن أوباما كان مستعدّاً ليقول لا.

لكن مهمّات بترايوس أصبحت أكبر. فهو عُيِّن، قبل الانتخابات بفترة وجيزة، على رأس القيادة المركزية، ممّا جعله مسؤولاً عن حرب أفغانستان وحرب العراق.

وكان بترايوس في السنتين السابقتين لذلك، خلال توليه القيادة في العراق، قد بذل جهوداً حوّلت مجرى الحرب، إذ عرف العراق الاستقرار وخفّت وتيرة العنف بشكل جذري. وجاء ذلك نتيجة "تدفُّق" 30,000 جندي جديد وتنفيذ عمليات سرية جديدة لاكتشاف مواضع المتمردين واستهدافهم والقضاء عليهم.

غيّر بترايوس مفهوم الحرب بوضعه دليلاً جديداً بعنوان "الدليل الميداني لمكافحة المتمرّدين" وطبقه في العراق. ورأيه الأساسي في هذا المجال هو أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تنتظر حتى إيجاد طريقة للخروج من الحرب، بل عليها أن تحمي السكّان وتكسب تأييدهم فتعيش بينهم وتوفّر لهم الأمن ممّا يسمح بقيام حكومة فاعلة. وبترايوس العسكري الفريد من نوعه يصلح لأن يكون مرشداً اجتماعياً ومخططاً مدنياً وباحثاً في علم الإنسان وعالم نفس.

وربّما يكون بترايوس هو الجنرال الأمريكي الوحيد الذي حظي بهذا القدر

من الإجماع على تقديره واحترامه منذ الجنرال دوايت أيزنهاور بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية. للجنرال بترايوس شَعْر بني مفروق بانتظام، وهو يبدو أصغر من سنّه فتحسبه في الخامسة والثلاثين. وهواياته قليلة جداً - فلا صَيْد ولا غولف. كان يحبّ العَدْوَ ويعتبره جزءاً من تربيته البدنية، وهو قادر على الجري مسافة خمسة أميال في حوالي 30 دقيقة. والجري يريحه نفسياً ويساعده على النوم، وقد قال: "أفضّل الركض على تناول الأقراص المنوّمة". وكان إذا قرأ كتاباً غالباً ما يكون حول قائد عسكري شهير. حاز على الدكتوراه من جامعة برنستون بعد أن أمضى سنتين في دراسة المقرّرات. وحين تُوفّي والده عن عمر يناهز الثانية والتسعين لم يحضر جنازته بل ظلّ في العراق يشرف على الحرب.

بزّ الجميع بعمله الدؤوب في متابعة الشؤون العسكرية وملاحقة بريده الإلكتروني الشخصي ليلَ نهار. يتميّز مكتبه الجديد في الدور الثاني من مقرّ القيادة المركزية (CentCom) في تامبا، فلوريدا بحداثته وتنظيمه، حتى إنه يضاهي في ذلك غرفة القيادة في المركبات الفضائية. فهو يضمّ العديد من أجهزة الهاتف العادية والمأمونة والكمبيوترات وعدداً كبيراً من الشاشات، كلها منضّدة حول طاولة نظيفة تلفت النظر بدقّة ترتيبها.

حين سَلّم بترايوس مركز القيادة في العراق، قبل ذلك بستّة أشهر، طار وزير الدفاع، روبرت غيتس، إلى بغداد ليعلن أن بترايوس قد أشرف على إحداث ما يشبه المعجزة.

وقد اقيمت لبترايوس، في الليلة السابقة للتسلّم والتسليم، مأدبة تكريمية. وكانت أشبه بحفل توزيع جوائز السينما اختُتمت بعرض فيلم عن قيادته خلال 19 شهراً تحت عنوان "موجة الأمل".

قال غيتس في كلمته: "لقد انجلى الظلام. يغادر الجنرال بترايوس هذه البلاد وقد حقّقت تحوّلاً عظيماً".

بعد ستّة أسابيع، أي في 31 تشرين الأول/أكتوبر، كان هذا الجنرال ذو النجوم الأربع والبالغ طوله 175 سم ووزنه 70 كلغ، قد أقسم اليمين لتوّه

بصفته القائد المركزي، أي القائد المحارب المسؤول عن الحرب في العراق وفي أفغانستان. وكان تعيينه، إلى حدّ ما، ورقة بيد إدارة بوش لضمان الحدّ من خطورة عواقب أي انسحاب من العراق.

وحضر غيتس هذه المناسبة كذلك، ووصف بترايوس بأنّه "رجل الدولة المقاتل والعالم المميَّز بين أبناء جيله".

كان العراقيون يدعونه "الملك داود"، فيما لقّبه بعض العاملين معه "بأسطورة العراق". أمّا زملاء بترايوس فرأوا أنّه لا يهاب التحدّيات حتى إنه يفضّل خوض أي حرب تكون حظوظ النجاح فيها ضئيلة ولو كانت يداه مغلولتين وراء ظهره لكي يكون لانتصاره في نهايتها عظيم القدر. حاز بترايوس جوائز تقدير لا تُحصى واختير من بين الشخصيات الشهيرة لإجراء القرعة في مباراة بطولة كرة القدم الأمريكية القادمة.

غير أنّ عالم أوباما كان مبدئياً غير ودّي بالنسبة إليه. فحين زار المرشح الرئاسي أوباما العراق خلال الصيف لم تكن المحادثات بينهما إيجابية.

فهذان رجلان يدفعهما طموح لا حدّ له. والمعروف عن أوباما معارضته الصريحة والعلنية لحرب العراق، وقد قال لبترايوس إنه ما زال يسعى للانسحاب وأنه سيعالج موضوع العراق من منظار شامل يأخذ في الاعتبار سائر مسائل الأمن القومي الملحّة ومنها الوضع في أفغانستان.

كانت رئاسة أوباما ستغيّر وضع بترايوس تغييراً جذرياً، فهو مقرّب جداً من الرئيس بوش، ومعلّمه الجنرال المتقاعد جاك كين نائب رئيس أركان الجيش سابقاً على صلة وثيقة بالرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني.

لكنّ بترايوس ذهب إلى أفغانستان وباكستان في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ليؤكّد أهمية تلك الحرب المنسيّة. وقد قال لاحقاً: "حاولتُ أن ألفت النظر، فإذا ما خصّصت مكاناً بالزيارة وأعطيته بعضاً من وقتك، فهذا يعني أنه مكان مهمّ".

لم يكن خبيراً في شؤون أفغانستان، لكنّه كان قد زار تلك البلاد قبل ذلك

بأربع سنوات موفداً من قبل وزير الدفاع آنذاك دونالد رامسفلد لتقييم تدريبات الجيش والشرطة في افغانستان. دقّق بترايوس في التفاصيل ودرس برنامج دورة لتدريب الشرطة في ثمانية أسابيع. دقّق النظر في البرنامج ولاحظ فيه نقصاً فادحاً لخلوّه من تمارين في حقل الرماية. فسأل عن الأمر.

قيل له: "جنرال، لا وقت لدينا للذهاب إلى حقل الرماية".

نظر ثانية إلى الجدول، وقال: "لكنْ هناك وقت كاف لتخصيص ساعة للمشي العسكري قبل الظهر وساعة أخرى بعد الظهر".

اجلْ.

استنتج بترايوس أنّ هذا أشبه ببرنامج لدار للمسنّين، فهو ليس تدريباً جدياً.

لكنه في زيارته هذه خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر لمسَ مباشرةً النقص في عدد الجنود ومشاكل التدريب وانعدام التنظيم. لم يكن هناك اي خليّة تعمل على جذب المتمرّدين إلى جانب أمريكا وأفغانستان - وهذا من أهمّ مبادئ مكافحة التمرّد. والنقطة الجوهرية بالنسبة إليه هي أنّه من دون زيادة عدد الجنود وتخصيص الأموال وبذل الاهتمام "لن نستطيع تحقيق أهدافنا".

أخبر بترايوس معاونيه المقرّبين أن أفغانستان ستكون مختلفة عن العراق حيث تحوّلَ هو إلى عنوان للحرب. قال لأحد مساعديه. "لا اريد أن اكون واجهة سياسية، ولا يمكنهم ان يُلقوا ذلك على كاهلي". لكنه نفى فيما بعد أن يكون ذلك هو قصده، بل إنّ كل ما أراده هو أن يكون "جندياً صالحاً" ويبتعد عن الأضواء.

أمّا أعوان أوباما في حملته الانتخابية فنظروا إلى بروز بترايوس بمنظار سياسي. فهو مرشح رئاسي محتمل لكونه بطل حرب معروفاً ومنضوياً بشكل رسمي في الحزب الجمهوري، وقد شهد التاريخ سوابق مشابهة. لكن بترايوس نفى أن يكون له طموحات سياسية.

* * *

في يوم الاثنين العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر التقى أوباما بالرئيس بوش على انفراد في المكتب البيضوي. كان مدار البحث الأساسي الأزمة المالية، بيد أنّ بوش تطرّق إلى صعوبات مسائل الاستخبارات وأشار إلى الأخطاء التي يتحمّل مسؤوليتها، فالتعاون المثمر لم يكن دائماً سائداً بين مختلف الوكالات، والأمر ليس سهلاً كما يبدو. لكن بوش أشار إلى تحسّن الوضع أخيراً في ظل قيادة ماكونل مدير الاستخبارات الوطنية وجنرال القوات الجوية مايكل هايدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وأبلغه بوش أنهما أعربا عن نيتهما العمل في هذين المنصبين سنةً أو أكثر، وحثّه على إبقائهما في منصبيهما فترة وعدم إبعادهما ليضمن لإدارته الجديدة نوعاً من الاستمرارية، خصوصاً وأنهما يعملان بروح مهنية عالية.

لكنّ هذين المحترفين - على الرغم من إنجازاتهما في هجمات الطائرات من دون طيارين والاختراقات البشرية واستقاء المعلومات بالسرعة الآنية - كان لا يزال عليهما القبض على الغنيمة الكبرى. إذ إن ماكونل وهايدن كان لديهما خلية خاصّة للإمساك بأسامة بن لادن ونائبه في قيادة القاعدة أيمن الظواهري، وقد حدّد الرئيس بوش السنة الأخيرة من حكمه كمهلة أخيرة لتحقيق هذه المهمّة. وكانت هذه المهمّة، من ناحية، دعابة مستمرّة، ومن ناحية أخرى، أمراً بالغ الجديّة، إذ قال الرئيس بوش "أريد القبض عليه".

كان الرئيس بوش في اجتماعات الخميس الصباحية الدوريّة حول الإرهاب يسألهما مرّة على الأقل كل لجتماعين: "أين أصبحنا في مسألة القبض على الرقم - 1 والرقم - 2؟"

وكانت أفضل إجابة يأتيان بها أنهما يعملان ليلاً نهاراً على المسألة.

في هذه الفترة صار بوش يجيبهما: "أمامكما ثلاثة أشهر فقط".

في وقت لاحق من ذلك اليوم نفسه، أي في العاشر من شهر تشرين الثاني/

نوفمبر، ظهر إد هنري على قناة سي إن إن مقدّماً تقريراً إخبارياً حول يوم الرئيس المنتخب في واشنطن: "ولدى مغادرته البيت الأبيض بعد ظهر اليوم توجّه إلى مطار ريغان الوطني. وخلال وجود طائرته في الانتظار ذهب إلى مقرّ الإطفاء في المطار حيث عقد اجتماعاً مطوّلاً مع شخصية أو شخصيات لم يُكشف عنها ـ لكن هناك تكهنات كثيرة حول الاجتماع. فربما كان الاجتماع مع أوائل المستجيبين لدعوته للمشاركة في حكومته، أو ربّما كان مع مرشح محتمل لوزارة الأمن الوطني. ولقد بعثتُ رسائل إلكترونية لمستشاري أوباما الليلة، إلّا أنّهم جميعاً تكتّموا وقالوا إنّه لا يسعهم الكلام عن الموضوع".

كان هذا الاجتماع السري مع وزير الدفاع روبرت غيتس الذي كان الرئيس بوش قد أتى به إلى البنتاغون قبل سنتين لإنقاذ حرب العراق. وغيتس في الخامسة والستين من عمره وخبير متمرّس في شؤون واشنطن والبيت الأبيض وعالَم التجسُّس والحرب ـ والبقاء. وهو شغلَ مناصب رئيسيّة عديدة في وكالة الاستخبارات المركزية والبيت الأبيض. وخلال خدمته الطويلة في وكالة الاستخبارات المركزية لم يكن قط عاملاً سرياً، بل كان محلّلاً يحمل دكتوراه في تاريخ روسيا. وهو نشِط ومنهجيّ، وقد خدم في مجلس الأمن القومي من 1974 حتى 1979، ثم أصبح، بعد انتخاب رونالد ريغان محلّل الشؤون السوفياتية الأوّل في وكالة الاستخبارات المركزية، ثم المساعد التنفيذي لمدير الوكالة وليام كايسي، ثم نائبه الأوّل.

رشّحه ريغان، في العام 1987، لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، لكنه انسحب بسبب كثرة التساؤلات حول فضيحة إيران ـ كونترا وعلاقته بكايسي. وقد كتب في مذكراته التي نُشرت في العام 1996 تحت عنوان "مِن وراء الظلال"، أنّه كان "محرَجاً" وأحسّ "كأنه مُصاب بالجذام، يُشفق عليه الناس لكنّهم لا يودّون الاقتراب منه". حين تولّى جورج بوش الأب الرئاسة في العام 1989، عمل غيتس نائباً لمستشار الأمن القومي إلى أن عيّنه بوش مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية. وقد صُدّق تعيينه هذه المرة وظل في منصبه من 1991 حتى 1993.

يمكن اعتبار غيتس سيّداً في فنّ التحفُّظ والتروّي في الاجتماعات أو المؤتمرات الصحفية أو جلسات لجان الكونغرس. وقد لفت بهدوئه نظر أوباما فرأى فيه إنساناً متّزناً متواضعاً وقويّ العزيمة في آن واحد. لذلك طلب من بوديستا ترتيب عقد اجتماع سري مُغلَق معه.

رأى الرئيس المنتَخب أنّ إبقاء غيتس في وزارة الدفاع أمر مناسب، فالاستمرارية ضرورية في أيام الحروب، ومن المفيد، أثناء انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أن يكون على رأس البنتاغون مَن اشرف على استتباب الاستقرار والحدّ من العنف في ذلك البلد.

كان بوديستا يفكّر في اشخاص آخرين لملء هذا المنصب بدلاً من إبقاء وزير جمهوري عيّنه بوش، وكان يعلم أنْ ليس بين أفراد الفريق الانتقالي مَن يقترح استمرار غيتس في ذلك المنصب.

اصرّ أوباما على عقد اللقاء وأراده سرياً كي يتجنّب ايّ آثار سلبية في حال فضّل غيتس الرحيل أو لم تنجح المحاولة.

أدرك بوديستا أن أوباما كان قد اتّخذ قراره.

قال أوباما لمساعديه إن وجود غيتس كان بارقة أمل بعد الأسلوب المستبدّ الفظّ الذي طبع عمل سلفه دونالد رامسفلد. كما كان غيتس مقبولاً في الكونغرس وسعى للتخلّص من إرث رامسفلد المستبدّ. لذلك رأى أوباما أن تجديد بقائه في الوزارة سيكون خطوة صائبة.

كان غيتس على علم بالتكهنات القائلة إن أوباما سيطالبه بالبقاء. وكان موقفه المُعلن أنه وعد زوجته، بيكي، بأنهما سيعودان إلى ولاية واشنطن حيث يملكان منزلاً.

لكنّه كان يحمل سرّاً شخصياً قد يكون سبباً هاماً في قبوله الاستمرار في الوزارة، وذلك بحسب ما أسرّ به لأحد أقرب مساعديه ومستشاريه. لم يكن ذلك

السرّ متعلّقاً باستراتيجيات الحرب ولم ينطو على معلومات خاصّة حول العمليات أو القدرات العسكرية، ولا كان معلومات استخباراتية يمكن أن تغيّر وجه العالم.

لقد وردت تقارير كثيرة في وسائل الإعلام تفيد أن غيتس قد بدأ حملة نشِطة ليؤمّن للجنود في الميدان آليات مصفّحة وأجهزة أكثر تطوّراً لجمع المعلومات وكل ما يلزم لحمايتهم. وحين أثارَ الموضوع علناً ألقى باللائمة في التأخير على "عمل المؤسسات" و"البنية البيروقراطية" في البنتاغون.

لكن ما لم يُنكر في وسائل الإعلام هو أنه لمس أن هذا الشلل ليس مردّه إلى المؤسسات فحسب بل إلى الأشخاص. ففي داخل البنتاغون، كان العسكريون من جنرالات وأميرالات وآلاف الضباط والموظفين المدنيين يوجّهون كل عنايتهم للتخطيط وتجهيز القوات للحرب في المستقبل بدلاً من تركيز اهتمامهم الفعلي على خوض الحروب القائمة في حينه - أي في العراق وأفغانستان. ورأى غيتس أنّ نفراً قليلاً جداً من الضباط في الأركان المشتركة أو القوات المسلّحة المختلفة يعملون يومياً عن كثب لتأمين سلامة الجنود المقاتلين.

كانت معظم الاجتماعات والبرامج والمناقشات اللامتناهية في البنتاغون تدور حول حروب نظرية بعيدة. وكان أولئك الضبّاط منهمكين في تصميم وشراء سفن ونفّاثات ودبّابات ورادارات وصواريخ جديدة ولأحدث الأجهزة المتطوّرة، وذلك لتنفيذ برامجهم التحديثية، فكأنّهم يستعدون لخوض حروب العام 2015 أو 2020 ويتناسون حروب العام 2008.

لم يصدّق غيتس هذا الواقع في بادئ الأمر، لا بل إنه "أصيب بصدمة كبرى"، كما قال أقرب مستشاريه في البنتاغون. "لقد اعترضنا على عدم استعداد الحكومة للحرب، في حين أننا انفسنا لم نكن في وضع مناسب للحرب". فكأنهم جميعاً يؤدون أدواراً في مسرحية ساخرة حول سوء تصرّف كبار الضبّاط. وأضاف هذا المستشار: "وذلك هو السبب الوحيد لقبوله الاستمرار في الوزارة".

حين تولى غيتس الوزارة بعد رامسفلد في شهر كانون الأول/ديسمبر

2006 كانت العبوات الناسفة (IEDs) والمتفجرات المزروعة على جوانب الطرقات من أكبر المشاكل التي تواجه الأمريكيين في العراق وتودي بحياة العشرات منهم في كل شهر.

قرأ غيتس واحدة من عدة مقالات في صحيفة "يو إس إيه تو داي" حول المركبة المحصّنة ضدّ الألغام والكمائن. وتتميّز هذه المركبة بارتفاع مقصورة الأفراد فيها عن مستوى الأرض وبدن على شكل (V) وطبقة خارجية متينة جداً وذلك لإبعاد خطر أي تفجير عن الجنود المتواجدين بداخلها. ولم تكن تقنية جديدة، فقد استُخدمت في جنوب أفريقيا كما أن قوات مشاة البحرية (المارينز) كانت تُجري عليها اختبارات.

سأل الوزير كبار القادة العسكريين: "لماذا لا نشتري هذه الآليات؟"

وأوضح له العسكريون أنّ المركبات المحصّنة ضد الألغام والكمائن باهظة الثمن إذ تبلغ كلفة الواحدة منها حوالى مليون دولار. وفي حال شراء عدد كبير منها، فهذا يحتاج إلى بلايين الدولارات.

كانوا يخشون أن يأتي تمويل المركبات المحصّنة على حساب برامجهم ومشاريعهم في البحرية أو الجيش أو مشاة البحرية أو السلاح الجوي مثل طائرة الشبح المقاتلة إف 22 أو أحدَث سفن البحرية أو آليات الجيش المسيَّرة عن بُعد، وكلّها تدخل في أنظمة القتال في المستقبل. كانوا يتكلّمون عن الحربين الدائرتين كأنهما مسألة عابرة لا توازي في أهميتها مشاريعهم المستقبلية.

كما كان الضباط يقولون إنّ المركبات المحصّنة ضد الألغام والكمائن محدودة الفائدة فهي مجرّد آليّات لنقل الجنود من مكان إلى آخر، بينما هم بحاجة إلى آليات مقاتلة. لذلك لا يمكن أن تكون المركبات المحصنة جزءاً من الترسانة الطويلة الأجل واقتناء عدد كبير منها سيؤول في النهاية إلى فائض في الآليات.

وواجههم غيتس بقوله: "إذا كنتم تظنّون أن هذه الآليات ستذهب هدراً فأنتم مخطئون. أظنّ أن هذا هو الخطر الجديد الذي نواجهه وسوف يظلّ قائماً،

على الارجح، على مدى جيل كامل". أما بالنسبة للخشية من الفائض، فإن القوات المسلحة الامريكية كانت تجد لديها فائضاً كبيراً دائماً بعد كل حرب طويلة. فهذا هو ثمن الانتصار.

لم يفهم العسكريون في البنتاغون وجهة نظر غيتس ولم يقتنع بها أحد منهم. استاء غيتس من عدم التجاوب معه فأخذ الامر على عاتقه. وكان أوّل اعماله انّه اكّد رسمياً انّ شراء الفولاذ المصفّح اللازم لصنع هذه المركبات هو أولويّة وطنية. وهذا ما فرضَ على مصانع القطاع الخاص قانوناً أن تبيع الفولاذ للمؤسسة العسكرية قبل أيّ عميل آخر. وأمر غيتس وزارة الدفاع بالبدء بشراء الفولاذ المصفّح حتى قبل اختيار الشركة التي ستصنع المركبات.

وبدلاً من أخذ الأموال اللازمة من ميزانيات مختلف دوائر وزارة الدفاع، طلب غيتس من الكونغرس ما يزيد على 20 بليون دولار لصنع 16,000 مركبة محصّنة ضدّ الالغام والكمائن. ووافق الكونغرس بسهولة. وهكذا كان موقف وزير الدفاع موقفاً قوياً في طلبه الحصول على المال من أجل حماية الجنود. وأصدر غيتس أوامره بأن يبدأ الإنتاج المتسارع في شهر أيار/مايو 2007.

لم يكن غيتس غريباً عن طريقة العمل الحكومي، لذلك لم يُفاجَأ بفشل الحكومة. وحتى لو لم يكن مديراً سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية فإنه على دراية تامة بفعاليّة المراقبة الجوية أي النظام المسمّى "الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع" (ISR). وقد قال القادة العسكريون المتواجدون على الأرض في أفغانستان والعراق لغيتس إنّ طائرات "بريداتور" ضرورية جداً وأساسية في رؤية أمكنة زرع العبوات الناسفة المميتة وتعقّب شبكات هذه المتفجرات. وهذه العمليات التي أُشير إليها اختصاراً بعمليّات "اكتشاف ـ تحديد ـ إنهاء" تقوم على إيجاد الأهداف وتعيين مواقعها ومهاجمتها من الجو أو الأرض. لكن 25 بالمئة فقط من طائرات المراقبة الجوية العسكرية كانت في ميدان الحرب، فلم يزد عدد طائرات

"بريداتور" المخصّصة للقيادة المركزية عن 36 طائرة استُخدمت في الحربين، ومعظمها كان في العراق.

شكّل غيتس فريق عمل ووجد انّ إقناع المؤسسة العسكرية بالموافقة على زيادة عدد الطائرات من دون طيارين في أفغانستان مسألة بالغة الصعوبة. لذلك كان عليه ان يسعى جاهداً للحصول على المزيد من طائرات المراقبة الجوية "بيتشكرافت" ذات المحرّكين. والمعروف انّ الطيّارين العسكريين يفضّلون الطائرات النفّاثة الاسرع، لذلك لم يرغبوا في ان يُكلَّفوا بمهمّات طيران بسرعة منخفضة والتحليق مدة 12 ساعة فوق أفغانستان. فأصدر غيتس أوامره بإجراء تعديلات في تلك الطائرات. وسرعان ما بدأت ثلاثة مرافق العمل على مدار الساعة لإدخال تحسينات على الطائرات المذكورة بإضافة مجموعات أجهزة استشعار.

كان غيتس قبل أربع سنوات من توليه وزارة الدفاع رئيساً لجامعة "تكساس إيه أند إم". وقد أحبّ تلك الجامعة وارتبط بها عاطفياً، وهي من أكثر الجامعات - بعد الأكاديميات العسكرية - التي خرّجت ضباطاً عسكريين. وبعد أن أصبح وزيراً للدفاع وجدَ انّه بالنسبة لبعض الضباط، قد وقّع بنفسه شهادة التخرّج من جامعة "إيه أند إم" وأمر الإلحاق بجبهة القتال ورسالة العزاء إلى العائلة.

نعود إلى بعد ظهر يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر. سحب رجال الإطفاء آلياتهم بسرعة من مبنى الإطفاء في مطار ريغان الوطني لإفساح المجال لدخول سيارات أوباما وغيتس.

كان غيتس يكبر الرئيس المنتخب بثمانية عشر عاماً، وهو متحفّظ وهادئ، لكنّ هذه الرزانة وربطة الجاش تغلّفلن اعتداداً وثقة بالنفس وتمسّكاً بالقيم الاخلاقية.

أخبرني اوباما انّه منذ أيّام مجلس الشيوخ وجد انّ غيتس "ذو رأي صَلب

ثاقب حول مصالح أمريكا الوطنية، وأنّه لا يسعى للشهرة والعظمة، ولديه القدرة على مواجهة بيروقراطية البنتاغون وكذلك حمايتها إذا لزم الأمر".

تفاهم الرجلان الهادئان بيسر وسهولة. دخل أوباما في صلب الموضوع مباشرة، فلا فائدة من اللّف والدوَران مع رجل لم يَسْعَ أصلاً للمنصب. وكان أوباما قد عمل بصمت، على مدى عدة أشهر قبل ذلك، مع السناتور جاك ريد، الديمقراطي من ولاية رود آيلند، كوسيط بينه وبين غيتس لجسّ نبضه حول بقائه في الوزارة. وبما أن غيتس قد سبق له أن عمل مع سبعة رؤساء، وفي سبيل الاستمرارية وتحقيق التعاون بين الحزبين طلب منه أوباما البقاء وزيراً للدفاع في إدارته الجديدة.

تذكّر أوباما لاحقاً تلك المحادثة مع غيتس، وقال لي: "أخبرتُه أنّنا في وسط حربين، وأنّني أعتبر أنّه حقّق إنجازاً رائعاً كوزير للدفاع". وأضاف أن جهود غيتس كانت "مناسبة تماماً" لتقليص المهمات القتالية الأمريكية في العراق. "كما عبّرتُ له عن وجهة نظري وهي أنّه لا فائدة لنا في تبديل وزير الدفاع. وتوقعتُ أن يكونَ عضواً أساسياً في فريق عملي، وأعربتُ له عن رغبتي في بقائه".

ووفقاً لما قاله أوباما فإن غيتس أجاب: "إنني آخذ رغبتك على محمل الجدّ لضمان استمرارية النجاح الذي حققناه في العراق. وأنا أشاطرك همومك حول منحى الحرب في أفغانستان. لا مانع لديّ في البقاء والعمل معك، لكن عليّ أن أبحث الأمر مع زوجتي أوّلاً".

أعرب أوباما فيما بعد عن سروره لأن غيتس أراد الرجوع إلى زوجته، لأنّه لو لم يفعل ذلك لكانت موافقته "غير صادقة".

بالإضافة إلى ذلك، عبّر غيتس عن موافقته على رأي أوباما بضرورة زيادة لواءين مقاتلين، على الأقلّ، في أفغانستان.

ولا بد أن تصبح أفغانستان على رأس الأولويّات، كما تعهّد أوباما خلال حملته الانتخابية.

أجاب غيتس أنّه لا يسعه إلّا الموافقة على ذلك، خصوصاً وأنّ العسكريين

كانوا غالباً ما يخدمون ثلاث أو أربع دورات، أو أكثر، في ميادين القتال. وهذا من صلب واجباته كوزير للدفاع.

وعلّق اوباما بأن موقف غيتس هو بالضبط ما توقّعه منه.

لم ينسَ غيتس أن يحفظ خطّ العودة فقال إنّه سيأتي وقت ما غير محدّد في المستقبل حين يكون عليه المغادرة.

ثم تصافح الرجلان مودّعين.

علّق غيتس لاحقاً، في مؤتمر صحفي، على هذا الحدث غير المسبوق. قال بكل فخر واعتزاز: "منذ إنشاء منصب وزير الدفاع قبل حوالى ستين عاماً، لم يسبق أن طُلب من وزير دفاع الاستمرار في منصبه بعد انتخاب رئيس جديد، حتى حين كان الرئيس من الحزب نفسه".

3

توجّه مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مايك هايدن، إلى نيويورك في يوم الأربعاء 12 تشرين الثاني/نوفمبر لبحث غارات طائرات "بريداتور" داخل باكستان مع رئيسها آصف علي زرداري.

وهايدن جنرال من القوات الجوية وكان قد عمل ايضاً مديراً لوكالة الامن القومي من 1999 حتى 2005. كان يلبس نظارتين من دون إطار ظاهر للعدستين، وهذا ما يزيد حاجبيه المعقوفين ورأسه الأصلع بروزاً. ومن موقعه كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية كانت له بعض التحفّظات على هجمات الطائرات بلا طيارين، وقد شُنّت عشرون هجمة على معسكرات الإرهابيين في باكستان منذ شهر تموز/يوليو حين أمر الرئيس بوش بزيادة وتيرة البرنامج.

والقضاء على كبار قادة القاعدة بواسطة هذه الطائرات، له تأثير كبير على قدرة القاعدة على التخطيط وتحضير الهجمات وتدريب المقاتلين. وذلك يُعتبر خطوة هامة في جهود مكافحة الإرهاب.

لكن تلك الضربات كانت تكتيكية محدودة ولا تغيّر صورة الوضع العام. وكان هايدن، بصفته ضابطاً في القوات الجوية، يعلم أن الانتصار الاستراتيجي - أي هزيمة القاعدة - يقتضي أن تغيّر أمريكا الوقائع على الأرض، وإلّا فإنها ستستمرّ في شنّ هذه الهجمات المتقطّعة إلى ما لا نهاية. والدرس الأعظم

المستفاد من الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام هو أنّ الهجمات الجوية، وحتى عمليات القصف الشامل، لا يمكن أن تؤدي إلى النصر في الحرب.

أُدخلَ هايدن ونائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، ستيف كابس، إلى الجناح الرئاسي في فندق إنتركونتيننتال باركلي حيث كان بانتظارهما زرداري والسفير الباكستاني في الولايات المتحدة، حسين حقّاني.

كانت وسائل الإعلام الباكستانية قد انتقدت الولايات المتحدة بشدّة لسقوط ضحايا مدنيين من جراء غارات الطائرات من دون طيّارين. إلّا أن سقوط المواطنين الباكستانيين، بشكل غير مقصود، لم يكن كامل القضيّة.

أخبر هايدن الرئيس الباكستاني أن عدداً كبيراً من الغربيين، بعضهم يحمل جوازات أمريكية، قد قُتل قبل خمسة أيام في معسكر كام شام للتدريب داخل منطقة شمال وزيرستان القبلية. إلا أنّ وكالة الاستخبارات الامريكية لم تكشف النقاب عن التفاصيل نظراً لمقتضيات القوانين الامريكية.

وأُعطيت للباكستانيين خريطة سريّة جداً للسي آي إيه فيها تفاصيل مسهَبة عن الهجمات. إلّا أنّها لم تتضمّن شيئاً عن الحقيقة الخطيرة وهي وقوع ضحايا أمريكيين. فهل كانت القاعدة تبني طابوراً خامساً من المواطنين الأمريكيين الذين لا يحتاجون إلى تأشيرات للمرور في دوائر الجوازات والجمارك؟

وأحجمت وكالة الاستخبارات عن التوسّع في الموضوع أكثر من ذلك.

سأل السفير الباكستاني هايدن: وكيف تختارون أهدافكم؟

أجاب هايدن بأن الوكالة تتصرف ببالغ الدقة والعناية، وقد قُتل سبعة من قادة القاعدة العشرين الكبار في ذلك العام وحده، والقاعدة تواجه صعوبات كبيرة في سبيل ملء مراكزهم.

بعد ساعة من المحادثات اجتمع الرئيس الباكستاني اجتماعاً مغلقاً مع هايدن. أراد زرداري تنقية الأجواء الملبّدة نتيجة للخلاف حول سقوط ضحايا مدنيين. وهو كان قد تسلم الرئاسة منذ شهر أيلول/سبتمبر ولا يخشى كثيراً

على تناقص شعبيته. وسقوط المدنيين بنظره هو الثمن الذي لا بد من تكبّده للقضاء على كبار قادة القاعدة.

قال زرداري: "اقتلوا كبار القادة. انتم الامريكيون تقلقون كثيراً بسبب الاضرار غير المباشرة. اما انا فلا مشكلة لديّ في ذلك".

وبذلك أعطى زرداري وكالة الاستخبارات المركزية الضوء الأخضر. وقد ارتاح هايدن كثيراً لذلك الدعم مع علمه انّ ذلك لن يحقّق هدف القضاء على القاعدة.

اثار أوباما مسالة هيلاري خلال احد اجتماعاته الطويلة مع ديفيد اكسلرود مساعده السياسي الأوّل وأقرب مستشاريه. واكسلرود البالغ من العمر 53 عاماً كان محرّراً في صحيفة "شيكاغو تريبيون" وتحوّل إلى مستشار للحملة الانتخابية وقد أيّد أوباما بحماس واندفاع، وكان حين يتنبّه إلى اندفاعه في الحديث عن أوباما يبتسم ساخراً إذ يشعر انه يتصرّف كإنسان بسيط ساذج. غير ان "اكس" كان كذلك إنساناً عملياً وواقعياً كسائر الخبراء الاستراتيجيين في الحزب الديمقراطي. وقد لخّصت مقالة عنه في مجلة "شيكاغو" في العام 1987 قدراته ومواقفه تحت عنوان: "اكسلرود: رجل المهمّات الصعبة".

تمالك اكسلرود نفسه، فهيلاري كلنتون كانت خصمهما خلال حملة الحزب الديمقراطي لاختيار مرشحه الرئاسي، وتحوّلت هذه الخصومة إلى نوع من الشكّ العميق.

قال أوباما: "كنتُ أنا وهيلاري صديقين قبل كل هذا، وقد خضنا تلك الحملة الشعواء. لكن كما تعلم هي ذكيّة ولامعة، ويمكننا أن نحقق نجاحاً معاً". لقد عملت وأثبتت وجودها وناضلت بشراسة من دون كلل. إنها مناسبة جداً لمنصب رئيس المحكمة العليا.

سأله اكسلرود: "لكن كيف يمكنك الوثوق بهيلاري؟". ربمّا كان أوباما إنساناً غير حاقد يتغاضى عن المواقف السلبية السابقة. لكن كانت بينهما لحظات

مريرة سابقاً وذلك حين اتّهمت كلنتون أوباما بالكذب. فبعد اجتماع حاشد في أوهايو خلال شهر شباط/فبراير من ذلك العام، عنّفته بقول لاذع جداً: "عليك أن تخجل من نفسك يا باراك أوباما!"

أجابه أوباما: "لديّ إحساس قويّ. اعتقد أنني أعرفها جيّداً. فإذا قبلت أن تكون ضمن فريقي فإنها ستكون مخلصة".

وفوق كل شيء، فإن هيلاري كلنتون قد وقفت إلى جانب زوجها في فضيحة مونيكا لوينسكي قبل اكثر من عشر سنوات، وقد أُعجب أوباما بصلابة موقفها.

لدى مراجعة أوباما قائمة المرشحين لوزارة الخارجية أدرك أنّه بحاجة لشخص ذي مكانة رفيعة يكون لاعباً فاعلاً على الساحة الدولية. ماذا عن هيلاري كلنتون؟ ماذا يعني ذلك؟ هل ستوافق؟ ما هو رأيها؟

قال اكسلرود إنها لا تُطلعه على آرائها.

قرّر أوباما أن يستطلع الأمر. ذكرَ جون بوديستا لمساعدي كلنتون أنّ أوباما أراد أن يبحث إمكانية أن تصبح كلنتون وزيرة للخارجية. قال لهم بوديستا: "ادرسوا المسألة، وكلموها بهذا الشأن. إنّ الأمر جدّيّ".

اعتبرت كلنتون أنْ لا مفرّ لأوباما من الاجتماع بها، فهي قد جمعت 18 مليون صوت في الانتخابات التمهيدية، ولا شك بأنّ هؤلاء المؤيدين جميعاً سيستاؤون إذا لم يفكّر أوباما بطريقة ما للاستعانة بها. لكن ألَنْ يتملّص من فكرة تعيينها وزيرة للخارجية كما تملّص من فكرة اختيارها لمنصب نائب الرئيس؟ كان هذا العرض، بالنسبة إليها، خطوة ظاهرية استعراضية، ليس إلّا.

طارت إلى شيكاغو في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد أن لاحظت وسائل الإعلام سيارات الأمن الخاصّ السوداء تدخل وتخرج من مواقف السيارات في مقر أوباما الانتقالي، صرح ناطق رسمي بالقول إنّها "زيارة خاصّة".

عبّر لها أوباما عن جدّيّة عرضه ورغبته الاكيدة في أن تكون وزير خارجيّته.

عادت كلنتون إلى واشنطن وتحدّثت مع بوديستا. قالت إنّها لمست مدى جديته في عرضه وأنها فوجئت به. لكنها مع ذلك لم تقتنع بأن هذا المركز مناسب لها.

لكن بوديستا شجّعها على القبول وأخبرها أنها أفضل من يقوم بهذه المهمّة. وعرض معها البديل عن ذلك وهو البقاء في مجلس الشيوخ حيث يسود حكم الأقدمية، فلن يكون لها أمل بالوصول إلى مركز قيادي. قال بوديستا: "لقد خرّب بوش أمريكا ومكانتها في العالم. الخروج من هذا الوضع الصعب أمر ليس بالهيّن". وأضاف إنّه ليس هناك من يجاريها نفوذاً ووضوح رؤية لإنجاز تلك المهمّة العظيمة.

لم تجادله كلنتون في ذلك، لكنها أشارت إلى أن الأمر يعني أن تتخلّى عن استقلاليتها في مجلس الشيوخ. فكيف ستكون العلاقة في حال عملت مع أوباما؟ وهي خبيرة بطريقة عمل البيت الأبيض. وإذا ما شاء الرئيس السيطرة فإنه يفرض سيطرته بنفسه أو عبر موظفيه - أو حتى زوجته. لم يكن ثمة ثقة متبادلة بين فريق عملها وفريق عمله، وقد تواجهها صعوبة في العمل أو استحالة. تساءلت: "هل سأكون فعلاً قادرة على القيام بهذا العمل؟"

أجابها بوديستا أنه قد يستطيع الحصول على ضمانة من أوباما بأن تترك لنا حرية اختيار نوابها ومساعديها.

ثم جاء بعد ذلك دور مشاكل "بيل" المختلفة. فزوجها الرئيس السابق كان ذا حركة نشطة في جميع أنحاء العالم. فماذا يحدث للمبالغ الضخمة التي يقدّمها المانحون لمشاريعه المتعدّدة مثل المكتبة الرئاسية والمؤسسة ومبادرة كلنتون العالمية. وقد أفاد المحامون في فريق أوباما الانتقالي بأن هذه المشاريع لا يمكنها تقبّل الأموال الأجنبية إن أصبحت هيلاري وزيرة للخارجية.

قالت هيلاري إنّ مسائل بيل تشكّل عائقاً كبيراً، وأضافت مبتسمةً إنّها لن ترسل بيل ليعيش في كهف مدة أربع سنوات أو ثمانٍ.

قالت كلنتون: "لن أطلب منه أن يوقف أعماله في 26 بلداً حيث تساهم

هذه الأعمال في إنقاذ حياة الناس. وذلك لأنّ هناك من يظنّ أن هذا قد يكون مسيئاً. وأضافت أنه إذا توقفت هذه الأعمال الخيرية فإن بعض البشر سيواجهون الموت. "لا، الأمر لا يستحقّ هذه التضحية". وكان زوجها قد أبلغها عن استعداده للقيام بما ينبغي عمله. "لا، لن أطلب منه القيام بذلك. سنتدبر الأمر ونسعى لإيجاد المخرج الذي يسمح له بمتابعة أعماله الخيرية، وإلّا فإني سأرفض".

تحادث بوديستا مع الرئيس السابق كلنتون. قال له: "ليس لديّ سوى نقطة واحدة يمكنني أن أشدّد عليها، وهي أنّها أفضل من يتولّى هذا المنصب. إن تولّيها وزارة الخارجية مهمّ لمصلحة البلد".

كانت علاقة الرئيس السابق بأوباما متوتّرة منذ الحملة الرئاسية، وقد استاء جداً لأن النقاد فسّروا تعليقاته حول أوباما بأنها عنصريّة. فبعض الخلافات السياسية، خصوصاً تلك النابعة وسط الحملة الانتخابية، لا يمكن أن تخبو بسهولة.

قال بوديستا: "سنتدبّر الأمر. قد تظلّ بعض الآثار السلبية قائمة، لكن الأمر يستحقّ العناء". وسُرّ بوديستا كثيراً حين علم أنّ تشلسي، ابنة كلنتون ذات الثمانية والعشرين عاماً كانت ترغب في أن توافق أمها على تولّي المنصب.

قال بيل كلنتون: "فلنحلّ المسألة". ظهر الرئيس السابق علناً يوم الأربعاء 19 تشرين الثاني/نوفمبر وصرّح قائلاً: "سأقوم بكلّ ما يُطلب مني". ووافق على كشف أسماء 200,000 متبرّع لمكتبته ومؤسسته، على أن يُعتبر المانحون السابقون حقًّا مكتسباً، أي أن لا تُردّ الأموال التي ساهموا بها.

انضمّ نائب الرئيس المنتخَب، جوزف بايدن إلى المساعي المبذولة مع بيل كلنتون، واتّصل بايدن ورام إيمانويل كلاهما بهيلاري.

في منتصف الأسبوع قرّرَت الرفض.

كشفت ذلك لبوديستا بقولها: "لن ينجح هذا الأمر أبداً". فهي على كل حال تحمل اسم كلنتون ولم تكن في حياتها يوماً من أعوان أوباما أو مساعديه.

وهي تريد المحافظة على هويتها واستقلاليتها. فلطالما كانت محجوبة في السابق أولاً كزوجة الحاكم في آركنسا ثم كالسيّدة الأولى على مدى ثمانية أعوام. وهذا الدور جعلها في الصفّ الثاني، وهي لا تريد العودة إليه. "لا، مستحيل، فلننسَ الأمر".

أُعِدّ بيان رسمي يتضمّن الشكر لأوباما ويعلن رفضها قبول المنصب. وحُدّد موعد لإجراء مكالمة هاتفية مباشرة مع أوباما، لكن بوديستا حرص على عدم إجراء المكالمة في تلك الليلة، وقال: "فلنؤجّل ذلك إلى الغد". فهو على علم بالمناقشات الحامية الدائرة في العائلة - بين هيلاري وبيل وتشلسي.

تحدّث معها بوديستا في الصباح الباكر.

سألته: "هل ترى حقاً أنّه يجب عليّ القبول؟"

أجابها بضرورة ذلك من دون شكّ، وبأن الجميع هم من هذا الرأي وخصوصاً الرئيس المنتخب. وأكد لها أنّها ستُعطى حرية اختيار مساعديها بنفسها وأنّ بإمكانها الوصول إلى الرئيس مباشرة - من دون المرور بمستشار الأمن القومي.

لمسَ بوديستا أن رفضها القاطع قد تحوّل إلى "ربّما" إن لم يكن إلى "نعم" هامِسة.

نقل بوديستا إلى أوباما أنّها قالت: نعم، بشكل غير قاطع.

كانت كلنتون، في أثناء هذه الاتصالات، قد تبادلت الرأي، عبر الرسائل الإلكترونية والمكالمات الهاتفية، مع مارك بين خبير الاستطلاعات والمسؤول الاستراتيجي الأوّل في حملتها الرئاسية التي خسرتها. كان ذلك الخبير، بصفته مستشاراً خارجياً متمرّساً، مسؤولاً عن كل البيانات السياسية الهامة الصادرة عن البيت الأبيض خلال ولاية الرئيس كلنتون الثانية. وقد نصحَها بأن تردّ بالإيجاب.

سردَ لها عشرات الأسباب التي تدعوها للقبول. أوّلها أنّ ذلك سيُثبت أنها ذات روح رياضية ولا تحمل ضغينة - وهذه الصفة غالباً ما تُنسب إلى آل

كلنتون. كما إن عملها كوزيرة للخارجية سيكسبها ثقة ومصداقية في شؤون السياسة الخارجية والأمن القومي، وهذه من نقاط الضعف التي ظهرت جليّة خلال حملتها الانتخابية. ومن شأن قبولها عرض أوباما أن يضعها تحت مظلّة الحزب الديمقراطي، حيث إنها وبيل كانا دائماً متّهمين بالعمل لمصالحهما الخاصة قبل مصالح الحزب. يُضاف إلى ذلك أن أجواء مجلس الشيوخ لم تعد مؤاتية لها كما كانت في السابق وقد انقلبَ عليها زعماؤه خلال السباق الرئاسي. وكائناً ما كان مستقبلها، فإن هذا المنصب الوزاري الأرفع سيمكّنها من تسطير صفحة لا مثيل لها تُضاف إلى سجلّها في الخدمة العامّة. كما رأى مارك بين أنّ الناس في البلاد، وخصوصاً الديمقراطيين، يرغبون في أن يروها وأوباما يعملان معاً في فريق واحد. ومن الممكن أيضاً أن تستفيد من موقف الصحافة الإيجابي من أوباما. وهي كوزيرة للخارجية ستكون محطّ أنظار الجمهور باستمرار وستتمكّن من ترسيخ استقلاليتها عن زوجها بشكل حاسم.

وأضاف أنّها، بعد زوال الضغط النفسي الطويل الأمد خلال الحملة الانتخابية، بحاجة إلى أن تستخدم طاقاتها الهائلة في سبيل شيء جديد.

كان بين يتطلّع إلى ما هو أبعد ـ إلى البيت الأبيض. فإذا استمرّت في وظيفتها أربع سنوات وكان أوباما في وضع حَرِج يُضطرّه للتخلّي عن بايدن، فقد يختارها لخوض الانتخابات إلى جانبه كنائبة للرئيس. وهي كانت تتغلّب على أوباما وتفوّقت عليه في الانتخابات التمهيدية في بعض الأوساط الهامة مثل النساء وذوي الأصول اللاتينية والطبقة العاملة والمتقدّمين في السنّ، وأوباما سيكون بحاجة لهذه الكتل الانتخابية في العام 2010. لذلك سيكون تعاونه معها ضرورةً ملحّة.

وكذلك لاحظ بين بالنسبة للعام 2016 أنها إذا خدمت ثماني سنوات في مناصب رفيعة في الدولة فستكون مهيّأة تماماً للترشّح للرئاسة ثانية. ولن تكون حينذاك قد تجاوزت التاسعة والستين ـ أي في سنّ ريغان حين تولّى الرئاسة. وبحسب الإحصاءات فإن النساء إجمالاً يعشن أطول من الرجال ويتمتّعن بصحّة أفضل في أواخر العمر.

وفوق كل ذلك فإنّ هذا يتوافق مع تاريخ العائلة واستمرار شعارها القائل: "سنستمرّ في البقاء". لذلك حثّها بين على أن تقول: نعم، مضيفاً أن القرار واضح ولا يحتاج إلى إطالة فكر.

قالت كلنتون فيما بعد إن تلك الاعتبارات السياسية لم تكن هي سبب قرارها.

حين اتّصل بها اوباما شخصياً قال كلّ ما عنده.

اعرب لها عن تمنّيه بأن توافق على تولي المنصب، خصوصاً في تلك الفترة العصيبة. واكد انها ستتمتّع بسلطة إدارة العمل الدبلوماسي وستكون مرجعاً فاعلاً. وذلك افضل وأجدى من العودة إلى مجلس الشيوخ. وكرّر الرئيس، السناتور السابق عن ولاية إيلينوي، انه بحاجة إليها كوزيرة للخارجية.

لقد كان نداءً من رئيس يطلب الكثير ويتوقّع الكثير، وهي سمعت مثل هذا النداء من قبل. فقالت: نعم.

تلقّى الادميرال مايكل مولن اتصالاً هاتفياً هاماً بعد الانتخابات بعدّة ايام، عزّزَ آماله في تحقيق النفوذ الذي يصبو إليه مع قدوم الإدارة الجديدة. فالرئيس المنتخب أراد أن يجتمع منفرداً، في شيكاغو، بالادميرال مولن رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة.

ومع أن رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة هو مبدئياً أعلى العسكريين رتبة، فهو عمليًّا صاحب مركز شكليّ في الهرميّة العسكرية. وهو، بحسب القانون، المستشار العسكري الرئيسي للرئيس ووزير الدفاع ومجلس الأمن القومي، ولكنه خارج سلسلة القيادة البالغة الاهمية. فسلطة إصدار الأوامر والتحكّم في الحروب تمرُّ من الرئيس، بصفته القائد الاعلى، إلى وزير الدفاع، فإلى قادة الميدان مثل قائد القيادة المركزية الجنرال ديفيد بترايوس. اي أن مولن لم تكن له سلطة فعلية على القوات المقاتلة.

كان سلَفاه في رئاسة هيئة رؤساء الأركان المشتركة، جنرال القوات الجوية ريتشرد مايرز وجنرال مشاة البحرية بيتر بايس، موجودان بالاسم فقط نظراً لسطوة وزير الدفاع آنذاك رامسفلد وسيطرته على البنتاغون.

ومولن البالغ من العمر 62 عاماً كان، إلى حدّ ما، رئيساً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة بالصدفة. فقد كان في العام 2007 رئيساً للعمليات البحرية حين تسرّع غيتس واعتبرَ أن بايس لن يحصل على الأصوات الكافية في الكونغرس لإعادة تعيينه.

كانت دعوة أوباما فرصةً لمولن، وهو في منتصف فترة السنتين في رئاسة الأركان، كي يعود إلى الواجهة ويعزّز موقعه في رئاسة الأركان ومناسبة للتقرّب من الرئيس الجديد. وكان مثله الأعلى في ذلك كولن باول، الجنرال في الجيش الذي شغل المنصب منذ 1989 حتى 1993 خلال حرب الخليج الأولى. كان باول بارزاً خلال تلك الحرب وتعهّد علناً بالقضاء على جيش صدام حسين. وصاغَ "مبدأ باول"، وهو استخدام القوة الساحقة والحاسمة للحدّ من حجم الإصابات وضمان النصر.

ومولن طويل القامة يتكلّم بصوت مرتفع يكاد يكون مدويّاً ويلوّح بيديه كثيراً أثناء الحديث. حرص على الوقوف على الحياد في المعركة الرئاسية في العام 2008. وهو كان قد تخرّج من الأكاديمية البحرية في أنابوليس في العام 1968 ـ أي بعد عشر سنوات من تخرّج السناتور جون ماكين المرشح الجمهوري للرئاسة. كان والده يعمل وكيلاً للدعاية والإعلان في هوليوود. وهو كان يراعي ويحترم كل من يتمتّع بنفوذ سياسي.

بعد أن حضر خطاب الرئيس بوش السنوي في الكونغرس في كانون الثاني/يناير 2008 مباشرةً، مرّت لحظة في حياته كانت صدفة من النوع الذي يمكن أن يكون نقطة تحوُّل في حياة المرء. التقى مولن بأوباما عند درج المبنى فبدا له أن أوباما المنهك في حملته الانتخابية بحاجة إلى النوم والراحة.

قال مولن وهو يسلّم على أوباما: "يا الله! إنك بحاجة لنوم عميق".

أجابه أوباما: "لن يسمح لي أعواني بذلك!"

كانت هذه الصفقة فألاً لمولن، فهو لو التقى بماكين ووجده بحاجة للنوم لربّما كان قال له الشيء نفسه. لكن السياسيين، عندما يشتدّ وطيس معاركهم السياسية يعتبرون أن البلاد بأسرها منقسمة إلى معسكرين لا ثالث لهما ـ إمّا معنا وإمّا ضدّنا. وهكذا فإن مولن، ببزّته العسكرية الزرقاء وقد ازدان صدره بالأوسمة وزهت أكمامه بشرائط رتبته العسكرية، أحسّ أنه قد أثّر في سيناتور إيلينوي.

لم يكن أوباما قد أدى خدمة عسكرية في حياته، وكان، على الأرجح، لا يعرف شيئاً عن الأمور العسكرية، شأنه في ذلك شأن معظم المرشحين الرئاسيين منذ عدة سنوات. وقد اتّصل أوباما بمولن مرّتين أو ثلاث مرّات أثناء الحملة الرئاسية لا ليحادثه حول أمر معيّن وإنّما للسؤال عنه والسلام عليه. واعتبر مولن أن الهدف من الاتصال هو تمتين العلاقة الشخصيّة. وقد كان الأدميرال متجاوباً للغاية ومتحمّساً ولطيفاً ومتفهّماً.

وقد استشهد أوباما في إحدى المناظرات الرئاسية بمولن ليدعم موقفه، فأشار إلى أن رئيس الأركان قد "أقرّ بأن عدد قواتنا في أفغانستان غير كاف لتحقيق مهمّتنا".

رحّب مولن بدعوته إلى شيكاغو كما يرحّب بأي ترقية، وظنّ أنها قد تكون عمليّاً موازية للترقية. ومَرّ بحدس مولن أنّ أوباما أراد أن يُجري حديثاً وليس اجتماعاً رسمياً. اصطحب معه أحد مساعديه ووصل قبل موعده بعشرين دقيقة ظهرَ يوم الجمعة 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

قال مولن لموظّفة شابّة في مقرّ أوباما: "لقد جئت لمقابلة الرئيس المنتخب أوباما".

سألته: "من أنت يا سيدي؟"

"أنا مايك مولن. الأدميرال مولن".

"ومن تكون؟"

"رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة".

أجابت الموظّفة: "حسناً. أعتقدُ أنه قد ذهب لتناول الغداء". ونهضت من مكانها لتتأكدَ من الأمر.

حدّق مولن خارج النافذة وهو ينتظر. وحين استدار وجد أوباما وراءه يدعوه إلى داخل مكتبه المليء بتذكارات من الحملة الانتخابية ـ كرة قدم وكرة سلة وملصقات.

ودخل المكتب مارك ليبرت، وهو من معاوني أوباما الرئيسيين في السياسة الخارجية وملازم في قوات البحرية الاحتياطية، وذلك كي يدوّن الملاحظات.

قال أوباما: "إنني أسعى منذ مدّة للّحاق بهذه الحافلة. ولقد لحقت بها الآن" ثم أضاف مستدركاً: "إنها حافلة كبيرة".

وتابع أوباما مشيراً إلى وجود أزمة اقتصادية وإلى أنها ستستهلك معظم وقته.

أشار مولن إلى أنه يفهم الوضع، وأضاف إنه بصفته كان مسؤولاً في السابق عن إعداد ميزانية البحرية لم يتوقّع يوماً أن تكفّ وزارة الدفاع عن تقليص بنود النفقات.

قال أوباما: "والآن سأترك لك الكلام وأكتفي بطرح بعض الأسئلة". وسأله عن مدى الصعوبات في أفغانستان، وبالتالي في باكستان.

قال مولن إن حرب أفغانستان تفتقر إلى الموارد منذ سنوات. وأضاف إنه ليس ثمّة استراتيجية في الواقع، مع علمه أنّ مستشار بوش للأمن القومي، ستيفن هادلي، سيثور إذا سمعه يقول ذلك. إن في هذا القول إدانة لبوش وهادلي وغيتس، وإلى حدّ ما إدانة لمولن نفسه. وكان مولن قد قال في العام السابق: "إننا في أفغانستان نفعل ما نستطيع فعله، وفي العراق نفعل ما ينبغي فعله".

وعد أوباما بأن ذلك الوضع سيتغيّر.

قال مولن إنه لو توفّرت الموارد اللازمة لأمكن النجاح في أفغانستان. لكن الموارد تكاد تكون مفقودة على الصعيد المدني، وعلاقة السفارة الأمريكية مع الجميع تقريباً سيئة جداً، حتى مع العسكريّين.

قال أوباما إنه يريد أن يصحّح الوضع في أفغانستان وباكستان، لكنه لا ينوي بناء ديمقراطية على طريقة جفرسون [المثالية].

وعبّر عن تمسّكه بالسعي لانسحاب القوات الأمريكية من العراق شرط أن يتمّ ذلك بشكل مدروس. أما بشأن إيران فقد أعرب أوباما عن نيّته بالانفتاح على الحوار مع الإيرانيين. لكنه أوضح أنه لن يلغي إمكانية اللجوء إلى الخيارات العسكرية.

لكنّ أوباما سرعان ما اكتشف وجود مشاكل في الخيارات. فخطّة الطوارئ بالنسبة لإيران تعود، على ما يبدو، إلى أيام رئاسة جيمي كارتر. كانت الخطّة تقتضي البدء بتسعين يوماً من القصف يعقبها اجتياح على طريقة غزو النورماندي في الحرب العالمية الثانية، ممّا يستلزم من القوات الأمريكية ما يفوق الأعداد المتوافرة لديها. ولم تجرِ أي محاولة جدية لتحديث خطط الطوارئ العديدة التي يحتاج إليها الرئيس.

كما لم يكن يوجد خطط مناسبة بشأن الصومال واليمن، وهما دولتان يتنامى فيهما تواجد القاعدة. والأبرز من كل ذلك فقدان أي خطّة مخصّصة لتدارك مخاطر الأسلحة النووية الباكستانية. كان على فريق أوباما أن يُعدّ خطّة متدرّجة للتصدّي لسلسلة من التطوّرات المحتملة بدءاً من خطر فقدان باكستان سلاحاً نووياً واحداً ووصولاً إلى إمكانية وقوع الحكومة الباكستانية في قبضة المتطرفين الإسلاميين الذين سيستحوذون آنذاك على ترسانة نووية. وممّا يزيد في تعقيدات هذه المسألة عدم وجود معلومات حول مواقع جميع الأسلحة النووية الباكستانية حيث إنّ هذه المواقع متفرّقة في أرجاء البلاد ويتم تبديلها باستمرار.

من أبرز الأسرار التي يحتفظ بها أفراد الحلقة الضيقة للرئيس بوش أنه

فقد حماسه للتخطيط العسكري للطوارئ. فإدارة بوش هذه، إدارة الصقور الملوِّحة دائماً باستعمال القوة لم تكن مستعدّة لأسوأ الاحتمالات التي قد تواجَه بها البلاد.

قال أوباما لاحقاً إنه لن يؤكِّد أو ينفي أي تفاصيل متعلّقة بخطط الطوارئ، إلّا أنّه اعترف بأنه ورث من بوش كثيراً من الأعمال غير المنجزة. وعبّر لي عن ذلك بقوله: "الحروب تستنفد الكثير من الطاقة في كل الإدارات. فحتّى لو كان أفراد الإدارة يبذلون جهوداً استثنائية فإنهم حين يكونون في وسط الحرب ـ خصوصاً إذا كانت مجرياتها سلبية، كما كانت الحال، بالطبع، في العراق على مدى ثلاث سنوات ـ فإن ذلك يستهلك طاقات الجميع. وهذا يعني عدم إنجاز العمل بالكامل".

4

استدعى أوباما، قبل انتخابه بأسبوعين، الجنرال المتقاعد جيمس جونز إلى رتشموند، فرجينيا لعقد اجتماع خاص بينهما. وجونز في الرابعة والستين، وهو مثال لرجل المارينز النموذجي بطوله الذي يفوق 195 سم. وتسريحة شعره القصير ووجهه الوسيم الطويل وعينيه الزرقاوين البرّاقتين وابتسامته البسيطة وتهذيبه ولطفه. كان يُطلق عليه لقب "جيم الجنتلمن" نظراً لمعاملته الجميع، من الرؤساء إلى الأفراد، بكل احترام. كانت مؤهلاته في مجال الأمن القومي ناصعة جداً، فقد خدم في قوات المارينز 40 عاماً حيث ارتقى إلى المنصب الأرفع في قيادتها ثم أصبح قائد قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) مدة أربع سنوات، وهو أعلى منصب قيادي للقوات الأمريكية وقوات الحلفاء في أوروبا. وتقاعد في العام 2007.

كان جونز قد أعرب عن نفوره من قيادة وزير الدفاع رامسفلد، وأكّد علناً ما يُروى عن أن الوزير قد أضعف، بشكل منهجي هيئة رؤساء الأركان المشتركة وحذّرَ زميله جنرال المارينز بيتر بايس، الذي كان رئيساً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة، بقوله: "يجب ألّا تكون مثل الببغاء على كتف الوزير". وعرضت عليه وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن يكون نائباً لها، لكنه رفض المنصب، وفضّل خدمة رايس بشكل متقطّع كمبعوثها للأمن القومي إلى منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك لم يُخفِ أسفه لأنه وجد أن إدارة بوش تعاني من الاختلال وسوء التنظيم في معالجة مسألة السلام في الشرق الأوسط.

قال أوباما، أثناء الاجتماع في الفندق في رتشموند: "يبدو لي أني سأنجح

في ما أسعى إليه"، وكان ينوي مفاتحته في أمر توليه وزارة الخارجية أو منصب مستشار الأمن القومي.

أجاب جونز بأنه قد يكون من الأنسب له أن يكون وزيراً للخارجية بدلاً من تولى منصب استشاري للرئيس. وتوسع في ذلك بقوله: "يمكنني فعلاً أن أنظّم مؤسسة وزارة الخارجية وأزودها بأفضل الأفراد لمساعدتك في الرئاسة". وذكّر بخبرته السابقة كمعاون أوّل لقائد قوات المارينز ثم لاحقاً بعمله معاوناً عسكرياً أوّل لوزير الدفاع وليم كوهن، وبأنّه لم يتقن وظيفة المعاون بشكل جيّد.

أغراه أوباما بالحديث عمّا يجب أن تكون عليه طريقة عمل مجلس الأمن القومي.

ذكر جونز أنه راقب مجلس الأمن القومي في أيام بوش عن كثب. كان المجلس يفتقر إلى العناصر اللازمة والموارد الضرورية، وكان عمله مختلاً. كان مستشار الأمن القومي محدود النفوذ ولم يفكّر استراتيجياً ليضع الخطوات والخطط التفصيلية لتنفيذ أي سياسة على مدى سنة واحدة أو سنتين. وتلك كانت الحلقة المفقودة في إدارة بوش. على مستشار الأمن القومي أن يبتكر إجراءات لضمان تحقيق تقدّم معقول نحو الأهداف. وإن لم تنجح تلك الخطوات فينبغي تعديل المخطّطات - تعديلاً جذرياً إذا لزم الأمر، في حين أن معظم الخطط كانت تعتمد على الروتين. وأضاف جونز إنه على مستشار الأمن القومي أيضاً أن يجد طريقة لإحراز النتائج من دون "الإدارة الجزئية" أي من دون التدخّل في تفاصيل ما تقوم به مختلف الإدارات والوكالات.

فسأله أوباما عن كيفيّة تحقيق ذلك.

أجاب جونز إن عليك أولاً أن تُقنع مرؤوسيك بأنّ رؤيتك هي رؤيتهم نفسها. ذلك يعني جعلهم أصحاب مصلحة، أي كأنّك تبيعهم أسهماً في الشركة التي يعملون فيها فيشعرون أنّهم شركاء في سياسة المؤسسة. وأضاف إنه إذا حاول الرئيس أن يفعل كل شيء بنفسه فإن مرؤوسيه لا يقفون في طريقه. وخير مثال على ذلك اجتماعات الرئيس بوش بواسطة جهاز الفيديو المأمون مع

زعماء أفغانستان والعراق مرّة كل حوالي أسبوعين. ومدلول ذلك أنه لم يكن في الحكومة الامريكية أي مرجع آخر له سلطة فعلية أو يمكنه الكلام بموثوقية. لذلك كان الرئيس الافغاني حامد كرزاي ورئيس وزراء العراق نوري المالكي يصرّان دائماً على معالجة أي خلاف مع بوش مباشرة لانه مُمْسِك، في الواقع، بملفّي أفغانستان والعراق ومنغمس في أدقّ التفاصيل التكتيكيّة - وهذا بالضبط هو ما يجب الّا يشغل بال أي رئيس.

بعد ذلك الاجتماع راح أوباما يكشف لبوديستا ومستشاري حملته للسياسة الخارجية انه يرغب في أن يكون جونز مستشاراً للأمن القومي. فهو بذلك سيضع في هذا المركز خارج البنتاغون رجلاً ذا مصداقية وأهلية للتعامل مع وزير الدفاع والجنرالات على قدم المساواة. ويبدو أن جونز قادر على النجاح في التعامل مع الشخصيات الكبيرة. كما إنّه صاحب نظرية في كيفيّة تفعيل مجلس الأمن القومي.

ترك موقف أوباما هذا انطباعاً شديداً لدى بوديستا بأن أوباما يريد للأمن القومي مستشاراً لا يُنظر إليه على أنّه رجل الرئيس أو امتداد له. ويبدو أنه اقتنع بالرأي المحيّر بأنّ عدم وجود علاقة شخصية قد يكون أمراً نافعاً. فجونز لن يتحدّث باسم أوباما فحسب ولكن أيضاً بصفته جنرالاً متقاعداً من المارينز وضابطاً قيادياً سابقاً وقائد قوات حلف شمال الأطلسي. وهذا ما سيمنح أوباما نفوذاً أكبر في البنتاغون، إذ إنّ سجلّ جونز في المواقف الصريحة والجريئة واستقلاليته قد يجعلان منه ثقلاً موازِناً في وجه المؤسسة العسكرية.

بالإضافة إلى كل ذلك، كان جونز يعرف العسكريين جيّداً، وهذا هو الوسَط الذي لا يعرف عنه أوباما الشيء الكثير. فوجود جونز في البيت الأبيض يمكن أن يساعده في معرفة العلاقات التي قد تكون مضطربة خصوصاً بالنظر لمعارضته الشديدة لحرب العراق. وجونز سيكون بالنسبة لأوباما أشبه بحصن ومرشد ودرع.

كان بوديستا وآخرون غيره قد توصلوا إلى الاقتناع بأن الرئيس المنتخب ما إن يقتنع باسم شخص لملء أحد المراكز الحساسة فإنه لا يتزحزح عن رأيه إلّا إذا اكتشف نقصاً في مؤهلات الشخص المطلوب. درس بوديستا سجلّ جونز وتحدّث إلى العديدين في أوساط الأمن القومي، فلم يجد أن جونز استراتيجي بارع جداً، لا شك أنه ليس من طينة ما أسماه "الاستراتيجي الكيسنجري المتفوّق".

اعتبر بوديستا أن هذا قد لا يكون أمراً بالغ الأهمية في ظلّ إدارة أوباما لأنّه صاحب منحًى عقلاني إلى حدّ بعيد. فالرئيس المنتخَب همّه دائماً وضع أفكاره موضع التنفيذ. وهو غير وجداني وقادر على التحكّم بأهوائه وعواطفه، وبوديستا يظنّ أنه يملك الشجاعة الكافية لذلك، لا بل إنه يستطيع استيعاب مشاعر الآخرين وتحويلها إلى أفكار. فخلق بذلك نمطاً جديداً من العمل السياسي وعرف كيف يقتنص الفرصة المناسبة في عام 2008 ويحوّلها إلى نصر سياسي.

إلا أن بوديستا استدرك أنّ نقاط القوة عند المرء أحياناً ـ وفي هذه الحالة، مقدرة أوباما على العقْلَنَة ـ قد تكون مَقْتلاً مثل عقب أخيل.

أجرى أوباما عدة أحاديث أخرى على الهاتف مع جونز. وبما أنّ الوظيفة الأرفع في السياسة الخارجية، أي وزارة الخارجية، ستذهب إلى كلنتون، فقد عرض على جونز منصب مستشار الأمن القومي. وحتى لو كان سيعتبرها جائزة ترضية فهي حتماً جائزة مغرية. وهي لا تحتاج إلى مصادقة مجلس الشيوخ. كما إنّ ذلك المكتب الواقع في زاوية الجناح الغربي في البيت الأبيض له بريقه الخاصّ.

ذُهل جونز لأن الرئيس المنتخب يعرض مثل ذلك المنصب الحسّاس والموثوق على شخص لا يعرفه عن كثب، وكانت فلسفته الأساسية في الحياة أن كل شيء يتوقّف على العلاقات الشخصية، وهو لم يكن بينه وبين أوباما علاقة مباشرة.

أخبر جونز أوباما أنّ عليه أن يشاور عائلته.

كان جونز بعد تقاعده يرأس برنامج الطاقة في غرفة التجارة الأمريكية، ويشغل عضوية عدّة مجالس إدارات، ويقدّم استشارات ويلقي محاضرات، ممّا كان يُكسبه حوالى مليوني دولار سنوياً. أي أن قبوله المنصب يعني خسارة حوالى 80% من دخله. لكنّ العائلة اتفقت على أن تتويج حياته المهنية بأحد أهم المناصب الحكومية أمر يستحقّ هذه التضحية. إلّا أن ما أمال كفّة الميزان لجعل جونز يوافق على العرض هو ما تعهّد به أوباما. قال أوباما إنّه في حال موافقة جونز، فهو في كل الأمور المتعلقة بالأمن القومي سيقف دائماً على رأيه وموقفه "قبل الإقدام على أي عمل". ووجد القائد السابق للمارينز التي تتبع الشعار "الإخلاص دائماً" أنّ ذلك غاية مبتغاه، فوافق على تولّي المنصب.

كان من أوائل مهمّات جونز اختيار نائب له - وهو منصب رفيع تولاه كثيرون من قبل، رُقّي ستّة منهم، لاحقاً، إلى منصب المستشار. وقد فوّضه أوباما باختيار من يريد. كان نائبه سيحتلّ مكتباً صغيراً في مقره في الجناح الغربي. أمّا سائر كبار موظفي مجلس الأمن القومي فكانوا في الدور السفلي أو في مبنى أيزنهاور للإدارة التنفيذية. ومن أبرز مهمّات نائب مستشار الأمن القومي إدارة اجتماعات لجنة المسؤولين المساعدين لدراسة المسائل والقرارات ورفعها إلى كبار المسؤولين واجتماعات كامل هيئة مجلس الأمن القومي.

اقترح رام إيمانويل على جونز أن يدرس تعيين توم دونيلون، وهو محام في الثالثة والخمسين من العمر وكبير مساعدي وزير الخارجية وارن كريستوفر في عهد كلنتون. ودونيلون مولع بالشؤون السياسية وعامل نشِط يعتبر متابعة منتديات السياسة الخارجية من وسائل الترفيه ويهتمّ بالتفاصيل والدقائق. وكان مقرّباً جداً من نائب الرئيس المنتخَب بايدن، أصبحت زوجته، كاثي راسل، كبيرة مساعدي بايدن. كان عضواً في معظم المجالس والهيئات الاستشارية والمجموعات والمؤسسات التي تهتمّ بالشؤون الخارجية وعمل رئيساً مشاركاً للفريق الانتقالي لشؤون وزارة الخارجية. وتعود الصداقة بينه وبين إيمانويل إلى عشرات السنوات.

كان دونيلون، طيلة حياته، يهيّئ نفسه لمنصب رفيع في الأمن القومي، وقد خدم المرشحين الديمقراطيين للرئاسة منذ جيمي كارتر. كان مستشاراً لأوباما في المناظرات الانتخابية وطمح إلى منصب نائب وزير الخارجية. إلا أن دونيلون كان قد عمل سبع سنوات كمستشار داخلي في "فاني ماي" المؤسسة الفدرالية العملاقة للرهن العقاري التي كادت تفلس أثناء الأزمة المالية وكبّدت دافعي الضرائب بلايين الدولارات. وكان لارتباط دونيلون بأزمة فاني ماي أمراً مؤذياً ويمكن أن يؤثر سلباً على مصادقة مجلس الشيوخ على تعيينه.

صعّد إيمانويل درجة مطلبه فانتقل من اقتراح اسم دونيلون إلى الإصرار على تعيينه، فهو يريده في البيت الأبيض.

لم يكن جونز يعرف دونيلون، لكنه وافق على إجراء مقابلة معه. وتوافق الاثنان بسرعة. إنه ديمقراطي مطّلع ويتحلى بمؤهلات رفيعة لمنصب في الأمن القومي، فلا شك في أنه سيكون مساعداً مفيداً لجونز خصوصاً وأن هذا الأخير لا يعرف النافذين السياسيّين. لذلك وافق، من دون تردُّد، على اختيار دونيلون، فأحس جميع أفراد فريق أوباما السياسي وفريقه الانتقالي بالراحة.

دعا الرئيس بوش مجلس الأمن القومي للانعقاد يوم الأربعاء 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان من أواخر اجتماعات المجلس في عهده. كان هدف الاجتماع دراسة تقرير سري للغاية حول حرب أفغانستان. أعدّ التقرير الفريق في الجيش دوغلاس لوت، "قيصر الحرب" الذي كان بوش قد عيّنه قبل سنة نائباً أوّل في مجلس الأمن القومي لشؤون الحرب في العراق وأفغانستان.

ولوت البالغ من العمر 56 عاماً لم يكن معروفاً تحت الأضواء مثل الجنرال بترايوس. وهو خريج أكاديمية وست بوينت العسكرية في العام 1975 ـ أي بعد بترايوس بسنة واحدة ـ كما إنه يحمل شهادة ماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفرد. وقد يُظنّ أنه واحد من "جنرالات بوش"، لكنه إنسان مستقلّ الرأي. كتابه العسكري المفضّل هو كتاب ثيوسيديس" تاريخ حرب البيلوبونيز"

التي جرت بين أثينا وإسبرطة في القرن الخامس قبل الميلاد. وقد استفاد من ذلك الكتاب معرفة العلاقة بين العسكريين والمجتمع المدني، وأصبح، في عمله في مجلس الامن القومي، يمثّل جسراً للتواصل بين هاتين الثقافتين. لم يصل إلى رتبة جنرال، كما إنّ خدمته في البيت الأبيض أبعدته عن أوساط كبار الضباط.

كان لوت يطلع بوش على موجز عن الحربين في الساعة السابعة من صباح كل يوم. ولأن بوش كان يأتي مبكّراً أحياناً حرص لوت على أن يكون على باب المكتب البيضوي في السابعة إلّا ربعاً. أصدر بوش، في ذلك الصيف، أمراً إلى لوت لإجراء دراسة استراتيجية حول حرب أفغانستان، على أن تكون دراسة مفصّلة ومعمقة وتظهر حقيقة الوضع بعد 7 سنوات من القتال. لم يدرِ لوت هل إن مهمّته هي لتقصّي الحقائق أم للإنقاذ، أو ربّما للاثنين معاً. أراد الاطّلاع على كامل الصورة ومعرفة حقيقة الأوضاع على الارض وهذا ما لا يتأتّى له من مكتبه في واشنطن. فسافر على رأس وفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية.

تولى لوت، خلال حياته العملية في الجيش على مدى 33 عاماً، مهمّات قيادية وعملانية رئيسية في الخارج وفي الأركان المشتركة. لكنها كلّها لم تماثل وجوده في قلب الحركة في البيت الأبيض حيث كان مصدر المعلومات غير الرسمي لكبار المسؤولين والجنرالات والأدميرالات والدبلوماسيين وموظفي المخابرات خلال حربين. كان على اتصال دائم بعدد كبير من المسؤولين عبر مكالمات في أجهزة الهاتف المأمون واجتماعات مغلقة عبر الفيديوفون.

وصل لوت إلى أفغانستان من العراق حيث كان للولايات المتحدة 150,000 جندي وسفارة تضمّ 1,000 موظف وتعمل بالتنسيق مع القوات العسكرية، بالإضافة إلى وجود برنامج مساعدات خارجية بقيمة عدّة بلايين من الدولارات سنوياً. وقد أظهر رئيس الوزراء المالكي مهارات قيادية لافتة، في حين أنّ قوات الأمن العراقية قد أحرزت تقدّماً وازدادت فعالية وكفاءة. لقد تحدّت الولايات المتحدة الفشل في العراق، ويبدو أنها نجحت في ذلك. ويبدو بشكل عام أنّ

الاستراتيجية التي واكبت زيادة القوات في العام 2007 تسير حسبما هو مخطّط.

كان الوضع في أفغانستان مختلفاً تمام الاختلاف. ففي أفغانستان 38,000 جندي أمريكي إلى جانب 29,000 من دول حلف الناتو وسائر الحلفاء. والقوّات موزّعة بشكل متفرّق في أنحاء البلاد، لذلك لم تكن ذات فعاليّة بالغة. لم تكن السفارة الأمريكية تعمل بشكل إيجابي مع القوات العسكرية، ولم يكن هناك أي اهتمام يُذكر بالنمّو الاقتصادي لمعظم الأفغانيين. وتبيّن بالتجربة أنّ أداء الرئيس الأفغاني حامد كرزاي مخيّب للآمال، في حين أنّ قوات الأمن الأفغانية لا تزال غير قادرة. وبإيجاز كلّي، فإن كل البشائر التي تحقّقت في العراق مفقودة تماماً في أفغانستان.

كما اكتشف لوت أنّه بالرغم من الوجود الأكيد لمتمرّدي طالبان في المناطق الأفغانية الجنوبية المحاذية للحدود الباكستانية فإنّ الولايات المتحدة لم تخصّص الموارد اللازمة للقضاء عليهم. وقد ازدادت الهجمات والحوادث الأمنية خلال الصيف إلى الضعفين، فوصلت إلى حوالى 200 حادثة كل شهر، وذلك في المناطق الجنوبية وحدها. وبناء على التقارير الاستخباراتية تبيّن أن قدرات جماعات المتمرّدين "قويّة وفعّالة وثابتة" في نصف أراضي البلاد تقريباً، وفي الأغلب في جنوب أفغانستان.

وحين درس لوت الأوضاع هناك وجد أن ثمّة عشر حروب متميّزة ـ لكنْ متداخلة ـ قائمة في البلاد. فهناك أولاً الحرب التقليدية التي يديرها جنرال كندي مسؤول عن قوات حلف شمال الأطلسي في المنطقة. ثانياً، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشن حربها السرية الخاصة. وكانت كلّ من قوات القبّعات الخضر وقيادة العمليات الخاصة المشتركة (JSOC) تخوض حربها الخاصة لاقتفاء أثر الأهداف البالغة الاهمية. كما كانت هناك عمليات تنفّذها قيادة التدريب والتجهيزات. وكانت تجري أيضاً حروب خاصة لكل من الجيش الوطني الأفغاني (ANA)، والشرطة الوطنية الأفغانية، ومديرية الأمن الوطني الأفغاني، وهذه الأخيرة هي مؤسسة الاستخبارات الأفغانية التي ترعاها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

زار لوت وفريقه ولاية قندهار الجنوبية، ويبلغ عدد سكان مدينة قندهار مع المناطق التابعة لها حوالى مليونين، وقد كانت مهد حركة طالبان التي حكمت البلاد منذ عام 1996 حتى عام 2001. ويبدو أنّ المدينة نفسها والولاية بأسرها قد عادتا إلى الوقوع في قبضة طالبان.

ولو وُضعت إشارات خاصة بكل من هذه الحروب على خريطة القيادة الإقليمية التي تضمّ قندهار لأمكن رؤية توزُّع الحروب العشرة ولبدَت الخريطة أشبه بخربشة طفل صغير. لم يكن هناك مرجع مسؤول محدَّد ولم يكن هناك توحيد للجهود والقيادة.

استنتج لوت أن حرب أفغانستان كانت حرباً هزيلة. لكن قيصر الحربَيْن كان يعلم أن الطريقة الوحيدة للحصول على الموارد والقدرات لأفغانستان هي نَقْلها من العراق. هذه هي المعادلة: فليس هناك قوات إضافية، والقوات الأمريكية كلّها في الميدان.

لدى عودة لوت إلى واشنطن أعدّ سلسلة من 19 اجتماعاً في العمق، على مدى ستة أسابيع، مع جميع ممثلي الإدارات - وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية - وذلك في الغرفة رقم 445 في مبنى أيزنهاور للإدارة التنفيذية المجاور للبيت الأبيض. استغرقت هذه الاجتماعات بمجملها حوالى 45 ساعة عُرضت فيها أدقّ التفاصيل، وطُرحت الأسئلة على الوزراء الأفغان والقادة العسكريين ومسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية حول حقيقة ما يجري فعلاً.

لخّص لوت وفريقه نتائج بحثهم في تقرير من حوالى 25 صفحة وتجنّبوا الإطالة لكي تسهل قراءته.

قال لوت حين قدّم دراسته للرئيس بوش في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر: "اعلم أنّ الوقت قد لا يكون ملائماً. لكن هذا هو التقرير". كان كمن يلقي حصاة في بركة ساكنة، فلا بدّ أن تظهر التموّجات على السطح.

أجاب بوش: "قد يكون من الانسب الاّ أطالع التقرير. لكنني أقدّر عملك وإخلاصك. لقد قمتَ بما كلّفتُك به". وأخذ بوش التقرير معه في عطلة نهاية الاسبوع.

ورد في مطلع الدراسة: "إننا لا نخسر الحرب، ولكنّنا لا نحقق الانتصار. وهذا لا يكفي". أي أن الجهود المبذولة كانت بالقدر الكافي لمنع الخسارة فحسب.

وأشار التقرير إلى أن وضع باكستان أشدّ خطورة، من الناحية الاستراتيجية، من أفغانستان نظراً لأن الملاذات الآمنة هناك للقاعدة وغيرها من الجماعات المتعاطفة معها هي مصدر خطر على الولايات المتحدة.

وتوصّل التقرير إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها الانتصار في أفغانستان ما لم تتغلّب على ثلاث مشاكل كبرى. أولاً، ينبغي تحسين ممارسة السلطة ومحاربة الفساد. فالرشاوى والاختلاسات كانت متفشية. فمثلاً الحصول على رخصة قيادة أفغانية يستلزم 42 خطوة عند كلّ منها شخص ينتهزها فرصةً ليقبض رشوة. ثانياً، تجارة الأفيون خارجة عن السيطرة. وهذه التجارة تغذّي الفساد وتموّل، إلى حدّ ما، أعمال حركة طالبان. ثالثاً، المناطق الباكستانية التي تجد فيها حركات التمرّد ملاذاً آمناً، وهذه يجب تضييقها ثم إلغاؤها في نهاية الأمر. وإذا لم تحقّق الولايات المتحدة هذه الأشياء الثلاثة فإنها لا يمكنها أبداً أن تنجز شيئاً في أفغانستان.

بالنسبة لباكستان أفاد التقرير أنّ على الولايات المتحدة أن توسّع دائرة مساعدلتها إلى خارج نطاق المؤسسة العسكرية الباكستانية وتسعى لتثبيت الاستقرار الاقتصادي. فإذا انهار الاقتصاد الباكستاني الذي يبلغ حجمه 168 بليون دولار فإن الفوضى في المناطق القبلية سوف تمتدّ إلى مدن البلاد التي تشهد درجات أقلّ من العنصرية القبَلية.

لم يعجب التقرير وزيرة خارجية بوش كوندوليزا رايس، لأنّه يعرِّض بتراثها وإنجازاتها بعد أن عملت أربع سنوات مستشارةً للأمن القومي ثم ثلاث

سنوات ونصف السنة وزيرةً للخارجية. واعترضت على فكرة اعتبار باكستان أهمّ من أفغانستان، ورأت أن الوضع أفضل بكثير من حالة الفوضى والضعف التي ورد ذكرها في التقرير وقالت إن ما تحققه أمريكا هو أكثر من مجرّد الاستمرار.

قال بوش: "لن ننشر هذا التقرير علناً. أنا في الشهور الأخيرة من ولايتي، ونشر التقرير سيثير التساؤلات في أذهان الناس". كما أن في ذلك إجحافاً بحقّ الإدارة القادمة لأنه سيُضطرّها، في أقلّ تقدير، إلى درس التقرير. أمّا ما لم يُقل فهو أن التقرير مُحرج أيضاً لإدارة بوش لأنه يُظهر مدى الإهمال في التعامل مع حرب أفغانستان.

قال بوش: "لا أريد أن يُعرف أي شيء عن التقرير علناً. لن يُكشَف النقاب عن التقرير. مسألة كشف التقرير ستُترك للإدارة الجديدة. فهذه المسألة أصبحت الآن في عهدتها".

في ذلك الوقت عينه حين قرر بوش عدم الكشف عن التقرير الذي يدين حرب أفغانستان كان عشرة مسلحين يسرحون في مدينة مومباي الهندية ويحوّلون عملياً سكّانها الخمسة عشر مليوناً إلى رهائن. وقد سبّب هؤلاء المسلحون حالة من الفوضى والعنف بُثّت وقائعها حية على شاشات التلفزيون مدّة ستين ساعة تقريباً. ولم يكن مسرح الأعمال الإرهابية قد شهد شيئاً مماثلاً منذ هجمات 11 أيلول/سبتمبر.

مع انقشاع غبار الاشتباكات تبيّن أن عدد الضحايا وصل إلى 175، منهم ستة مواطنين أمريكيين. وقد قام بالحصار تنظيم يُسمّى "جماعة لشكر طيبة" (عسكر طيبة) أي: جيش الصالحين (LeT). وعلى رأس أهداف هذه الجماعة التخلّص من سيطرة الهند على كشمير، ذلك الإقليم ذي الأغلبية المسلمة والمتاخم لباكستان. كما تشمل أهدافها العامة إنشاء دولة إسلامية في جنوب آسيا. وأظهرت معلومات الاستخبارات عن ازدياد أواصر الترابط بينها وبين القاعدة.

من الأسرار غير الخفيّة أنّ الاستخبارات الباكستانية هي التي أنشأت لشكر طيبة وتستمرّ في تمويلها ورعايتها. وبحسب الاستخبارات الأمريكية فإن فرع مخابرات القوات المسلحة الباكستانية يستغلّ لشكر طيبة لخلق المتاعب للهند وإيذائها. ولا شك بأن هؤلاء المسلحّين قد أعلنوا الحرب.

لذا دعا الرئيس بوش فريقه للأمن القومي إلى الاجتماع في المكتب البيضوي فيما كانت مومباي تجفّف الدماء وتزيل الركام.

طلب بوش من مساعديه التخطيط والقيام بكل ما يلزم لمنع قيام حرب بين باكستان والهند. فالهمّ الأول للولايات المتحدة هو تجنّب الحرب بين دولتين نوويتين.

لم يكن خطر التوتر بين الهند وباكستان هو وحده ما أثار قلق الرئيس. فهناك أيضاً ضحايا أمريكيون سقطوا في عمل إرهابي. في مساء يوم 11 أيلول/ سبتمبر كان بوش، في كلمته التي بُثّت على كافة الأقنية الامريكية، قد أعلن موقفه الذي أصبح يُعرف باسم "مبدأ بوش". قال: "لن نفرّق بين الذين خطّطوا لهذه الاعمال والذين يؤوونهم". وكان هذا المبدأ الأساسي لشنّ الحرب في أفغانستان للإطاحة بطالبان التي آوت القاعدة ووفّرت لها الملجأ.

كان بوش شديد الاعتزاز بذلك الموقف المتشدّد كما أخبرني في إحدى المقابلات، فذلك المبدأ يعني "أنّنا سنجتثّ الإرهاب من جذوره". وكان من أهم دعائم رئاسته موقف عدم التهاون مع الإرهابيين ومن يرعاهم.

ورأى في هجمات مومباي وضعاً مشابهاً يضعه وجهاً لوجه أمام إرهابيي لشكر طيبة المتعصّبين والجهة التي تسهّل عملهم أي جهاز الاستخبارات الباكستاني. وسأل بوش المستاء جداً مساعديه عمّا لديهم من خطط طوارئ لمواجهة وضع باكستان.

قال لهم إن هذه الحادثة تشبه أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

لم يكن لدى القوات المسلحة الامريكية أي خطّة "حرب" لغزو باكستان. بل كان، ولم يزل، لديها، بدلاً من ذلك، واحدة من أكثر خطط الطوارئ العسكرية

حساسيةً وسرية، وهي ما يسميه المسؤولون العسكريون خطة "انتقامية" في حال حدوث هجوم آخر، مشابه لهجمات 11 أيلول/سبتمبر، على الولايات المتحدة يقوم به الإرهابيون المتمركزون في باكستان. وبموجب هذه الخطة، على الولايات المتحدة أن تقصف أو تهاجم كل مراكز القاعدة ومراكز تدريبها المعروفة الواردة في قواعد بيانات الاستخبارات الأمريكية. وقد تكون بعض هذه المواقع قديمة، لكن الخطة لا تكترث لمن قد يكون متواجداً فيها حالياً. وتهدف الخطة الانتقامية إلى الهجوم الوحشي والثأري على ما لا يقلّ عن 150 معسكراً مرتبطاً بالقاعدة.

اتّصل مدير وكالة الاستخبارات المركزية هايدن، في غضون 48 ساعة من هجوم مومباي، بسفير باكستان في الولايات المتحدة حسين حقّاني. أخبره هايدن بأن معلومات وكالة الاستخبارات المركزية لم تُظهر أي ارتباط مباشر لجهاز الاستخبارات الباكستاني. فهؤلاء عناصر ذوو ارتباطات سابقة وخرجوا من خدمة الحكومة الباكستانية(*).

وتولى بوش بنفسه إعلام المسؤولين الهنود. اتّصل برئيس وزراء الهند مانموهان سينغ الذي تربطه به علاقة شخصية متينة. أخبره بوش بأن المعلومات المتوافرة لديه تشير إلى أنّ الحكومة الباكستانية الجديدة لا علاقة لها بالحادث.

وبدا أنّه تمّ تفادي الحرب في ذلك الحين.

في اتصال مع الفريق أحمد شوجا باشا رئيس جهاز الاستخبارات الباكستاني قال الجنرال هايدن: "يجب أن نصل إلى حقيقة الأمر. هذه مسألة هامة جداً". وحثّه على تفسير مجمل ما حدث وكشف كافة التفاصيل. وفي اليوم التالي لعيد الميلاد وصل باشا إلى الولايات المتحدة حيث اجتمع بهايدن في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية.

(*) تلقّت وكالة الاستخبارات المركزية لاحقاً معلومات موثوقة بأنّ جهاز الاستخبارات الباكستاني كان متورّطاً مباشرةً في التدريب لتنفيذ هجمات مومباي.

أقرّ باشا بأنه كان لمخطّطي هجمات مومباي - أو اثنين منهم على الأقلّ وهما ضابطان متقاعدان من الجيش الباكستاني - صلات بجهاز الاستخبارات الباكستاني. لكنّ الجهاز نفسه لم يقرّر القيام بتلك العملية. لقد كانت عملية إفرادية طائشة.

وأضاف باشا: "ربما كان لبعض الأشخاص المرتبطين بمؤسستي علاقة بهذا العمل. لكن هذا يختلف عن موافقة المؤسسة وإدارتها ومسؤوليتها".

وأعطى تفاصيل تتطابق مع الصورة التي كوّنتها الاستخبارات الأمريكية. أعرب هايدن لبوش عن قناعته بأن الهجوم لم يكن عملاً مقرّراً من السلطات الباكستانية بشكل رسمي، ولكنه يكشف مدى خطورة المناطق التي ترتع فيها القاعدة في باكستان. وأكثر ما كان مثاراً للقلق هو تلك السهولة في التخطيط والتنفيذ، وتدني كلفة القيام بذلك، والدقة المتناهية في نظام الاتصالات الذي استخدمته لشكر طيبة. فقد اعتمد المهاجمون على نظام لتحديد المواقع الأرضية سهل المنال وخرائط "غوغل إيرث" وأجهزة تشفير متوافرة على نطاق تجاري ومحفّزات تشغيل عن بعد.

وكانوا على اتصال بمسهّلي عملهم في باكستان على هواتف مرتبطة بالأقمار الصناعية من خلال خدمةٍ للصوت عبر شبكة الإنترنت توفّرها شركة في نيوجرزي، ممّا جعل تعقُّب المكالمات صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً، ومُرِّرت المكالمات بطريقة تخفي أيضاً مواقع المتّصلين.

ذُعِر مكتب التحقيقات الفدرالي من القدرة على إصابة مومباي بالشلل في عملية بالغة الدقة من الناحية التقنية وزهيدة الكلفة في آن واحد. فالمدن الأمريكية كلها معرّضة كذلك لمثل هذا العمل. وقد قال موظف كبير في مكتب التحقيقات الفدرالي مسؤول عن مكافحة مثل هذه الهجمات على الولايات المتحدة: "لقد قلبت حادثة مومباي الأوضاع رأساً على عقب".

5

كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مايكل هايدن، يقبع في مكتبه في الطابق السابع من مقر الوكالة في لانغلي بفرجينيا ينتظر، بقلق بالغ، أن يتّصل به أوباما. إلّا أنّ الاتصال التالي أخرجه من تلك الدائرة.

كان المرشح الرئاسي أوباما قد طلب مقابلته، خلال فصل الصيف. وبينما كان هايدن في طريقه إلى الكابيتول (مبنى الكونغرس) رنّ هاتفه. أوباما يعتذر شارحاً أنه مضطّر لإلغاء الاجتماع بسبب تأخّره في ذكرى أسبوع مذيع الأخبار في شبكة إن. بي. سي، تيم راسرت الذي توفي بنوبة قلبية.

قال أوباما: "إنني فعلاً أريد الاجتماع بك، يا جنرال. أنا آسف". وعده أوباما بعدم تناسي الاجتماع وبأنهما سيلتقيان على الغداء قريباً.

لم يحدّد أوباما موعداً آخر للاجتماع. حاول هايدن التظاهر بأنه لم يتأثّر شخصياً بهذا التجاهُل عازياً ذلك إلى عدم إدراك أوباما أهمية وكالة الاستخبارات المركزية. إلّا أنّ تركَ أمره معلّقاً عدة أشهر جرح مشاعره. وأحسَّ أنه حيل بينه وبين أوباما ولم يُعطَ فرصة لتبيان إنجازاته في مديرية الوكالة.

بنى هايدن براعته العملية حول إقناع الآخرين شخصياً بمعلوماته الاستخباراتية وجهاً لوجه. فهو قادر على التفكير والكلام أسرع من معظم الناس، وعُرف عنه قدرتُه على إمالة الكفة لصالحه في أي نقاش.

حين تولى هايدن مديرية وكالة الاستخبارات المركزية في العام 2006 ورث

وكالة ترزح تحت ما أسماه "اضطراب الطفل المنتهَك". فقد كانت هناك المعلومات الاستخباراتية المتسرِّعة التي أدت إلى الاستنتاجات المغلوطة بشأن حيازة العراق أسلحة دمار شامل، وهي الفرَضية الأساسية التي استندت إليها حرب العراق، بالإضافة إلى اتّهام للوكالة بأنّ أساليبها المتطوّرة في التحقيق توازي ممارسات التعذيب، ومنها ربط المحتجَز وتبليل وجهه بالماء أو تثبيته في وضع يحاكي الغرق. أحسّ هايدن أنه يعيد بناء المعنويّات ويضع الوكالة على طريق العودة إلى الوضع السويّ. في أثناء الجدل حول تقنيّات الاستجواب ـ وهي الأساليب التي تعهّد أوباما بإلغائها ـ أقنع هايدن الرئيس بوش بإبطال الممارسات الشديدة القسوة. وكان متلهّفاً لإطلاع أوباما على عمله ظنّاً منه أنه يستطيع إقناع الرئيس القادم بالحاجة إلى منهج استجواب خاصّ بوكالة الاستخبارات المركزية يتبع قواعد أكثر ليونة من قواعد المؤسسة العسكرية الأمريكية.

كما كان هايدن يأمل بأن يحتفظ بمنصبه مدة ستة أشهر أخرى على الأقلّ. ورأى أنه يستحقّ أن يُعرض عليه الأمر مع أنّ زوجته، جانين، نكّرته بأن ذلك غير واقعي. آمن هايدن أن بقاءه يضمن الاستمرارية في السنة الأولى من عمر الإدارة الجديدة ـ لأن الظرف هو ظرف بالغ الحساسية. فالتفجير الأول في مركز التجارة العالمي كان قد حدث في العام 1993 عند بداية عهد كلنتون، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر وقعت في السنة الأولى من حكم بوش. ولا شك بأن أوباما الذي يواجه أوضاعاً كثيرة في السياسة الخارجية والبلاد في حربين قائمتين بحاجة إلى وكالة الاستخبارات المركزية. عبّر هايدن عن تذمّره بالقول: "لا اتصال البتّة. أنا في حيرة تامة. لم يكلّمني أحد".

وكان أقرب مستشاري حملة أوباما في شؤون الأمن القومي، دنيس ماكدونو ومارك ليبرت قد أخبرا هايدن بأنهما سيتصلان به خلال الفترة الانتقالية. لكن الأسابيع مرّت من دون أي اتصال.

نكّرهما هايدن بأنّ "الوكالة تنفّذ أعمالاً سرية" وذلك كي لا ينسيا أهمية مثل هذه المهمّات السرية المثيرة التي تهدف إلى تغطية بعض أعمال الولايات المتحدة التي لا ينبغي الكشف عنها. هذه الأعمال تجري، بحسب القانون، بناء

على تفويض من الرئيس في وثيقة قرار ينصّ على أن هذا العمل ضروري للأمن القومي.

أوضح هايدن ذلك بقوله: "إنها موافَقة من مكتب الرئيس، وليس منه شخصياً بالتحديد. لذا فإن كل هذه الأشياء ستظهر فجأة في الرابعة بعد ظهر يوم 20 كانون الثاني/يناير" - أي بعد ساعات قليلة من قسم أوباما اليمين. "فإذا كان الرئيس المنتخب يريد إجراء تعديلات ما، فينبغي أن أطلعه على برامج العمليات السرية التي نقوم بها".

ذهب أحد كبار نواب هايدن في الوكالة إلى ماكدونو وليبرت وسألهما عن الوضع بالنسبة لهايدن.

طلبا منه أن يطمئن الجنرال بأنهما سيتصلان به. وأخيراً تقرّر عقد اللقاء في شيكاغو في التاسع من شهر كانون الأول/ديسمبر.

لم يُخطر هايدن مدير الاستخبارات الوطنية ماكونل بأمر الاجتماع ولم يدعه إليه. لكن ماكونل علم بالاجتماع بوسائله الخاصة. خشي ماكونل أن يفتن سحر العمل السري أوباما، وأي رئيس، بنظره، معرّض لذلك، خصوصاً إذا كان جديداً وقليل الخبرة نسبياً. ومن السهل اللجوء إلى حل مشكلة سياسية خارجية بتمويل عمل سري لتغيير النظام - أي عملياً شراء حكومة دولة أجنبية. وكما قال يوماً ريتشرد هيلمز مدير وكالة الاستخبارات المركزية بين العامين 1966 و1973 إبّان حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت: "العمل السري يشبه الدواء الجيد. فهو فاعل، لكن إذا أكثرت منه فقد يكون مميتاً".

كان ماكونل مدركاً بأن وكالة الاستخبارات المركزية أنجزت أعمالاً مذهلة. فهي بالدرجة الأولى وظّفت أناساً لخيانة بلدانهم عبر التجسّس. كان تجنيد العملاء فنّاً دقيقاً جداً محفوفاً بالفرَص والمخاطر. والمستهدَف الوحيد الذي تحبّ الوكالة تجنيده لصالحها هو الرئيس الأمريكي، لذلك كانت تكشف أسرار وغرائب علم التجسس أمامه، وهو عميلها الرقم واحد. ولم ترغب الوكالة في وجود أي شخص بينها وبين البيت الأبيض.

أجرى ماكونل اتصالاً هاتفياً بمدير وكالة الاستخبارات المركزية حين علم بأمر اجتماع 9 كانون الأول/ديسمبر مع أوباما.

سأله ماكونل ما إذا كان ينوي التطرق إلى برامج "النقل والاحتجاز والاستجواب" (RDI) وهي برامج مكافحة الإرهاب المثيرة للجدل التي تطبّقها الوكالة.

أجاب هايدن بالإيجاب لأنها من الأعمال السرية. كان مدير الوكالة واثقاً من ترك انطباع إيجابي لدى الرئيس المنتخب بأنّ أساليب الاستجواب المعدَّلة جيّدة وقانونية.

قال له ماكونل: "سأكون هناك"، وبذلك حجز لنفسه مقعداً في الاجتماع الذي كان يجب أن يُدعى إليه.

فأجاب هايدن: "يسرّني ذلك".

في صباح يوم 9 كانون الأول/ديسمبر كان هايدن وماكونل في شيكاغو على استعداد لجذب اهتمام الرئيس المنتخب، على مدى ساعتين، إلى عمليات السي آي إيه السريّة. رحّب بهما أوباما وهو يبدو ذاهلاً ومنذهلاً إلى حدّ ما.

قال: "لقد قُبض، منذ قليل، على الحاكم لمحاولته بيع مقعدي". وكان مكتب التحقيقات الفدرالي قد أوقف، صباحَ ذلك اليوم، حاكم إيلينوي رود بلاغوجيفتش بعد أن سجّلت أجهزة التنصّت طلبه المال من عدّة سياسيّين مقابل التعيين في مقعد أوباما في مجلس الشيوخ الذي خلا باستقالته منه بعد انتخابه رئيساً.

حشر مسؤولو الاستخبارات والإدارة أنفسهم في غرفة المعلومات المخصّصة الحسّاسة.

جلس هايدن قبالة أوباما مباشرة إلى طاولة ضيقة جداً لدرجة جعلتهما متقاربين بشكل غير مريح، ولم يبعد رأسه الأصلع عن وجه الرئيس المنتخب

أكثر من 75 سم. وجلس إلى جانب أوباما نائب الرئيس المنتخب جو بايدن وجيم جونز وغريغ كريغ المعيّن لمنصب المستشار القانوني للبيت الأبيض وعدّة أشخاص آخرين.

قال ماكونل الذي كان جالساً إلى جانب هايدن: "سيّدي الرئيس المنتخب، سوف نطلعك على خلفيّة القررات والعمليات السرية، وعلى أوضاعنا المالية وطريقة عملنا. لقد بحثنا الامر معك باختصار في اجتماعنا خلال شهر أيلول/ سبتمبر، ووافيناك ببعض المعلومات الإضافية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. أما الآن فسنستعرض المزيد من المصادر والأساليب".

تلقّن هايدن هذا الكلام وتدخّل متجاهلاً عمليّاً ماكونل، كما لاحظ عدد من مساعدي أوباما. لقد كانت فرصته ليجذب الانتباه ويدلّل على خطورة التهديدات ويبيّن مدى جدية وكالة الاستخبارات المركزية في التصدي لها. كان قد أحضر معه جدولاً كبير الحجم فيه قائمة بـ 14 عملاً شديد السرية، ويوضح طبيعة تلك الاعمال ويضم القرارات الخطية من بوش وغيره من الرؤساء. نشر هايدن الجدول أمام أوباما، وقال إنّ الاعمال السرية الحالية مرخّصة لتنفيذ المهمات التالية:

- تنفيذ عمليات مكافحة إرهاب سرية ومميتة وبرامج أخرى للقضاء على الإرهابيين في أنحاء العالم. كانت العمليات نشطة في أكثر من 60 بلداً. وقّع بوش الأب القرار الأول وعدّله لاحقاً ابنه الرئيس الحالي. وزاد هايدن موضحاً أنه في حال خطّطت القاعدة لتفجير سلاح نووي في مدينة أمريكية أو إطلاق وباء إنفلونزا باستخدام عامل بيولوجي فإن هذه الاعمال السرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لمحاولة منعها من ذلك. وشمل القرار شنّ هجمات جوية بواسطة طائرات بريداتور من دون طيارين على الإرهابيين ومعسكرات الإرهاب في كافة أنحاء العالم.

هنا سأله أوباما: "كم عدد الغارات التي تُنفّذ في باكستان؟"

أجاب هايدن إنّ حوالى 80% من الغارلت الامريكية في العالم هي في

بلكستان. نحن أسياد الأجواء هناك، والطائرات تقلع وتحطّ في قواعد سرية في باكستان. إنّ القاعدة تدرّب في المناطق القبلية أناساً إذا رأيتهم في مطار دالاس في واشنطن مصطفّين لختم التأشيرات لما خامرك أدنى شك بأنهم مصادر خطر محتمل.

- منع إيران أو إعاقتها من تطوير الأسلحة النووية.

وصف مدير وكالة الاستخبارات المركزية عدداً من العمليات والتقنيات السرية ـ بعضها كان فاعلاً، فيما يُنتظر أن يثمر البعض الآخر. كان على رأس أولويات الرئيس بوش، بعد منع هجمات الإرهابيين، الجهود السرية ضدّ إيران.

- ردع كوريا الشمالية عن بناء المزيد من الأسلحة النووية. ويُعتقد أنّ نظام كيم يونغ إيل، وهو من أكثر حكّام العالم غرابة وتهوّراً، يملك كميّة كافية من نوع البلوتونيوم الصالح للأسلحة لصنع ستّ قنابل جديدة. وقد تأكّدت هذه المعلومات بسلسلة من عمليات سرية لجمع المعلومات استهدفت ذلك النظام المنغلِق والمستبدّ.
- تنفيذ أعمال الحدّ من الانتشار في بلدان أخرى لمنعها من حيازة أسلحة للدمار الشامل.
- تنفيذ أعمال مميتة وسواها بشكل منفصل عن القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان أو بالتعاون معها. وشملت هذه الأعمال هجمات الطائرات من دون طيارين وفرق المطاردة لمكافحة الإرهاب وهي جيش تابع لوكالة الاستخبارات المركزية ويضمّ 3,000 عنصر.
- إجراء سلسلة من العمليات والبرامج الأخرى المميتة في العراق. وهناك تعاون عميق ومتواصل بين وكالة الاستخبارات المركزية والحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية. وادّعى هايدن أنهم "يملكون" بعض الأجهزة والأشخاص.

كان من بين الذين صدمهم ذلك التعبير غريغ كريغ. اعتقد أنّ هايدن يبالغ، واستنتج أنه يتباهى، إذ كان بإمكانه إيقاع الأثر نفسه من دون اللجوء إلى القول "بامتلاكهم".

واضاف هايدن إنّ الوكالة ضخّت عشرات الملايين من الدولارات إلى عدد من أجهزة الاستخبارات الأجنبية مثل دائرة المخابرات العامة الأردنية التي قال عنها أيضاً إن وكالته "تملكها".

- دعم الجهود السرية لوقف الإبادة الجماعية في إقليم دارفور في السودان. وقد قال الرئيس جورج بوش الابن الذي وقع هذا القرار: "أريد تصحيح الوضع في السودان وإنهاء المذابح".
- تزويد تركيا بالمعلومات ووسائل الدعم الأخرى لمنع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من إنشاء كيان انفصالي داخل تركيا.

نشر الاتراك حوالى 100,000 جندي على طول الحدود العراقية في أواخر العام 2007 وهدّدوا باقتلاع معسكرات حزب العمال الكردستاني. كان ذلك سيفتح جبهة جديدة في حرب العراق ويهدّد بعرقلة الشحنات الجوية وإمدادات الوقود الامريكية التي تمرّ عبر تركيا.

أمرّنا الرئيس بوش بقوله: "افعلوا شيئاً!" وبرهنَت العمليات السرية المحدودة النطاق أنّها الخيار الأقل كلفة لمساعدة تركيا في تنفيذ غارات جوية محدّدة لإرغام حزب العمال الكردستاني على العودة إلى ما وراء الحدود داخل العراق.

وذكر هايدن كذلك عدداً من الاعمال السرية منها عمليات لمكافحة المخدرات والدعاية. ونشير إلى أنّ الكشف عن هذه العمليات قد يضرّ بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية ويُعرِّض حياة العاملين مع الاستخبارات وسواهم للخطر، لذا لا يمكن الكشف عنها هنا.

كان آخر بند في قائمة الاعمال السرية برنامج "النقل والاحتجاز والاستجواب". وهذا ما كان هايدن يتلهّف لشرحه.

النقل ـ اعتقال الإرهابيين المشتبه بهم في الخارج ونقلهم إلى بلدان أخرى أو إلى الولايات المتحدة لاستجوابهم أو مقاضاتهم بموجب القوانين الامريكية ـ وقد كان ذلك مطبّقاً منذ إدارة كلنتون وظلّ سارياً. ويمكن نقل المشتبه بهم إلى بلدان مختلفة في الشرق الأوسط.

هنا تدخل بايدن مقاطعاً وكان مدير وكالة الاستخبارات المركزية يدلي بشهادته في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس.

قال بايدن: "فلنفترض، يا جنرال، اننا ارسلنا شخصاً إلى مصر او بلد آخر وتعرّض هناك للتعذيب. وانت تعلم انك إذا ارسلتهم إلى تلك البلدان فإنّهم سيتعرّضون للتعذيب".

أجاب هايدن: "لا، لا، لا". واصرّ على انّ الوكالة تلقّت ضمانات بعدم تعريض المحتجزين للتعذيب وتطبيق المعايير القانونية التي تقضي بضمان عدم اللجوء إلى التعذيب.

نظرَ إليه بايدن والآخرون مشكّكين.

ثم أشار هايدن إلى أن كلّ مراكز الاحتجاز السرية التابعة للوكالة في الخارج قد أُقفلت وتمّ نقل جميع الأسرى إلى غوانتانامو باي في كوبا ـ وهو المعتقل الذي أعلن الرئيس بوش عن عزمه على إغلاقه. كما إن أوباما كرّر مراراً، خلال حملته الرئاسية، أنه ينوي إغلاقه.

بالنسبة لتقنيّات الاستجواب المطوّرة قال هايدن إنه لم يبقَ منها سوى ستّ تقنيّات. وأشار أحد المشاركين في الاجتماع لاحقاً إلى أنه نظراً لأن الحرمان من النوم كان، على ما يبدو، الطريقة الوحيدة المؤثرة في الإرهابيين المتشدّدين، فإن القصد من هذه التقنيّات الستّ كان منع الأسير من النوم. وقد وافق الرئيس بوش على هذه التقنيات في العام 2006، وأبطلَ بذلك قراراً سابقاً كان يسمح باستخدام تقنيات أخرى أشدّ قسوة. وشمل القرار الحرمان من النوم حتى 96 ساعة، وهذه المدة قابلة للزيادة في الظروف الاستثنائية.

قال أوباما: "أريد أن أعرف شيئاً عنها. ما هي؟"

أجاب هايدن: عزل السجين، الضجيج أو الموسيقى بصوت عالٍ، وإبقاء الأنوار مضاءة في الزنزانة 24 ساعة يومياً. وكان هناك أيضاً استخدام الأصفاد بشكل محدود عند نقل السجين أو إذا كان سجيناً خطِراً. بالإضافة إلى ذلك،

استُخدم عصب العينين عند نقل السجناء أو منعهم من معرفة معلومات يمكن أن تعرّض أمن المعتقَل للخطر.

طلب هايدن من نائب مدير الاستخبارات الوطنية للسياسات، ديفيد شيد، أن يقف. ولمّا وقفَ صفعه برفق على خدّه ثم هزّه.

ثم قال إن الأمر لا يكون أعنف مما يحدث في مباريات كرة القدم للأحداث. فأساس النجاح في الاستجواب هو أن يكون مؤثراً شخصياً لا عنيفاً. وتعريض الإرهابيين المشتبهين لهذه الأساليب يجعلهم ينهارون في أقلّ من أسبوع. ويقتضي ذلك إيصالهم إلى نقطة يشعرون فيها أن الله سيخرجهم من الأسر وأنهم تحمّلوا الكثير وأصبح بإمكانهم الكلام. وقال هايدن إن برنامج الاستجواب المعدَّل ضروري من أجل مكافحة الإرهاب.

اعتبر ماكونل أن العرض الذي قدمه هايدن يوحي بأن هذا هو كلّ ما فعلته وكالة الاستخبارات المركزية في تاريخها.

قال أوباما: "حسناً، وماذا كانت تحتوي تلك اللائحة؟"

أجاب هايدن إنها كانت تضمّ 13 تقنية، منها ربط الأسير وتبليل وجهه بالماء التي استخدمت 183 مرة مع أحد الإرهابيين.

كان عدد من التقنيات التي يتم وضعها جديداً على أوباما، ولاحظ ماكونل أنّه مذهول، مع أن وجهه عادة لا تبدو عليه الانفعالات.

وحدّق هايدن بدوره إلى أوباما، فهو معتاد على بوش الذي يتفاعل مع المتحدّث خلال الاجتماعات ويجعله بحركاته العفوية يشعر بوقع ما يقوله على السامعين. أما أوباما فلم يُبد اي ردّة فعل واضحة حول ما يتمّ عرضه باستثناء الإقرار بسماع ما يُقال.

علق أوباما قائلاً: "سوف أكلّف غريغ بالاجتماع بك لبحث هذه المسألة"، مشيراً إلى غريغ كريغ المعيّن مستشاراً قانونياً للبيت الأبيض.

ثم شكر أوباما ماكونل وهايدن وفريقهما لحضورهم إلى شيكاغو. وذكر

أنه عليه العودة إلى المسائل الملحّة للعملية الانتقالية التي زيدت عليها فجأة مسألة حاكم إيلينوي.

وغاية ما استنتجه هايدن هو أنه استطاع إقناعهم بالعمليات السرية بشكل عام. ورأى أن برنامج الاستجواب المخفّف سيكتسب دعماً واسعاً داخل البيت الأبيض وأنّ وجود هذا البرنامج أهمّ من تفاصيل محتوياته، فالإرهابيّون يعلمون أنهم سيواجهون برنامجاً صارماً للاستجواب إذا قبضت عليهم الوكالة أكثر ممّا لو كانوا بين أيدي الجيش الذي يستند في الاستجواب إلى "الدليل الميداني للجيش".

أثناء التوجّه إلى الخارج قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية لماكونل إنه يظنّ أنّه فاجأ أوباما وفريقه بإشارته إلى أن أساليب الاستجواب محدّدة إلى أضيق حَدّ. لقد اجتاز المرحلة الصعبة وتفوّق في الامتحان.

أمّا ماكونل فقد اعتقد أن هايدن كان مزهوًّا بنفسه ومتسرّعاً وأساءَ فهم وقع كلامه على سامعيه.

أعرب هايدن لماكونل عن ثقته بأنه أقنع المجتمعين بوجهة نظره.

فأجاب ماكونل: "آمل ذلك، يا مايك. إن شاء الله".

بعد أن تولى أوباما الرئاسة أبطلَ برنامج الوكالة المحسّن للاستجواب حتّى في صيغته المخفّفة. وأصبح على الوكالة اتّباع القواعد الواردة في الدليل الميداني للجيش.

حين سألتُ الرئيس عن هذا الاجتماع الخاصّ بالعمليات السرية، أجابني: "لا أودّ التعليق على ردّة فعلي حيال أسرارنا العميقة".

تحدّث مدير الاستخبارات الوطنية مايكل ماكونل مع جونز وماكدونو وليبرت وحثّ إدارة أوباما على الإتيان بمحترفين في عالم الاستخبارات لتولي المناصب الرئيسية. قال: "إذا لم ترغبوا في استمراري أنا وهايدن فعلى الأقلّ اختاروا

خبيراً في هذا المجال يكون متمرساً غير سياسي قضى عمره في ميدان الاستخبارات". كان هو وهايدن يخزنان مجتمعَيْن خبرة 74 عاماً، والخبرة في هذا المجال ضرورية. فمن السهولة بمكان أن يُضَلَّل المرء ويُخدع إذا لم يكن عالماً بالأجهزة والأشخاص العاملين واللغة الخاصة والطقوس والأصول والعادات والتقاليد - الجيِّد منها والسيِّئ - في دوائر المخابرات الحريصة على التكتّم والمتشبّثة بميادين نفوذها.

وأكّد على وجوب تعيين أشخاص عاشوا في ذلك العالم لأنه يختلف عن كل عالم آخر ولا يستطيع المرء أن يعرف حقيقته بين ليلة وضحاها. وليس من المعقول، لا بل ممّا قد يؤدي إلى نتائج سيّئة أن يُعيَّن في وظائف الاستخبارات العليا سياسيّون.

ردّ فريق أوباما بلباقة، لكنه أكّد أن لدى الرئيس المنتخب برنامجاً مختلفاً. إنّهم يريدون أن يضمنوا المصادقة على من يتمّ تعيينهم في مختلف المناصب، كما إنّ فوز أوباما حرّك، إلى حدّ ما، الموقف العام من الرئيس بوش. فبالنسبة إليهم كان واضحاً أن بوش قد شوّه صورة الأمّة خصوصاً بسبب أساليب الاستجواب والتنصّت الإلكتروني الموسّع.

كان أضعف الإيمان بنظر ماكونل وجوب إعادة صياغة قانون المخابرات لتحديد مرجع مسؤول. فالقانون الإصلاحي في العام 2004 لم يعطِ مدير الاستخبارات الوطنية سلطة على مدير وكالة الاستخبارات المركزية الذي يحتفظ بسلطته على الأعمال السرية ويُعتبر مسؤولاً تجاه الرئيس مباشرة بشأنها. كان ثمّة حاجة، بنظره، إلى وزارة للمخابرات كما أن هناك وزارة للدفاع ووزارة للخارجية. وقد عمل هو وهايدن معاً لمصلحة عمل الاستخبارات، لكنّه كان تعاوناً شاقاً بين خبيرين متمرّسين، إنما لو كان مكانهما شخصان آخران غير ملائمين فقد يُفلت زمام الأمر.

وحذّر قائلاً إنّه إذا لم يُعالج الوضع فإن الثمن سيكون فادحاً.

* * *

لكن لم يُعطَ ماكونل ولا هايدن أي فرصة للحديث مع أوباما حول مواضع الخلل الأساسية في مؤسسة الاستخبارات. ومع تقدّم مسيرة عملية انتقال الحكم لم يطلب أيٌ منهما موعداً ليشرح للرئيس المنتخَب مَواطن الضعف في عمل الاستخبارات.

كان أوباما قد أطلع بوديستا على نوعية الأشخاص الذين يريدهم في إدارته بقوله: "لا أريد المجموعة القديمة نفسها في واشنطن تقوم بالأشياء القديمة نفسها بالطريقة القديمة نفسها". إذاً فالتغيير سيكون العامل الغالب.

صحيح أنّ اختيار كلنتون وغيتس، وإلى حدّ ما جونز، يُناقِض هذه المنهجية. فلا أحد يمثّل المجموعة القديمة نفسها أكثر من الجمهوري غيتس ومن كلنتون زوجة الرئيس السابق الذي حكم ولايتين. لذلك فإن ملء المنصبين الرفيعين في المخابرات هو بمثابة فرصة لأوباما كي يطبّق توجّهه العام فيجد شخصين واسعي الخبرة راسخي المؤهلات ويرميهما مباشرة في وسط لعبة المخابرات. إنها الفرصة لتأكيد مبدأ "التغيير" وعلى الرئيس المنتخب أن يتلقّفها وهو يكمل فريقه للأمن القومي.

كان لدى رام إيمانويل رأي حول مدير وكالة الاستخبارات المركزية. فمن أفضل المؤهلين لهذا المنصب من أعضاء الحزب الديمقراطي، برأيه، هو ليون بانيتا عضو الكونغرس السابق عن كاليفورنيا ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض أيام الرئيس كلنتون. وتعود الصداقة بينهما إلى أواسط الثمانينيّات حين كان بانيتا عضواً في مجلس النواب وإيمانويل المدير السياسي للجنة حملة الكونغرس في الحزب الديمقراطي.

وكان بوديستا، قبل ذلك، ظنّ أن بالإمكان تعيين بانيتا نائباً لغيتس في وزارة الدفاع. فنظراً لأن غيتس جمهوري فمن المفيد للبيت الأبيض أن يكون نائبه ديمقراطياً، أو "شخصاً من فريقنا" بحسب عبارة بوديستا. لكن بعد أن اختار أوباما بيل لين نائباً لوزير الدفاع، وهو مدير تنفيذي في شركة رايثيون

المتعاقدة مع وزارة الدفاع، رأى إيمانويل أنه ما زال هناك مجال للتعاون مع بانيتا، الرجل الذي يبلغ سبعين عاماً. فإذا كان يصلح نائباً لوزير الدفاع فلِمَ لا يصلح مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية؟

اتّصل بوديستا ببانيتا، وقال: "اسمك مطروح لمنصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية".

أجابه بانيتا: "إنك تمازحني!" أصابته الفكرة بالذهول، فهو أعلن استعداده للخدمة في الإدارة الجديدة إذا عُرض عليه شيء ما، لكنه لم يتوقّع حدوث ذلك وخصوصاً العمل على رأس وكالة الاستخبارات المركزية! وتساءل: هل العرض جدّيّ؟

قال بوديستا: إن الأمر في غاية الجديّة، وأعلن استعداده للحديث معه إن رغب في ذلك. كانت فكرة الاستعانة ببانيتا تقوم على الأساس التالي: هو على دراية ببرامج المخابرات من خلال عمله السابق رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض، ولديه اطلاع واسع على مسائل الأمن القومي جراء عمله في فريق دراسة حرب العراق الذي قام بدراسته في العام 2006. ثم إن بانيتا ليس حديث عهد في السياسة وفي البيروقراطية - ولوباما بحاجة لشخص مستقيم أمين قادر على انتشال وكالة الاستخبارات المركزية وتوجيه مسارها وتنشيطها وإعادة بنائها.

اتّصل أوباما ببانيتا هاتفيّاً، وكان هذا الأخير في مينيابوليس يزور ابنه.

قال: "ليون، إني أرغب فعلاً في أن تتولّى وظيفة مدير وكالة الاستخبارات المركزية".

أجاب بانيتا: "إنه لشرف عظيم لي أن توليني هذه الثقة. وأنت تعلم أنّ سجلّي في الإدارة يدلّ على إخلاصي وصدق عملي وبذل غاية جهدي".

"وهذا هو بالضبط سبب اختياري لك".

في هذا الوقت، طرح فريق أوباما علناً اسم بديل لماكونل في مديرية الاستخبارات الوطنية ولكن بشكل غير رسمي. إنه دنيس بلير الذي كان من

المتفوّقين الحائزين على منحة "رودز" الدراسية في جامعة أكسفورد. وهو أميرال متقاعد وذو سجلّ شخصيّ ناصع. وكان بعيداً كل البعد عن أي ارتباط بإدارة بوش، على عكس ماكونل.

ذُهل بلير حين علمَ بطرح اسمه. وقد صرح لاحقاً في كلمة له في غرفة التجارة الأمريكية: "حتّى ما قبل الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لم أكن قد تحدّثت مع السناتور أوباما - حينذاك - سوى مرة واحدة". كان ذلك في اجتماع دام ساعة ونصف الساعة حين كان بلير رئيساً لقيادة المحيط الهادئ. وأضاف: "وعلى أية حال، فوجئت تماماً حين تلقّيت اتصالاً في يوم الانتخاب وطُلب مني الانضمام إلى فريقه".

كان بونيستا يعرف بلير منذ تعاونهما معاً في عمل عائد لوكالة الاستخبارات المركزية في العام 1995، وكان بونيستا حينذاك مستشاراً لمدير الوكالة وبلير نائب المدير المشارك لشؤون الدعم العسكري.

قرأ هايدن، في يوم الاثنين 5 كانون الثاني/يناير 2009، مقالة في صحيفة واشنطن بوست على الإنترنت فيها تأكيد للإشاعات التي سمعها في اليوم السابق حول تعيين بانيتا خليفة له كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. علّق باشمئزاز: "هذا رفيق رام إيمانويل". فوَضْع رجل سياسي في مكانه كان إهانة شخصية له، وكذلك تركه ليعلم بالأمر من الصحف.

اتّصل ستيف كابس، نائب هايدن في وكالة الاستخبارات المركزية بمكتب الفريق الانتقالي وتساءل: "ألن يتكلّم أحد منكم مع مايك هايدن أبداً؟"

في مساء اليوم التالي أجرى أوباما اتصالاً هاتفياً. قال: "يا جنرال، علينا أن نفكّر في المستقبل... أن ننظر إلى الأمام وليس إلى الوراء. الضغوط ستكون كثيرة عليّ، فأرجو أن تتفهّم الموقف".

بعد إعلان تسمية بانيتا، اجتمع هايدن وبانيتا في مقرّ الفريق الانتقالي. وبانيتا حاذق في إشاعة أجواء إيجابية مفعمة بالمرح حوله. وهو معروف بقدرته

على بناء العلاقات الشخصية التي قد يجاريه فيها بعض أفراد الطبقة السياسية لكن قلّما يتفوّق عليه أحد في ذلك. وقد جاء هايدن إلى الاجتماع ليطلع خليفته على مجريات العمل لا ليكسب صديقاً جديداً. سحب مدير وكالة الاستخبارات المركزية من جيبه بطاقة صغيرة دوّن عليها ملاحظاته.

استهلّ هايدن الحديث بقوله: "أولاً، يا ليون، ولا أدري إذا كنت تتوقّع هذا، أنت قائد الأمة المقاتل في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب. سيكون عليك اتّخاذ بعض القرارات العظيمة"، علماً بأن عبارة "قرارات عظيمة" هي بديل مُبهم عن عبارة "قرارات مميتة". كان تحت تصرّف مدير وكالة الاستخبارات المركزية طائرات بريداتور من دون طيارين لمهاجمة الإرهابيين وجيش مؤلف من 3,000 رجل داخل أفغانستان. ومن المهمات التي تنتظر بانيتا العمل على تنظيم القواعد التي ينبغي أن تطبّقها الوكالة في اعتقال الإرهابيين ونقلهم واستجوابهم، وهذه من الأعمال التي قد تؤدي إلى إحباط العمليات الإرهابية.

علّق بانيتا موافقاً، قائلاً: "أجلْ، أجل".

استأنف هايدن كلامه: "ثانياً، لديك أفضل الموظفين والعاملين في الحكومة الفدرالية. فإذا وفّرت لهم أدنى فرصة، فإنهم لن يخذلوك أبداً. وهذا ما خبرته بنفسي".

أشار بانيتا إلى أنه يكنّ للوكالة كل التقدير والاحترام.

ثم أكمل هايدن حديثه، فقال: "ثالثاً، لقد قرأتُ بعضَ ما كتبتَه حين كنتَ خارج الحكومة. إياك أن تستخدم عبارة "وكالة الاستخبارات المركزية" وعبارة "التعذيب" معاً في الجملة نفسها".

ظلّ بانيتا صامتاً.

أضاف هايدن: "التعذيب هو جناية، يا ليون. يمكنك القول إنك لا توافق على الممارسات أو أنها تثير السخط. لا يهمّ، لكن لا تقل أبداً إنّها تعذيب. فالتعذيب جناية". وكانت وزارة العدل، في مذكّرات مطوّلة مفصلة، قد وافقت على أعمال وكالة الاستخبارات المركزية. لذلك فإنّ الوكالة ـ قانونياً ـ لم تعذّب أحداً.

وهنا أيضاً لم ينبس بانيتا بكلمة.

وضع ماكونل مسوَّدة أمر وهو عالم أنه سيزيد حدّة التوتّر بين وكالة الاستخبارات المركزية ومدير الاستخبارات الوطنية. وينصّ هذا الأمر على أن يكون مدير الاستخبارات الوطنية، وليس مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مسؤولاً عن تعيين ممثل الاستخبارات الاعلى في كل بلد أجنبيّ. وكان العُرف المتَّبع عادةً أن يشغل هذا المنصب رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية. وبالرغم من علم ماكونل بأن رئيس المركز في 99 بالمئة من الحالات يظلّ ممثل الاستخبارات، فإن شؤون الاستخبارات في بعض البلدان بمعظمها عسكرية. من ذلك مثلاً كوريا الجنوبية حيث يتمركز 28,500 جندي، فمن المنطق إذاً أن يكون مسؤول الاستخبارات الامريكي الاول في تلك البلاد هو رئيس المخابرات العسكرية في القيادة الامريكية في كوريا. فهناك تتركّز القضايا الاستخباراتية الحسّاسة.

كان ماكونل قد قال لهايدن: "لن أحطِّم وكالة الاستخبارات المركزية. لن أدفع الأمور إلى حدّ وضع رجالها في مواقف حرجة". وظنّ أنه كاد يُقنع هايدن، لذلك حين عُقد الاجتماع التمهيدي لانتقال السلطة بين مستشار الأمن القومي لبوش ستيف هادلي وجونز، أعلن أنّه على وشك إصدار تلك التعليمات.

قال ستيف كابس: "لا بدّ أنها ستكون معركة شرسة". وكابس كان من المرجّح ان يظلّ في الإدارة نائباً لبانيتا.

تحدّث ماكونل مع بلير الذي كان سيخلفه كمدير للاستخبارات الوطنية وشرح خطّته: "هذه معركة. جماعة السي آي إيه يظنّون أنّهم يدافعون عن رجولتهم... إنّي مستعدّ للتوقيع على القرار والمغادرة... ويمكنكم أن تعتبروني مسؤولاً عن هذا".

أجابه بلير: "دع الامر لي. سوف أعالج الامر مع ليون. يمكننا أن نحلّ المسألة". كان متأكداً من ذلك لأنهما صديقان.

"حسناً، الأمر عائد لك. أنا يمكنني ان أتحمل مسؤولية هذه الخطوة أو أترك الأمر لك".

أجاب بلير بكل ثقة: "دع الأمر لي".

فقال ماكونل بصراحة: "إنها معركة شرسة تلك التي ستنشب بينك وبين الوكالة. هم يعتبرون أنك عدوّ لهم يسلبهم حقوقهم المكتسبة. وسيحاولون كل ما في وسعهم أن يقصموا ظهرك".

6

طلب أوباما من نائب الرئيس المنتخب جو بايدن أن يذهب إلى أفغانستان وباكستان قبل تنصيبه. وبايدن، سناتور ديلاوير لستّ دورات، كان يكبر أوباما بتسع عشرة سنة، وبصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ سافر إلى أنحاء العالم. ورأى أوباما أن تكون المهمّة بالتعاون بين الحزبين، أي أن يصطحب بايدن معه شخصية من الحزب الجمهوري.

قال بايدن: "ليندزي غراهام هو الأفضل قدرة وموهبة في مجلس الشيوخ". فوافقه أوباما الرأي. والسناتور ليندزي غراهام من ولاية كارولينا الجنوبية ويبلغ الرابعة والخمسين من العمر. لكنّه لابتسامته العريضة وملامحه الصافية يبدو أصغر من ذلك بعشر سنوات. كان محامياً وعقيداً في القوات الجوية الاحتياطية، وآراؤه تتراوح بين مواقف أقصى اليمين والمعتدلين. كان أشبه بالظلّ والصديق الأوّل للسناتور السريع التقلّب جون ماكين خلال الحملة الانتخابية، وله قناة اتصال غير رسمية مع معسكر أوباما من خلال إيمانويل.

قبل التنصيب بأحد عشر يوماً، أي في يوم الجمعة 9 كانون الثاني/يناير وصل بايدن وغراهام إلى إسلام اباد، واستقبلهما الرئيس زرداري بحفاوة. وغالباً ما يُطلق الباكستانيون على زرداري لقب "مستر 10 بالمئة" إذ يُقال بأنه كان يبتزّ عمولات خفية (خوّات) حين كانت زوجته الراحلة بينظير بوتو رئيسة للوزراء. كما يُقال أنه زير نساء، لكن مكتبه مليء بصور زوجته الراحلة بوتو التي اغتالها إرهابيون أثناء حملة الانتخابات النيابية العامة في العام 2007، وورثَ

زرداري إرث عائلتها السياسي. في شهر آب/أغسطس 2008 لستقال برويز مشرّف من الرئاسة، وهو جنرال في الجيش كان قد استولى على السلطة في انقلاب أبيض في العام 1999، فانتُخب زرداري خلفاً له.

منح الزعيم الباكستاني جو بايدن وسام هلال باكستان. كان احتفال تقليد الوسام احتفالاً شكلياً فارغاً. وقد تندّر الباكستانيون بأن المطلب الأساسي من بايدن كان أن يعلّق مدالية الوسام في يوم التنصيب ثم بعد ذلك في 20 كانون الثاني/يناير من كل عام. بعد الاحتفال أُخلي المكتب كي يتحادث بايدن وغراهام مع زرداري وراء أبواب مُغلَقة.

أطلع بايدن الرئيس الباكستاني على موقف أوباما قائلاً: "إنه سيولي حرب أفغانستان اهتمامه الأوّل". فأوباما قد يرسل قريباً المزيد من القوات، لكنّ هذه الزيادة لن تفيد شيئاً إذا لم يكن التعاون قائماً بين باكستان والولايات المتحدة. "لا يمكننا إصلاح وضع أفغانستان من دون مساعدة باكستان". فالنجاح الأمريكي يعتمد على باكستان، ودافعو الضرائب الأمريكيون لن يقبلوا بتقديم أي مساعدة لباكستان إذا ظلّت عناصر طالبان والقاعدة تنطلق من مواقعها في باكستان لقتل الجنود الأمريكيين وتخطيط الهجمات ضدّهم.

أشار بايدن إلى أن الأمريكيين مرتابون من الروابط بين جهاز الاستخبارات الباكستاني وحركة طالبان. وطالب باكستان بوجوب الامتناع عن توفير ملاجئ آمنة لطالبان وبضرورة تنسيق العمل بين الجيش والاستخبارات.

أجاب زرداري بالحديث عن زوجته.

قال: "قد لا أكون على القدر نفسه من الخبرة والمعرفة، ولكن مهمّتي لا تختلف عن مهمّتها، إنها تتعلّق بمستقبل أبنائنا. إني بحاجة لمساعدتكم كي أنجح في جهودي في الداخل. تعلمون أنّ بلادنا مشحونة بمشاعر العداء لأمريكا، وسوف يكرهونني إذا كنت أداة أمريكية فحسب. فعليكم أن تزوّدوني بالموارد الاقتصادية كي أكسب الناس وأجعلهم يلمسون فائدة التعاون مع أمريكا".

أضاف زرداري إنّ لدى المتطرّفين المال الذي يمكّنهم من القتال، في حين

أنّ الحكومة الباكستانية تفتقر إلى الأموال اللازمة للوقوف في وجههم. فباكستان بحاجة إلى مجهود خاص لينقذها من هذا الوضع، وتصوير زرداري لاقتصادها العليل صحيح ودقيق، فلولا تقديم صندوق النقد الدولي قرضاً عاجلاً لباكستان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لكانت تخلّفت عن تسديد ديونها الخارجية ووقعت في حالة إفلاس تامّ.

أجاب بايدن: "فهمتُ الوضع، فأنا رجل سياسة".

علق زرداري قائلاً: "سوف أسعى لإصلاح المخابرات الباكستانية. علينا أن نصحّح الوضع".

عبّر بايدن عن رغبة إدارة أوباما في فتح صفحة جديدة مع باكستان تُراعى فيها المصالح الباكستانية. وشدّد على القول: "إذا لم تتصرفوا بحزم وشجاعة فلن يتحقّق شيء". وذكر بايدن أن ابنه المدعوّ بو يخدم في الجيش الأمريكي وهو موجود في العراق.

رأى غراهام أن بايدن كان بارعاً في رسم خط دقيق بين الطمأنة والضغط. ولما جاء دوره في الكلام ذكر أنّ الشعب الأمريكي "قد سئِمَ الحرب" وأنهكه هذا الصراع المستعِر منذ ما يزيد على سبع سنوات.

قال غراهام: "سيّدي الرئيس، إن التردّد الذي تتخبّط فيه بلادكم ينبغي أن يوضَع حدّ له. فلا بدّ من أن تحدّدوا من هم أعداؤكم ومن هم حلفاؤكم وتتصرفوا على هذا الأساس. نحن حلفاؤكم ولسنا أعداءكم. لكن ما يمكن أن نقدّمه لكم من عون ومساعدة محكوم باعتبارات تعود للرأي العام وتوافر الموارد في بلادنا. فمقابل كل مدرسة نساهم في بنائها في باكستان هناك من يقوم في كارولينا الجنوبية ويتساءل 'لِمَ لا تبنون مدارس هنا؟ إننا بحاجة إليها أيضاً'. طبعاً أنا وجو ندرك أن لبلادكم أهميّة استراتيجية. وخير دليل هو وجودنا هنا، فهذه أوّل زيارة خارجيّة لنا، وهي ليست من قبيل الصدفة".

وتابع غراهام كلامه قائلاً: "لقد كنت في مقدّمة أنصار السناتور ماكين. وقد انتهت الانتخابات الآن وخسرناها. أنا لا أزال مخلصاً للمعارضة ولكنّي هنا

مع صديقي نائب الرئيس المنتَخب لأبلغك أن السناتور ماكين وأنا شخصياً... وكل الذين كانوا إلى جانبنا سوف نراقب هذا الرئيس في مسألة تزويدكم بالمساعدة التي تحتاجون إليها".

ثم خاطب بايدن زرداري بقوله: "عليكم الاختيار. لا يمكنكم الاستمرار في التلاعب بطرفٍ ضدّ آخر. لقد عقدنا اجتماع استطلاع مع وكالة الاستخبارات المركزية، والوكالة تعتقد أنّ جهاز الاستخبارات الباكستاني قد فضح الكثير من معلوماتنا" المخابراتية بتحذير معسكرات الإرهابيين التي ننوي ضربها بالطائرات من دون طيارين.

أجاب زرداري منفعلاً مشدّداً على تاريخه الطويل في محاربة الإرهاب ومذكّراً ضيفيه بأن زوجته قد اغتالها الإرهابيون.

علق غراهام قائلاً: "إني أدرك تماماً مدى الخسارة في فقدان زوجتك".

انتقل زرداري إلى المشكلة الدائمة مع الهند والعداء المستمرّ بين البلدين.

قال بايدن: "إننا نتطلّع إلى تغيير الأوضاع بمجملها".

اعتبر غراهام أن زرداري لا يوحي بالثقة. وكم كان بودّه أن يفصح له حرفياً عمّا يدور بخلده: "اسمع يا صديقي، كل شيء في هذا المكان اللعين يحترق. هل تعي ذلك أم لا؟"

وكان بايدن قد أصيب بالذعر من المعلومات التي كشفتها وكالة الاستخبارات المركزية، فقد كانت فصائل من متمرّدي طالبان الأفغانية مثل جماعة حقّاني تتمتّع بحصانة فعليّة في باكستان، وكان للقاعدة مطلق الحرية في إنشاء وإدارة معسكرات تدريب. فمن المسؤول؟

المحطة التالية في جدول الرحلة كانت كابل حيث التقي بايدن وغراهام بالرئيس الأفغاني حامد كرزاي.

إنّه رجل معتدل القامة، رقيق المظهر، ذو لحية يختلط فيها البياض والسواد. وقد اختير ليقود أفغانستان بعد سقوط نظام طالبان في أواخر العام 2001. وكرزاي من صغار زعماء البشتون القبليّين، وهو يتكلّم الإنكليزية بطلاقة وصفاء ممّا يغري المسؤولين الأمريكيين غالباً بالتحدّث إليه بصراحة. غير أن معلومات المخابرات تفيد أنّ كرزاي مصاب بهوَس اكتئابيّ، وهو يتناول الأدوية ويعاني من تقلّبات مزاجية حادة.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، أحضرته وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الخاصة الأمريكية إلى أفغانستان تحت جنح الظلام، فجمع أبناء القرى لمحاربة طالبان. خلال معركة استعادة مدينة قندهار سقطت قنيفة أمريكية عن طريق الخطأ قرب كرزاي فسارع ضابط في السي آي إيه يُدعى غريغ ف. إلى رمي نفسه فوق كرزاي وأنقذ حياته. وقد نجا الرجلان، ولا يزال كرزاي يذكر هذه الحادثة مراراً ويتحدث متأثّراً عن عملية إنقاذه.

لكن في أعقاب وضع الدستور الأفغاني موضع التنفيذ وانتخاب كرزاي رئيساً للجمهورية في العام 2004 أصبحت علاقته مع الأمريكيين مضطربة وراح يكرّر إدانة الأمريكيين لوقوع إصابات بين المدنيّين.

وممّا زاد حدّة التوتر مع الولايات المتحدة دلائل الفساد في حكومة كرزاي وعائلته.

كان أخوه غير الشقيق، أحمد ولي كرزاي، يسيطر على قندهار وكأنه نسخة أفغانية عن السياسيّ السيّئ السمعة بوس تويد في نيويورك [في القرن التاسع عشر]. يتلقى أحمد ولي كرزاي الأموال من الحكومة الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية منذ ما قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر. وقد كان من ضمن الشبكة الضيقة للعملاء والمخبرين المأجورين داخل أفغانستان التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية. بالإضافة إلى ذلك كانت الحكومة الأمريكية تدفع له المال عن طريق أخيه الرئيس.

وفوق كل هذا، هو يملك بعض الأراضي التي تقام عليها مرافق عسكرية

ومرافق للسي آي إيه. وممّا يدلّل على مدى نفوذه ـ وفساده في آن واحد ـ أنه كان يتقاضى بدلات إيجار ضخمة من أموال دافعي الضرائب الامريكيين لقاء ممتلكات في قندهار يُقال إنها ليست من أملاكه. ومن المستأجرين في أملاكه بدعم حكومي "قوّة قندهار الضاربة" وهي مجموعة شبه عسكرية من الافغان تستخدمهم وكالة الاستخبارات المركزية لمهاجمة المتمرّدين المشتبه بهم. كما توجد ادلّة على انّ أحمد ولي كرزاي يجني أرباحاً من تجارة الأفيون.

كان ثمّة بحث مستمرّ بين كبار مقرّري السياسات في الولايات المتحدة: هل يمكن أن نواصل التعاون مع هذا الرجل؟ وكان موقف وكالة الاستخبارات المركزية لا يتبدّل: إنه يأتي بنتائج، وهو يقدّم المعلومات والدعم لعمليات مكافحة الإرهاب الهامة. فمن الضروري استخدام بعض الأشقياء إذا أرادت الولايات المتحدة أن يكون دورها فاعلاً في منطقة تعجّ بالاشقياء. ولئن توقفت أمريكا عن التعامل معه فإنه قد يفقد سيطرته على قندهار فتفلت المدينة من أيدينا. وإذا خسرنا قندهار فإننا قد نخسر الحرب.

إلا أن السي آي إيه كانت تعرفه على علّاته حق المعرفة وتدرك أنه عميل يعمل على هواه ولا يتجاوب دائماً مع مطالب وضغوط الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية. فهو يهتمّ بمصلحته الشخصية بالدرجة الأولى ويستغلّ كل الأطراف بعضها ضدّ بعض ـ الولايات المتحدة وتجار المخدرات وحركة طالبان، وحتى أخوه إن لزم الأمر.

اثناء الرحلة المتوجهة إلى أفغانستان قال غراهام: "إني أخشى الاجتماع القادم".

أجابه بايدن: "وأنا كذلك الأمر". فقد أظهرت تقارير السي آي إيه أن أفغانستان تعاني من مستويات صاعقة من الفساد والشلل والعلاقات المتشابكة العائدة إلى عشرات السنين. كان بايدن يرغب في كسر طوق العلاقة الاتكالية التي تطوّرت بين كرزاي والمكتب البيضوي. كان الرئيس بوش يعقد اجتماعاً

بواسطة الفيديو مع كرزاي مرّة كل أسبوعين تقريباً. وكان كرزاي أحياناً يضع ابنه الصغير في حضنه أثناء ذلك الاجتماع الثنائي. وكلّما جابهه أحدٌ من الضباط الأمريكيين أو السفارة الأمريكية ذكّر بعلاقته بالرئيس الأمريكي.

رأى بايدن وغراهام أنّ عليهما الضغط على كرزاي، أي أنّ أجواء المأدبة الرسمية التي ستقام لهما لن تكون إيجابية وودية كما جرت العادة.

تحادث بايدن وكرزاي على انفراد في اجتماع دام حوالى نصف ساعة قبل العشاء.

قال بايدن لكرزاي: "إننا نريد أن تتكلّل جهودكم بالنجاح. لكن من مصلحتكم أيضاً أن تنجح جهودنا. فلا مصلحة لكم في فشل الولايات المتحدة".

"ما نريد التأكد منه فعلاً هو: هل إنكم مستعدّون لتحمّل كافة المصاعب والقيام بما ينبغي القيام به للتقدّم إلى الأمام؟ كما إننا ندرس الوضع من كل الجوانب لنقرّر كل ما ينبغي علينا فعله لنجاح مساعينا".

ردّ كرزاي: وهذا هو بالضبط ما ينبغي فعله.

في هذه الأثناء كان غراهام وباقي الوفد الأمريكي وكذلك الوزراء الأفغان يذرعون الأرض جيئة وذهاباً خارج باب غرفة الاجتماع ينتظرون كمن ينتظر تصاعد الدخان الأبيض من مجمع الكرادلة. ثم خرج كرزاي وبايدن والارتياح بادٍ على وجهيهما. جلسا متقابلين إلى مائدة طعام كبيرة على كل جانب منها حوالى 15 شخصاً.

كان كرزاي قد استعدّ لهذه الأمسية، فراح يدعو وزراءه واحداً بعد الآخر. "حضرة وزير الدفاع، أخبرْنا عمّا تقومون به". فانبرى وزير الدفاع الأفغاني عبد الرحيم وردك وأدلى بروايته. "حضرة وزير الداخلية، أطلعنا على ما تفعلونه". فقام وزير الداخلية الأفغاني محمد حنيف أتمر وأدلى بدلوه. بعد انتهاء العرض التفتَ بايدن إلى كرزاي.

قال: "إني هنا بصحبة السناتور غراهام كي نؤكّد لك أن المعركة الرئاسية

في بلادنا قد انتهت، ونحن معاً نتعهّد بالتزامنا ما فيه مصلحة بلادكم. إنّما، يا سيدي الرئيس، ينبغي تغيير طريقة العمل. الرئيس المنتخب إيجابي ويريد المساعدة، لكنّ الإكثار من التقاط سمّاعة الهاتف والاتصال بالرئيس أوباما، كما كنتم تفعلون مع الرئيس بوش لن يجدي نفعاً".

أجاب كرزاي بالموافقة وحاول أن يبدي تفهّماً للمواقف الأمريكية الجديدة، فأكثرَ، أثناء حديث بايدن، من إطلاق عبارات من مِثل "حسناً"، "جيّد"، "لا مشكلة"...

انضمّ غراهام إلى الحوار قائلاً: "سيدي الرئيس، إن الاقتصاد الأمريكي في وضع سيّئ. إذا لم نشهد تقدّماً على صعيد مكافحة الفساد وتطوّراً في أساليب الحكم نحو الأفضل فإن الجمهوريين لن يستمروا في الموافقة على زيادة عدد القوات وتخصيص المزيد من الأموال لأفغانستان إلّا إذا لمسوا حدوث تغييرات فعلية".

ثم تناول بايدن بالانتقاد إخفاق كرزاي في إدارة البلاد كوحدة متكاملة وإحجامه عن التجوّل في أنحاء أفغانستان لبناء إجماع سياسي بين مختلف القبائل والأعراق. وتطرّق إلى بناء قصور بانخة لكبار المسؤولين حول القصر الرئاسي والتي موّلت، بلا شك، من المساعدات الأمريكية.

أضاف بايدن بكل صراحة: "أنت أشبه بعمدة لكابل" ملمّحاً إلى عزلته داخل العاصمة، وأضاف: "وينبغي التوقّف عن استبدال محافظي الأقاليم بشكل عشوائي". وكان كرزاي قد اعتاد على توزيع مناصب مسؤولية الأقاليم على مؤيديه السياسيّين كجوائز ترضية.

وتطرّق غراهام إلى موضوع أحمد ولي كرزاي، فقال: "سيّدي الرئيس، لا بدّ لكل من يأتي إلى أفغانستان إلّا أن يسمع بالأخبار التي تُروى عن أخيك".

أجاب كرزاي: "لكن أين ملف الإثباتات؟ أروني إياه".

فقال غراهام: "سوف نريك إيّاه يوماً".

بدأ الجو يتوتّر وبدا على كرزاي الامتعاض.

قال كرزاي: "هناك أمر يثير قلقنا وهو وقوع ضحايا مدنيين. ينبغي أن نعمل معاً لمعالجة هذه المسألة. الناس هنا لا يريدون رحيلكم، ومن مصلحتكم أن تهزموا الإرهاب ونحن سنتعاون معكم لهذه الغاية".

أجابه بايدن: "إننا نبذل كل ما في وسعنا للحدّ من سقوط المدنيّين. لكن في الحرب يصعب تجنّب ذلك مئة بالمئة، كما تعلمون". وأردف كلامه مشيراً إلى أنّ من المفيد، في هذا المجال، أن يكفّ كرزاي عن عقد مؤتمراته الصحفية التي يندّد فيها بالأمريكيين كلما كانت هناك ادعاءات بوقوع إصابات مدنية. "نفضّل أن تبحثوا الأمر معنا، ونحن على استعداد للبحث عن الوقائع كل مرة. إنّما ما نتمنّى تجنّبه هو اللجوء إلى تصريحات علنية متسرّعة لا تعكس الحقيقة؟"

وهنا انبرى للكلام غراهام المحامي والاحتياطي في القوات الجوية، فزاد على ما قاله بايدن: "إن قواعد الاشتباك لدينا تراعي مسألة الإصابات المدنية بدقّة بالغة. وليس هناك من هو أشدّ حرصاً على عدم وقوع إصابات من العسكريين أنفسهم. لكن، يا سيدي الرئيس، لا يمكن إلصاق التهمة بنا كلّما حدث أمر سيّئ بناءً على البيانات الصحفية التي تصدرها طالبان. إنكم بذلك تخدمون العدوّ وتسهّلون عليه التقرّب من السكان المدنيّين". وأشار إلى أن طلب الحصول على إذن قبل كل غارة أمر غير ممكن "فنحن في وسط حرب". وأدرك غراهام أنه قد ازداد انفعالاً، فأردف قائلاً: "لن نحوّل جنودنا إلى قوات شرطة، إنّما نريد أن نكون شركاء. أنا من أشدّ المتحمسين ليضطلع الأفغان بدورهم ويكون أوّل من يقتحم أيّ باب في العمليات أفغانياً، لكن ما يحدث حتى الآن هو أن الأمريكيين في الواجهة. إنّي أتمنى أن أرى الأفغان في الصفوف الأمامية في المواجهة". وطالب الرئيس الأفغاني بالكفّ عن دغدغة عواطف الجماهير المحلية.

ثم قال بايدن: "يجب أن تكونوا إلى جانبنا. فإذا لم تكن هذه الحرب حربكم فإننا لن نرسل جنودنا ليقاتلوا هنا". وأشار إلى أن سقوط الضحايا

الأفغان الأبرياء يؤثر سلباً على المصالح الأمريكية. "فإذا ما حطّمنا قلوبهم فلن نستطيع استمالة عقولهم".

أدرك الرئيس الأفغاني أنه أصاب وتراً حسّاساً فعلّق قائلاً: "ليس المقصود توجيه الانتقاد ولكن لفت النظر إلى وجود مشكلة".

فردّ عليه بايدن طالباً معالجة تلك المشكلة في اتصالات مباشرة وليس في المؤتمرات الصحفية.

وزاد كرزاي من حدّة نبرته، فالضحايا المدنيون مسألة تهمّ الجماهير، ويبدو أنّ الأمريكيين يرون أن موت 30 أفغانياً قروياً مثلاً مسألة بسيطة. وما كان على بايدن أن يستخفّ به أمام وزرائه.

وأردف كرزاي قائلاً: "لقد وصلت الحالة إلى حدّ لا يمكن للشعب الأفغاني أن يتحمّله".

فسارع بايدن إلى الإجابة: "أظنّ أننا وصلنا نحن إلى هذا الحدّ أيضاً وأصبح لزاماً علينا أن نحدّ من خسائرنا".

قال كرزاي: "لكن الشعب الأفغاني يجب أن يكون شريكاً لا ضحيّة".

وأجابه بايدن: "إني واثق من أننا قادرون على تحسين أدائنا، وإننا لفاعلون. لكن إذا كنتم لا تريدوننا يمكننا المغادرة بكلّ سرور، أو إبقاء عشرة آلاف جندي بدلاً من 30,000، أو ربما الاكتفاء بإرسال مساعدات اقتصادية. فإذا كنتم لا تريدون بقاءنا فما عليكم إلّا إخبارنا بذلك".

عند هذا الحدّ تدخّل السفير الأمريكي في أفغانستان وليام وود مقاطعاً كما يفعل أي مُصلِح يائس بين زوجين متخاصمين.

قال: "أظن أن هذا الحديث كان مفيداً وأظهر الهواجس لدى الجانبين".

قال كرزاي: "إننا أفغان مساكين. أعلمُ أن لا أحد يكترث لنا إذاً ـ"

ثار بايدن ورمى منديل المائدة من يده قائلاً: "هذا الكلام لا يليق بك، سيدي الرئيس".

بدا كان الرجلين في صراع للسيطرة على أعصابهما. كان غراهام قد شهد الكثير من مثل ذلك اللقاء المتوتّر، حتى إنه لا يستطيع إحصاءها. لكن ذلك اللقاء كان، كما وصفه لاحقاً، "لا يُنسى". انتهى اللقاء بسرعة بعد ذلك السجال. وما إن عادوا إلى السفارة حتى انهالت المكالمات على السفير من وزراء كرزاي القلقين يريدون أن يعرفوا حقيقة ما يجري ويتساءلون ما إذا كانت الأمور على ما يُرام.

غُلّفت زيارة بايدن بالسرية، فلم يكن هناك تصريحات علنية أو معلومات صحفية. التقى بايدن وغراهام، فيما بعد، بقائد الجيش الأمريكي في أفغانستان الجنرال ديفيد ماكيرنان الذي لم يكن على القدر نفسه من التشاؤم. أخبر بايدن ماكيرنان بأنّ عدد قواته سيزداد، وسأله: هل يمكنك تحقيق النجاح بعد ذلك؟

أجاب ماكيرنان: "إننا لا نخسر، لكنّنا بحاجة إلى تلك القوات الإضافية كي نتمكن من أن نقلب الكفّة ونحقّق الانتصار فعلاً". وكان له طلب معلّق لزيادة 30,000 جندي لم تأخذ به إدارة بوش.

كانت الوقائع إيجابية في منطقة القيادة الإقليمية (RC) في الشرق التي تشمل جبال هندوكوش. فالقوات الأمريكية قد أبلت بلاء حسناً هناك وحفظت أمن الوديان والمدن والبلدات. قال ماكيرنان: "لقد حقّقنا أشواطاً متقدمة ونجاحاتنا ثابتة لا يمكن التراجع عنها".

وعلى النقيض تماماً كان الوضع في منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب يشهد تدهوراً سريعاً. وتضم تلك المنطقة ولايتي قندهار وهلمند، وهي عرين متمرّدي طالبان وتجارة المخدّرات وفساد محسوبيّات كرزاي. وسأل بايدن: لماذا لا تعملون في الجنوب ما عملتموه في الشرق؟

أجاب ماكيرنان بصعوبة بالغة بأنّ اهتماماً أكبر قد وُضع في الشرق وبأن التعاون مع الأفغان أفضل هناك.

لم يقتنع بايدن. فإذا كانت الولايات المتحدة تنتصر فعلاً في الشرق، لماذا لا تستنسخ طريقة عملها الناجحة هناك وتطبّقها في الجنوب؟

ثم سأل بايدن عن القاعدة؟ فهذا التنظيم هو سبب وجود الأمريكيين في أفغانستان. فكيف أصبحت أوضاع تواجدهم هناك؟

أجاب ماكيرنان: "إنّنا في الواقع لم نرَ عربيًا واحداً هنا منذ بضع سنوات". ومن الممكن عملياً القول إن القاعدة غير موجودة هنا. وهذا ما أكّد ظنون بايدن: القاعدة ـ الدافع لهذه الحرب ـ هي مشكلة باكستانية.

قال بايدن وهو يصافح ماكيرنان مودّعاً: "إني أتطلّع إلى التعاون والعمل معك".

آمن نائب الرئيس المنتخب بأن الأحاديث العفوية غالباً ما تكون مثمرة أكثر من أي حديث رسمي، فكان في أثناء جولاته بين الجنود، بعد طرح السؤال البديهي "كيف الحال؟" يقفز إلى السؤال: "ماذا نحاول أن نفعل هنا؟" وكان الجميع ـ ضباطاً ورتباء وأفراداً ـ يعطون إجابات مختلفة.

قال أحدهم: "نحن هنا أساساً كي نبني هذه البلاد لتتمكن من الاعتماد على نفسها".

وأجاب آخر: "إننا نسعى للنيل من القاعدة".

فعلق بايدن قائلاً: "لكنْ قيل لي إن القاعدة ليست موجودة هنا!"

وأكثر الإجابات شيوعاً على ألسنة جنود الخطوط الأمامية: "لست أدري".

كان من بين مرافقي بايدن في هذه الرحلة طوني بلينكن مستشاره الأول للسياسة الخارجية على مدار السنوات السبع السابقة والذي أصبح مستشاره للأمن القومي. وبلينكن محامٍ في السادسة والأربعين عمل سابقاً في مجلس الأمن القومي في عهد كلنتون. انضمّ بلينكن إلى بايدن وغراهام في جلسة لتقييم زيارتهم، وطرح التساؤل: "لست أدري إذا كانوا سيستطيعون النجاح؟"

قال بايدن إن فكرة بناء الحكومة الأفغانية وكذلك الجيش والشرطة بطريقة فعّالة قد تكون أمراً بعيد المنال. فهل هي قابلة للتحقيق؟

أجاب غراهام: "لا أعلم ما إذا كانت ممكنة أم لا. لقد كانت عندي شكوك

مماثلة بشأن العراق"، لكن بدا أنّ لا فرصة متاحة لهم أفضل من تلك. ثمّ أردف قائلاً: "كيف سينتهي الأمر؟ هل سيتمكّن كرزاي من الحكم بطريقة أفضل؟ لست أدري؟ لقد أُعطي مساحة كبرى للمناورة من دون حساب". واستدرك ملاحِظاً أن تلك الزيارة كانت ضرورية لفتح صفحة جديدة في التعاطي مع كرزاي.

إلّا أنّ بلينكن كان من المشكّكين، فهتف متسائلاً: "كيف السبيل إلى الخروج من هناك؟"

بعد العودة إلى واشنطن، اصطحب بايدن غراهام معه إلى مقرّ اللجنة الانتقالية للاجتماع بأوباما، وذلك يوم الأربعاء 14 كانون الثاني/يناير.

أطلع أوباما على العناوين الكبرى للزيارة، وقال: "إن سألتَ عشرة من رجالنا: ما الذي نحاول إنجازه هنا؟ تحصل على عشر إجابات مختلفة. إن الأمور متروكة على عواهنها".

أجاب أوباما: "لا يمكننا أن نلقي الحبل على الغارب، بل علينا أن نمسك بزمام الأمور. وهذا سيكون أوّل المهمّات التي سأتصدّى لها.

قال بايدن: "المعلومات التي أطلعتنا عليها وكالة الاستخبارات المركزية عن المنطقة والمحادثات في باكستان تبعث على اليأس. إنّ عملنا تتحكّم به الضرورات، ومع ذلك فإني أؤيد زيادة عدد القوات هناك".

تناقلت وسائل الإعلام ذلك اليوم نبأ تعيين ريتشرد هولبروك مبعوثاً خاصاً لوزارة الخارجية إلى أفغانستان وباكستان. وفي التفاصيل أنه من المرجّح أن تختار هيلاري كلنتون صديقها هولبروك الدبلوماسي المحنك، البالغ من العمر 67 عاماً والذي اشتهر في التوصل إلى تسوية حرب البوسنة في العام 1995، وذلك للتعامل مع كرزاي وزرداري.

قال بايدن لأوباما: "ذلك اللعين إنه أكثر الناس تبجّحاً وغروراً. لكنّه قد يكون الرجل المناسب لهذه المهمّة". والواقع أن هولبروك، بالرغم من هوَسه

بالظهور في مظهر البطل، معروف بإخلاصه لعمله وسعيه للنجاح بلا كلل، لذلك ينكبّ على توظيف مواهبه الفذّة وقدراته وثقته العظيمة بنفسه حتى تتكلّل جهوده بالنجاح.

قاطع أوباما كلام بايدن قائلاً: "إننا نعرف رأيك في هولبروك"، والتفت نحو غراهام.

قال غراهام: "لقد تحدّثتُ مع السناتور ماكين. أعتقد أن أفغانستان ستستنزف المزيد من الموارد، وباكستان تلعب على الحبلين". ورأى أنّ موقف بايدن الصارم مع كرزاي كان ضرورياً، وأضاف: "أحثّك سيدي الرئيس" - مع أن أوباما كان سيُنصّب رئيساً بعد ستّة أيام - "أحثّك على عدم التقرّب كثيراً من كرزاي واختيار تعهّداتك له بحذر وحكمة والضغط عليه لتحسين أدائه في الحكم. وعلى كل حال يمكنك الاعتماد عليّ وعلى السناتور ماكين... والآخرين، فإننا سنقف إلى جانبك لتصحيح وضع أفغانستان".

قابل أوباما ذلك الموقف بابتسامة لكنه لم يُفصح شيئاً عما يدور في فكره.

وأشار غراهام إلى أنّ على أوباما أن يبرهن على إحراز تقدّم خلال العام التالي - كتحسين نوعية الحكم في أفغانستان، أو ملاحقة مرتكبي الفساد، أو زجّ المذنبين في السجون، أو تطوير الجيش الأفغاني بحيث يتولى الخطوط الأمامية في العمليات الحربية. وشدّد على أنه إذا لم تتحقق هذه المنجزات "فإنك ستفقد التأييد الشعبي"، وستزداد حمّى معركة انتخابات منتصف الولاية في الكونغرس في العام 2010 ويخوض الجمهوريون المعركة ضدّ أوباما كما فعل الديمقراطيون ضدّ بوش. "إن مسؤوليتك عن الوضع في أفغانستان ستصبح أكبر بعد عام من الآن. وأؤكد لك أنه إذا ظلت الأوضاع متعثّرة فإن الحزب الجمهوري لن ينزلق نحو الهاوية من أجل حرب أخرى لا يريدها الناس. وقد أكون الجمهوري الوحيد الذي يقف معك على رأس تلك الهاوية".

عبّر له الرئيس المنتخب عن شكره.

لأهمية حرب أفغانستان صحيح ودقيق، وأنا أوافقك الرأي بأننا لم نحسن مراقبة الوضع هناك". ويذكر أن أوباما وغراهام كانا قد اختلفا في مجلس الشيوخ حول زيادة عدد القوات في العراق، إذ اعتبر غراهام أنَّ من المستحيل الانتصار في أفغانستان إذا خسرنا حرب العراق. وها هو غراهام الآن يدعو أوباما إلى إعادة ترتيب الوضع في أفغانستان.

فيما كان أوباما وبايدن وغراهام متوجّهين لعقد مؤتمر صحفي، مال أوباما بغراهام جانباً وكرّر له شكره.

قال غراهام: "سيدي الرئيس، هذه الحرب ليست حربكم وحدكم، إنها حربنا جميعاً".

7

في يوم الثلاثاء 20 كانون الثاني/يناير، يوم التنصيب، التقى ديفيد أكسلرود بالرئيس بوش عند مدخل مبنى الكابيتول. وكان أكسلرود، بصفته كبير استراتيجيي حملة أوباما سابقاً ومستشاره الأول حاليًا، ينتقد بوش تكراراً.

بادره اكسلرود بالقول: "سيدي الرئيس. ظهرتُ في حديث تلفزيوني في هذا الصباح".

ردّ بوش بحدّة: "أنا لا أشاهد التلفزيون".

تابعَ اكسلرود بكلّ هدوء: "حسناً، سأخبرك ما قلتُه. قلتُ إنك قُدْتَ عملية انتقال السلطة بروح وطنية عالية. ونحن نقدّر لك ذلك".

أجاب الرئيس وقد انفرجت أساريره: "رائع. أنتَ على عتبة رحلة هامة جداً من حياتك. ثابر على عملك، وأتمنى لك النجاح".

في اليوم السابق، كان رام إيمانويل، صديق اكسلرود منذ ما يزيد على 25 سنة، قد أخبره عن وجود خطّة احتياطية لإلغاء احتفال التنصيب في حال وقوع حدث طارئ. فقد أشارت معلومات مخابراتية موثوقة إلى أن مجموعة من المتطرّفين الصوماليين قد خططوا لمهاجمة أوباما بالمتفجرات.

قال إيمانويل: "قد نضطرّ للإلغاء. علينا أن نتهيّأ للأمر".

ولم يحدث أيّ اعتداء في يوم التنصيب. وكان كل الاهتمام منصبّاً على

الخطاب. فماذا سيقول أوباما؟ كان من بين المتسائلين الجنرال جونز الذي ينبغي أن يكون عالماً بمحتوى كلمة أوباما بصفته مستشاره للأمن القومي، ولكنه لم يطّلع على المسوّدة. قال وهو يكاد يرتعد: "لقد طلبت رؤيتها". لكنّ إيمانويل وبقية الفريق السياسي لم يعرضوها عليه. كانت تلك بداية سيّئة، خاصة وأنّ أوباما قد وعد جونز بأنّه سيقف دائماً على "رأيه وموقفه قبل الإقدام على أي عمل". غير أن جونز كان يعلم أن فريق أوباما لم يخرج بعد من حمّى جوّ الحملة الانتخابية ويأمل أن يعودوا جميعاً إلى الهدوء والتروّي بعد الاستقرار في البيت الأبيض. ومع ذلك فإن عدم إطلاعه على كلمة أوباما فيه إهانة شخصية له.

خصص أوباما، في كلمته، جملة واحدة عن الحربين: "سوف نشرع، بشكل مسؤول، في ترك العراق لشعبه وبناء السلام الذي تستحقّه أفغانستان".

أثناء إلقاء أوباما خطابه، كان الجنرال بترايوس يعود إلى أفغانستان. لقد أمضى أسبوعاً في زيارة للدول المتاخمة لأفغانستان ساعياً لإيجاد طرق آمنة للإمدادات إلى منطقة القتال. كانت معظم الإمدادات تمرّ عبر باكستان، إلّا أنّ خطر رجال طالبان كان يكمن في ممرّ خيبر حيث الطريق الجبلية التي تصل بين البلدين. لذلك بحثَ بترايوس عن طرق بديلة تتجنّب باكستان وتدخل إلى أفغانستان من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في الشمال.

أقلعت طائرة سي 17 التي تقل بترايوس من كابل مساء يوم العشرين من كانون الثاني/يناير متوجهة أولاً إلى ألمانيا لإعادة التزوّد بالوقود ثُمّ إلى واشنطن.

بعد نزول الطائرة في ألمانيا مارس بترايوس هوايته الدائمة بالجري خمسة أميال آملاً أن يجنّبه ذلك الاضطرار إلى تناول الأدوية المنوّمة خلال رحلته عبر الأطلسي. لقد قطع المسافات يُسابق الشمس ليكون حاضراً في الاجتماع الأول للرئيس الجديد حول العراق.

دعا أوباما فريقه للأمن القومي للاجتماع في غرفة العمليات بالبيت الأبيض في

الرابعة والربع من بعد ظهر يوم 21 كانون الثاني/يناير. وغرفة العمليات تقع في الطابق السفلي من الجناح الغربي وهي محصّنة ومجهّزة بأحدث التقنيّات.

استفاق العديدون من كبار المسؤولين وموظفي البيت الأبيض ذلك اليوم متأخرين بعد سهرهم مطوّلاً في الحفلات التي أقيمت في الليلة السابقة بمناسبة تسلّم السلطة. وقد ظهر عليهم التعب باستثناء الرئيس.

كان اعتراض أوباما على حرب العراق من عوامل صعوده، وهذا ما أثار قلق بعض أعضاء إدارة بوش، ومنهم غيتس، ممّا قد يفعله الرئيس الجديد. وقد تعهّد أوباما، أثناء حملته الانتخابية بإخراج جميع القوات المقاتلة من العراق في أقلّ من 16 شهراً بعد تولّيه الرئاسة أي قبل منتصف العام 2010. غير أن بضعة قرارات اتّخذتها إدارة بوش جعلت الانسحاب السريع بعيد الاحتمال. وكان الهدف من هذه القرارات، بنظر بعض مسؤولي إدارة بوش، الحيلولة دون حدوث أي انسحاب متسرّع.

أبرز هذه القرارات هو تعيين بترايوس على رأس القيادة المركزية. والقرار الثاني هو تنصيب الجنرال في الجيش رايموند أوديرنو قائداً عاماً في العراق، وقد كان قبل ذلك نائباً لبترايوس وحاز التقدير لمساهمته في استقرار العراق. وكان القرار الثالث هو عقد "اتفاقية وضع القوات" التي وقّعها بوش قبل انتهاء ولايته بما يزيد قليلاً عن الشهر. ونصّت الاتفاقية على أنّ القوات الأمريكية المقاتلة لن تغادر العراق قبل نهاية العام 2011.

في اجتماع 21 كانون الثاني/يناير أصدر أوباما توجيهاته بأنه يريد ثلاثة خيارات.

أمر بإجراء مراجعة خلال ستين يوماً، قائلاً: "أريد إجراء مراجعة شاملة للحرب في العراق وأريد أن أقرّر كيف سنحقق ما نصبو إليه". لم يصدر أي إخطار مسبق لموظفي مجلس الأمن القومي المستمرّين في مناصبهم الذين سيُجرون تلك الدراسة. وكان من بين الخيارات التي كُلّفوا بدراستها، بناءً على طلب الرئيس، الانسحاب في مهلة 16 شهراً.

كان بترليوس، بعد الاجتماع، على وشك أن يستقلّ طائرته عائداً إلى مقرّ القيادة المركزية في تامبا، فأُبلغ أنّ عليه البقاء في واشنطن لأنّ الرئيس ومجلس الأمن القومي سيناقشون، يوم الجمعة، موضوع الحرب المتعثّرة في أفغانستان.

مع اضطرار بترايوس لقضاء يوم إضافي في واشنطن، أمضى بعد ظهر يوم الخميس 22 كانون الثاني/يناير في حرم جامعة الدفاع الوطني التي تمتاز أبنيتها بأسطحها القرميدية الحمراء، وراح يراجع دراسة داخلية حول مجمل منطقة القيادة المركزية. كان يحبّ التندر بإساءة استعمال البنتاغون برنامج "باور بوينت" الذي غالباً ما يُثقِل على الحاضرين بالشرائح المُضجرة المشحونة بالمصطلحات الطنّانة. لكن بعد حوالى أربعة أشهر من العمل الشاقّ تضخم حجم دراسة منطقة القيادة المركزية ووصل إلى 1000 شريحة باور بوينت.

انكبّ فريق من ثمانين شخصاً على مراجعة المعلومات المتعلّقة بجزء من الدراسة هو الجزء المختصّ بأفغانستان. من هؤلاء ديريك هارفي، وهو من أفراد وكالة استخبارات وزارة الدفاع. كان هذا العقيد المتقاعد من الجيش البالغ 54 عاماً من العمر من أكثر مستشاري الاستخبارات الذين يثق بهم بترايوس في العراق، علماً بأن هارفي يعرف العراق من زيارات سابقة له في الثمانينيّات.

تتبع مقاربة هارفي في تناوُل المعلومات منهجيّة الخطوة خطوة التي يعتمدها محقّقو جرائم القتل. ويعوّل محلّلو الاستخبارات عادةً على التقارير السرية ـ العملاء والاتصالات الإلكترونية المعترَضة وصور الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيارين، لكن هارفي "وسّع الإطار"، فدرس استجوابات السجناء وتقارير ميادين القتال وأكداس وثائق الأعداء ـ السجلات المالية والدعاية وبيانات طالبان. وعن طريق غربلة آثار مستندات الأعداء تمكّن من اكتشاف خيوط لم يتنبّه لها سواه.

سأله بترايوس: ماذا اكتشفت؟

فأجاب: "إننا في حالة ضياع". والواقع أن الولايات المتحدة لم تكن تعلم

شيئاً عن حركات التمرّد الأفغانية. ولم تجرِ خلال الحرب أي محاولة للإجابة عن أسئلة هامة: مَن هم الأعداء؟ أين هم؟ كيف ينظرون إلى القتال؟ ما هي دوافعهم؟

أضاف هارفي: "معلوماتنا عن العدو قليلة جداً، لذا لن نتمكن من وضع استراتيجية تضمن الانتصار"، وكأنه يقول بأن الاستراتيجية الحالية ستودي بأمريكا إلى الهزيمة وأنه إذا لم تُتدارَك النواقص في مجال المخابرات فلا فائدة من أيّ استراتيجية جديدة.

وأشار هارفي إلى أن القائد في أفغانستان، الجنرال ديفيد ماكيرنان، يرى أن التسويات الناجحة التي حدثت في العراق - كمهادنة بعض عناصر المتمرّدين - لا يمكن النسج على منوالها في أفغانستان. لذلك لم يوجّه عمليات جمع المعلومات باتجاه الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقبائل والقرى الأفغانية، مع أنّ العمل باتجاه التهدئة والمصالحة قد يكون الطريقة الوحيدة للخروج من الحرب. كما أفاد هارفي أن ماكيرنان يتذمّر من عدم كفاية الموارد العسكرية المتاحة له لمحاربة المتمرّدين ويقول: "ليس لديّ ما أحتاجه لأداء عملي".

كان هارفي ميّالاً إلى الاعتقاد بأن الحرب في أفغانستان تُعالَج بالمسكّنات. فبعد سبع سنوات من الحرب لم يكن مكتب مدير الاستخبارات الوطنية قد وظّف شخصاً مسؤولاً عن العمليات في أفغانستان وباكستان. رفع بترايوس كتاباً إلى مدير الاستخبارات الوطنية الجديد بلير طالباً معالجة هذه المسألة. وظلّ يلاحق الموضوع شخصياً حتى استُجيب لطلبه. فقد عُيّن مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات المركزية في منصب مدير مشارك للاستخبارات الوطنية. لكنّ ذلك لم يكن كافياً تماماً.

أجال بترايوس ما سمعه من هارفي في رأسه. المسألة واضحة: عليه تلافي مواطن ضعف المخابرات فوراً. ولا شك بأنّ أمَد المشكلة سيطول إذا حاول البحث عن حلول لدى مختلف وكالات المخابرات مثل مدير الاستخبارات الوطنية ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالة استخبارات وزارة الدفاع وسائر المؤسسات.

لذلك قرّر بترايوس إنشاء قسم مخابرات خاصّ به أي تابع للقيادة المركزية. فكما إن القيادتين الإقليميتين في أوروبا والمحيط الهادئ لديهما قسمان للمخابرات، يمكن إنشاء قسم مخابرات في القيادة المركزية.

طلب بترايوس من هارفي وضع خطط لإنشاء قسم مخابرات على ضوء مفهومه في هذا المجال.

لم يمضِ وقت طويل حتى عُيّن هارفي مديراً لمركز التميّز في أفغانستان - باكستان ومقرّه في القيادة المركزية في تامبا، فلوريدا. أعاد بترايوس توزيع المخصصات المالية العائدة للقيادة المركزية لتغطية النفقات السنوية للمركز المقرّرة بـ 108 ملايين دولار. وظل الكونغرس غير عالم بوجود المركز عدّة أشهر.

حاول هارفي إحداث ثورة في طريقة جمع المعلومات. كانت معظم وكالات الاستخبارات تتبع المداورة في تغيير مراكز موظفيها كلّ سنتين. أما المركز فإنه سيكلّف محلّليه بمهمات مدّتها خمس سنوات، وذلك بهدف اكتسابهم الطلاقة في الدارية والباشتو وهما اللغتان الأساسيتان في أفغانستان.

كرس هارفي حياته لوظيفته، فكان يبدأ العمل كل يوم في الرابعة فجراً ويستمّر 15 ساعة ونادراً ما ينام ليلاً. وقد كلّفه هوسه بعمله ثمناً شخصياً باهظاً، فقد طالبَت زوجته بالطلاق وأصيب أحد أولاده الثلاثة بمشاكل. نتيجةً لذلك ازداد قلق أصدقائه على وضعه الصحي.

كان هارفي يفضّل مصادر الخبر التي تُشعره بقربها من أرض الواقع. فالمعلومات القيّمة تأتي من المواد غير السرّيّة مثل التقارير الأسبوعية للمهندسين المشرفين على مشاريع الجسور والطرقات في أفغانستان. كما كان يتصفّح باستمرار موقع (Harmony) وهو موقع حكومي ينشر ترجمات لوثائق الأعداء.

تستند أي استراتيجية لمكافحة المتمرّدين إلى المعلومات الثابتة الراسخة. وذلك يعني تقسيم كل منطقة قريةً قرية، ومعرفة كل قرية بيتاً بيتاً. كما إن

مراقبة العلاقات بين زعماء القبائل ورجال الدين والمزارعين وتجّار المخدّرات أمر يساوي في أهميته تعقّب الأعداء. وعندما يكون الهدف هو حماية السكان على الجنود أن يميّزوا بين من يجب أن يدافعوا عنه ومن يجب أن يطلقوا عليه النار، علماً بأن المتمرّدين يُفيدون من كونهم يُشبهون المدنيّين غير المسلحين.

كان محلّلو المخابرات الأمريكية قد لاحقوا 90 فئة مختلفة من المعلومات في أفغانستان. لكن هارفي أراد التوسّع وزيادة تلك الفئات إلى 500. وللتوصل إلى ذلك كان ينبغي إجراء دراسات وتقييمات لكل ما يتعلّق بجماعات المتمرّدين من موارد وقيادات وتمويل وحرية حركة وتأييد شعبي وتماسُك داخلي. ولم تكن المقاييس المتعلّقة بذلك موجودة قبلاً، وكانت التقارير الواردة من مختلف جهات التحالف الدولي في أفغانستان متباينة. كما إنه لم يلتزم برصد المعلومات التي طلبها هارفي من بين حلفاء الولايات المتحدة الذين يفوقون الأربعين سوى الجنود الرومانيين المتمركزين في ولاية زابُل. لذلك عمد هارفي إلى صياغة استبيانات فيها أسئلة موحّدة لجمع المعلومات.

ثم أعطى رموزاً بالألوان لمختلف القطاعات في أفغانستان. فالمعلومات حول التحالف الدولي بالأزرق، والمتمرّدون رُسموا بالأحمر والجيش والشرطة الأفغانية بالأخضر والشعب الأفغاني بالأبيض. واستطاع هارفي أن يُظهر العلاقة بين طالبان والشعب الأفغاني بالتدقيق في أماكن تداخُل الأحمر والأبيض. وعيّن مواقع المعلومات على خرائط باحثاً عن بقع التداخل في الجبال والوديان والقرى. استنتج هارفي، بعد تحليل البيانات، أنّ الانتصار في الحرب ممكن، لكنه يستلزم إقدام حكومة الولايات المتحدة على التزامات ضخمة طويلة الأجل تستمرّ سنوات عديدة، وهذا ما قد يرفضه الناخبون.

لذلك توصّل هارفي إلى الاستنتاج التالي: "أظن أنّ الانتصار في حرب أفغانستان ممكن، لكن يصعب إقناع الناس بالتضحيات اللازمة لتحقيقه".

في الساعة 11:20 من صباح يوم الجمعة 23 كانون الثاني/يناير اتخذ الرئيس

موقعه على كرسي جلدي أسود كبير على رأس طاولة الاجتماعات في غرفة عمليات البيت الأبيض ليترأس أول اجتماع لمجلس الأمن القومي لبحث الحرب في أفغانستان.

قال أوباما: "لقد أعلنتُ خلال حملتي الانتخابية نيّتي برفع عدد القوات في أفغانستان، لكني لم أتّخذ القرار بعد. فحين نرسلهم ينبغي أن نعلن ذلك في سياق استراتيجية أوسع". وأضاف أنّه يعتزم إعادة توجيه السياسة الخارجية وأسلوب مواجهة الإرهاب. مبيّناً أن الجانب العسكري سيكون عنصراً هاماً من عناصر الأمن القومي، لكنه لن يكون العامل الأوحد في تقرير طريقة تحقيق الأهداف.

أشار أوباما إلى الدراسات الاستراتيجية حول أفغانستان وباكستان التي أجراها، أو كان بصدد إنجازها، كلّ من الفريق لوت والأدميرال مولن والجنرال بترايوس، وطلب جمعَ هذه الدراسات. وعبّر عن اعتقاده بأنّه لم يكن ثمّة استراتيجية متماسكة قائمة وأن الاستراتيجية النهائية ينبغي أن تحدّد الأسباب المنطقية لإرسال قوات إضافية وتوضح طريقة خوض الحرب بعد ذلك.

وأضاف: "عليّ أن أشرح هذا الأمر للشعب الأمريكي".

وشدّد الرئيس أيضاً على أن حرب أفغانستان ستُعطى الأولوية من دون أن ينسى الأزمة الاقتصادية التي تحتاج لتكريس معظم جهوده. ثم قال: "أرجو أن تتكلّموا بحرية وصراحة".

كان بترايوس قد درس بعناية ما يريد قوله بعد أن انزعج في فترة السباق إلى الرئاسة ممّا اعتبره أشبه بحرب مزايدات حول من سيكون الأسرع في الانسحاب من العراق والأقدر على معالجة الوضع في أفغانستان. لذلك نبّه إلى أنّ "هذا الأمر سيكون عسيراً جداً. وستزداد صعوبته شيئاً فشيئاً قبل الانفراج نهائياً".

وأضاف: "لن نستطيع تحقيق أهدافنا من دون إرسال المزيد من القوات". والهدف بنظره هو منع تحوُّل أفغانستان ثانيةً إلى ملاذٍ للمتطرّفين من مختلف

الجنسيات مثل القاعدة. وأردف قائلاً إنه لا يمكن الاكتفاء بمكافحة الإرهاب بواسطة ضرَبات الطائرات من دون طيارين وغارات المشاة بل يجب مكافحة التمرّد لتثبيت استقرار البلاد، ممّا يستتبع القيام بمهمّات عديدة، إذ ينبغي على الجنود الأمريكيين حماية الأفغانيين، وعلى الحكومة المحلية توفير الخدمات للناس، كما يجب زيادة أعداد الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

وخلص بترايوس إلى القول بوجوب أن تستجيب الولايات المتحدة لطلب ماكيرنان الذي لا يزال معلّقاً لإرسال 30,000 جندي إضافي.

وقال مولن إنه يؤيّد الموافقة على طلب ماكيرنان.

تساءل أوباما مستوضحاً: "هل تريدون كل هذا العدد الآن؟"

لم يُجب أحد قبل أن انفجر ـ أو كاد ـ نائب الرئيس بايدن.

قال متذمّراً: "إنّنا لم نتناقش في أهدافنا الاستراتيجية!" وبيّن أنّ على الجميع أن يتفقوا على الاستراتيجية قبل أن يأمر الرئيس بإرسال المزيد من الجنود، وأضاف: "يجب أن نحدّد القرارات التي ينبغي عليه اتخاذها".

أثار أوباما وبايدن ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض رام إيمانويل المزيد من التساؤلات حول القوات الإضافية المقترحة. إلامَ يقود ذلك؟ وإلى أي مدى سنسير به؟ وهل هو بداية لزيادات أكبر؟ فهذه الزيادة يجب ألّا تكون عملاً قائماً بذاته بل جزءاً من استراتيجية متكاملة.

فهم بترايوس من هذه الأسئلة أن مستشاري أوباما السياسيّين مقتنعون بأنّ حرب أفغانستان ستستمر إلى ما بعد انتخابات العام 2012، فالحرب لن تنتهي في عام أو اثنين. كما رأى بترايوس أنّ الرئيس يعرف هذا الأمر، لكن يبدو أنّ سائر أعضاء الفريق الذين أداروا حملته الانتخابية قد اقتنعوا فجأة بهذه الفكرة.

اعتذر الرئيس لاضطراره للانصراف إلى ارتباطات أخرى.

بقيَ بايدن وإيمانويل. قال بترايوس إنّ هناك حاجةً لإنشاء بنىً تحتية

إضافية وإيصال المزيد من الإمدادات إلى أفغانستان، وهذه عملية بالغة التعقيد وتستغرق وقتاً طويلاً. لذلك عليه بدء العمل من أجل وصول الأعداد الجديدة.

قال إيمانويل: "مهلاً، مهلاً، لم يتّخذ الرئيس ذلك القرار بعد، وأرجو أن يكون هذا الأمر واضحاً. إني أدرك تماماً أنك تقوم بعملك يا جنرال، لكنّي لم أسمع رئيس الولايات المتحدة يُصدر ذلك الأمر".

8

بعد مرور بضعة أيام على تنصيب الرئيس اتّصل جنرال الجيش المتقاعد جاك كين بوزيرة الخارجية الجديدة. وكان كين قد نسج صداقة مع هيلاري كلنتون بعد انتخابها في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك ودخولها لجنة القوات المسلّحة في المجلس. نظراً لوقوع أكاديمية وست بوينت وقاعدة فورت درام في نيويورك كان لكلنتون اهتمام خاص بالجيش. وقد أُعجب كين بسعيها المتواصل لفهم كل ما يتعلّق بالمؤسسة العسكرية.

يُعتبَر كين، وهو في الخامسة والستين، شخصاً مسانداً ناضجاً، ويتحدّث بلهجة طبقة العمال وبلكنة أطراف مدينة نيويورك. ارتقى من مظلّيّ في حرب فيتنام إلى نائب رئيس أركان الجيش، وكان له أصدقاء كثيرون في إدارة بوش أيضاً. يُعرف بأنه صاحب فكرة زيادة القوات في العراق، وقد لعب دوراً هاماً خلف الستار، لا من أجل إضافة 30,000 جندي فحسب، ولكن أيضاً لترقية الجنرال ديفيد بترايوس إلى القيادة في العراق ثمّ إلى القيادة المركزية. واستمرّ بترايوس في مخاطبته بقوله: "سيدي". وكان الاثنان مقرّبين كأي اثنين من رفاق السلاح.

رأى كين أن حرب أفغانستان تعاني من المصاعب نفسها التي دفعته للتدخّل من أجل الوضع في العراق. قال لكلنتون: "الاستراتيجية في أفغانستان غير صالحة. لقد تحادثت معك بهذا الشأن في العراق، لذلك أكرّر رأيي هنا. وليس هذا كل ما في الأمر، إنّما القيادة مخطئة".

سألته كلنتون: "إلى أي حدّ؟"

أخبرها كين أنّ القائد في أفغانستان، ماكيرنان، لا يصلح لهذه المهمّة. إنه تقليديّ جداً ويرفض ان يتعلّم من بترايوس. ماكيرنان حذِر جداً ويخشى الخطأ. وهو متمسّك بالعمليات التقليدية، أي أعمال مكافحة الإرهاب الهادفة إلى قتل محاربي طالبان. وأشار إلى أن أعمال مكافحة الإرهاب لا تحسم المعركة وحدها وقد أثبتت عدم كفايتها في العراق.

فلا يمكن إنهاء حركات التمرّد بكثرة عدد القتلى، لأنه غالباً ما يكون لإيقاع الضحايا من الأعداء آثار عكسية فتتضخّم صفوف حركات التمرّد بانضمام عناصر جديدة للثأر لمقتل رفاقهم وأفراد عائلاتهم. والمتمرّدون لا يخوضون القتال وفق الشروط الأمريكية فهم لا طائرات هليكوبتر ولا دبّابات لديهم، ونخائرهم قليلة، ومن كان ضعيف النظر منهم ليس لديه نظارات ـ لذلك يتغلّبون على هذه النواقص بوضع قواعدهم الخاصة للقتال. فيزرعون العبوات الناسفة وينشرون الرعب لأن تفجيراتهم عشوائية ومفاجئة.

وأوضح كين أن الطريقة الوحيدة للخروج من أفغانستان هي بتكثيف عمليات مكافحة المتمرّدين الهادفة إلى حماية الأفغان. فحين يتحمّل الجنود الأمريكيون المخاطر ويعيشون بين الأفغان، فإنهم بذلك يحمون السكان الذين يصبحون مهتمين بالقضية شخصياً. والشرط الأساسي للتغلّب على حركات التمرّد يكون بتوفير السلامة والأمن. وهذا يتطلّب رفع عدد القوات لتغطية المزيد من مدن أفغانستان وقراها وأراضيها الجبليّة.

يُعتبر تمرّد طالبان بديلاً عن الحكومة الأفغانية الحالية ومنافساً لثبات شرعيتها والولاء لها. لذلك يتوجّب على الولايات المتحدة أن تعمل على تعزيز الحكومة الأفغانية وجعلها قادرة على حفظ السلام ونيل رضا الناس. علم كين أن ماكيرنان لا يتعاطى مع حكّام الولايات وهذا ما يحدّ من التأثير الأمريكي على النظام السياسي الأفغاني، ورأى أنّ عدم إجراء عمليات مكافحة المتمرّدين كما يجب يؤثر سلباً على أهداف وجود الولايات المتحدة في أفغانستان. ومع

كل هذا، كان بترايوس يظنّ أنّ ماكيرنان سيبدّل طريقته، لكنّ كين لم يشاطره هذا الرأي.

قال كين لكلنتون: "أعتقد أنّه يجب صرفه. لا فائدة منه هناك، فهو لن يحلّ المشكلة. والمطلوب قيادة جديدة".

قالت كلنتون. "أريدك أن تناقش الأمر مع ديك، هل تعرفه؟"

و"ديك" هو ريتشرد هولبروك المبعوث الخاص الجديد إلى أفغانستان وباكستان، وكان مستشار السياسة الخارجية لهيلاري كلنتون في حملتها للترشح للرئاسة. وتقتضي وظيفته الجديدة تنسيق جميع جهود الحكومة في منطقة أفغانستان ـ باكستان (AfPak). بدأ هولبروك عمله كموظف بسيط في السلك الدبلوماسي منذ 46 عاماً وكانت أولى مهمّاته في فيتنام. وها هو في السابعة والستين يتطلّع إلى دور كبير آخر. ومع أنه شدّد على أنّ الدور المأمول سيكون آخر مهمّة حكومية له فقد أمل في حال نجاح كلنتون في الانتخابات الرئاسية أن يصبح وزيراً للخارجية.

كان جواب كين لكلنتون: "لا، لقد التقيتُ به بضع مرات. لكنّي لا أعرفه جيداً".

وجد كين هولبروك، في اليوم التالي، يعمل في غرفة ضيّقة في وزارة الخارجية، وكانت مكتبه المؤقت ريثما يخصّص له ولفريقه مقرّ ملائم. بدا هولبروك منذهلاً لدى سماعه كين يكرّر ما قاله لكلنتون في الليلة السابقة. وكان الهاتف يرنّ باستمرار مقاطعاً كلام كين.

كان هولبروك بعينيه المتّقدتين برهاناً حياً على قانون نيوتن الفيزيائي الأوّل ـ كل مادة متحرّكة تظلّ في حركة دائمة. لكن بعد مكالمة هاتفية أخيرة، سكن هولبروك وهدأ.

قال لكين: "آه، على فكرة، هيلاري تريد أن تراك. لقد فوجئتُ لطلبها هذا".

"هذا الأمر لا يفاجئني".

استقبلت كلنتون كين بعناق حار، فأثارت دهشة هولبروك لأنه يعلم أنها نادراً ما تعانق أحداً.

اختصر كين رأيه بالقول: "إننا نعوّل كثيراً على مكافحة الإرهاب ونتّبع استراتيجية غير متّسقة لمكافحة المتمرّدين، مع أنه ليس لدينا عدد كافٍ من القوات لنطبّق استراتيجية مكافحة المتمرّدين". وأعرب عن عدم ثقته بالجهود المبذولة لتدريب الجيش الأفغاني. كان كين على علم بشكوك بترايوس منذ عدّة سنوات، كما إنه اطّلع مؤخراً على الأوضاع بصفته عضواً في هيئة السياسة الدفاعية، وهي لجنة استشارية لوزير الدفاع مؤلّفة من كبار الخبراء الحكوميين السابقين ـ ومنهم هنري كيسنجر وثلاثة وزراء دفاع سابقين هم وليام بيري وجيمس شليسنجر وهارولد براون. وقد أُبلغت هيئة السياسة الدفاعية أنّه نظراً لقلّة عدد المرشحين ليصبحوا ضبّاطاً ولارتفاع نسبة الأمية فإن توسيع قوات الجيش والشرطة الأفغانيين ليصلا إلى العدد المطلوب سيستغرق سنوات.

قال كين: "هذا كلام فارغ، يا هيلاري. إننا نقاتل أفغانيين، وينبغي أن يكون الأفغانيّون الذين ندرّبهم وننظّمهم أفضل ـ ولو قليلاً ـ من الأفغانيين الذين يقاتلونهم. إن هدفنا ليس بناء مؤسسة عسكرية على مِثالنا أو مثال الغرب أو أوروبا. لذلك ثقي جيداً بأننا يمكن أن نحقّق ذلك".

سألته كلنتون: "من هو بديل ماكيرنان؟"

كان الضابط الذي ينوي كين اقتراحه هو الفريق في الجيش لويد أوستن الرجل الثاني في القيادة في العراق، ولكنه كان بحاجة إلى فترة راحة.

قالت كلنتون: "ومن غيره؟"

أجاب كين: "هناك ضابط آخر يُدعى ماكريستال".

فعلّقت بقولها: "لقد سمعتُ بهذا الاسم".

كان الفريق ستانلي ماكريستال قائداً للعمليات الخاصة المشتركة من أيلول/سبتمبر 2003 حتى آب/أغسطس 2008. وهو عدّاء نحيل يتناول وجبة

طعام واحدة يومياً، وقد عاش منعزلاً في كوخ خشبي ضمن قاعدة بلد الجوية في العراق مدة خمس سنوات. وكان في أثناء نلك كالوطاويط نادراً ما يرى ضوء النهار إذ إنّ المهمّات الخاطفة للعمليات الخاصة المشتركة تتمّ عادةً في الليل. وحين أوقعت العمليات الخاصة المشتركة زعيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي في العام 2006 رافق ماكريستال رجاله للتحقّق من جثّته المحترقة. عمل ماكريستال، في الأشهر الخمسة الاخيرة، مديراً لهيئة رؤساء الاركان المشتركة وهو منصب رفيع يجعله على اتصال يومي برئيس الأركان المشتركة وأحياناً كثيرة بوزير الدفاع.

قال كين: "إنه، بلا شكّ، افضل المرشّحين لهذا المنصب".

كان كين، خلال زيارة قام بها إلى العراق في أوائل العام 2007 بعد الإعلان عن زيادة عدد القوات، قد أُعجب باقتناع ماكريستال بان عمليات مكافحة الإرهاب الجريئة قد لا تكون كافية وحدها للانتصار. اعَدّ ماكريستال لجتماعاً بواسطة الفيديو مع كين في الساعة الحادية عشرة ليلاً حول أحدث المهمّات التي نفّذتها القوات السرية في العراق واماكن أخرى. ولفت كين كيف أن ماكريستال لم يكن يعطي الاعداء فرصة لالتقاط انفاسهم. كانت قيادة العمليات الخاصة المشتركة تخطّط وتجهّز وتنفّذ المهمّات من دون انقطاع مستخدمةً معلومات الإشارات وحتى "محتويات الجيوب" التي تُجمع بعد كل هجوم لشن هجوم آخر فوراً. إلّا أن كين اكتشف موضع النقص في نتائج هذه العمليات الناجحة.

قال لماكريستال: "لكن فلننظر إلى القضية من الجانب الآخر: ما حقّقته يا ستان أمر في غاية الاهمية من حيث القضاء على أشخاص خطِرين جدًّا، ونسبة الأعداء الذين قُتلوا أو أُسِروا إلى عدد الإصابات في صفوفنا نسبة جديرة بالملاحظة. كما إنك رفعتَ كفاءة وفعالية هذا النوع من العمليات إلى أرفع المستويات التقنية وأحدثها. إنّه إنجاز عظيم ذلك الذي حقّقته. لكن السؤال هو: ما

هو الأثر الاستراتيجي الذي أحدثه؟ إنّنا نخسر الحرب. قوات الأمن العراقية تخسر، ونحن نخسر، والحكومة ممزّقة".

والواقع أن ماكريستال قد نظّم حملة مذهلة جداً لمكافحة الإرهاب داخل العراق، لكن هذا النجاح التكتيكي لم يُترجم إلى نصر استراتيجي. ولذا برزت الحاجة إلى مكافحة التمرّد - أي توفير الامان والطمأنينة للسكان واكتساب تأييدهم.

وممّا زاد إعجاب كين بماكريستال أنّه لم يهبّ معترضاً.

عقّب ماكريستال على كلام كين بقوله: "هذه مسألة بالغة الأهمية".

بعد تعيين هولبروك مبعوثاً خاصًّا إلى أفغانستان وباكستان بفترة وجيزة اتّصل هاتفيًّا بحسين حقّاني السفير الباكستاني في الولايات المتحدة منذ العام 2008، وهو من معارفه غير المقرّبين. دعاه إلى الغداء تاركاً له حرية اختيار المطعم.

قال له هولبروك: "أعلم أنك تهتمّ كثيراً لوسائل الإعلام. علينا أن نلتقي على الغداء، لكن يجب أن نلتقي في مكان عام كي يُنكر ذلك في الصحف، فهل لديك مانع؟"

أجاب حقاني: "لا، لا مانع لديّ".

واقترح هولبروك مطعم فندق هاي - آدامز المقابل للبيت الابيض. وافق حقاني، وكان موعد اللقاء يوم الجمعة في 30 كانون الثاني/يناير.

وحقاني البالغ من العمر 52 عاماً صحفي سابق وأكاديمي ومستشار لرئيسة وزراء باكستان الراحلة بينظير بوتو وكان على اتصال دائم بكبار مسؤولي الوزارات الأمريكية وموظفي البيت الأبيض. ولغته الإنكليزية الحادة تتحوّل إلى الأوردية لدى رنين هاتفه "البلاكبيري".

حين كان يمارس التدريس في جامعة بوسطن في العام 2005 نشر كتاباً من 397 صفحة بعنوان "باكستان: بين المسجد والجيش"، وقد كشف فيه تورُّط الجيش الباكستاني وجهاز المخابرات مع المتطرّفين الإسلاميين.

كان حقاني يقول عن نفسه ضاحكاً إنه "مستر أمريكا الباكستاني". وكان منافسوه ومنتقدوه في وطنه يُضمرون الشك المتواصل بأنّ سفيرهم يتآمر، بطريقة ما، مع واشنطن. وكان حقّاني يخشى تداعيات ما قد يحدث في حال كانت باكستان منطلَق أي اعتداء إرهابي تالٍ ضدّ الولايات المتحدة.

المنظر المُشرف شمالاً من مطعم فندق هاي ـ آدامز في الدور الثاني، يطلّ عبر ساحة لافاييت على بوابة البيت الأبيض. وللمحافظة على حرية الكلام رُتّبت الطاولات بحيث تجعل لختلاس السمع مستحيلاً. وهذا من أبرز مميّزات هذا الفندق المعروفة.

سأل حقّاني هولبروك عن نطاق مهمّته الجديدة.

وراح هولبروك يعرض طموحاته بالتفصيل. كان يأمل في التوصل إلى نهاية مظفّرة للحرب في أفغانستان وتأمين الاستقرار لباكستان وأفغانستان.

أما بالنسبة للهند ـ وهي خارج نطاق مهمّة هولبروك ولكنّها موضع اهتمام باكستان ـ فقد قال هولبروك بصوته المسرحيّ الجهير: "سوف أتعامل مع الهند متظاهراً بأني لا أتعامل مع الهند".

تساءل هولبروك بشكل استفزازي هل إن كرزاي هو الأفضل لقيادة أفغانستان في ظل الظروف الحالية أم انّ هناك بدلاء أفضل منه؟

التزم حقاني بموقف دبلوماسي لبق فلم يُجب. فهو يعلم من بعض الأصدقاء المشتركين أن هولبروك صاحب ذاكرة استثنائية لذلك يُستحسن الاقتصاد في الكلام.

أوضح هولبروك أنه يتفهّم حاجة باكستان للاحتجاج على هجمات الطائرات

من دون طيّارين كي لا تظهر الحكومة كأنها متواطئة. إلّا أن هذه الاحتجاجات يجب الّا تكون شديدة لدرجة تأجيج مشاعر العداء لأمريكا وخروجها عن السيطرة.

انتهى الغداء بعد ساعتين، وأدرك حقّاني أن قوة هولبروك هي رغبته الثابتة والأكيدة في النجاح. لكن لم يتّضح لحقّاني من سيكون نقطة اتصاله حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية نحو باكستان.

والجدير بالذكر أن أحد أهداف هولبروك لم يتحقّق وهو وصول اجتماعه الخاص مع حقاني إلى وسائل الإعلام، فلم يُذكر أيّ خبر عن الاجتماع في الصحف أو المدوّنات الإلكترونية أو الأخبار المتناقَلة، ويبدو أنه لم يتنبّه أحد.

في أثناء تناول هولبروك وحقاني الغداء، وعلى مسافة حوالى عشرة أميال في الجانب الآخر من نهر بوتوماك، جلس رجل أكاديمي في السادسة والخمسين من عمره يقرأ في منزله في مدينة الكزندريا، فرجينيا. كان يتمدّد في حضنه كلبه من نوع "سبانيل الملك تشارلز" الذي أسماه ولسون على اسم الأدميرال البريطاني الشهير. كانت الساعة 1:30 ظهراً عندما رنّ الهاتف.

قال الصوت: "الرجاء البقاء على الخط. الرئيس يريد مكالمتك".

ثم جاءه صوت مألوف: "هاي، بروس. أنا باراك".

بعد مرور عشرة أيام على رئاسة أوباما ظنّ بروس ريدل أنّه قد أفلتَ مِن همّ تلقّي أي اتصال يعرض عليه منصباً في الإدارة الجديدة. فهو قد أدى قسطه للدولة ـ 29 سنة من الخدمة في وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون ثمّ في مجلس الأمن القومي في عهد كلنتون ـ ولم يكن راغباً في وظيفة حكومية جديدة. عمل ريدل سرًّا في وكالة الاستخبارات المركزية عشر سنوات وزوّد ثلاثة رؤساء بالمعلومات. ثم تقاعد وراح يعمل بهدوء وطمأنينة باحثاً رئيسيًّا في مؤسسة بروكينغز للأبحاث في واشنطن.

* * *

وافق ريدل في العام 2007 على ترؤّس فريق جنوب آسيا في حملة السناتور أوباما للرئاسة، وكانت تعتبر آنذاك قليلة الحظوظ بالنجاح. كان ريدل وحده في البداية رئيس الفريق وكامل أعضائه. كان خبيراً في التطرّف الإسلامي والقاعدة وزعيمها أسامة بن لادن وأفغانستان وباكستان. وكان شرطه الأساسي قبل الانضمام إلى حملة أوباما ألّا يُطلب منه العودة إلى العمل الحكومي.

قال أوباما: "أعلم أنك لا تريد العمل الحكومي بدوام كامل. لكنني أعرض عليك ما يلي: هل تخدم الحكومة مدة ستين يوماً وتعمل في مجلس الأمن القومي لإعداد دراسة استراتيجية عن أفغانستان وباكستان؟"

وأضاف الرئيس: "كلّ أعواني يقولون إنك الشخص المناسب الذي ينبغي أن أطلب منه هذا الأمر. سوف تعمل مع الجنرال جونز وتكون مسؤولاً تجاهي مباشرة. ولن يستغرق العمل أكثر من 60 يوماً".

"سوف أتّصل بالجنرال جونز، سيدي الرئيس. هل يمكنني أن أدرس الأمر حتى الغد؟"

أجابه الرئيس بالإيجاب، وهو مطمئن إلى أنه في حال تولّي ريدل هذه المهمّة فهو يضمن وجود رجل موثوق من فريق حملته وصاحب خبرة طويلة قادر على رسم الطريق الصحيحة لقيادة هذه الحرب المنسيّة.

كان ريدل نفسه متأكّداً من أنه سيجيب بالإيجاب. فهو قبل ذلك بأربعة أشهر أصدر كتاباً بعنوان "البحث عن القاعدة"، وهو دراسة في 181 صفحة حول الخطر الحقيقي على الأمن القومي، أي باكستان التي وصفها بأنها "البلد الأخطر في العالم اليوم إذ تتجمّع فيها أفظع كوابيس القرن الحادي والعشرين" - من الإرهاب إلى عدم استقرار الحكومة إلى الفساد إلى الأسلحة النووية. وقد وصف الكتاب كيف كان للجيش الباكستاني وجهاز الاستخبارات السيّئ السمعة ضلع مباشر في خلق ودعم وتمويل المتطرّفين الإسلاميين. وحتى بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر واصل جهاز الاستخبارات الباكستاني شراكته وألاعيبه المميتة

مع القاعدة وطالبان وجماعة لشكر طيبة وكان في الوقت عينه يقدم المساعدة للولايات المتَّحدة.

واستنتج أنّ "المعركة هي لاكتساب روحية باكستان". كان باستطاعة ريدل أن يجيب عن الأسئلة التي قد تكون لدى أوباما وفريقه للأمن القومي بشأن القاعدة وطالبان وأفغانستان وباكستان بجملة بسيطة: "اقرؤوا كتابي!"

لقد وفّر له أوباما أغلى فرصة في حياته، فرصة فريدة لتطبيق كل آرائه التي كوّنها خلال حياته العملية الطويلة وتحويلها إلى خطّة عمل. وسواء أكان هناك من يطلع على كتابه أم لا فإنّه سيضعه موضع التطبيق.

ذهب ريدل، في يوم الاثنين التالي 2 شباط/فبراير إلى البيت الأبيض ليقابل جونز ويُعلن عن قبوله الوظيفة. كان ريدل يشبه الوصف الذي ابتكره مدير وكالة الاستخبارات المركزية الراحل وليام كولبي حول "الرجل الرمادي" وهو "إنسان شبه خفيّ حتى إنه لا يُلاحظ".

رأى ريدل أن مهلة الستين يوماً غير كافية لإعداد الدراسة نظراً لأن المعاملات الإدارية الروتينية بين مختلف الإدارات التي ينبغي أن تدقّق فيها، بما في ذلك مسؤولو الوزارات، تستغرق وقتاً طويلاً. وسيكون عليه أيضاً استشارة الأفغان والباكستانيين والكونغرس وحلفاء الناتو وخبراء خارجيين. وحسب أنّه يبقى له بعد ذلك 21 يوماً فقط للخروج بصيغة متكاملة يعتمد عليها الرئيس لاتخاذ قرار قد يكون الأهمّ خلال رئاسته.

بعد فترة وجيزة اتصل به، في مكاتب مجلس الأمن القومي، دوغ لوت قيصر الحرب المحتفِظ بمنصبه إذ كان لا يزال المستشار الأول لشؤون أفغانستان.

قال لوت وهو يناول ريدل فنجاناً من القهوة: "أهلاً بك. أعلم أنك لن تبقى هنا طويلاً. إن جميع أعواني هنا مستعدون للمساعدة، وسوف نوفّر لك كل الدعم الإداري الذي تحتاجه. ولا تقلق بشأن تأمين أجهزة الكمبيوتر والغرف والخدمات

المكتبية وإعداد الاجتماعات. كل ما عليك هو أن تطلب منا ما تريد وتوجّهنا ونحن سنلبي طلباتك ونسهّل أمورك".

أوضحَ ريدل أنه لن يحتاج إلى الكثير من المساعدة.

كان يوم الأربعاء التالي موعد الاجتماع التنظيمي الأول للجنة "دراسة ريدل" في الغرفة رقم 445 في مبنى أيزنهاور للإدارة التنفيذية. وهذه الغرفة تثير حساسية لوت فهي حيث صرف وقتاً طويلاً لإعداد دراسته بشأن أفغانستان، تلك الدراسة التي قبلتها إدارتا بوش وأوباما بلُطْف ثمّ أهملتاها.

وكان يجلس حول الطاولة أيضاً هولبروك ووكيلة وزارة الدفاع للشؤون السياسية ميشيل فلورنوي وهما رئيسا اللجنة المشاركان. عرض ريدل أبرز معلوماته حول المشروع، وتساءل معظم الحاضرين كيف يمكن إنجاز الدراسة في ستين يوماً فقط.

قال ريدل: "يوم الجمعة سوف نوزع على الجميع نسخاً من المسوّدة الأولى للتقرير لإجراء دراسة أوّلية". أي أن المسوّدة ستكون جاهزة خلال يومين.

أُصيب لوت بالذهول. فهو كان قد صرف أشهراً في البحث والتفتيش والسفر والدراسة والتقييم، كما كرّس أكثر من 40 ساعة عمل ـ أي مدة العمل الأسبوعي القياسية ـ في هذه الغرفة بالذات، لوضع اللمسات الأخيرة على تقريره. وها هو الآن رجل الاستخبارات للمركزية السابق والعامل في حملة أوباما يأتي فجأة ليضع تقريراً في يومين! وبدا له واضحاً أنّ التقرير الذي سيكون بين يدي الرئيس ليس سوى مقاطع منسوخة من كتاب ريدل نفسه.

9

مثل ليون بانيتا أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في جلسة للمصادقة على تعيينه مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية يوم 5 شباط/فبراير 2009، أي بعد أسبوعين من يوم التنصيب.

كان المدير المُغادِر هايدن يشاهد وقائع الجلسة على شبكة سي سبان من مكتبه في مقرّ وكالة الاستخبارات المركزية حين قال بانيتا في شهادته إنّ الوكالة ستتوقّف عن إرسال الإرهابيين المشتّبه بهم إلى بلدان أخرى "بغرض تعريضهم للتعذيب" لأن الأوامر التنفيذية الجديدة الصادرة عن الرئيس تمنع ذلك. وعبّر في أثناء استجوابه عن اشتباهه في أن الوكالة أرسلت أفراداً للاستجواب في بلدان أخرى تستخدم أساليب "تخالف معاييرنا".

ثار غضب هايدن وتساءل عن سبب تجاهل بانيتا تحذيره له بشأن استخدام عبارة "تعذيب"، وذلك في اجتماعهما قبل شهر من حينه. ضغط على أحد أزرار نظام الاتصال الداخلي وخاطب رئيس مركز مكافحة الإرهاب، وهو مسؤول سرّي كبير.

"هل تشاهد التلفزيون؟"

"نعم".

"ما رأيك؟"

"سيّئ".

"حسناً. من دون لفّ ودوران، هل قمتَ يوماً ـ؟"

"لا".

"هل كنت دائماً تسعى للحصول على تعهّدات؟"، إذ كان عليهم، بموجب قواعد وكالة الاستخبارات المركزية، أن يطالبوا الحكومات الأجنبية ودوائر الاستخبارات أو الشرطة فيها بضمان عدم حدوث إساءة معاملة أو تعذيب.

"طبعاً".

"وبالإضافة إلى التطمينات، كنتَ تستخدم كل الوسائل المتاحة لأي جهاز تجسّس للتأكّد من تنفيذ التعهّدات ـ"

"دائماً من دون انقطاع". وأشار إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تستخدم الجواسيس واعتراض الاتصالات بواسطة الهواتف وأجهزة الكمبيوتر والميكروفونات في الغرف، وذلك للتأكد من أنّ دوائر المخابرات الأجنبية لا تعذّب الإرهابيين المشتبه بهم الذين ترسلهم إليها الوكالة.

قال هايدن موضّحاً: "أنا لا أسأل فقط عن فترة مسؤوليتك. بل أسأل عن كل الأوقات، دائماً".

وجاء جواب رئيس مكافحة الإرهاب حازماً: "دائماً وأبداً". وعبارة "دائماً" تعود إلى ما يزيد على 60 سنة، علماً بأنه يستحيل أن يكون باستطاعة أيّ كان أن يعطي إجابة قاطعة أكيدة في هذا المجال حتى ولو توافرت له كل وسائل البحث. إلّا أنّها كانت إجابة قاطعة في المطلق، وهذه هي الطريقة التي يستخدمها بعض رجال وكالة الاستخبارات، ومنهم المديرون السابقون، ليوحوا من كلامهم أنهم يعلمون كل شيء في هذا العالم الذي يكتنفه الشكّ ويلفّه الغموض.

رأى هايدن أن الفرصة قد وافتْه إذ قرّرت اللجنة رفع الجلسة، أي أنّ على بانيتا العودة لاستئناف الاجتماع في صباح اليوم التالي. اتّصل بجيف سميث،

وهو مستشار قانوني عامّ سابق لوكالة الاستخبارات ساهم في عملية التسلّم والتسليم مع بانيتا.

قال هايدن مهدّداً: "عليه أن يتراجع غداً في شهادته العلنية عن تلك العبارة التي قالها اليوم، وإلّا فستشهدون المدير الحالي لوكالة الاستخبارات المركزية يقول إن المدير القادم لوكالة الاستخبارات المركزية لا يدري عمّا يتكلّم". وأكّد أنّه سيصرّح بذلك علناً، مضيفاً: "ولا مصلحة لأحد في ذلك".

في اليوم التالي، يوم الجمعة 6 شباط/فبراير تصدّى السناتور كيت بوند من ميسوري، كبير الشيوخ الجمهوريين في لجنة الاستخبارات، لبانيتا.

قال بانيتا: "شكراً لطرحك هذا السؤال يا سناتور لأنّ ثمّةَ توضيحاً ضرورياً هنا... قد نعمد نحن أيضاً إلى توجيه بعض الأفراد إلى بلدان أخرى. وسوف أطلب تعهّدات مماثلة بعدم معاملتهم معاملة غير إنسانية".

فسأله بوند عمّا إذا كان يتراجع عن تصريحه بشأن التعذيب الذي أدلى به في اليوم السابق.

"أجلْ، إنّي أسحب ما صرّحت به".

واصل بوند ضغطه فأشار إلى أنّ مَن يُعيَّن مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية يجب ألّا يعتمد على مصادر مثل "المدوّنات الإلكترونية والأقاويل والأخبار غير الموثوقة". وأضاف: "لذلك أطلب منك أن تؤكّد لهذه اللجنة أنّك لن تصدر أحكاماً متسرّعة بناء على إشاعات".

"أؤكّد لك يا سناتور بأنّ هذا هو ما سألتزم به".

التقى هايدن وبانيتا في اجتماع مصارَحة أخير. أرادَ أن ينقّي الجوّ وأن يصحّح المعلومات كما يراها بالفعل.

قال هايدن: "لقد قرأت بعض ما كتبتَه، يا ليون، حين كنتَ خارج الحكومة. قلتَ إن الإدارة [إدارة بوش] قد اختارت المعلومات التي تناسبها حول أسلحة

الدمار الشامل العراقية". وكان بانيتا قد ألقى باللائمة في هذا على وحدة خاصّة شكّلها رامسفلد في البنتاغون. "وهذا ليس صحيحاً. لقد فهمنا الامر خطأً. نحن وقعنا في الخطأ. إنها غلطتنا".

عبّر بانيتا عن فهمه لهذا الوضع. لقد كان ثمّة تقصير استخباراتي فظيع في الوكالة التي سيتسلّم مسؤوليتها.

خلال الاسبوع الاخير من عمل هايدن مديراً لوكالة الاستخبارات الامريكية قدّمَ تقريراً أخيراً للرئيس حول هجمات الطائرات من دون طيارين، وذلك في غرفة العمليات. وأفادَ التقرير عن حدوث غارتين في يوم 23 كانون الثاني/يناير في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. لم يُقتل في الهجومين أيّ من المستهدفين بالغي الاهمية، إلّا أنّ ما لا يقلّ عن خمسة من مقاتلي القاعدة سقطوا.

قال الرئيس: حسناً. فهو قد أقرّ برنامج العمليات السرية وأوضح أنه يرغب في توسيعه.

بعد ذلك تحدّث هايدن مع إيمانويل الذي عبّر عن تقديره لبرنامج وكالة الاستخبارات المركزية.

أمل هايدن أن تلقى نصائحه الأخيرة آذاناً صاغية، فقال: "اسمع يا رام، اعلمْ أن ما تحدّثنا عنه كان نجاحاً لعمليات مكافحة الإرهاب فحسب". إنه أمر عظيم، ولكنه تكتيكي فقط ومفعوله قصير الأجل. "وإذا لم يكن هناك استعداد لمواصلة ذلك إلى الابد فينبغي تغيير الواقع على الأرض. وهذا يستوجب القيام بعمليات ناجحة لمكافحة التمرّد". وينبغي تنفيذ هذه الجهود على جانبي الحدود الافغاني والباكستاني، وإلّا فإنها لن تكون فاعلة. "إذاً، ينبغي تغيير الواقع على الارض".

* * *

لم يكن بترايوس واثقاً من أنّ استراتيجيته في حماية السكان تلقى التأييد في أوساط البيت الأبيض في عهد أوباما. لذلك سعى، في أوائل شهر شباط/فبراير، إلى الحصول على موافقة مسبَقة من مستشار الأمن القومي جيم جونز على كل كلمة في خطبة من المقرر إلقاؤها في ألمانيا. أقرّ جونز المسوّدة برمّتها، وقد أوضح فيها بترايوس أنه يسعى لإعادة تطبيق الاستراتيجية التي اتُّبعت في العراق. وجعلَته هذه الموافقة واثقاً من أن منهجيّته بدأت تلقى القبول. إلّا أن طلَب 30,000 جندي إضافي المعلّق واجه بعض العقبات.

في اجتماع لمجلس الامن القومي على مستوى لجنة المساعدين - أي رجال الصف الثاني في قيادة الدوائر والوكالات الرئيسية - قال توم دونيلون، نائب جونز، إنه يريد أن يفهم الأساس لزيادة 30,000 جندي. فالقوات تدخل وتخرج باستمرار من أفغانستان ويصعب إعطاء رقم دقيق عن القوات المتواجدة هناك.

قال: "فلنتمهّلْ قليلاً. ولنعالج الامر بوضوح وشفافية كي نكون على بيّنة من حقيقة الوضع". وطالب بإجابة ثابتة ودقيقة عن سؤال أوباما حول عدد القوات المطلوبة بالضبط. ولماذا يرسل الرئيس قوات إضافية قبل إنجاز الدراسة الاستراتيجية؟

هتف جنرال المارينز جيمس "هوس" كارترايت، نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة: "مهلاً، مهلاً. يجب أن نذهب ونأتي بالارقام الصحيحة، يمكننا بعد ذلك استئناف المناقشة".

الأسباب التي أُعطيت لتبرير نشر قوات إضافية قبل الانتهاء من الدراسة الاستراتيجية هي توفير الأمن في أفغانستان لإجراء الانتخابات الرئاسية المقرّرة في شهر آب/أغسطس وتسهيل عمليات الاقتراع التي يمكن أن تشكّل نقطة تحوّل في تاريخ البلاد.

أرسل البنتاغون بياناً تفصيلياً بالقوات إلى الجنرال لوت. كان ثمّة حاجة عاجلة إلى لواءين، أي حوالى 13,000 جندي، علماً بأن إعداد قوة أخرى من

10,000 جندي لن يكتمل قبل نهاية العام. إذاً فالعدد السابق البالغ 30,000 قد أُنزل، وهذا ما زاد شكوك دونيلون في مصداقية الأعداد التي يطلبها البنتاغون. كان لوت خبيراً في التعامل مع مثل هذه الأرقام منذ قيامه سابقاً بمهمّة مدير العمليات في الأركان المشتركة. رأى لوت أن قوّة من 13,000 جندي لا تكفي، فذهب إلى دونيلون.

قال: "هذه الأرقام هي دون المطلوب. مثلاً، هي لا تلحَظ وجود طائرات هليكوبتر، فكيف يمكن التنقّل في أفغانستان من دون طائرات هليكوبتر؟ ثمّ أين الفرق المختصّة بتعطيل العبوات الناسفة؟ وأين المخابرات اللازمة لذلك؟ وأين هي المساندة من المركبات الجوية من دون طيارين؟" ولم يكن هناك اي ذِكْر لأعمال إخلاء الحالات الطبية. وانتهى الجنرال إلى المطالبة بإعادة هذه البيانات.

أبلغ دونيلون البنتاغون بالأمر قائلاً: "غير مقبول، بحاجة إلى تعديلات. الواقع أنّ علينا أن نبدأ من جديد. إنكم تريدون هذا القرار فوراً ولكنّكم لم تقدّموا الأرقام الصحيحة. وعلى كل حال فلديكم الآلاف من الجنود هناك الآن. أعدّوا بياناً جديداً وأرسلوه إلينا ونحن سنُصدر القرار في الوقت المناسب. نتعهّد لكم بذلك".

كانت لهجة دونيلون ذات أثر سلبي، فقد استاء عدد من مسؤولي البنتاغون من أسلوبه المتعالي.

طالب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة مولن بأن يكفّ البيت الأبيض عن التدخّل في اختصاص البنتاغون: "نحن مسؤولون عن عدد القوات. لقد توصّلنا إلى الأرقام وقمنا بواجبنا".

كان جواب مجلس الأمن القومي: حسناً كما تشاؤون. وكان الطلب كما هو على وشك التحويل إلى الرئيس ليقترن بتوقيعه حين تدخّل غيتس.

قال وزير الدفاع متكدّراً: "لقد نظرتُ في مواطن الضعف التي أشرتم إليها. وعليّ الاعتراف بأني لا أثق بهذه الأرقام. فالرجاء اسحبوا المشروع من عند الرئيس وسأعود إليكم بالأعداد المناسبة".

تقدّم البنتاغون، بعد بضعة أيام، ببيان معدّل ـ 17,000 جندي. أي أنّهم أقرّوا بالحاجة إلى 4,000 عنصر إضافي للدعم، أي للاستخبارات وأعمال الإخلاء الطبي كما طالب لوت. وقد كان لطلب العدد المتدني والنقص في الحسابات أثره في زيادة شكوك دونيلون والآخرين في ما يقوله العسكريّون. فقد اهتزّت ثقتهم بكل الجداول والأرقام التي يخرج بها البنتاغون. بدا لهم الأمر كأنّ ثمّة مَن يحاول اقتناص قرار سريع من الرئيس الجديد، فطلَب 30,000 جندي قد انخفض إلى 13,000 ثم ارتفع إلى 17,000، ويبدو أن غيتس تفهّم مخاوف البيت الأبيض، أمّا مولن فلم يلمسها.

كان دونيلون سعيداً لوجود لوت في مجلس الأمن القومي، وقال: "هذا هو سبب إبقائنا على هؤلاء الأشخاص، فهم يعرفون حقيقة ما يجري. ولولاه لما تنّبهنا للأمر بل كان الرئيس سيوافق وكنا أصدرنا البيانات الصحفية بشأن عدد معين لنضطرّ بعد أيام لزيادة العدد، فنبدو في غاية الارتباك والتردّد".

في يوم الجمعة 13 شباط/فبراير اجتمع الرئيس بمجلس الأمن القومي، وعرض مستشار الأمن القومي جونز أربعة خيارات بشأن نشر القوات في أفغانستان.

الخيار الأول: عدم اتّخاذ قرار قبل إنهاء ريدل دراسته الاستراتيجية: والحجة هي أن المنطق يفرض تحديد الاستراتيجية أولاً ثم تقرير أمر نشر القوات على ضوئها. ورأى جونز أنه في حال تساوي كل المعطيات فهذا ما ينبغي على الرئيس فعله. أمّا الحجج ضدّ هذا الخيار فهي أن الوضع الأمني في أفغانستان آخذ في التدهور وأيّ تأخير في اتّخاذ القرار يعني وصول القوات بعد انتخابات شهر آب/أغسطس. كما إن القرار بنشر القوات وفقاً لورقة الخيارات سوف "يكون رسالة قوية إلى الحلفاء والباكستانيين والعالم بأسره". وفي هذا ثقة بالتأثير المعنوي لإعلان القرار، أي لأنّ مجرّد صدور الأمر للقوات والإعلان عنه كافٍ لإحداث تأثير إيجابي.

الخيار الثاني: إرسال كامل العدد المطلوب، 17,000، فوراً.

الخيار الثالث: إرسال 17,000، إنّما على دفعتين. وهذا الاحتمال هو حلّ وسط بين الخيارين الأولين. والحجج ضدّ هذا الخيار هو أنه سيجعل الولايات المتحدة تبدو متردّدة في أعين الحلفاء والأفغان والباكستانيين.

الخيار الرابع: إرسال 27,000 جندي. وهذا العدد، نظراً لحركة انتقال الجنود، يلبّي كامل طلب الجنرال ماكيرنان. ومن ضمن هذا العدد 10,000 جندي لا حاجة إلى إرسالهم قبل أواخر العام.

أمام وجود هذه الاحتمالات الأربعة بدا ظاهرياً أن مجال الاختيار مشرّع أمام الرئيس، في حين أن الاعتبارات العملية والسياسية كانت تملي عكس ذلك تماماً. فقد أيّد كلّ من كلنتون وغيتس ومولن وبترايوس إرسال 17,000 جندي بالكامل، وهذا، في نهاية المطاف، ما أوصى به جونز أيضاً.

وكانت الحجة الأساسية لاعتماد هذا الخيار هي أنّ إحجام الرئيس عن إرسال 17,000 جندي أو إرسالهم على دفعتين كارثة كبرى لأنّ الانتخابات ستكون أشبه بحمّام دم إذا اجتاحت طالبان دفاعات الحكومة الأفغانية.

أشار ريتشرد هولبروك، أثناء مشاركته في الاجتماع بواسطة جهاز الفيديو المأمون من كابل، إلى أن الرئيس ليندون جونسون ومستشاريه، منذ 44 عاماً، قد ناقشوا المسائل نفسها بالنسبة لحرب فيتنام.

قال: "يجب أن نتذكّر التاريخ دائماً". وقد تعلّم من حرب فيتنام أنّ مقاتلي حرب العصابات ينتصرون عندما تتوقّف الدولة أمام طريق مسدودة. لذلك أيّد بشدّة الإسراع في إرسال 17,000 جندي.

ارتبك المجتمعون وصمتوا لدى سماعهم التذكير بحرب فيتنام.

وهمس أوباما: "إنها الأشباح".

عارض بايدن إرسال أي جندي قبل إنجاز دراسة ريدل.

التفت أوباما إلى ريدل وسأله: ما رأيك؟ هل نرسل القوات؟

أجاب ريدل: "نعم، إلى حد ما. لو أنّ كل شيء على ما يُرام لكان ينبغي تجميد اتخاذ أي قرار بشأن أفغانستان مدة شهرين. لكن ليس كل شيء على ما يُرام، ولتّخاذ هذا القرار الآن سوف يفتح أمامك، في الواقع، خيارات أخرى حين يأتي شهر آب/أغسطس، فوجود عدد أكبر من القوات على الأرض في شهر آب/أغسطس سيمنحنا القدرة على تأمين انتخابات حرّة. وإذا لم نفعل ذلك فقد لا نكون قادرين على إجراء أيّ انتخاب في آب/أغسطس".

فكانّ قوّة الـ 17,000 رجل هي بوليصة تأمين تتيح للرئيس المرونة في تقرير الخيارات المناسبة في المستقبل.

قال أوباما من دون أن يبدو أي تعبير على وجهه إنّه سيتمهّل في إبلاغهم بقراره النهائي.

حين عاد لوت من اجتماع مجلس الأمن القومي سأله موظفو المجلس عمّا قرره الرئيس.

فأجاب: "لستُ أدري".

ومتى سيصدر القرار، برأيك؟

"لست أدري، فلننتظر".

درس أوباما الخيارات المتاحة أمامه خلال عطلة نهاية الأسبوع.

أوضح أوباما لاحقاً أن قلقه بشأن الانتخابات في أفغانستان كان الدافع الأول لاتخاذ القرار. قال لي الرئيس: "كانت هناك تحذيرات شديدة من العسكريين ومن الاستخبارات بأننا إذا لم نسارع إلى تعزيز الأمن في أفغانستان فإن الانتخابات قد لا تجري، وقد يؤدي ذلك في الواقع إلى تمزيق البلاد".

أضاف الرئيس: "وهذا هو دائماً أصعب قرار يمكن أن أتّخذه من موقعي في الرئاسة. أظنّ أنّك حين توقّع للمرة الأولى أمراً بإرسال هؤلاء الشبّان والشابات إلى أرض المعركة تحسّ بوطأة ذلك القرار، و..."

سألته: "هل تتردّد؟"

"أجلْ".

"كم مرّة؟"

"تتردّد".

ثم أردف الرئيس قائلاً: "اسمعْ، المهم أنّ تتأكد من أنّك فكّرتَ في جميع الاختيارات البديلة وأنّك واثق تماماً من أن هذا هو القرار الأفضل وأنه يبرّر التضحية المحتملة بأن بعض هؤلاء الشبّان قد لا يعودون. والتحدّي الأكبر هو أنك لا تكون أبداً متأكداً مئة بالمئة".

وذكر أنه قرّر أنّ فكرة إرسال 17,000 جندي كانت الخيار الأفضل الذي رآه. وأخبرني الرئيس بأنه اتّخذ ذلك القرار "مع العلم بأن بعض هؤلاء الفتيان قد لا يعودون أو إذا عادوا سيكونون مصابين إصابات جسيمة، ومع ذلك فإن القرار هو من أجل مصلحة البلاد".

يومَ الاثنين أبلغ أوباما البنتاغون بأنه اتّخذ قرار إرسال 17,000 جندي.

في اليوم التالي، أصدر السكرتير الصحفي للبيت الأبيض بياناً من أربع فقرات ينصّ على أنّ الرئيس قد قرّر نشر المزيد من القوات. وورد فيه: "ليس ثمّة واجب يتحتّم على الرئيس تأديته ما هو أكثر جلالاً وعظمة من القرار بإرسال قواتنا المسلحة إلى قلب الخطر". وتُرك لوزارة الدفاع إعطاء التفاصيل حول الـ 17,000 جندي المرسَلين إلى أفغانستان. ولم يكن هناك أي مؤتمر صحافي رئاسي ولا أي خطاب رئاسي للإعلان عن أحد أهمّ القرارات التي اتّخذها أوباما خلال الثلاثين يوماً الأولى من رئاسته.

وتقرر نشر أول ثمانية آلاف جندي من القوة المرسلة ـ وهم لواء مارينز ـ في رقعة من ولاية هلمند الريفية تضمّ أقلّ من واحد بالمئة من سكان أفغانستان. أي أنهم سيوفرون الأمن في مكان ليس فيه سوى عدد ضئيل من المقترِعين.

10

دعا جونز كلاً من غيتس ومولن للاجتماع في مكتبه في الجناح الغربي يوم الاربعاء 11 آذار/مارس، وذلك لانه أراد توفير عرض مسبق عن استراتيجية ريدل لقيادة البنتاغون. فتأييد غيتس ومولن ضروري للمضيّ بهذا الامر قدُماً.

عرض ريدل تشخيصه للوضع وعلاجه المقترح: ينبغي تركيز الاهتمام على باكستان وليس على افغانستان. ويجب على باكستان أن تنهي علاقتها المعقّدة والانفصامية مع الإرهابيين حيث تؤدي باكستان دور "الراعي والضحيّة والملاذ الآمن في آن واحد". على الولايات المتحدة أن تحدث تحوّلاً عظيماً في موقفها فتواجه افغانستان وباكستان كبلدين إنّما كمعضلة واحدة. فالمتطرفون المتمركزون في باكستان يُضعفون الحكومة الافغانية، وفي حلقة مفرغة مدمّرة تؤدي حالة انعدام الامن في أفغانستان إلى تغذية عدم الاستقرار في باكستان.

كان لدى ريدل إجابة عن سؤال الرئيس حول هدف الاستراتيجية: "الهدف هو تعطيل وتفكيك وأخيراً هزيمة القاعدة وحلفائها المتطرفين وبناها المساندة وملاذاتها الآمنة في باكستان ومنع عودتها إلى باكستان أو افغانستان".

ومع الإقرار بعدم وجود حلول سريعة لمشكلة أفغانستان ـ باكستان، عرضت الدراسة عدّة توصيات. أولاً، على الولايات المتّحدة أن تنفّذ استراتيجية متكاملة مدنيّة ـ عسكرية لمكافحة التمرّد في أفغانستان وتوفّر الموارد اللازمة لها. ويجب رفع عدد الجيش الافغاني إلى 134,000 جندي خلال سنتين. وكانت

التوصيات الأخرى تدور حول باكستان، ومنها زيادة المساعدات المالية للمؤسسات العسكرية والاقتصاد والحكومة المدنية في باكستان.

سأله غيتس: "هل بحثتَ عن حل سحريّ لمعالجة مشكلة باكستان؟"

أجاب ريدل بالإيجاب. فلقد بحث فريقه عدة خيارات حل من نوع "الجزرة والعصا"، أي الحوافز والروادع. فمن ناحية الحوافز، مثلاً إذا عُرض على باكستان مشروع لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية/المدنية مشابه للمشروع الذي قدّمه الرئيس بوش للهند، فيُحتمل أن تظفر بالمشروع وتدّعى أحقيّتها بمعاملة مماثلة للهند ولا تغيّر نمط تصرّفاتها.

وأضاف ريدل أنه، بالنسبة للروادع، فقد بُحث الحلّ الأقصى وهو اجتياح باكستان، ولكن صُرف النظر عنه فوراً، بالطبع. فاحتلال بلد يملك عشرات الأسلحة النووية هو الجنون بعينه.

وافق الجميع على ذلك.

تابع ريدل عرضه مشيراً إلى أن أفضل ما توصلوا إليه هو أن تجهّز القوات المسلحة الباكستانية بما تحتاج إليه لخوض حرب لمكافحة التمرّد ضد الجماعات الإرهابية، وهو طائرات الهليكوبتر. كان الباكستانيون قد تسلموا 12 طائرة هليكوبتر إبّان عهد بوش، لكنّ هذا العدد غير كافٍ البتّة. وعلى كل حال فإن إمداد باكستان بالهليكوبتر ليس الحل السحري المنشود. فكلّ طائرات الهليكوبتر في العالم لن تجعل باكستان تبدّل تصرّفاتها.

أما بالنسبة لتوصيته بالسعي لحل المسائل العالقة بين الهند وباكستان، فقد عبّر جميع المجتمعين عن رأيهم بضرورة العمل على ذلك بعيداً عن الإعلام، لأن أي انكشاف علني لمثل تلك الجهود قد يثير حفيظة الهند التي تظنّ أصلاً أنّ معظم المسؤولين الأمريكيين منحازون إلى جانب باكستان.

وجد مولن أن تلك الفكرة مثيرة للضحك، أما ريدل فكان، بالطبع، على عكسه تماماً، فموقفه من الباكستانيين غير متساهل. وقد يكون لمولن أوثق

العلاقات مع العسكريين الباكستانيين، إذ إنّه تعامل مع الجنرال أشفق كياني رئيس أركان الجيش الباكستاني الذي كان يرأس جهاز الاستخبارات من العام 2004 حتى العام 2007، أي في الفترة التي تحصّنت فيها مناطق تواجد القاعدة وشهدت إعادة إحياء طالبان الأفغانية. وكيفما قلبنا الأمر نرى أن نفوذ العسكريين الباكستانيين في تسيير شؤون البلاد ومصيرها يفوق نفوذ القيادات المدنية الضعيفة منذ عهود عديدة.

سأل جونز وغيتس ـ وإلى حدّ ما، مولن ـ عمّا إذا كان ممكناً الوثوق بالباكستانيين.

أجاب ريدل: "لقد عرفتُ كل الذين تعاقبوا على رئاسة جهاز الاستخبارات الباكستاني منذ الثمانينيّات"، ووصف كياني بالقول إمّا أنّه لا يسيطر على الجهاز وإمّا أنّه يكذب. وينبغي على الولايات المتحدة أن تميّز الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

وأضاف: إن الباكستانيين يكذبون. وتوجه إلى مولن بقوله: لقد اجتمعتَ بكياني عشرات المرات وأنت تعرفه أكثر من جميع الموجودين هنا. ورأيي فيه هو أنه ينطبق عليه الاحتمال الثاني: إنّه كاذب.

لم يعترض مولن، لكنه أشار إلى أهمية العلاقة التي بناها مع كياني، وإلى علمه بأنه كان يُخفي عنه أشياء كثيرة. اعتبر مولن أن ريدل، مثل معظم محلّلي الاستخبارات، ينظر إلى باكستان بعين الريبة والشك ويبتعد عن الموضوعية في هذا الصدد. وعلى كل حال، فالواقع يفرض عليهم التعامل مع كياني فهو صاحب النفوذ الأوسع في باكستان.

في وقت لاحق، طلب مولن من مدير الاستخبارات الوطنية دنيس بلير خدمة من أدميرال إلى أدميرال متقاعد، قال: "ساعدني في هذا الأمر يا دنيس، إني بحاجة إلى رأي موضوعي بشأن باكستان. فهو لم يحصل على مثل هذا الرأي من عالم الاستخبارات، إذ إنّ الشك يسيطر على معظم المحللين وبعض أفراد السي آي إيه

يعانون من كثرة عملهم وتعاملهم مع جهاز الاستخبارات الباكستاني على مدى سنوات.

قال بلير لمولن إنّ رأي ريدل قريب جداً من الحقيقة.

التقى جونز بكبار مسؤولي مجلس الأمن القومي في اليوم التالي 12 آذار/مارس، وذلك لمراجعة دراسة ريدل.

استهل جونز الاجتماع بقوله: "أطلب من بروس أن يحدّثنا حوالى نصف ساعة شارحاً ما في هذا التقرير"، وأرجو الّا تقاطعوه. أعاد ريدل ما كان قد عرضه في اجتماع اليوم السابق، وفتح جونز باب المناقشة.

قال بايدن: "اسمحوا لي أن أتكلّم دقيقتين حول الموضوع. لدي كلمتان أقولهما، ولن تستغرقا أكثر من دقيقة واحدة أو دقيقتين". لقد كان صعباً جداً - إن لم يكن مستحيلاً - لأي تدخلات أجنبية أن تسيطر في أفغانستان. وهناك حالياً عشرات الالوف من الجنود على الأرض، فإذا لم نكن قادرين على النجاح بوجود ذلك العدد وإذا كانت الحكومة الأفغانية لا يُعتمَد عليها فيبدو من غير المفيد إرسال قوات إضافية فوق القوات الموجودة. إننا بذلك نؤجل الفشل الذريع.

وأضاف إن الحرب لا يمكن أن تدوم، من الناحية السياسية، وهي مستمرّة منذ حوالى ثماني سنوات. فإذا رفعنا عدد القوات، فإننا بالطبع سنتكبّد المزيد من الإصابات، وهذا ما سيزيد خيبة أمل الشعب والكونغرس.

اقترح بايدن صيغة أسماها "مكافحة الإرهاب زائد" [أي تطويرها والزيادة عليها]، بحيث يكون التركيز على القاعدة في بلكستان. فقوات الولايات المتحدة ودول الناتو في أفغانستان سوف تصل قريباً إلى حوالى مئة ألف - وهذا يكفي لضمان عدم عودة القاعدة إلى أفغانستان ومحاصرة متمرّدي طالبان.

استغرقت محاضرة نائب الرئيس قدر ما استغرقه عرض ريدل تقريباً. وقد

وقّت أحد مدراء مجلس الأمن القومي الجالسين في المقاعد الخلفية مدّة كلام بايدن فإذا بها 21 دقيقة.

نظر جونز إلى الوزيرة كلنتون، وهي المسؤولة الأرفع بعد بايدن.

قالت كلنتون: "حسناً يا جو، أخبرنا ما تفكّر به فعلاً".

انفجر الجميع بالضحك. دافعت كلنتون عن فكرة مكافحة التمرّد المستدامة ـ حماية الشعب الأفغاني واستمالتهم وكسب "الإرادة" الشعبية إلى جانبنا وتدعيم مشروعية حكومة كرزاي وقدراتها. وتساءلت: هل تدركون ما هو البديل إذا لم نلتزم بذلك؟ المكاسب التي أحرزتها النساء ستتبخّر والأمم المتحدة سوف تُخرَج من البلاد. وأعربت عن تأييدها التام لدراسة ريدل الاستراتيجية وتوصياته.

قال ريدل في نفسه: إنها تؤيد دراستي بالكامل. إنه تأييد مطلق. وهذا أمر رائع!

ثمّ تكلّم غيتس باختصار وقال إنه كذلك يؤيد دراسة ريدل ـ لكن حرارة تأييده لم تكن بقدر حرارة تأييد كلنتون المطلق.

عاد جونز إلى الكلام فأشار إلى أنّه على ضوء موافقة الرئيس، في الشهر المنصرم، على إضافة 17,000 جندي، يبدو أن هناك ثلاثة احتمالات للقوات:

الاحتمال الأول هو ما كانوا يسمّونه صيغة مكافحة إرهاب "مخفّفة": أي من دون زيادة عدد القوات، لا بل يمكن إعادة جزء من القوات الموجودة هناك. وهذا هو في الأساس موقف نائب الرئيس.

الاحتمال الثاني هو إضافة 4,000 عنصر لتدريب الجيش الأفغاني. وهذا هو اقتراح الجنرال ماكيرنان والجنرال بترايوس والوزير غيتس.

أما الاحتمال الثالث فهو التحوّل إلى مكافحة التمرّد بالكامل، أي أن يكون هناك فرد واحد من مجموع القوات الأمريكية وحلف الناتو والجيش والشرطة الأفغانيين مقابل كل 40 إلى 50 شخصاً في أفغانستان. وهذه هي النسبة القياسية في النموذج النظري لأعمال مكافحة التمرّد (COIN). وينبغي، للتوصل

إلى هذا المستوى، إضافة 100,000 جندي أمريكي ـ وهذا ما لم يطالب به أحد، ولا حتى الجنرال بترايوس.

في لحظة معيّنة، تحدّث ريدل مع رام إيمانويل الذي صُعق لعدم إحراز أي تقدّم في المعلومات عن بن لادن. تساءل رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض مستغرباً: "ما معنى قولك إنكم لا تعرفون أين هو؟" 50 بليون دولار تنفَق سنوياً على الاستخبارات "وليس لديكم أدنى فكرة عن مكان وجود المطلوب الأول في تاريخ البشرية؟"

أجاب ريدل: لقد تراجع أمر ملاحقته بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر حين حوّلت إدارة بوش كل الاهتمام نحو العراق. كان الحل الذي اعتمده البيت الأبيض تحت إدارة بوش والكونغرس زيادة عدد الأفراد فضخّوا الكثير منهم في وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية ووكالة الأمن القومي. كان هؤلاء مندفعين ومتفانين في العمل لكنّهم عديمو الخبرة، فمثلاً حوالى ثلثي العاملين في مكتب التحليل للشرق الأدنى وجنوب آسيا التابع لوكالة الاستخبارات المركزية ذوو خبرة تقلّ عن خمس سنوات. ويكاد هذا الوضع يكون نقيض ما كان عليه الوضع قبل حوالى ثلاثين سنة حين التحق ريدل بالوكالة.

قال جونز، في حديث لاحق مع ريدل: "تكون دوائر الاستخبارات في وضع أفضل حين تُعطى التعليمات والتوجيهات بدلاً من العطف والاهتمام". إنهم أولاد كبار ويعرفون كيف يتصرّفون.

اجتمع كبار مسؤولي مجلس الأمن القومي بعد خمسة أيام، في السابع عشر من شهر آذار/مارس، للموافقة النهائية على استراتيجية ريدل وانتقاء أحد الخيارات العسكرية.

قال غيتس: "لقد قدّم لنا بروس نموذج هنري كيسنجر التقليدي"، مشيراً إلى الخيارات العسكرية، وأضاف: "أمامكم ثلاثة خيارات، الأول والثالث منها سخيفان، إذاً علينا الأخذ بالثاني".

علّق ريدل قائلاً: "أجلْ. نأخذه على علّاته". إنّها حيلة معهودة يلجأ إليها البيت الأبيض للإيهام بوجود حرية الاختيار. لكن مع أن الجميع يدركون حقيقة هذه الخدعة الكيسنجرية فإنها ما زالت شائعة الاستعمال.

اعترض غيتس وآخرون على الخيار الثالث الذي يستلزم إضافة 100,000 جندي. ومع أنه نموذج نظري فإنّه لم يكن جديًّا. لذا طُوي جانباً. ووافق الجميع، باستثناء بايدن، على استراتيجية ريدل مع الخيار العسكري بإضافة 4,000 عنصر للتدريب.

طالب بايدن، الذي نعت غيتس رأيه بالسخف، بأن تُسجَّل معارضته للقرار.

ولاحظ إيمانويل بشأن عرض التقرير على الرئيس قائلاً: "على الرئيس الآن أن يراجع هذا التقرير في العمق. فهو سيقرؤه بإمعان. ولا بد مِن وجود من يعاونه في ذلك".

أعرب جونز عن موافقته على ما قاله إيمانويل.

أردف إيمانويل قائلاً وقد استدار نحو ريدل: "إذاً يا بروس، ستذهب إلى كاليفورنيا غداً". كان أوباما سيستقلّ الطائرة الرئاسية إلى هناك ليظهر في برنامج جاي لينو (The Tonight Show) ويرأس عدّة اجتماعات بلديّة. وسوف تتيح له الرحلة مدة خمس ساعات من دون ارتباطات - وهي الفرصة الأمثل له ليتأمل التقرير ويتفهّمه. وإذا رافقه ريدل في الرحلة فإنه يستطيع أن يشرح له ما يريد ويجيب عن أسئلته.

في اليوم التالي، 18 آذار/مارس، استقلّ ريدل الطائرة الرئاسية. كان قد صعد هذه الطائرة مراراً من قبل ولديه مقعد مفضّل فيها قرب النافذة بعيداً عن المقصورات الخاصة التي يستخدمها الرئيس وعن المقاعد التي تحيط بالطاولات. وريدل لا يحب الكلام والأحاديث، لذلك جلس صامتاً يراجع أوراقه وملاحظاته.

كانت خطة إيمانويل عقد اللقاء بعيداً عن البيت الأبيض حتى لا يشعر أحد

من أفراد مجلس الأمن القومي - كلنتون، وغيتس وجونز ومولن وبلير وبانيتا وهولبروك وبترايوس - أنه أُقصي عن اجتماع هامّ للرئيس. وهكذا فإن أوباما يستطيع أن يعطي ريدل كامل اهتمامه.

بعد مرور ساعتين على بدء الرحلة، جاء أكسلرود إلى ريدل. كان هو والرئيس قد أنهيا قراءة التقرير.

قال ريدل في نفسه وهو يدخل مكتب الرئيس في مقدّم الطائرة: هذه هي اللحظة الحاسمة!

كان أوباما وراء طاولته مرتدياً قميصاً وربطة عنق تاركاً سترة بذلته قربه لحين الوصول إلى كاليفورنيا.

أخبر ريدل أوباما بأن التقرير جاء بالضرورة وثيقة بيروقراطية الطابع نظراً للتداخل بين مختلف الإدارات. وأمل أن تكون التوصيات العشرون جنّية ومركّزة والتوصيات الفرعية، وعددها 180، ثابتة حول تدابير لا بد من اتخاذها. كما أشار إلى أن لغة التقرير مكثّفة - ليس بقدر صعوبة لغة شكسبير - لكن بعض المقاطع بحاجة إلى تفسير رموزها. وأعرب عن استعداده ليقرأ للرئيس بين الأسطر.

وذكّر ريدل الرئيس بأنه كان قد قال له، خلال الحملة الانتخابية، إنّ القاعدة لا تزال خطيرة كما كانت في 10 أيلول/سبتمبر 2001. وأضاف أنه بعد مراجعة معلومات الاستخبارات أيقن أنّه لم يقدّر خطرها حقّ قدره.

ومع أن التوصية الأولى التي عرضتُها هي استراتيجية متكاملة مدنية - عسكرية لمكافحة التمرّد في أفغانستان، فإني أعتقد ان همّكم الأول، يا سيدي الرئيس، يجب أن يتركّز على مصدر الخطر الرئيسي، الا وهو باكستان.

أشار ريدل إلى أنّ بعض متتبّعي أخبار القاعدة يقولون إنّ بن لادن المختبئ في أفغانستان لم يعد يشكّل خطورة، إذ إنّه عالِق في كهف ما، وبالرغم من إصداره تلك التسجيلات الصوتية في أحيان قليلة فهو أشبه برمز معنوي وليس قائداً للجهاد العالمي.

أضاف ريدل أنّه اكتشف خطأ تلك المقولة. فبن لادن يتّصل بأتباعه وعناصره، ومقاتلوه مقتنعون بأن الأوامر التي تصلهم هي منه فعلاً، وهذا ما تؤكّده المعلومات الموثوقة. لكننا لا نعرف الآلية التي يتمّ بها ذلك، وجهلنا هذا هو ما يقضّ مضجعنا. إنّنا نعلم مثلاً أنّ أربعة أشخاص قد تلقوا تعليمات منه، لكنّنا لا ندري إذا كان أربعون آخرون أو أربعمائة قد تلقوا تلك التعليمات أيضاً. فإذا كنتَ ترى جزءاً من الصورة فقط فإنك لا تعرف شيئاً عن حجم الجزء الذي لا تراه.

أضاف ريدل: إذا سألنا عن آخر عمل قامت به القاعدة أو تفرّعاتها على المسرح العالمي للجواب، كما يعلم أوباما، هو ذلك الهجوم الوحشي في مومباي الذي نفّذته جماعة لشكر طيبة في يوم عيد الشكر [يوم الخميس الرابع من شهر تشهرين الثاني/نوفمبر] السابق. وتشير هذه الحادثة الخطيرة إلى تنامي هذه الجماعة وازدياد قوّتها.

من الواضح تماماً أنّ القاعدة تخطّط ضدّ أهداف في أوروبا الغربية، وبشكل أقل وضوحاً، في أمريكا الشمالية. وتستخدم القاعدة للهجمات في أوروبا باكستانيين مقيمين في المملكة المتّحدة والنروج والدنمارك ويستطيعون أن يخترقوا تفتيشنا ودفاعاتنا. فهم ليسوا سعوديين أو صوماليين بل أبناء مهاجرين ويحملون جوازات بريطانية وفرنسية وبلجيكية. لذا فإنّ في ذلك مشكلة مثلّثة ـ التجنيد والتخطيط والتنقّل بحرّية نسبيّة.

وتابع ريدل كلامه قائلاً: "هؤلاء الناس خطيرون. إنهم أذكياء ولا يعرفون الضعف واللين. وإلى أن نقتلهم سيواصلون السعي لقتلنا".

أفاد ريدل بأنّه ينبغي النظر إلى خطر هؤلاء كجمعية تعاونية. فالقاعدة هي جزء من حالة قتالية أكبر في باكستان تحضن طالبان الأفغانية وطالبان باكستان ولشكر طيبة، وهي تتعاون فيما بينها. وممّا يساهم في عدم اكتشاف بن لادن أنّه متواجد بين أناس يشبهونه في فكره وآرائه.

والظاهرة الأبرز لهذه الجمعية هي أنه بالرغم من كل جهود إدارة بوش ـ

التشدّد في أساليب النقل والاحتجاز والاستجواب ـ لم يبلّغ أحد عن بن لادن أو نائبه أيمن الظواهري أو زعيم طالبان الملاّ عمر. وقد ضاعت في متاهات الجدل الدائر حول التعذيب حقيقة أن أحداً من المستجوَبين لم يكشف شيئاً حول الهمّ الأكبر للمخابرات ـ وهو مكان وجود بن لادن. وسواء أكانت منهجيّة بوش ـ تشيني صحيحة أم خاطئة، فإنها لم توصلنا إلى ما نريد معرفته بالدرجة الأولى.

وحذّر ريدل من أنّ هذا الواقع يدل على أن مستوى الانضباط والنظام في القاعدة هو أرفع ممّا يظنّ حالياً.

ووصل ريدل إلى القول إن بالإمكان الادعاء أنّنا أُخذنا على حين غِرّة مرّةً في 11 أيلول/سبتمبر لعدة أسباب، لكن في حال فوجئنا مرّة ثانية سيصعب جداً أن نشرح للشعب الأمريكي حقيقة ما حصل. لا مجال للتساؤل هنا، فهجمات الطائرات من دون طيّارين تقتل هؤلاء الأشرار، لكننا لا نعلم أين هم كبار الزعماء أو الروح الموجّهة. إنّ هذه الهجمات تشبه محاولة القضاء على خلية نحل لكن بملاحقة النحلات فُرادى، وهذا لا يقود إلى تدمير الخليّة.

والسبب الوحيد لنجاح غارات الطائرات من دون طيارين هو وجود الفرَق التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية على الأرض بشكل سري. فلولا المخبرون المحليون الذين تنمّيهم هذه الفرق لما توافرت معلومات جيدة لتحديد أهداف الطائرات. لكنّ هذا المشروع ينطوي على مخاطر ومجازفات كبرى وقد ينهار فجأة. لذلك نصح ريدل الرئيس بعدم الاتّكال على غارات الطائرات من دون طيارين فهي قد تبدو الحل الأسهل لكنّها ليست كذلك.

وبالانتقال إلى أفغانستان، سأل أوباما ما إذا كان إرسال 17,000 جندي ثم اتباعهم بـ 4,000 آخرين سيغيّر الوضع.

أجابه ريدل بالإيجاب، وعلى أقلّ تقدير فإنك ستعرف الإجابة عن هذا السؤال في مدّة معقولة. واستناداً إلى الأعداد الجديدة التي أمرتَ بإرسالها أنت والرئيس بوش هذا العام ـ 33,000 جندي إضافي ـ فإن عدد القوات الموجود

هناك الآن سيرتفع إلى الضعفين. وستكون للقوات الإضافية هناك خلال الصيف أو أوائل الخريف. وسندخل أجزاء من جنوب أفغانستان لم يطأها أحد منذ زمن طويل. وإذا لم يكن لذلك تأثير ملموس على طالبان فسنقع في مشكلة كبيرة. وقد ذكر ريدل في تقريره الذي يقع في 44 صفحة أنه يجب إبطال قوّة زخم طالبان في ذلك العام.

عندما يجد المقاتل البشتوني البالغ ثمانية عشر عاماً أنه محاط بـ 5,000 مقاتل من المارينز في منطقته فإنه قد يقول في نفسه: "اظن أنّه من الافضل لي أن أستكين في هذه الفترة. سأعود إلى منزلي". اضاف ريدل أنّه لا يجد في هذا مصالحة بين متمرّدي طالبان والحكومة الافغانية وإنّما يعتبره انتصاراً.

وأردف قائلاً: "لكن يجب أن يكون لديك قياس على مدى ستة اشهر إلى 12 شهراً لتقدير مدى النجاح".

وإذا وجدتَ أنه لم يتمّ إحراز أي تقدّم فبإمكانك إيجاد المصطلحات البيروقراطية الملائمة لتعزيز عدد القوات أو تقليصها، أي أنّه بالنظر إلى أشهُر التأخير بين موافقتك والنشر الفعلي للقوات، يمكنك أن تقرِّر عدم نشرها. وهذا يعني أنك لستَ مقيَّداً في الواقع.

سأله أوباما: وكم تبلغ كلفة هذا المشروع؟

فردّ ريدل قائلاً: "لا نعلم". هذه دراسة وليست ميزانية. لكن معدَّل كلفة وضع جندي أمريكي واحد في أفغانستان ودفع كل المترتِّبات من فاتورة قدامى الجيش والتأمين الصحي والعناية بعائلته وإطعامه وتسليحه هي حوالى 250,000 دولار سنوياً. وفي المقابل فإن وضع جندي أفغاني واحد على الارض يكلّف 12,000 دولار سنوياً. كما إن فرق الجيش الافغاني المدرّبة تدريباً جيّداً تعرف اللغة والأرض والمحيط. لكن لا ننسى أنّ الولايات المتحدة، في كلتا الحالتين، ستظلّ مضطرّة لتحمّل نفقات القوات الافغانية لان حكومتها غير مقتدرة مالياً.

وتطرّق ريدل إلى المواقف في مجلس الامن القومي، فقال: "لقد أجمع كبار المسؤولين على هذا الامر. غير أن لنائب الرئيس رأياً آخر هو نسخة معدّلة عن

استراتيجية مكافحة الإرهاب. علماً بأن هذا هو ما فعلته إدارة بوش وما أوصلنا إلى الوضع الحالي". وحجّة بايدن الأساسية هي أن الحرب لا يمكن أن تدوم، لأسباب سياسية. وهذا اعتبار سياسي لا يدخل في صلب نطاق هذه الدراسة. لذلك قال ريدل: "سيدي الرئيس من الأفضل ترك هذا الموضوع لقرارك".

اجاب أوباما: "أجل، هذا صحيح، فهو ليس من مهمّاتك".

واشار ريدل إلى أن على الرئيس ايضاً أن يحتاط لما يمكن ان يحدث. مثلاً إذا هوجمنا ثانيةً وكان المصدر باكستان، فما العمل؟ كان أوباما على علم بخطة الردّ ضد باكستان بقصف ما يزيد عن 150 موقعاً مرتبطاً بالقاعدة والجماعات الأخرى. لكن ريدل نبّه إلى مشكلة أخرى تتعلق باستمرار تردّي الأوضاع الداخلية في باكستان واحتمال استيلاء الجهاديين على الحكومة. فما العمل حينئذ؟

الاحتمال السيّئ الثالث هو إذا هاجمت باكستان الهند ثانيةً مباشرةً أو بالواسطة على غرار ما حدث في مومباي. فماذا نقول للهند هذه المرّة؟ تمثّلوا بغاندي وتحلّوا بضبط النفس؟ وأعرب ريدل عن اعتقاده أن الهند لن تقف مكتوفة اليدين بعد الان وسترد عسكرياً على أي اعتداء، وهذا يعني احتمال نشوب حرب نووية.

وأوضح ريدل أنه يريد التشديد على قضية المسؤولية عن أي اعتداء في المستقبل. فنحن، بكل بساطة، نجهل أموراً كثيرة عن القاعدة، فهناك أبعاد وقدرات وخصوصيّات لا نفهمها، وهي، على الأرجح، أعظم قوّة ممّا نتصوّر.

وبالنسبة لباكستان بالذات، نبّه ريدل، بكل وضوح وصراحة، إلى وجوب الّا يعوّل الرئيس وفريقه على أحاديث الأدميرال مولن مع الجنرال كياني، لان ذلك، في أحسن الأحوال، يكشف نصف الحقيقة فقط.

ثم لخّص ريدل عرضه بالإشارة إلى ضرورة تغيير التوجّه الاستراتيجي لباكستان، علماً بان أي تغيير استراتيجي مطلوب من اي بلد امر دونه صعوبات فائقة وخصوصاً إذا كان التغيير مطلوباً من باكستان.

أضاف ريدل: "ولا يمكن تحقيق هذا الشيء في سنة أو اثنتين، فقد يستغرق عشرات السنوات، وقد يكون مستحيلاً". إنه احتمال مُقلق للغاية.

عندما وطئت الطائرة الرئاسية أرض منطقة كوستاميزا كان أوباما وريدل لا يزالان يتحدّثان. لبس أوباما سترته وخرج ليحيّي حشداً من 1,300 شخص كانوا في استقباله.

أثناء تسجيل حلقة برنامج (The Tonight Show) بعد ظهر ذلك اليوم، أخبر أوباما جاي لينو أنّه يؤيّد فريق جامعة كارولينا الشمالية للفوز بدورة الاتحاد الرياضي الجامعي المشهورة باسم "جنون آذار". لم يبدر من تصرفات أوباما أدنى إشارة تلمّح إلى أنه كان لتوّه قد استمع إلى تحليل مخيف يتناول الأخطار التي تهدّد الولايات المتحدة ويفيد بأن القاعدة لا تزال خطرة كما كانت قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001.

شرح اكسلرود لريدل، أثناء وجودهم في جنوب كاليفورنيا، سبب اختيار أوباما جامعة كارولينا الشمالية. فولاية كارولينا الشمالية التي فاز أوباما بأصواتها في الانتخابات هي في العادة متردّدة ومرجِّحة في التصويت، لذلك أراد ترجيح فوز فريق من تلك الولاية. ولو أنّه أيّد جامعة ديوك لبدا ذلك كأنه استرضاء للقاعدة الديمقراطية. أما اختياره جامعة كارولينا الشمالية فهو، نوعاً ما لاستمالة الجمهوريين.

لم يكتشف عميل السي آي إيه السابق ما إذا كان اكسلرود جادّاً أم هازلاً، فألاعيب السياسة ليست من اختصاصه. في رحلة العودة من كاليفورنيا أمضى أوباما واكسلرود وريدل حوالى خمس ساعات في مشاهدة مباريات دورة كرة السلة على شاشة التلفزيون.

أكّد الرئيس، في وقت لاحق، أنّ باكستان يجب أن تكون محور الاستراتيجية الجديدة. قال لي: "كان بروس مقتنعاً - وأنا كذلك - بأنه

يجب أن نجري محادثات صريحة مع قادة باكستان المدنيين والعسكريين والاستخباراتيّين".

وسألته في 10 تموز/يوليو 2010، أي بعد مرور أكثر من عام على اجتماعه وريدل: "وما زال الأمر كذلك اليوم؟"

فأجاب أوباما: "أجل ما زال كذلك".

اجتمع مجلس الأمن القومي بحضور الرئيس في 20 آذار/مارس لمراجعة استراتيجية ريدل. كان الجميع قد أصبحوا ملمّين بها، وناقشوا موقف بايدن القائل بأن الحرب لا يمكن أن تدوم سياسياً.

قال أوباما: "أظنّ أنّ الرأي العام سيُمهلني عامين. إنهم سيؤيّدوننا مدة عامين. هذه هي الفرصة المتاحة لي".

أشار غيتس إلى أن الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الأفغانية هما مفتاح الحل ـ وذلك بزيادة عدد عناصرهما وتدريبهم وتطوير قدراتهم المهنية والتقنية ـ "وهذا سبيلنا الوحيد للخروج من هناك".

بعد تسجيل اعتراض بايدن ذكر أنّه سيؤيّد قرار الرئيس، قال: "لقد قُضي الأمر، وتوصّلنا إلى اتفاق حول خطّة المستقبل. ومع أنّني عبّرت عن بعض المخاوف والتحفّظات، فإن القرار قد اتُّخِذ".

قال أوباما: "أجلْ، هذا صحيح. إنّني عموماً موافق عليه". لكنّه أشار إلى أن المسألة لم تنجَز نهائياً بعد. قال: "سوف أُنعم النظر في الأمر قليلاً وأعود إليكم". وعلى كل حال ما تمَّ قد تَمّ. وبخلاف نشر القوات الذي أُعلن في شهر شباط/فبراير، فإن هذا القرار ينبغي أن يُشرح للرأي العام الأمريكي.

11

مشى الجنرال بترايوس مسرعاً، في عتمة الليل، على أرصفة حيّ جورجتاون. كان بدنه النحيل يبدو في الواقع انحف ممّا يظهر في الصور.

قامت شهرة الجنرال على استراتيجيته في أن يعيش الجنود مثل السكان المحليّين مهما كانت درجة القذارة أو الخطر أو - في حالة واشنطن - الرفاهية. كان لديه حَجْز على العشاء ومعه نسخة من مسوّدة كلمة أوباما بشأن استراتيجية أفغانستان - باكستان.

لم يكن هناك تطابق تامّ بين الخطاب ودراسة ريدل الاستراتيجية التي استند إليها. فالتوصية الأولى في الصفحة 19 من الدراسة هي تنفيذ أعمال لمكافحة التمرد في أفغانستان على أن تكون "مكتملة الموارد". غير أن مسوّدة خطاب الرئيس لم تعر تلك أهمية تُذكر حتى إن عبارة "مكافحة التمرّد" لم يرِد لها ذكر.

أثار هذا الأمر قلق بترايوس. كان البعض يظنّون أن الجنرال متشبّث بنجاح أعمال مكافحة التمرّد وحماية السكان في العراق. وكان بترايوس يدرك شدّة ولعه بنجاحه هذا ويخشى أن يتغلّب عليه هذا الشعور. فهل يمكن أن تكون استراتيجية مكافحة التمرّد غير ملائمة لأفغانستان؟

قال لبعض العاملين معه: "لقد نظرتُ إلى المسألة بعناية. وهذا أمر قد يجعلك تهبّ مستيقظاً من نومك في ساعة مبكّرة من الصباح أو تتلفّت في كل

الاتجاهات وأنت تجري". وقد كلف بترايوس ما سُمّي "الفريق الأحمر" بدراسة المسألة، وهم مجموعات من خبراء المخابرات والعمليات وضعوا تصوّراً للرأي المقابل.

وفي هذا الصدد، يبدو أن الرئيس غير مقتنع بحجّته الداعية إلى اعتماد مكافحة التمرُّد.

التقى بترايوس بهولبروك ـ نظيره المدني و"ساعده" ـ في مطعم "لا شوميار" الواقع في شارع "إم ستريت". وهذا المكان من معالم حيّ جورجتاون حيث يقيم هولبروك. كان المطعم أشبه بفندق ريفي فرنسي حيث غُطّي سقفه بالألواح الخشبية وأحيطت الموقدة الحجرية في وسطه بزجاجات النبيذ. وكان حشد الناس قد بدأ يخفّ في التاسعة مساءً من ذلك اليوم السادس والعشرين من شهر آذار/مارس.

انصرف بترايوس وهولبروك إلى عملهما باهتمام فاستعرضا خطاب أوباما سطراً سطراً. وأجرى هولبروك بعض التعديلات المتعلقة بالشرطة الأفغانية، وصفها بأنها هامة. وفيما كان بعض روّاد المطعم يغادرون، انتصب بترايوس فجأةً واقفاً ليسلّم على سيّدة مُسنّة تمرّ بجانب طاولتهما.

قال بأسلوب لطيف يعكس تربيته العسكرية ولباقته: "هيلين توماس! هذا أنا ديفيد بترايوس. لكم تسرّني رؤيتك!"

هذه السيّدة البالغة من العمر 88 عاماً هي كاتبة صحفيّة في صحف "مؤسسة هيرست" التي كانت سيفاً مصلتاً على عشرة رؤساء وكل سكرتير صحفي عمل معهم.

بادرته فوراً، من دون أن تقول مرحباً: "ماذا تفعلون في أفغانستان، بربّكم؟" وتساءلت بلهجة استفزازية عن سبب زيادة تردي أوضاع الحرب، وأضافت: "لقد غدَت كأنها تكرار لحرب فيتنام".

أجاب بترايوس بالنفي محاولاً أن يردّ على ما قالته.

لكنها كانت تقاطعه وتمطره بوابل من الأسئلة، تتكّرت بعضها في مقابلة أُجريت لها لاحقاً، ومنها مثلاً: "لا، لا. كيف تقول ذلك؟"، "ما هي استراتيجيتكم للخروج من هناك؟"، "كيف ستحلّون المشكلة؟"، "ماذا تقول؟"، "وعلى كل حال، لماذا لا تزالون تتخبّطون في العراق؟ وأنتم تعلمون أن أبواب الجحيم ستُفتح هناك عندما نغادر"، "ماذا سنفعل؟ هل نلاحق القاعدة؟"

تكلّمت، فيما بعد عن حديثها مع بترايوس وهولبروك: "كانت كلماتهما مطمئنة بأن كل شيء سيكون على ما يُرام، وتحدّثا بكلّ ثقة، لكنّني مسكونة بهاجس حرب فيتنام وأحسّ أنّها تتكرّر ـ منطقة المعارك صعبة جداً والأفغان مقاتلون أشدّاء. لقد أمضى الروس 10 سنوات في أفغانستان ثمّ انسحبوا ولم يصفهم أحد بالجبناء".

وخلصت توماس إلى القول: "لم يكن بترايوس يتبجّح، لكن ما أعرفه هو أنّي لست مطمئنّة".

قرأ بن رودز، 31 عاماً، بصفته كاتب خطب أوباما في السياسة الخارجية، تعديلات الرئيس على نصّ الخطاب. ورودز الذي انتقل من العمل في فريق الحملة الانتخابية إلى مجلس الأمن القومي، رأى أنّ أوباما لم يعترف اعترافاً كاملاً بالاستراتيجية في خطابه. وهذا الشاب الذي يرغب في أن يصبح روائياً والذي ترك جانباً طموحاته الأدبية ليكتب في لغة السياسة كان مجتهداً في تدوين الملاحظات. كان أوباما مستاءً لاضطراره لتخصيص 17,000 جندي لأفغانستان قبل إنجاز دراسة ريدل، فضمّن خطابه الإعلان عن إرسال 4,000 جندي أيضاً لتدريب قوات الأمن الأفغانية.

في الساعة 9:40 من صباح اليوم التالي، اعتلى أوباما، بكلّ هدوء، المنصّة في مبنى أيزنهاور للإدارة التنفيذية المجاور للبيت الأبيض. كان الرئيس يعقد ربطة عنق قرمزية ويحيط به وزراؤه ومستشاروه وصفٌ من الأعلام الأمريكية. أعلن أنّ المهمّة هي "تعطيل وتفكيك وهزيمة القاعدة".

قال الرئيس أيضاً: "تحذّر تقارير الاستخبارات المتعدّدة من أنّ تنظيم القاعدة يخطط بنشاط لشنّ هجمات على أرض وطننا من ملاذه الآمن في باكستان. وإذا سقطت الحكومة الأفغانية في يد طالبان أو سمحَت للقاعدة بممارسة نشاطها دون التصدي لها فسيغدو هذا البلد مرةً أخرى قاعدة للإرهابيّين الذين يريدون قتل أكبر عدد ممكن من أبناء شعبنا".

وأردف الرئيس: "والعودة لحكم طالبان، بالنسبة للشعب الأفغاني، ستعني حُكماً خضوع بلادهم لحُكم وحشيّ وعزلة دولية واقتصاد مشلول وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان، ولا سيّما النساء والفتيات".

وقد مدحت صحيفة "واشنطن بوست" الخطّة في مقالة افتتاحية تحت عنوان "ثمن الواقعية". كما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة افتتاحية بعنوان "الحرب التي أُعيدت للذاكرة" اثنَت فيها على أوباما لاتّخاذه "خطوة أولى جيّدة نحو تصحيح الوضع الخطير الذي أحدثه الرئيس السابق جورج دبليو بوش حين أهمل حرب الضرورة في أفغانستان من أجل الحرب الاختيارية غير المدروسة في العراق".

فاجأ مضمون الخطاب العقيد في الجيش جون وود الذي كان منذ العام 2007، مديراً أعلى لشؤون أفغانستان في مجلس الأمن القومي تحت إمرة لوت. دخل وود على دنيس ماكدونو في مكتبه.

وماكدونو الذي كان مستشار حملة أوباما الرئاسية للسياسة الخارجية أصبح مسؤولاً عن الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي. قال وود إنه أعجب جداً بتركيز الخطاب على اعتماد مكافحة التمرّد وحماية الشعب الأفغاني. وهذه النقطة لم تكن واردة في مسوّدة ريدل.

قال وود: "أظنّ أنّ الخطاب أفضل من النسخة التي رأيتُها أمس".

أبلغه ماكدونو أنّ تلك التعديلات قد أدخلها الرئيس شخصيًّا.

إلّا أن أوباما لم يتعهّد بكامل طلب القوات الذي تقدّم به العسكريّون. إذ إنّ طلب ماكيرنان قوات إضافية كان لا يزال عالقاً في آخر السنة.

قال أوباما لرودز: "لا. سوف نراجع هذا الأمر بعد الانتخابات" في أفغانستان، أي بعد خمسة أشهر في شهر آب/أغسطس. أراد أن ينتظر ويتفحّص الوضع بعد الانتخابات الرئاسية ويتحقّق ممّا فعلته القوة الإضافية البالغة 21,000 جندي التين أمر بإرسالهم إلى أفغانستان. "لن نتّخذ أي قرار بشأن القوات في الوقت الراهن".

بدا وزير الدفاع غيتس مرتاحاً للقرار، فصرّح في محطة فوكس نيوز، بعد يومين: "رأيي أنّ لا حاجة بنا إلى المزيد من القوات ومطالبة الرئيس بالموافقة على أعداد جديدة قبل أن نرى ماذا فعلت القوات التي وافقنا - وافقَ على إرسالها إلى هناك".

أثار موضوع القوات قلق لوت، لقد أخطأت دراسة ريدل باعتبارها أنّ مكافحة التمرّد المكتملة الموارد يمكن، بشكل ما، أن توازي ما طلبه ماكيرنان. وكما هو معلوم فإن الفارق الحسابي واضح بين الاثنين. كما كان لوت يعلم أن ماكيرنان طلب القوات على أساس إرسالها له حين تصبح متوافرة بعد خروجها من العراق، وليس على أساس احتياجاته الميدانية. فمثلاً كانت الولايات المتحدة بحاجة ماسة لزيادة المدرّبين في أفغانستان، لكن ماكيرنان طلب إرسالهم حين يصبحون متوافرين بعد خمسة أشهر.

قال لوت للقائد في أفغانستان: "سيّدي، عليك أن تخبرنا بما تحتاجه من قوات عندما تحتاجهم وليس عندما يقول لك الجيش إنهم متوافرون".

ولم يجبه ماكيرنان.

لمس لوت أن هناك توجّهاً أساسياً للمقايضة في الموارد بين العراق وأفغانستان، ورأى أنه ينبغي التخلّص من هذه المسألة التي حُجِبَت بنظام إعداد الطلبات. وهي لم تُعرض على الرئيس بوش، ولم يتمّ عرضها بشكل واضح على أوباما.

* * *

في يوم الخميس 7 أيار/مايو، دخل إلى المكتب البيضوي الرئيس الباكستاني زرداري للاجتماع بأوباما، وكان يرافقه ابنه بيلاوال البالغ من العمر عشرين عاماً والطالب في جامعة أوكسفورد. وكانت تلك مناسبة للرئيسين كي يوطّدا العلاقة الشخصية بينهما. وكانت الولايات المتحدة تستضيف قمة ثلاثية تضمّ، إلى جانب الرئيس أوباما، الرئيسين الأفغاني والباكستاني.

حيّاهما أوباما بحرارة وذكر أنه من المعجَبين بشخصيّة بينظير بوتو، رئيسة الوزراء الراحلة وهي والدة بيلاوال وزوجة زرداري. كما تذكّر زيارة إلى باكستان قام بها مع رفاق له في الجامعة حيث تعلّم إعداد بعض الأطباق الباكستانية.

قال أوباما: "نحن لا ننكر عليكم أن يكون لكم مخاوف من ناحية الهند، وأعلم أنّ عدداً كبيراً من الباكستانيين لديهم هذه المشاعر. لكننا لا نريد أن نساهم في تسليحكم ضدّ الهند، وأرجو أن يكون هذا الموقف واضحاً".

أجاب زرداري: "إننا نحاول أن نغيّر نظرتنا إلى العالم، لكنّ هذا لا يحدث بين ليلة وضحاها".

انتقل أوباما إلى الوضع في وادي سوات في شمال - غرب باكستان، وقد كانت منطقة سياحية فيما مضى. قبل ذلك بثلاثة أشهر، وقّعت الحكومة الباكستانية اتفاقية لوقف إطلاق النار تخلّت بموجبها عن السلطة في المنطقة لصالح تنظيم إسلامي متطرّف راح يُجبر الناس على الخضوع لحُكم الشريعة. ولكن هؤلاء المتطرّفين - المتحالفين مع فرع طالبان الباكستاني - انتهكوا الاتفاقية وسيطروا على أراضٍ خارجة عن نطاق الاتفاقية. ولدى اقترابهم حتى مسافة 60 ميلاً من العاصمة الباكستانية إسلام أباد خصوصاً وأن المنطقة تضمّ مخازن الأسلحة النووية في تربيلا تحرّك الجيش الباكستاني أخيراً وشنّ هجوماً مضاداً على تلك الجماعات.

قال أوباما: "لقد أحرزتم تقدّماً عظيماً في سوات. لكننا جميعاً خشينا، في

فترة من الفترات، أن تدخلوا في مساومات". فاتفاقية وقف إطلاق النار سمحت للجماعات المتطرّفة بتجاوز شرعية الحكومة الباكستانية. وأضاف أوباما: "كما إن الاتفاقية تعطي انطباعاً خاطئاً بعدم وجود سلطة مسؤولة هناك".

حاول زرداري أن يشرح الموقف بقوله: "لو أني أرسلتُ القوات العسكرية من دون حَشْد الراي العام، لما كانت المهمّة قد نجحت. لكن بعد أن اظهرتُ حقيقة نوايا تلك الجماعات، حتى إنهم بعد أن نالوا اتفاقاً لتطبيق الشريعة الإسلامية تبيّن ان هدفهم الأساسي هو السلطة وليس الشريعة، استطعتُ أن ابدّل توجُّه الراي العام".

اقرّ اوباما بأن الحكومة الباكستانية تُظهر عزماً وتصميماً اكثر من السابق، وقد تجلى هذا التقدّم في الدخول إلى منطقة سوات وفي إتاحة المجال أمام وكالة الاستخبارات المركزية للقيام بثلاث غارات، في المتوسط، أسبوعياً بالطائرات من دون طيارين خلال الشهر الفائت.

بعد ذلك رافق الرئيس ضيفه زرداري وابنه في جولة في حدائق البيت الابيض، وقد وضع أوباما يده على كتف ابن ضيفه.

أخبرني أوباما في وقت لاحق، أنّ العملية في سوات كانت خطوة هامة أنجزها الباكستانيون، "وهذا النوع من التصرّف لم يكن ممكناً قبل سنتين أو ثلاثٍ"، إذ إن الحكومة الباكستانية أرسلت 15,000 جندي لتنفيذ إحدى اكبر العمليات ضدّ طالبان.

في إحدى أمسيات القمة الثلاثية، تناول زرداري العشاء مع زلماي خليل زاد، الدبلوماسي الامريكي البالغ 58 عاماً والذي شغل مناصب السفير في أفغانستان والعراق والامم المتحدة إبّان رئاسة بوش.

تخلّى زرداري عن تحفّظه الدبلوماسي، وقال إنّ مَن ينظّم هجمات طالبان

باكستان داخل بلاده إحدى دولتين: الهند أو الولايات المتحدة. وأعرب عن شكّه في أن تكون الهند بهذا الذكاء، أما الولايات المتحدة فلا ينقصها الذكاء. كما إنّ كرزاي قد أخبره أن الولايات المتحدة هي وراء هذه الهجمات، وهذا ما يؤكّد مزاعم جهاز الاستخبارات الباكستاني.

انتفض خليل زاد متسائلاً: "لكن، سيدي الرئيس، ماذا نجني من القيام بمثل هذه الأعمال. أرجو أن تشرح لي المنطق والأسباب".

قال زرداري بأنّ في ذلك خطّة لزعزعة استقرار باكستان كي يكون ذلك مبرّراً لتغزو الولايات المتحدة باكستان وتستولي على أسلحتها النووية. وهو لا يجد سبباً آخر لتصاعد درجة العنف. كما إنّ وكالة الاستخبارات المركزية لم تلاحق قادة طالبان باكستان وهي الجماعة المعروفة باسم "تحريك طالبان" (TTP) والتي هاجمت الحكومة. كما إن طالبان الباكستانية اتُّهمت باغتيال زوجة زرداري، بينظير بوتو.

أضاف زرداري: "إننا نزوّدكم بمعلومات لاستهداف أشخاص من طالبان، ولكنكم تضربون أهدافاً في مناطق أخرى. وهذا أمر يحيّرنا".

أوضحَ خليل زاد أن الغاية الأساسية من الطائرات من دون طيّارين هو مطاردة أفراد القاعدة والمتمرّدين الأفغان وليس طالبان باكستان.

أجاب زرداري أنّ حركة طالبان مرتبطة بالقاعدة، ولذلك فإن عدم ضرب الأهداف التي تبيّنها باكستان يدلّ على دعم الولايات المتحدة لحركة طالبان باكستان. وأكّد زرداري أن وكالة الاستخبارات المركزية قد تعاونت، في مرحلة من المراحل، مع زعيم هذه الجماعة بيت الله محسود.

أنصتَ خليل زاد بهدوء مع أنّه اعتبر أنّ الادّعاءات التي يسمعها ضرب من الجنون. فهل يُعقل أن تستخدم الولايات المتّحدة حركة طالبان للإطاحة بالحكومة الباكستانية؟ أمر سخيف حقاً! لكن خليل زاد كان يعلم أن الرئيس الأفغاني كرزاي هو أيضاً يؤمن بنظرية المؤامرة هذه، وفي هذا برهان جديد على الاختلال الذي تعاني منه هذه المنطقة وقادتها.

وبالرغم من ادّعاءات زرداري فإن مسؤولي الحكومة الباكستانية ظلّوا يُزوِّدون بمعلومات سرية للغاية من وكالة الاستخبارات المركزية عن هجمات للطائرات من دون طيارين على حركة طالبان باكستان التي يرأسها بيت الله محسود. ففي غارة ضد أحد مواقع محسود، في 12 آذار/مارس 2009 سقط أكثر من 24 مقاتلاً وسارعَ رفاقهم إلى سحب جثثهم. وسقط في غارة أخرى في الأول من نيسان/أبريل خمسة مقاتلين آخرين مرتبطين بمحسود، منهم مدرّب واحد من القاعدة، وذلك وارد في معلومات نقلتها وكالة الاستخبارات المركزية إلى باكستان خلال شهر نيسان/أبريل. أي أن حوالى ثلاثين عنصراً قد قتلوا في الهجومين المذكورين اللذين شنتهما وكالة الاستخبارات المركزية للمساهمة في حماية المؤسسات الباكستانية السياسية والعسكرية.

كان كل ما يتعلّق بأفغانستان يثير قلق مولن. ففيما كان أوباما يركّز جهوداً شديدة على الحرب كان مولن يحسّ وطأة المسؤولية الشخصية الملقاة على عاتقه. قال لبعض ضبّاطه إن أفغانستان ترزح تحت "إهمال لا يوصف. فالوضع كأنك أمام شخص مضرب عن الطعام منذ 50 يوماً، ثمّ تأتي فجأة وتحاول إطعامه. فهو لن يأكل بسرعة، لأن كافة أعضاء جسمه في انهيار. ونقص الموارد في أفغانستان هو أدنى وأفظع بدرجات ممّا كنت أتصوّر. والنقص ليس على صعيد القوات فقط. إنّما أيضاً على كافة الصعد الفكرية والاستراتيجية والمادية والثقافية".

رأى مولن أن أهم مورد مفقود هو القيادة. فحرب أفغانستان بحاجة إلى أفضل قائد، والجنرال الحالي، ديفيد ماكيرنان، بالرغم من كل مهاراته وخبرته، ليس أفضل من يتولى القيادة في أفغانستان.

قال مولن، "لا يمكنني الاستقرار عندما أعلم أن هناك إمكانية أفضل. فالشبّان يموتون هناك في كل يوم".

رأى رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة أن الحلّ لحرب أفغانستان أمام

عينيه يمشي في أروقة البنتاغون الدائرية. إنّه الفريق في الجيش ستانلي ماكريستال الذي يقوم، منذ ما يزيد على سبعة أشهر، بمهمة مدير هيئة الأركان المشتركة. وهذا المنصب هو بمثابة نائب لرئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة وهو من المهمّات الموكلة عادة إلى ضابط من رتبة فريق تمهيداً لترقيته إلى رتبة جنرال. ومن الذين سبقوا ماكريستال إلى تولّي هذا المنصب: مدير الاستخبارات الوطنية دنيس بلير وقائد القيادة المركزية السابق جون أبي زيد والجنرال جورج كايسي رئيس أركان الجيش حالياً.

كان ماكريستال قد أصبح أسطورة داخل هيئة الأركان المشتركة، إذ كان يعمل بجدّيّة فائقة ويعالج المشاكل بدلاً من التذمّر والشكوى. وهو ذو عقلية منفتحة وينفّذ كل الطلبات والأوامر بلا كلل. وقد اعتاد أن يفوّت وجبة الغداء ويبقى في مكتبه يقضم بدلاً من ذلك شيئاً من البسكويت المملّح. أنشأ ماكريستال خليّة التنسيق لأفغانستان - باكستان التي كانت تُحضِر الضباط من مختلف مناطق الانتشار في أفغانستان إلى البنتاغون كي تستفيد واشنطن من تجربتهم العملية.

وافق غيتس الذي يعرف ماكريستال من عمله في وزارة الدفاع على أنّه الرجل المناسب للمنصب. وطالبَ الرئيسَ هو ومولن باستبدال ماكيرنان، فأخبرَهما أوباما بأنه سوف يوافق على من يقترحان تعيينه.

قال غيتس لبعض العاملين في البيت الأبيض إنّ هذا هو اختباره أمام الرئيس، وإذا كان سينجح فينبغي أن يكون لديه أفضل فريق في الميدان.

وصل الأدميرال مولن إلى أفغانستان قرب نهاية نيسان/أبريل وأخبر ماكيرنان في اجتماع خاصّ أنّه آن له أن يتقاعد.

فقال له ماكيرنان: إذاً عليك أن تصرفني.

كان ماكيرنان قد وعد المسؤولين الأفغان بأنه سيبقى هناك سنتين كاملتين، ولن يُقدم هو على إخلاف وعده. ربّما لم يُقحم ماكيرنان نفسه ولم يتباهَ بأعماله أمام الكبار في البنتاغون ولم يبهر وفود الكونغرس الزائرة، حتى إنّ

بعض مستشاريه يتساءلون عمّا إذا كان عليه أن يهتمّ بصورته العلنية، بينما كان غيره من القادة يستفيدون من الإطلالات الإعلامية.

كان صوت غيتس يرتعش قليلاً في مؤتمر صحفي في البنتاغون يومَ الاثنين 11 أيار/مايو وهو يعلن تعيين ماكريستال قائداً جديداً في أفغانستان.

قال غيتس: "تتطلّب مهمّاتنا هنلك مِن قياداتنا العسكرية نمطاً جديداً في التفكير وأساليب جديدة. لقد أصبح لدينا اليوم سياسة جديدة وضَعها رئيسنا. إنّها استراتيجية جديدة وأهداف جديدة... لذلك ارى أن المطلوب أيضاً قيادة عسكرية جديدة".

وضع غيتس قائمة بالأسئلة التي يتوقّع أن يجيب عنها ماكريستال بصفته القائد الجديد: "كيف نحسّن أداءنا؟ ماذا لديك من أفكار جديدة؟ ما هي تصوُّراتك الجديدة؟ هل توجد طرق مختلفة لتحقيق أهدافنا؟"

حين علم ريدل بالأسئلة التي طرحها غيتس تساءَل هو متحيراً: ماذا يحدث فعلاً؟ فمنذ ستة أسابيع فقط أنجز الدراسة الاستراتيجية، وألقى الرئيس خطابه وأيده غيتس تأييداً مُطلقاً. فهل يريدون العودة إلى البداية ثانية؟

كان بترايوس في واشنطن ذلك اليوم لحضور اجتماع لمجلس الأمن القومي لبحث موضوع المحتجزين الإرهابيين، وشاهدَ المؤتمر الصحفي على شاشة التلفزيون. وأثناء كلام غيتس ومولن نهض بترايوس وذهب ليردّ على رسائله الإلكترونية. كان موافقاً على التغيير، ولكن أحد مساعديه قال إنه بدا "شاحباً". فماكيرنان كان رئيسه المباشر خلال غزو العراق في العام 2003. فالجنرالات يُزحزَحون بسهولة لذلك تراهم يوماً في وسط الصورة ويوماً في الزاويا.

بعد أسبوع اجتمع أوباما مدة عشر دقائق بماكريستال في المكتب البيضوي.

* * *

ذكرَ أوباما لاحقاً اختيار ماكريستال، فقال لي: "الحقيقة أنّه كان قراري في النهاية"، إلّا أنه كان بناءً على رأي غيتس ومولن. وأضاف: "فلقد اعتبرا أنّ أفضل عسكري يقوم بالمهمّة في تلك المرحلة هو الجنرال ماكريستال. ولم أكن قبل ذلك قد أجريتُ معه أي حديث شخصي".

سألتُه: "هل خامرَك أي شعور بأنّك كنت، إلى حدّ ما، تنتقي أيزنهاور خاصّ بك من أجل حربك؟ هل كنت مقتنعاً بأنك مشارك في ذلك القرار، في تلك اللحظة، لاختيار الرجل الذي سيكون بالنسبة إليك بمثابة أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية؟"

اعترض أوباما على التشبيه قائلاً: "أوّلاً، لا أريد أن أقارن نفسي بفرانكلين روزفلت. ثانياً، جهودنا في أفغانستان ليست مثل الحرب العالمية الثانية".

فقلتُ: "ولكنّها حربك".

وأجاب الرئيس: "لكنّ رأيي هو أنّه نظراً للظروف والأوضاع السائدة في حينه كان من الضروري أن أقتنع أنه كان الرجلَ الأنسب الذي يمكن أن نأتي به".

استوعب لوت الأساس المنطقي لتعيين ماكريستال، لكنّ القوات الإضافية المؤلفة من 21,000 رجل كان من بينها لواء مارينز يضم 9,000 جندي كان ماكيرنان يرسلهم إلى ولاية هلمند. فالمكان الذي يذهب إليه المارينز ليس فيه أكثر من واحد بالمئة من سكان أفغانستان. سأل لوت ماكريستال عمّا يترتّب من كلفة في حال سَحْب ذلك اللواء وإرساله إلى قندهار مهد حركة طالبان؟

أجاب ماكريستال بأن الكلفة ستكون باهظة جداً لأنها ستُفقدنا ثقة الناس في هلمند.

وهكذا ظلّ المارينز في مكانهم. إذاً، لقد صرفوا القائد في أفغانستان وأبقوا على خطّته.

* * *

في يوم 26 أيار/مايو 2009 ورد أحد أخطر وأدقّ تقارير الاستخبارات في المذكّرة اليومية للرئيس (PDB) وهي ملخص سريّ للغاية باسم رمزي [الإحاطة الرئيس بالمعلومات المتعلقة بالأمن القومي]. وقد أتقن واضعو المذكّرة فنّ صياغة عناوين لا تُبرز معلوماتهم بشكل مثير، لا بل تقلّل من أهميتها أحياناً. كان عنوان هذا البند "متدرّبون أمريكيون شماليون من القاعدة قد يؤثّرون في الأهداف والتكتيكات في الولايات المتحدة وكندا".

أفاد هذا التقرير وتقرير سرّي آخر أنّ ما لا يقلّ عن 20 من المنخرطين في القاعدة ذوي الجوازات الأمريكية أو الكندية أو الأوروبية يخضعون لتدريبات في المناطق الباكستانية الواقعة تحت سيطرة الجماعات المتطرّفة تمهيداً لإعادتهم إلى مَواطِن جنسياتهم لارتكاب أعمال إرهابية خطيرة. ويضمّ هؤلاء ستة بريطانيين وعدّة كنديين وبضعة ألمان وثلاثة أمريكيين، إلّا أن أسماءهم غير معروفة.

رأى مدير الاستخبارات الوطنية دنيس بلير أن معلومات التقريرين موثوقة وتنذر بالخطر مما يستدعي إعلام الرئيس بها. وكان من عادته أن ينقّح المذكّرة اليومية بنفسه كل ليلة قبل نقلها للرئيس في صباح اليوم التالي.

استدعى رام إيمانويل بلير إلى مكتبه في زاوية الجناح الغربي بعد إبلاغ الرئيس بالمذكرة.

سأله: "لماذا أوردتَ ذلك في المذكّرة؟"

أجاب بلير: "إنّ في المسألة خطراً يهدّد الولايات المتحدة، وهي تثير مخاوفي وقلقي وينبغي إطلاعكم على هذا الأمر".

عاد إيمانويل للسؤال بأسلوبه العملي المعهود: "وماذا بوسعنا أن نفعل؟"

وردّ بلير: "لا يمكنني، في الوقت الراهن تقديم أي اقتراح بشأن ما ينبغي فعله. لو كان لدينا المزيد من المعلومات لكنّا قد قبضنا عليهم. لكن لعلّ بالإمكان اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية".

فأجابه إيمانويل محتداً: "ما تحاولون فعله حقاً هو إلقاء الأمر على عاتقنا نحن كي تتنصّلوا من المسؤولية".

انبرى له بلير بالقول: "لا، لا، ما أريد قوله هو أني مسؤول المعلومات تجاه الرئيس، وهذا الامر يُقلقني واعتقد أن من واجبي - وواجبك - نقل هذه المعلومات إليه".

أحسّ بلير بتعرّضه للإهانة. فرئيس هيئة موظفي البيت الأبيض لم يتّهمه بارتكاب خدعة حمقاء مكشوفة فحسب وإنّما أيضاً بالتهرّب من المسؤولية. لكنّ بلير اعتبر انّ إقدامه على إبلاغ الرئيس أخباراً غير سارّة نقطة قوّة ودليل على ولائه. فهذا التحذير هو تذكير هامّ بان اي هجوم إرهابي محلي هو من أعظم المخاطر التي تهدّد البلاد والاقتصاد ورئاسة أوباما.

وبالرغم من انّ هذا البند مخفّف اللهجة فهو يعيد إلى الذهن العنوان الذي ورد في المذكرة اليومية التي قُدّمت للرئيس بوش قبل شهر واحد من هجمات ايلول/سبتمبر وكان نَصّه: "بن لادن مصمّم على الضرب في الولايات المتحدة". وممّا يؤخذ على إدارة بوش حتماً أنه لم يتصرّف بالسرعة والجدّيّة المطلوبتين لمواجهة الخطر الإرهابي المحتمَل.

وخطرَ لبلير وهو يغادر البيت الابيض: "غريب! يبدو أننا - في هذا المجال - ننتمي إلى عالمين مختلفين".

بدأ بلير، شيئاً فشيئاً، يعتبر انّ في الإدارة صدعاً. فإيمانويل بقوله "نحن" يعني أوباما وفريقه من المستشارين السياسيّين في البيت الأبيض. امّا القادة العسكريون والضبّاط السابقون من ذوي النجوم الاربع أمثاله وأمثال جونز فهم بنظرهم دخلاء.

أدّت عدّة تحقيقات منفصلة أجراها مكتب التحقيقات الفدرالي، في الأشهر القليلة التالية، إلى توقيف شخصين مقيمين في الولايات المتحدة تدرّبا على يد القاعدة أو الجماعات المرتبطة بها في مناطق باكستان الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. سمّي التحقيق الأول لمكتب التحقيق الفدرالي Operation High)

Rise) وقد انطلق بنتيجة تدقيق في الاتصالات المعترَضة أجراه محلل يَقِظ في وكالة الاستخبارات المركزية. وفي 19 أيلول/سبتمبر 2009 أوقف رجال مكتب التحقيقات الفدرالي نجيب الله زازي، 24 عاماً، في دنفر، وهو ناشط في القاعدة وكان يخطّط لتفجير ما يصل إلى 14 متفجّرة مزروعة في حقائب ظَهْر داخل عربات خطوط المترو في مدينة نيويورك.

كما إن تعليمة واردة من المخابرات البريطانية قد دفعت إلى بدء تحقيق آخر سُمِّيَ (Operation Black Medallion). قادَ التحقيق إلى القبض على ديفيد كولمن هدلي، 49 عاماً، من سكّان شيكاغو بتهمة التخطيط لهجوم إرهابي في أوروبا. وكان شريكه في العمل يدير وكالة للهجرة والسفر لها مكتب في مبنى إمبايرستيت في نيويورك. كان ذلك يسمح له بالدخول، في أي يوم أو ساعة إلى ناطحة السحاب وهي حتماً أهمّ موقع في مانهاتن يمكن أن يستهدفه الإرهابيون.

اعتبر بلير أنّ الولايات المتحدة قد تفادت ضربتين بفضل أحد محللي وكالة الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات البريطاني. فهل كان ثمّة إرهابي ثالث طليق في الولايات المتحدة كما جاء في المذكّرة؟

وأظهرت معلومات جديدة للاستخبارات، بعد فترة وجيزة، أنّ حوالي 100 غربي، منهم عدد كبير من حملة الجوازات أو التأشيرات الأمريكية، كانوا يتلقّون تدريبات في تلك المناطق من باكستان. إلّا أن الاستخبارات الأمريكية فقدت آثار العديدين منهم. فالقاعدة عدّلت أساليبها بعد اعتداء 11 أيلول/سبتمبر الذي أودى بحياة 3,000 شخص وأصبحت تسعى للقيام بعمليات صغيرة قد لا تتطلب الواحدة منها أكثر من رجل واحد وقنبلة واحدة.

حين سألتُ الرئيس، فيما بعد، عن هذه التقارير الاستخباراتية قال لي: "لن أخوض في متاهات هذه المسائل".

لكنّه أضاف: "ما نشهده حالياً هو تفشّي القاعدة حيث تنتشر سلسلة من جماعات تتمتّع بحرية الحركة وترتبط بالقاعدة. ولا تفتقر هذه التنظيمات إلى القدرة والرغبة في تجنيد الأفراد وتدريبهم للقيام بعمليات قد لا تكون بحجم 11

أيلول/سبتمبر مع عدم استبعاد ذلك في المطلق... لكنّ رجل واحد وقنبلة واحدة قد يُحدثان أذى بالغ الأثر في أرض الوطن".

جلس ستان ماكريستال، يومَ الثلاثاء الثاني من حزيران/يونيو، في قاعة ذات جدران مكسوة بألواح خشبية داخل مجلس الشيوخ، وذلك عند انعقاد جلسة المصادقة على تعيينه. كان ذا عينين عميقتين ثابتتين وأذنين بارزتين وشعر مصفرّ وجسد نحيف ليس فيه أثر للشحم. ذكر ماكريستال في كلمته المكتوبة أنّ الرئيس قد يُضطرّ لإرسال المزيد من الجنود إلى أفغانستان.

قال أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ: "العنصر البشري هو من أهم مكوِّنات تأمين الموارد، وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام سوف يكون أكثر من 21,000 فرْد إضافي من أفراد القوات المسلحة قد نُشروا في أفغانستان. قد يتبادر إلى ذهنكم السؤال عمّا إذا كان هذا العدد كافياً، لكني أقول إني لست أدري الآن، وقد أحتاج بعض الوقت لأتمكن من الإجابة عن هذا السؤال".

يبدو أنّ وسائل الإعلام لم تتنبّه لفحوى كلام ماكريستال، غير أن مستشار الأمن القومي جيم جونز فهم مقصده. وقد جاء حديث ماكريستال ليؤكّد ما سمعه جونز من مصادر معلوماته الخاصة داخل حلف شمال الأطلسي. فبعد مرور أقلّ من ثلاثة أشهر على دراسة ريدل، ها إنّ ماكريستال ومولن يُطلقان حملة لزيادة عدد القوات، مع أنّ وزارة الدفاع قد تعهّدت رسمياً بضبط حجم القوات عند مستواه الحالي لمدّة سنة كاملة يمكن بعد انقضائها تقييم الاستراتيجية الجديدة ومفاعيل إرسال القوات الإضافية المؤلفة من 21,000 عنصر.

اتّصل جونز بكل من غيتس ومولن ودعاهما إلى مكتبه في البيت الأبيض.

قال: "يا صديقيّ، لقد درسنا هذا الموضوع مؤخراً، وقلنا للرئيس إننا لن نشغل باله بهذه القضيّة قبل مرور عام كامل. حتّى إنّ القوات الإضافية المقرّرة

لم تصل إلى هناك وليس لدينا أي تقييم عن عملها. وإذا بي أسمع اليوم قرع طبول الحرب ومطالبات بالمزيد من القوات والإنذار بأسوأ العواقب إذا لم يتمّ ذلك. هذا الوضع خطير جداً!"

أجاب غيتس وملن بأنهما، في الأساس، يريان أنّ هذا الأمر حاصلٌ لا محالة، لذلك يحاولان التصدي له قبل فوات الأوان، وذلك أنّ ستان أيضاً يعتبر أن الوضع سائر نحو الأسوأ.

لكنّ جونز كان يريد وضع الأمور في نصابها لأنه لاحظ تضارباً في الآراء حيث إنّ رجال البيت الأبيض يفترضون أن البنتاغون يحاول أن يُملي إرادته على الرئيس.

سافر جونز مع الرئيس إلى فرنسا في آخر ذلك الأسبوع للاحتفال بالذكرى الخامسة والستين لإنزال قوات الحلفاء في النورماندي [في الحرب العالمية الثانية]. وخلال الاحتفال، توجّه إلى ركن هادئ في مقبرة الجنود الأمريكيين في النورماندي، ووقف هناك وحيداً بين آلاف الشواهد الرخامية التي تعلو الأضرحة في ذلك المكان فيما كان الاحتفال جارياً في ناحية أخرى.

وفيما كان الرئيس أوباما يلقي كلمته تناول جونز هاتفه الخلوي لمكالمة غيتس.

ذكّره جونز بأنّهم قد راجعوا دراسة ريدل بكاملها ودققوا في كل الأرقام وعرضوا النتائج على الرئيس وقيادة الكونغرس وحضّروا الرأي العام. لقد قدّم العسكريّون نصيحتهم وأيّدها أوباما.

أضاف جونز: "والآن يأتي الفريق الجديد ليقول لنا إنّ الوضع آخِذ في التردّي. فكيف نعود إلى المسار الصحيح كي نُثبت مصداقية ما قلناه للرئيس في شهر آذار/مارس؟"

اقترح جونز على غيتس مخرجاً يخفّف التوتّر الحاصل: فليُعْطَ ماكريستال مهلة شهرين - 60 يوماً - كي يخرج بتقييمه للوضع بصفته القائد في أفغانستان بدلاً من شنّ حملة لزيادة القوات من وراء ظهر الرئيس.

قال جونز في هذا الصدد: "أجدُ من المنطقي جداً أن يقدّم القائد الجديد تقييمه للوضع. وهذا من واجبه ومن صُلب مهمّاته. وإلى أن يخرجَ بمراجعته فلْتكفّوا عن الثرثرة في الناتو وهنا وهناك قبل أن يُتاح المجال لأخذ رأي الرئيس. وإذا أتى ماكريستال برأي في نهاية الستين يوماً وأردتم دعم رأيه فهناك أسلوب منطقي ونظام ينبغي اتّباعه. وأي تصرّف خارج هذا الإطار يُعتبر ضرباً من الجنون".

وافق غيتس على الخطّة بحيث يكون على ماكريستال إدراج أفكاره في تقرير خطي يُقدَّم للرئيس.

بعد الاحتفال أطلع جونز أوباما على موضوع التقييم المقترح وأبلغه أنّ البنتاغون مستاء من الوضع وماكريستال قلق بشأن حرب أفغانستان.

وفي يوم الاثنين التالي 8 حزيران/يونيو سُئل الناطق الرسمي باسم البنتاغون جيف موريل لماذا كان على البنتاغون الإعلان عن مدى النجاح في أفغانستان؟ وبدلاً من أن يجيب موريل مباشرةً انتهز الفرصة ليعلن أنّ ماكريستال سوف يجري دراسة تقييمية "لأخذ فكرة عمّا يجري فعلاً على الأرض" واقتراح "التغييرات التي ينبغي إدخالها على الاستراتيجية".

12

ذهب الجنرال جونز إلى أفغانستان مراراً خلال ستّ سنوات ليقيّم الأوضاع، وذلك بصفته قائد قوات المارينز أولاً ثم قائد قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو). وقد اقترح هذه المرّة على الرئيس أن يذهب مجدّداً ليدرس مسيرة الاستراتيجية ويبلغ الجنرالات على الأرض بوجوب الكفّ عن الإلحاح في طلب المزيد من القوات. وكان همّ جونز الوصول بسرعة إلى الجنرال ماكريستال، فالجنرالات، كما قال، "لا ينفكّون يطالبون بقوّات إضافية".

دعاني جونز للسفر معه في نهاية شهر حزيران/يونيو في رحلة مدتها ستة أيام إلى أفغانستان وباكستان والهند، وقبلتُ الدعوة.

كانت هجمات طالبان والمتمرّدين في أفغانستان تتصاعد، ووصلت إلى أعلى مستوى إذ بلغت 400 اعتداء خلال أسبوع واحد في شهر أيار/مايو. ومع أن ذلك لم يكن بمستوى أعمال العنف في العراق التي كانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها وهو 1600 اعتداء خلال أسبوع واحد قبل ذلك بسنتين، إلّا انه كان مؤشّراً على خطورة الوضع.

رافق جونز في رحلته فريق مؤلّف من حوالى 40 شخصاً منهم مساعدوه ورجال الأمن الخاص لحمايته، وقد استقل الجميع طائرة سي 17 ضخمة للشحن الجوي التي يمكن أن تحمل 160,000 رطل إنكليزي. انطلقت الطائرة من قاعدة أندروز الجوية مساء يوم الأحد 21 حزيران/يونيو. والطائرة مجهّزة بحوالى 100

مقعد من نوع المقاعد التقليدية المستخدمة في طائرات الركّاب التجارية وعشرات المضاجع. احتلّ جونز مقصورة أمنية في وسط مستودع الحمولة تحوي مكتباً كامل التجهيز وعدّة مضاجع.

وفي حديث دام ساعة أثناء الرحلة شرح جونز نظريته في الحرب. قال إنّ الأمر الأول هو أنّ الولايات المتحدة لا يمكن أن تخسر الحرب أو تبدو كأنّها تتعرّض للهزيمة.

قال جونز: "إن لم ننتصر هنا فستتحوّل البلاد إلى مسرح لانطلاق الإرهاب العالمي في كلّ اتّجاه. وسيقول الناس إنّ الإرهاب قد انتصر وسيتردّد صدى ذلك في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وكل أنحاء العالم. وباستطاعة أي دولة نامية حينذاك أن تعتبر أن ذلك [الإرهاب] هو السبيل للتغلّب على الولايات المتحدة. وهكذا تتفاقم المشكلة". فأي هزيمة أو نكسة للولايات المتحدة ستكون "حافزاً عظيماً للمتطرفين الجهاديين والأصوليين فتشدّد عزائمهم وتشحذ طاقاتهم، وهم أصلاً لا ينقصهم الكثير من العزم والطاقة".

وأردف جونز ناطقاً بالخطاب الذي تجنّبه أوباما: "هذا هو حتماً صراع الحضارات والنزاع بين الأديان. بل هو يكاد يكون صداماً بين مفاهيم الحياة". وأضاف إنّ الصراع عميق جداً، "لذا أظنّ إذا لم ننتصر في أفغانستان فسيكون علينا أن نحارب في أماكن أخرى أيضاً".

"ثانياً، إذا لم ننجح هنا فإن المنظمات أمثال حلف شمال الأطلسي، وبرفقتها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، قد تُرمى في مزبلة التاريخ".

"ثالثاً، إنّي أنبّه إلى ضرورة عدم الإغراق في أمركة الحرب، مع أنّنا، على كل حال، سنقوم بمعظم العمل". لكن من المهمّ جداً أن تشارك الدول الـ 41 الباقية بفعالية وتساهم معنا وتلمس فوائد انخراطها في الحرب".

رابعاً، أشار إلى ما شاب الحرب من التشديد على الناحية العسكرية وحدها. لكنّ العامل الأساسي الذي يتيح إمكانية مغادرة أفغانستان، في مهلة معقولة، وهي مستقرة نوعاً ما هو تحسين نوعية الحكم وسيادة القانون من أجل

الحَدّ من الفساد. كما إنّ هناك حاجة للتنمية الاقتصادية وزيادة مشاركة قوات الأمن الأفغانية.

بدا الامر منطقيّاً جدّاً، لكنّي تساءلتُ: هل إنّ الجميع في الجانب الامريكي يفهم أهدافنا بهذه الطريقة؟ ما هو المقصود بالنجاح والانتصار؟ ولهذه الغاية، ما هي الشروط اللازمة لاعتبارنا غير خاسرين؟ ومتى يمكن أن يُحدَّد ذلك؟ هل ثمّة مهلة قصوى؟ ما هو دور مكافحة الإرهاب وحماية الناس، أي استراتيجية بترايوس التي أبرزها تقرير ريدل لكن لم يتمّ تبنّيها مباشرةً في خطاب أوباما؟

في صباح اليوم التالي، الثلاثاء 23 حزيران/يونيو حضرتُ ربع الساعة الأخير من اجتماع جونز والرئيس كرزاي. كانت تقارير المخابرات الدقيقة حول كرزاي تقول إنّه غريب الأطوار بل "مضلِّل". ومن الأوصاف الشائعة عنه: "يبدو أنّه لم يتناول أدويته" أو "إنّه متأثّر بالمهدِّئات والمخدِّرات". قال جونز إن الرئيس أوباما طلب من كرزاي، قبل ذلك بعدة أشهر، ضبط أوضاع البلاد. كان على كرزاي أوّلاً أن يحدّ من الفساد. حين دخلتُ المكتب الواسع داخل القصر الجمهوري، وجدتُ كرزاي في غاية اللطف، وكان يرتدي عباءته الصوفية المميّزة. بادرني بقوله إنه قرأ كتابي السابق "حروب السي آي إيه السرية، 1981 ـ1987" الذي يدور حول وليام كايسي مدير السي آي إيه في عهد ريغان.

لم يفاجئني اهتمامه بوكالة الاستخبارات المركزية نظراً لارتباطات أخيه بالوكالة.

سألتُ كرزاي عن مخطّطاته في حال فوزه بولاية رئاسية ثانية في الانتخابات التي كانت ستجري بعد شهرين.

أجابني مصوّراً نفسه رجل دولة من الطراز الرفيع: "سوف أصبح رمزاً للوحدة الوطنية. لن أكون لاعباً سياسياً ولن أنحاز لفريق أو حزب".

وأضاف: "سوف أدعو الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات مع طالبان للتوصّل إلى السلام. لقد صرّح الرئيس أوباما بذلك في 27 آذار/مارس، لكنّنا لم نشهد أي تحرّك لهذه الغاية. والواقع أنّ الولايات المتحدة تتباطأ في خُطاها".

هزّ جونز رأسه، وكذلك فعل سفير الولايات المتحدة الجديد في أفغانستان الفريق المتقاعد كارل إيكنبري.

كانا يعلمان أنّ طالبان في وضع قويّ حينذاك وليست في وارد التفاوض. لكنّ كرزاي كعادته يضع اللوم على أمريكا.

انتقلنا، في تلك الليلة، بالطائرة إلى قلب منطقة متمرّدي طالبان في ولاية هلمند بجنوب أفغانستان. هناك كانت الحرب على واقعها وليس كما تُرى عبر الاجتماعات في غرفة عمليات البيت الأبيض. لسع هواء المساء البارد وجهي حين فُتح الباب الخلفي المستخدَم لتحميل وإخراج البضائع والآليات. اندفعت سيارات الجيب والشاحنات والحافلات على أرض مهبط الطائرات، وأخذ وميض الأنوار المتوهّج يخترق الظلام ويبهر الأبصار. كان المشهد كلّه بصخبه وحركته خارقاً، إلّا أن الواقع الجنوني راح يتوضح شيئاً فشيئاً. كان الجو أشبه بأجواء فيلم "فصيلة الجنود" لأوليفرستون، لكن من دون موسيقى صاموئيل باربر المؤثّرة، "مقطوعة للآلات الوترية". ركبنا حافلة لتقلّنا من مهبط الطائرات إلى معسكر المارينز، وكانت اللحظة مثيرة ورهيبة.

هلمند هي أكبر ولايات أفغانستان الأربعة والثلاثين مساحةً، لكنّ عدد سكّانها قليل. وهي تنتج حوالى نصف ما يُزرع في البلاد من خشخاش [النبات الذي يصنع منه الأفيون]. يدعو أبناء هلمند منطقتهم "صحراء الموت" نظراً لدرجات الحرارة اللاهبة (تصل إلى 47 درجة مئوية) ومعدلات المطر المتدنّية جداً التي لا تتجاوز 100 ملم سنوياً. وإذا ما هبّت الريح شديدة في وجه المرء فإن ذرّات الرمال الناعمة التي تحملها، تكاد تعمي أبصاره وتسدّ حلقه.

خُصّص لي ولأحد كبار مساعدي جونز مأوى مريح في خيمة مكيّفة الهواء. أفقتُ في منتصف الليل أبحث عن مرحاض. وبما أنّ المنطقة مستوية لا جبال حولها ولا مرتفعات فيُفترض أن تكون بمأمن عن نيران القناصة وقذائف

الهاون. لففتُ منشفة حول خصري وخرجت. ظننت في بادىء الأمر أنّ الجدار الذي يحيط بالقاعدة قد يكون المكان المنشود. توقّفت هناك أوّلاً لكنّني لاحظت أخيراً وجود حمّام صغير على مسافة تبعد مقدار طول ملعب لكرة القدم. كانت على الباب يافطة كُتب عليها "لاستخدام الجنرال القائد والرقيب الأول فقط". لكنّي استخدمت ذلك الحمام وعدت أدراجي حابساً أنفاسي متوقّعاً سقوط طلقة عشوائية على القاعدة، لكن لم يحدث شيء من هذا القبيل. تناولتُ حبّة منوّمة، لكنّي أذكر أني لم أذق طعم الراحة في الساعات القليلة التالية وأنا مستلقٍ في السرير مُغمضاً عينيّ. فقد أخذت التساؤلات تدور في رأسي متسارعةً. كيف يكون وضع المرء الذي يقضي سنة كاملة هنا؟ كيف يمكنني أن أعبّر عن تقديري لهؤلاء القابعين هنا؟ ما هي الأخطار الحقيقية التي تكتنف هذا المكان؟ ما العمل لو اكتشف الجنرال القائد أني استخدمتُ الحمّام المخصص له؟ هل هناك من يفهم حقيقة هذه الحرب؟ لماذا يوجد 12 بالمئة من القوات الأمريكية في هذه البلاد في منطقة لا تضمّ سوى واحد بالمئة من سكانها؟ ما المقصود بحماية السكان في هذه البقعة؟

قال جونز إنه قرأ، خلال الليل، في كتاب غوردون غولدشتاين عن حرب فيتنام "دروس مستفادة من الكارثة" ووصل إلى الدرس الثالث في الصفحة 97 تحت عنوان "السياسة هي عدوّة الاستراتيجية". يشير غولدشتاين في كتابه إلى أنّ تركيز الرئيس جونسون على همّ الفوز في انتخابات العام 1964 قد حجب الرؤية عن ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية الأمريكية في فيتنام. وفي هذا المجال كان إلحاح مستشار الأمن القومي في حينه، ماكجورج بندي معبّراً عن هذا التوجّه إذ كان يقول: "الهمّ الأوّل قبل كل شيء هو الانتصار الانتصار الانتصار في الانتخابات لا في الحرب".

تلك القاعدة القائمة في وسط ذلك السهل القاحل بناها حوالى 9,000 من المارينز الذين أمر الرئيس أوباما بإرسالهم إلى الحرب. في هذا المكان الواسع الذي كان صحراء فارغة قبل ستّة أشهر تنتشر مرافق عديدة من الخيام الواسعة

والمستودعات المظلّلة ومساحات التخزين المسيَّجة في وسط بيداء مقفرة على مسافة 370 ميلاً من العاصمة كابل.

في الصباح، وقف القائد اللواء لورنس نيكلسون خارج الخيام مع جونز وبضعة أشخاص آخرين. ولورنس لواء في المارينز قصير مكتنز الجسم.

انضممتُ إليهم، ولا زلت حتى اليوم أتذكر ما حدث بعد ذلك.

قال نيكلسون متحسّراً: "لقد فقدنا عنصراً من المارينز ليلة البارحة".

وسادَ صمت طويل.

انفجرَت عبوة ناسفة برجلَي العريف ماثيو لمبكة، وهو في الثانية والعشرين من مدينة توالاتين في أوريغون. حدث ذلك أثناء القيام بدورية في بلدة ناوزاد، وهي مدينة أشباح في هلمند كانت قد أقفرَت قبل ثلاثة أعوام. وقد حلّ فيها مقاتلو طالبان والألغام الأرضية وعواء الكلاب الشاردة محلّ السكان الذين عاشوا فيها فيما مضى وكانوا ما بين 10,000 و35,000 شخص. وقد لخّص واقع الحياة في ناوزاد الجنود البريطانيون الذين كانوا متمركزين سابقاً هناك فيما تركوه مكتوباً لجنود المارينز الأمريكيين على أحد الجدران: "أهلاً وسهلاً إلى الجحيم".

كان لمبكة أحد أفراد سريّة لا تتجاوز 300 عنصر مكلّفة بالقيام بدوريات في ناوزاد، وهذا العمل ليس من ضمن عمليات مكافحة التمرّد. فلا سكّان لحمايتهم، إنّما الوضع في المدينة هو مأزق جامد بلا طائل ولا فائدة. سألت عدداً من المارينز عمّا حدث، فأخبرني أحد كبار مستشاري نيكلسون المدنيين الموثوقين أنّه لم يكن برفقة سريّة المارينز أي عنصر مِن الجيش الوطني الأفغاني. فمن دون وجود أي أفغاني لا يكون مع المارينز "لو كان معنا في ناوزاد بضعة جنود أفغانيين لما فقَدْنا ذلك العنصر من المارينز".

كرّر اللواء نيكلسون هذه الفكرة على مسمع جونز. قال إنه طوال فترة الأشهر الستّة أثناء بناء القاعدة ثم بعد قدوم الآلاف التسعة لم يُكلَّف بالعمل معه أي عنصر من القوات الأفغانية، مضيفاً أنّه بحاجة ماسة إلى "قوات أمن

افغانية من جميع الاشكال"، أي من الجنود والشرطة وحرس الحدود وغير ذلك من الاختصاصات.

نُقل لمبكة جوًّا من افغانستان، لكنّه تُوفّي لاحقاً في مستشفى البحرية في بتيسدا بولاية ماريلاند في يوم 10 تموز/يوليو. ويمكنني أن أتصوّر فعلاً مدى الإحساس بالخطر والتوجُّس الذي لا بدّ أن يكون قد سيطر على لمبكة ورفاقه وهم يجوبون بلدة خالية في مهمّة لحماية سكانها الذين هجروها. هل كان لديهم معلومات عن المخاطر المُحيقة بهم؟ كم كان عدد افراد طالبان الذين يسيطرون على البلدة؟ ما هو مدى خطورة طالبان في ناوزاد؟

لم يكن بمقدور أحد الإجابة عن تلك الأسئلة، وهذا ما يقود إلى المزيد من التساؤلات. هل درس العسكريون خططهم جيداً؟ هل كانوا يدرون ما يفعلون؟ والسؤال الأصعب والأدقّ: وماذا عن تضحية العريف لمبكة؟ ما هي قيمتها بالنسبة لجهود الحرب بمجملها؟

كرّم حاكم أوريغون لمبكة فأمر بتنكيس الاعلام في المؤسسات العامة. كان لمبكة الضحية رقم 104 التي تفقدها ولاية أوريغون في حربي العراق وأفغانستان(*).

في ذلك الصباح، قاد نيكلسون جونز إلى مقرّ مؤقّت للقيادة مكيّف الهواء لتقديم عرض مدته نصف ساعة. جلس نيكلسون وكبار معاونيه من ضباط المارينز، وهم 20 عقيداً ومقدّماً، حول طاولة مصنوعة من خشب رقائقي جديد غير مصقول بحجم ثلاثة أضعاف طاولة لعبة كرة الطاولة.

قال نيكلسون إنه ملتزم التزاماً كاملاً بحملة مكافحة التمرد لحماية السكان حيث "يُعتبر قتل أحد الأعداء مسألة ثانوية" ويُحتمل أن تؤدي وفاة أحد الأفغان الأبرياء إلى خسارة ثقة قرية بأكملها.

(*) بعد ذلك بخمسة أشهر، في 4 كانون الاول/ديسمبر 2009 اكتسح ناوزاد حوالى ألف عنصر من المارينز الامريكيين والجنود البريطانيين والافغان- وربما كان في ذلك إقرار ضمني بأن القيادة الامريكية لم تكن سابقاً، في حزيران/يونيو، تدرك مدى المخاطر وحقيقة المشاكل في تلك البلدة القابعة في ذلك الوادي الاجرد. لم تتكبّد القوات الامريكية والبريطانية والافغانية، في اليوم الاول من الهجوم على ناوزاد أي قتيل، لكن التقارير تشير إلى وقوع عدّة قتلى في صفوف طالبان.

وأضاف: "ليس لدينا العدد الكافي من الجنود لنتواجد في كل مكان"، وقال، بشكل عام، إن عدد جنوده دون المطلوب لكنّه لم يطلب زيادتهم صراحةً.

ثم بدأ جونز حديثه بقوله: "على طاولة تشبه هذه إلى حدّ كبير"، مشيراً، بكلّ جدّ ورصانة، إلى الطاولة الخشبية المصقولة في غرفة العمليات في البيت الأبيض. وأكمل: "اجتمع كبار المسؤولين واتفقوا على التوصية بإرسال 17,000 عنصر إضافي إلى أفغانستان".

ذكّرهم جونز بأنّ أوباما وافق على تلك التوصية في شهر شباط/فبراير وذلك خلال الشهر الأوّل من رئاسته. وكان من بين القوات الإضافية قوات المارينز هذه التي يقودها نيكلسون.

ثم قال جونز إن كبار المسؤولين، أمثال كلنتون وغيتس ومولن سرعان ما أخبروا الرئيس بأنهم يحتاجون إلى أربعة آلاف رجل إضافي للمساعدة في تدريب الجيش الوطني الأفغاني.

أضاف جونز: "ثمّ قالوا إذا نفّذنا كل ذلك، فسيكون بالإمكان تغيير مسار الحرب". وذكّر ضباط المارينز المحيطين به بأن الرئيس تجاوب مع هذا الطلب بسرعة وكشفَ علناً عن إرسال 4,000 جندي جديد.

وطلب جونز من مستمعيه أن يفترضوا أنّهم مكان الرئيس ووردت الطلبات إلى البيت الأبيض للموافقة على إرسال المزيد من الجنود. فكيف يمكن أن يكون موقف الرئيس أوباما من ذلك؟ وما هو شعوره حيال هذه الطلبات؟ وجال جونز بنظره على الضباط المتحلّقين حوله لابسين ثيابهم الميدانية المرقّطة.

وأهمية هذا السؤال تكمن في أنّ الذي طرحه ليس مستشار الرئيس للأمن القومي فحسب بل هو أيضاً قائد قوات المارينز سابقاً.

لقد كان سؤالاً استثنائياً تركَه جونز معلّقاً فيما جهد نيكلسون وضبّاطه لعدم إظهار أي تعبير على وجوههم مفترضين أنّ جونز طرح السؤال ليجيب عنه بنفسه. ومن مكان جلوسي جانباً لاحظتُ أنّي لم أر في حياتي سابقاً هذا العدد الكبير من الوجوه الفارغة والنظرات المترقبة.

قال جونز إنّه بعد كل هذه الأعداد الإضافية، 17,000 ثمّ 4,000، إذا تلقّى الرئيس طلبات جديدة لقوات إضافية، فالأصح أنّه سيتساءل مندهشاً "وما الداعي لذلك؟"

جلس نيكلسون وضباطه العشرون مشدوهين، فلقد أخذهم جونز إلى داخل البيت الأبيض وأعطاهم لمحة موجزة عن وجهة نظر القائد الأعلى. كانوا بمعظمهم متمرّسين خدموا سابقاً في العراق وذُهلوا لذلك الرأي الضمني بأنّهم قد لا يحصلون على المزيد من القوات.

كان من الطبيعي جداً تكوين ذلك الانطباع المُقلق من تساؤل ذلك القائد الأعلى البالغ 47 عاماً والهادئ عموماً والمفتقر إلى أي خبرة عسكرية.

لكن خوفاً من ألّا تكون فكرة جونز قد وصلت بوضوح فإنه حدّدَ أن أفغانستان ليست العراق، وأضاف قائلاً بكل صراحة: "لن نعيد بناء هذه الإمبراطورية ثانيةً".

التقى جونز بماكريستال على انفراد وكرّر فكرة إمكانية رفض الرئيس واستغرابه، ولكن بطريقة لا تستفزّ الجنرال ماكريستال.

قال جونز: "لو كنتَ مكان الرئيس، ماذا يكون موقفك حين تسمع كل هذا الكلام في مختلف المنتديات العامة والخاصة ووسائل الإعلام؟ غير معقول!"

كان مستشار الأمن القومي يعتبر أنّه أُتيحت للعسكريين فرصة لإبداء نصيحتهم أثناء إجراء دراسة ريدل، ولم يطرأ أيّ تغيير يُنكر على المعلومات منذ ذلك الحين.

أعرب ماكريستال عن اعتقاده أن الوضع في أفغانستان أسوأ ممّا توقّع، لذا فإنّ فترة التقييم خلال 60 يوماً ستكون حاسمة. وحذّر ماكريستال من أنّ الوضع يدعو إلى القلق، وإذا لم تتبدّل الحالة سريعاً فقد يتعذّر تصحيح الوضع بعد ذلك.

سأل جونز ماكريستال، بكلّ لطف، إذا كان بإمكانه إيراد أمثلة محدّدة تدعم رأيه.

سرد ماكريستال سلسلة من المعضلات.

قال ماكريستال: "عدد أفراد طالبان في البلاد أكبر بكثير من كل تصوّراتي. إنهم يصلون إلى 25,000".

صُعق جونز لهذا العدد. فحين ذهبَ إلى أفغانستان في العام 2003، بصفته قائداً لقوات حلف شمال الأطلسي، كان عناصر طالبان يقدَّرون بأربعة آلاف فقط. واستنتج جونز أن سبب هذه الزيادة الهائلة هو الاتفاقية المعقودة في العام 2006 بين حكومة باكستان وقبائلها والتي اقتطعت أجزاء شاسعة من باكستان تتحرّك فيها طالبان بحرية تامّة لتدريب العناصر الجديدة التي تجنّدها.

كما إنّ الرسوم البيانية التي تبيّن عدد هجمات المتمرّدين تعزّز ما قاله ماكريستال. فقد وصل عدد الهجمات إلى ما يقارب 550 هجوماً أسبوعياً، ووصل إلى الضعفين خلال الشهر المنقضي. كما إن حوادث العبوات الناسفة كانت في تصاعد مستمرّ، فأدى تسارع المتفجرات المزروعة على جوانب الطرقات إلى قتل 50 عنصراً من قوات التحالف كلّ شهر، مقابل ثمانية فقط شهرياً في الفترة نفسها من العام السابق.

لكن كل ذلك لم يبدّد كل شكوك جونز، فقد ظل يخشى أن يكون ماكريستال متسرّعاً في آرائه شأنه شأن أي جنرال جديد يحاول أن يثبت جدارته. كان جونز متهيّئاً لمثل هذا الموقف وأراد بكل بساطة أن ينقل لماكريستال أجواء واشنطن. وهذا الأمر عادة لا يروق للقادة الذين يطالبون بقوات إضافية.

قال جونز مراراً وتكراراً خلال جولته إن الاستراتيجية الجديدة مثلّثة الجوانب، وينبغي إبراز تقدّم عظيم في كل جانب منها، وهي: 1 ـ الأمن. 2 ـ التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. 3 ـ الحكم بيد الأفغان في ظل سيادة القانون.

وأشار إلى نشوء خلل بسبب المبالغة في التركيز على الجانب العسكري وحده، ولذلك فإن التنمية الاقتصادية وتحسين الحكم الأفغاني أمران يحتاجان إلى عناية فائقة.

أضاف جونز: "هذه الحرب لن يكسبها العسكريون وحدهم. لقد حاولنا ذلك مدّة ست سنوات. ما يجب أن يتحقّق من الاستراتيجية خلال سنة من الآن هو التنمية الاقتصادية. وإذا لم يتمّ ذلك بالشكل الصحيح فكلّ جيوش العالم لن تجدي نفعاً". كان العسكريون عادة لا يبالون بالدعوة لبذل المزيد من الجهود في سبيل تصحيح الحكم وبناء الاقتصاد.

سمع جونز الشكوى المتكرّرة من عدم عَمَل أفغانستان، وخصوصاً قائدها الرئيس كرزاي، بما فيه الكفاية من أجل الحرب.

وذكّر بأن العهد عهدٌ جديد، مشدّداً على أن أوباما لن يلبّي بسهولة كل طلبات القادة العسكريين بشأن زيادة القوات ـ كما اعتاد الرئيس السابق بوش أن يفعل في حرب العراق.

إلّا أنّه أضاف: "إنّ الرئيس يدرك أن الوضع حرِج ومفتوح على كافة الاحتمالات" ملمّحاً إلى صعوبة الموقف واحتمالات الفشل والنجاح، وأضاف: "ما يُقلق الرئيس فعلاً هو أنّ هناك من لا يدرك هذه المخاطر".

تستغرق الرحلة بين معسكر المارينز ولشكركاه عاصمة ولاية هلمند حوالى 25 دقيقة بطائرة الهليكوبتر. هناك التقى جونز بالمسؤولين عن فريق إعادة إعمار الولاية، وهو فريق من حوالى 160 مدنياً وضابطاً عسكرياً من البريطانيين والأمريكيين والأفغانيين وبعض الجنسيات الأخرى، وهم يحاولون إعادة بناء الاقتصاد وتحسين الوضع الأمني وتعزيز العمل الحكومي الإيجابي.

ومركز فريق إعادة الإعمار أشبه بقلعة. قبل مغادرة طائرات الهليكوبتر أُشير علينا بارتداء الدروع الواقية. ارتدينا، بمعظمنا، سترات واقية واندفعنا نحو المقرّ متوارين خلف الأبنية لتجنّب نيران القناصة. سرنا بأسرع ما يمكننا لكن دون أن نعدو.

خلال اجتماع مع جونز، كشف مسؤولو الفريق عن 58 حادثة تفجير عبوات ناسفة خلال الأسبوع السابق في الولاية. وشدّدوا على أنّ المشكلة الأكبر هي "المقدرة الأفغانية" لأنّ حكومة كرزاي لا تعمل بجدّية على صعيد الأمن.

وقال أحد رؤساء الفريق البريطانيين: "الطريقة الوحيدة لضمان الأمن هنا هي بتسوير المكان وحراسته. والمطلوب هو زيادة مشاركة قوات الأمن الوطني الأفغانية من جيش وشرطة، وهذا أهمّ من زيادة عدد القوات الأمريكية. إذا ذهبنا إلى أي مكان من دون أن يكون معنا أفغانيون فإنهم ينظرون إلينا كما كانوا ينظرون إلى المحتلّين الروس". إلّا أنّ المفارقة التي لا مهرب منها هي أن النجاح في تطوير القدرات الأفغانية "غير ممكن من دون الولايات المتحدة".

أوضح جونز أن الرئيس أوباما يريد استراتيجية هادفة إلى تخفيف دور الولايات المتحدة والتزاماتها. ويرى الرئيس أنّ حرب أفغانستان يجب ألّا تكون حرباً أمريكية فحسب، مع أنّ هناك ميلاً إلى أمركتها. وعن موقف الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى التي تساهم في إرسال جنودها قال جونز: "لم نستشر أحداً، ولم نطلب شيئاً، ولم نصغ لأحد. قلنا لهم في الأساس: قفوا جانباً. نحن نعرف ما ينبغي فعله، وسنقوم به نحن والبريطانيون. أمّا أنتم الباقون فلا دور لكم. أنتم الفرنسيون قفوا هناك. انتم الألمان لن تقاتلوا، فلن نحتاج إليكم إذاً". وضحك العديدون من الحاضرين في الغرفة، وتابع جونز كلامه: "ما حاولنا فعله هو إعادة التوازن للعلاقات، وجعل الآخرين يشعرون أنّ لهم دوراً ولو صغيراً يستحقّ التقدير والثناء، مع أننا جميعاً نعلم مَن سيقوم بمعظم العمل".

ومع ذلك فإن البريطاني المسؤول عن فريق إعادة الإعمار قال إن المحرِّك الأول لتحقيق التقدّم في هلمند هو حاكم الولاية غلاب منغال الذي تحرّك خلال الخمسة عشر شهراً المنصرمة على كافة الجبهات لتحديث الحكم وتحسينه ولمحاربة الفساد.

وقد حدَّد البريطانيون مَن أطلقوا عليهم اسم "الـ 500 الذهبيون" من

مسؤولين حكوميين وغير حكوميين، بدءاً من منغال نفسه، الذين ينبغي بقاؤهم في مناصبهم في ولاية هلمند.

إلّا انّ معلومات موثوقة وصلت إلى الأمريكيين والبريطانيين تشير إلى أنّ الرئيس كرزاي ينوي أن يستبدل بالحاكم منغال أحد رجاله غير الجديرين بتولّي هذا المنصب سواء من حيث المقدرة الإدارية أم محاربة الفساد. وأفاد أحد المسؤولين أن كرزاي يسعى لضمان إعادة انتخابه بعقد صفقات مع عدد من السياسيين الأفغان الفاسدين.

وعدَ جونز بالتدخّل شخصياً لدى كرزاي. وكخطوة أولى في هذا الاتّجاه دعا حوالى 12 مراسلاً صحفياً أفغانياً وجلس قرب الحاكم منغال على أريكة خارج مقرّ فريق إعادة إعمار الولاية وعقد مؤتمراً صحفياً. أثنى جونز على إنجازات منغال، ذلك القائد البالغ 52 علماً من العمر والمتميّز بنبرة صوته الهادئة وشعره الأسود الفاحم ولحيته المشذّبة. قال: "لا أعرف مكاناً آخر في أفغانستان يسير نحو التقدّم والتطور بمقدار هلمند".

بعد ذلك انتقلنا جواً إلى إسلام أباد وأقمنا يومين في منزل السفيرة، وهو منزل واسع ومريح. آن باترسون في الستين من عمرها وهي متمرّسة في السلك الدبلوماسي، وقد عينها بوش سفيرة في باكستان في العام 2007. وقد أُعجب أوباما بشخصيتها وعملها حين زار الأمم المتحدة في العام 2005 وكان عضواً في مجلس الشيوخ وكانت هي سفيرة بالوكالة لدى الأمم المتحدة. وهي امرأة نحيلة وصريحة جداً، وقد أبدت رأياً شخصياً حول الوضع بلا مواربة: "أخشى أن ينفجر كل شيء. زرداري لا يعرف شيئاً عن كيفية الحكم. وهو لن يخرج أبداً من كونه زوج السيدة بينظير بوتو، لكنّه، في الأساس، إلى جانبنا".

التقى جونز، بعد ظهر اليوم التالي، بالرئيس زرداري، وحضرتُ ربع الساعة الأخير من الاجتماع. جلس زرداري بين صورتين لزوجته الراحلة - واحدة أثناء حملاتها الانتخابية والأخرى صورة قريبة لها وهي متأمّلة. كان شعره الأسود ملتصقاً بالمراهم إلى رأسه وبذلته تبدو أنيقة وفاخرة. وراح يرسم

على ثغره ابتسامات عريضة وخصوصاً كلّما طرحتُ عليه سؤالاً محرجاً. أقرّ زرداري بتأثير طالبان في شؤون باكستان وقال: "إن التعامل مع طالبان مسألة دقيقة جداً، وعلينا أن نخطو خطوات متأنّية".

وبالنسبة للعلاقات مع الهند تباهى بما أسماه خطوة حاسمة: "لقد سمحتُ بالأفلام الهندية للمرة الأولى".

سألتُه عمّا دعاه، خلال الأشهر الستّة المنقضية، إلى اعتبار طالبان خطراً كبيراً مُحدقاً بباكستان وحكومتها. فادّعى أن هذا الموقف ليس جديداً بالنسبة إليه.

قال زرداري الذي سبق له أن أمضى ثماني سنوات في السجن بتُهَم الفساد وتورّطه في جريمة قتل شقيق زوجته: "إني أحارب الإرهاب منذ 30 عاماً. ولقد حاول خالد شيخ محمّد [الرأس المخطِّط لهجمات 11 أيلول/سبتمبر] أن يغتال زوجتي".

فيما بعد، تباحث جونز وأعوانه حول أي من البلدين، أفغانستان وباكستان، ينبغي أن يستحوذ على اهتمامهم وتركيزهم. قال عدّة أفراد من فريقه إن المشكلة الرئيسية هي باكستان - وهذه المشكلة تتمثّل في هشاشة وضع زرداري السياسي، واستمرار سيطرة تركيبة البلاد العسكرية - المخابراتية، وأسلحة باكستان النووية، ووجود معسكرات تدريب القاعدة في المناطق الخارجة عن السيطرة، ولاحتمالات الخطأ في أي هجمة من هجمات الطائرات من دون طيارين التي تشرف عليها وكالة الاستخبارات المركزية والتي يمكن أن تقلب الحسابات السياسية برمّتها.

أما جونز فرأى أن المشكلة هي في أفغانستان، فقد قاربَ عدد القوات الأمريكية هناك 68,000 جندي، وأيّ وجود عسكري بهذا الحجم منخرط في عمليات قتالية يكون دائماً مركز الثقل. وقد ازدادت مشكلات أفغانستان تعقيداً بسبب ما أسماه "مشكلة كرزاي". وأضاف: "إنه لا يفهم الوضع أو بالأحرى لا يريد أن يفهمه". وكرزاي في أحسن الأحوال، بنظره، ليس أكثر من "عمدة

كابل"، فسلطة حكومته الوطنية لا تمتدّ إلى خارج العاصمة إلّا لتدعم الفساد وتشجّعه وتسهّله.

واستنتج جونز قائلاً: "يبدو أننا لم نقابله بالحزم كما ينبغي، خصوصاً وأننا نتكبّد خسائر بشرية في صفوف قواتنا".

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك فريق آخر يظنّ جونز أنّ الرئيس أوباما لم يعامله بالحد المطلوب من الحزم والصرامة ـ وهؤلاء هم كبار مستشاريه السياسيّين في البيت الأبيض. فهؤلاء، بنظر جونز، هم حجر عثرة في سبيل التوصل إلى سياسة متماسكة. تضمّ هذه المجموعة كلاًّ من إيمانويل واكسلرود والسكرتير الصحفي روبرت غيبز والناشطين السابقين منذ أيام مجلس الشيوخ واللذين عُيّنا في مجلس الأمن القومي ـ دنيس ماكدونو ومارك ليبرت. كان جونز في أحاديثه الخاصة يدعوهم "بَقّ الماء" أو "المكتب السياسي" أو "المافيا" أو "مجموعة الحملة الانتخابية".

كان جونز يقول في مجالسه الخاصة: "حول الرئيس أوباما عدد كبير جداً من كبار المساعدين. إنّهم مثل بَقّ الماء يقفزون ويحومون هنا وهناك. فإذا خطرَت ببال رام إيمانويل فكرة في العاشرة صباحاً طالب باجتماع لبحثها في الرابعة بعد الظهر، فأقول له: لا"، فالعمل لا يتمّ في يوم واحد. هؤلاء لا يعرفون الحرب ولا يعلمون شيئاً عن العلاقات الخارجية. أحسّ جونز ورغب في أن يقيس المفاعيل السياسية القصيرة المدى لقرارات الرئيس في هذه المجالات.

كان جونز يدعوهم إلى اجتماعات استراتيجية حول بعض هذه المسائل، ولكنّهم غالباً لا يحضرون. وحين يخاطبهم يعمدون إلى الاستشهاد بأوباما قائلين: "الرئيس يريد كذا، الرئيس لا يريد كذا".

قال جونز لإيمانويل مرّة: "لديك ما يكفي من القوة لتقول ذلك بنفسك". ففي المؤسسة العسكرية لا يُفترَض في الثاني في القيادة أن يستخدم رئيسه

غطاءً لأوامره، بل ينبغي أن يرسخ سلطته لإصدار الأوامر على مسؤوليته الخاصة. إلّا أن إيمانويل ورفاقه ظلوا يتستّرون باسم الرئيس.

وأكثر ما كان يُزعج جونز إحساسه بأن إيمانويل يحاول دائماً تخطّيه، فيأتي إلى جناح مستشار الأمن القومي ويتوجّه مباشرة إلى نائبه دونيلون. لذلك قال له جونز مرّة: "أنا مستشار الأمن القومي. عندما تأتي إلى هنا تعال لعندي". تحسّن الوضع فترة وجيزة، لكن إيمانويل عاد سريعاً إلى عادته القديمة في زيارة دونيلون وحده. لم يدرك جونز حقيقة الزُمَر والحلقات المُشكّلة في البيت الأبيض، ولو كان على علم بهذا الأمر عند اختياره نائباً له لما كان وافق بتاتاً على تعيين دونيلون.

كان جونز أيضاً غير مطمئنّ من ناحية غيتس. فوزير الدفاع كان يتمهّل في إظهار مواقفه ويراقب اتجاهات الجميع، بمن فيهم الرئيس، ثم يتبنّى الموقف السائد. لذلك كانت آراؤه مدروسة وتعبّر عن النتيجة المُرجَّحة. وكان شكّه الدائم غالباً غطاءً للتأخّر في اتّخاذ موقف.

أما الوزيرة كلنتون فقد كوّنت جونز عنها، في بادئ الأمر، انطباعاً جيّداً، إلى أن برزت مسألة زيني. كانت كلنتون، في بداية عهد الإدارة الجديدة، تبحث عمّن يكون سفيراً في العراق.

اقترح عليها جونز اسم زيني. وأنطوني زيني جنرال متقاعد من المارينز مثل جونز وقائد سابق للقيادة المركزية (من العام 1997 إلى العام 2000)، وكان بعد ذلك من الذين انتقدوا بصراحة غزو العراق في العام 2003. وكان جونز وزيني صديقين مقرّبين.

استحسنت كلنتون الفكرة وأجرت مقابلة ممتازة مع زيني، وبدا الأمر شبه محسوم. وظنّ زيني أنّ هذا المنصب سيكون من نصيبه حين قالت لمساعدها "لنبدأ بإعداد الأوراق اللازمة". رحّب أوباما بالفكرة واتّصل بايدن بزيني ليهنّئه، لكن مرّت عدة أيام من دون الإعلان عن أي شيء بهذا الخصوص. فسأل جونز كلنتون عن الأمر.

أجابته كلنتون: "آه، لقد قرّرنا تعيين كريس هيل"، وهو مفاوض سابق مع كوريا الشمالية في إدارة بوش.

فسألها جونز: "هل أخبر أحد طوني زيني بالأمر؟"

لم يسمع جونز جواباً بل قوبل بنظرة جوفاء. لذلك اتصل بزيني الذي صبّ جام غضبه على صديقه القديم. وكان جونز قد ذكر للمسؤولين السعوديين إمكانية تعيين زيني سفيراً في العراق، وهذا ما زاد مِن غضب زيني.

أطلع جونز الرئيس على مدى انزعاجه: "لقد قرّرنا ولم يحدث شيء، بل تغيّر القرار. لم يتّصل أحد بزيني ليخبره". وبدا أن لا أحدَ كان مسؤولاً عن العملية وعن تنسيقها. وكما قال زيني: "المسألة كلها مشوّشة. ولقد شوّهَت علاقتي مع أحد أصدقائي".

بيدَ أنّ الإساءة الفظيعة التي ارتكبَتها مجموعة "بَقّ الماء" حدثت أثناء جولة الرئيس الأوروبية الأولى في شهر آذار/مارس. كان جونز من ضمن الوفد المرافق، وطلب مقابلة الرئيس. لكن حيل بينه وبين الرئيس، إذ رفض أحد أفراد المجموعة طلبه. لم يصدّق جونز الأمر وأحسّ بالإهانة. فها هم في أوروبا ومستشار الأمن القومي يُمنع من محادثة الرئيس!

اشتكى جونز إلى إيمانويل وأخبره بما حدث. فلقد جُرحت مشاعره لازدرائه شخصياً. ومن الخطأ، من الناحية الإجرائية، أن يمنع أيّ مسؤول منسّق السياسة الخارجية الأول لدى الرئيس مِن إبداء المشورة للرئيس في أي وقت كان، ومن باب أولى حين يكون الرئيس في الخارج. كاد جونز يهدّد بالاستقالة، لكنه عوضاً عن ذلك أثار المسألة مع الرئيس مباشرةً.

قال جونز: "ينبغي التوقّف عن هذه الممارسات".

سكّن الرئيس روعه ووعده خيراً: "سوف نهتمّ بالأمر".

تحسّنت طريقة تعامُل الجميع باستثناء واحد هو مارك ليبرت، رئيس هيئة موظفي مجلس الأمن القومي. وليبرت مقرّب جدًّا من أوباما وهو بمثابة شقيق أصغر أثير لديه.

كان جونز مقتنعاً بأنّ ليبرت يحاول أن يهشّم الدور الذي يؤديه في إدارة أوباما. إلّا أن الحسم استغرق وقتاً إلى أن أثبت جونز قضيّته بأنّ ليبرت متورّط في حملة واسعة متواصلة من التسريبات وتزويد موظفي مجلس الأمن القومي ووسائل الإعلام بانتقادات وأخبار مسيئة لجونز ولأدائه بصفته مستشاراً للأمن القومي.

لدى عودة جونز من أفغانستان أبلغَ الرئيس بأنّ الحالة هناك محيِّرة. فثمَّة فارق شاسع بين ما كان يرد من تصوير للأوضاع خلال الأشهر السابقة وما وجده مؤخراً الجنرال ماكريستال.

قال جونز: "لم أعرف تماماً ماذا يحدث. لستُ أدري كيف أن الأوضاع تتبدّل بهذا الشكل الجذري في ليلة واحدة بين ذهاب قائد ومجيء آخر!"

أمّا بالنسبة لعدد القوات المطلوب فإنّ جونز قال لأوباما: "هذه المسألة لا تزال غير محسومة". وقد لا يكون لأيّ زيادة في عدد القوات أي أهميّة إذا لم يترافق ذلك مع العنصرين الهامين الآخرين، وهما التنمية الاقتصادية والحكم الأفغاني. فمن دون هذين العنصرين الآخرين ستبتلع أفغانستان أي عدد إضافي من الجنود يتمّ إرساله.

بعد بضعة أيام من عودتي من أفغانستان نشرتُ مقالةً في الصفحة الأولى من صحيفة "واشنطن بوست" يومَ الأربعاء 1 تموز/يوليو. كانت القيمة الإخبارية لما حدث واضحة: كنتُ متأكّداً من أنّ العسكريّين لن يكفّوا عن المطالبة بزيادة القوات برغم كل ما قاله جونز للجنرالات في أفغانستان.

كانت المقالة بعنوان: "الأساس في أفغانستان: الاقتصاد لا العمل العسكري لمنع تكرار ما حدث في العراق". وذكرتُ فيها زمان ومكان كتابتها في معسكر المارينز في هلمند. قلتُ في المقالة إنّ جونز أخبر القادة العسكريين الأمريكيين على الأرض أنّ "إدارة أوباما تريد المحافظة على مستوى عدد القوات في الوقت

الراهن والتركيز" على استراتيجية للتطوير الاقتصادي وتحسين الحكم وزيادة مشاركة الأفغان.

ورد في الفقرة الثانية: "يبدو أنّ الهدف المقصود هو وضع حدّ لترقُّب قدوم المزيد من القوات، مع أنّ الإدارة لم تستبعد احتمال نشر قوات إضافية في المستقبل". ونُكِر بالتفصيل تحذير جونز من أنّ أيّ طلب لقوات إضافية سيجعل الرئيس أوباما يتساءل: وما الداعي لذلك؟

ومِمّا نصّت عليه الفقرة السادسة: "وعلى كل حال، فإن مسألة حجم القوات المطلوبة لا تزال غير محسومة، ويُرجّح أن تكون موضوع نقاشات حامية خلال العام القادم. قال أحد كبار الضبّاط، في اجتماع خاصّ، إنّ على الولايات المتحدة أن تنشر قوّة تفوق 100,000 جندي لتنفيذ استراتيجية مكافحة التمرّد للسيطرة على المناطق والبلدات بعد إفراغها من متمّردي طالبان، أي بزيادة 32,000 عنصر، على الأقل، عن العدد المقرّر اليوم والبالغ 68,000 عنصر".

وفي المكتب البيضوي في ذلك الصباح، أبلغ الرئيس كلاً من جونز واكسلرود وآخرين أن تلك الفكرة بالضبط هي ما أراد إيصاله إلى الجميع. فهو يرى أنهم ما زالوا في بداية تطبيق دراسة ريدل ومن السابق لأوانه البحث في زيادة عدد القوات.

كانت ردّة الفعل في وزارة الدفاع مختلفة تماماً. قال الأدميرال مولن لجونز في مكالمة هاتفية: "لقد وضعتَ لنا سقفاً". وما قصده مولن بالسقف هو أنّ جونز قد وضع حدّاً أعلى لعدد القوات التي يمكن أن ترسلها الولايات المتحدة إلى أفغانستان.

أجابه جونز: "لا، لم أفعل ذلك".

فردّ رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة: "هراء!".

أوضح جونز: "أنا لا أنظر إلى المسألة من هذه الزاوية. المشكلة الحقيقية،

كما أخبرتك سابقاً، هي أني أرى أنه ليس من العدل بالنسبة للرئيس، بعد أن اتّخذ ذلك القرار في شهر آذار/مارس، أن نقرّر، حتى قبل وصول الـ 21,000 جندي إلى هناك، أن الأمور سيّئة جداً وأن هناك حاجة إلى زيادة إضافية بين 40,000 و80,000 جندي".

لكن مولن لم يقتنع، وقال: "هذا يُعتبر سقفاً". كان الأميرال يتفهّم وضع جونز إلى حدّ ما، فقد أدرك أنّه يحاول مواجهة الضغوط السياسية التي تمارس عليه، لا من الرئيس، بل من إيمانويل وأكسلرود وليبرت ودونيلون.

غير أن جونز أراد أن يلتفت مولن إلى المعطيات الداخلية الأمريكية ويتوقّف عن المطالبة بقوات إضافيّة ريثما ينتهي ماكريستال من تقييمه خلال فترة 60 يوماً: "اكتفِ الآن بما لديك فعلاً، أمّا ما يُقال غير ذلك فهو لا يزال كلاماً بكلام".

وأردف ذلك بقوله: "مايك! فكّر بأهمية دورك في هذه المسألة. من المعروف رسمياً أنّك أنجزتَ أموراً وقدّمت توصيات معيّنة، ونلتَ كل ما طلبتَه. كما أصبح معروفاً الآن أنّك تحوم في دوائر حلف شمال الأطلسي محاولاً اكتساب مؤيّدين حتى قبل أن يوافق الرئيس على أي زيادة. إني أنصحك بصفتي صديقك: لا تضع نفسك في موقف حرج".

ظنّ جونز أن مولن فهم قصده.

بعد ذلك اتّصل مولن ببترايوس.

قال مولن: "هذا سقف أعلى يحدّدونه لنا".

حين اتّصل ماكريستال بمولن ليستفهم عن المغزى من المقالة ومن تحذير جونز، شرح رئيس هيئة الأركان رأيه بشكل واضح.

قال إنه سقفٌ أو حَدٌ أقصى، وجزم بأن الرئيس يبعث لهم برسالة واضحة. وأضاف مولن: "لقد فهمتُ المقصود. المسألة واضحة جداً".

ثم قال في حديث صحفي أجرته معه آن سكوت تايسون في صحيفة

واشنطن بوست إن هذا يُعتبر سقفاً. قال: "لقد أُبلغ ماكريستال بأن لديه كامل الحرية في إجراء تقييمه وطلب كل ما يحتاج إليه. لم توضَع عليه شروط مسبَقة، بل قيل له: "قُم بدراستك وتقييمك وعُد إلينا بكلّ ما تطلبه".

تحدّث ماكريستال مع الفريق لوت في مجلس الامن القومي بشأن الضغوط حول حجم القوات.

قال ماكريستال: "اسمع، إنّي لم ابدأ بعد بكتابة تقريري التقييمي. ولا كلمة واحدة منه". واعرب عن اعتقاده بأن جونز "يقوم بحملة واسعة على الجميع لدعم موقفه" ولا ينقل رسالة من البيت الابيض.

واضاف ماكريستال: "لستُ بحاجة إلى ان يأتي مستشار الأمن القومي ويملي عليّ ما يجب أن افعله؟"

اتّخذ السكرتير الصحفي غيبز، في مؤتمره اليومي، موقفاً مسانداً لجونز قال: "اظنّ ان كل الادلّة تشير إلى أن القوة العسكرية وحدها لن تحلّ كل مشاكلكم في تلك البلاد. العبء يقع أيضاً على عاتق الافغان في تحسين الوضع الامني في بلادهم. لكن إذا لم نشهد تحسّناً وتقدّماً في الحكم. إذا لم يتحقّق اي تطوّر وتغيير في الاقتصاد أعتقد أن الرئيس والجنرال جونز يوافقان على أن القوات العسكرية، مهما كان عددها، لن تحقّق لافغانستان حالة استقرار مُستدام".

استشاط غيتس غضباً، لكنه طلب من مساعديه أن يتركوا له، بصفته وزير الدفاع، أمر إبلاغ هذه المعلومات إلى القادة على الأرض عبر قنوات المؤسسة العسكرية.

وارسل جيف موريل الناطق الرسمي لوزارة الدفاع رسالة إلكترونية شديدة اللهجة إلى ماكدونو في مجلس الأمن القومي يقول فيها ما مؤدّاه: لا تفعلوا ذلك، دعوا الأمر لغيتس.

كان من الواضح جداً أن الترويج لفكرة عدم جدوى زيادة القوات لن يردع الجنرالات والبنتاغون. لا بل إن هذا التوجُّه كان اشبه بمنبّه للحَثّ على اتخاذ

موقف مضادّ. وهكذا فإن الهوّة قد ازدادت بين البيت الأبيض والبنتاغون بعد أقلّ من أربعة أشهر عقب انتهاء دراسة ريدل، حين كشف الرئيس عن استراتيجية جديدة. وكتب الصحفي المحافظ بيل كريستول مقالاً في مجلة "ويكلي ستاندرد" أشار فيها إلى شدّة اقتناع جونز بفكرة عدم جدوى زيادة عدد القوات وإلى أن الرئيس أوباما يميل إلى الأخذ بهذه الفكرة.

13

كان الفريق لوت، خلال الأشهر الثلاثة التي تلت دراسة ريدل، يحاول إفراغ المبادئ الثلاثة "التعطيل والتفكيك والهزيمة" في قالب سياسة فعلية خاصة بأفغانستان وباكستان. فبعد عودة ريدل إلى عمله في مؤسسة الأبحاث رجع لوت ليلعب دوره. لكنه بالرغم من انهماكه في العمل في سردابه داخل الطابق السفلي في الجناح الغربي ظلّ يحسّ أن الأجواء حوله غير ودية.

استخدم أفراد مجموعة لوت فيما بينهم مصطلحات مستوحاة من أفغانستان لوصف إدارة أوباما. فالرئاسة تسكنها "قبائل" تعكس انقساماتها، حيث تعيش قبيلة هيلاري في وزارة الخارجية، وتحتلّ قبيلة شيكاغو مكاتب أكسلرود وإيمانويل. أمّا قبيلة الحملة في مجلس الأمن القومي فهي بقيادة رئيس هيئة موظفي المجلس مارك ليبرت ومدير الاتصالات الاستراتيجية دنيس ماكدونو وهما من مساعدي أوباما في حملته الانتخابية. ويظهر أن أفراد هذه القبيلة كانوا يتباهون بعلاقاتهم الشخصية مع الرئيس وغالباً ما يتجاوزون مستشار الأمن القومي جونز، وقد أسماهم مساعدو لوت "المتمرّدين".

كان ليبرت يوصد الأبواب في وجه لوت. ويبدو أنّ ليبرت ظنّ أنّ لوت يدير مركزاً متقدماً للبنتاغون في أعماق البيت الأبيض. وحين زار أوباما العراق في شهر نيسان/أبريل منع ليبرت عن لوت أي معلومات، وكان يدير مجريات الرحلة بنفسه عبر هاتف البلاكبيري.

فقد لوت العراق من سجلّه الوظيفي، وكأنّ هذا الفريق المتقاعد من الجيش لم يعد يُعتبَر قيصر الحرب بعد أن أُنزلت مرتبته من نائب مستشار الأمن القومي إلى منسّق لشؤون أفغانستان وباكستان.

كان على لوت إعداد خطّة التنفيذ الاستراتيجية (SIP) التي ستُطبّق بموجبها دراسة ريدل، وهذه هي فرصته لإعادة إثبات مركزه في جهاز مجلس الأمن القومي. رأى لوت أنّ عليه في خطّته، تصحيح الخلل الذي يشوب دراسة ريدل التي كانت بنظره مشروعاً متسرّعاً لم يتطرّق إلى "الوسائل" المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة بأفغانستان وباكستان. فكم ستكون الكلفة بالدولارات؟ كم هو عدد القوات المطلوبة فعلاً؟ ما هو مقدار الدعم المدني اللازم لتحسين الحكم والحدّ من الفساد؟ ما هو الجدول الزمني لهذه الاستراتيجية؟ وإذا كانت الدراسة لم تُجب عن هذه الأسئلة فإن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تتضمّن الإجابات.

وصل لوت، بحلول منتصف شهر تموز/يوليو، إلى مرحلة مراجعة آخر التعليقات على مسوّدة خطّة التنفيذ الاستراتيجية، وهي تقع في 40 صفحة. وقد أثارت اهتمامه منكّرة غيتس بهذا الشأن، إذ نكر غيتس أنّ المهمّة في أفغانستان ينبغي ألّا تكون "تعطيل" طالبان بل "هزيمتها".

أدرك لوت فوراً حجم نصيحة غيتس التي سعى إليها البنتاغون منذ عدة أشهر والتي تعكس مدى نفوذ بترايوس وأنصاره من مؤيدي مكافحة المتمرّدين. فهذه اللفظة المفردة "هزيمة" أعطت تفسيراً جديداً لدراسة ريدل برمّتها ووسّعت الغاية المحدودة في هزيمة القاعدة وجعلتها تشمل هزيمة طالبان الأفغانية أيضاً. فالدراسة قد طلبت من العسكريين تنفيذ عمليات شاملة مكتملة الموارد لمكافحة التمرّد في أفغانستان، لكنّها لم توضح غاية تلك الحملة أو مفاعيلها. فهل هي تعطيل طالبان أم تفكيكها أم هزيمتها؟

بالطبع، إن إلحاق الهزيمة بطالبان يحتاج من القوات والمال والوقت أكثر ممّا يحتاجه تفكيكها. فالهزيمة تعني الاستسلام بدون قيد أو شرط -

أو الخضوع التام والانتصار النهائي الحاسم، أي القضاء التام على طالبان.

رأى لوت أنّ هذا الهدف ستترتّب عليه تكاليف باهظة، فصعد إلى مكتب جونز. قال شارحاً اقتراح غيتس الأخير: "أريد أن ألفت نظرك إلى هذا الأمر، إنّه مختلف وفي غاية الأهمية. فالعبارات التي اختارتها وزارة الدفاع تعبّر عن استعدادهم للقتال. لقد رسموا لأنفسهم هدفاً كبيراً جداً هو هزيمة طالبان".

قال جونز إنّه ليس في ذلك مشكلة. فهو لا يهتمّ كثيراً لانتقاء الألفاظ، بل كل ما يهمّه هو صدور خطّة التنفيذ لأن ماكريستال كان في فترة إجراء مراجعته ويُفترض أن تكون خطّة التنفيذ دليله. ورأى جونز أن هدف إيقاع "الهزيمة" سيدفع العسكريين إلى تَبنّي الاستراتيجية بالكامل.

بعد ذلك، توجّه لوت إلى دونيلون، نائب مستشار الأمن القومي وهو يتفوّق على جونز من حيث الحسّ السياسيّ.

حين علم دونيلون أن غيتس هو الذي يعرض الفكرة وافق بدوره على التعديل.

وقّع جونز خطة التنفيذ الاستراتيجية السرية وأرسلها إلى البنتاغون في 17 تموز/يوليو. وقد استُهلّت الفقرة 3 ـ أ من الخطّة بما يلي: "هزيمة المتمرّدين المتطرّفين..."

اعتاد لوت على مكالمة بترايوس عبر جهاز هاتف الفيديو كل يوم ثلاثاء وماكريستال كل يوم جمعة. وقد رحّب الجنرالان بإضافة عبارة "هزيمة" فهي تحدّد مهمّتهما كما يريدانها بالضبط، علماً بأنّ بترايوس لم يحصل على مثل هذا الأمر، على وجه الدقّة، حين كان في العراق.

لكنّ أحد المديرين المسؤولين عن أفغانستان في مكتب لوت، أي أحد أفراد مجموعته، لاحظ أن هذا الهدف فيه الكثير من الغلوّ والمبالغة.

لم تكن هناك تصريحات أو مؤتمرات صحفية ولا بيانات من البيت الأبيض أو تسريبات إخبارية أو مناقشات عامّة حول هذا التوسّع الفضفاض في أهداف

الحرب وتغيير غاياتها. وهكذا أصبحت مهمّة إلحاق "الهزيمة" الدليل الواضح لعمل ماكريستال الذي راح بصفته القائد الجديد يطرح السؤال الأساسي: ما هي الأوامر الصادرة إليّ؟ وبالتالي: ماذا يلزمني لتنفيذ تلك الأوامر؟

كان المبعوث الخاص ريتشرد هولبروك متشائماً بشأن انتخابات 20 آب/أغسطس في أفغانستان.

قال هولبروك في مجلس الأمن القومي، خلال الصيف: "إذا كان ثمّة عشر نتائج محتملة في أفغانستان فإن تسعاً منها سيّئة. وهي تتراوح بين الحرب الأهلية والأوضاع الشاذّة".

إلّا أنّ هولبروك قلّل من أهمية مخاوفه علناً، فقال في مؤتمر صحفي إنّه لم يكن قلقاً جداً لجهة الشكاوى بشأن تسجيل الناخبين الأفغان. ثم قارن بين السباق الرئاسي الأفغاني وانتخابات مجلس الشيوخ في ولاية مينسوتا في العام 2008 التي كانت مدار دعاوى طعن قضائية، وكأنه يريد القول إنّ الصراعات السياسية تؤدي دائماً إلى مشاكل.

وفور إقفال صناديق الاقتراع في 20 آب/أغسطس انتشرت الأخبار عن حدوث تزوير. وقد ظلّ العديدون من موظّفي وزارة الخارجية [الأمريكية] والأمم المتحدة في قندهار داخل مقرّاتهم ولم يغادروها لزيارة مراكز الاقتراع لأسباب أمنية. لم توقف هجمات المتمرّدين الانتخابات الوطنية، لكنّ بعض المراقبين الدوليّين لاحظوا أن معظم القوات الإضافية التي أرسلها أوباما في شهر شباط/ فبراير، على ما يُزعم من أجل أمن الانتخابات، قد نُشرت في ولاية هلمند حيث يسكن بضعة ناخبين. كما منعت الشرطة الوطنية الأفغانية مجموعة من المراقبين من التدقيق في السجلات في مدينة قندهار الخاضعة لسيطرة أحمد ولي الاخ غير الشقيق للرئيس كرزاي. وقد اشتكى واحد من كبار مؤيدي أحد المرشحين الخاسرين للمراقبين بقوله: "ردّة الفعل الوحيدة على هذه الانتخابات هي شراء قطعة سلاح أوتوماتيكية والاستعداد للحرب".

في اليوم التالي للانتخابات، أي في 21 آب/أغسطس، ذهب هولبروك والسفير إيكنبري لمقابلة كرزاي في كابل. كانت الساعات الثلاث الأولى من الاجتماع على ما يرام إلى أن بدأ البحث في المستقبل ومخططات كرزاي في حال إعادة انتخابه.

أجاب كرزاي: "لكنّني انتُخبتُ مجدداً".

لكن هولبروك وإيكنبري ذكّراه بأنه لم يتمّ إحصاء كل الأصوات.

فقال كرزاي إن المسألة قد حُسمَت وانتهت.

رَدّ هولبروك: "لكن، يا سيدي الرئيس، ما هو موقفك إذا كانت هناك دورة اقتراع ثانية؟" فوفقاً للدستور الأفغاني، إذا لم ينل أيّ من المرشّحين 50 بالمئة على الأقلّ من الأصوات فيتمّ إجراء دورة اقتراع ثانية لانتخاب أحد المرشّحين اللذين نالا أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

قال كرزاي وقد تعكّر مزاجه: "هذا مستحيل، أنا أعرف ما اختاره الناس. ليس هناك من يريد دورة ثانية، لا أحد".

فأوضح هولبروك: "سيدي الرئيس، نحن لا نقول إنّنا نريد ذلك. لكن ما أريد معرفته هو في حال عدم نيل أحد 50 بالمئة من الأصوات، فهل توافق على ذلك؟ هل ستجري دورة ثانية؟"

أجاب كرزاي: "هذا مستحيل".

اتّصل كرزاي، بعد الاجتماع، بمركز عمليات وزارة الخارجية وقال إنّه يريد التحدّث إلى وزيرة الخارجية كلنتون أو الرئيس أوباما.

وصل الخبر إلى الرئيس أوباما الذي كان يُمضي إجازة في جزيرة مارثاز فينيارد فاتّصل بإيكنبري عبر الهاتف المأمون.

قال إيكنبري: "لقد اجتمعنا بكرزاي، سيّدي الرئيس. إنّه يحاول الالتفاف علينا، هو يظنّ أننا نريد إجراء دورة اقتراع ثانية، ونحن لا دخل لنا بالأمر". وأخبره بالتفصيل ما حدث وكيف أن كرزاي يقف موقفاً سلبياً ويصرّ على

استحالة إجراء دورة ثانية، وأضاف: "أقترحُ يا سيّدي ألا تردّ على مكالمته".

وافق أوباما على ذلك، وأبقى نفسه بعيداً تاركاً لإيكنبري وهولبروك متابعة مسألة كرزاي.

بعد ذلك بيومين، كان إيكنبري وهولبروك والجنرال ماكريستال على مائدة كرزاي.

قال إيكنبري: "سيدي الرئيس، لن تخاطب الرئيس ولا وزيرة الخارجية بهذا الشأن. وقد اقترحتُ أنا ذلك، وإليك السبب. لقد أساتَ فهم موقفنا. نحن لا ندعو إلى إجراء دورة ثانية". فالولايات المتحدة تدعم تطبيق الإجراءات الدستورية الأفغانية ـ سواء أكان هناك فوز حاسم من الجولة الأولى أم دعت الحاجة إلى جولة ثانية، "وهذا هو موقفنا".

كانت معلومات الاستخبارات تشير إلى تنامي سيطرة الأوهام وجنون العظمة على كرزاي، حتى إنّ جماعته انفسهم أخبروا إيكنبري وهولبروك بذلك.

أجاب كرزاي: "أنتم تقفون ضدّي. إنها مؤامرة بريطانية ـ أمريكية".

في شهر آب/أغسطس، طلبتُ من مساعدي جوش بوك، وهو مراسل سابق لصحيفة "شيكاغو تريبيون"، إجراء مقابلات استطلاعية مع أفراد فريق دراسة الجنرال ماكريستال الاستراتيجية الذين عادوا حديثاً من أفغانستان. كنا نريد أن نعرف ما يجري فعلاً على الأرض. كيف كانت الحرب تسير؟ أين تجري الأمور بشكل جيّد؟ وأين تظهر العوائق؟

وتعود فكرة إنشاء الفريق، إلى حدّ ما، إلى أسلوب عمل بترايوس الذي طبّقه في العراق عام 2007. وتقوم الاستراتيجية على الإتيان بحمَلة الدكتوراه وسواهم من خبراء مؤسسات الأبحاث إلى منطقة القتال لدراسة وضع الحرب، تماماً كما تفعل الشركات المتعثرة حين تتعاقد مع مستشارين من خارج الشركة. ومن أهم جوانب هذه الاستراتيجية العلاقات العامة. فالخبراء من مؤسسة

بروكينغز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة راند وسائر مجموعات الأبحاث ينتجون بغزارة الكتب وبيانات المواقف والمقالات التي يمكن أن تشرح للجمهور أي تغيير يطرأ على الاستراتيجية. وبعد انتهاء مهمّة الفريق في أفغانستان التي دامت عدة أسابيع أصبح بإمكان كل فرد من أفراد الفريق مواصلة تقديم استشارته حول جهود الحرب بصفته "خبيراً في الشؤون الأفغانية". ضمّ الفريق المؤلّف من 14 عضواً، إلى جانب الخبراء الأمريكيين، باحثين أوروبيّين وضبّاطاً عسكريين وممثّلاً لوزارة الدفاع.

لقد كان فريقاً من محلّلين متمرّسين مستعنّين لتحدّي افتراضات كبار الجنرالات. اجتمع جوش بستّة منهم، متعهّداً بعدم كشف مصدر المعلومات، وذلك لمعرفة ما رأوه على الأرض وما اقترحوه على ماكريستال.

وقد شكّل مساعدو ماكريستال الفريق على عجل في شهر حزيران/يونيو. واعترف أحد أفراد الفريق بأن انضمامه إلى الفريق كان بمثابة اعتراف مُحرِج منه أمام واشنطن بأسرها بأنه متفرّغ وليس مرتبطاً بعمل آخر في حين أن المدينة تتباهى دائماً بكثرة الانشغالات والارتباطات.

كان معظمهم قد ذهبوا إلى أفغانستان من قبل، إلّا أن عدداً قليلاً منهم رأى تلك البلاد على حقيقتها، إذ كانت زياراتهم مقصورة على القواعد العسكرية ووسائل النقل العسكرية وجلسات المعلومات التي زوّدهم بها العسكريون.

اجتمع ماكريستال بأفراد الفريق في غرفة اجتماعات بلا نوافذ داخل مقر قيادته في كابل، في يوم 25 حزيرلن/يونيو، وطرح عليهم ثلاثة أسئلة توجّه مسار دراستهم: هل المهمّة ممكنة التحقيق؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هو المطلوب تغييره لإنجاز المهمّة؟ وهل إن إكمال المهمّة يتطلّب موارد إضافية؟

طلب ماكريستال من أفراد الفريق أن يكونوا واقعيّين ويركّزوا على ما يمكن تحقيقه عملياً. وذكر أحد أفراد الفريق أن ماكريستال أعطى الانطباع بأنه ذو عقل منفتح. فهذا الجنرال كان سابقاً على رأس القوات الخاصة الأمريكية وقاد مهمّات داخل أفغانستان والعراق لإبادة الإرهابيين والمتمرّدين. ويبدو أنّه قد توصّل إلى

استراتيجية لمكافحة التمرّد عن طريق التجربة والخطأ بعدما لمسَ لمْس اليد أن أمريكا لا يمكنها الاكتفاء بانتظار نهاية الحرب.

سافر فريق الدراسة في أنحاء أفغانستان على متن طائرة ثابتة الجناحين على مدى عدّة أيام، فزار مدناً وقواعد في منطقتي القيادتين الإقليميتين الجنوبية والشرقية.

وجدوا أن معرفة العسكريين بالشعب الأفغاني ضئيلة نسبياً. لذلك لا يمكنهم إدراك مدى تأثّر الأفغان بحملات الإثارة والتهويل التي تنشرها طالبان. يستطيع ماكريستال أن يأمر بتنفيذ استراتيجية لمكافحة التمرّد، إلاّ أن معظم الجنود في تحالف الدول الاثنتين والأربعين يقيمون في قواعد مصمّمة لعزلهم عن الأفغان العاديين. كان جمع المعلومات يتمّ خبط عشواء، وقد قال أحد أفراد الفريق: "يمكن أن نكون على وشك خسارة قندهار لكن دون أن ندري، وذلك لأننا لا نتّصل بالسكان ولا نحتكّ بهم لنعرف ما يجري في المدينة".

وتنطوي خطّة مكافحة التمرّد نظرياً على نشر اختصاصيّين مدنيّين، وهؤلاء غير متوافرين بشكل عام، أو على الأقل لا توجد أعداد كافية منهم لإرسالهم إلى أفغانستان. وينبغي أن يكون مثل هؤلاء الاختصاصيين ذوي إلمام مقبول باللغات الأفغانية مثل الدارية والباشتو، وإلاّ فيتوجّب اكتشاف منجم من المترجمين المحليين لم تستطع بلايين الدولارات وآلاف القوات إيجاده حتى الآن. ولا تستغني الخطّة عن الانخراط الكلي في المجتمع الأفغاني والقبائل الأفغانية. وقد صوّر ذلك أحد أفراد الفريق بقوله: "إنّ عقيدة مكافحة التمرّد التي يتحدّثون عنها بحاجة إلى مستوى عالٍ من المعرفة بالمحليات الأفغانية يفوق مستوى معرفتي بمسقط رأسي".

اكتشف الفريق أنّ حوالى 70 بالمئة من متطلّبات المخابرات تتركّز على الأعداء، في حين أن بعض الخبراء يرى ضرورة توسيع أفق العمليات ليتم التركيز على الناس الذين يجب حمايتهم. من هم هؤلاء الناس؟ من هم قادتهم؟ ماذا يريدون فعلاً؟ الأمن؟ فرص العمل؟ أم يريدون أن يُتركوا وشأنهم؟

قال أحد كبار أفراد الفريق: "ماذا سيقول الأفغان حين يلاحظون أنّ الأمريكيين ممنوعون من التنقّل سيراً على الأقدام في كابل التي يُقال إنها آمنة، وحين يعلمون أنّ الإيطاليين لا يستطيعون التجوّل في أنحاء هراة؟"

بالإضافة إلى كل ذلك، أصبحت الحرب متأمركة إلى حدّ بعيد، وغدا حلف شمال الأطلسي (ناتو) ورقة تين توحي بوجود غطاء دولي. سأل أحد أفراد الفريق قائداً هولندياً في الجنوب هو العميد مارت دو كرويف ما إذا كان الأمريكيون سيطلبون إبقاء قوّاته بعد موعد انسحابها المقرر في العام 2010، فقال: "حين أخبرناهم أننا سنغادر، قالوا لنا شكراً لما قدّمتموه من خدمات"، فكأنّهم كانوا يرحّبون برحيلهم.

رأى بعض أفراد فريق الدراسة أن الحرب قد تصبح أمريكية مئة بالمئة بعد سنة أو سنتين. والواقع أن الجنرالات الأمريكيين لا يريدون المزيد من قوات الناتو تجوب أفغانستان وتطلب الدعم الجوي كلما أرادت مهاجمة الأفغان المشبوهين. فالأمريكيون يفضّلون أن توفّر دول الحلفاء في الناتو المال والمدربين لقوات الأمن الأفغانية.

في اجتماع المراجعة المبدئية الأول، في 4 تموز/يوليو، لم ينقل الفريق لماكريستال سوى أخبار سيئة. وقد خلص معظم أفراد الفريق إلى أننا، حتى ولو طبقنا أعظم حملة لمكافحة التمرد في تاريخ البشرية، فإننا سنظلّ عرضة للفشل نظراً لضعف الحكومة الأفغانية وفسادها.

بدا ماكريستال كمَن أصيب بصاعقة وشكر أعضاء الفريق.

كان الجنرال قد ادّعى أن بإمكان الولايات المتحدة أن تهزم طالبان بسهولة تامة، لكن المشكلة ليست في الأعداء وإنما هي حماية الناس. لذلك فإن عدداً من أفراد الفريق شدّدوا على أهمية جمع المعلومات عن السكان.

قال ماكريستال إنّه ينبغي على القوات الأمريكية والحلفاء عدم قتل المدنيين ولو من غير قصد، حتى حين تكون الضربات الجوية متلائمة وقواعد الاشتباك. فأي تحرّك تكتيكي ذكي سيكون خطأً استراتيجياً فادحاً إذا أدّى إلى وفاة مدنيّ بريء.

واضاف ماكريستال: "قد يكون العمل صحيحاً من الناحية التقنية في حين تكون له مضاعفات سيّئة على المدى الطويل".

طار الفريق في اليوم التالي إلى هراة حيث مركز القيادة الإقليمية الغربية التي يشرف عليها الجيش الإيطالي. كان بعض افراد الفريق ما زالوا يتذكرون من زيارة سابقة أن المطعم في القاعدة يقدّم طبق كركند بالأرزّ رائعاً جداً. فقد ارسل الإيطاليون طاهياً افغانياً إلى مدرسة للطهاة في إيطاليا وكانوا ينقلون الكركند بالطائرة. وصحيح أنّ الإيطاليين كانوا في افغانستان لكنّهم، وعلى عكس ما تقتضيه مبادئ خطّة مكافحة التمرّد، رفضوا أن يكونوا جزءاً من افغانستان.

والقائد الإيطالي هناك هو الجنرال روزاريو كاستيلانو وهو مظلّي متّقد مفتول العضلات، وقد أطلع افراد الفريق على رأيه في طبيعة ماكريستال الفضولي.

قال كاستيلانو: "ماكريستال هذا يُكثر من طرح الأسئلة. فهو يسألني عن اسمي، واقول روزاريو كاستيلانو، ويعود ماكريستال لسؤالي: لماذا"؟. القائد الجديد يسأل عن كل شيء.

لكنّ الفريق عموماً لم يتلقّ إجابات وافية عن أسئلته، إلّا نادراً. فحين سألوا كاستيلانو ماذا سيفعل بالقوات الإضافية؟ تلعثم مدة عشر دقائق ثم قال: "هذا سؤال سخيف".

إنّ الحلفاء في حلف شمال الأطلسي يستطيعون المساعدة في تدريب وتعليم الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني، لكنّ الانطباع العام هو أن العديد من الجيوش الأوروبية المتمركزة في أفغانستان لا تتوقع أن تخوض القتال.

في اليوم التالي ظهر بكلّ وضوح، في المنطقة الجنوبية، مدى ابتعاد قيادة ماكريستال، أي القوة الدولية للمساعدة الأمنية (ISAF)، عن السكان الأفغان. فقد حُشر أعضاء الفريق في آليات مصفّحة ولم يستطيعوا أن يلقوا على شوارع مزار شريف سوى نظرات خاطفة عبر زجاج سميك مضادّ للرصاص في فتحات ضيقة.

وكذلك حُمي الفريق على نحو مماثل في كابل، فقد أقاموا في مجمّع تابع لإحدى الشركات المتعاقدة مع القيادة وكانت تؤمن حراسته القوات النيبالية.

وتولى البريطانيون نقلهم في سيارتين مصفّحتين. وبناء على أوامر رسمية بريطانية ارتدوا سترات واقية مع أن الرحلة إلى مقر القيادة لا تستغرق سوى 15 دقيقة. وحتّى ماكريستال، الرجل الأقوى في أفغانستان، لم يكن لديه الصلاحية ليخبر العريف البريطاني المسؤول عن الموكب أنّ لا حاجة لأعضاء الفريق بارتداء البزّات الواقية. فمسؤولية إصدار مثل هذه الأوامر تعود إلى البريطانيين، والمسألة مسألة سيادة وطنية.

راحت السيارتان المصفّحتان تنهبان الارض في شوارع كابل، وكان السائقان يطلقان أبواقهما بدلاً من استخدام المكابح وينتقلان بسرعة البرق من مسرب إلى آخر منحرفَيْن بين السيارات فجأة من دون أن يتركا أي فرصة لزيادة السرعة. والمنطق وراء ذلك هو أنّ السرعة الجنونية تقلّل احتمالات التعرّض لمتفجّرات مزروعة على جوانب الطرقات. كان من الممكن دهس أيّ أفغاني لا يتنبّه للسيارتين ويقفز مبتعداً عن طريقهما. بعد أن دفعت إحدى السيارتين سائق دراجة أفغانياً إلى جانب الطريق صاح أندرو إكسام بالسائق: "ماذا تفعل يا صديقي؟" وإكسام هذا باحث في مركز الأمن الأمريكي الجديد وعنصر سابق في فرقة جوالة الجيش الأمريكي.

وجاء جواب السائق: "لا يمكننا التمادي في الحذَر يا سيدي، فمن الممكن أن يكون حاملاً قنبلة". إلّا أنّه كان واضحاً أنّ قيادة السيارات بهذا الشكل تثير غضب الأفغان في الشوارع. ولمس أفراد الفريق كيف أنّ فرض الحماية بالقوة يُفقِد قوات التحالف تعاطف الشعب الأفغاني. كتب إكسام صفحة لماكريستال حول تهوّر سائقي السيارات المصفّحة في قيادة سياراتهم تحت عنوان "جولة في أفغانستان بالغوّاصات".

وسرعان ما اتّخذ ماكريستال دور رئيس شرطة المرور فأصدر توجيهات خطية لجميع وحداته العاملة بضرورة "قيادة الآليات بطريقة تراعي سلامة الشعب الأفغاني وتضمن أمنه".

كان الجنرال القائد يحافظ على هدوئه بالرغم من الخيبات اليومية، فإذا

أخطأ أحد مرؤوسيه الضباط خطأً فادحاً في الاجتماع التوجيهي الصباحي لا يعمد إلى الصراخ كغيره من الجنرالات. لم يكن ماكريستال يعتبر زيادة عدد هجمات طالبان أو نقصانها مقياساً موثوقاً لدرجة نجاح العمليات. فخلال أحد الاحاديث حول منطقة معروفة بصعوباتها أشار منسّق الفريق الذي يحظى باحترام الجميع، العقيد كريس، إلى مسألة العنف في تلك المنطقة بقوله: "سيّدي، لقد انخفض مستوى العنف 90 بالمئة حين كانت كتيبتي هناك".

فأجابه ماكريستال: "وكذلك انخفض العنف 90 بالمئة، يا كريس، حين استسلم الجنرال لي في أبوماتوكس" [المعركة التي استسلم بها الجنوبيّون في الحرب الاهلية الامريكية].

قال عضو صريح في الفريق إن ماكريستال يجب ألاّ يبني استراتيجيته على تساؤلات "ماذا لو؟" وتمنّيات "لو أنّنا" كما يبدو من مسار الولايات المتحدة. ماذا لو زدنا عدد القوات الافغانية؟ لو أننا فقط نستطيع إصلاح كرزاي... لو أننا نستطيع إصلاح الوضع الزراعي... ماذا لو أمّنا الطريق الدائرية حول البلاد؟

فمثل هذا التوجّه بعيد عن أرض الواقع، وهو بحسب ما قاله أحد أفراد الفريق لمساعدي جوش "يستند إلى التمنيات، وهذا يعني، في زمن الحرب، أنّه يستند إلى الأوهام".

شجّع بعض أفراد الفريق ماكريستال على مساومة البيت الابيض حتّى ينال ما يريد. إلاّ أنّ ماكريستال لم يُرِد ذلك. فهو مستعدّ لان يقول، كما عبّر أحد أفراد الفريق، "هذا هو مطلبي. فإذا لم أُعطَ ما أريد فهذه هي المخاطر. وإن لم تلبّوا طلبي لن أستقيل، لكنّني قد لا اكسب الحرب".

تسلّمت وزارة الدفاع دراسة ماكريستال السرية حول الحرب في أفغانستان يوم الاثنين 31 آب/اغسطس، وكان على وزير الدفاع تزويد الرئيس بنسخة منها. كانت الوثيقة بالغة الدقة حتى إن أفراد فريق الدراسة الذين ساهموا في صياغة أجزاء منها وكانوا يحملون تصريحات أمنية مُنعوا من الحصول على نسخ منها.

وقد زوّد كبار موظفي وزارة الدفاع والإدارة الملمّين بمضمون التقرير الصحف بمعلومات عامة أساسية كانت مادّةً للمقالات الصحفية التي ظهرت في اليوم التالي. ووصفت صحيفة واشنطن بوست التقرير بأنّه "تقييم متّزن يُتوقّع أن يمهّد الطريق لطلب زيادة عدد القوات الأمريكية". وحذّرت صحيفة نيويورك تايمز من أنّ توسيع رقعة الوجود الأمريكي سوف يزيد كذلك تورّط السيد أوباما مع حكومة أفغانية تُعتبر عموماً فاسدة وغير شرعية". إلّا أن معاني التقرير قد أوّلتها وتخيّرتها المصادر نفسها للصحفيين، وظلّ التقييم الحقيقي سرّياً، وهذا ما عمّق الغموض وزاد التساؤلات: هل إن تلك التأويلات والتحليلات دقيقة؟ فماذا قال التقرير فعلاً؟

كان مولن يقدّر ماكريستال تقديراً عظيماً، وقد جعله مديراً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة ـ وهي وظيفته السابقة ـ وكان من أهدافه في ذلك أمله بأن يمحو تثبيت مجلس الشيوخ له في هذه الوظيفة سلبيات الدور الذي لعبه في لفلفة قضية موت العريف بات تيلمان بنيران صديقة في أفغانستان خلال العام 2004. وكان تيلمان رياضياً شهيراً في دوري كرة القدم الأمريكية قبل أن يترك عالم الرياضة ويلتحق بفرقة الجوّالة في الجيش الأمريكي. وقد وقّع ماكريستال على طلب بمنح تيلمان وسام النجم الفضي الذي يُمنح لمن يستشهد بنيران الأعداء. وندم على هذا العمل لاحقاً.

أُثيرت المسألة ثانية خلال مداولات جلسات المصادقة على تعيين ماكريستال قائداً للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. أكّد ماكريستال أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ انه أوصى بمنح وسام النجم الفضي بنيّة سليمة، وأقرّ أنّه تسرّع في إجراءات التحقيق، وقال: "ما تعلّمناه منذ تلك الحادثة هو أنه من الأفضل التأنّي والتأكد من اكتمال كافة عناصر منح الوسام وعدم التسرّع في ذلك".

حين وردت دراسة ماكريستال تبنّاها مولن.

سأل النقيب البحري جون كيربي مساعد مولن الخاصّ للشؤون العامّة: "هل أنت قلق بشأن ثقتك العمياء بماكريستال؟ فهل كان واضحاً جداً أن رئيس الاركان يؤيد ماكريستال بشدّة؟ وكيربي يعمل إلى جانب مولن منذ عشر سنوات ووظيفته تُملي عليه معالجة التساؤلات العسيرة قبل أن تثيرها وسائل الإعلام، لذلك ألحّ عليه بالسؤال: "هل بدأت تفقد موضوعيّتك؟" ثم أردف قائلاً: "ولنفرض أنك مخطىء وأن ماكريستال سيفشل!"

أجاب مولن: "في تلك الحالة يتوجّب عليّ الرحيل لانني أرسلتُه إلى هناك".

في شهر آب/اغسطس ذهب اعضاء من لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في جولتهم على منطقة القتال في افغانستان التي اعتادوا القيام بها أثناء عطلة الكونغرس، وهم الشيوخ ماكين وليندزي غراهام وجوزف ليبرمان وسوزان كولينز.

أخبر ماكريستال اعضاء الوفد أن الرئيس أوباما أراد أن يكون أمامه ثلاثة احتمالات ليختار احدها وأنّه سيوفّر له تلك الخيارات.

لكن ماكين قال: "هناك خيار واحد ينبغي أن ينظر الرئيس في أمره، وهو خيار الانتصار"، فمسألة تعدّد الخيارات لا معنى لها. وأضاف: "عليك أن تقف موقفاً صارماً. شدّد عزيمتك واذهب إلى الرئيس وقل له. هذه هي السبيل للانتصار في الحرب".

غير أن ماكريستال أصرّ على انه سيضع أمام الرئيس خيارات.

فعلّق ماكين قائلاً: "إنك تتعرّض لضغوط سياسيّة. هل يمارسون عليك ضغوطاً سياسية؟"

أجابه ماكريستال: "لا، لا. لي ملء الحريّة بعَرْض آرائي".

بيد أن ذلك لم يقنع ماكين الذي اشتمّ رائحة ضغوط سياسية آتية من البيت الابيض.

أكّد ماكريستال نفيه لذلك الأمر، وراح يشرح للشيوخ تصوّره لكيفية استخدام ستة أو سبعة ألوية إضافية، وأوضح لهم كيفية نشرها وأماكن تواجدها.

كان غراهام يحاول أن يرى كامل صورة الوضع. بدا واضحاً له أن ماكريستال سيخرج بتقييم قاتم جداً وأنّه يطالب بزيادة عدد هائل من القوات ـ فسبعة ألوية تساوي عشرات الآلاف من الجنود، ويتوقف عددها الفعلي على طريقة تعداد قوات الدعم.

لم يغادر غراهام مع باقي أعضاء الوفد بل مكث حوالى عشرة أيام إضافية ليؤدي قسطاً من خدمته في الاحتياطي بصفته العقيد غراهام، مع أنّ الجميع حوله يعرفون مركزه الحالي. وقد أطلعه ماكريستال على المزيد من المعلومات، وكذلك فعل جنرالات الفرقة 82 المحمولة جواً في القيادة الإقليمية في الغرب وفي قاعدة المارينز في الجنوب. وقد أثارت تلك الأحاديث حفيظته لأنّه لم يُذكر فيها اسم القاعدة سوى مرّة واحدة. وهذا ما دفعه لاحقاً إلى كتابة مذكّرة شديدة اللهجة وإلى التحدّث بهذا الشأن مع بترايوس وماكريستال.

قال غراهام إن استراتيجيتهم في تحديد الهدف كارثة، ففي حين أنّ "أمريكا تخشى أن تهاجمها القاعدة" فإن كل اجتماعاتهم ومعلوماتهم تدور حول متمرّدي طالبان. "ومع أن الأمريكيين يدركون أن طالبان جماعة من الأشرار فما يسيطر على الوضع النفسي للعقلية الأمريكية فعلاً هو التساؤل عمّا إذا كنا سنسمح للدولة التي هاجمتنا مرّة أن تهاجمنا ثانية. أما كافّة معلوماتكم ومداولاتكم فلم تأتِ على ذكْر القاعدة البتّة. وهذه غلطة جسيمة".

وسرعان ما تعدّلت المعلومات والتوجيهات وأصبحت القاعدة جزءاً من البيانات والبلاغات العادية.

نقلَ ماكريستال إلى غيتس أنّه سيحتاج إلى 40,000 جندي إضافي، فصُعق غيتس. فهو كان في وكالة الاستخبارات المركزية في أواخر السبعينيّات وخلال الثمانينيات حين غزا السوفيات أفغانستان وكان عدد قواتهم المحتلة لا يتجاوز 110,000. كان خبيراً في الشؤون السوفياتية ولاحظ أنه برغم استفادة

السوفيات من انعدام الضوابط وعدم التقيّد بقواعد الاشتباك لحماية الأفغان الأبرياء فإن جيشهم لم يتمكّن من الانتصار. وقد قتلوا بلا رحمة ما قد يصل إلى مليون أفغاني وشرّدوا الملايين إلى خارج البلاد وكادوا يدمّرون أفغانستان بالكامل. لذلك سأل ماكريستال كيف يمكن لزيادة القوات الأمريكية إلى ما يوازي عملياً عدد قوات الاحتلال السوفياتي أن تحقّق الغاية؟

أجاب الجنرال بأنّ قواته ستحمي الناس وتبرهن أنها موجودة في أفغانستان لمساعدة الشعب. فنموذج بترايوس في العراق يمكن تطبيقه في أفغانستان.

وجد غيتس، بعد مناقشات مستفيضة، أنّ حجج ماكريستال مقنعة، فقال له: "سوف أبذل جهدي لأزوّدك بأكبر عدد ممكن من الجنود أطول فترة ممكنة". لكنه أضاف: "أنت تقاتل في أرض معركة هناك، وأنا أمامي معارك هنا"، أي أنّ عليه أن يخوض معارك في واشنطن للحصول على قوات إضافية. لكنّه حدّد بكل وضوح أنّه سيدعم طلب ماكريستال إضافة 40,000 جندي.

14

قرأ بترايوس مقالة مؤرّخة في 2 أيلول/سبتمبر بقلم ديفيد إغناتيوس للكاتب في صحيفة واشنطن بوست ومؤلف العديد من روايات الجاسوسية المُتقنة. كان قد أمضى ساعات عديدة مع إغناتيوس، وهو صحفي ماهر جداً اعتاد السفر إلى العراق وأفغانستان وسائر البقع الساخنة، غالباً برفقة كبار العسكريين، ومنهم بترايوس.

فوجىء بترايوس بتلك المقالة بدءاً من عنوانها المُزعج: "منتصف الطريق بالنسبة لأفغانستان". أوحى إغناتيوس بأن أفغانستان قد تكون بالنسبة لأوباما مثل فيتنام. وعدّد الصعوبات التي واجهتها الإمبراطورية البريطانية بالرغم من "كل قواتها وثروتها ونظامها الاستعماري". لكن الأسوأ من كل ذلك هو أن إغناتيوس انتقد استراتيجية بترايوس لمكافحة التمرّد، قائلاً: "ليس ثمّة دلائل أكيدة على إمكانية نجاحها في بلاد واسعة وفقيرة بقدر أفغانستان. وحتّى في العراق فإنّ النجاح المعزوّ إلى مكافحة التمرّد قد تحقّق أيضاً بفضل رشوة زعماء القبائل واغتيال المتمرّدين". لذلك فإن قرار أوباما بشأن أفغانستان سيكون "محاولة غير مضمونة".

كان بترايوس ميّالاً إلى الشك. كانت حرب المواقف منافسة جادة شرسة على كسب قلوب وعقول جماهير الأمريكيين والرئيس. وأفضل طريقة لمواجهة إغناتيوس هي التصدي بموقف مضاد. اتّصل بترايوس هاتفياً بكاتب صحفي آخر في واشنطن بوست هو مايكل غيرسون. وقد ادّعى لاحقاً أنّه لم يكن يعلم أن

غيرسون كان كبير كُتّاب خُطَب الرئيس جورج بوش الابن وأنّه صاغ أشهر كلمات بوش النارية في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

ردًا على المواقف التي عبّر عنها إغناتيوس، فإن بترايوس أخبر غيرسون أنّ زيادة القوات من أجل "حملة شاملة مكتملة الموارد لمكافحة المتمرّدين" هي السبيل الوحيد الذي ينبغي اتّباعه. وأضاف أنْ ليس ثمّة ضمانات بأن استراتيجية الحرب "ستنجح حتى ولو استخدمنا موارد إضافية عديدة. إلا أنها ستفشل حتماً إذا لم نزِد الموارد". أي أن بترايوس كان يقول جازماً بأن الانتصار في الحرب لن يتحقق إذا رفض الرئيس رفع عدد القوات.

ثار غضب أوباما وعدد من مساعديه. وما أغضب أوباما حقاً هو قيام بترايوس بحملة علنية وإصدار حكم مسبق على قرار رئاسي. ولا بد أن يكون ذلك الصحفي مقرّباً جداً من بترايوس المشتبَه أصلاً في أنّه من "جنرالات بوش". بالنسبة لأوباما كانت هناك حادثتان، في التاريخ الحديث، حيث اضطرّ الرئيس لاتخاذ قرار خطير بشأن الحرب ـ ليندون جونسون في العام 1965 حين طالب الجنرالات في فيتنام بتصعيد الحرب، وفي العام 2003 حين قرر الرئيس بوش غزو العراق. وقد أهمل هذان الرئيسان التفكير في الحجج والبراهين وفي البدائل ومجمل العواقب. وقد صمّم أوباما على عدم تكرار ذلك الخطأ، لذلك كانت ضربة الجنرال بترايوس الاستباقية عبر وسائل الإعلام أمراً مثيراً للقلق.

قرأ دنيس ماكدونو مقالة غيرسون وتفهم خيبة أمل الرئيس. وتأمّل كيف أنه كان من الأسهل المحافظة على وحدة الموقف إبّان حملة الانتخابات الرئاسية حين كان عدد اللاعبين المعروفين أقلّ والجميع متّحدين حول هدف انتخاب أوباما. بعث ماكدونو رسالة إلكترونية إلى العقيد إيريك غنهاس، الناطق بلسان بترايوس ليعرب عن سخطه. فمسائل الاستراتيجية والموارد هي بالضبط ما كان الرئيس ينوي أن يناقشه وينظر فيه. لذلك من غير المفيد أن يملي قائد الميدان آراءه بهذا الشأن على صفحات الجرائد ويحدّد إطار الاستراتيجية ويقول إنّ الهزيمة محتّمة إذا لم يُرسل العديد من القوات الإضافية.

كان بترايوس يعتبر أنّ حول كل رئيس حلقة خاصة من المقربين تعمل على حمايته. وقبل ظهور بترايوس في مقابلات تلفزيونية كان أكسلرود يشارك في اجتماع هاتفي للمساهمة في بلورة الأفكار التي ينبغي أن يعبّر عنها الجنرال. كانت اقتراحات كبير مستشاري الرئيس غالباً مباشرة وذات توجّه سياسي. وقد أخبر بترايوس أحد مساعديه أنه يكره التحدّث مع اكسلرود لأنه بنظره "ملفّق ومناور بارع".

أحسّ الجنرال بأن الرئيس يريد إسكاته. لكن بترايوس أراد أن يلفت الرئيس إلى ضرورة الاعتماد عليه وجعله جزءاً من فريق عمله، لذلك قال لإيمانويل مرّة: "رام، أنا مصمّم على الانتصار. ويمكنني، في هذا المجال، أن أكون رأس الحربة بالنسبة لكم".

فقال إيمانويل: "حسناً، إننا جميعاً معاً في هذا الموقف".

تدخّل جيف موريل الناطق باسم البنتاغون بعد نشر مقالة غيرسون طالباً من بترايوس التزام الهدوء. فالبيت الأبيض مستاء لأنّه بدا أنّ الجنرالات يحاولون تطويق الرئيس. وأوضح موريل أنه نقطة الاتصال الوحيدة للعسكريين بالنسبة للمقابلات مع وسائل الإعلام، أي أنه في الواقع منع بترايوس من الظهور في مقابلات تلفزيونية. لذلك عمل بترايوس وراء الستار، ولمّح في حواره المتواصل، خلف الأضواء، مع سناتور كارولينا الجنوبية الجمهوري ليندزي غراهام إلى ضرورة أن يعمد غراهام والشيوخ الآخرون المؤيدون للعسكريين إلى إلقاء ثقلهم علناً.

مساء يوم السبت 12 أيلول/سبتمبر، جلس نائب الرئيس بايدن في طائرة سلاح الجو رقم 2 يدرس ملاحظاته حول افغانستان وباكستان. كان متوجّهاً إلى لوس انجلوس لجمع الأموال للسناتور بربارة بوكسر في مأدبة تُقام في بيفرلي هيلز، وكذلك لتأبين اثنين من رجال الإطفاء قُتلا أثناء مكافحة الحرائق الهائلة التي اندلعت في كاليفورنيا قبل ذلك بفترة وجيزة.

كان برفقته طوني بلينكن مستشاره للأمن القومي، وذلك كي يتدارسا الأفكار استعداداً للاجتماع الأول من سلسلة اجتماعات مدة كل منها ثلاث ساعات يعقدها مجلس الأمن القومي لبحث ومناقشة دراسة ماكريستال. وقد تقرّرت الاجتماعات بناءً على اقتراح غيتس، وكان موعد أوّلها في صباح اليوم التالي.

أمضى بايدن قبل ذلك خمس ساعات في دراسة خطّة بديلة عن خطّة ماكريستال أسماها "مكافحة الإرهاب زائد" (معدّلة). فبدلاً من مكافحة التمرّد بأعداد هائلة من القوات تركّز الخطّة على ما اعتبرَه مصدر الخطر الحقيقي، أي القاعدة. تشدّد مكافحة الإرهاب على شلّ قدرات المجموعات الإرهابية وذلك بقتل قادتها أو القبض عليهم. ورأى بايدن أن بالإمكان منع القاعدة من العودة إلى أفغانستان من دون الاضطرار إلى الانخراط في مهمّة حماية الشعب الأفغاني الباهظة الكلفة.

ويستند بايدن في منطقه إلى أن القاعدة ستحاول دائماً الابتعاد عن المواجهة والمقاومة وتفضّل عدم العودة إلى موطنها السابق ما دامت الأمور التالية متوافرة:

1. محافظة الولايات المتحدة على وجود قاعدتين على الأقل - في باغرام وقندهار - كي تتمكّن قوّات العمليّات الخاصّة من الإغارة على أيّ مكان في البلاد.
2. توفير الولايات المتحدة القوة الكافية للسيطرة على الأجواء الأفغانية، علماً بأن العدوّ لا يستطيع مواجهة ذلك لا من قريب ولا من بعيد.
3. استمرار شبكات الاستخبارات البشرية داخل أفغانستان بإمداد قوات العمليات الخاصة بالمعلومات اللازمة لتحديد أهدافها.
4. تمكين فرق المطاردة لمكافحة الإرهاب، وهي النخبة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية والمؤلفة من 30,00 رجل أفغاني، من التحرّك بحريّة.

فإذا كانت الأرضية في أفغانستان أشدّ صعوبة على القاعدة فإنها تقرّر

كان بايدن مقتنعاً بخطّة "مكافحة الإرهاب زائد"، ورأى أن أوباما بحاجة إلى توجيه في هذا المجال فخبرته القليلة في مجلس الشيوخ التي لا تتجاوز أربع سنوات لا تقارَن بخبرة 35 عاماً قضاها بايدن في مجلس الشيوخ. واعتبر بايدن أنه قادر على الصمود في وجه ضغوط العسكريين في حين أن هؤلاء يستطيعون أن يؤثّروا على رئيس قليل الخبرة. لذلك تحدّث بايدن مع أوباما في الأمر.

قال له الرئيس: أنت أعلم بهؤلاء الناس. "تابع المسألة ولاحقْها".

أخبرني الرئيس لاحقاً أنّه حثّ نائبه على أن يكون معارضاً عنيداً. "قلت له: يا جو، أدعوك إلى أن تعبّر عمّا يجول بخاطرك بكل صراحة. وأرجو أن تطرح أشدّ الأسئلة صعوبة. وسبب ذلك هو اعتقادي بأن المناقشات الحامية حول المسائل المصيرية توصل إلى اتّخاذ أفضل المواقف بالنسبة لمصلحة الشعب الأمريكي والقوات الأمريكية. لقد أردتُ إشباع كل نقطة بحثاً وتقليباً من كافة الوجوه للاتفاق على ما هو أفضل. لذلك أظنّ أنّ وجود جو كان مفيداً جداً لهذه الغاية". ولم يقل الرئيس أبداً أنه رأى في مواقف بايدن أي عائق أو عنصر سلبي.

أمّا مستشار الأمن القومي جونز فقد دوّن أفكاره وتساؤلاته استعداداً للاجتماعات في مفكّرته ذات الغلاف الجلدي الأسود.

"إننا على وشك أن نبدّل الاستراتيجية قبل تقييم نتائج القرار السابق". تلك هي قمّة المشكلة بنظره. فلا يُعقل أن يُتغاضى عن تقييم حصيلة استراتيجية ريدل قبل إجراء أي تغيير. لكن هذا ما يحدث.

"هل باكستان هي مدار الاهتمام الرئيسي؟ وهل ينبغي أن تكون كذلك فعلاً؟"

كتب جونز متسائلاً حول الغاية النهائية "ما هي الغاية المقبولة؟" فالنصر

الحاسم قد يكون بعيد المنال، لذلك ينبغي وضع هدف آخر. أي الاكتفاء بالمعقول بدلاً من الأمثل. لكن هل إنّ العسكريين الامريكيين يفهمون معنى الاكتفاء بالمعقول؟

لقد مارسَت الولايات المتحدة لعبة مسايرة غير مجدية مع كرزاي في أفغانستان والقيادة الباكستانية. بالطبع كان للولايات المتحدة الحقّ في توقّع تنفيذ بعض الطلبات نظراً لتضحيتها بالأرواح والأموال. لكنّ الرئيسين بوش وأوباما كانا متسامحين فترة طويلة جداً.

كان جونز مقتنعاً بأنّ أفضل الإجابات ـ في حال وجودها ـ لا بد أن تنتج عن دراسة تلتزم بالمنهج الأساسي لمجلس الأمن القومي. فهذا الأدميرال البحري المتقاعد يولي أهمية كبرى للإجراءات والأصول.

وقد قال مرّة لأوباما، مستشهداً بالمحاولة الفاشلة لإغلاق معتقَل غوانتانامو: "كلّما خرجنا عن القواعد والأصول ـ يقصد إجراءات مجلس الأمن القومي ـ فشلنا". وظهرَ أن الرئيس وافق على ما قاله.

قال أوباما وقد جمع حوله عدداً من أبرز أعضاء فريقه للأمن القومي في غرفة عمليات البيت الأبيض في يوم 13 أيلول/سبتمبر: "أقدر لكم تلبية دعوتي للاجتماع صباح يوم الأحد". كان جميع اللاعبين الكبار هناك باستثناء بترايوس الذي لم توجّه إليه الدعوة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الذي استبعده بلير مدير الاستخبارات الوطنية.

تحلّقوا في تلك الغرفة التي ليس لها نوافذ وفوّتوا عليهم التمتّع بالجوّ المخيّم في الخارج في ذلك اليوم الخريفي الدافئ. كان أوباما قد قرأ دراسة ماكريستال السرية التي تقع في 66 صفحة التي خلصت إلى أنّ الحرب "ستنتهي، على الأرجح، إلى الفشل" خلال اثني عشر شهراً إذا لم تُرسَل قوات إضافية. وعلى الرغم من خطورة هذا الرأي فإن الرئيس لم يقتنع به.

قال الرئيس: "ليس أمامنا هنا خيارات جيّدة"، موضحاً بذلك أنّه لن يقبل

تلقائياً الحل الذي يراه الجنرال أو أي شخص آخر. وأضاف: "علينا أن نعالج هذه المسألة بروحيّة تحدّي كل افتراضاتنا ومسلّماتنا. إنّي مؤمن بضرورة مراجعة تحليلاتنا باستمرار على ضوء المستجدّات والتطوّرات. لا تترددوا في الكلام، فالجميع مدعوون للإفصاح عن آرائهم. إنّ خيرة شبابنا يبذلون تضحيات عظيمة هناك".

أعطى الرئيس الكلام للدكتور بيتر لافوي المسؤول عن التحليل في مكتب مدير الاستخبارات الوطنية. ولافوي خبير في مسألة انتشار الأسلحة النووية. يتكلّم اللغة الهندية والأوردية والفرنسية، ويحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيركلي. كما أنّه المرجع الأول لمدير الاستخبارات الوطنية حول شؤون باكستان. وتبدأ مثل تلك الاجتماعات عادةً بعرض لأحدث معلومات المخابرات.

قال لافوي: "القاعدة تعاني من صعوبات". فغارات الطائرات من دون طيارين وسائر عمليات مكافحة الإرهاب قد طوّقت بن لادن وأضعفت تنظيمه، لكنها لم تقضِ عليه. وليس للقاعدة في أفغانستان سوى موطئ قدم هزيل، ويتراوح عدد أفرادها هناك بين 20 و100 عنصر فقط. ونظراً لهذه الأوضاع غير المؤاتية فقد غدت القاعدة أكثر اعتماداً على مجموعات المتطرفين المحليّين لتلقّي الدعم.

وتابع لافوي كلامه موضحاً "إنّهم يمتطون ظهر طالبان، وكلّما ازدادت قوة طالبان تعزّزت قوّتهم". فمثلاً تشكّل جماعة حقّاني حليف طالبان الذي يقيم عدّة مراكز في مناطق باكستان القبَليّة عنصراً هاماً لاستمرار بقاء القاعدة. وبالرغم من اختلاف أهداف طالبان والقاعدة فإن قيادتيهما - أي الملّا عمر وبن لادن - لا تزالان، على الأرجح، متقاربتين. إلّا أن حاجة طالبان للقاعدة الآن أقلّ من حاجة القاعدة لطالبان.

ثم أردف لافوي كلامه قائلاً إنّ طالبان ترى أنها تحقق الانتصار في أفغانستان، وهذا ما يدعم أيضاً مكانة القاعدة. وما دامت طالبان تعتبر أنها في

الطريق إلى النصر فإنها لن تخطو خطوة نحو السلام مع حكومة كرزاي. ويمارس زعيم طالبان الملا عمر نظاماً مرِناً فعّالاً للقيادة من كويتا في باكستان. وقد صُمّمت عمليات تمرّد طالبان في مجملها بطريقة تجعلها أقدر على الصمود والاستمرار من تحالف القوات الأمريكية والدولية.

وعقّب رئيس لافوي، مدير الاستخبارات الوطنية دنيس بلير، على ذلك الكلام بشرح أسباب عدم تقديم الحكومة الباكستانية المساعدة الحقيقية لاجتثاث مختلف الجماعات الإسلامية المتطرّفة.

قال بلير: "تنظر باكستان إلى دور الولايات المتحدة في أفغانستان من منظار علاقتها بالهند". فمن المعروف أن هاجس مواجهة العدوّ اللدود الهند هو ما جعل باكستان تؤوي الإرهابيين.

ثم دعا أوباما نائبه بايدن للكلام. مهّد بايدن لأفكاره بقوله: "الاستراتيجية غير متماسكة تماماً" بالنسبة للتعامل مع باكستان. فباكستان لا تؤيد حقاً قيام حكومة أفغانية موحّدة بقيادة بشتوني متعاطف مع الهند" مثل كرزاي، لذا فإنها تعتبر تأييدها لطالبان "سبيلاً لاتقاء ذلك".

وأضاف بايدن: "إلّا أن سياستنا تسعى لتعزيز حكومة كرزاي والقضاء على طالبان". وأوضح أنّه من المستحيل استمالة الباكستانيين إلى جانبنا بالكامل. ثمّ قال: "لدي إحساس قوي بأن الباكستانيين قد استنتجوا أننا لا يمكن أن نغادر" أفغانستان الآن. والواقع أن السياسة الأمريكية تؤذي نفسها لأنها تعزّز مواقف باكستان المراوغة، فتدفع باكستان إلى مساعدة حركات التمرّد الأفغانية التي تسعى الولايات المتحدة إلى ضربها.

بعد ذلك تكلّم غيتس فعاد إلى ما ذكره لافوي، وسأل: "ما هو تأثير ذلك على القاعدة المركزية في المنطقة بالمقارنة مع وَضْعها عالمياً؟"

فأجاب لافوي·: "القاعدة تتعرّض لضغوط في كافة أنحاء العالم. لذا تسعى لتثبيت دورها القيادي في الجهاد العالمي عبر الاصطفاف إلى جانب تلك المجموعات المسلحة وما تقوم به" من مواجهة قوات الولايات المتحدة وحلف

شمال الأطلسي في المنطقة على اعتبار أن هذا العمل "يعبّر عن صُلْب مهمّتها وأهدافها".

أعاد الرئيس صياغة الفكرة التي عبّر عنها لافوي في قالب سؤال: "نظراً لأن القاعدة الآن في وضع حرج في إطار الصراع الشامل، فإنها تستغلّ وجودنا في أفغانستان جاعلةً إياه حافزاً وأساساً إيديولوجياً لأعمالها. أليس كذلك؟"

أجاب لافوي: "صحيح. فأهداف القاعدة، مرتّبةً وفق أهميتها، هي: أولاً، المحافظة على ملاذها الآمن في المنطقة الحدودية القبَلية. ثانياً، تعزيز أهداف الجهاد العالمي بنقل المعركة إلى داخل أفغانستان وباكستان. ولكي تتمكّن من ذلك فإنّها تحاول انتزاع شرعية حكومة كرزاي".

تابع لافوي تحليله قائلاً: "يفضّل الباكستانيون وجود حكومة طالبانية على حكومة ذات قاعدة عريضة متعدّدة الأعراق [في أفغانستان]. وطالما كانوا مقتنعين بأن طالبان قادرة على العودة إلى الحكم فإنهم لن ينفكّوا عن تأييدها. وهم حالياً يعتقدون أن الظروف ملائمة لعودة طالبان".

بدا أن هذا التحليل يتماشى مع استنتاج دراسة ماكريستال بأن طالبان في وضع مؤاتٍ تماماً.

كان لدى أوباما أسئلة بحاجة إلى إجابات محدّدة. هل يمكن التغلّب على القاعدة؟ وكيف؟ هل يمكن أن تكون استراتيجية مكافحة التمرّد فاعلة في أفغانستان في ظلّ القدرات المعروفة للحكومة الأفغانية؟ ما هو الإطار الواقعي لما نتوقّع تحقيقه خلال السنوات القليلة القادمة؟ ما هو حجم وجودنا اللازم في أفغانستان ليكون لدينا قاعدة انطلاق فعّالة لمكافحة الإرهاب؟

بعد ذلك قدّمت الوزيرة كلنتون عرضاً موجزاً للوضع الدبلوماسي والسياسي. فأخبرت المجتمعين أن نهاية مسألة الانتخابات الأفغانية لن تتبلور، على الأرجح، قبل أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وأضافت: "لقد أحرز كرزاي 54 بالمئة. لكن إذا ثبت وجود نسبة معينة من التزوير يمكن حتماً الاعتراض على شرعية انتخابه". أي إذا أُلغي العدد الكافي من الأصوات بسبب

التزوير فقد تسقط نسبة أصوات كرزاي إلى ما دون 50 بالمئة، ممّا يحتّم إجراء دورة اقتراع ثانية. إلّا أنها نبّهت إلى أن أي جولة انتخاب ثانية معرّضة للمخاطر للأسباب نفسها".

وأضافت كلنتون: "المسألة الثانية هي: هل ننضمّ إلى أي جهد هادف إلى المصالحة". هل يمكن عقد أي اتفاق مع طالبان؟ "ماذا سنطلب منها ومن سيكون له دور في ذلك؟" مع أيّ طالبان ينبغي أن تتفاوض الولايات المتحدة؟ المعتدلون؟ الملا عمر؟ ما هو الدور الذي سيكون لكرزاي؟

هنا تدخّل هولبروك وقال: "لقد كان الاجتماع مع كرزاي، هذا الصباح، اجتماعاً ساخناً".

وأضاف إيكنبري: "لقد اخذ يدرك الآن انّ هذه الإدارة الأمريكية مختلفة". علماً بأن منافسه الرئيسي في الانتخابات عبدالله عبدلله "لن يذهب بسهولة مع انّه يقرّ سراً بأنّه سيخسر جولة الانتخابات الثانية".

وقدّم غيتس دراسة ماكريستال قائلاً: "إن العناصر المتعلقة بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذتموه سابقاً أصبحت هنا المحور الأساسي" مشيراً بذلك إلى تقرير ريدل والقرارات السابقة وخطبة الرئيس في شهر آذار/مارس. "لقد وُضِعت الموارد في الموضع الصحيح، ودراسة ماكريستال هي أول فرصة لمراجعة ذلك". وأوضح غيتس انّ طلب ماكريستال لزيادة عدد القوات ما زال بحاجة إلى بعض التفاصيل، لذلك لم يقدّم بعد.

أضاف غيتس إن ماكريستال يطالب بإجراء اربعة تغييرات جذرية: "تسريع تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية (ANSF). إعطاء أولوية لتحسين طريقة الحكم. تعزيز البرامج الهادفة إلى المصالحة وإعادة توحيد البلاد. ضرورة تركيز جهودنا جغرافياً".

لفتت فكرة "التركيز الجغرافي" انتباه جونز، فهو يظنّ أن القادة العسكريين يعتبرون أن الانتصار في افغانستان بمجملها يتحقّق بإحراز النصر في الجنوب. لكنّه لم يُعلّق بالرغم من اعتباره أن تلك فكرة خاطئة تماماً.

وأردف غيتس قائلاً: "أظن أنّ هذه الاستراتيجية ملائمة جداً، لكنها غير مكتملة الموارد. لكن من السابق لأوانه البحث في الموارد قبل أن نعرف بوضوح كيف نربط بين توجُّه ماكريستال والقاعدة، وكيف نعالج الحكم الأفغاني الفاسد والاستغلالي، وكيف ننقل الاهتمام من بناء الدولة إلى بناء القدرات، وكيف نتدبّر أمر إحجام باكستان عن التصدّي لحركة طالبان باكستان".

ثم تحدّث مولن إلى المجتمعين مستعرضاً تقرير ماكريستال ومستعيناً بمجموعة شرائح عرض تحت عنوان "اجتماع الفريق المصغّر، الأحد 13 أيلول/ سبتمبر 2009". تطرّق إلى النقاط الأربع الواردة في التقرير والتي أشار إليها غيتس، وأضاف: "إن مخاطر الحكم توازي، في أقل تقدير، المخاطر المتمثّلة في طالبان، هذا إن لم تكن تشكّل تهديداً أكبر".

بعد انتهاء مولن من حديثه، كان بايدن أول المتكلّمين. قال: "هذا أمر عظيم جداً. ولقد قام العسكريون بعمل رائع. لكن إذا عزّزنا جهود مكافحة التمرّد ووسعناها على طول البلاد وعرضها فإن ذلك سيزيد التكاليف حتماً ويتطلّب المزيد من الموارد. وبالتالي، ألا توجد طريقة أفعل وأجدى للشروع في ذلك؟"

ثم انتقل المجتمعون لمعالجة السؤال: من هم حلفاء القاعدة المتطرّفون؟ وتلك النقطة ظلّت في تقرير ريدل مفتوحة لكافة التأويلات.

قال الرئيس: "أعتقد أنّ علينا التركيز على ما يشكّل تهديداً لنا ولحلفائنا ومصالحنا" مشدّداً على ضرورة تضييق نطاق البحث: "وليس بالضرورة على أي مجموعة متمرّدين في أفغانستان".

علّق غيتس على ذلك بقوله: "صحيح. ينبغي أن نركّز اهتمامنا على تلك الجماعات التي لديها القدرة على تهديدنا وتهديد مصالحنا ووجودنا في الخارج وحلفائنا".

قال بايدن: "أريد أن أشير إلى ستّ نقاط". كان قد بدأ يتعوّد مراجعة ما سيقوله، لكنه ظلّ أحياناً يُطنِب في كلامه. لذلك بدا على بعض الموجودين في الغرفة التوتّر. وفي خلال أحد الاجتماعات اليومية للرئيس في المكتب البيضوي،

لم يوافق بايدن على استنتاج توصلت إليه المخابرات، فهبّ صائحاً: "خطأ"، ولم يزد على ذلك كلمة. أما في هذا الاجتماع فلا يسعه أن يكون موجزاً وقاطعاً إلى هذا الحد.

استأنف بايدن كلامه قائلاً: "هذا أهمّ قرار علينا اتّخاذه. لذا علينا أن نتثبّت من حُسْن فهمنا للعواقب ولهمومنا الأخرى. فهل أقمْنا التوازن الصحيح بين أفغانستان وباكستان؟" وأشار إلى أنّ تخصيص "الموارد حالياً هو بنسبة 30 إلى 1 بين أفغانستان وباكستان". وتساءل: ألا ينبغي زيادة التركيز على باكستان؟

"ثانياً، ما هي أجدى الطرق لتنفيذ ما يقتضيه هذا؟" وقد طرح ذلك السؤال وهو يشير إلى نسخته من دراسة ماكريستال.

وانتقل بايدن من الأسئلة إلى الآراء الحازمة، فقال مؤكّداً: "ثالثاً، فذلكة استراتيجية مكافحة التمرّد فيها اختلال، وهي أشبه بالإمساك ببالون منفوخ. فإذا ضغطنا عليه في نقطة معيّنة برز نتوء في نقطة أخرى. فهل إننا مستعدّون للذهاب إلى بلدان أخرى يمكن أن تبرز فيها القاعدة؟"

"رابعاً، فرص نجاح مكافحة التمرّد غامضة. هذه هي السنة السابعة للحرب، ومن الثابت تاريخياً أنّ أعمال مكافحة التمرّد، في حال نجاحها، تحتاج ما بين سبع سنوات وعشرٍ. وحتى لو كان الأمر ممكناً فإن ماكريستال يقول إنه يظلّ محتاجاً لحكومة أفغانية راغبة وقادرة ليؤمّن معها وعبرها حاجات الشعب الأفغاني. أي أن هناك ضرورة لحضور حكومي مستعدّ للخدمة في 40,200 قرية في أفغانستان.

"النقطة الخامسة، ليس البديل عن ذلك أن نترك البلاد". فالخيار الآخر الصحيح هو "مكافحة الإرهاب زائد"، أي تغيير الاتّجاه للتركيز على باكستان والقاعدة وتدريب المزيد من القوات الأفغانية.

وأردف نائب الرئيس: "سادساً، لم يثبت فشل استراتيجية مكافحة الإرهاب زائد، فنحن لم نجرّبها. والواقع أننا لم نحاول تنفيذ أي شيء مكتمل الموارد في أفغانستان، وخصوصاً ما أدعو إليه".

ثمّ انتقل بايدن إلى المسألة التي أثيرت في اجتماع المخابرات الصباحي، مفنّداً مقولة أنّ القاعدة وطالبان متداخلتان ومترابطتان بحيث إنّ نجاح إحداهما يعني نجاح الأخرى.

قال: "إنّهما في الواقع متمايزتان. لقد افترضنا أنه في حال عودة القاعدة إلى أفغانستان، وهي غير موجودة هناك الآن، فإنّ حركة طالبان سترحّب بذلك. فهل هذه الفرضية صحيحة؟ لا، إنّها لا تستند إلى أيّ أساس".

تحدث نائب الرئيس، بعد ذلك، عن هرميّة تكوين طالبان مشيراً إلى أنّها ليست كتلة أحاديّة متراصّة. فهناك عدّة طبقات تنظيمية، على رأسها ملتزمون متشدّدون، لا يضمّون، في أعلى تقدير، أكثر من 5 إلى 10 بالمئة، وهؤلاء ينبغي التغلّب عليهم. وهناك في الطبقة الوسطى، مجموعة من الأشخاص دفعتهم أسباب مختلفة للانضمام إلى الحركة، فلعلّه كان من السهل إقناعهم واستمالتهم، لكنّ الأسباب الدقيقة غير واضحة. وهؤلاء يشكّلون حوالى 15 أو 20 بالمئة. وفي أسفل الهرم هناك حوالى 70 بالمئة من عناصر طالبان، وهم الأفراد العاديّون الذين انضمّوا إمّا لتأمين لقمة العيش وإمّا لاعتقادهم أنهم بذلك يدفعون الأجانب إلى خارج بلادهم. إنهم فتيان أمّيون غير مثقفين سُلّموا بندقية وقيل لهم: "وجّهوها إلى هناك".

أضاف بايدن: "علينا أن نميّز بين هذه الطبقات". وأهمّ ما ينبغي التنبّه إليه هو أن قادة طالبان المتشدّدين - أي الذين يسبّبون المشاكل في أفغانستان - هم موجودون جميعاً في باكستان.

وخلاصة القول، بنظر بايدن، أنّه بغضّ النظر عمّا تقوم به طالبان في أفغانستان "إذا لم نتصرّف بالشكل الصحيح في باكستان لا يمكننا أن ننتصر". قال ذلك موجّهاً كلامه للرئيس. لكن إذا نفّذتَ ما يطلبه ماكريستال وتبنّيتَ استراتيجيته فإنك "ستمتلك ناصية الحرب".

أجاب أوباما: "إني أمتلكها فعلاً".

لكن ما لم يُقل وما يعرفه الجميع هو أنّ أي رئيس يجب ألّا يخسر الحرب أو يظهر أنه بصدد خسارتها.

حاول أوباما، بعد برهة صمت، تلخيص الوضع طارحاً عدّة تساؤلات تبحث عن إجابات: "يتوجب علينا أن نعالج خمسة أمور. ما هي تكاليف الفرص البديلة على ضوء محدوديّة الموارد؟" وهل يتمّ التغاضي عن المصالح الوطنية الاخرى بسبب تركيز الاهتمام على هذا الهدف؟ كان ذلك تغييراً جذرياً عن سياسة بوش الذي سعى للانتصار مهما كان الثمن. لكن أوباما طرح ضرورة مراعاة الأولويات الوطنية الأخرى. ثمّ، "هل إنّ اتّباع مكافحة التمرّد بشكل شامل أفضل سبيل للتوصل إلى تحقيق هدفنا الأساسيّ؟" وبما أن ذلك الهدف هو هزيمة القاعدة لحماية وطننا، فهل ينبغي علينا الانتصار في حرب أهلية في أفغانستان؟

"ثانياً، أمامنا مشكلة عميقة جداً متمثّلة في الحكم الفاسد. ولست أدري كيف يمكن التغلّب عليها في حال اختيار أسلوب مكافحة التمرّد".

"ثالثاً، مسألة باكستان. لست مقتنعاً بأن تنفيذ مكافحة التمرّد في أفغانستان سيدفع باكستان نحو المسار الصحيح. فكيف نجعل الباكستانيين يغيّرون حساباتهم؟ والأفدح من ذلك أننا لسنا متأكدّين من أن باكستان ستقبل بزيادة مواردنا". وعبّر أوباما عن اعتقاده بأن بعض النقاط التي أثارها نائب الرئيس قيّمة جداً.

"رابعاً، كيف نحصل على المعلومات الصحيحة ونحدّد بدقّة أهداف غاراتنا بوجودٍ أقلّ حجماً على الأرض؟"

"خامساً، حين باشرنا العمل بالاستراتيجية الجديدة قلنا إننا بحاجة إلى سنة. فكيف برز هذا البرنامج المتسارع؟" فقد كان من المفترض إعادة تقييم الاستراتيجية الناشئة عن تقرير ريدل بعد مرور سنة كاملة - أي في آذار/ مارس 2010 - لكنّ البحث يتمّ في أيلول/سبتمبر 2009. فهذا الإلحاح وهذه العجلة غير متوقّعين. وتساءل الرئيس: "ما الداعي لاضطرارنا إلى اتّخاذ قرار عاجل؟"

وذلك هو السؤال الجوهري الذي لم يُجب عنه أحد؟

تصدّى غيتس لمسألة تكاليف الفرص البديلة من وجهة نظر عسكرية، فقال: "نظراً لتخفيض أعداد القوات في العراق يمكننا زيادة قوات إضافية في أفغانستان من دون التأثير سلباً على فترة بقاء القوات في الوطن".

وأعلن الأدميرال مولن تأييده لهذا الرأي.

قال أوباما: "يبدو أننا بحاجة لعقد جلسة ثانية. فما زلنا ندور حول المسألة ولم ندخل إلى قلبها. إلّا أنّ المناقشة قد أوضحت لنا هدفنا الأساسي وأكّدت على أننا قد أسأنا إلى ماكريستال لأننا لم نحدّد له ذلك بدقّة". ومصدر تلك المشكلة هو خطّة التنفيذ الاستراتيجية حيث إنّها، بناءً على إلحاح غيتس، قد نصّت على أنّ الهدف هو "هزيمة" المتمرّدين، وهذا أوسع الأهداف وأعسرها.

وسأل الرئيس: "هل مِن رأي واثق حول قدراتنا في مهلة ثلاث سنوات؟" وتلك هي المدة المتبقية من فترة رئاسته. وأضاف أنّه لم يظهر أي شخص يثق بقدرتنا على تطوير شيء ذي شأن بعد ثلاث سنوات ويقدّم تفسيراته وتعليلاته. وفي ذلك ضربة مباشرة موجّهة ضدّ العسكريّين.

وفي إشارة إلى أحدث تطوّرات استراتيجية مكافحة التمرّد، تساءل: "ماذا حدث في العراق؟" فهل إنّ قرار زيادة عدد القوات، بالإضافة إلى الصحوة السنية، حين تخلّت القبائل عن حركات التمرّد وانضمّت إلى الحكومة، كان قراراً استراتيجياً؟

وأجابَ بأن البنية الأساسية في العراق كانت كافية لجعل ذلك القرار قراراً متماسكاً. وأضاف: "علينا أن نتأكّد من وجود بنية أساسية على نحو مماثل في أفغانستان. وأنا على يقين تامّ أنّ من العسير جداً تنفيذ استراتيجية 'مكافحة الإرهاب زائد' من دون موطئ قدم ثابتة في أفغانستان. ومن البديهي القول إن ذلك هو عين الصواب لأنه لا يمكن الحصول على معلومات واستخبارات جيّدة من دون تلك البنية".

ثم قدّم الرئيس للجلسة التالية قائلاً: "ستكون البداية مع الوزيرة كلنتون حول باكستان/القاعدة، على أن نناقش الحصيلة النهائية الواقعية لتلك المسألة".

وحدّد الرئيس المهمّة التي يتوجب التحضير لها للاجتماع القادم. وإذا كان اجتماعهم الحالي تركّز حول دراسة ماكريستال، فإنه يريد، في المرة القادمة، العودة خطوةً إلى الوراء.

قال أوباما: "سنستهلّ البحث بمصالحنا ثم نقرّر ما هي الغايات التي نريد تحقيقها، وكيفية القيام بذلك، ثم نناقش أخيراً الموارد اللازمة. لن نبدأ بالكلام على القوات".

وأردف أوباما مشيراً إلى أنه لن ينظر في طلب زيادة عدد القوات الذي يُعدّه ماكريستال لأن من شأن ذلك أن يُعقّد المبحث الأساسي الذي يريده وهو "المصالح" الحقيقية.

غادر هولبروك غرفة العمليات في البيت الأبيض معبّراً أنّ بعض المسائل الهامة لم تتمّ مناقشتها بتاتاً. فتقرير ريدل في شهر آذار/مارس كان بنظره ناقصاً. وقد قدّمه ريدل في اجتماع وحيد على انفراد مع الرئيس لمدة ساعة ونصف على متن الطائرة الرئاسية. ولم يكن معهما أحد – لا جونز أو دونيلون أو إيمانويل، ولا حتى هولبروك نفسه. كما لم يكن هناك مَن يدوّن الملاحظات. إذ كان ينبغي أن يكون على متن تلك الطائرة وفي ذلك الاجتماع بالذات اربعة أو خمسة اشخاص آخرين.

كان من النواقص التي شابت إدارة بوش الاجتماعات الخاصة التي كان الرئيس يعقدها مع نائبه ديك تشيني الذي اعتاد أن يعرض آراءه على الرئيس ويهمس في أذنه ما يريد. لذلك كانت آراء تشيني لا تخضع للمناقشة وتُعطى من الاهمية اكثر ممّا تستحقّ.

والاهمّ من كل ذلك، بحسب هولبروك، هو أن تقرير ريدل واجتماع يوم

الاحد لم يُقِرّا بحقيقة أساسية هي أنه لا نهاية للحرب - أو بالأحرى للدور الأمريكي فيها - بانتصار عسكري، في حين أنّ مدار الاهتمام كلّه هو الناحية العسكرية. فالبحث لم يأتِ إلّا لماماً على مسألة المصالحة - أي إمكانية الجمع بين الأطراف المتحاربة بالطرق الدبلوماسية. قد يكون ذلك احتمالاً بعيداً، لكن ينبغي التخطيط لتحقيقه. فكيف يمكن دفع متمرّدي طالبان إلى ترك ميدان القتال؟ وحتى لو كان هذا ضرب من الوهم والخيال لا بد من العمل من أجله بشكل جادّ.

أيّد هولبروك، بشكل عامّ، ما قاله بايدن. واعتبر أن موقف نائب الرئيس يماثل إلى حدّ ما موقف جورج بول في الإدارة وهو نائب وزير الخارجية الذي عارض تصعيد حرب فيتنام. إلّا أنّ إطالة بايدن في كلامه اضعفت قدرته في التأثير على سامعيه، كما عبر هولبروك أمام الآخرين.

كان هولبروك، مثل بايدن، يؤمن أنّه حتى ولو استعادت طالبان أجزاء كبرى من أفغانستان فإن القاعدة لن تعود معها. وقد وصف هولبروك تلك النقطة، بعد الاجتماع الأول بعدّة ساعات، بأنها "قد تكون أبرز فكرة عقلانية ظهرت ذلك العام". فالقاعدة أكثر أمناً واطمئناناً في باكستان، فلماذا تعود إلى أفغانستان حيث يوجد 68,000 جندي أمريكي و30,000 جندي من دول حلف شمال الأطلسي الأخرى؟ كما إن للولايات المتحدة في أفغانستان كافة إمكانيات المراقبة والاستخبارات فضلاً عن القدرة على نشر قوات برية هائلة، لا قوّات العمليات الخاصة فحسب وإنّما أيضاً كتائب من القوات النظامية وفرق المطاردة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية والمؤلفة من 3,000 عنصر.

وما أثار استغراب هولبروك حقاً، هو أنّ هذه الفكرة السليمة بالذات لم ترِد في تقرير ريدل، ولا هي نوقِشَت في الاجتماع صباح يوم الأحد. علماً بأن المناقشات كان ينبغي أن تكون مفتوحة وبلا قيود. فقد طلب الرئيس من المجتمعين ألّا يترددوا في الكلام وأن يُفصحوا عن آرائهم. بالنسبة لهولبروك نفسه، كان من واجبه ألّا يفصح عمّا يجول في رأسه

لأنه يعمل مع وزيرة الخارجية التي لم تكن قد اعتمدت مساراً تقترحه. لكن ما هو عُذر الآخرين؟

لم يُدعَ بترايوس للمشاركة في اجتماع البيت الأبيض. وبدلاً من ذلك، كان قائد القيادة المركزية في تامبا للإشراف على احتفال لإعادة تجنيد في الجيش أُقيم في الفترة الفاصلة بين شوطي مباراة كرة قدم حاشدة. وقد اعتبر أن إقصاءه عن الاجتماع كان أمراً سخيفاً. فهو القائد الميداني في أفغانستان وباكستان واشتهر بأنه مبتكر أسلوب مكافحة التمرّد الحديثة ـ وهي الاستراتيجية مدار البحث.

تلقى بترايوس عرضاً موجزاً، في اليوم التالي الاثنين 14 أيلول/سبتمبر، من الفريق لوت الذي كان من بين حضور الاجتماع. تحدّثا في الساعة الثانية والنصف صباحاً، مدّة نِصف ساعة، عبر هاتف فيديو شخصي مأمون. وافق بترايوس على أهمية باكستان، لكنه رأى أنها ليست أهميّة مطلقة. فما يقومون به في باكستان يتعلّق بما يقومون به في أفغانستان.

والحرب، بنظر بترايوس، تتوقّف على المبادرة وزخم التحرّك. فاستعادة المبادرة على الأرض في أفغانستان أمر جوهري، وكذلك استعادة المبادرة داخل غرفة الاجتماعات. وبعد انتهاء الجلسة الأولى فإنه يعتقد أنّ مولن يؤيّد نظرة ماكريستال تأييداً مطلقاً وأن غيتس يزداد اقتناعاً بها.

كان لبترايوس، في حرب المواقف، حلفاء خارج الإدارة يشاطرونه آراءه ويثقون بأحكامه. ففي يوم الاثنين 14 أيلول/سبتمبر نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" مقالاً بقلم أعضاء مجلس الشيوخ غراهام وليبرمان وماكين تحت عنوان "القوة الحاسمة وحدها تستطيع الانتصار في أفغانستان". وقد

1

قال الرئيس باراك أوباما للمؤلف في مقابلة بتاريخ 10 تموز/يوليو 2010: "كما قال أحد مشاهير الامريكيين: فإن الحرب جحيم. وما إن تستعر السنة لهيبها، لا يُعلم متى تخبو".

2

عارض نائب الرئيس جوزف بايدن طلب الجنرال ماكريستال لإرسال 40,000 جندي إضافي، قائلاً إنّ التقدّم في أفغانستان يعتمد على الحد من الفساد. "وإذا ظلّت الحكومة عبارة عن عصابة مجرمين بعد سنة من الآن، فهل يُجدي وجود القوات نفعاً؟"

3

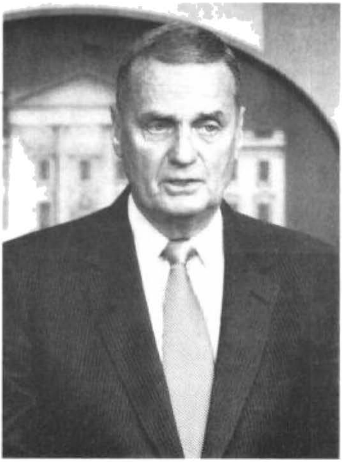

جيمس جونز، مستشار الأمن القومي، رأى أنّ حرب أفغانستان ضرورية بالنسبة للاستقرار الدولي. "فإذا لم ننجح هنا فإنّ المنظّمات أمثال حلف شمال الأطلسي، وبرفقتها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، قد تُرمى في مزبلة التاريخ".

4

هيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية، أيّدت موقف العسكريين خلال مناقشات استراتيجية أفغانستان - باكستان. قالت: "إن لم نتوصّل إلى نهج قريب من هذا فالأفضل ألا نحاول بتاتاً لأننا سنضيع بذلك الوقت والأرواح والمال؟"

5

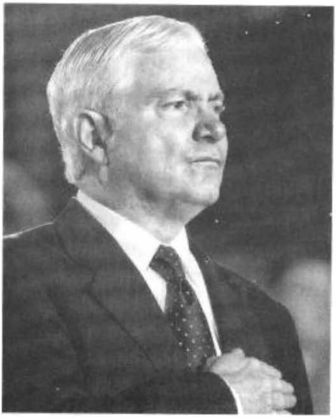

قال وزير الدفاع روبرت غيتس أثناء إحدى جلسات مراجعة استراتيجية أفغانستان - باكستان: "يجب أن تكون لدينا خطّة تنصّ على أنّنا، بعد فترة بين 18 و24 شهراً، سنبدأ بتخفيض عدد قواتنا وإخراجهم تدريجياً". وقد اغتنم أوباما فرصة قول غيتس ذلك فحدّد تموز/يوليو 2011 موعداً للبدء بتخفيض أعداد القوات الأمريكية.

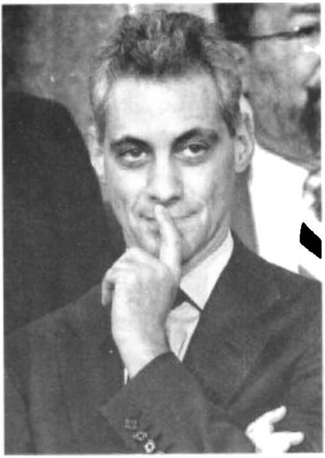

رام إيمانويل، رئيس هيئة موظفي البيت الابيض، اعتبر أن حرب افغانستان "مصيدة سياسية" لا فكاك منها، ورأى أن العسكريين يحاصرون الرئيس بتصريحاتهم العلنية. قال: "ما هذا الهراء!"؟ فما بين رئيس الاركان [الاميرال مولن] وبترايوس قام الجميع يؤيدون علناً مبدأ زيادة القوات. إنهم يضيّقون الخناق على الرئيس".

صرّح روبرت غيبز، السكرتير الصحفي للبيت الابيض، بأنّ موعد تموز/يوليو 2011 الذي أعلنه اوباما للبدء بتخفيض أعداد القوات الامريكية في افغانستان محفور في الصخر، وأنّ الإزميل الذي حفره لا يزال معه، برهاناً على ما قاله.

8

ديفيد اكسلرود، المستشار الأول للرئيس، كان حذراً من هيلاري كلنتون المنافس الأول لاوباما في الترشّح للرئاسة. وحين اعرب أوباما عن تفكيره في تعيينها في منصب حكومي رفيع، سأله اكسلرود: "وكيف يمكنك الوثوق بهيلاري؟"

9

توماس دونيلون (اقصى اليمين) نائب مستشار الامن القومي، أراد التأكّد من انّ العسكريين سيفهمون وينفّذون اوامر الرئيس المحدّدة، لذلك عمل مع أوباما على صياغة "ورقة شروط" من ست صفحات تحدّد تفاصيل اوامر اوباما النهائية.

10

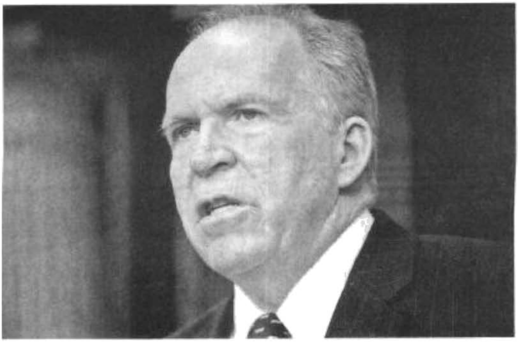

جون برينان، نائب مستشار الأمن القومي لمكافحة الإرهاب، شكّك في الخطط المفعمة بالتوقعات بشأن أفغانستان. قال: "إذا كنتم تتحدّثون عن حكومة غير فاسدة تماماً تؤدي الخدمات الواجبة تجاه جميع أبناء شعبها، فتلك الدولة المرجوّة لن ترى النور ما دمتُ حيّاً. لذا فإنّ استخدام عبارات مثل 'النجاح' أو 'الفوز' أو 'الانتصار' إنما يعقّد مهمّتنا".

11

الفريق دوغلاس لوت، مستشار أوباما ومنسّق شؤون أفغانستان وباكستان، أشار على الرئيس بعدم إرسال 30,000 جندي إضافي لأن الاستراتيجية الجديدة بنظره تنطوي على مخاطر كثيرة. قال "ما زلتُ أرى أنّ المسألة كلّها مغامرة. ويجب ألّا تبني كل هذا المشروع على أمل حدوث ضربة حظّ".

12

المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، بروس ريدل، الذي جيء به لقيادة فريق مراجعة استراتيجية أفغانستان ـ باكستان في أوائل العام 2009. وقد أخبر ريدل الرئيس بأن باكستان هي المشكلة الرئيسية وأن القاعدة لا تزال خطرة كما كانت في 10 أيلول/سبتمبر 2001.

13

بنيامين رودز (إلى اليسار) نائب مستشار الأمن القومي للاتصالات الاستراتيجية، كان يُعِدّ خطب الرئيس حول أفغانستان. ودنيس ماكدونو (إلى اليمين) وهو من مساعدي أوباما السابقين في حملته الانتخابية، وقد أصبح رئيساً لهيئة موظفي مجلس الأمن القومي في تشرين الأول/اكتوبر 2009. وهو من أقرب المستشارين الذين يثق بهم الرئيس. وقد حاول فرض الالتزام بانضباط المواقف.

14

مارك ليبرت، أحد مستشاري أوباما المقربين في شؤون السياسة الخارجية منذ أن كان عضواً في مجلس الشيوخ. وقد أصبح رئيساً لهيئة موظفي مجلس الأمن القومي. ثم ترك ليبرت البيت الأبيض بعد أن تنمّر مستشار الأمن القومي، جيم جونز، من أنه يحاول أن يشوّه سمعته.

15

انطوني بلينكن، مستشار نائب الرئيس للأمن القومي، وقد كان متشائماً حيال إمكانيات نجاح الولايات المتحدة في افغانستان، وساهم في وضع خيار بديل عن استراتيجية العسكريين. وقد قال اثناء زيارته منطقة القتال في مطلع العام 2009: "لست أدري إذا كانوا سيستطيعون النجاح". وتساءل: "كيف السبيل إلى الخروج من هناك؟"

16

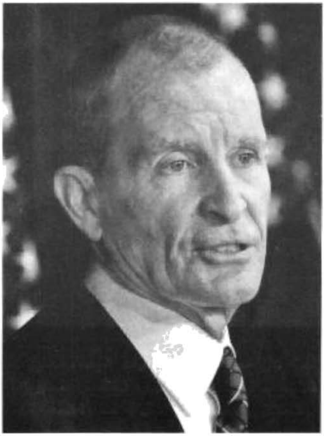

دنيس بلير الذي شغل منصب مدير الاستخبارات الوطنية إلى ان صرفه اوباما في شهر أيار/مايو 2010، كان يفتقد إلى الصلاحيات التي تخوّله الوقوف في وجه وكالة الاستخبارات المركزية. وقد صوّر الوكالة بقوله: "اظنّ ان وكالة الاستخبارات المركزية هي، في الأساس، منظّمة تشبه حيواناً خطيراً قليل الذكاء وجيّد التدريب ينبغي وضعه تحت مراقبة وثيقة من اشخاص بالغين".

17

الجنرال في الجيش، ديفيد بترايوس، عمل قائداً للقيادة المركزية ثم حلّ محل الجنرال ماكريستال في القيادة في افغانستان. قال في حديث خاصّ له. "لا اظنّ أن بالإمكان الفوز في هذه الحرب، بل هي قتال مستمرّ... هذه الحرب هي من نوع القتال الذي نبقى فيه طوال حياتنا، وربّما أيضاً حياة أبنائنا".

18

الأدميرال في البحرية الأمريكية، مايكل مولن، رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، كان مؤيداً عنيداً لطلب ماكريستال بإرسال 40,000 جندي إضافي. وحين سُئل عمّا سيفعله في حال فشل ماكريستال، أجاب "في تلك الحالة يتوجّب عليّ الرحيل لأنّني ارسلتُه إلى هناك".

19

الجنرال في المارينز جيمس كارترايت، نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، وضع صيغة خيار بإرسال 20,000 جندي إضافي بناءً على طلب نائب الرئيس، بايدن. وحين رفض رئيس الهيئة، مولن عرضها على البيت الأبيض، قال كارترايت: "أنا لستُ من النوع الذي يمنع بحث كافة الخيارات. لقد أقسمتُ اليمين. وإذا استُشرتُ في أمر ما فإنّي لا أتوانى في تقديم نصيحتي".

20

السناتور أوباما، في العام 2008، والجنرال بترايوس القائد في العراق، معاً على متن طائرة هليكوبتر في العراق. ويتذكّر أوباما أنّه قال لبترايوس: "بصفتك قائد قواتنا في العراق، فإنني أدعوك للمطالبة بكلّ ما تحتاج إليه، كائناً ما كان، لنجاح مهمتك. وهذا هو واجبك تجاه جنودك. وواجبي بعد ذلك، وهو أصعب نوعاً ما، أنّه يجب عليّ الاختيار، لأن الموارد التي ستتوفر لي ستكون محدودة".

21

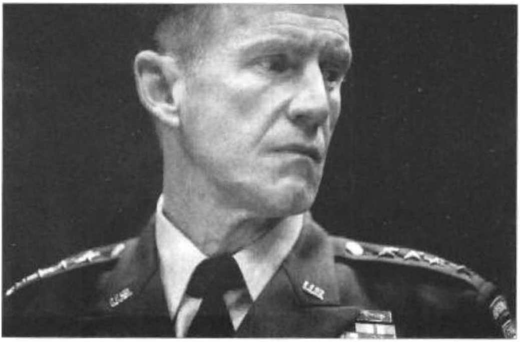

الجنرال في الجيش ستانلي ماكريستال نال 30,000 جندي من أصل 40,000 جندي إضافي طالب بهم. إلّا أنّ أوباما صرفه لاحقاً نتيجة لتصريحات مُهينة للقيادة المدنية أدلى بها الجنرال وبعض أعوانه ووردت في مقالة مثيرة للجدل ظهرت في مجلة "رولنغ ستون" في شهر حزيران/يونيو 2010.

22

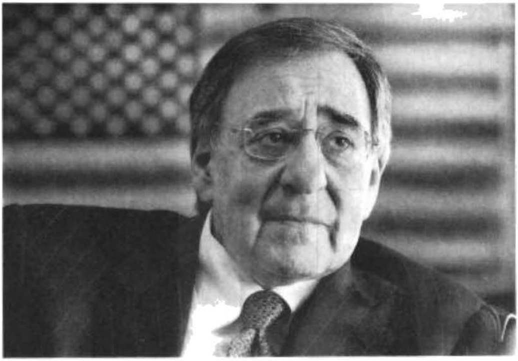

مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)، ليون بانيتا، أخبر بعض المسؤولين الآخرين "أنّه ليس بمقدور أي رئيس ديمقراطي أن يخالف نصيحة العسكريين، خصوصاً إذا كان هو من طلب رأيهم. لذا، نفذوا طلبهم. أعطوهم ما يريدون". وقال إن القرار كان يجب أن يُتّخذ في أسبوع واحد.

23

مايكل ماكونل، نائب أميرال متقاعد، كان مديراً للاستخبارات الوطنية في إدارة بوش. وقد أطلع الرئيس المنتخب أوباما على مدى فعالية أعمال المخابرات في ضرب الأهداف في باكستان وأفغانستان. قال: "هم يتكلّمون، ونحن نصغي. هم يتحرّكون ونحن نتبع. وحين تسنح لنا الفرصة، نتدخّل عملياً".

24

مايكل هايدن، جنرال القوات الجويّة المتقاعد، ومدير وكالة سي آي إيه الذي كان سيغادر منصبه، نبّه إلى أنّ ضربات الطائرات من دون طيارين ضد الإرهابيين في باكستان لا تُعتبر حلاً بعيد المدى. قال: "إذا لم يكن هناك استعداد لمواصلة ذلك [عمليات مكافحة الإرهاب] إلى الأبد فينبغي تغيير الواقع على الأرض".

25

لم ينجح ريتشرد هولبروك، المبعوث الخاص إلى أفغانستان وباكستان، في علاقته الشخصية بالرئيس. كان هولبروك متشائماً بشأن خطّة زيادة القوات، فقال عشية اتخاذ أوباما قراره بإرسال 30,000 جندي إضافي: "هذه الخطة لا يمكن أن تنجح".

26

السفير الامريكي في افغانستان، كارل إيكنبري، وهو فريق متقاعد من الجيش الامريكي. عارض إيكنبري زيادة القوات (في افغانستان) وأثار بذلك غضب العسكريّين.

27

الرئيس الأفغاني حامد كرزاي (إلى اليسار) الذي كان المسؤولون الأمريكيون يعتبرونه شريكاً غير موثوق. وقد قال السفير الأمريكي إيكنبري في وصف غرابة أطواره وتصرّفاته: "تناول أدويته... لم يتناول أدويته..." والرئيس الباكستاني (يمين الصورة) آصف علي زرداري الذي طالب وكالة الاستخبارات المركزية بالتشدّد في مهاجمة كبار قادة القاعدة في بلاده. "اقتلوا كبار القادة. أنتم الأمريكيون تقلقون كثيراً بسبب الأضرار غير المباشرة. أمّا أنا فلا مشكلة لديّ في ذلك".

28

الجنرال أشفق كياني، رئيس أركان الجيش الباكستاني الذي رفض مواجهة كل التنظيمات الإسلامية المتطرفة في بلاده. وقد كان كياني منشغلاً بأولويات أخرى، فقد قال عن نفسه: "إنّي أقر وأعترف بأن شغلي الشاغل هو الهند".

29

ليندزي غراهام، السناتور الجمهوري من كارولينا الجنوبية، قدّم نصيحة للجنرال بترايوس حول أسلوب المطالبة بزيادة عدد القوات في افغانستان. قال: "إذا استقرّ رأيك على عدد محدّد لا يمكن دونه الانتصار، فإيّاك ان تقدّم أيّ عرض بطريقة يمكن أن تميّع تلك الموقف... ينبغي أن تصرّ على قول واحد: هذا هو الحدّ الأدنى المضمون للنجاح".

30

جلسة مراجعة استراتيجية افغانستان - باكستان المنعقدة في 9 تشرين الاول/اكتوبر 2009 في غرفة العمليات في البيت الابيض. ويظهر في الصورة، إلى جانب الرئيس، بدءاً من اليسار: الجنرال المتقاعد جيم جونز، هيلاري كلنتون، السفيرة الامريكية في الأمم المتحدة سوزان رايس، الادميرال المتقاعد دنيس بلير، ليون بانيتا، ريتشرد هولبروك، الجنرال ديفيد بترايوس، توم دونيلون، رام إيمانويل، الأدميرال مايك مولن، نائب الرئيس جو بايدن. ويظهر على شاشتي الفيديو الفريق المتقاعد كارل إيكنبري والجنرال ستانلي ماكريستال (يسار) وسفيرة الولايات المتحدة في باكستان آن باترسون (يمين).

قال الرئيس أوباما للمؤلف: "باستطاعتنا استيعاب أي هجوم إرهابي... سوف نبذل كل ما في وسعنا لمنع حدوث اعتداء من هذا النوع. لكن حتى أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وهي أخطر اعتداءات وقعت على أرضنا، استوعبناها وأصبحنا اليوم أقوى... لكن من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تهدد هذه المناعة وقوع سلاح نووي في أيدي الإرهابيين وتفجيره في مدينة أمريكية كبرى".

عبّر الشيوخ الثلاثة عن تأييدهم لأوباما في حال تزويده الجنرال ماكريستال بما يحتاج إليه. لكنّهم لم يفصحوا عمّا كشفه لهم ماكريستال من أنه سيحتاج إلى ما بين سبعة وثمانية ألوية. قالوا ترداداً لرأي بترايوس: "زيادة عدد القوات ليست ضمانة للنجاح في أفغانستان، لكن عدم إرسال المزيد من القوات يعني حتماً خسارة الحرب".

15

مثل الادميرال مولن أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ في جلسة للمصادقة على تمديد تعيينه رئيساً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة لفترة ثانية مدّتها سنتان، وذلك في يوم الثلاثاء 15 أيلول/سبتمبر، أي بعد مرور يومين على انعقاد الاجتماع الأول لدراسة الاستراتيجية. أعدّ مولن بياناً افتتاحياً دقيقاً من ثلاث صفحات وراجعه مع النقيب البحري جون كيربي، مساعده للعلاقات العامة، وذلك في محاولة لاستباق الأسئلة التي قد تُطرح عليه.

ونظراً لدقّة موضوع حجم القوات، أرسل كيربي نسخة من البيان إلى ماكدونو في البيت الأبيض، لافتاً انتباهه إلى ما ورد في البيان من أنّ استراتيجية ماكريستال لمكافحة التمرد بشكل مكتمل الموارد "ربّما تعني قوات إضافية".

وكما يفعل عادةً كل من تنظر اللجنة في أمر تعيينهم، تعهّد الادميرال مولن بأن يطلع اللجنة على استنتاجاته بكل أمانة وأن يكون صريحاً في كل ما يدلي به. كان من المعهود أن يُطلع البنتاغون البيت الأبيض على ما ينوي كبار المسؤولين قوله في الكونغرس، إلّا أن كيربي كان عملياً يطلب الموافقة.

وافق ماكدونو على البيان، فعبارة "ربّما" كانت كافية لإضفاء مسحة من الغموض. أما القوات الإضافية فيمكن تفسيرها بالزيادة الحتمية لقوات أمريكية إضافية من أجل تدريب الجيش الأفغاني.

لكن حين علم أوباما بأمر إفادة مولن لم يُخفِ عن مساعديه مدى استيائه. فها هو مولن يتبنّى علناً استرلتيجية ماكريستال، إذ قال في لجنة مجلس الشيوخ "إن عمليات تمرّد طالبان آخذة في الازدياد حجماً وتعقيداً. لذلك أؤيد القيام بعمليات مكتملة الموارد وكلاسيكية التنفيذ لمكافحة التمرّد". فهل إن مولن تجاهل ما قاله أوباما قبل ذلك بيومين فقط؟ الم يخبر الرئيس الجميع، ومنهم مولن، أنّ جميع الخيارات تبدو غير مناسبة وأنّ عليهم مناقشة جميع المسلّمات والفرضيّات وانهم ما زالوا بحاجة لاربع أو خمس جلسات من البحث؟ فإلامَ يهدف مستشار الرئيس العسكري الاول بإعلانه هذا القرار الاستباقي؟ لا شك بأن رئيس الاركان المشتركة قد تحدّى الرئيس بشكل سافر.

في وقت لاحق من ذلك اليوم حوالى السادسة مساءً، كان جيف موريل، الناطق الرسمي باسم البنتاغون ينتظر في الردهة خارج غرفة عمليات البيت الأبيض حين خرج إيمانويل وتوم دونيلون من اجتماع لجنة كبار المسؤولين في مجلس الأمن القومي، وكان الغضب بادياً عليهما.

قالا لموريل إنّ كبار القادة العسكريين يسيئون إلى الرئيس، فالجنرالات والادميرالات ما انفكّوا يحاصرونه ويطوّقونه.

وعبّر إيمانويل عن فورة غضبه بقوله: "ما هذا الهراء؟ فما بين رئيس الاركان وبترليوس قام الجميع يؤيدون علناً مبدأ زيادة القوات. إنّهم يضيّقون الخناق على الرئيس".

وقد ادرك موريل انّه كان بإمكان مولن أن يتفادى تلك النقطة الخلافية باللجوء إلى القول: "إن مِن صُلْب وظيفتي أن اكون المستشار الاول للرئيس ولوزير الدفاع في الشؤون العسكرية، وواجبي يحتّم عليّ ان اطلعهما اولاً على انفراد على أي موقف قبل ان أنقله إليكم جميعاً. لذا فإنني على استعداد أن أعود إليكم لاحقاً بكل طيبة خاطر وأعرض عليكم تلك المواقف... لكنّي اظنّ انه ليس من المناسب أن أطلع عليها اللجنة قبل ذلك".

لكن موريل نفسه كان يعلم ايضاً انّ مولن كان يستجيب لدافع حبّه

لتوجيه الرسائل والتواصل الإعلامي لتعزيز صورته ومكانته في رئاسة هيئة رؤساء الأركان المشتركة بعد أن اهتزّت تلك الصورة في عهد زميليه السابقين في ذلك المنصب حين كان رامسفلد وزيراً للدفاع. فقد كان مولن يدير صفحة "فيس بوك" واشتراكاً في "تويتر" ويعرض أشرطة فيديو على "يوتيوب" ولديه موقع إلكتروني باسمه.

بعد ذلك مرّ مولن نفسه في الردهة واكتشف أنه كان شخصياً موضوع نقاش حامٍ. ثم انضمّ جونز إليهم.

حاول إيمانويل ودونيلون تهدئة موقفهما فسألاه عمّا يجب عليهما فعله، فهو قد قام بهذا الأمر، ما عساهما يقولان؟

قال إيمانويل: "ما قلتَه سيكون العنوان الرئيسي لكل نشرات الأخبار المسائية. هذه القصة ستكون العنوان الرئيسي بالخط العريض في كل الصحف".

وفيما هم واقفون هناك، مرّ ماكدونو. نظر مولن إلى ماكدونو، وكأنه وهو رئيس هيئة موظفي مجلس الأمن القومي سيتدخّل لإنقاذه. إلّا أن ماكدونو تابع سيره من دون أن ينطق بكلمة.

فوجئ مولن بأنهم جميعاً يؤنّبونه، وحتى إن مخاوفهم بشأن عناوين الأخبار والصحف فيها الكثير من المبالغة. كما إن البيت الأبيض كان يعلم مسبقاً ما سيقوله، ولم ينصّ فيما أدلى به، على أي عدد محدّد للقوات، بل كان متكتماً حول هذه الناحية. علماً بأنّه يتوجّب عليه، في مثل هذه الجلسات، أن يقول الحقيقة، والحقيقة هي أنّه يؤيّد مبدأ مكافحة التمرّد بشكل عام. "وإذا كان هذا هو ما أؤمن به فعلاً فأي خيار آخر أمامي؟"

سأله دونيلون بحدّة: "لماذا استخدمت عبارة 'ربّما'، ألم يكن من الأفضل القول: لست أدري؟"

لم يجب مولن عن هذا التساؤل. لكنه قال فيما بعد: "هذا ما أردتُ قوله". كان العنوان الرئيسي على رأس الصفحة الأولى من صحيفة "واشنطن بوست" في صباح اليوم التالي: "مولن: ربّما نحتاج إلى قوات إضافية".

بعد ذلك اتصل جونز بمولن ليسأله عن حاله. فأجابه الأدميرال: "لست أدري، أنت أخبرني".

قال جونز: "في انحدار".

دعا أوباما الجنرال المتقاعد كولن باول، وزير الخارجية السابق ورئيس هيئة رؤساء الأركان سابقاً، إلى اجتماع خاص في المكتب البيضوي في يوم 16 أيلول/سبتمبر. وباول، وهو جمهوري بالاسم، كان قد اتّخذ موقفاً هاماً بتأييد أوباما في الانتخابات الرئاسية. وهو يكبر الرئيس بحوالى 25 سنة وقد أمضى 35 سنة في الجيش الأمريكي، وأمل كثيرون في أن يصبح أول رئيس أسود في الولايات المتحدة. إلّا أن باول قرر عدم الإقدام على خوض الانتخابات في التسعينيات حتى حين كانت أسهمه في استطلاعات الرأي مرتفعة جداً.

قال باول للرئيس بشأن أفغانستان: "هذا ليس قراراً منعزلاً، بل سيكون له انعكاسات على معظم إدارتك. سيدي الرئيس، لا تجعل اليسار يدفعك إلى عدم فعل شيء، ولا تخضع لضغوط اليمين لفعل كل شيء. تأنَّ وفكّر بالقرار المناسب".

وكذلك نصحه بعدم التسرّع نتيجةً لضغوط وسائل الإعلام. تمهَّل إلى أن تحصل على كل المعلومات اللازمة للتأكد من ارتياحك لأي قرار تتخذه.

"وإذا قرّرتَ إرسال المزيد من القوات أو كان ذلك هو ما تراه ضرورياً، فتأكّد من أنك تعلم تماماً طبيعة عمل تلك القوات وأنّ لديك بعض الضمانات بأن القوات الإضافية ستنجح في أداء مهمّاتها. طبعاً لا يمكن ضمان النجاح مسبقاً مئة بالمئة في ميدان بالغ التعقيد مثل أفغانستان. هذا عدا مشكلة باكستان المجاورة".

وأضاف: "عليك أن تسعى ليكون هذا الالتزام قائماً على أرضية صلبة متينة، علماً بأن هذه الأرضية واهنة في الوقت الراهن"، وفي ذلك إشارة إلى كرزاي والفساد المتفشّي في حكومته.

* * *

كنتُ، خلال تلك الفترة، أُجري بعض المقابلات من أجلِ هذا الكتاب تتعلَق بمضمون ما جاء في دراسة ماكريستال. وقد كانت تلك الدراسة أساس تصريحات بترايوس وموِلن المثيرة للجدل، ومع ذلك لم يطّلع عليها فعلياً أحد باستثناء نفر قليل من حلقة داخلية محدودة جداً. وقد أفادت المصادر التي توصلتُ إليها بأن تحليل ماكريستال عالج معضلة شائكة هي ثماني سنوات من الحرب لم تشهد أي تقدّم يُنكر.

ثمّة انطباع عام بأن المطّلعين ذوي الدوافع السياسيّة لا يتردّدون في تسريب وثائق حسّاسة إلى الصحفيّين وأن المراسلين الصحفيين ينتظرون في مكاتبهم أن يُكلّفوا بخدمة بعض الأجندات السياسية. لم يعرض عليّ أحد أن يسرّب لي أو يزوّدني بنسخة من دراسة ماكريستال. وقد توصّلتُ، من خلال عدة لقاءات، إلى استنتاج مفاده أن الدراسة تعجّ بالمعلومات المثيرة للقلق. وكنت أحاول، في كل مقابلة، أن أستكشف المزيد.

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، وبعد حوالى ساعتين في مقابلة مع أحد الأشخاص، سألته: "هل لديك نسخة من تقرير ماكريستال هنا؟"

جاء جوابه: "أجلْ. إنّها على مكتبي". وقام وصوّر نسخته.

لم يضع عليّ ذلك الشخص شروطاً حول استخدام التقرير، لكن المقابلة جرت في إطار البحث الطويل الأجل الخاصّ بهذا الكتاب. ولم تُتَحْ لي فرصة لقراءة التقرير قبل مساء يوم الجمعة 18 أيلول/سبتمبر.

تصفّحتُ الدراسة السرية المؤلفة من 66 صفحة ممسكاً قلماً أحمر بيدي. وضعتُ خطاً تحت مقطع في الصفحة الثانية من "خلاصة القائد" لم أتوقّع وجوده، وهو ينصّ على ما يلي: "إذا لم يتمّ أخذ زمام المبادرة وإبطال زخم تحرّك المتمرّدين - ريثما تنضج قدرات قوات الأمن الأفغانية - في المستقبل القريب يُخشى أن تكون النتيجة أنّ إيقاع الهزيمة بحركات التمرّد يصبح

مستحيلاً". وهذا يعني انّ الولايات المتّحدة يمكن أن تخسر الحرب قبل انقضاء ايلول/سبتمبر 2010.

نعلم أن عقلية التصميم على مواجهة المصاعب تسود بين العسكريين الامريكيين، ونادراً ما يستخدم ايّ جنرال عبارة مثل "يصبح مستحيلاً" خصوصاً خطّياً. غير أن هذا التقرير مرسَل مباشرة إلى وزير الدفاع. اضطررتُ لقراءة تلك المقطع مرة ثانية ووضعتُ بجانبه إشارة بالأحمر.

وفيما رحتُ اتابع القراءة، بدا لي أن التقرير هو أكثر من مجرّد تقييم ميداني روتيني. كان يدعو بشدة إلى عمل ملِحّ، ووجدتُ انّه صرخة من القلب ـ فقد صرّح ماكريستال أن قواته في وضع هزيل لا يمكّنها من الاضطلاع بأمن حماية السكّان.

ثم وضعتُ خطاً تحت عبارة تقول: "نظراً لانشغالنا بحماية قواتنا، عملنا بطريقة تبعدنا ـ فعلياً ونفسياً ـ عن الناس الذين نسعى لحمايتهم". وتابع التقرير على نحو خطير: "إننا نتعرّض لخطر الهزيمة الاستراتيجية" بسبب العمليات التي توقِع ضحايا مدنيين. ووضعتُ دائرة حول فكرة "الهزيمة الاستراتيجية" التي يمكن أن تعني خسارة الحرب. "الهزيمة"؟ الجنرالات عادةً لا يمكن أن يتكلّموا بهذا الشكل!

وسطّرَ قلمي الاحمر خطاً تحت جملة في الصفحة الرابعة من ملخّص التقرير فيها تعريض بقيادة ماكريستال نفسه: "وتكاد كل مظاهر جهودنا الجماعية ومواردنا المشتركة تتخلّف وراء حركة تمرّد متنامية، ومن المعروف تاريخياً أن هذا هو الإخفاق بحدّ ذاته" في عالم مكافحة التمرّد. وهنا تكرّر اللفظ نفسه "الإخفاق". بعد تلك قرأتُ انّ قوات الأمن الأفغانية "لن تحرز المقدرة اللازمة في المدى القريب بالقياس إلى تنامي حركة التمرد" لذلك اقترحَ تنمية "قدرة انتقالية" بزيادة قوات التحالف.

بعد تلك ذهب القلم تحت القول: "الوضع الراهن سوف يؤدي إلى الإخفاق..." فهمتُ المقصود، لكنني تساءلت كيف يمكن أن يكون غيتس قد وافق

على هذه الدراسة وهو، على كل حال، وزير للدفاع منذ عشرين شهراً ـ أي أنه وزير للدفاع في حرب خاسرة بحسب تعبير القائد الميداني الجديد التابع لغيتس نفسه.

كان غيتس، في الأشهر الأولى من ولاية أوباما، بعد أن وافق الرئيس على إرسال 21,000 جندي إضافي، قد قال له بأنه يأمل ألّا تكون هناك طلبات جديدة لزيادة عدد القوات.

ومع أن دراسة ماكريستال لم تتضمّن طلباً بزيادة قوات إضافية، كان من المحتم أن تكون هناك زيادة كبيرة. وقد أوضحت لي مصادر أخرى أن الزيادة ستكون 40,000 جندي أو أكثر كمعدّل وسطيّ.

ثمّ قرأتُ: "لا يمكننا النجاح فقط ببذل المزيد من الجهود. ينبغي تغيير الذهنية السائدة تغييراً جذرياً ـ أي الطرق التي تتّبعها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في فهم بيئة محيطها وتحديد نمط قتالها وتفاعلها مع الشعب والحكومة في أفغانستان وتنفيذ عملياتها على الارض وعملها ضمن التحالف". علماً بأنّ القادة نادراً ما يكتبون تقارير عن الحاجة إلى "تغييرات"، إنّما يأمرون بإجرائها.

قال ماكريستال إن إنجاز مهمّته يقتضي "التغلّب على المتمرّدين، وهذا هو الوضع الذي تحدّده هذه الدراسة بأنّه الحالة التي لا تعود معها حركة التمرّد قادرة على تهديد بقاء الدولة واستمراريتها". وقد استخدم ألفاظاً مثل "الهزيمة" أو "التغلّب على" وما هو بمعناها 14 مرّة.

وأدركتُ معنى قوله: "إنّ ضعف مؤسسات الدولة، والتصرفات المؤذية التي يمارسها أصحاب السطوة والنفوذ، وانتشار الفساد وسوء استخدام السلطة من قبل مختلف المسؤولين، وأخطاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية ـ كل ذلك ساهم في إضعاف تأييد الأفغان لحكومتهم؟

كان للمتمرّدين "حكومة ظلّ تابعة لطالبان تسعى بكل نشاط للسيطرة على السكان والحلول محلّ الحكومة الوطنية ومواقع السلطة التقليدية". وهذا الأمر جديد بالنسبة إليّ ويدلّ على أن المتمرّدين قد تغلغلوا إلى أعماق مختلف المناطق أكثر مما أظنّ.

ونظراً "لعدم كفاية المخابرات"، لم يستطع ماكريستال أن يحدّد بالضبط حجم الرقعة التي يسيطر عليها المتمردون في أفغانستان أو يتنازعونها أكثر من قوله إنها "مساحة واسعة". وفي ذلك حُكْم صارِخ يدين تقصير الاستخبارات.

وانتقل التقرير إلى وصف مجموعات متمرّدي طالبان الثلاث الكبرى التي تنسّق فيما بينها بغير انتظام، وهي: طالبان شورى كويتا وجماعة حقاني والحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين (حكمتيار). وقد أقامت طالبان شورى كويتا حكومة بديلة في تحدٍّ سافر لسلطة كرزاي. "وهم يعيّنون حكّام ظلّ لمعظم الولايات ويراقبون أداءهم ويستبدلونهم على نحو دوريّ". وأضاف التقرير: "كما إنّهم يعيّنون محاكم شرعية لإصدار أحكام سريعة وفرض العدالة كما يرونها، وذلك في المناطق التي يسيطرون عليها أو يقاتلون فيها. هم أيضاً يجبون الضرائب ويفرضون على المقاتلين والعمّال الخدمة الإلزامية".

وضع ماكريستال خططه الأوّلية لهجوم تقوم به في المستقبل القوة الدولية للمساعدة الأمنية موضحاً أنّ قوات التحالف سوف "تركّز على المناطق الحسّاسة كثيفة السكان التي يسيطر عليها المتمرّدون أو يسعون للسيطرة عليها، لا لوجود العدوّ فيها وإنّما لأنّ خطر المتمرّدين يتهدّد سكانها". ثُمّ قسّم الولايات الأفغانية إلى ثلاث مجموعات على أساس كثافة وجود المتمرّدين، وذكر المناطق بالترتيب الذي قد يتبعه في شنّ الهجوم.

وضمّ التقرير ملحقاً قاتماً من أربع صفحات حول السجون الأفغانية التي أصبحت "ملاذاً وقاعدة لانطلاق عمليّات مدمّرة" ضدّ قوات الحكومة الأفغانية والتحالف الدولي. كما بيّن التقرير "أن نسبة تواجُد المتمرّدين في كل متر مربع في السجون تفوق النسبة في أي مكان آخر في أفغانستان".

قرأتُ، في آخر التقرير، الاستنتاج العام للجنرال: "كما إن الإخفاق في توفير الموارد الكافية يزيد مخاطر إطالة الصراع وزيادة الإصابات وارتفاع التكاليف الإجمالية، وبالتالي تكبّد خسارة فادحة بفقدان الدعم السياسي. علماً بأنّ أياً من هذه المخاطر المحتملة كفيل وحده بأن يتسبّب في إخفاق المهمّة".

بعد انتهائي من قراءة التقرير لم يكن لديّ أدنى شك بوجوب نشره فوراً.

في تلك الليلة بالذات أرسلت رسالة إلكترونية إلى ماركوس بروكلي، الذي كان رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة واشنطن بوست منذ أكثر من عام، أعلمته فيه بحصولي على التقرير وبأنّه ينبغي أن يقرأه. والتقينا في صباح اليوم التالي السبت في مكاتب الصحيفة. قرأ بروكلي التقرير بسرعة وأعرب عن اعتقاده بوجوب نشره كاملاً على الفور.

اتصلتُ بالمصدر الذي زودني بالتقرير وطلبت منه تغيير قواعد اللعبة.

قلت له: "عند صدور كتابي في العام القادم تكون هذه الدراسة قد أصبحت قديمة ولن يكون لها قيمة إخبارية، بل تصبح بلا فائدة". إنها تشكّل خبراً مثيراً الآن.

وبعد طرح بضعة أسئلة، وافق المصدر، ووعدتُه بعدم ذكْر اسمه بأي شكل من الأشكال. طلب مني بروكلي أن أتّصل بالبيت الأبيض ووزارة الدفاع للإبلاغ عن حيازتنا نسخة كاملة من التقرير وبأننا ننوي نشرها في اليوم التالي أو اليومين القادمين، لكننا نطلب إعلامنا بالأقسام التي يرون عدم نشرها مع شرح الأسباب الموجبة لذلك.

كان توجّهنا هذا يستند إلى سابقة فتحت الباب للتعاطي مع الحكومة بهذا الشكل. ففي 30 حزيران/يونيو 1971، أي منذ حوالى أربعين عاماً وقبل انضمامي إلى واشنطن بوست بثلاثة أشهر، أصدرَت المحكمة العليا قرارها بشأن قضية أوراق وزارة الدفاع. ومع أن حُكْم المحكمة صدر بستة أصوات مقابل ثلاثة، فإنه قضى أساساً بأنّ الحكومة لا تملك الحقّ في وضع قيود على الصحافة قبل نشر أي وثيقة سرية. وهذا ما سمح لصحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست بمتابعة نشر الوثيقة السرية للغاية المؤلفة من 47 فصلاً والمتعلقة بحرب فيتنام. وقد أظهرت تلك الدراسة أنّ الحكومة قد كذبت على الناس تكراراً بشأن الحرب.

وبما أنه لم يكن بوسع الحكومة، بموجب القانون، أن تمنعنا من نشر

تقرير ماكريستال تمكّنا من فرض طلبنا بمعرفة أسباب حذف أي مقطع يُطلب حذفه من التقرير. أما بالنسبة لأوراق البنتاغون فإن الصحيفتين لم تتشاورا مع الحكومة مسبقاً، وخشيتا إن فعلتا ذلك لفت نظر الحكومة والخضوع لحُكْم قضائي بوَقف النشر، وهذا هو بالضبط ما فعلته الحكومة، عبر المحكمة الفيدرالية، بعد بدء النشر. وتكمن أهمية قرار المحكمة العليا في قضية أوراق وزارة الدفاع ـ الذي يمنع القيود المسبقة ـ في أنّه يحثّنا على الطلب من الحكومة تزويدنا باعتراضاتها المحدّدة على نشر الوثائق السرية.

اتّصلتُ بالجنرال جونز هاتفياً يوم السبت. كان على متن مركبه في خليج تشيسابيك. اخبرته بأنّ دراسة ماكريستال كاملة من 66 صفحة موجودة لديّ وبأني انوي نشرها، لكني اردتُ معرفة رأيه ورأي البنتاغون أولاً.

قال لي: "نشر التقرير يعقّد مهمّة الرئيس". فكشف هذه المعلومات سوف يعطي "الذين يعملون ضدّنا فكرة عن اوضاعنا"، ويقصد بهم متمرّدي طالبان في افغانستان.

اجبتُه إنّي أعتبر انّ التقرير إنذار خطير من القائد الجديد حول وجهة الحرب، وينبغي إطلاع الناس عليه. وأعلمتُه اننا لن ننشر الصفحة التي تورد خطط العمليات في المستقبل، وسألته عمّا إذا كانت هناك ملاحظات حول أجزاء أخرى ينبغي حذفها لاسباب تتعلّق بالامن القومي.

قال جونز: "هذا الامر لا يثيرني مع ان التقرير سريّ". كما أخبرني أنّ لديه العديد من الاسئلة حول التقرير، وأضاف: "ماكريستال حديث العهد في رتبة جنرال. إنّه ساذج".

قلتُ له إني بعد قراءة التقرير بتأنٍ وإعادة قراءته لا أجد أي ضرر في نشره. لكننا مع ذلك راغبون بل حريصون على أخذ رأيهم.

فأجابني: "عليّ أوّلاً إجراء بعض المكالمات".

ثمّ اتصلتُ بموريل، الناطق الرسمي باسم البنتاغون، الذي قال لي: "إنهم يريدون مقاومة نشر التقرير"، وأعلمني بأن الوزارة ستتّصل بي قريباً.

قبل مرور ساعة، أي في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت، كان كلّ من غيتس وجونز ودونيلون والجنرال كارترايت نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة في اجتماع هاتفي مشترك مع رئيس تحرير واشنطن بوست بروكلي ومحامي الصحيفة ومعي شخصياً.

طلب منّا غيتس الذي كان خارج المدينة أن نؤجّل أي مقالة أو نشر للتقرير مدة 24 ساعة. فنشر التقرير برأيه سيكون "معيقاً لجهودنا في أفغانستان ويعرّض حياة جنودنا للخطر".

وأضاف الجنرال كارترايت أن التقرير "هو تقييم عملاني وتكتيكي" ونشره سوف "يُطلع الأعداء على خططنا". وطلب مني مهلة لمراجعة الأمر.

كررّنا ما كنتُ قد قلتُه لجونز حول عدم نشر الصفحة المحتوية خطط العمليات المقبلة.

فقال دونيلون: "لم أسمع جواباً عن سؤال الوزير" ـ حول التريّث مدة 24 ساعة.

أجبته أنا وبروكلي بأن الطلب يبدو معقولاً، وأضاف بروكلي أنه يريد أن يعلم متى وأين سيطلعوننا على كل اعتراضاتهم. وقال إنّه سيوقف نشر الخبر لكنّه أراد تأكيداً بأننا يمكن أن نجتمع بمن يكون مخوّلاً الكلام لا باسم البنتاغون فقط ولكن أيضاً البيت الأبيض ووكالات الاستخبارات.

حُدِّد لنا موعد في وزارة الدفاع في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي، الأحد.

أدركنا أنه سيكون علينا الإصغاء بعناية لكن مع التيقّظ والاستعداد للتمييز بين المطالب المحقّة المتعلّقة بالأمن القومي والادّعاءات غير الصحيحة. كنّا قلقين لأنّ

الإدارة لا تريد نشر هذا التقرير الخطير. ففي 3 أيلول/سبتمبر، أي قبل أسبوعين وبُعيد تسلّم وزير الدفاع غيتس التقرير، أعلن غيتس نفسه في مؤتمر صحفي: "لا أظنّ أن الحرب تفلت من يد الإدارة"، في حين أنّ دراسة ماكريستال تناقض ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر أن يظهر أوباما في خمسة برامج إخبارية تلفزيونية ذلك الصباح لشرح مشروعه الخاصّ بالرعاية الصحية. ولا يرغب البيت الأبيض، قطعاً، في بروز موضوع آخر يطغى على واجهة الأخبار.

في يوم الأحد، توجّهتُ مع بروكلي وراجيف تشاندراسيكاران، وهو مراسل أوّل في واشنطن بوست يغطي أخبار الحرب، إلى البنتاغون لحضور الاجتماع المقرر في الساعة 11 صباحاً. ونظراً لغياب غيتس فقد مثّل الوزارة كارترايت وموريل ووكيلة الوزارة للشؤون السياسية ميشيل فلورنوي. وقد جلسنا جميعاً حول طاولة الاجتماعات في مكتب كارترايت.

وكارترايت إنسان ودّي وحسن المظهر. أخبرنا أن ثمّة ثلاثة اعتراضات رئيسية، هي: الكشف عن العمليات المستقبليّة، وثغرات المخابرات، وكل ما يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة ماكريستال في العمل مع الحكومة الأفغانية أو سائر الحلفاء الدوليين.

أحسسنا منذ بداية النقاش أنّ هناك مسابقة بين مختلف المسؤولين الحكوميين لمعرفة من يحمل بروكلي على إجراء المزيد من التنقيح والتعديل. وقد أثاروا، في المجمل، 14 نقطة محدّدة. كانت المسألة الأساسية الأولى: هل ينبغي إيراد ما قاله ماكريستال من أنه بحاجة إلى المزيد من القوات خلال الأشهر الاثني عشر القادمة وإلّا فإن الحرب "ستنتهي، على الأرجح، إلى الفشل"، وهذا التصريح هو من أخطر أقواله. ورأت فلورنوي أنّ الكشف عن مهلة الاثني عشر شهراً سوف تدفع "الأعداء إلى الصمود، بشكل أساسي" ومضاعفة جهودهم مدة 12 شهراً فقط لأنهم سيفهمون من ذلك أن عزيمة الأمريكيين محدودة. كما قالت إنه في حال الكشف عن مهلة 12 شهراً وفي حال قرأت طالبان ذلك، فإنها

قد تغيّر أساليبها القتالية ممّا قد يؤدي، بشكل مباشر، إلى رفع حجم الإصابات الامريكية".

لقد كان ذلك إنذاراً صريحاً للغاية.

وافادت انه قد تمّت استشارة ماكريستال وفريقه "وهم لا يريدون ذِكْر المهلة الزمنية".

لكنني اعترضت على ذلك منكّراً بأن تلك هي النقطة الأساسية في استراتيجية ماكريستال وينبغي ذكرها.

وأشار بروكلي إلى أن غيتس وسواه قد صرّحوا بأن أمام الولايات المتحدة ما بين 12 و18 شهراً لتحويل اتّجاه الحرب، لذا فإن تحديد ماكريستال مهلة 12 شهراً ليس أمراً مستغرباً.

وافق كارترايت، في نهاية المطاف، على سحب ذلك الاعتراض، لكنّه طالب بتعديل في نهاية المقطع التالي: "يسيطر المتمرّدون، أو يقاتلون للسيطرة، على مساحات واسعة من البلاد، مع أنّه يصعب تقدير تلك المساحات بالضبط، وذلك بسبب عدم تواجد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعدم **كفاية المخابرات**".

فإذا كشفنا لطالبان أننا نعاني من "عدم كفاية المخابرات" فإن ذلك يشجعهم على مواصلة القتال ويتيح لهم مجالاً أوسع للحركة.

ووافق بروكلي على ذلك قائلاً: "أظنّ أنّه بالنسبة للكشف عن الثغرات في المخابرات سوف نراعي هذه المسألة لأني أظنّ أنّه ينبغي عدم الكشف عنها".

وقد حُذفت الكلمات الثلاث الأخيرة.

وجدتُ أن ذلك أمر منطقي، لكنّي قررت أن أبقيها في هذا الكتاب بعد أن أصبحت الثغرات معروفة. وبشكل عام اتّفق كارترايت وبروكلي على مراجعة تفاصيل أي مقالة في المستقبل وعلى حذف الكلمات الثلاث المتعلّقة بالقصور في المخابرات.

تمكّنّا من نشر حوالى 97 بالمئة من التقرير من دون أي اعتراض حكومي

ونقلنا، في المقالة، الاستنتاجات والتفاصيل. وزوّدنا البنتاغون، تلك الليلة، بنسخة غير سرية من التقرير بناءً على التعديلات المتّفق عليها.

عدنا إلى مكاتب الصحيفة لأراجع مسوّدة مقالتي لعدد يوم الاثنين. ظهرت صحيفة واشنطن بوست في صباح اليوم التالي 21 أيلول/سبتمبر وقد احتل ثلاثة أرباع صفحتها الأولى العنوان: "ماكريستال: قوّات إضافيّة وإلّا فشلت المهمّة". ووُضعت نسخة التقرير غير السرية على الموقع الإلكتروني للصحيفة. وخلال بضع دقائق كانت "نيويورك تايمز" قد نسخت الخبر حرفاً حرفاً تقريباً.

امتلأت صفحات الإنترنت بالتعليقات وردّات الفعل. فقد كتب العقيد المتقاعد بات لانغ في مدوّنته الإلكترونية: "هذه الوثيقة البالغة السرية قد سَرّبها بدهاء الذين يريدون أن يهوّلوا على أوباما وغيتس كي يوافقا على الالتزام غير المطلق باستراتيجية مكافحة تمرّد لبناء الدولة في أفغانستان".

أمّا بيتر فيفر الذي كان من أركان مجلس الأمن القومي في عهد جورج بوش الابن فقد سجّل في مدوّنة إلكترونية لمجلة "فورين بوليسي" أنّ "الأوضاع المحلية السياسية - العسكرية قد تفاقمت جداً بنتيجة هذه التسريبات. فالأزمة الآن ليست أزمة عادية بل هي، على الأرجح، أخطر اختبار في الأمن القومي يمرّ به فريق أوباما حتى الآن".

في خلال الموجز الإعلامي الصباحي على متن طائرة الرئاسة المتوجّهة إلى تروي في ولاية نيويورك، أكّد غيبز للمراسلين الصحفيين أنّ ماكريستال لم يطلب بعد عدداً محدداً من الجنود الإضافيين.

وأضاف: "سوف نقوم بدراسة استراتيجية بطريقة تقودنا إلى معرفة أفضل السبل التي ينبغي اتّباعها قبل اتخاذ أي قرار بشأن الموارد، وذلك بدلاً من اتخاذ قرار بشأن الموارد أولاً ثم التفتيش عن استراتيجية".

* * *

بعد ذلك بتسعة أشهر، أخبرني الرئيس، في مقابلة لي معه، بأنّ دراسة ماكريستال كانت مفيدة "لأنها أوضحت الفجوة في ما نتج عن تقرير ريدل".

وأردف أوباما: "أظن أنّ تقرير ريدل ظلّ غامضاً بشأن طبيعة مهمّتنا الأساسية. وفسّره البعض بأنّه دعوة لزيادة عدد القوات التي تنفّذ استراتيجية لمكافحة الإرهاب". فاستناداً إلى تشديد ريدل على باكستان، تمسّك البعض، مثل نائب الرئيس، بالرأي القائل إنّ الاستراتيجية يجب أن تتركّز على الملاذات الآمنة في باكستان التي يستفيد منها متمرّدو القاعدة وطالبان. ومن ناحية أخرى، أفاد أوباما أن آخرين رأوا أن التقرير هو عبارة عن التزام استراتيجية كاملة لمكافحة التمرّد وفقاً لخطط الجنرال بترايوس التقليدية". لكنّ الرئيس قال لي إنه لن يقبلَ باستراتيجية كاملة لمكافحة التمرّد لأن ذلك "يعني تحمّل مسؤولية أفغانستان لأجل طويل".

أضاف الرئيس: "وهكذا عند وصول دراسة ماكريستال، أظنّ أنني أيقنت حينذاك أننا يجب أن نجمع الكل في غرفة واحدة ونتّفق جميعاً على رأي واحد".

16

في الساعة 1:30 من بعد ظهر يوم 29 أيلول/سبتمبر جمع جونز لجنة كبار المسؤولين في غرفة العمليات في اجتماع تحضيري لمدة ساعتين قبل اجتماع مجلس الأمن القومي في اليوم التالي. ووصفه بأنه "تجربة" للاجتماع المذكور حيث يمكنهم تركيز مناقشاتهم ومراجعة عروضهم قبل حضور الرئيس. وكان جونز يعتقد أنّ العديدين منهم بحاجة لذلك لضعف ترابط أفكارهم وتفكك آرائهم، وخصوصاً بايدن وهولبروك.

ولو تسنّى لأي إنسان رؤية شريط مسجّل لذلك الاجتماع لأصابه الذعر لأنهم بعد ثماني سنوات من الحرب، كانوا لا يزالون في جدال لجلاء الأهداف الأساسية.

كان بايدن قد كتب مذكرة من ستّ صفحات للرئيس حصراً ناقش فيها تقارير الاستخبارات عن طالبان. وقد صوّرت التقارير حركة طالبان على أنّها القاعدة الجديدة. ونظراً لأن طالبان كانت تحوّل المعركة لمواجهة الأمريكيين فقد أصبحت قُطباً جذب العرب والأوزبكيّين والطاجيكيّين والشيشان الذين وفدوا إلى أفغانستان من أجل ما اعتبروه صيف جهادهم.

أشار بايدن، في مذكّرته، إلى أن قراءته لتقارير الاستخبارات أظهرت أن هذه الظاهرة فيها الكثير من المبالغة. كان هناك ما بين 50 و75 مقاتلاً أجنبياً في أفغانستان فيما مضى. وكان هؤلاء جزءاً من جماعة دون الآلاف تدفقوا إلى

البلاد بعد بدء الاحتلال السوفياتي في العام 1979 ـ ومنهم شاب في الثانية والعشرين اسمه أسامة بن لادن. ولم يلمس نائب الرئيس أي دليل على أن لدى طالبان البشتونية إيديولوجية جهاد عالمي، هذا عدا أنّها لا أهداف لها على الأرض الأمريكية.

كان قد أُعلن في الأنباء أنّ ماكريستال سيطلب حوالى 40,000 جندي. وكان هذا الرقم موضوع نقاش على شاشات التلفزيون قبل بحثه في غرفة العمليات في البيت الأبيض.

تراس أوباما، في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء 30 أيلول/سبتمبر الاجتماع الثاني لمراجعة استراتيجية أفغانستان ـ باكستان. وقد زاد عدد الحضور عمّا كان عليه في الاجتماع السابق ووصل إلى حوالى 18 شخصاً، وكان بترايوس حاضراً هذه المرة. وقد اقتنع الجميع في البيت الأبيض بضرورة حضوره وإلّا فإن أي قرار يُتّخذ في غيابه سيكون عرضة للتشكيك.

انقسمت مناقشات موضوع أفغانستان في الصحافة بين رأيين متعارضين: تدفّق القوات بشكل كبير أو الانسحاب الكامل.

سأل الرئيس: "هل يعتقدُ أحدٌ أننا يجب أن نغادر أفغانستان؟" ظل جميع من في الغرفة صامتين. نظروا بعضهم إلى بعض، لكن لم يقل أحد شيئاً. فقال: "حسناً، بما أنّنا انتهينا من هذه المسألة، فلنتابع البحث".

وضع أحد مدوّني الملاحظات دائرة حول ما كتبه: "يقول الرئيس [واختصاراً باللغة الإنكليزية (POTUS) أي: رئيس الولايات المتحدة] فلنسحب من التداول فكرة مغادرة أفغانستان".

غير أن أوباما أراد أيضاً الابتعاد عن أفغانستان، بقدر المستطاع، في ما تبقّى من الجلسة.

فقال للمجتمعين: "فلنبدأ حيث توجد مصالحنا، وهذا في الواقع يعني

باكستان وليس أفغانستان. ويمكنكم فعلاً أن تخبروا قادة باكستان، إذا شئتم، أننا لن نغادر أفغانستان".

بعد بتّ تلك المسألة، شرع لافوي، نائب مدير الاستخبارات الوطنية لشؤون التحليل في عرض موجز مخابراتي موضحاً طبيعة العلاقة بين القاعدة التي أصبحت الآن متواجدة بالدرجة الأولى في باكستان وبين طالبان. وشدّد لافوي على أن القاعدة هي الخطر المباشر الذي يهدّد الولايات المتحدة.

وأضاف بلير مدير الاستخبارات الوطنية أن خطورة طالبان تكمن في أنها حركة متطرّفة متحالفة مع القاعدة، وهي تُحرز نجاحاً. وما دامت طالبان في تقدّم مستمرّ فإنها ترحّب بوقوف القاعدة إلى جانبها.

لكن بلير ولافوي نبّها إلى صعوبة التمييز بدقّة بين طالبان والقاعدة وسائر المجموعات. وكما أشار تقرير ماكريستال، فإنّ جماعة حقّاني تجتنب الأموال الخارجية والعناصر الأجنبية "نتيجةً لارتباطها الوثيق بالقاعدة ومجموعات المتمرّدين الأخرى المتمركزة في باكستان". ويمكن أن يساهم التصاقها بالقاعدة في خلق جوّ ملائم لحركات التطرّف الأخرى المرتبطة بها كي "تعود إلى إقامة ملاذات آمنة في أفغانستان".

وبيّنَ لافوي أن القاعدة لن تعود إلى أفغانستان إلّا في حال تحقُّق أمرين: أوّلهما استعادة طالبان السيطرة على البلاد أو على مساحات بعيدة عن متناول القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو البرية. وثانيهما أن يصبح الوضع الأمني في المساحات الخارجة عن السيطرة في المناطق القبلية الحدودية وضعاً خطِراً جداً على وجود القاعدة. لكن ما حدث فعلاً هو أنه بالرغم من رفع وتيرة هجمات الطائرات من دون طيارين التي تقودها وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة الحدودية ونجاح تلك الهجمات ومواجهة الجيش الباكستاني فرع طالبان باكستان، لم تبدُ أي دلائل تشير إلى رجوع القاعدة إلى أفغانستان. فهل من سبب يدعوهم للعودة؟ الوضع في باكستان هو أضمن لهم وأكثر أمناً.

حدّد أوباما المبادئ التي يريد مناقشتها في الجلسة.

قال: "أريد حقاً التركيز على مسألة وطننا. هناك ثلاثة أهداف أساسية بنظري. أولاً، حماية أرض وطننا الولايات المتحدة وحلفائنا والمصالح الأمريكية في الخارج. ثانياً، القلق بشأن أسلحة باكستان النووية واستقرارها. وإذا ركّزنا فقط على أرض وطننا، فهل يمكننا التمييز بين أخطار كل من القاعدة وطالبان؟

انتهز بايدن ذلك القول - ولم ينتظر الهدف الثالث المتعلق بالعلاقات الباكستانية الهندية - وتدخّل متسائلاً: "هل هناك أي دليل على أن طالبان الأفغانية تدعم الهجمات خارج أفغانستان وفي الولايات المتحدة، أو أنّها إذا توسّعت سيطرتها في أفغانستان سوف توجّه تركيز نشاطها إلى الخارج؟"

أجاب لافوي أنه ليس ثمّة ما يشير إلى ذلك. وهكذا سجّل بايدن نقطة هامّة.

عاد الرئيس إلى تسلسل أفكاره واستأنف كلامه قائلاً: "المفتاح لتحقيق أهدافنا الجوهرية هو حمل باكستان على تغيير حساباتها".

كان على الولايات المتحدة تجاوز مشكلة اتّخاذ قرار بشأن إرسال المزيد من القوات إلى حرب أفغانستان، لكن سلامة الأمّة كانت ترتبط بباكستان.

أشار أوباما إلى أن ثمّة فرَضيّة عسكرية بأنّ وجوداً دائماً في أفغانستان يؤدي إلى استقرار باكستان. وتساءل عن الأساس الذي تستند إليه هذه الفرضيّة، ولماذا لا يكون العكس صحيحاً؟

وتكلّم بترايوس. كان قبل ذلك بشهر أو أكثر قد التقى، في باكستان، بالجنرال كياني قائد الجيش الباكستاني الذي كان يزداد قوّةً ونفوذاً. جلس بترايوس ساعتين أمام خريطة فيما راح الباكستانيون يعرضون خططهم وعمليّاتهم. كانوا قد بدؤوا يغيّرون حساباتهم بعد أن أخذوا في الحسبان التنظيمات الإرهابية المتطرّفة مثل حركة طالبان باكستان. فذلك الفرع الباكستاني لطالبان قد استخدم الانتحاريين ضدّ الأهداف الحكومية وسيطر قبل ذلك، في العام نفسه، على المنطقة القريبة من تربيلا حيث تحتفظ باكستان ببعض ترسانتها النووية. وكان الجيش الباكستاني قد قام، في ذلك الحين، بعملية بريّة

في سوات ويتهيّأ لشن هجوم مماثل على جنوب وزيرستان. وكان ذلك تطوراً مشجّعاً.

ثم عرض ماكريستال ما أسماه "المدخل" إلى دراسته الأولية مبيّناً كيف توصّل إلى ما اعتبره أهدافه وكيف قيّم قدرته على تحقيقها.

قال أوباما: "حسناً، يا إخوان، لقد قمتم بواجبكم. إنما حدثت تطورات ثلاثة منذ ذلك الحين. فالباكستانيون قد تحسّن أداؤهم، وخطورة الوضع في أفغانستان قد فاقت التوقّعات، والانتخابات الأفغانية لم تسفر عن بروز العامل المحوري المنشود - أي حكومة شرعية أكثر تمثيلاً. وهكذا نجد أنفسنا مضطرين لاتخاذ بعض القرارات".

التفتوا جميعاً إلى جدول وضعه ماكريستال يعدّد تهديدات المتطرّفين من القاعدة وطالبان والمجموعات الأخرى. فهل يمكن عزل بعض هذه الجماعات؟ وهل يجب أن تهتمّ الإدارة فقط بالجهات التي تهدّد مخاطرها أرض الوطن؟

عبّر بايدن ونائب مستشار الأمن القومي دونيلون عن شكّهما في أنّ علاقات التضامن بين تلك الجماعات تستوجب أن تطاردها الولايات المتحدة جميعاً.

وأعرب نائب الرئيس عن رغبته في تصحيح تحليل لافوي ومفاده أن القاعدة يمكن أن تعود إلى أفغانستان إذا سيطرت طالبان على البلاد.

قال بايدن: "هذا ما يقوله البعض في دوائر الاستخبارات. غير أني لا أرى الأمر بهذه البساطة. ففي المقام الأول، هل يمكن أن تعود القاعدة إذا اعتبرت أن أمنها غير مضمون للعمل في أفغانستان؟ بالطبع لا. ثانياً، باكستان بلاد أنسب لعملها لأنّها أشدّ ترابطاً، لذا تفضّلها. يُضاف إلى ذلك، كما أشرتُ سابقاً، هناك تساؤلات واقعية تشكّك بترحيب طالبان بعودة القاعدة نظراً لأنّ الارتباط بتلك الحركة يجلب معه مخاطر أمنية شديدة تهدّد أفغانستان".

ثم خصّص بايدن بقيّة حديثه الطويل للافتراض الذي اعترض عليه الرئيس أيضاً، وهو الرأي القائل: كما يحدث في أفغانستان يحدث في باكستان.

قال: "إن العكس هو صحيح. فما يحدث في أفغانستان قد يكون له بعض التأثير في باكستان، لكنّه لا يغيّر الوضع برمّته، لأن ثمّة مسائل وعوامل عديدة مختلفة تؤثر على الاتجاه الذي تسلكه باكستان، وأفغانستان ليست إلّا واحداً من تلك العوامل. وفي المقابل، إذا أخذنا أوضاع أفغانستان، فإن الدور الذي تؤدّيه باكستان هو دور حاسم وخصوصاً إذا استمرّت في إيواء قيادات طالبان الأفغانية وتوفير الملاذ الآمن لهم، إذ يستحيل حينذاك استتباب أوضاع أفغانستان".

كان قد مرّ حوالى ساعة و45 دقيقة على بدء الاجتماع دون أن ينطق وزير الدفاع غيتس بكلمة واحدة.

مالَ أوباما على كرسيّه إلى الوراء وتوجّه إليه بالقول: "أودّ أن أسمع رأيك يا بوب. أعلم أنّ المياه الهادئة عميقة الغور، فهاتِ ما عندك".

قال غيتس: "أعتقد أنّ علينا التوسُّع في أولويّاتنا القصوى إلى ما هو أبعد من أرض الوطن لتشمل مصالحنا في الخارج وحلفاءنا الرئيسيّين وشركاءنا وقواتنا ما وراء البحار في أنحاء العالم. والتركيز هو على القاعدة ومدى اكتسابها القوة من أي نجاح تحرزه طالبان. إذا ما حقّقت طالبان تقدّماً عظيماً فسيُصوَّر ذلك على أنّه هزيمة للقوة العظمى الثانية. ولستُ أرى أي فرصة للتسوية إذا لم تقع طالبان تحت ضغط عظيم. والأرجح أن تظلّ القاعدة حيث هي في المناطق الحدوية القبلية في حال سيطرة طالبان إلّا إذا وَصَل الضغط عليها في المناطق المذكورة إلى درجة خطيرة". وأضاف غيتس مؤيداً رأي لافوي الذي أبداه في الجلسة السابقة: "لكن ينبغي علينا أن ندرك أن القاعدة هي الآن أشبه بكائن متطفل على جسم طالبان، فكلّما ازدادت طالبان قوّة تعزّزت قوة القاعدة".

وانتقل أوباما إلى استعارة أخرى ليوضح إحدى الخطوات التي ينبغي على أمريكا اتخاذها: "علينا تجفيف المنابع وتخفيف إقبال الشبان المسلمين على التطرّف العنيف. إننا بحاجة إلى تحسين صورتنا العامة وتوجّهاتنا المدنية".

وأضاف الرئيس: "وضع الهدف الأساسي في باكستان أمر صحيح"، قاصداً بذلك هدف إلغاء الملاذ الآمن الذي تحتمي فيه القاعدة، فإذا ما لاحقنا

طالبان فقد ننشغل عن هذا الهدف الأساسي. "وإذا كان لملاحقة طالبان تكاليف مؤثرة سلباً على نواحٍ أخرى فمن الأفضل عدم ملاحقة طالبان".

سمع غيتس ومولن وبترايوس وماكريستال ذلك كمَن يسمع صوت ناقوس الخطر، فلا شيء يزعج العسكريين أكثر ممّا قاله الرئيس. وهذا الرأي اعتراض واضح على الحكمة من حرب أفغانستان.

لكن قبل أن يتمكّن أي من القادة العسكريين من الردّ على هذا الموقف تدخّل بايدن ليدعو إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تستلزم عدداً أقلّ من الجنود. ولفت نائب الرئيس الانتباه إلى أن بعض قادة المنطقة يساورهم القلق بشأن ازدياد الوجود العسكري الأمريكي، وكان بذلك يشير إلى الرئيس المصري حسني مبارك والملك السعودي عبد الله.

ردّ بترايوس على ذلك بقوله: "هؤلاء القادة أنفسهم كانت لديهم هواجس بخصوص وجودنا في العراق أيضاً، وتبيّن أن قلقهم في غير محلّه". وذكّر المجتمعين أن أهم فكرة أوردها في الدراسة الاستراتيجية للقيادة المركزية التي أجراها في وقت سابق من ذلك العام هي أن محاربة الإرهاب تقتضي تحرُّك "مجموع من الحكومات". أي أنه يتعذّر على الولايات المتحدة العمل وحدها، إنّما عليها التعاون مع حكومات الدول الأخرى مثل مصر والمملكة العربية السعودية. والواقع أنّ بترايوس نفسه كان في الأسبوع السابق، وفي حديث له في نادي الصحافة الوطني القريب من البيت الأبيض، قد أثنى على الدور السعودي في مواجهة القاعدة.

ثم تدخّل ماكريستال ليدعم رأي رئيسه ويدحض اعتقاد بايدن بأنّ مكافحة الإرهاب تتطلّب وجوداً عسكرياً أقلّ حجماً ممّا تتطلّبه مكافحة التمرّد.

قال: "قطع رأس الإرهاب" - أي القبض على قادة الإرهاب أو قتلهم - "عمل غير متيسّر إذا لم ترفده مكافحة التمرّد بشكل فعّال. فهذان العملان يتمّم أحدهما الآخر".

هنا عادَ بترايوس للتذكير بالعراق: "لقد قضينا على الزرقاوي في العراق،

وهو أعظم وأقدر وأشهر قادة القاعدة على الإطلاق من حيث أعماله الميدانية، لكن العنف استمرّ في التصاعد. فموت الزرقاوي في حزيران/يونيو 2006 لم يجلب السلام والاستقرار. علماً بأن العمليات الخاصّة في تلك الفترة كانت بقيادة الفريق (في حينه) ستانلي ماكريستال.

لم يفاجأ أكسلرود، من موقفه كمتفرّج، بأن بترايوس ما انفكّ يذكر العراق. فهو "سيّد مكافحة التمرّد" كما كان أكسلرود يلقّبه في مجالسه الخاصّة. وقد تناهى إلى سمع أكسلرود أنّ الدليل الميداني لمكافحة التمرّد الذي وضعه بترايوس بات مرجعاً لضباط الجيش الشبّان الذين ينالون الترقيات في حال إتقان التعليمات الواردة فيه. واعتقد سيد مكافحة التمرّد أنه يستطيع، بكل بساطة، أن ينقل نموذج العراق إلى أي مكان، في حين أنّ أكسلرود يرى في أفغانستان مصاعب أكبر من العراق إلى حدّ بعيد ـ فالمزيج السكاني مختلف والثقافة مختلفة ونسبة الأميّة مرتفعة جداً وطبيعة الأرض وعرة. وتعبيراً عن ثقة أكسلرود المطلقة في أوباما كان يعتقد أن الرئيس مدرك تماماً لكل هذه المعطيات ومطّلع على أوضاع المنطقة وتاريخها. وبالرغم من أن أوباما لا يزال شاباً ويفتقر إلى الخبرة فإن أكسلرود مقتنع بأن الرئيس سريع الاستيعاب ويمكن أن يكون الثقل الموازِن مقابل بترايوس.

عند اقتراب نهاية الاجتماع سألت الوزيرة كلنتون: "كيف سيتمّ استخدام القوات الإضافية؟" إلى أين ستذهب هذه القوات؟ وهل ستكون من المدرّبين؟ وكم هو عدد قوات الدعم من بينها؟ كيف ستُطبّق الدروس المستفادة من العراق؟

ثمّ عدّد دونيلون نائب مستشار الأمن القومي المعلومات التي سيتمّ البحث عنها والأسئلة التي ستُعالَج في اجتماعات لجنة المساعِدين. قال: "سوف نصقل معلومات المخابرات. وسنعيد النظر في الأهداف. مَن هم حلفاء المتطرّفين؟ هل ينبغي التغلّب على طالبان؟"

قاطعه الرئيس قائلاً: "ما معنى أن نبحث مقتضيات القضاء على زخم

تحرّك طالبان. هل يجب علينا حقاً النيل من طالبان كي نُضعِف القاعدة؟ لقد أحرزنا تقدّماً ضد القاعدة بالرغم من عدم سعينا وراء طالبان".

أجَلْ

خرج بترايوس من الاجتماع متعكّراً ممّا آل إليه البحث. فبالرغم من نجاح هجمات الطائرات من دون طيارين ضد القاعدة في باكستان، أصبحت الحرب الضرورية هي الحرب في باكستان وبالتالي غدت حرب أفغانستان ميدانه لمكافحة التمرد حرباً ثانوية!

لم تتضمن أرفع تحليلات الاستخبارات أبداً اي توجّه حاسم للعمل في افغانستان في الوقت الحاضر. إلّا أنّ هناك رأياً مُقنِعاً بأنّه إذا لم تُطفأ نار الحرب فإن انهيار الحكومة الافغانية يصبح محتوماً. وقد تكون تلك النهاية موتاً بطيئاً يمكن أن يستغرق عشر سنوات، إلّا أن الانحدار سيصل في مرحلة ما إلى نقطة اللاعودة حيث يصبح إصلاح الوضع متعذّراً حتى ولو أُرسل 50,000 جندي إضافي أو اكثر. وإذا ما فُقد الاستقرار تماماً في أفغانستان فإن ذلك سيُفضي عاجلاً أم آجلاً إلى زعزعة استقرار باكستان. لذلك كان السؤال المطروح على الرئيس وفريقه: هل يمكن للولايات المتحدة أن تخاطِرَ بإمكانية حدوث ذلك؟

بعد اجتماع 30 أيلول/سبتمبر، طلب الرئيس من غيتس نسخة من طلب ماكريستال إرسال قوات. في ذلك الحين، كان قد تسرّب خبر توصية ماكريستال الاساسية بزيادة 40000 جندي، لكن كان هناك حرص استثنائي على سريّة الوثيقة نفسها. ولمنع المزيد من التسريبات أُتيح عدد محدود من النسخ وجرى تداولها بصورة سرية للغاية. ولم تتسرّب الوثيقة نفسها المؤلفة من 11 صفحة وهي مؤرّخة في 24 أيلول/سبتمبر 2009 وصُنِّفت "سرية/ممنوع إنشاؤها لغير الامريكيين"، وعنوانها" استراتيجية تنفيذية لتوفير الموارد للقوة الدولية للمساعدة الأمنية".

لم يتسَنَّ لي الاطّلاع على الوثيقة إلا بعد ستّة أشهر، وذلك حين زوّدني بها أحد مصادري من أجل هذا الكتاب. وقد صعقني التناقض الصارخ بين هذه الوثيقة ودراسة ماكريستال حول الحرب في أفغانستان، فلا شيء مشترك بين الاثنتين سوى أنّهما صادرتان عن الشخص نفسه. وقد حلّت العبارات البيروقراطية والجُمَل المنمَّقة في هذه الوثيقة محل الصراحة اللافتة في الدراسة السابقة.

أورد ماكريستال ثلاثة خيارات بالنسبة للقوات:

1 ـ 10,000 ـ 11,000 لتدريب القوات الأفغانية، في المقام الأول.

2 ـ 40,000 لمكافحة التمرّد.

3 ـ 85,000 لمكافحة تمرّد مكثّفة.

وأخيراً في أسفل الطلب نصّ ماكريستال على النقطة الجوهرية:

"الرأي العسكري المهنيّ: وهكذا، بعد التحليل العسكري المتأني للوضع الراهن أقترح إضافة أربعة ألوية مقاتِلة مع قوات دعم" ـ أي 40,000 رجل.

وفحوى الكلام أنّ ماكريستال قال: هاتوا 40,000 جندي إضافي وسأبذل قصارى جهدي.

في تلك الفترة بثّ برنامج (60 minutes) على شاشة سي بي إس مقابلة مسجّلة مسبقاً مع ماكريستال صرّح خلالها أنّه لم يتحدّث مع الرئيس سوى مرة واحدة خلال السبعين يوماً الأخيرة، وذلك عبر هاتف الفيديو المأمون. فأثار ذلك الاستغراب وجعل الرئيس، وهو القائد الأعلى، يبدو منصرِفاً عن مجريات الحرب. انقضّ كُتّاب المدوّنات الإلكترونية على الرئيس وانتقدته مقالة في نيويورك تايمز. وقرّر البيت الأبيض ترتيب لقاء مع الجنرال. كان أوباما سيتوجّه إلى الدنمارك لدعم حملة ترشيح شيكاغو لاستضافة الألعاب الأولمبية في العام 2016. وكان من المقرّر أن يكون ماكريستال في لندن حيث افترض جونز أنه توجّه من أجل الراحة والاستجمام.

غير أنّ ماكريستال ذهب إلى لندن من أجل لقاء مع القوات الخاصة البريطانية التي قاتلت في العراق. كما جاءته دعوة لإلقاء كلمة في مؤسسة الأبحاث "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية"، وقد نصحه مولن بقبولها.

قال له مولن: "بالطبع عليك أن تكون حذِراً".

فكّر مولن في نفسه لاحقاً في أنّ كل ضابط كبير يصبح جنرالاً ينمو ويبرز. والتحدّي الماثل أمام ماكريستال هو أنّ عليه أن ينمو على المسرح العالمي.

خلال الكلمة التي ألقاها ماكريستال في المعهد في 1 تشرين الأول/أكتوبر تمسّك برأيه في أنّ السبيل الوحيد للنجاح هو في اعتماد استراتيجية مكافحة التمرّد. وشدّد على ضرورة الحزم في اتخاذ القرار وحذّر من أنّ التردّد يُضعِف المعنويّات.

حاول ماكريستال أن يمازح الحضور حول خطابه فقال: "إذا نجح هذا الأمر وفقاً لخطّتي فإنّه سوف يستنزف رغبتكم في هذه المسألة وسوف أغادر هذه القاعة ظافراً وتنهال عليّ عروض وظائف مغرية. أما إذا فشلت خطتي هذه، كما تفشل معظم خططي، فإني سأجيب بكل طيبة خاطر عن أي سؤال يردني".

كان ذلك موقفاً مُشاكِساً من قائِد حرب كبرى، فهو بعد مرور خمسة أشهر فقط على توليه مهامه يتحدّث عن وظائف بديلة وعن خطط فاشلة.

بعد انتهائه من ملاحظاته المدوّنة، سُئِل ما إذا كان بالإمكان نجاح عمليات محدودة مصغّرة لملاحقة الإرهابيين. فجاء جوابه قاطعاً: "الجواب بكل بساطة هو: لا. فعليك أن تعمل من حيث أنت فعلاً لا من حيث تتمنّى أن تكون. وأيّ استراتيجية لا تؤدي إلى استقرار أفغانستان هي على الأرجح استراتيجية قصيرة النظر".

قال إنه طُلب منه وصف الوضع بلا مواربة في دراسته السرية. وأثنى على أسلوب المداولات في واشنطن، لكنّه ضحكَ حين قال إنّه قد لا تتاح له دائماً حرية الكلام بصراحة، وأضاف: "قد يبدّلون رأيهم ويسحقونني يوماً".

سجّلت أقوال ماكريستال، بنظر أركان البيت الأبيض، موقفاً ينذر بمضاعفات. فهل هناك حاجة لمزيد من البراهين على أنّ العسكريين ينفّذون مهمّة هدّامة موجّهة ضدّ الرئيس؟ استشاط إيمانويل ودونيلون وماكدونو غضباً، وحتى جونز أُصيب بصدمة واستغرب ذلك الموقف. فهل إنّ إنزواء ماكريستال في العمل فترة في قيادة العمليات الخاصة السرية أفقدَه القدرة على مراعاة مقتضيات العلاقات العامة؟

قال أوباما خلال رحلته بالطائرة إلى الدنمارك: "يجب وضع حدّ لهذا الأمر. إنه مُسيء للغاية".

خاطب ماكريستال بترايوس قائلاً: "أعلمُ أنّي أسأتُ التصرّف. سأتجنّب لفت الأنظار الآن". كان بترايوس سابقاً قد أمل بعودة الأمور إلى مجاريها بين البيت الأبيض والعسكريين. فنقلَ إلى غيتس الذي أبلغ الرئيس بدوره أن ماكريستال يقرّ بخطئه في ما قاله.

اجتمع أوباما وماكريستال مدة 25 دقيقة في اليوم التالي على متن الطائرة الرئاسية في الدنمارك. لم يتوقّف أيّ منهما عند خطاب ماكريستال، لكنّهما أعربا عن ضرورة عدم تكرار ذلك.

دافع ماكريستال عن آرائه الواردة في دراسته الاستراتيجية، إلا أنه أضاف: "لكن يا سيدي الرئيس، أنتَ مَن يحدّد لنا المهمّة، ونحن سنبذل قصارى جهدنا لتنفيذها".

كان الاجتماع هادئاً فلا تهليل ولا توبيخ، وكان الرئيس رابط الجأش. وحين عاد إلى البلاد، قال لأكسلرود وغيبز: "إني معجب بماكريستال، فهو رجل مخلص". وأضاف إنّ ماكريستال هو الرجل المناسب للمهمّة، غير أنه لاحظ أنّ نتيجة عمل العسكريين هي، إلى حدّ بعيد، انعكاس لما زوّدهم به القائدان المدنيّان، أي غيتس والرئيس نفسه. وأضاف أوباما إن مهمّة ماكريستال قد حُدِّدت وحُصرت في أفغانستان، لكن، كما يتبيّن، فإن المشاكل الحقيقية ناجمة عن باكستان.

كان كولن باول الرئيس السابق لهيئة رؤساء الأركان المشتركة قد عمل حين كان ضابطاً شاباً مع والد ماكريستال العميد هيربرت ماكريستال. بعث باول برسالة إلكترونية إلى ماكريستال يقترح عليه، في الظروف الراهنة، أخذ جانب الحيطة والحذر.

أعطى الرئيس موافقته، قبل ذلك، على زيادة 21,000 رجل، لكنَّ طلباً آخر لإضافة 40,000 رجل كان في الطريق. وقد يكون ذلك أصعب صدمة يتلقّاها أي رئيس، فهي تعيد إلى الأذهان شبح الموقف الحرج الذي سبَّبَه، في 7 حزيران/يونيو 1966، طلب الجنرال وليام وستمورلند إرسال قوات إضافية من 41,000 جندي إلى فيتنام. يذكر روبرت مكنمارا، في كتابه "ذكريات الماضي" الذي نُشر عام 1995، طلب وستمورلند مشبِّهاً إيّاه بالقنبلة الصاعقة " التي تفتح آفاق التورّط العسكري الأمريكي إلى ما لا نهاية. ومن بين آلاف البرقيات التي تسلّمتُها خلال السنوات السبع التي قضيتها في وزارة الدفاع، كانت تلك البرقية مصدر القلق الأكبر. وكان علينا اتّخاذ قرار بشأنها".

فأوباما لم يخطِّط، في خريف سنته الأولى في الرئاسة، ليجد نفسه بعد ذلك في مواجهة طلب استراتيجي مفاجئ كهذا. يضاف إلى ذلك أن المسؤولين العسكريين راحوا يقومون بحملات تضيّق عليه الخناق وتحدّ من الخيارات المتاحَة أمامه، وبدأ البيت الأبيض يفقد زمام المبادرة تجاه الرأي العام.

نفّسَ أوباما عن همومه أمام إيمانويل وأكسلرود ودونيلون. وقد كان أكثر انفعالاً مع دونيلون، نائب مستشاره للأمن القومي، الذي أمضى معه معظم الوقت. ويقال، وفقاً لما رواه دونيلون لأحد زملائه، إن الرئيس، خلال الحديث، أخذ ينخِز بإصبعه صدر دونيلون حتى إنه كاد يسبِّب كدمة مزرقّة.

أراد أوباما أن يعرف سبب وصوله إلى ذلك الوضع. لماذا وافقتُ لهم على زيادة القوات في شباط/فبراير؟ تلك القوات لم تصل إلى هناك بعد، وها هم على وشك المطالبة بإضافة جديدة كبرى تغيِّر قواعد اللعبة، كما إنهم يتوجّهون إلى الرأي العام ويسرِّبون خبر الطَّلب ليضعونا في موقف حرج.

توجّه دونيلون مستاءً إلى عدد كبير من مسؤولي البنتاغون ذاكراً اسم الرئيس ومصرّاً على أن أوباما يرغب في تصحيح هذا الوضع حالاً. فهو محامٍ لديه موكّل واحد يخدمه هو الرئيس. لكنه بدلاً من استيعاب إحباط الرئيس كانَ عاملاً على نقل عدواه. فهو قد التقط الانفعال من الرئيس ونقله إلى الآخرين متيحاً بذلك المجال لإطلاق الاتهامات بأنه يفتقر إلى الخبرة اللازمة للتمكّن من اداء مهمّات منصبه الحسّاس في البيت الأبيض وأنّه ما زال يتصرّف بعقليّة محام خاصّ. ويُشار إلى أنّ دونيلون لم يَزُرْ أفغانستان فهو لم يلمس حقيقة الوضع على الأرض ولم يختبر المعطيات العسكرية الميدانية. ولقد أطلق سهامه على مسؤولي البنتاغون وعرّض علاقته مع بعضهم للخطر، ومن ضمنهم غيتس.

صُعق جونز من موقف ماكريستال. فكيف يُلقي مثل تلك الكلام ويجيب بذلك الشكل الجريء في حين كان الرئيس يبحث عن استراتيجيات بديلة؟ والموقف كلّه يدعو للعجب خصوصاً بعدما كان البيت الأبيض، قبل بضعة أسابيع، قد أنّب مولن وبترايوس على بعض ملاحظاتهما.

وصف مستشار الأمن القومي لغيتس أقوال ماكريستال بأنها موقف مسيء ورأى أن الرئيس قد أظهر أقصى درجات ضبط النفس.

وخاطبه بقوله: "عليك الآن أن تضع حدّاً لذلك، وإلّا فإن الرئيس سيُضطرّ لإقالة شخص ما".

استاء غيتس وأعرب عن ظنّه بانّه قد اتّخذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك إصدار التعليمات لمنع تكرار وقوع أحداث مشابهة.

أعرب جونز عن اعتقاده أن المسألة ليست مسالة تعليمات وتوجيهات وإنّما هي تتعلّق بالحِسّ السليم، وهو للأسف مفقود.

كما إنّ جونز الغاضب اتّصل بالأدميرال مولن، وهو أكبر مؤيدي ماكريستال، وقال له: "إنّي في حيرة من طريقة تصرّفاتكم"، ووصف كلمة ماكريستال بأنّها "إمّا تمرُّد وإمّا غباء"، فهي تنطوي على "تحدٍّ سافر للرئيس".

وقال جونز: "إنّها إساءة تستدعي الطرد، لكن ماكريستال سيبقى في منصبه لأننا بحاجة إليه. غير أنّ واحداً منكما - قاصداً مولن وبترايوس - "سيترك منصبه. هذا ما سأقترحه". ثم كرّر جونز إنذاره السابق: "إنّكم في انحدار".

كانت المحادثة مع جونز بمعظمها من جانب واحد إذ إنّ مولن لم تُتَح له فرصة الكلام. ومن مسؤولياته بصفته رئيس الأركان المشتركة أن يحول دون أيّ انشقاق بين الرئيس (وكبار مسؤوليه المدنيين) وكبار الضبّاط. وكان مولن يدرك أن أي توتر في العلاقة بين الطرفين، حتى لو كان بسيطاً، يُعتبر أمراً خطيراً. كانت وظيفته تفرض عليه حماية الرئيس من العسكريين الذين يتمتّعون بمكانة شعبية. إلّا أنه كان عليه أيضاً حماية العسكريين من الرئيس وهو القائد الأعلى. وعلى كل حال، فالعلاقة بين الطرفين لم تكن في مسارها الصحيح.

هل كان جونز يتكلّم باسم الرئيس؟ هل كانت أقواله - أو بالأحرى تهديداته - ثورة جنرال متقاعد استاء من تصرّفات نظرائه؟ أم هل كان جونز يحمي الرئيس ويصونه؟ وإذا كان جونز قد عُيّن في منصبه ليكون الثقل المقابل بموازاة غيتس وضبّاط البنتاغون، فهل حاول أن يحمي نفسه؟

حين التقى مولن وغيتس بأوباما في اجتماعهم الأسبوعي التالي أثار الرئيس مسألة أقوال ماكريستال.

قال أوباما إنّ المسألة قد حاصرته وهو لا يحبّ أن يوضَع في مثل ذلك الموقف.

فأجاب مولن: "لن يحدث هذا مرة ثانية أبداً، وهو لم يكن متعمَّداً".

عبّر أوباما عن شعوره بالإهانة وبمحاولة نصب فَخّ له. والواقع أن البيت الأبيض اعتبر ذلك الخطاب مكيدة نسجها ماكريستال ومولن وبترايوس.

وحاول مولن أن يطمئن الرئيس: "لا لم نفعل ذلك. لا يمكن أبداً أن نفعل ذلك عن قصد".

* * *

كان جونز يعالج مشاكله الخاصّة داخل مجلس الأمن القومي منذ عدّة أشهر. واكبر شوكة في خاصرته تمثّلت في مارك ليبرت، وهو ابن الستة والثلاثين عاماً الذي استفادَ من عمله ثلاث سنوات مساعداً لأوباما للسياسة الخارجية في مجلس الشيوخ فعُيِّن رئيساً لهيئة موظفي مجلس الامن القومي. كان جونز واثقاً من انّ ليبرت يسرّب لوسائل الإعلام اخباراً مؤذية ومُهينة عنه ويحاول أن يشوّه سمعته داخل البيت الأبيض. وقد عقد معه جونز عدة لقاءات هادئة علّه يرتدع، لكنها كانت بلا طائل.

وليبرت ضابط مخابرات احتياطي برتبة ملازم ثانٍ في البحرية، وقد أُرسل إلى العراق خلال الحملة الرئاسية، لكنه ظلّ مقرّباً من أوباما. كان الرئيس يدعوه "أخي". وهذه الأخوّة والتقارب وكذلك الصداقة صفات غير موجودة بين جونز وأوباما. استعرض جونز الجدول اليومي لسَلَفه مستشار الامن القومي ستيف هادلي، فاكتشف انه كثيراً ما كان يمضي ستّ ساعات أو حتى النهار بأكمله مع الرئيس بوش وكان معظم ذلك الوقت للاجتماعات الروتينية والمكالمات الهاتفية.

لم يكن جونز يرغب في أن يظهر انّه يدور في فلك أوباما. لكنّ أسلوبه المتحفّظ وابتعاده عن لفت الانظار عزّز حملة الهمسات التي تُحاك حوله وتعرّض بافتقاره إلى متطلبات عمله مستشاراً للأمن القومي وتقول إنه يعمل 12 ساعة يومياً فقط في حين أن الكثيرين من صغار موظفيه يبقون في مكاتبهم في الجناح الغربي حتى ساعة متأخرة من الليل. وقد ازدادت الانتقادات في المدوّنات الإلكترونية والمنشورات المتعلقة بالسياسة الخارجية حتى اضطرّ جونز لإجراء مقابلات مع مراسلين من واشنطن بوست ونيويورك تايمز في أوائل شهر أيار/ مايو.

لكن ما نُشر لم يوقف حملة الإشاعات. وفي 11 حزيران/يونيو أوردَت شبكة فوكس نيوز انّ جونز لم يكن اهلاً للمنصب الذي يشغله، وذكرَت انّ "احد موظفي مجلس الامن القومي زعم انّ جونز كثير النسيان لدرجة يبدو معها

أحياناً مصاباً بداء الزهايمر". ثار غضب جونز واحتفظ في مكتبه بملاحظاته عما قيل عنه.

وأخيراً توجّه جونز إلى إيمانويل ليكلّمه بشأن التسريبات التي يعتقد أنّها صادرة عن ليبرت.

قال: "حين سمعت تلك الأقاويل عدّة مرات تجاهلتها. ثم ازداد ترددها حتى إنّ بعض أصدقائي القدامى قالوا إنّ ثمّة مَن يُطلق هذه المعلومات، لكنّهم لا يمكن أن يفصِحوا عن اسمه، غير أنّه يبدأ بالحرفين (م.ل.)". وهكذا كان على إيمانويل أن يجد وظيفة أخرى يُنقل إليها ليبرت.

وكان رَدّ إيمانويل: "عليك أن تبحث الأمر مع الرئيس، فهو مقرّب منه".

في شهر تموز/يوليو عرَض جونز موضوعه على أوباما والآخرين. وتوافق الجميع على أن تصرّفات ليبرت تمثّل تجاوزاً للتسلسل الوظيفي. ووعد أوباما بنقله من منصبه.

وأضاف الرئيس: "أنا سأخبره بنفسي".

ومَرّ أكثر من شهرين، ففي الأول من تشرين الأوّل/أكتوبر، أي اليوم الذي ألقى فيه ماكريستال كلمته في لندن، أصدر السكرتير الصحفي للبيت الأبيض بياناً من ثلاث فقرات مفادها أنّ ليبرت سيعود إلى الخدمة الفعلية في البحرية. وبدا من البيان ما يوحي بأنّ ليبرت نفسه اختار القيام بهذه الخطوة.

قال أوباما في البيان: "لم يفاجئني ليبرت حين جاءني وأخبرني أنّه تقدّم للخدمة في مهمّة أخرى فإنّي أعلم مدى شغفه للخدمة في البحرية".

وورد تعليق لجونز يقول فيه: "كان مارك عنصراً أساسياً في تدعيم وتنشيط مجلس الأمن القومي لجعله قادراً على تجاوز كافة التحديات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين. وإني واثق تماماً من أنّ مارك سيواصل خدمة بلادنا في البحرية كما عهدناه هنا في البيت الأبيض بكل إخلاص وتفانٍ وروح وطنية. وإذ أهنّئه بمهمّته الجديدة أتمنى له النجاح والتوفيق".

* * *

كان جونز أيضاً يفكّر ملياً في مَن يمكن أن يخلفه كمستشار للأمن القومي. وقد بحث عن استراتيجية للخروج من منصبه. وأصبح نائبه دونيلون شخصاً لا يُستَغنى عنه. كان ذلك المحامي مدمناً على العمل يبقى ساهراً في مكتبه وينشط في القراءة وإعداد جداول الأعمال والمذكرات وإعداد الأوامر. وهو قادر على إدارة حوالى 147 اجتماعاً للجنة المساعدين خلال ذلك العام - أحياناً بمعدل اجتماعين أو ثلاثة يومياً. وغالباً ما كانت تلك اجتماعات معقّدة لمراجعة السياسات والمعلومات والبيانات الأساسية.

وجونز معجب بقدرات دونيلون لكنّه يمتعض من قُربه من إيمانويل واكسلرود وبعض الآخرين. وكان أكثر ما يزعجه استمرار العلاقة الوثيقة بين إيمانويل ودونيلون حيث إنهما أصبحا مثل قضيبي خط السكة الحديدية يتحرّكان معاً في كافة الاتجاهات.

آمن جونز أن التقاليد الصالحة التي اعتادها في قوات المارينز تفرض أن تتاح لجميع المرؤوسين الأساسيّين فرصة لتقييم أدائهم. لذلك استدعى دونيلون إلى مكتبه.

استهلّ جونز اللقاء مصرّحاً: "سوف أغادر منصبي يوماً ما" مُلمّحاً أنّ ذلك قد لا يكون بعيداً، علماً بأنه كان دائماً في كل الوظائف التي تولّاها يعمل على تهيئة خليفة له. قال: "قد تكون أنت البديل مكاني وقد لا تكون"، لكنّي على كل حال أريد أن أطلعك على رأيي في عملك سواء من حيث الحسنات أم الأخطاء.

أثنى جونز على مهارات دونيلون الأساسية والتنظيمية وأقرّ بأنّه عنصر أساسي لا يستغني عنه الرئيس وكبار المسؤولين، ومنهم جونز نفسه، وموظفو الوكالات المختلفة في تعاونهم المشترك وأفراد هيئة مجلس الأمن القومي. إلّا أنّ جونز صارح دونيلون مشيراً إلى ثلاثة نواح أخطأ فيها دونيلون. فهو أوّلاً لم يذهب مرّة إلى أفغانستان أو العراق ولم يترك مكتبه في رحلة ميدانية فعلية.

وأوضح له نتيجة ذلك قائلاً إنه يفتقر إلى معرفة تلك الأماكن بشكل مباشر. "ولذلك فإن العسكريين لا يثقون بك". عليك أن تذهب إلى الخارج، فغرفة العمليات في البيت الأبيض والتعاون فيما بين الإدارات المختلفة، على أهميتهما، ليسا كل شيء،

وأضاف جونز: ثانياً، إنك تطلع مراراً بمواقف قاطعة حول أماكن لم تزرها قطّ وزعماء لم تلتقِ بهم أبداً، أو تطلق آراء حول زملائك في العمل. وكان غيتس قد لفت جونز إلى هذا الأمر مخبراً إياه كيف أنّ دونيلون أطلق آراءه المتسرّعة حول الآخرين جهاراً وارتجالاً وخصوصاً حول أحد الجنرالات. وهذا ما فعله في اجتماع عُقد في المكتب البيضوي، ممّا أثار استياءه [غيتس] حتى إنه كاد يُغادر الغرفة.

ثم قال جونز: ثالثاً، أنت قليل الاهتمام بموظفي مجلس الأمن القومي الذين يعملون ليلاً نهاراً وبرواتبهم وإجازاتهم وترقياتهم وأعبائهم العائلية وكل مشاكل المرؤوسين التي ينبغي على المسؤول أن ينكبّ على معالجتها. وخلص جونز إلى القول: "فالعلاقات الشخصية هي أساس التعاون والعمل الناجح".

دعا غيتس السفير الباكستاني حقّاني إلى الغداء في البنتاغون يوم الجمعة 2 تشرين الأول/أكتوبر، وهما يجتمعان على الغداء من وقت إلى آخر.

راح حقاني يمشي مبتهجاً عبر الرواق الدائري الخارجي في مبنى البنتاغون. فالنجاح كان متحقّقاً على عدة صُعد، والجيش الباكستاني سيدخل بعد أسابيع إلى وزيرستان في هجوم اندفع إليه الرئيس زرداري. فبعد أن خسر الدعم الشعبي لكونه مؤيداً لأمريكا سعى إلى كسب التأييد بالتصدّي لطالبان.

وكان حقاني يحرص على تعزيز علاقته مع غيتس، كما مع سائر الشخصيات الهامّة في واشنطن. وهو يعرف وزير الدفاع منذ ما يزيد على عشرين عاماً.

جلسا في قاعة الطعام الخاصة بالوزير التي تطلّ من خلال الزجاج المضادّ

للرصاص على نهر بوتوماك. وانضم إليهما أحد مساعدي وزير الدفاع لتدوين الملاحظات.

وكما اقترح الرئيس قبل ذلك بيومين، كان على غيتس أن يبلّغ حقّاني أمراً محدّداً.

قال غيتس لحقاني: "إننا باقون" وطلب منه ذكر ذلك في برقياته إلى إسلام أباد، وأضاف: "لن نغادر أفغانستان. وما ندرسه الآن هو عدد القوات التي علينا وضعها هناك والغاية منها. وأي نوع من القوات ولأيّ هدف؟ ليس هناك أي نيّة، في أي حال من الأحوال، بتخفيض عدد القوات الموجودة حالياً في أفغانستان".

وكشف حقّاني عن لائحة بنود مطلوبة من أعتدة وآليات تحتاج إليها القوات المسلحة الباكستانية، وكان الكونغرس قد منحها ما يوازي قسيمة هدية من البنتاغون، وذلك حين وافق في شهر أيار/مايو على اعتماد مالي بقيمة 400 مليون دولار من أجل تحسين وتعزيز ترسانة باكستان لمكافحة التمرّد.

واستعرض حقّاني المطلوبات الضرورية، وتشتمل على طائرات شحن هليكوبتر وطائرات بيتشكرافت ـ 350 وطائرات من دون طيارين وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة تعطيل العبوات الناسفة ودعم صيانة الطائرات وأجهزة لرصد الاتصالات وبوارج حربية وطائرات أوريون بي ـ 3 سي لعمليات الاستطلاع البحري. وكل هذه التجهيزات يمكن أن تعزّز قدرات الجيش الباكستاني في هجومه الوشيك ضدّ طالبان في جنوب وزيرستان.

وافق غيتس فوراً على كل شيء تقريباً في اللائحة، لكنه رأى عدم الالتزام بالموافقة على البوارج وطائرات أوريون بحجّة أن لا فائدة منها في المناطق القبلية حيث توجد القاعدة وطالبان وهي مناطق بريّة بعيدة عن البحر.

بعد بتّ مسألة التجهيزات تطرق حقاني إلى المبالغ المستحقّة على أمريكا للجيش الباكستاني بقيمة 1.6 بليون دولار لقاء العمليات التي قام بها على طول الحدود مع أفغانستان. فالولايات المتحدة كانت، في أعقاب أحداث 11 أيلول/

سبتمبر، قد أنشأت حساب مصروفات لباكستان ودول أخرى سُمِّي صندوق دعم الائتلاف. وسدّدت الولايات المتحدة المال للدول الحليفة لقاء المساعدات التي قدّمتها، بالرغم من أن التقرير الصارم الصادر في العام 2008 عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي وجد أن المبالغ التي تم التثبُّت من صحّتها لا تتعدى (2) بليوني دولار أمريكي من مجموع المطالب الباكستانية. أما مبلغ 1.6 بليون دولار أمريكي فقد تراكم بالتدريج بين أيار/مايو 2008 وآذار/مارس 2009. وتوازي قيمة هذه الفاتورة، بالنسبة لباكستان، أكثر من 30 بالمئة من ميزانيتها الدفاعية، وذلك وفقاً لتقديرات وكالة الاستخبارات المركزية. وقد شدّد حقّاني على طلب هذه الأموال، ووعده غيتس بدراسة المسألة.

17

دعا جونز كبار المسؤولين جميعاً إلى اجتماع في يوم الاثنين 5 تشرين الأول/أكتوبر استعداداً للاجتماع التالي لمجلس الأمن القومي. ودار النقاش ثانية حول: مَن هو العدوّ الرئيسي؟

قال بترايوس متبرّماً: "إنّنا نُسرف في التحليلات الهادفة للتمييز بين طالبان والقاعدة. لقد كانت طالبان تصبح بنفسها ماركة مسجلة جديدة للتطرّف".

علّق بلير مدير الاستخبارات الوطنية: "طالبان والقاعدة تكونان معاً حين تنتصران". ولم يكن مضطراً لإضافة ما يقتضيه ذلك ضمنياً: طالبان الآن تحقّق الانتصارات، "ولا يمكن الفصل بينهما إلاّ حين تكونان تحت وطأة الضغوط".

كانت السفيرة الأمريكية في باكستان آن باترسون تشارك في الاجتماع عن بعد بواسطة اتصال بالفيديو المامون، وأبلغت المجتمعين أنّ القاعدة وطالبان وجميع التنظيمات "يعزّز بعضها بعضاً".

وطُرحت تساؤلات حول احتمالات استيلاء طالبان على أفغانستان.

أجاب بترايوس: "إذا خرجنا من أفغانستان، فإنّ ذلك سيحدث بسرعة فائقة".

وقال غيتس إنّه ينبغي عدم نسيان المركز الرمزي الفريد الذي تمثّله أفغانستان بالنسبة للحركة الجهادية، "فالجهاد انطلق من تلك البلاد".

ولاحظ بانيتا مدير وكالة الاستخبارات المركزية: "إننا نحاول عبثاً التفرقة بين جماعات مترابطة نسبياً".

وكان المنطق السائد: أي انتصار لطالبان يُعَدّ انتصاراً للقاعدة، لذا فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تغادر أفغانستان.

إلّا أنّ جيم ستاينبرغ نائب الوزيرة كلنتون لم يرَ هذا الرأي تماماً، فسأل: "ما الذي ينبغي علينا فعله لننتصر في الحرب؟ وهل علينا فعلاً أن نكسب الحرب ضدّ طالبان؟"

لم يُجب أحدٌ مباشرةً، غير أنّ بيتر لافوي عاد إلى كلامه المعهود: "حين يُلاحَظ أن طالبان تُحقّق انتصارات في أفغانستان فإنّ ذلك يعزّز المقاتلين في جميع أنحاء العالم".

وتدخّل إيكنبري المشارك بواسطة الفيديو من كابل، فأيد تلك الفكرة الأخيرة. ولكنّه أوضح، من الناحية العملية، أنّ علينا أن نميّز بين طالبان الأفغانية وطالبان الباكستانية. وسيكون من المفيد جداً لو استطعنا حَمْل باكستان على التحرّك ضدّ طالبان الأفغانية". ففي حين أنّ باكستان قد عملت ضد فرع طالبان الباكستاني، فإنّ المخابرات الباكستانية لا تزال تقيم علاقات مع جماعة حقّاني وغيرها من الجماعات الدائرة في فلك طالبان الأفغانية، وذلك من ضمن استراتيجيتها الوقائية.

دعمَ مولن رأي غيتس القائل بأن منطقة الحدود الباكستانية ـ الأفغانية هي بؤرة الإرهاب. كما إنّه ردّد رأي بترايوس الذي يحذّر من الركون إلى الفوارق بين التنظيمات المختلفة.

رأت كلنتون أنّ هناك شيئاً من الالتباس، فقالت بلهجة حازمة: "طالبان مرتبطة بالقاعدة. والغاية الأساسية من دراسة ريدل وأهدافها كانت صحيحة إذاً. لذا لا حاجة لتغيير تلك الغايات والأهداف ومناقشة مستوى الجهود في باكستان وأفغانستان. النقاش الآن يتركّز على ما إذا كنّا بحاجة إلى المضيّ في حملة مكافحة تمرّد شاملة مكتملة الموارد ومساعدة ضخمة لباكستان".

فكّر بترايوس في نفسه أن المسألة مدار البحث ليست حقًّا بهذا الشكل. فهي، في الدرجة الأولى، تتعلّق بالواقع على الأرض من حيث أوضاع هذه الجماعات. وكل ما سوى ذلك هو انعكاس لهذا الواقع.

وذكّر لوت كلنتون بأجواء استراتيجية ماكريستال لمكافحة التمرّد: "نعلمُ أنّ الخطة التنفيذية التي وقّعها الجنرال جونز أمرَت القادة الميدانيين بالتغلّب على طالبان بناءً على فرضيّة أنّ ذلك هو المطلوب".

فقد نصّت توجيهات جونز على أنّ الهدف الأساسي "هو هزيمة المتمرّدين المتطرّفين" أي طالبان.

قال دونيلون: "علينا تحديد معنى هذه العبارة". فالسؤال الذي ظل عالقاً بعد ساعتين من النقاش: هل يجب التغلّب على طالبان لتحقيق الهدف الأساسي أم يمكن فقط تعطيلهم وإضعافهم إلى أن تصبح قوات الأمن الوطني الأفغانية جاهزة؟

كان بترايوس متأكّداً من صعوبة ـ لا بل استحالة ـ تحسين وضع قوات الأمن الأفغانية في ظل تلك الظروف الأمنية السيّئة. وهو قد شهد مثل هذا الوضع في العراق، فتلك هي حقيقة الواقع على الأرض. لكن عليه الانتظار إلى أن يحين الوقت المناسب ليذكر تلك النقطة.

غادر كل من كلنتون وغيتس للمشاركة في حلقة نقاش في جامعة جورج واشنطن حيث أجريا مقابلة مع كريستيان أمانبور مراسلة سي إن إن في ذلك الحين. وتناولا الطعام بعد ذلك في مطعم "بلو داك تافيرن" حيث تداولا وتوافقا على الموقف من حرب أفغانستان ومسألة حجم القوات. وقررّا أن يشكّلا فريقاً واحداً متماسكاً في الاجتماعات.

التقى أوباما، في الساعة 2:30 من بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/أكتوبر، في صالة الطعام الرسمية في البيت الأبيض، بجمْع من ثلاثين زعيماً في الكونغرس من الحزبين. وقد كان ذلك اللقاء فرصة لإطلاعهم على آخر مستجدّات دراسة الاستراتيجية.

أعرب النائب إيريك كانتور من رتشموند، فرجينيا، وهو المساعد التنفيذي لزعيم الأقلية الجمهورية، عن دعم حزبه قائلاً: "إذا قرّرتم المضيّ قدماً فإنّنا نؤيّدكم في ذلك".

وعبّر أوباما عن تقديره لتلك البادرة، لكنّه ذكّر بما كان قد حدث في شهر أيار/مايو بشأن طلب مبلغ 2.94 بليون دولار للحرب في أفغانستان والعراق، قائلاً: "لكن لا يسعني إلّا أن ألاحظ أنّه عندما صدرت الاعتمادات الإضافية لم يكن دعمكم بهذه الإيجابية. وأنكر أنّ مشروع القانون لم يمرّ بسهولة في مجلس النواب. لذلك فإنني أرحّب بهذا التأييد الذي تبدونه اليوم".

انتقد عدد من أعضاء الكونغرس أسلوب مكافحة الإرهاب الذي ينادي به بايدن، ورأوا أنه يهدف إلى تخفيض الوجود الأمريكي. وشدّدوا على ضرورة وجود القوات على الأرض لكسب التأييد الشعبي وتعزيز الاستخبارات البشرية، علماً بأن هذين الأمرين لا يمكن تحقيقهما عَنْ بُعْد مِن وراء البحر أو من الجوّ.

انبرى بايدن موضحاً بعدما سمع هذه الشكوى بثلاثة تعبيرات مختلفة: "فليكن الأمر واضحاً: أنا لا أدعو، ولا أحد من المشاركين في هذه الاجتماعات يدعو إلى سياسة مكافحة إرهاب بالمعنى الضيّق بحيث يمكن تنفيذها على يد نفر قليل من القوات الخاصة ليلاً وبواسطة بضع طائرات من دون طيارين".

وتدخّل الرئيس مؤكّداً: "اسمعوا يا إخوان، لا أحد يتكلّم عن مغادرة أفغانستان".

تحدّث ماكين قائلاً: "أرجو ألّا يتمّ التواني كثيراً في اتّخاذ هذا القرار"، مضيفاً أنّه يقدّر مسؤولية أوباما في اتخاذ القرار بصفته القائد الأعلى.

أجابه أوباما: "أؤكد لك يا جون أنّي لن أتأخّر في البتّ بأمْر القرار. وأنت مُحِقّ في أنّ القرار هو قراري من موقعي كقائد أعلى".

قال أكسلرود في قرارة نفسه: يا له من موقف حازم.

واستأنف أوباما كلامه قائلاً: "ليس هناك مَن يشعر بضرورة الإسراع في اتخاذ هذا القرار ـ واتّخاذه بالشكل الصحيح ـ أكثر مني شخصياً".

في ذلك اليوم نفسه أجرى بترايوس والسناتور ليندزي غراهام حديثاً كعادتهما بين الفينة والفينة. وقد نما إعجاب الجنرال بقدرة ذلك الجمهوري على معرفة بواطن الأمور في واشنطن واعتبر انّه لاعب شطرنج سياسي حاذق. لكن بعض تعليقات غراهام مؤخراً على شبكة فوكس نيوز لم تكن بهذا الاتجاه.

أورد السناتور على لسان ماكريستال أنه يستحيل على الولايات المتحدة، بدون إمدادات عسكرية، أن تهزم طالبان. كما أشار غراهام إلى مقتل ثمانية أمريكيين في أفغانستان وأضاف: "إن لدى الرئيس هنا هامش من الوقت كي يفكّر مليًّا، غير أنّ هذا الهامش يَضيق. وما حدث بالأمس هو بالضبط ما ينتظر هذه البلاد ـ فقواتنا لا تستطيع تغيير وتيرة الحرب. وجنودنا هناك هم أهداف سهلة وينبغي تعزيزهم وزيادة قوّتهم".

أخبر بترايوس غراهام بأنه يكاد يُخرج بعض أقوال ستان [ماكريستال] من سياقها، وأضاف: "ستان لا ينقصه تحريض ضدّ الرئيس. فالرجاء الاستكانة وتهدئة الأجواء قليلاً".

رأى غراهام في ذلك حكمة، فهو لم يرغب في توتير الأجواء أكثر ممّا توتّرت بسبب تصريحات ماكريستال في لندن.

وقال غراهام: "لو كنتُ مكان القائد الأعلى لما كنتُ سُررت بما قيل، وأظنّ أنّ ستان لم يقصد ذلك. فهو يعرف ما سيحدث ويحذّر منه. وما حدث يوم السبت بالنسبة لمقتل الجنود الثمانية سيتكرّر حدوثه".

أقرّ بترايوس بضرورة القيام بتحرُّك ما. وقال إنّه يظنّ أن غيتس يوافقه الرأي بشأن عدد القوات. ورأى أن السلسلة العسكرية ـ غيتس ومولن وبترايوس وماكريستال ـ لن ينفرط عقدها في غرفة الاجتماعات.

وأثناء الحديث عرض غراهام على بترايوس بعض الأفكار حول كيفية التعاطي في مسألة عدد القوات البالغة الدقّة.

قال غراهام: "إذا استقرّ رأيك على عدد محدّد لا يمكن دونه الانتصار، فإيّاك أن تقدّم أي عرض بطريقة يمكن أن تميّع ذلك الموقف. قد يطلبون منك 20 خياراً محتملاً وبإمكانك إعطاؤهم ذلك، لكن ينبغي أن تصرّ على قول واحد: هذا هو الحَدّ الأدنى المضمون للنجاح".

وأردف غراهام: "إذا لم تقف موقفاً صلباً، فإنهم سيحاولون تعديل طلبك، فهذا دأبهم دائماً: إنزال المستوى المطلوب". واقترحَ الإبقاء على فسحة للمناورة تحسّباً لإمكانية عدم اختيار أوباما العدد الدقيق. وأضاف: "لكن إذا ظهرت منك بوادر اللين والضعف فقد يفضّلون اختيار أي عدد بطريقة أو بأخرى، وهذا ما سيوقعك في مشكلة".

يُشار إلى أن غراهام هو عقيد احتياطي في القوات الجوية، وقد نصح الجنرال قائلاً: "أنا رجل سياسي، وأعرف تماماً كيف أبتدع منافذ خلفية. وكل سياسي بارع يُبقي لنفسه مخارج احتياطية. وإذا ما وصلتَ يوماً، في أي مسألة، إلى وضع تجد فيه نفسك محاصراً بلا مَنْفذ فإنك تكون خطِراً على نفسك وعلى الآخرين". ودعاه غراهام إلى مساعدة الرئيس قائلاً: "إنّك بإثارة الصعوبات أمامه تؤدي له خدمة كبرى".

قال بترايوس إنّه لا يهدف إلى زيادة مصاعب أحد أو تسهيل مهمّته، بمن في ذلك الرئيس، "بل إنّ كل همّي هو إبداء رأيي العسكري المهني، ليس إلّا".

أبدى غراهام تفهّمه لهذا الموقف وأيّده. وقال: "الأمر الأهم الذي ينبغي ألّا يغيب عن بال الرئيس هو: لقد أمضينا في أوروبا 60 سنة، وكنّا في اليابان وكل تلك البلدان، لا أحد يهتمّ إلّا بعدد الضحايا والإصابات". والعامل المهم هو وقوع ضحايا أمريكيين. "عليك إذاً أن تُقدِم على الحرب بأكبر قوّة ممكنة وتغيير الوقائع على الأرض من حيث عدد الإصابات".

قال بترايوس إنهم يحتاجون إلى 40,000 جندي أمريكي إضافي، ولكنّ عتبة النجاح تقف عند 30,000.

في تلك الفترة نفسها قام مولن أيضاً بزيارة غراهام. خاطب الأدميرال مضيفه السناتور وهو جالس على المقعد المريح في مكتبه ليطمئنه بالنسبة للوقت الذي يستغرقه أوباما في عملية اتخاذ القرار.

قال مولن: "أريد أن أؤكد لك، سناتور غراهام، أننا نجري مناقشات مثمرة. ونرى أنّ المسألة لم تستغرق وقتاً أكثر ممّا يجب".

قرّر غراهام عدم توتير الأجواء، لذا صرّح في ظهوره التلفزيوني التالي أنّ نوعية قرار أوباما النهائي أهم بكثير من مقدار الوقت الذي يمضي قبل لتّخاذ ذلك القرار.

كان أوباما وإيمانويل كلاهما واثقين من أنّ غراهام هو حليفهما الجمهوري الأكثر اعتدالاً. إلا أنّ غراهام نفسه قد قدّم لبترايوس ما قد يكون أهمّ نصيحة لتأمين ما يريده العسكريون، ألا وهي وضع حدّ أدنى وعدم التنازل عنه.

دعا جونز كلنتون وغيتس إلى اجتماع خاصّ يُعقد بمكتبه في البيت الأبيض في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فالرئيس كان مستاءً جداً لأن الاجتماعات حتى ذلك الحين لم تسفر إلا عن حقيقة واحدة بسيطة: لم يتمكّنوا من إيجاد طريقة لتحديد أسباب وجود الولايات المتحدة في أفغانستان وتعريف المصالح الأمريكية.

كان عليهم إيجاد طريقة أفضل للصياغة والتعبير، مع أن المسألة ليست بكاملها مسألة علاقات عامة وعبارات برّاقة، وإن كان ذلك جانباً منها. كان السبب الأصلي للحرب واضحاً وضوح الشمس: الردّ على هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 والاعتداءات الإرهابية والمساعي الناجحة للحيلولة دون تحوّل أفغانستان إلى ملاذ آمن للقاعدة. لكن الحرب قد طالت بلا هدف إلى حدّ ما وبموارد غير كافية على مدى ثماني سنوات.

وقد أبرزت المناقشات مدى تعقيدات هذه الحرب، وأظهرت أنّ الغاية المرجوّة لا يمكن تحقيقها من دون تصحيح وضع الحكومة الأفغانية، وإلاّ فإن الولايات المتحدة لن تستطيع الخروج من أفغانستان.

وافق غيتس على أنّه يجب التركيز على الحكم ـ الحكومة الوطنية الأفغانية والأقاليم والمقاطعات المحلية والقبائل. ويجب مساعدة وزارات الحكومة المركزية التي تستحقّ الدعم. فلا بد من إخراج أفغانستان من حالة الدولة المنهارة ـ وتلك مهمّة شاقّة للغاية.

واعترف الثلاثة بأنهم استغرقوا كثيراً في بحث المصطلحات مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرّد، في حين أن عامّة الناس لا يعرفون معاني هذه التعابير على كثرتها. كما توافقوا على ضرورة وضع مهمّة ماكريستال في إطار جديد يحدّد لها أهدافاً واقعية ويربطها بمهل زمنيّة. كما إنّهم تجنّبوا الخوض في السؤال الشائك: ما هو بالضبط الشيء الذي يحاولون القيام به؟

جمع أوباما فريقه بعد ظهر ذلك اليوم في الساعة 3:30 في اجتماع لمدة ثلاث ساعات من أجل مناقشة موضوع باكستان.

تحدّث لافوي في بداية الاجتماع كالعادة عارضاً الصورة العامة من زاوية الاستخبارات مشيراً إلى أن الوضع تشوبه حالة الانفصام المزمنة أو اللعب على الحبلين واستمرار سيطرة تركيبة العسكر والمخابرات والضعف السياسي للرئيس زرداري.

وقد أجمعت دوائر الاستخبارات [الأمريكية] على أنّ الوضع في أفغانستان لن يستقيم إلّا إذا استتبّت العلاقات بين باكستان والهند. وأكّد لافوي على أن تحقيق الاستقرار في العلاقات بين هاتين الجارتين اللدودتين وتخفيف التوتّر بينهما أولى بالاهتمام من بناء أفغانستان.

عاد لافوي بالذاكرة إلى عهد بوش "اعتمدنا على مشرّف على أساس أنّه هو باكستان كلها، وقد كان كذلك بالفعل". لكن بعد انقضاء حكم مشرّف وإقامته في لندن، لم تقم الولايات المتحدة بالمحاولات اللازمة لبناء علاقات مع قوى سياسية أخرى، وظلّت مشاعر عدم الثقة بالنوايا الأمريكية سائدة في باكستان.

أشار مولن إلى أن البرامج العسكرية البحتة المكثّفة مع باكستان قد نَمت

ووصلت إلى حوالى بليوني دولار سنوياً في التدريب والتجهيزات ومشاريع أخرى، وانّ العلاقات آخذة في التحسّن. كما أن الادميرال مولن يعقد اجتماعات كثيرة مع الجنرال كياني ممّا يساهم في إشاعة جوّ الثقة بين البلدين.

إلّا أن المسألة الحقيقية العالقة هي الموافقة على أن يقوم الجنود الامريكيون بعمليّات على الارض في باكستان. ولطالما شكّل ذلك خطًا أحمر بالنسبة للباكستانيين، لكنّه يظلّ هو لبّ المشكلة التي تنتظر حلاًّ. فإذا أراد الأمريكيون بالفعل حلّ المشكلة الامنية فعليهم التركيز على هذه النقطة. إلّا أن أحداً من المجتمعين ذلك اليوم لم يُثر تلك المسألة.

وزّع بانيتا لائحة تقترح التوسّع في عشرة مجالات نشاط تنفّذها وكالة الاستخبارات المركزية. منها زيادة عدد الطائرات من دون طيارين داخل باكستان، واقتراح آخر بتوسيع مساحات المناطق التي تسمح باكستان فيها بشنّ غارات الطائرات من دون طيارين. وممّا اقتُرح أيضاً إنشاء مرافق جديدة في باكستان، والعمل بواسطة جهاز الاستخبارات الباكستاني على تجنيد المزيد من مصادر المخابرات من أفراد القبائل، وتطعيم وحدات القتال الباكستانية بمستشارين عسكريين أمريكيّين. ونصّت اللائحة على أن تنفّذ معظم تلك الانشطة بموافقة الطرف الباكستاني.

قال أوباما مُوافقاً على جميع تلك الاعمال: فليكن كذلك. كان صدور ذلك الأمر الفوري عن الرئيس خطوة نادرة، وخصوصاً أنه لم يحدث منذ بدء جلسات مراجعة الاستراتيجية حتى ذلك الوقت سوى الكلام من دون اتخاذ قرارات.

كان من الصعوبة بمكان تحديد تفاصيل ميزانية النفقات الخاصة بباكستان. وقد دوّن جونز لنفسه ملاحظة كي يبحث عن تكاليف الموارد والمعدّات المطلوبة سواء المكشوفة منها أم السريّة.

ثم عاد الرئيس إلى موضوع الهند: "يجب أن نعمل بلا كلل على مسائل الهند ـ باكستان كي نتمكّن من تخفيف التوتّرات بين هذين البلدين".

وتطرّقت الوزيرة كلنتون إلى عواقب عدم الاهتمام بالشعب الباكستاني في السنوات الأخيرة ممّا ساهم في تدنّي شعبية امريكا لدى أبنائه.

قالت: "لم تكن ثمّة جهود دبلوماسية موجّهة نحو الشعب في السنوات الأخيرة"، فما زالت ذكريات تخلّي الولايات المتحدة عن المنطقة بعدَ الحرب الباردة تخيِّم على الأجواء كافّة.

وأضافت: "وفي الوقت عينه، فإن العلاقة الأمريكية ـ الهندية آخذة في التنامي"، وهذا ما يُعتبر عاملاً سلبياً بنظر الباكستانيين. وحين نشرت وسائل الإعلام الباكستانية تهجّمات علينا لم نردّ بالمستوى اللازم. ثم تساءلت: "فأين كانت خططنا الإعلامية الدفاعية؟"

علّق بترايوس قائلاً: "كان هناك نقص في التمويل والعناصر البشرية والمفاهيم والتنظيم والسلطات"، وأضاف ضاحكاً: "أمّا فيما سوى ذلك فكلّ شيء على ما يُرام".

يُشار إلى أن السياسة الأمريكية قد دأبت، خلال معظم عهد بوش، على تدليل نظام مشرّف وإهمال 170 مليون باكستاني. لذا دعت كلنتون إلى اتّخاذ قرار بشأن تقديم مساعدة مدنية لباكستان على مدى عدة سنوات في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة، فضلاً عن تحسين مستوى التواصل الإعلامي.

ونسج بايدن نظرية حول مدى تأثّر باكستان بوجود زعيم بشتوني في أفغانستان. وكانت نظريته تعجّ بالافتراضات والتساؤلات حتّى إنّ بعض الموجودين في الغرفة وقعوا في حيرة وارتباك. وقد أخبر بترايوس لاحقاً آخرين بأن نائب الرئيس يضيع أحياناً في لغته وعباراته حتى إنه يأتي بحجج وهمية سرعان ما يناقضها بكل بساطة.

شارفت الجلسة على النهاية، وقرأ أوباما قائمة بأسئلة محدّدة حول كيفية إقناع باكستان بأن من مصلحتها تغيير مواقفها.

قال: "ليس ثمّة معلومات أكيدة حول ما قد يدفع باكستان إلى تغيير مسلكها استراتيجياً باتّجاهنا".

وتساءل أوباما: "ما الذي يمنع من إجراء محادثات صريحة مع الهند حول مدى أهمية استقرار باكستان؟" فإذا كانت الهند ماضية قُدماً في تعزيز موقعها

العالمي ـ كما يحدث الآن ـ فإن لستقرار باكستان يساهم في تحقيق ذلك.

كان من بين الأسئلة الأخرى التي طرحها الرئيس: هل إنّ إضافة قوات أمريكية جديدة في أفغانستان يجعل باكستان أكثر قابلية للتعاون أم لا؟ نظراً لتفشّي الفساد في باكستان، هل توجد طريقة لإيصال المساعدات الأمريكية مباشرة إلى الشعب الذي خُصّصت لمساعدته؟

وتعليقاً على موضوع المساعدات قالت السفيرة آن باترسون عبر الفيديو: "ينبغي أن نترك للباكستانيين مجالاً معيّناً للإشراف على المشاريع مع أنه من المفيد، في هذا المجال، تحريك القطاع المدني ليكون له دور في هذه المشاريع".

أنهى أوباما الاجتماع بقوله إنه يرغب في تحسين صورة الولايات المتحدة في أذهان الباكستانيين.

خلال إحدى المناقشات حول التوتّرات بين باكستان والهند سلّط هولبروك الضوء على جانب جديد للأزمة. قال: "لهذا الصراع بُعد يتعلّق بالاحترار العالمي، سيدي الرئيس".

استغرب معظم المجتمعين هذا الكلام بادئ الأمر.

أوضح هولبروك هذا الأمر فأشار إلى وجود عشرات الآلاف من الجنود الهنود والباكستانيين في مخيّمات على أنهار الجليد في جبال هملايا التي تغذّي مياه الأنهار المنحدرة إلى الهند وباكستان، "ووجود تلك المخيمات يؤدي إلى إذابة الجليد بسرعة فائقة". لذلك فإن ثمّة خطراً بأن تفيض مياه الأنهار وتملأ الوديان في باكستان وربما في الهند أيضاً.

بعد الاجتماع دار سؤال واحد في رأس الجميع بصيغ مختلفة، وفحواه: هل إنّ هولبروك يمزح؟

لكن الواقع هو أن هولبروك كان جاداً، وقد أعدّ بعد ذلك تقريراً خطياً مفصّلاً حول الموضوع. فهذا الدبلوماسي الذي أحسّ أنه غير قريب من أوباما

حاول أن يثير موضوعاً متميّزاً يترك أثراً لدى الرئيس. تحدّث عن رفع عدد الخبراء المدنيين في أفغانستان ثلاثة أضعاف ليصلوا إلى ألفٍ في نهاية العام واصفاً ذلك بأنه "أكبر زيادة للمدنيين حتى ذلك الحين". وكان هولبروك يذكر باستمرار ما اعتبره التقدّم الأكبر في سبيل إحياء الاقتصاد الزراعي في أفغانستان. غير أن دونيلون كان يطلب منه مراراً تزويد مجلس الأمن القومي بما هو أكثر من لائحة نشاطات ومسائل. فالرئيس، بحسب دونيلون، يطالب مكتب هولبروك بوضع استراتيجية شاملة.

لم يتأكد هولبروك من أن الرئيس لا يكترث له إلا بعد مرور فترة طويلة. حين أعلن الرئيس تعيين هولبروك بعد أيام من بدء ولايته، كان بين الاثنين اجتماع قصير.

قال هولبروك حينذاك بعد أن شكر الرئيس على ثقته به وتوليته تلك المهمّة الحسّاسة: "سيدي الرئيس، أرجو أن تتكرّم عليّ بأمر. هل يمكن أن تناديني ريتشرد، إكراماً لزوجتي؟" فقد كانت تفضّل ذلك وتكره مناداته باسم "ديك" الذي كان يستخدمه الرئيس.

في الاحتفال الرسمي، أشار أوباما إلى هولبروك باسمه الأصلي "ريتشرد" إلّا أنه أخبر الآخرين فيما بعد أنّه اعتبر ذلك الطلب غريباً. وقد صُعق هولبروك حين علم أن الرئيس قد أذاع خبر هذا الطلب الذي لم يكشف عنه هو لأحد آخر.

رأى بترايوس أنّ كثرة الأخذ والردّ مفيدة في بعض النواحي، إلّا أن البت بهذه المسألة قد طال، فالبحث الفكري له حدوده. وقد أدرك بترايوس بحسّه الاتجاه الذي تسير فيه الاجتماعات، فدوّن في مفكّرته السوداء الصغيرة متفائلاً: "ستتمّ إعادة الالتزام بحرب أفغانستان".

18

أخيراً أُتيحت لماكريستال الفرصة لعرض خياراته بشأن القوات على كبار المسؤولين فقط ـ أوباما لم يكن حاضراً ـ في الساعة 10:30 من صباح يوم الخميس 8 تشرين الأول/اكتوبر. كان وجهه حادّاً وهادئاً كما ظهر على إحدى الشاشات المسطّحة الموجودة على جدار غرفة العمليات. وكان الوقت في كابل هو السابعة مساءً.

تضمّن العرض الذي قدّمه 14 شريحة.

تمسّك الجنرال بفكرته الأساسية: الحالة في أفغانستان أسوأ بكثير ممّا كان قد توقّع، ولن تُصحّح الأوضاع إلا بتنفيذ استراتيجية مكافحة تمرّد مكتملة الموارد.

علّق جونز مُشاكِساً مشيراً إلى وجود عدّة أسئلة أساسية من دون إجابات. كان لا يزال أمام الولايات المتحدة الكثير ممّا عليها فِعْله على صعيد إدارة الحدود الأفغانية ـ الباكستانية. وضع دائرة ونجوماً في مفكّرته حول ما يلي: "سيكون مستحيلاً تنفيذ أي استراتيجية في أفغانستان تُغفل معالجة وضع الملاذات الآمنة في باكستان".

تساءل جونز عن حقيقة استعداد قوات الأمن الأفغانية للعمل. وماذا عن إرادة الشعب الأفغاني؟ وما هي إمكانيات إصلاح الحكم على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية؟ ولا بد أنهم يخدعون أنفسهم إذا ظنّوا أنّ الحل يكمن في زيادة عدد القوات.

قال جونز: "الخطّة غير قابلة للتنفيذ إذا لم ترافقها تغييرات في الحكم ـ تغييرات جذرية".

وعرض ماكريستال خياراته الثلاثة. في الخيار الأول مطالبة بـ 10,000 ـ 11,000 جندي ليقوموا، بالدرجة الأولى، بتدريب قوات الأمن الأفغانية. والخيار الثاني هو إضافة 40,000 جندي لحماية السكان. أما الخيار الأخير فهو إضافة 85,000 جندي، والهدف هو حماية السكان أيضاً.

واوضَح كلاً من هذه الخيارات على خريطة لأفغانستان مليئة بدوائر زرقاء فوق مناطق تمركُز القوات. وقد ازدادت الدوائر حجماً وعدداً مع ازدياد عدد القوات المطلوب في كل خيار.

إلّا أنه لم يكن يوجد أي دائرة على طول الحدود مع باكستان. فهذه مساحات فارغة أو منطقة مفتوحة لمتمرّدي طالبان. ورأى جونز أن غياب الدوائر الزرقاء في تلك المنطقة يفضح الضعف الأساسي للخطّة. ودوّن في مفكّرته أنّ مفهومنا لطلب القوات كما هو قائم حالياً لا ينسجم مع أهدافنا الأساسية.

وحتى لو أُضيف 85,000 جندي جديد ـ ويبدو أن هذا الرقم الكبير قد وُضع لجعل اختيار 40,000 أسهل ـ فإنّ الولايات المتحدة لن تستطيع أن تحمي سوى 60 بالمئة من الشعب. فأي مكافحة تمرّد مستحيلة التحقُّق في ظل هذه الخيارات كلها. إذاً كيف يفترض ماكريستال أنّه "سيهزم" طالبان؟

كان هدف إيقاع "الهزيمة" موضع تساؤل الجميع بمن فيهم هولبروك الذي اعتبره غير ضروري وغير قابل للتحقيق. وقد قَسا على ماكريستال لهذا السبب قبل عدّة أيام.

سأل هولبروك مرّة ثانية: ما المقصود بالهزيمة هنا؟

فأجاب ماكريستال بأنّ معناها هو إضعاف طالبان أي منعها من السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد. كان ذلك انعطافاً كبيراً في تحديد الهدف بعد أن كان سابقاً يفسَّر بالقضاء على طالبان لدرجة القول بمَحْوِها وإزالتها.

وهذا ما دعا كلنتون إلى السؤال: إذا كانت الغاية قد خُفِّضَت إلى إضعاف طالبان، فهل يمكنك تحقيقها بعدد أقلّ من الجنود؟

فأجاب الجنرال: "كلا يا سيدتي". وتمسّك بطلب 40,000 جندي.

استيقظ أوباما في صباح اليوم التالي ليجد أنّه قد مُنح جائزة نوبل للسلام. اتصل الرئيس بكاتب خطبه في شؤون السياسة الخارجية بن رودز الذي كان قد أصبح مديراً للاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي وطلب مساعدته في صياغة بضع كلمات.

أجرى رودز اتصالاً هاتفياً ليلغي موعداً له على الغداء مقرّراً من قبل. ورودز البالغ من العمر 32 عاماً هو ابن الحي الشرقي الشمالي في مانهاتن بمدينة نيويورك، وكان قبل دخوله عالم السياسة يطمح إلى أن يصبح كاتباً روائياً. وقد نشر قصّة قصيرة حول موظّف ارتقى إلى أعالي سلم الشركة الوظيفي بفضل مهارته الفائقة في تدوين الملاحظات. وورَدَ في القصّة على لسان بطلها: "الملاحظات التي أدوّنها رائعة جداً حتى إنّها تتّخذ شكل الأفكار... إنّني أسجّل كلمات الآخرين بأسلوب يعرضها منظّمة ويضفي عليها وضوحاً ومغزى لم يكونا موجودين في الفكرة الأساسية". وهذا يشبه إلى حدّ بعيد ما كان يقدّمه رودز لأوباما: تسجيل أفكاره وكلماته قبل تحسينها بإضافة "الوضوح والمغزى".

ظهر أوباما على منصّة بجانب حديقة الورد في البيت الأبيض في الساعة 10:30 صباحاً وعبّرت مشاعره عن التمسّك بأرض الواقع بدلاً من التحليق في أجواء المثاليّات كما يفعل الكثيرون من الحائزين على جائزة نوبل.

قال: "علينا أن نجابه العالم كما هو حاله اليوم. إني أتحمّل مسؤولية القيادة العليا في دولة مسؤولة عن إنهاء حرب والعمل في ميدان آخر للتصدي لعدوّ ضارٍ يهدّد الشعب الأمريكي بشكل مباشر ويهدّد حلفاءنا".

وقد شكل ذلك تحوّلاً لافتاً في التعبير، فالقوات الأمريكية ما عادت تقاتل في أفغانستان بل أصبحت "تعمل" في "ميدان".

* * *

حُدِّدت الساعة 2:30 من بعد ظهر ذلك اليوم موعداً لانعقاد الاجتماع الموسَّع لمجلس الأمن القومي بحضور الرئيس. وكانت تلك الجلسة الرابعة. وقد وصل بترايوس بالطائرة آتياً من بلدته كورنوول، نيويورك، حيث كان قد أُطلق اسمه على أحد الشوارع في اليوم السابق.

افتتح الرئيس الاجتماع داعياً الجميع إلى إبداء آرائهم حول ما ينبغي فعله بشأن الحرب.

وكالعادة وقف أولاً خبير الاستخبارات لافوي ذو اللسان الرقيق والكلام الرصين. والواقع أنّه قد غدا موضع ثقة معظم المجتمعين، حتى إن بعضهم عدَّهُ الحكيم الذي ينير دربهم في مراجعة الاستراتيجية. ومع أنّ لافوي كان قديراً جداً فثمّة مَن اعتبر أنّ أيّ مجموعة مؤتمَنة على مثل تلك المسؤوليات الجسيمة يجب ألّا تكون شديدة الاتّكال على فَرْد واحد مهما كان مطّلعاً، خصوصاً وأنّهم بمعظمهم يعرفون القليل نسبيًا عن باكستان.

ذكّرهم لافوي مجدّداً بأن باكستان مسكونة بهاجس الهند. فمثلاً برنامج المساعدات الهندية لأفغانستان الذي تبلغ قيمته بليون دولار تعتبره باكستان وسيلة لتغطية نفقات التجسّس والاستخبارات. كما أنّ ألف أفغاني يتابعون دراسة العلوم الزراعية في الهند كل عام، لكن الباكستانيين يقولون إن ذلك يعني ألف جاسوس كل عام، علماً بأن السي آي إيه ترى احتمال أن يكون عدد قليل من هؤلاء عملاء للهند. وتتّهم باكستان أيضاً مدير الاستخبارات الأفغانية أمر الله صالح بالعمالة للهند. ويُشار إلى أنّ صالح كان سابقاً في عداد التحالف الشمالي وهو تنظيم من الطاجيك كان في فترة ما قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر قد قاتل ضد طالبان.

وكان ثمّة مخاوف أيضاً من تمويل الهند حركات انفصالية في مختلف أنحاء باكستان، وخصوصاً بين أبناء بلوشستان ذلك الإقليم المقفر حيث توجد بعض معسكرات طالبان.

أضاف لافوي أنّ الباكستانيين يتعاونون مع الولايات المتّحدة إلى حدّ معيّن، إلّا أنّ لديهم تحفّظات متواصلة حول التورّط الأمريكي. وهم يدركون أننا لا نستغني عنهم وأن دورهم أساسي بالنسبة لجهودنا في أفغانستان. ولقد بدّلت باكستان مواقفها بنتيجة عمليات مكافحة الإرهاب التي نفّذتها الولايات المتحدة وفي أعقاب تعدّيات المجموعات المتطرّفة على الحكومة الباكستانية. وقد أدّى ذلك إلى ازدياد التأييد السياسي والشعبي للعمليات العسكرية الباكستانية في المناطق القبلية.

غير أنّ الباكستانيين، كما أشار لافوي، يتخوّفون من مخاطر توسّع التورّط العسكري الأمريكي في أفغانستان. ويتذرّع المتطرفون في باكستان بواقع دخول مقاتلي طالبان واللاجئين الذين يتدفقون إلى باكستان لتبرير الهجمات التي يقومون بها باسم الدين.

وتابع لافوي عرْضه منكّراً بتعارُض مصالح كل من افغانستان وباكستان. ففي حين أنّ كرزاي يريد زيادة وجود الأمريكيين ودول حلف شمال الأطلسي فإنّ باكستان تعتبر أن أي حكومة وطنية أفغانية قوية ستنحاز إلى عدوّها الرئيسي الهند، وبذلك تصبح باكستان مطوّقة ومعزولة. إذاً فالباكستانيون، خصوصاً الجيش والمخابرات، يخشون كثرة عدد القوات الأمريكية وكرزاي يخشى قلّة عددها.

وأفاد أن معلومات دقيقة للمخابرات تؤكّد أنّ باكستان قد قامت بجهود خجولة ضد المتمرّدين، مع سماحها بإقامة مناطق آمنة للقاعدة. وممّا يزيد الطين بلّة أنّ تحليلات الاستخبارات تفيد أنّ المال وحده لن يدفع الباكستانيين إلى تحسين أدائهم لأنهم، على الأرجح، يتلقّون المال من دول أخرى ذات مصالح متضاربة مثل بعض دول الخليج العربي والصين.

أخبرهم أوباما أنه سهر خلال الليلة السابقة وهو يقرأ التقرير. وأشار إلى أنّ في الصفحات الأولى ما يفيد ـ كما قال لافوي ـ بأنّ باكستان تخشى كثيراً أن تنسحب الولايات المتحدة من أفغانستان والمنطقة كما فعلَت في السابق.

وأردف أوباما أنّ التقرير، في صفحات لاحقة، ينبّه إلى أن باكستان تخاف من وجود جيش أفغاني ضخم على حدودها يمكن أن يتحالف مع الهند. ونعلم أن من أهداف الولايات المتّحدة بناء ذلك الجيش.

وسأل أوباما: كيف تفسّرون هذا التناقض؟ ما هو الشيء الذي تخشاه باكستان حقاً: كثرة القوات الأمريكية أم قِلّة عددها؟ "أيهما هو الصحيح؟"

أجاب لافوي: كلاهما صحيح، سيدي الرئيس، فتلك هي طبيعة باكستان. أعلن غيتس وكلنتون وهولبروك وغيتس موافقتهم، بشكل أساسي، على ما قاله لافوي. والأدلة كثيرة على الحالتين كلتيهما. وقد أخبر هولبروك الآخرين لاحقاً أنه شبّه الرئيس بالمحامي البارع الذي يكشف التناقضات بكلّ سهولة.

بعد ذلك قدّم ماكريستال تقديره للحالة وخياراته المقترحة بالنسبة لعدد القوات، فتحدّث حوالى 30 دقيقة وعرض 14 شريحة، على نحو مماثل لما عرضه في اجتماع اليوم السابق.

ولدى وصوله إلى الشريحة التي نصّت على الهدف -"هزيمة" طالبان - كان على جانب الشريحة مربّع أزرق جديد، كُتبَ فيه: نعني بالهزيمة هنا جعل طالبان غير قادرة على تشكيل تهديد فاعل ضدّ الحكومة الأفغانية بحيث يستحيل نجاحها في أعمال التمرّد.

قال ماكريستال، مناقضاً موقفه في الاجتماع التمهيدي، إنّه في حال عُدِّل الهدف فإن طلب الموارد يختلف. ومع ذلك عرَض الخيارات نفسها - 10,000 - 11,000 و40,000 و85,000.

كما أكّد ماكريستال أهمية تدريب الأفغان. إذ ينبغي أن يصبح مجموع أفراد الجيش والشرطة معاً 400,000 في العام 2013، علماً بأن هذا العدد المُستهدَف كان قد طُرح خلال مراجعة دراسة ريدل في شهر مارس/آذار. ويشار إلى أن الجيش الأفغاني كان يضمّ 100,000 جندي في حينه، وكان مجموع أفراد الشرطة الأفغانية 80,000 رجل - أي أن الهدف المنشود يتجاوز ضعفي المستوى الحالي تقريباً.

وأشار ماكريستال إلى أن استقرار أفغانستان لن يتحقّق، في نهاية المطاف، إلّا على يد الأفغان أنفسهم، كما إن تحسين الحكم ومكافحة الفساد أمران مهمّان لهذه الغاية.

ورؤية ماكريستال لمكافحة التمرّد تستند إلى المعطيات النظرية الكلاسيكية، فهدف الوصول إلى 400,000 رجل أمن أفغاني يتطابق تماماً مع النسبة المثلى لمكافحة التمرّد وهي عنصر واحد من الشرطة أو الجيش مقابل كل 40 ـ 50 شخصاً. إلّا أن بعض المجتمعين اعتبروا أن ماكريستال قد أضعف قوّة تأثير عرضه بسبب كثرة استخدامه الجداول والشرائح والخرائط لدعم المعلومات.

ثم طُرح السؤال على ماكريستال: إذا كانت استراتيجيتك، يا جنرال، تستند إلى نِسَب أعداد السكان، فلماذا نشهد هذا اللاتناسُب بين الأماكن التي يوجد فيها سكان والأماكن التي وضعْتَ فيها الجنود أو تريد نشرهم؟ فالدوائر الزرقاء على الخرائط لا تتوافق جميعها مع كثافة السكان.

أجاب ماكريستال إن الضرورة تدعو إلى وضع قوات في مناطق الإنتاج وقرب خطوط المواصلات، فإن لم يتم وصل المراكز السكانية فإنها تصبح جُزراً معزولة غير آمنة.

استغرب لوت لماذا لم يتابع الرئيس المسألة حتى النهاية كان يطلب من ماكريستال مثلاً مقارنة كل نقطة زرقاء بالكثافة السكانية في موقعها، أو أن يطرح أسئلة مثل: لماذا كل هذه البقع الزرقاء على هذه الخريطة؟ ما هي الأسباب التي تدعوني إلى الاقتناع بكلّ هذا؟ لماذا أرى بعض المناطق المحانية للحدود الباكستانية خالية من الدوائر الزرقاء؟

وشرع بايدن في استجوابه، قال: "حسبما سمعتُه من كلامك وحسبما قرأت في تقريرك، قلتَ إنّ أمامنا سنة تقريباً، وإنّ نجاحنا يتوقّف على وجود شريك موثوق وقوي في الحكم لتنفيذ الخطة، أليس كذلك؟"

أجاب ماكريستال: أجل، سيدي.

ثم وجه بايدن كلامه إلى كارل إيكنبري الفريق المتقاعد الذي كان

يشغل منصب السفير في أفغانستان وشارك في الاجتماع عبر الفيديوفون. وكان إيكنبري قد تخرّج من أكاديمية وست بوينت العسكرية قبل سنة من تخرّج بترايوس، وهو يجيد اللغة الصينية وعُرف عنه تشدّده في إصدار الأوامر، وكان صغار الضباط يعتبرون الخدمة تحت إمرته أشبه بالعمل تحت قيادة قرصان. تولّى إيكنبري القيادة العسكرية في أفغانستان 18 شهراً من العام 2005 إلى العام 2007، واختاره أوباما لمنصب السفير في كانون الثاني/يناير المنصرم بالرغم من أن تعيين ضابط لشغل هذا المنصب أمر نادر الحدوث.

وبدلاً من مناداته "حضرة السفير"، خاطبه نائب الرئيس قائلاً: "حضرة الفريق، بحسب تقديراتك، هل يمكن تحقيق ذلك خلال سنة؟"

أجاب إيكنبري بالنفي لعدم وجود ذلك الشريك الموثوق القويّ في أفغانستان.

تحدّث إيكنبري عشر دقائق ملخّصاً رأيه المتشائم. فمع تأييده ما ورد في التقرير حول تدهور الأوضاع والحاجة إلى موارد إضافية رأى أنّ استراتيجية مكافحة التمرّد هي طموحة للغاية وتصل إلى حدّ بناء الأمة - وتلك مهمّة جبّارة يصعب جداً بلوغها.

وأوضح موقفه بالقول إنّه في مكافحة التمرّد "نتكلّم عن التحرير والسيطرة والبناء، إنّما ينبغي أن نضيف أيضاً الانتقال". والمقصود بذلك كيفيّة خروج الولايات المتحدة، وهذا ما يقتضي وجود شريك يُعوَّل عليه، وهو غير موجود في هذه الحالة.

ثم تساءل: هل نحن متحالفون مع حكومة كابل؟ وأجاب: المفترَض أنّنا حلفاء. لكنه أضاف: "إني أشكّ بهذا الافتراض". فالمساعي الأمريكية تتعرقل بسبب ضعف الرئيس كرزاي وعدم وجود حكومة مركزية قوية.

وأردف قائلاً: "إننا نتعامل الآن مع حكومة غارقة في الفساد، وهذا يبعث على اليأس والإحباط". وأعطى مثلاً على قصور كابل العائدة لكبار المسؤولين

الأفغان التي ازدادت عدداً وفخامة عما كانت عليه حين كان يؤدي مهمّته السابقة كقائد عسكري.

وذكر أن ما يمكننا القيام به في التصدّي للفساد محدود، لذلك علينا أن نكون واقعيين في تطلّعاتنا.

وشرح السفير ذلك بقوله: "يعلم الأفغان أن وجودنا هناك أمر ضروري بالنسبة إلينا، لذا لا يكترثون كثيراً لما نقوله أو نطلبه". وكأنه بذلك يقول إن الأمر ميؤوس منه.

كما نبّه إلى وجوب الأخذ بعين الاعتبار ما قد يثيره رفع عدد القوات الأمريكية في أفغانستان من ردّات فعل سياسية ونفسية في الدولتين المجاورتين إيران وباكستان.

قال غيتس: "قبل أن ننظر بأمر الموارد، أرى أننا نحوم حول ثلاثة احتمالات". فهناك أولاً مكافحة التمرّد، التي تحوّلت إلى بناء الدولة. ثم هناك أيضاً مكافحة الإرهاب التي يظنّ الناس أنّها عبارة عن إطلاق صواريخ من سفن في عرض المحيط. والخيار الثالث هو استراتيجية "مكافحة الإرهاب زائد" التي اقترحها نائب الرئيس. وأضاف إنّ هناك بالطبع احتمالات أخرى.

والأهداف التي حدّدناها هي صحيحة، "لكنّنا وضعناها في إطار بعيد النطاق". إننا على صواب في استهدافنا هزيمة طالبان. "لكن السؤال هو ما المقصود بهزيمة طالبان؟"

توسّعَ غيتس في بحث موضوع المربع الجديد الذي أضافه ماكريستال على الشريحة شارحاً فيه أهداف الولايات المتحدة في أفغانستان.

قال غيتس: "لا شك بأن طالبان ستكون عنصراً في النسيج السياسي من الآن فصاعداً. لكن علينا، من الناحية الأمنية، أن نحرم طالبان من قدرة السيطرة على مناطق ومساحات هامّة"، خصوصاً في جنوب أفغانستان وشرقها.

واحد الأساليب الأساسية لتحقيق ذلك هو منع طالبان من الوصول إلى المدن والحَدّ من العنف بحيث يصبح بإمكان قوات الأمن الوطني الأفغانية تولّي مسؤولية الوضع الأمني.

ثم أردف غيتس: "علينا إعادة صياغة الهدف، وعدم القول بالقضاء على طالبان ـ لأن ذلك حاجز قد لا نستطيع تجاوزه". وكان في موقفه ذلك تراجُع عن إصراره سابقاً، في الخطّة التنفيذية خلال صيف ذلك العام، على وجوب "التغلّب على" المتمرّدين.

أعرب غيتس عن اعتقاده أن الولايات المتحدة قد سعت لإنجاز أمر مستحيل. فاستقامة الحكم مسألة غير واردة في تاريخ أفغانستان، لذا ينبغي توجيه الاهتمام إلى الوزارات منفصلة. وأبدى رأيه في حكومة كرزاي قائلاً: "هذه المجموعة تجاوزت كل الحدود في الفساد".

"لقد سعينا معهم بالكلام، والكلام فقط. ولم نقم بأي خطوة عملية مؤثرة". لذا ينبغي على الولايات المتحدة، بعد انتهاء مسألة الانتخابات، أن تكون مستعدّة للتوقّف عن تقديم المال.

وقال غيتس: "ينبغي أن نتّخذ موقفاً جديداً يفيد بأننا لن نرسل دولاراً واحداً إلى أي وزير فاسد، لكنّنا سنساعد الوزراء غير الفاسدين".

ثم لخّص وزير الدفاع ما قاله. إنهم بحاجة إلى إعادة صياغة بديل عن مكافحة التمرّد أو مكافحة الإرهاب. وأي استراتيجية نهائية يجب أن تُفقِد طالبان القدرة على احتلال المناطق والسيطرة عليها ـ وهذا هو المعيار الجديد الذي أتى به ـ وتسهّل إعادة دمج طالبان في الحكومة وإصلاح الحكم.

كان بترايوس كعادته قد كتبَ، قبل الاجتماع، ملخّصاً لما يريد قوله ـ موجّهاً عنايته لإثبات سوء الحالة وتأكيد الحاجة الملحّة لرفع عدد القوات.

بدأ بتأييد رأي غيتس: "لن نهزم طالبان" لكن يجب أن نقطع عليهم

إمكانيّات الوصول إلى المناطق السكانية الرئيسية وخطوط المواصلات من أجل "احتوائهم".

"إذا لم نغيّر اتّجاه التراجع في الوضع الامني فإنّنا سننزلق في هاوية مميتة على الصعيد الامني كما حدث في العراق".

"لقد تعلّمنا في العراق..." ـ همهمات خافتة من بعض المجتمعين ـ "... أنّه عند تفاقم أعمال العنف تبرز التحدّيات أوّلاً في وجه الشرطة المحلية ثمّ في وجه الآخرين".

اخبر بترايوس المجتمعين انّ مسألة الامن التي لم تستوفِ حقّها من الشرح، هي حجر الأساس لإحراز التقدّم في كافة المجالات في أفغانستان. فمن دون استتباب الامن يستحيل بناء قوات الأمن الافغانية، كما تتقلّص من دونه فرص تطوير الحكم المحلّي وإعادة العناصر القابلة للإصلاح إلى حظيرة الدولة. لقد سيطر الخوف على الناس في ظلّ أعمال القتل والتفجير فلم يتجرؤوا على القيام بما يجب عمله فخضعوا لحكومات الظلّ التابعة لطالبان.

وانتقل بترايوس إلى القول: "يمكنني تفهُّم أسباب التردُّد في تخصيص قوات إضافية قبل تصحيح الوضع السياسي في كابل، إلّا أنّ الوقت عامل مهمّ. علينا أن نسارع إلى إيقاف اندفاع طالبان واستعادة زمام المبادرة".

تابع بترايوس اندفاعه للإقناع بفكرته. قال: "هذا أمر مهمّ، لا من الناحية المادية فحسب، بل من الناحية المعنوية أيضاً. فمِثل هذا الصراع هو صراع إرادات. واعتقد أن الأهداف التي بحثناها مهمّة جداً لافغانستان وكذلك للمنطقة ولدول الناتو والولايات المتحدة. وأجزم أنّنا جميعاً نقرّ بجهلنا كم من الوقت سيمضي قبل استقرار الوضع السياسي. وهذا الامر يجب ألّا يغيب عن بالنا، كما أشار كارل".

وقال: "أعلم أن الحكومة هي عصابة مجرمين، لكن ينبغي علينا أن نحقّق الامن ونعزّزه، وكما ذكرنا علينا أيضاً استعادة زمام المبادرة وخلق ديناميكية عملانية جديدة من بعض المكاسب التكتيكية التي تحقّقت مؤخراً. إني أوافق

موافقة تامّة على تقييم ستان وتوصياته ولن يكن مع شيء من التوضيح" بشأن طالبان. "سوف يوافيكم الوزير غيتس، في مطلع الأسبوع المقبل، بملاحظاتي الرسمية مشفوعةً بمصادقة رئيس وأعضاء هيئة رؤساء الأركان المشتركة".

تدخّل بايدن سائلاً: "وإذا ظلّت الحكومة عبارة عن عصابة مجرمين بعد سنة من الآن، فهل يجدي وجود القوات نفعاً؟"

لم يسجّل أحد أيّ إجابة في دفتر ملاحظاته.

كان بايدن يحاول تضييق الخناق على ماكريستال وغيتس وبترايوس.

وسأل مرة ثانية: "ما هي أقصى توقّعات تسيير الأوضاع في الاتجاه الصحيح؟ وإذا لم تظهر، بعد مرور سنة، بوادر على تحسُّن إدارة الحكم، فماذا نفعل؟"

لا جواب.

حاول بايدن مرة أخرى، فطرح السؤال بصيغة مختلفة: "إذا لم تتبدّل تصرّفات الحكومة، وإذا حصلتم على القوات الإضافية، فما هو تأثير ذلك بعد سنة من الآن؟"

انبرى إيكنبري للإجابة: "تجربة السنوات الخمس الفائتة لا تحمل على التفاؤل. لكن هناك بضع فلتات تقدُّم، ويمكننا البناء عليها". لكنّه نبّه إلى أنّه في الفترة القادمة الممتدّة بين ستة أشهر و12 شهراً "ينبغي عدم توقّع إحراز نجاح كبير في هذا المجال".

أعجب بايدن بإيكنبري وراح يكيل له، في أحاديثه الخاصة، المدح والإطراء: "يا له من رجل مستقيم مخلص".

19

حان دور وزيرة الخارجية للكلام في اجتماع 9 تشرين الأول/اكتوبر. وبدأت كلنتون بالقول: "سيدي الرئيس، المعضلة التي تواجهُها..."

تنبّه السكرتير الصحفي غيبز الجالس في المقعد الخلفي أنها توجّهت إلى الرئيس بصيغة المخاطب المفرد: "تواجهُها" (أنتَ) كأنّه هو الوحيد المعني بالأمر وهي مع الآخرين خارج اللعبة. واعتبر غيبز أن كلنتون تنأى بنفسها عن بحث القضية. فذكريات المشاحنات العنيفة والعداوات الضارية أيام السباق نحو اختيار مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة ما زالت ماثلة في البيت الأبيض، على الأقلّ في أذهان المساعدين السابقين في الحملة الانتخابية أمثال غيبز واكسلرود.

كما إن لجوء كلنتون إلى استخدام صيغة المخاطَب المفرد قد حيَّر هولبروك لأنّه كان يفترض بها القول "نواجهها" (نحن) بصيغة المتكلم الجمع لتؤكّد أنها تعتبر نفسها جزءاً من فريق واحد. وخشي هولبروك أن يعتبر رجال أوباما أن وزيرة الخارجية تُبعد نفسها عن الفريق. أمسك هولبروك لسانه خلال كلام كلنتون لأن مقاطعتها تُعتبر غلطة لا تُغتفر وخصوصاً حين تكون في عزّ اندفاعها. وقد أخبر هولبروك بعض الأشخاص لاحقاً أنّ قولها ذلك كان زَلّة لا واعية. لكنّ السؤال الحقيقي هو هل كان مقصوداً أم لا؟ ومهما كان الأمر فإن كلنتون، بنظره، كانت تشعر بأنها مستقلة عن تلك السياسة ومعالجتها. وكلّما ازداد موقفها قرباً من الصقور ازدادت نظرات الشكّ التي يرمقها بها مسؤولو البيت الأبيض الموالون للرئيس.

لكن هذه الصيغة في التخاطب كان يستخدمها آخرون أيضاً. والواقع أن القرار هو قرار أوباما فعلاً، لذا فليس في هذا الكلام خطأ. غير أنّ ردّة فعل غيبز وهولبروك تظهر مدى عمق الانفعالات.

قالت كلنتون إنّ المعضلة هي لمن تُعطى الأولوية: زيادة عدد القوات أم تطوير الحكم؟ لكن إن لم يُزد عدد القوات فإننا لن نحقّق حتماً ما نصبو إليه ولن نجد أي اندفاع إلى الأمام. فمنع الانهيار يستوجب قوات إضافية، لكن ذلك لا يضمن التقدّم".

وزادت رأيها إيضاحاً بقولها إنّ الأفغان بحاجة إلى أن يشعروا بالأمان قبل أن يتحسّن الحكْم في بلادهم. وهذا هو منطق بترايوس نفسه الذي اعترضت عليه في الجلسات السابقة. وقالت إنّ على أوباما أن "يحرّك المزيد من الجنود".

وتساءلت كلنتون: "هل يمكننا تحقيق أهدافنا في أفغانستان وباكستان من دون الالتزام بزيادة القوات؟" وأجابت عن سؤالها بالقول: "الوسيلة الوحيدة لإحداث تغييرات في الحكم هي رفع عدد القوات، ومع ذلك فلا ضمانة على نجاح ذلك".

ثمّ أوردَت كلنتون أسباب عدم وجود ضمانة. إذا كان ثمّة التزام بزيادة القوات، فما هو حجم الزيادة؟ كيف يتمّ التنسيق مع باكستان؟ كيف ندعم إعادة الدمج وكيف نُجري الشراكة؟ ما هي أكثر الطرق فاعلية لإحراز تقدّم مع القيادة الأفغانية؟

وأضافت: "كل هذه خيارات صعبة غير مُرْضية. من مصلحة أمننا القومي أن نمنع طالبان من التغلّب علينا. كما إن لنا مصلحة في القضاء على القاعدة، وهذا أمر عسير التحقّق من دون أفغانستان. إنه قرار في غاية الصعوبة، إلّا أن الخيارات محدودة إلّا إذا تعهّدنا وتملّكنا الأفضلية السيكولوجية".

كرّر الأدميرال مولن مواقف الصقور الأخرى، فقال إن الوزير غيتس على صواب في إعادة صياغة الأهداف. "فالأمن يمكن تحقيقه، إلّا أنّ الوقت عامل حاسم".

وبحسب رأيه، فإن تدريب جيش أفغاني مؤلف من 240,000 رجل "خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات أمر معقول".

وأضاف مولن: "ويمكن أن ننتظر، في نهاية العام القادم، إذا كان ذلك قد أثمر نتيجة. حركات التمرّد موجودة، وهذا أمر خطير من الناحية السيكولوجية، وهو يضع التزام دول الناتو ومستقبلها على المحك".

وذكّر مدير الاستخبارات الوطنية دنيس بلير أنّ العوامل السياسية المحلية قد تكون المشكلة. وأشار إلى أن وقوع الإصابات يزيد التعقيدات، ففي الشهر الفائت سقط 40 قتيلاً، وهذا يوازي ضعفي نسبة الضحايا في العام السابق.

وسأل: "هل الأمر يستحقّ كل هذه الضحايا؟" وأجاب: "إن الناس سيدعموننا إذا لمسوا أننا نحرز تقدُّماً". فهذه هي المرة الأولى التي يكون فيها للرئيس استراتيجية شارك في إعدادها كامل حكومة حربه، وسيكون لدينا ما نقوله للناس".

قال بانيتا مدير وكالة الاستخبارات المركزية إنه لا يمكن قبول الوضع الراهن، "ولا يمكن الخروج من أفغانستان"، ووافق على "عدم إمكانية هزيمة طالبان". ورأى بانيتا إننا لا نبحث عن ديمقراطية مثالية في أفغانستان، لذا يمكن تضييق هامش الأهداف الأمريكية وقبول كرزاي على علّاته.

وأضاف بانيتا "وهذا يجعل مهمّتنا محدَّدة الهدف: مقاتلة القاعدة وضمان عدم وجود ملاذات آمنة".

ومضى يقول إنّ علينا العمل مع كرزاي، فبدا كأنّه المسؤول عن ملفّه. والواقع أنّ وكالة الاستخبارات المركزية تتعامل مع عائلة كرزاي منذ ما يزيد على ثماني سنوات. وبالرغم من تضييق نطاق الهدف فإنه يقتضي توفير الأمن للمراكز السكانية وملاحقة طالبان، وأشار إلى وجوب الاستمرار في استهداف

قادة طالبان، إلّا أن السؤال الذي يظلّ بحاجة إلى جواب هو: "هل نستطيع تغيير اتّجاه الأوضاع خلال سنة واحدة؟"

ثم جاء دور السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة، سوزان رايس، للكلام. ورايس خرّيجة جامعة أوكسفورد بعد أن حصلت على "منحة رودز" وتولت مهمّة كبير مستشاري السياسة الخارجية في حملة أوباما الانتخابية عام 2008، كما كانت علامة فارقة في إدارة بيل كلنتون بعملها، وهي في الثالثة والثلاثين، مساعدة لوزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية.

قالت رايس: "أنا شخصياً لم أستقرّ على رأي بعد". وأعربت عن اعتقادها بأنّ تعزيز وضع الأمن في أفغانستان أمر ضروري لهزيمة القاعدة، وذلك لأن العلاقة بين القاعدة وطالبان متداخلة ومتشابكة حتّى إنه يصعب الفصل بين هذين التنظيمين.

ولفتت رايس النظر إلى أن خطّة ماكريستال تلحَظ وجوداً هزيلاً لقوات الولايات المتحدة وحلف الناتو في منطقة الحدود الأفغانية ـ الباكستانية. وهذا ما يعني احتمال وجود بقع تعتبر ملاذات آمنة للمتطرفين في تلك المنطقة.

ومضت رايس تقول إنّه ينبغي التصدّي للفساد "ويُحتمل أن يكون أخو الرئيس كرزاي متورِّطاً في ذلك". وفي حين شدّد الآخرون على الأمن، رأت رايس أنّ استراتيجية الولايات المتحدة يجب أن تركّز على حملة لمكافحة الفساد.

"فإذا أقصَت الحكومة العناصر الفاسدة فإن جهودنا قد تُثمر".

عاد الرئيس إلى مشكلة الدوائر الزرقاء على خريطة ماكريستال. وأشار إلى أنّ الدوائر لا تغطي البلاد كلها. وباستثناء بعض الدوائر القليلة فإنها لا ترتبط بأماكن سكن الأفغانيين. كانت إحدى الدوائر تلامس الحدود الإيرانية في الغرب. ولاحظ أوباما أنّه إذا استندنا إلى النسبة الواردة في دليل مكافحة المتمرّدين وهي رجل أمن واحد لكل 40 ـ 50 شخصاً فإن ذلك يقتضي أن يصل مجموع

رجال الأمن من الأمريكيين والأفغان ودول الناتو إلى ما بين 500,000 ـ 600,000 رجل كي يكون العدد موازياً للمستوى في العراق.

رفع بترايوس يديه الاثنتين وقال: "سيدي الرئيس، أنا لا أقول إنّ وجود القوات في أفغانستان هو بنسبة وجودها في العراق".

إلّا أن الرئيس كان قد أورد ملاحظة تحمل دعاة مكافحة التمرّد على التشاؤم. فهذه الأرقام كانت خارج نطاق المعقول. وخشي بترايوس أن يكون هذا المنطق سبباً في الانتقاص من أي استراتيجية لمكافحة التمرّد.

قال هولبروك إن مقترحات ستان ملائمة لبلد يواجه مشكلة واحدة. وخاطبه قائلاً إنك كُلِّفت بأمر أفغانستان ومسؤوليتك تنتهي عند حدودها. وطلب الموارد لا يأخذ في الاعتبار باكستان أو الإرهابيين القادمين إلى أفغانستان من باكستان.

أضاف هولبروك: "لو كنتُ مقتنعاً تماماً بعدم وجود مشكلة أخرى، وجدت هذا الطلب مناسباً، إلا أنّ هناك مخاوف أخرى". وذكر أن الجنرال باشا، رئيس الاستخبارات الباكستانية عارض صراحةً إرسال قوات أمريكية إضافية إلى أفغانستان.

وأعلن هولبروك أن الحلقتين الأكثر ضعفاً هما الفساد والشرطة الأفغانية، وأضاف: "ووجودنا هو القوّة الدافعة إلى الفساد". فجميع ملتزمي مشاريع التطوير يدفعون المال لطالبان لتأمين الحماية واستخدام الطرق، لذا فإن دولارات الأمريكيين ودول التحالف تساهم في تمويل طالبان. وإذا كثرت مشاريع التطوير والتنمية وزاد استخدام الطرق وارتفع عدد القوات فإن مداخيل طالبان تزداد.

وتوسّع في الكلام على مشكلة الشرطة الأفغانية. فقد خطّطت قيادة التدريب لرفع عدد قوات الأمن الأفغانية، خلال السنوات الثلاث التالية، إلى 400,000 رجل: 160,000 شرطي و240,000 جندي، ارتاب هولبروك في صحة أرقام الشرطة، لذلك أرسل بعض أفراد فريقه إلى أفغانستان للتدقيق في واقع الأمر. ووجدوا أنّ حوالى 80 بالمئة من أفراد الشرطة الأفغانية أميّون، وأن إدمان

المخدّرات متفشٌ بينهم وأن العديدين من أفراد الشرطة هم "أشباح" يقبضون رواتبهم ولكنهم لا يلتحقون بالخدمة.

ثم فتح هولبروك أحد الملفات التي وُزّعت على المشاركين قبل الاجتماع وسحب أوراقاً من دراسة ماكريستال تتعلّق بالشرطة الأفغانية.

كان معدّل التناقُص السنوي [مَن يتركون الخدمة لأسباب مختلفة] يفوق 25 بالمئة، وهذه النسبة تتجاوز عدد المجنّدين الجُدد. واستناداً إلى مستويات التجنيد، يتوقع ماكريستال أن يتضاءل فعلاً حجم قوات الشرطة البالغة حالياً حوالى 80,000 عنصر. لذلك فإن رفعها إلى الضعفين أي إلى 160,000 رجل غير ممكن حتّى من الناحية الحسابيّة.

وصوّر هولبروك هذه العملية بأنها تشبه "صَبُّ الماء في وعاء مثقوب".

قال ماكريستال: "كل ما قلتَه صحيح، يا ريتشرد. لذا علينا أن نخفّض معدّل التناقص".

أخبرهم هولبروك أنه كان قد زار مركزاً للشرطة في مدينة هراة الواقعة في غرب أفغانستان عام 2006، وعاد إلى المركز نفسه قبل شهرين. ومع أن الجميع قالوا إن وضع المركز قد تحسّن كثيراً فإنّه وجد أن كلّ شيء على حاله.

وعاد للتأكيد أنّ "الشرطة هي الحلقة الأضعف" مضيفاً أن السياسة الأفغانية ليست بأفضل حالاً.

أشار هولبروك إلى أن التشوُّش الحاصل بشأن الانتخابات الرئاسية الأفغانية قد أساء إلى سمعة الولايات المتحدة. فبعد مرور حوالى شهرين على الاقتراع ما زال الأفغان ينتظرون صدور النتائج النهائية الصحيحة.

وقال: أجلْ، نحن بحاجة إلى قوات إضافية، إنّما كم يبلغ عددها؟ وما هي مهمّاتها؟ لا شكّ في أننا نحتاج إلى زيادة كبيرة في عناصر التدريب، لكنّ الزيادة في القوات قد تعني المزيد من الاتّكالية.

كان هولبروك كالآخرين متوسّعاً في التشخيص ومقتّراً في عرض الحلول.

وقد اعتاد العديدون من مدوّني الملاحظات على طريقة تصرّف واحدة حين يبدأ هولبروك في أحاديثه: كانوا يرمون أقلامهم ويريحون أصابعهم. فهذه الشخصية العظيمة قد فقدت بريقها. وليس ثمّة تواصل ذهني بينه وبين أوباما.

ثم انبرى جون برينان البالغ 55 عاماً من العمر والذي يشغل منصب نائب مستشار الأمن القومي لمكافحة الإرهاب، وقد كان سابقاً عاملاً في وكالة الاستخبارات المركزية وأمضى معظم سنوات خدمته في بلدان الشرق الأوسط. سأل برينان: "ما هو الهدف الذي نحاول تحقيقه؟ القرارات الامنية التي سنتّخذها هنا ستؤثّر على نواحٍ أخرى أيضاً".

كان برينان يعلم أنّ اللوم سيقع عليه، وكذلك على بلير وبانيتا، في حال وقع اعتداء إرهابي آخر داخل الولايات المتحدة. فمنع نجاح مثل تلك الاعتداء هو همّه الأوّل وشغله الشاغل.

سأل برينان: لماذا نبحث هذا الأمر في أفغانستان؟ فهو لم يرَ أي نافذة واقعية تؤدي إلى إصلاح الوضع.

وقال: "إذا كنتم تتحدّثون عن حكومة غير فاسدة تماماً تؤدي الخدمات الواجبة تجاه جميع أبناء شعبها، فتلك الدولة المرجوّة لن ترى النور ما دمتُ حيًّا. لذا فإن استخدام عبارات مثل 'النجاح' أو 'الفوز' أو 'الانتصار' يعقّد مهمّتنا".

أعربَ برينان عن اعتقاده بضرورة تحديد مواعيد مرحلية لقياس مدى التقدُّم في أفغانستان وإعادة النظر في الموارد على ضوء النتائج. وأفاد أن أفراد القاعدة في أفغانستان قلائل وأنّ تحليلات المخابرات ترجّح أنّ طالبان لا ترحّب بعودة القاعدة إذا تمكّنت [طالبان] من استعادة السيطرة على الحكم. فإيواء القاعدة قد كلّف طالبان خسارة أفغانستان في العام 2001. ثمّ إنّ القاعدة لن تُقدِم على العودة إلى أفغانستان حيث يوجد على الأرض حالياً أكثر من 100,000 جندي من قوات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

واستطرد برينان قائلاً إنّ علينا التفكير في أماكن أخرى مثل اليمن والصومال حيث يوجد عناصر القاعدة بكثرة. وهي تستفيد من وجودها في هذه الأماكن الخارجة عن السيطرة حيث يكون الوجود العسكري الأمريكي محدوداً أو معدوماً. لذلك فإن هذه المسألة تنطوي على مسائل أكبر ينبغي النظر إليها على نطاق عالمي.

وانتقل إلى القول: "إننا بصدد تطوير مبادئ جيواستراتجية، ولن نحصل على الموارد كي نكرر ما نفعله في أفغانستان في أماكن أخرى مثل الصومال واليمن.

وخلص المسؤول عن مكافحة الإرهاب إلى القول إن أفغانستان قطعة أرض محددة، لكنّ موضع اهتمامه هو بقيّة العالم.

كانت الساعة تشير إلى 5:05 بعد الظهر، وقد مضى على بداية الاجتماع ساعتان ونصف.

قال الرئيس: "أظنّ أنّ هذه الاجتماعات قد أثمرت في التوصّل إلى معرفة المشكلة، وأنّ إعادة تحديد الأعمال الموجهة ضد طالبان مفيدة أيضاً، كما إننا بصدد التوصّل إلى إعادة صياغة التعريف بشكل جيّد". لكنّهم لم يصلوا إلى ذلك بعد. وشكر الرئيس المشاركين في الاجتماع، عبر الفيديو، من باكستان وأفغانستان لمتابعة الاجتماع ليلاً حيث إن الوقت قد تجاوز منتصف الليل هناك.

ثم أردف قائلاً: "لن ننهي بحث هذه المسألة اليوم. لقد أدركنا أنّنا لن نهزم طالبان هزيمة تامّة، وهذا ما اتفقنا عليه جميعاً. وقد كانت الخلاصة التي عرضها بوب واضحة جداً وقابلة للتحقيق". وقال إنّ المشكلة في فكرة هزيمة طالبان التي لم نحدّدها جيداً والتي يصعب تحقيقها هي "إنّنا بحاجة إلى الإتيان بشيء يلبّي طموحاتنا".

وتابع الرئيس: "ثانياً، لستُ من أنصار الرأي القائل إننا يمكن، بكل بساطة، أن ننسحب. وطالما أننا نحدّد مكافحة التمرّد بأنها توفير الأمن للسكان وليس مجرّد تعداد القتلى من أفراد طالبان، فإني أعتبر مكافحة التمرّد أمراً صحيحاً.

لكن علينا أن نقرّر نطاق هذا الهدف وأفقه". وهذا ما يحتاج إلى المزيد من المناقشة.

كما أعلن الرئيس عن موافقته على أساس استراتيجية الدوائر الزرقاء [أماكن تواجد القوات] لكن ينبغي العمل على تحديد مواضعها الرئيسية.

وممّا قاله: "إذا أمرتُ بإرسال 40,000 جندي، فإن تلك القوات لن تكفي لتنفيذ استراتيجية مكافحة تمرّد على كامل البلاد. لذا علينا أن نعيّن بعض المواقع الاستراتيجية الرئيسية كي نعمل على منع تحوّلها إلى مواطئ قدم لطالبان ونضع لأنفسنا إطاراً للأهداف التي ننوي تحقيقها.

وأشاد أوباما بالإجماع الذي تجلّى في التوافق العام على صعوبة هزيمة طالبان وضرورة حماية الشعب الأفغاني.

قال أوباما: "الواقع أنّ اتفاقنا على أساسيّات الاستراتيجية ينفي ما يُقال عن الانقسامات العميقة بين أفراد هذا الفريق ويشكل حافزاً لنا جميعاً للمضيّ قدماً". وقد تجاوز في ذلك بعض الاختلافات الجوهرية مثل موقف بايدن ورأي بريتان.

ثم عدّد الرئيس بضع مسائل ظلّت بحاجة إلى بحث في الجلسات التالية.

سأل الرئيس: "هل تتوافق مصالح الحكومة الأفغانية مع مصالحنا؟" وأجاب بأنها قد لا تتفق مع مصالحنا في بعض النواحي، وتظل الأسئلة الكبيرة مطروحة بشأن الفساد والاتكالية.

وقال أوباما: "بالنسبة لتدريب القوات الأفغانية، هل سيتجاوبون مع الاستراتيجية التي وضعناها؟ علينا أن نتقدّم بطريقة تسهّل وضع استراتيجية للخروج في إطار زمني معقول. ولا يكفي فقط إرسال المدرّبين إذا كان الأفغان يجهلون لماذا يقاتلون. بل ينبغي أن يلمسوا مصلحتهم في نجاح الخطة". وأشار إلى أنّ الأفغان يقاتلون في بلادهم بفتور وأنّ اندفاعهم لا يوازي اندفاع "أبنائنا" في العمل. "لذلك ينبغي ان يقتنعوا بقضيّة يقاتلون من أجلها".

كان أمام الرئيس، كعادته في هذه الجلسات، دفتر ملاحظات. وكان يدوّن، بخطّ صغير مرتّب، خمس أو ستّ جُمل من المناقشات. وذلك ليظلّ محيطاً بمجريات المناقشة ويحدّد جدول الأعمال في نهاية كل اجتماع بطرح بعض الأسئلة المدوّنة في دفتره.

سأل أوباما: "هل نستطيع أن نصل بهم إلى وضع يسمح لنا بسحب جنودنا بعد سنتين من الآن أو ثلاث سنوات أو أربع؟"

وكان على لائحة أسئلته أيضاً: "ماذا يمكن أن يجعل كرزاي يتغيّر؟" فإذا لم يُعطَ كرزاي حوافز حقيقية للإصلاح فستظلّ الولايات المتحدة مضطرّة لإدارة البلاد نيابةً عنه.

"لذا فإن السؤال المطروح هو: يمكن التحرير والسيطرة والبناء، لكن كيف السبيل إلى الانتقال؟" هل إن الاستراتيجية قابلة للصمود مع مرور الوقت؟ "لقد بذلنا في أفغانستان الأرواح والمال". وإذا ما نظرنا إلى مسألة الجدول الزمني من الزاوية الإنسانية، "فإني لا أريد أن أذهب إلى والتر ريد وبتيسدا بعد ثماني سنوات"، في إشارة إلى اثنين من أكبر المستشفيات العسكرية التي تضمّ جرحى الحرب.

وأضاف أوباما: "سيكون الوضع صعباً على حلفائنا" وعلى الشعب الأمريكي.

والعامل الأساسي على إجراء أي تخفيض (في عدد القوات) لاحقاً هو، بنظر الرئيس، إعادة الاندماج والتوحيد. فليس جميع أفراد طالبان راضين عن إيوائهم القاعدة. كما إن بعض قادتهم العسكريين منشغلون بالهموم القبَلية. ليس لدى هؤلاء الوسيلة ولا الرغبة في تحطيم الطائرات على ناطحات السحاب في أمريكا. ولا شك بأنّ إنهاء الحرب يقتضي حمل أفراد طالبان الأقلّ تشدُّداً على تأييد الحكومة الوطنية الأفغانية والوقوف على الحياد.

ثم طرح أوباما السؤال: "كيف نستطيع أن نغيّر موقف الذين يقاتلون ضدّنا؟"، وقال إن هذا هو ما فعله بترايوس في العراق.

وأردف قائلاً: "نظراً إلى حجم ما ننفقه على المساعدات والمعونات المدنية، يجب أن يكون إنفاقنا وفق استراتيجية صحيحة". وقد لامسَ بذلك المسألة التي أثارها هولبروك وهي أن أموال المساعدات الخارجية قد تكون عاملاً على زيادة الفساد في افغانستان.

وعاد إلى قضية الجداول والمواعيد، وهي كانت موضع نقاش بالنسبة لحرب العراق.

قال أوباما: "إنني أواجه هذه المسألة باستمرار"، وعدَّدَ الجوانب السلبية والإيجابية. فإذا وُضع جدول محدَّد فإن هذا قد يفهمه العدوّ بأن كل ما عليه فعْله هو انتظار الوقت المناسب.

"نحن لا نريد أن نجعل العدوّ ينتظر متربصاً بنا، إنّما علينا ايضاً أن نُظهر أن هناك ضوءاً في نهاية النفق"، مستخدماً بذلك العبارة المعروفة من أيام حرب فيتنام.

أضاف الرئيس: "لا يمكننا الاستمرار في أي التزام إلى ما لا نهاية، في الولايات المتحدة. لا نستطيع الحصول على الدعم المستمرّ من الداخل ومن الحلفاء من دون إعطاء المبررات التي تتضمّن جداول زمنية".

يُشار إلى أنّ العسكريين يرون "الجداول الزمنية" راية حمراء تُرفع في وجههم. فهُمْ قد خطّطوا لحماية الأفغان وتدريب قوات الامن الافغانية والمساهمة في إصلاح أوضاع الحكومة الأفغانية. وها هو الرئيس يحدّد مهلة زمنية لإنجاز كل ذلك. غير أنّه من الحقائق البديهية التي يؤمن بها كبار الضبّاط أن الحرب لا تسير وفق جدول مواعيد محدّدة.

وعاد أوباما إلى السؤال: "كيف نستطيع أن نتقدّم كما هو مقترَح ونضع استراتيجية للخروج في فترة زمنية معقولة؟ كيف نستطيع الوصول إلى مرحلة الخروج بعد مضيّ ثماني سنوات على تلك الواقعة؟"

ولفت أوباما إلى أن جميع الذين تكلّموا في تلك الفترة في موضوع افغانستان استخدموا عبارة "من الآن فصاعداً"، كأنّ الحرب قد بدأت من جديد ونسينا الماضي كله.

"علينا ان نفهم جيداً أن الشعب الأمريكي لا يعتبر هذه الحرب جديدة. صحيح؟"

لم يناقشه أحد في ذلك.

ومضى الرئيس قائلاً: "فذكرياتهم حول هذه الحرب تعود إلى الوراء ثماني سنوات". ثمّ كان غزو العراق، "والمغامرة في أفغانستان، كما هي في أذهانهم، لم تبدأ قبل ستة أشهر أو ثمانية".

وعاد أوباما إلى التذكير بأهمية السؤال حول المواضع التي علّمها ماكريستال بالدوائر الزرقاء على الخريطة، فكرّر القول: "لن نرسل القوات بأعداد تكفي لتنفيذ مكافحة التمرّد على طول البلاد وعرضها. علينا أن نطرح أسئلة دقيقة حول الاماكن التي يجب توفير أمن سكانها. هل هي في الجنوب؟ هل هناك أي دوائر زرقاء في الشمال؟

ثمّ قال: "أخيراً، لقد صرّحت باكستان علناً أنّها تعارض زيادة القوات. فإذا كانت الدولة المجاورة قد أعلنت موقفها، فكيف سنقنعها بالتراجُع عن هذا الموقف؟". وأعلن أنه لو أضاف قوات جديدة فيجب تفسير معنى ذلك للباكستانيين بشكل دقيق.

أيّد بايدن ما قاله الرئيس، وقال: "لقد دفعنا ثمن تردّدنا. واعتقد انكم جميعاً ترون معي انّ أي بوادر خسارة في حرب افغانستان هي بمثابة انتصار للقاعدة وحافز لتعزيز حركة تجنيد الجهاديّين". لكنّه عاد ليذكّر بالانقسام بين آراء المجتمعين حين أعرب عن قلقه بشأن الالتزام بزيادة عدد القوات من دون وجود ضمانات على تطوّر الحكم.

كان الاجتماع قد قارب على انتهاء مدة الثلاث ساعات المحدّدة له وأعطى الرئيس خلاصته وأعرب عن نيّته في رفعه، فقام هولبروك وقال: "لن نغادر افغانستان"، وأشار إلى أن البرامج المدنيّة المنفّذة بدأت تعطي نتائج جيدة. "إني قلق بشأن وضع جداول زمنية. فهذه حرب طويلة الأمد، وهي ستكون أطول من حرب فيتنام".

ومضى يقول: "فإذا كانت بهذه الاهمية ـ وهي كذلك فعلاً ـ فينبغي علينا اتخاذ قرار بشأن التزامنا على أن يكون قابلاً للاستمرار".

وهنا تولّى الرئيس الكلام.

قال: "لقد بحثنا هذا الامر بما فيه الكفاية"، واضاف كمن يخاطب نفسه: "كان النقاش مفيداً جداً، لكن علينا الآن ان نتّخذ قراراً".

إلّا أنه ظلّت مسألتان شائكتان خطيرتان بحاجة إلى معالجة هما: الحكم الافغاني وكرزاي.

قال بترايوس مناشداً: "أمر آخر بالنسبة لهذا القرار. نرجو أن يكون قراراً بعيد الاثر وأن يجنّبنا اي موقف يضطرّنا إلى العودة فيما بعد. وأقرّ أنّنا ينبغي، في نهاية 2010، أن نكون قادرين على معرفة ما إذا كنّا قد احرزنا تقدُّماً ام لا".

أبدى رام إيمانويل، على غير عادته، ملاحظة حول ضرورة تاكيد الولايات المتحدة اقتناعها بضرورة أن يعيّن الرئيس كرزاي مسؤولين صالحين ليكونوا حكّام الولايات الاربع والثلاثين.

فإيمانويل الذي نشأ في أهّم مدارس شيكاغو السياسية لم يَرَ غضاضة في مصارحة كرزاي بهذا الشكل الفجّ.

قال: "يمكننا أن نقول له إننا سننصّب الحكام من قِبَلنا إذا اضطررنا لذلك".

تجاهل الرئيس ذلك الاقتراح غير العملي والمستحيل.

قال أوباما: "أنا عادة لا أدعو إلى ربط كل شيء بجدول زمني، لكنّ هذا الأمر سيطلبه الكونغرس". وأشار إلى أن الكونغرس الديمقراطي سيصرّ على وضع برنامج زمني مع أنه أثبت عدم قدرته على تحديد برنامج لحرب العراق تلك الحرب غير الشعبية. فالمهل الزمنية المختصّة بحرب العراق وضعَتْها في نهاية المطاف إدارتا بوش وأوباما.

وأردف الرئيس: "علينا أن نخرج بخطّة تسمح لنا فعلاً بإظهار مدى

التقدم. وقد كانت هذه المحادثات مفيدة لنا ولمستُ تحسّناً في الموقف" عمّا كان عليه في الاجتماع الأول في أيلول/سبتمبر. وأكّد أنّهم يتجهون نحو التوافُق، "بعد كل تلك المداولات والمناقشات، فقد آن الأوان لاتخاذ القرارات".

ثم نظر أوباما حوله في أرجاء الغرفة وهو يبدي ملاحظته الأخيرة.

قال: "أرجو ألّا أقرأ شيئاً عن تفاصيل هذا الاجتماع في واشنطن بوست".

دوّن جونز في مفكّرته السوداء أنّ الشرطة الوطنية الأفغانية "كانت دائماً ضعيفة جداً وعاجزة"، أي أنها ليست مشكلة فحسب بل هي عنوان "الفشل" الذريع.

لم يكن الرئيس راضياً تماماً عن الاجتماعات حتى تلك الحين. كان أوباما، خلال تلك الفترة، يمشي يومياً، مع غيبز باتجاه المكتب البيضوي. وأعرب عن انزعاجه من عُقم المناقشات وتكرار المواقف والأقوال. لقد سئم من سماع الجميع يتحدّثون عن إدراكهم للتحديات ـ حرب أفغانستان غير مكتملة الموارد وبحاجة إلى قوات إضافية وحكومة أفضل حالاً. فمعظم المسؤولين كانوا يردّدون ما سبق أن ذكروه في تقاريرهم.

قال: "عليهم أن يكفّوا عن إخباري ما أعرفه. علينا الانتقال إلى مرحلة يُطلعنا فيها هؤلاء على ما ينوون فعله".

عاد هولبروك إلى مكتبه في وزارة الخارجية حيث كان أفراد فريقه يتذمّرون لأنّهم قضوا الليل ساهرين على إعداد تقارير تحليلية لم يقرأها أحد.

قال لهم هولبروك: "هناك شخص واحد في الغرفة يقرأ هذه التقارير، وهو الرجل الذي أُعِدّت أساساً له". فعمل تلك الليالي لم يذهب سدًى، وعليهم أيضاً إعداد مجموعة تقارير أخرى طلبها الرئيس.

20

حاول الفريق لوت أن يدفع البنتاغون إلى تقييم "مكافحة الإرهاب، زائد" كخيار محتمَل. وهي فكرة بايدن وتقضي بزيادة قوات مكافحة الإرهاب لمطاردة طالبان وقوات أخرى لتدريب الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني. فكم هو عدد القوات المطلوب لذلك؟ وهل يمكن أن تكون مكافحة الإرهاب هذه فاعلة؟

تشمل مكافحة الإرهاب القيام بهجمات مميتة دقيقة، عادةً ضدّ فَرْد أو مجموعة صغيرة أو مبنى واحد. وهي، بشكل عام، تتطلب عدداً أقلّ من القوات ممّا تتطلّبه مكافحة التمرّد لحماية الشعب. وهذا من أسباب حماس نائب الرئيس لها.

أُرسلت مذكرة من مجلس الأمن القومي إلى غيتس الذي حوّلها إلى ماكريستال. وأجاب قائد القوات في أفغانستان بدراسة متعجِّلة في صفحتين مؤدّاها أن مكافحة الإرهاب لن تجدي نفعاً. فمكافحة الإرهاب الفعّالة تعتمد على كثافة القوات التقليدية المستخدمة في مكافحة التمرّد. وهذه القوات التقليدية تقوم بجمع المعلومات من العامّة فصاعداً مروراً بالقرويين الأفغان وكذلك من استجواب المتمرّدين ذوي المراتب الدنيا. وتستند قوات مكافحة الإرهاب إلى هذه المعلومات لتحديد الذين ستستهدفهم وتهاجمهم وتقتلهم. فلولا المخابرات البشرية الدقيقة التي توفّرها مكافحة التمرّد وحدها لكانت مكافحة الإرهاب بلا جدوى.

لم يقتنع بايدن بهذا المنطق. فلقد كان في أفغانستان 68,000 جندي فيمكنهم القيام بمكافحة التمرّد وتوفير المعلومات لمكافحة الإرهاب.

سأل بايدن في اجتماع مع توم دونيلون والجنرال كارترايت ومستشاره للأمن القومي طوني بلينكن: "لِمَ لا ننشر المزيد من قوات مكافحة الإرهاب؟" فبذلك يمكن تعطيل طالبان وضعضعة المتمرّدين لضمان عدم تمكّنهم من الاستيلاء على البلاد.

أضاف بايدن: "أنا لستُ عسكرياً، وهذه هي طريقة معالجتي للمسألة استراتيجياً، لكننا بحاجة إلى خطّة عسكرية". فهو بحاجة إلى أرقام وتحليلات مفصّلة.

قال كارترايت، نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة: "نحن نوفّر لك ذلك".

كان قوله ذلك إيذاناً ببدء الفترة الأصعب في حياته العسكرية الممتدّة على مدى 38 عاماً. وكارترايت رجل قصير مكتنز الجسم في الستين من عمره، كان طياراً مقاتلاً في قوات المارينز. وهو معروف في البيت الأبيض بأنه الجنرال المفضّل لدى أوباما. كان الرئيس يتعامل معه مراراً في أمور العمليات الخاصة المشتركة السرية الحسّاسة وغيرها من البرامج السرية أثناء سفر رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة مولن. وكان على أوباما الاطلاع على تلك العمليات للموافقة عليها، لذا كان الاثنان يمضيان فترات طويلة معاً في بحثها ومناقشتها.

وقبل أن يصبح كارترايت نائباً لرئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، وهو الضابط الثاني رتبةً في القوات المسلحة وأحد أعضاء هيئة رؤساء الأركان، كان مشرفاً على المفاعلات الجوية والصاروخية بصفته رئيساً للقيادة الاستراتيجية الأمريكية. شكّك كارترايت في أن يكون لزيادة 40,000 رجل بالطريقة التي حُكي عنها أي فائدة. فمكافحة التمرّد، بنظره، ستكون عقيمة إذا لم تتمّ السيطرة على الحدود. والمعروف أن الحدود الأفغانية ـ الباكستانية مفتوحة ومشرّعة، بحيث يستطيع مقاتلو طالبان العبور إلى باكستان "للراحة واستعادة النشاط وإعادة التسلّح" قبل العودة إلى أفغانستان لقتل الأمريكيين.

وكان كارترايت يعتبر أيضاً أن القانون يفرض أن يكون أمام الرئيس مجموعة خيارات متعدّدة قبل اتخاذ قراره.

اتّصل نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة بأنطوني بلينكن.

قال له: "لقد حاولتُ صياغة الأفكار التي عرضتموها". وكذلك أجرى التحليلات وأدخل الأرقام اللازمة. وعرض على بلينكن أن يراجعها.

التقيا في مكتب بلينكن، في الطابق الثاني من مبنى أيزنهاور للإدارة التنفيذية. شرح كارترايت الخطوط العريضة لمشروعه. المشكلة الكبرى بالنسبة لمكافحة التمرّد هي انّ على القوات العسكرية تركيز جنودها ومواردها في منطقة واحدة إلى أن يأتي وقت تكون فيه القوات الأفغانية قادرة على تولّي المسؤولية. عندما تكون القوات الأمريكية محصورة في بقعة محدّدة - دائرة زرقاء على الخريطة - يكون للعدو حرية الحركة خارج هذه الدائرة. وهذه الخطّة تتيح لمتمردي طالبان الفرصة لتسديد ضربات إلى القوات الأمريكية المستقرّة في مكان ثابت، وهذا يضع زمام المبادرة في يدها. كما إنّ استراتيجية الدوائر، أي تخصيص أماكن محددة لتواجد القوات، تترك أجزاء من أفغانستان خالية من قوات التحالف، وهذه يُحتمل أن تصبح ملاذات آمنة لطالبان.

وبدلاً من الاحتمالات التي اقترحها ماكريستال، بإمكان الولايات المتحدة أن ترسل لواءين من القوات الخاصة مجموعهما 10,000 جندي. وباستطاعة قوات مكافحة الإرهاب هذه أن تتفوّق على طالبان في أساليب العمليات، فبدلاً من المكوث في مناطق معينة من أجل حماية الناس يمكنها الاشتباك مع العدو وتكبيده الخسائر في الأرواح.

وقال كارترايت: "أي أننا نستخدم نوعية تكتيكاتهم القتالية ضدّهم. ويمكن أن ترسل الولايات المتحدة أيضاً 10,000 عنصر للتدريب، أي لإعداد القوات الأفغانية لتتولى المسؤولية في المناطق التي تؤمن حمايتها حالياً قوات الولايات المتحدة وحلفائها. وهذا ما سيمكّن قوات الحلفاء من توسيع بقع تواجدها أو

الانتشار في بقع جديدة. إنها خطّة تجمع بين مكافحة التمرّد ومكافحة الإرهاب، أي أنها، بكل بساطة، خيار مركّب، وهو يحتاج إلى 20,000 رجل نصفهم قوات مكافحة إرهاب ونصفهم الآخر قوات تدريب.

كتب بلينكن، استناداً إلى ذلك المخطط، مذكّرة لنائب الرئيس. كما أطلع بلينكن وكارترايت مستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب جون برينان على الخطوط العريضة لهذا الخيار المركّب.

أطلع بايدن الرئيس على المذكرة وعرض عليه رأيه بهذا الشأن. فأسلوب الخيار المركّب يتيح للقوات العسكرية أن تُظهر ما إذا كانت مكافحة التمرّد فاعلة في أجزاء من أفغانستان قبل أن تلتزم الولايات المتحدة بتطبيقها على كافة أنحاء البلاد.

وسأل بايدن: "ألا ينبغي أولاً التأكّد من دقّة الأسلوب وفعاليّته قبل أن نضاعف عدد القوات؟"

إلّا أنّ هناك عقبة. فالأدميرال مولن يرفض الخيار المركّب ولا يرغب في بحثه ومناقشته في البيت الأبيض، لذلك أقفل عليه ومنعه من مغادرة البنتاغون.

قال مولن لكارترايت: "لن نقوم بذلك".

فأجاب كارترايت: "أنا لستُ من النوع الذي يمنع بحث كافّة الخيارات. لقد أقسمتُ اليمين، وإذا استُشرتُ في أمر ما فإني لا أتوانى في تقديم نصيحتي". وكارترايت، بصفته عضواً في هيئة رؤساء الأركان، مُخوّل قانونياً بإبداء رأيه العسكري المستقلّ للرئيس، حتى ولو كان رأيه مخالفاً لرأي رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة. كما يفرض القانون على رئيس الهيئة أن يعرض أيضاً أي رأي مختلف "حين يقدّم نصيحته للرئيس أو لمجلس الأمن القومي أو لوزير الدفاع".

كانت العلاقة بين مولن وكارترايت أساساً متوترة، فازدادت سوءاً. ولاحظ بعض كبار المسؤولين المدنيين في البنتاغون أن الرجلين ما عادا يتبادلان الكلام.

رأى جونز أن هذا الخيار يستحقّ أن يُبحث، إلّا أن كارترايت قد تجاوز رئيسه وقفز فوق التراتبيّة العسكرية. تحدّث مستشار الأمن القومي مع كارترايت أكثر من ساعة محاولاً إيجاد طريقة ما لتسوية الخلاف. فمولن هو، قبل كل شيء، رئيسه، وتجاوزُه أمر خطير حتّى ولو بناءً على طلب نائب الرئيس. وهذا التصرُّف يُضعف موقف كارترايت لأنه خالف النظام وطريقة العمل المتعارف عليها. ومع ذلك فإن جونز كان مستاءً من تصلُّب مولن في موقفه، لكنه سعى لإيجاد مخرج للتمكّن من وضع هذا الخيار موضع البحث.

أجاب كارترايت جونز: "بالرغم من كل شيء، أنا أقوم بوظيفتي. هذا ما ينبغي أن أفعله. إذا طلبوا مني خيارات أخرى فلن أحجم عن تقديمها. وأنا على كل حال أحد رؤساء الأركان، وهذا من ضمن واجباتي".

كان جونز يعرف هذا الأمر فقد تولى قيادة قوات المارينز مدة أربع سنوات وكان أحد رؤساء الأركان.

وقال كارترايت: "أنا مرتاح وراضٍ، مع أنني قد أكون خارج الاتّجاه السائد هنا". لكنّ نظرية بايدن في الخيار المركّب المؤلّف من 20,000 رجل هي فكرة جيّدة، وقد تكون الحلّ الصحيح. والغريب أنّهم يخشون عَرْض خيارات مختلفة على الرئيس! وأضاف كارترايت إن مولن ليس رجل حرب وهو لم يمارس ذلك من قبل ولم يشارك في المعارك والقتال. من أجل كلّ ذلك أكّد كارترايت أنّه سيتمسّك بموقفه.

ردّ عليه جونز قائلاً: "إنّي أتفهّم موقفك، ولا أخالفك الرأي".

وعلى كل حال، كان الرئيس هو من استطاع التغلّب على شكليات النظام. فحين علم بأمر هذا الخيار أصدر تعليماته لغيتس ومولن بوجوب عرض الخيار المركّب عليه.

في اجتماع لكبار المسؤولين من دون حضور الرئيس لاحظ المجتمعون أن بيتر لافوي نائب مدير الاستخبارات الوطنية قد بدأ يُظهر، في تحليلاته، إفراطاً في الثقة بالنفس حتى إنّ البعض اعتبر تلك التحليلات اعتباطية.

قال لافوي: "إن العالم بأسره يترقّب ما سيحدث في هذه الغرفة".

تصدّى له جونز حانقاً: "هذا غير صحيح. لا تَقُل ذلك. على العالم أن يكون شريكنا في ما نقوم به". فأفغانستان أحد ميادين عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهناك 41 دولة أخرى مشاركة في هذه العمليات. فينبغي استشارة حلفاء الولايات المتحدة. وأضاف: "يجب زيادة مشاركة دول الناتو، والعالم يجب الا يقف متفرّجاً وينتظر الخطوات التي سنتخذها".

قال بلير، رئيس لافوي: "متى كان الناتو، يا جيم، يقود أي تحرّك إن لم تكن نحن في المقدّمة؟"

ودخل الاثنان في جدال، فتدخّل كل من كلنتون وهولبروك مقترحين أن تضع الولايات المتحدة خطّة واسعة النطاق لشرح القرار النهائي الذي سيتخذه الرئيس - أوّلاً لدول الناتو والحلفاء، وبالطبع للكونغرس والرأي العام.

كان اجتماع كبار المسؤولين التحضيري بعد ظهر يوم الثلاثاء 13 تشرين الاول/اكتوبر مخصّصاً، في معظمه، لبحث جهود المشاريع المدنية في افغانستان.

اشار هولبروك إلى أنّ حَسْم مسألة الانتخابات سيظهر بعد بضعة أيام. وقد لا يضطر كرزاي للدخول في جولة تصويت ثانية بما أن منافسه عبدالله عبدالله على استعداد للقبول بائتلاف حكومي.

إلّا أن هولبروك لم يكن واثقاً تماماً من موقف كرزاي. فخلال تطوّرات الانتخابات وتداعياتها حذّر هولبروك من أنّ الرئيس الافغاني يهدّد برفض قرار لجنة الانتخابات بحصوله على أقلّ من 50 بالمئة من الأصوات. فكيف نرسل قوات إلى أفغانستان إذا كانت حكومتها قد خسرت شرعيّتها الديمقراطية؟ ولا شك بأن ذلك يصبّ في مصلحة طالبان على الصعيد الإعلامي.

واقترح هولبروك رفع مستوى الاهتمام بمؤسسات الحكم على مستوى الولايات والمقاطعات بدلاً من الاهتمام فقط بكرزاي والعاصمة كابل. علماً بأن نجاح ماكريستال يفترض حداً أدنى من مستوى كفاءة الحكم.

كانت الأولوّيات ـ بالنسبة للجهود المدنية ـ تنصبّ على ثلاثة مجالات هي الزراعة والتعليم والحدّ من زراعة الخشخاش. وقال هولبروك إن التقدّم في هذه المجالات يساهم في خفض درجة التأييد الذي تلقاه طالبان.

كتب جونز في مفكّرته: "إلّا أنّ السؤال الكبير هو: ماذا يمكننا أن نفعل في عام واحد؟". وتلك كانت مشكلة هولبروك في مواجهة متطلّبات عمله. فقد كان يتحدّث عن مبادرات طويلة الأجل في حين أنّ المطلوب في أفغانستان هو التبدُّل السريع. فإعادة إحياء القطاع الزراعي في أفغانستان قد تستغرق أكثر من عشر سنوات.

كان موعد اجتماع مجلس الأمن القومي مع الرئيس محدداً في الساعة 9:45 من صباح يوم الأربعاء 14 تشرين الأول/أكتوبر.

سأل دونيلون: "ما هي احتمالات وجود حكومة أفغانية موثوقة بعد خمس سنوات من الآن؟"

فلم يُجِب أحد.

وشدّد أوباما على أهمية تحويل المسؤولية. ما هي إمكانيات الوصول إلى الفساد على "مستوى بنغلادش"؟ وتعني هذه العبارة أنّ على الولايات المتحدة أن تتحمّل عادة "البخشيش" أي الرشاوى الصغيرة لتسيير المعاملات التي أصبحت جزءاً من الثقافة الأفغانية. واجمعَ كلنتون وهولبروك ومسؤولا الاستخبارات بلير وبانيتا جميعاً على أن المشكلة الكبرى تكمن في الفساد على مستوى عالٍ خارج عن السيطرة.

وانتقل الرئيس إلى المصالحة وإعادة الاندماج.

قال: "هل نحن قادرون على اتخاذ ترتيبات مع القيادات المحلية الشرعية القادرة على المساهمة في مقاومة طالبان؟ هل لدينا خطّة للتعامل مع زعماء القبائل المحليّة الموثوقين كي نتمكّن، في حالة عدم كون الحكومة المركزية قمعيّة، من صدّ طالبان؟" لم أر أي خطة بهذا الصدد.

وأردف قائلاً: "كيف نحقّق انتقال السلطة؟ هل توجد حالياً مؤسسات يمكننا التعاون معها؟ وأفترض أنّنا بالطبع لا يمكن أن نكون حافظ الأمن في كل بلدة. إذاً هل ثمّة شركاء محليّون يمكن أن يؤدوا هذه المهمّة؟ هل نحن قادرون على دعم أي جهاز شرعي قائم لا يحتاج إلى وجود دائم للقوّة الدولية؟ هل هناك وجود لنخبة تسمح للأفغان بتولي أمر حكومتهم من دون أن نديرها نحن؟"

حاول إيكنبري أن يجيب عن تلك الوابل من الأسئلة.

قال السفير إيكنبري: "بناء على السياسات السابقة، كرزاي على اتفاق مع الحكومات الأجنبية وليس مع شعبه". والتحدّي الأكبر ليس فقط في علاقة كرزاي مع الولايات المتحدة، وإنّما أيضاً في علاقته مع باقي الأفغانيين الذين يمكن أن ينضمّوا إلى العمل ضدّ طالبان.

وذكّر بترايوس الجميع بأن "الانتقال" يختلف عن الانسحاب. ففي الانتقال يبقى للأمريكيين وجود في أفغانستان، أي أننا لا "نسلّم كل شيء" بل نقلّص وجودنا.

حاول غيتس كذلك الإجابة عن أسئلة الرئيس.

قال: "لا شكّ بأن فرص نجاحنا تصبح مؤكّدة إذا ضيّقنا نطاق اهتماماتنا وحدّدنا أهدافنا. ليس في آسيا الوسطى من حكومة ديمقراطية تؤدي الخدمات الواجبة لشعبها. علينا ألّا نتوقّع الكثير. كيف يمكننا تعزيز قدرة الزعماء الأفغان المحليّين؟ الأساس لتحقيق ذلك هو الاندماج في الثقافة الأفغانية المحلية بدلاً من فرض الديمقراطية الغربية".

وانتقل الحديث إلى البحث في تأثيرات زيادة القوات الأمريكية على تنمية قدرات القوات الأفغانية، وما إذا كانت أعداد المدرّبين تكفي للإسراع في عملية الانتقال. واستفهمت السفيرة رايس عن نسبة عدد المدرّبين إلى الجنود الأفغان.

أشار بايدن إلى أنه قد لا يكون هناك عدد كاف من القوات القابلة للتدريب.

طرح أوباما أسئلة محدَّدة. ما هو مستوى رواتب الجنود الأفغان؟ هل يُستحسن أن يكون هناك عدد أقلّ من الجنود الأفضل تدريباً والذين ينالون رواتب أعلى؟ ما هي إمكانيات إنشاء وحدات قوات خاصة أفغانية أفضل تدريباً وأعلى أجراً؟

كان هولبروك الدبلوماسي المحترف والمفاوض الذي اشتُهر بالتوصّل إلى المعاهدة التي أنهت الحرب في البوسنة والهرسك ـ كان يفكّر ملياً في السبل التي تقود إلى تسوية سلمية لهذه الحرب. واعتبر أن المصالحة وإعادة الاندماج أمران متمايزان. فالمصالحة أو إنهاء النزاع نطاقها محدود والسبيل إليها اتفاقية معقَّدة رفيعة المستوى مع قادة طالبان. أما إعادة الاندماج فتحدث على الصعيد المحلي في القرى والبلدات، ويمكن تمويلها بواسطة برنامج القيادة للاستجابة في أحوال الطوارئ وهو برنامج موضوع بتصرّف العسكريين.

كان من ضمن جهود المصالحة المستمرة عملية مخصّصة سرية لوزارة الخارجية للتفاوض، عبر المملكة العربية السعودية، مع عناصر في شورى كويتا وهي التنظيم الرئيسي لطالبان الأفغانية المتمركز خارجاً في باكستان. وقد هدّد قائدها، الملا عمر، بقتل كل من يتحدّث مع السعوديين أو رجال كرزاي.

كان كرزاي، قبل عدّة سنوات، قد راسل الملك السعودي طالباً منه ترتيب محادثات سرية غير مباشرة. تبرّأ الملا عمر من الأشخاص الذين أرسلتهم طالبان. وعُقدت ثلاث جولات في المحادثات، على الأقلّ، لكنّ نوايا ممثّلي طالبان ظلّت موضع شكّ. ولم يتحدّث أي مسؤول أمريكي مباشرة مع أيّ من ممثّلي طالبان شورى كويتا.

قرب نهاية الاجتماع، توجّه الرئيس إلى بترايوس. كان الرئيس قد طلب سابقاً من الجنرال بترايوس مطالعةً حول احتمالات المصالحة في أفغانستان بناء على خبرته في العراق.

أجاب بترايوس: الواقع أني أعددت مطالعة خطية حول هذا الموضوع. وكان

قد وزّع على طاولة الاجتماع نسخاً من منكّرة عنوانها "دروس مستفادة حول المصالحة".

فوجئ رئيس الأركان المشتركة مولن بذلك.

وسأل: "أي منكّرة، يا ديف؟"

أجابه بترايوس: المنكّرة التي أجازها وزير الدفاع.

ظلّ غيتس جالساً بلا حراك.

ومرّت لحظات صمت ثقيلة.

ثم قال مولن: "طيّب... حسناً... اريد... لم اكن على علم بهذه المنكّرة". واضاف إنّ رؤساء القوات المسلّحة أيضاً لم يطّلعوا على هذه المنكّرة.

وقد اعتاد مولن عندما يكون بحاجة إلى الدعم على الاستشهاد برؤساء القوات المسلحة والاستناد إليهم موهِماً أنهم يعملون دائماً كهيئة موحّدة، مع أنّ هؤلاء الرؤساء كانوا أشبه بالمحكمة العليا التي تضمّ أصواتاً متعارضة.

كان بترايوس، بصفته قائداً ميدانياً، مسؤولاً قانونياً أمام الوزير غيتس مباشرة. وكان التقليد المتّبع في التعامل مع مولن الذي لم يكن له دور سوى في الاتصالات والإشراف والمشورة أن يتم إطلاعه على ما يجري.

مرّر مولن ملاحظة خاصّة على ورقة إلى بترايوس، فقرأها هذا الأخير وطواها ووضعها جانباً وهو يستجمع أفكاره.

ثم أعلن: "أرغب في سحب هذه المنكّرة، فهل يتفضّل الجميع في إرجاعها إليّ؟"

فجُمعت نسخ المنكّرة.

رأى جونز أنّ ذلك أمر غريب جداً لا يحدث كلّ يوم. فقد تصرّف جنرالان أمام القائد الأعلى بما يفضح التوتّر القائم بينهما.

كانت الحادثة مثيرة بنظر القدامى المتمرّسين في صراع النفوذ داخل البيت

الأبيض ودوائر الأمن القومي، إلّا أنها تدعو للقلق، فالرئيس استوضح بترايوس عن المصالحة ومولن تدخّل متحدّياً طلب الرئيس. واعتبر الكثيرون أن رئيس هيئة رؤساء الأركان وقف موقفاً تافهاً ضيّق الأفق، كما إن الحادثة أظهرت مدى عقم العلاقة الوظيفية بين الاثنين. أما هولبروك ذو الخبرة الطويلة في التعامل مع الجنرالين فرأى أنّ ما حدث ليس تعبيراً عن المنافسة الحادة بين الرجلين فحسب بل عن "الكراهية" المتبادلة.

بعد أن رجعت معظم نسخ المذكرة إلى يد بترايوس قال: "سوف أصف لكم الوضع"، ثم بدأ عرض معلوماته.

إلّا أن نسخة واحدة، على الأقل، لم تجد طريقها إلى بترايوس. كانت تلك الوثيقة السرية مؤلفة من ثلاثة أقسام فُصّل كل منها إلى نقاط محدّدة. والقسم الأول بعنوان "العوامل التي أتاحت المصالحة في العراق".

أظهرَ هذا القسم أهميّة أن تبرهن الولايات المتحدة على صدق العزيمة والقرار:

- "إدراك السنّة [المتمرّدين] أنّ تصميم الائتلاف ثابت وأنّ مجموعات المتمرّدين لن تتمكّن من التغلّب على قوات الائتلاف والقوات العراقية".

كان المسلمون السنة في العراق، في ذلك الحين، قد بدؤوا أيضاً يرفضون المتمرّدين الأجانب، وكان أمامهم بديل سياسي عن العنف:

- "شعور السنة بالضرر من أعمال المتمرّدين.
- "خيبة الأمل من القيادة الأجنبية [للقاعدة في العراق].
- "رفض السنة للإيديولوجيات المتطرفة والممارسات الظالمة والعنف المطلق من القاعدة في العراق ومجموعات المتمرّدين السنّة.
- "وجود عملية سياسية عراقية تتمتّع بدرجة من الشرعية".

وجاء عنوان القسم الثاني كما يلي: "العوامل التي تتيح المصالحة ولكنها غير

متوافرة في أفغانستان". بيّن بترايوس في هذا القسم مدى صعوبة إدماج أقسام من طالبان في حظيرة الحكومة الأفغانية الحالية. فحدّد في جمل تقريرية واضحة كيف أنّ معظم النقاط الإيجابية التي كانت في العراق لا وجود لها في أفغانستان:

- "تعتقد طالبان وسائر مجموعات المتمرّدين أنها تنتصر وليست سائرة نحو الهزيمة.
- "هناك شُكوك حول مستوى تصميم الائتلاف.
- "تفتقر العملية السياسية إلى الشرعية النسبية التي تتميّز بها في العراق.
- "قادة المتمرّدين وعناصرهم هم، بشكل عام، من أهل البلاد وليسوا أغراباً.
- "تمارس حركة طالبان مستوى أفضل من مستوى الحكومة الأفغانية في الحكم والأمن وفضّ المنازعات في بعض المناطق".

أمّا القسم الثالث، "الأعمال التي يمكن أن تسهّل المصالحة/إعادة الاندماج في أفغانستان"، ففيه إشارة إلى سبيل واحد للتغلّب على هذه المشاكل. وقد عكس الحلّ المتطرّف عقيدة مكافحة التمرّد التي يؤمن بها صاحبها بترايوس:

- "الالتزام بتوفير الموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا في أفغانستان، بما في ذلك صيانة أمن المراكز السكانية الرئيسية.
- "اكتساب الفهم الدقيق للظروف المحليّة الدقيقة للتمكّن من تحديد العناصر القابلة للإصلاح والعناصر غير القابلة للإصلاح.
- "ابتكار مقاربات مختصّة من أجل المناطق ذات الخصوصيّة".

ختم الرئيس الاجتماع بقوله: "أصبح لدينا الآن فكرة جيّدة عن واقع الحال"، ولم يكن الرئيس مضطراً للقول إنه واقع مؤلم. "علينا، في الاجتماع القادم، ان نبحث الخيارات والقرارات". فلقد طالت الدراسة والمناقشات مدّة شهر ونيّف.

* * *

انتهى الاجتماع حوالى الساعة 12:45 ظهراً. توجّه بترايوس ومولن إلى وزارة الدفاع. كان على مولن ترؤّس مناورة عسكرية نظرية مدّة أربع ساعات بدءاً من الساعة الثانية مخصّصة لاختبار تأثيرات مختلف خيارات حجم القوات، وخصوصاً طلب ماكريستال بإضافة 40,000 جندي والخيار المركّب الذي وضعه كارترايت والقاضي بإضافة 20,000 جندي.

وكان بلير مدير الاستخبارات الوطنية قد اقترح في شهر أيلول/سبتمبر إجراء مثل هذه المناورة. فهذا الأميرال المتقاعد شديد الحماسة للمناورات وفوائدها نظراً لأنه عمل مديراً لدائرة المناورات التابعة للأركان المشتركة في أوائل التسعينيّات. وقد اطّلع بلير، خلال عمله ذلك، على الدراسات القديمة حول فيتنام المعروفة باسم "سلسلة سيغما" واستخلص منها درساً مؤلماً، إذ إنّ تلك المناورات قد تنبّأت بالأخطاء والنواقص التي شابت فعلاً استراتيجيات حرب فيتنام، غير أن العسكريّين تجاهلوها. ورأى أن أي تحليل مستند إلى مناورة من هذا النوع قد يتوافق مع نمط تفكير أوباما.

دُعي لوت لحضور المناورة، ولكنه فضّل عدم مشاركة مجلس الأمن القومي.

وقد عبّر عن ذلك بقوله: "يجب ألّا نشارك في هذا النشاط. فنحن أوّلاً لسنا بحاجة إلى مناورات وتمارين. كما أنّي أعرف النتيجة سلفاً، لذا لن أضيع نهاراً كاملاً في البنتاغون وأشرب تلك القهوة الرديئة للخروج بالاستنتاج المرسوم".

أضاف لوت إن المناورة ستكون خدعة لدعم خيار الـ 40,000 جندي، معبّراً بذلك عن اقتناعه بتمادي القادة العسكريّين في تعنُّتهم. وقال: "إذا شاركت وزارة الخارجية والاستخبارات الوطنية ومجلس الأمن القومي في هذه المناورة نكون كمن يمنحها مصداقية لا تستحقّها".

إلا أنّ وزارة الخارجية والاستخبارات الوطنية كانت مشاركة فيها.

كان الاسم السري للمناورة "الرؤيا الثاقبة". وبدلاً من النموذج التقليدي

في المواجهة بين قوّتين ـ فريق أحمر وفريق أزرق، يتحرّك كلّ منهما ردًّا على تحرّكات الآخر خطوةً خطوة ـ كانت هذه المناورة أقرب إلى ندوة دراسية حيث يطرح مولن سلسلة من الأسئلة. ما هي النتيجة المرتقبة في حال حيازة طالبان صواريخ أرض ـ جوّ؟ ماذا يحدث إذا سيطرت باكستان على طُرق الإمدادات الرئيسيّة إلى أفغانستان؟

ذكر بترايوس أنّ النمط المعروف في المناورات العسكرية موضوع أصلاً للقتال التقليدي بين قوّتين متقابلتين، وليس، في حدود علمه، من طريقة معينة لإجراء مناورات وتمارين حول مكافحة التمرّد التي تدخل فيها وقائع متغيِّرة اجتماعية وما شابه. وأوضح، أثناء مناقشات "الرؤيا الثاقبة"، أنه يعتبر إضافة 20,000 جندي لتنفيذ استراتيجية مكافحة إرهاب موسّعة أمر لن يأتي بأيّ نتيجة. ووافقه مولن الرأي.

إلّا أن كارترايت أقرّ بأن الحاجة إلى عنصر مكافحة الإرهاب تظلّ قائمة، لأنّ قوات مكافحة التمرّد الثابتة في مواقع محدّدة تكون عرضة لضربات الأعداء إذ إنّها تكون مكشوفة الجانب.

لم يناقشه أحد في ذلك.

وأوضح كارترايت أنّ زيادة قوات مكافحة الإرهاب التي تجوب المناطق تتيح للولايات المتحدة ملاحقة أفراد طالبان بشكل فعّال. واعتبر أن مناورة "الرؤيا الثاقبة" قد أثبتت أنّ الخيار المركّب قابل للتطبيق.

أمّا بلير الذي كان أشدّ المهتمّين بتلك المناورة فرأى أنّها لم تكن أكثر من تحليل اعتيادي من ضبّاط الأركان، وهي لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة لا من قريب ولا من بعيد.

قال بلير في نهاية ذلك اليوم: "حسناً. كانت هذه المناورة تمريناً أوّلياً لا بأس به، فمتى موعد المناورة التالية؟"

لكنّه لمس أن لا نيّة لدى مولن وبترايوس بمتابعة تلك الطريق.

21

كان اكسلرود، وغيبز يتناولان العشاء معاً مساء يوم الثلاثاء 20 تشرين الأول/ اكتوبر حين رنّ جهاز البلاكبيري في جيب اكسلرود.

كانت صحيفة واشنطن بوست وقناة إيه بي سي الإخبارية تُجريان، في اليوم التالي، استطلاعاً للرأي حول الرئيس. قرأ اكسلرود الرسالة الإلكترونية بصوت عالٍ.

وردَ في العنوان "هبوط مستوى التأييد لسياسة أوباما في افغانستان. نسبة قليلة تقرّ بوجود خطّة واضحة للحرب". ثمّ جاء ما يلي: "تدنّت التقديرات لطريقة معالجة الحرب في أفغانستان بشكل حادّ إذ إنّ نسبة اثنين إلى واحد من الأمريكيين يقولون إنّ اوباما يفتقر إلى خطة واضحة بهذا الشأن. والراي العام نفسه منقسِم حول ما ينبغي عمله وتتنازعه مشقّات الحرب وخطر الإرهاب الذي تدعمه طالبان أو القاعدة".

اخذ اكسلرود نفساً عميقاً. فالشعب لم يميّز بين طالبان والقاعدة. وقد يكون ذلك جزءاً من المشكلة، علماً بأن القرار ينطوي على التدقيق في الفوارق. كما تركّزت المرحلة الأولى من دراسة الاستراتيجية على التمييز بين التنظيمات المختلفة. وكان اكسلرود يعلم أن عامّة الناس لا يصبرون على التفصيلات التي يغرق فيها السياسيون ـ والتي يتميّز بها اوباما.

وتابع اكسلرود: "نسبة مؤيدي الرئيس في معالجة للوضع تبلغ الآن 45

بالمئة وهي متدنيّة 10 نقاط عمّا كانت عليه قبل شهر و15 نقطة منذ شهر آب/ أغسطس و18 نقطة عن المستوى الأقصى الذي وصلت إليه". ويعود هذا التدهور بالدرجة الأولى إلى خسارة تأييد الجمهوريّين.

أوضح اكسلرود أن هذه النتيجة لم تصدمه ولم تفاجئه، ولكنها ترتّب عليهم الإعداد لحملة إعلامية ضخمة لشرح موقف الرئيس.

قال: "في نهاية هذه العملية، يتوجّب عليه وعلينا شرح قرارنا بكلّ وضوح كي يفهم الناس ما سيقوم به وأسبابه... إن سياسة التأني في اتّخاذ القرار أمر حسَن. لكنّ المشكلة هي أنه يتعيّن علينا اتخاذ ذلك القرار... وأيًا كان القرار العتيد فإنّه قرار صعب حتماً".

أمّا بالنسبة لموقف مدير وكالة الاستخبارات المركزية بانيتا، الذي كان صاحب خبرة سابقة امتدّت على مدى 16 عاماً نائباً في الكونغرس ثمّ مديراً للميزانية ورئيساً لهيئة الموظفين في البيت الأبيض أيام الرئيس كلنتون، فقد اعتبر أنّ أوباما يواجه واقعاً سياسيًا ثقيلاً. قال لبعض المسؤولين الآخرين: "ليس بمقدور أيّ رئيس ديمقراطي أن يخالف نصيحة العسكريين، خصوصاً إذا كان هو مَن طلب رأيهم". وأضاف إنّ ما ينصح به هو: "نفّذوا طلبهم. أعطوهم ما يريدون". وكرّر رأيه أمام مسؤولين آخرين كبار في البيت الأبيض بأنّ المسألة كان يجب ان تُبَتّ بقرار في أسبوع واحد. إلّا أن أوباما لم يطلب نصيحته في هذا الصدد، وهو لم يتقدّم برأيه إلى الرئيس.

في تلك الفترة كانت الساعات الطويلة في غرفة العمليات قد أخذت تُثقِل كاهِل عدد من المشاركين في الاجتماعات. فإيمانويل مثلاً كان يقف من مقعده مراراً ويتمشى في الغرفة محرّكاً يديه وقد بدرت منه إيماءات انفعالية. وقد اعتبر بعضهم هذا التصرّف لافتاً ومسليًا فيما اعتبر آخرون أنّه يشتّت انتباههم. إلّا أنه لم يكن لدى أي شخص آخر هذا الهامش من الحرية أو الثقة بالنفس للتصرف بهذا الشكل في اجتماع برئاسة الرئيس. وقد أسماه دونيلون "اضطراب نقص الانتباه البادئ لدى البالغين".

* * *

حملَ نائب الرئيس السابق ديك تشيني على طريقة أوباما في دراسة الاستراتيجية، وذلك في كلمة له في احتفال أُقيم يوم الأربعاء 21 تشرين الأول/ اكتوبر لمنحه جائزة مركز السياسات الأمنية.

قال تشيني: "يجدر بالبيت الأبيض الكفّ عن التردُّد بينما تتعرّض القوات المسلّحة الأمريكية للخطر".

ردّ السكرتير الصحفي في البيت الأبيض غيبز، خلال المؤتمر الصحفي في اليوم التالي، على نائب الرئيس السابق متّهماً إيّاه بأنه هو مَن كان متردِّداً. قال: "أظن أن انتقاده غريب حقًّا - أظن أنّه يمكن القول بكلّ اطمئنان إن نائب الرئيس لم يكن يهتمّ لأمر حرب أفغانستان مدّة سبع سنوات. والأغرب من هذا أنّ الواقع هو أنّ طلباً لزيادة القوات مكث في أدراج المكاتب في هذا البيت الأبيض، ومنها مكتب نائب الرئيس، أكثر من ثمانية أشهر حتى اضطرّ الرئيس أوباما ليلبّي طلباً للموارد في شهر آذار/مارس".

أغضبت تعليقات غيبز الناطق باسم البنتاغون جيف موريل. إذ يبدو أنّ البيت الأبيض قد نسي أنّ طلب القوات نفسه قد ظلّ أيضاً في أدراج غيتس. وهكذا فإنّهم في ردّهم على تشيني أصابوا بسهامهم وزير الدفاع نفسه الذي يستندون إليه غالباً لدعم قراراتهم.

في اجتماع آخر لكبار المسؤولين في مجلس الأمن القومي، توجّهت كلنتون إلى شاشة الفيديو التي يظهر عليها الأدميرال مولن الذي كان يقوم بزيارة ودية إلى اليابان وكوريا الجنوبية لمدة خمسة أيام.

قالت: "لقد تحدّثتُ مؤخراً مع مسؤولنا المدني في القيادة الإقليمية في الجنوب فرانك روغييرو". وقد تولّى روغييرو، في شهر حزيران/يونيو، رئاسة الفرق الأمريكية لإعادة الإعمار الإقليمية في جنوب أفغانستان. وكان مركزه في قاعدة قندهار الجوية لكنه نادراً ما كان يبعد كثيراً خارج تلك القاعدة.

وأضافت كلنتون: "هو لم يذهب إلى المدينة سوى مرّتين مع اضطراره، في المرتين، لاستخدام سيارة محصّنة ضدّ الألغام والكمائن، علماً بأنّ لدينا 8,000 جندي في منطقة قندهار بينما كان عدد القوات منذ بضع سنوات 800 جندي". وبذلك وضعت إصبعها على الجرح: بالرغم من رفع عدد القوات عشرة أضعاف لم يتحسّن الوضع الأمني.

لم يكن يخفى على أحد أن مصير الحرب قد يتوقّف على قندهار وهي منبع حركة طالبان. حين سقطت قندهار في 7 كانون الأول/ديسمبر 2001 انتهت المرحلة الأولى من الحرب - إذ أُطيح بنظام طالبان. لكن بالرغم من وجود قوات إضافية في إقليم قندهار فإن المسؤول المدني الأمريكي الأوّل وجب نقله في سيارة مصفّحة.

سألت كلنتون: "لماذا نجد أنّ المدينة بأسرها خارج السيطرة؟"

فأجاب مولن بأنّ ذلك بالضبط يفسّر سبب حاجة ماكريستال إلى قوات إضافية.

كانت معلومات المخابرات حول قندهار تُظهر أنّ طالبان تسيطر على لويا ويالا وهو حيّ واسع إلى الشمال من وسط المدينة مليء باللاجئين يسمّيه الأمريكيون "المقاطعة رقم - 9". أما بقية أجزاء المدينة فكانت في يد الأخ الفاسد لكرزاي، أحمد ولي، الذي يتنافس ضد القبائل المعادية له لبسط نفوذه.

في استطلاع لآراء سكان قندهار أُجري بتكليف من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ظهرت نتائج مُحزِنة، وهي أنّ بعض السكّان المحليّين يشعرون بالأمان إذا ما دفعوا الرشاوى لطالبان: "يعتقد كثيرون من سكان المدينة أن أفضل طريقة حالياً لتأمين الحماية ضد متمرّدي طالبان ليست في عدد أفراد الشرطة أو القوات الدولية، بل في دفع المال مقابل الحماية. وهذه الممارسة قد أصبحت متفشية، ممّا يعني أن قدرة متمرّدي طالبان على العمل قد امتدّت إلى قلب المدينة". وقد جاء في تقرير شارك في إعداده لاحقاً مايكل فلين،

ضابط المخابرات التابع لماكريستال، أنّ هذا الاستطلاع يُعتبر نموذجاً للاستخبارات الأمريكية في أفغانستان.

وبناءً على بعض تحليلات المخابرات فإن قندهار معرّضة لحدوث انتفاضة عامة قد تكون مماثلة لحملة تيت في فيتنام خلال العام 1968 التي كانت كارثة في العلاقات العامة ومفترَقاً هاماً في مجريات تلك الحرب. لذلك أطلقت المخابرات إنذارها: احذروا قندهار، فقد تكون أهمّ من العاصمة كابل.

راجع جونز، في يوم الجمعة 23 تشرين الأول/أكتوبر الطلبات القديمة لإرسال قوات إضافية إلى أفغانستان والتي لم تتمّ تلبيتها وظلّت مكدّسة، وذلك قبل أن يصبح أوباما رئيساً. وتبيّن له أنّ الرئيس بوش لم يكن وحده قد تخبّط في هذه المسألة سنوات، بل غيتس كذلك. كان جونز مستاءً من تصلّب مواقف كبار الضباط خلال جلسات دراسة الاستراتيجية خصوصاً مولن وماكريستال.

قال لمولن مرّة مازحاً: "يُخَيل إليّ أنّنا حتى لو قلنا لك إنّ مهمّتك هي حماية كوخين صغيرين في أفغانستان لقلت: هاتوا 40,000 جندي".

أجاب مولن ضاحكاً: "أجلْ، فهمتُ قصدك. لكن المطلوب مع ذلك هو 40,000".

أراد أوباما الاجتماع بكبار مستشاريه في يوم الاثنين التالي ليعرف توصياتهم النهائية.

دوّن جونز بلغة غير مختزلة أنّ ماكريستال "ينبغي أن يُعطى، وفقاً لطلبه، أربع فِرَق ألوية مقاتلة، تؤمّن الولايات المتحدة لواءين منهما ويكون الثالث من الجيش الوطني الأفغاني. ويتكوّن اللواء الرابع من تحالف دول حلف شمال الأطلسي".

وتصوّر أنّ هذا هو توجُّه الرئيس - حوالى 20,000 جندي أمريكي - إنّما

مع تطعيم هذا الخيار بلواءين، أحدهما أفغاني والآخر من دول الناتو ـ بحيث يبدو أنّ ماكريستال نال ما طلبه. ورأى جونز أنّ ذلك قد يكون تسوية جيّدة لأنّه يبحث عن "الحلّ الأنسب الممكن".

طبع جونز نصيحته تلك في حاسوبه الشخصي في يوم السبت، ولكنه لم يحرّره بالصيغة النهائية لعرضه في الاجتماع ولم يطبعه، فبقي النصّ في ذاكرة الجهاز ولم يُرسل أبداً إلى الرئيس.

بعد أشهر من انتهاء اجتماعات الدراسة أقرّ جونز بأنّه كان يجب أن يرسل نصّ اقتراحه لاحقاً، لكنّه توقّع أن المسار السائد هو في الاتّجاه نفسه.

أعرب جيم ستاينبرغ نائب وزيرة الخارجية للوزيرة كلنتون نفسها سرًّا عن قلقه من أن تكون هذه الحرب مثل حرب فيتنام. فالأهداف والغايات غير محدّدة وهو يخشى أن يعود ماكريستال ويطالب مجدّداً بقوات إضافية. وحثّها على طلب لمزيد من التوضيحات حول مآل هذه الحرب ومصيرها.

كما إن هولبروك قدّم نصيحته لكلنتون بشكل شخصي.

أخبرها بأنه سيؤيّدها في أيّ موقف تتّخذه لكنّه يعمل تحت إمرتها. إنّما ينبغي إطلاعها على رأيه الحقيقي، وهو أنّه يعارض إرسال 40,000 جندي بالكامل. وموقف العسكريين ليس مقنعاً. فلنرسل، بدلاً من ذلك، 20,000 رجل ولنُبقِ مِثلهم في حالة استعداد احتياطي لإرسالهم عند الحاجة.

أصغت كلنتون لستاينبرغ وهولبروك، واكتفَت بذلك.

كانت المقاعد الخالية كثيرة حول الطاولة في غرفة العمليات في الساعة 11:30 من صباح يوم الاثنين 26 تشرين الاول/اكتوبر. كان بترايوس في دولة طاجيكستان في آسيا الوسطى، ولم يُدْعَ أيّ عسكري آخر لحضور ذلك الاجتماع. كما كانت المقاعد الخلفية أيضاً شاغرة إذ إنّ مسؤولي البيت الأبيض الذين

يحضرون عادةً هذه الاجتماعات قد استُثنوا هذه المرة مثل اكسلرود وغيبز وروبنز وماكدونو ولوت.

كان الرئيس قد دعا إلى هذه الجلسة بعد مرور حوالى ستة أسابيع من الاجتماعات ليطلب من غيتس وكلنتون عرض مقترحاتهما.

قال أوباما إنه يريد اتخاذ قرار قبل جولته الآسيوية بعد أسبوعين. ومع أن بالإمكان تأجيل الإعلان عن القرار إلى وقت لاحق، إلّا أنه يريد البتّ بأمره. لم يكن رأيه في الخيارات مطمئناً. قال بكل صراحة: "ليس أمامنا خياران، فكل ما هو معروض علينا هو خيار إرسال 40,000 رجل وحسْب".

لم يستطع أحد أن يناقشه في ذلك. وطالبَ أن يكون بين يديه، في ذلك الأسبوع، خيار ثانٍ. كان معه مذكرة من صفحتين تلقّاها في اليوم السابق من مدير الميزانية بيتر أورزاغ فيها تقديرات تكاليف حرب أفغانستان. وتحدّد المذكّرة أن الكلفة التقديرية وفقاً للاستراتيجية التي يقترحها ماكريستال ستبلغ، على مدى السنوات العشر القادمة، 889 بليون دولار، أي حوالى تريليون دولار.

علق الرئيس على ذلك قائلاً: "ليس هذا ما أتطلّع إليه. لا أريد أن يستمرّ هذا عشر سنوات، ولن أُقدِم على مشروع طويل الأجل لبناء الدولة. كما إنّي لن أنفق تريليون دولار. وأعتذر منكم عن ملاحقتي لكم لبحث هذا الموضوع".

وفي إشارة إلى دراسة ماكريستال وطلب القوات ومذكّرة أورزاغ، قال: "إن هذه المسألة كلها لا تصبّ في خانة المصلحة القومية". وكان الرئيس قد تحدّث سابقاً عن تكاليف الفرص البديلة، فلا شكّ بأن تحمُّل إنفاق تريليون دولار على حرب أفغانستان سيكون على حساب أولويات أخرى - كالبرامج والمشاريع المحليّة أو خفض العجز.

ومضى الرئيس يقول: "الثغرة الأولى في عرْض ستان هي خلوّه من أي عنصر دولي. فماكريستال يطلب لواءً من 10,000 جندي كلّ ثلاثة أشهر، على مدى سنة كاملة، على أن يحلّ اللواء الأمريكي الرابع محلّ القوات الهولندية والكندية المغادِرة.

أعلن غيتس أن حلف شمال الأطلسي قد يواجه صعوبة كبرى في تأمين ذلك اللواء الرابع. وأفاد أن بإمكان الإدارة الضغط بشكل واسع على تلك البلدان كي تُبقي على مستويات أحجام قواتها أو تزيدها عدداً. لكنْ بما أنّ ذلك مطلوب بعد سنة، فيمكن الانتظار مؤقتاً.

قال أوباما: "أجل، إنّ هذا العمل بحاجة إلى تدويل. وهذه من أهمّ النواقص التي أجدها في الخطّة المقدّمة إليّ". وأشار إلى أنّ هناك حاجة، بشكل عامّ، إلى مفاصل للتقييم للتمكّن من اختبار مدى فعالية القوات عند كل زيادة.

وأكّد غيتس أنه عند إضافة قوات جديدة يمكن إجراء تقييم بعد 12 إلى 18 شهراً. "وعند ذاك نعرف إذا كانت النتيجة جيّدة أم لا. وبالإمكان بعد تلك الفترة تنفيذ الانتقال".

علّق أوباما الذي يحبّ عبارة "الانتقال" قائلاً بوجوب التركيز على تدريبات مكافحة الإرهاب وتحمّل المسؤولية للتمكّن، في النهاية من تسليم إدارة الشأن الأمني للأفغان.

وأضاف: "أجدُ أنّ العرض الذي قُدّم لي يختلف عن زيادة القوات"، مشيراً بذلك إلى قرار بوش في العام 2007 بإرسال 30,000 جندي إلى العراق. "أفَلَمْ يكونوا بحاجة إلى قرار مشابه لرفع عدد القوات في أفغانستان كي يكسروا شوكة المتمرّدين؟

ثمّ أثار أوباما مسألة تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية لتصل إلى 400,000 رجل، حسبما طلب ماكريستال. وذلك يستند استناداً كاملاً على ما يُسمّى معادلة مكافحة التمرّد القاضية بوجود جندي أو شرطي واحد مقابل كل 40 ـ 50 شخصاً من عموم السكان (فالقوات الأفغانية المرتقَبة بالإضافة إلى 148,000 جندي أمريكي ومن دول الناتو تساوي النسبة المطلوبة لسكان أفغانستان وعددهم 28.4 مليون). وقال الرئيس متذمّراً إنّ ذلك على ما يبدو هو ما يرمي إليه هذا التحليل الذي أرى أن التوجُّه إليه مندفع بشكل تلقائي.

لم يعترض غيتس على هذا الكلام، وقال: "إن هدف التوصّل إلى 400,000 عنصر في قوات الأمن الوطني الأفغانية ليس ضرورياً ولا مطلوباً".

وأعلن غيتس، في موضوع طلَب القوات، أنه يؤيد، بشكل أساسي، طلب ماكريستال بالكامل مع التريّث في البتّ بشأن اللواء الرابع إلى وقت لاحق.

لخّص الرئيس ما قاله غيتس. سوف يتمّ تقييم مدى النجاح بعد فترة 12 إلى 18 شهراً. "ولا نحتاج إلى اللواء الرابع، وقد لا نحتاج إلى 400,000 رجل بالكامل، كما يمكننا ترقّب نموّ قوات الأمن الوطني الأفغانية بشكل مدروس. وبمقدورنا أن نزيد عدد القوات لشلّ تحرّكات المتمردين من دون أن نمكث فترة طويلة في استراتيجية بعيدة الأمد لمكافحة التمرّد".

لمّا جاء دور كلنتون للكلام طالبت بالاستجابة لطلب ماكريستال، لكنّها وافقت على إمكانية تأجيل البحث في أمر اللواء الرابع. وبدا اقتراحها أقرب إلى طلب ماكريستال الأساسي من اقتراح غيتس.

وأضافت قائلة: "بالنسبة للنواحي المدنية، فعلينا أن نكون واقعيّين".

واتّفقوا جميعاً على أن أموراً كثيرة بحاجة إلى تسوية بالنسبة لكرزاي.

أخبر جونز المجتمعين بأن العسكريين لم يُقنعوه بطلبهم زيادة القوات. واقترح إرسال جميع قوات التدريب ـ وعددهم 11,000 حسبما طلبَ ماكريستال ـ وقوات الدعم كذلك.

أمّا فيما يتعلّق بالألوية، فقد أوصى جونز بإرسال اللواء المخصّص لقندهار فوراً نظراً للأهمية التي يرتديها الوضع في تلك المدينة بالنسبة للحرب بأسرها. فثلاثةٌ من التجمّعات السكانية الكبرى كانت تحت سيطرة الحكومة الأفغانية، والتجمّع الرابع هو قندهار. فإذا فُقدت السيطرة عليها فإن البلاد قد تتمزّق والحرب قد تنتهي. لكن نظراً للفترة الطويلة الفاصلة قبل إرسال الألوية الأخرى ـ لواء واحد كل ثلاثة أشهر حسبما طلب ماكريستال ـ فإن القرار النهائي بشأن الألوية الباقية يمكن تأجيله. بالإضافة إلى ذلك، نبّه جونز إلى استغراق ماكريستال في دور الولايات المتحدة وقواتها المرسلة إلى جنوب

افغانستان وشرقها وإغفاله الدور الذي تؤدّيه قوات دول حلف الناتو في سائر انحاء افغانستان. واعرب عن اعتقاده بإمكانية موافقة تلك الدول على إرسال 5,000 جندي إضافي.

اشار اوباما إلى انّه لم يكن جاهزاً لاتّخاذ قرار. قال: "ليس لدينا تصوّر اكيد للوضع النهائي. لستُ اراه واضحاً. وليس ثمّة ما يضمن إحراز اي تقدّم في فترة وجيزة. كما إنّ الخطّة مرهونة بالتطوّرات، ولن يكون هناك انتصار ولا هزيمة في مدى عشر سنوات".

كان ينشد النظر في خيار يقوم على زيادة عدد القوات مدّة لا تتجاوز سنة واحدة. وطلب من الجميع أن يعودوا إلى أنفسهم ويفكّروا في الأمر. وأعلمهم انّه سيعقد اجتماعاً مع رؤساء الأركان المشتركة ليقف على آرائهم.

اعلن غيتس انّه يخالف القادة العسكريين في نقطتين. الاولى تتعلّق بانطباق كلمة "هزيمة" على طالبان، لانّ ذلك مستحيل، فينبغي عليهم استخدام عبارة "إضعاف" طالبان. امّا موضع خلافه الثاني معهم فهو حول مصطلح "مكافحة تمرُّد مكتملة الموارد"، لانها غير ممكنة ايضاً.

قال أوباما: أريد تخفيضاً واقعياً للقوّات للوصول إلى توازن مريح ونهاية واضحة.

كتب جونز في دفتره الاسود: "خطّة ماكريستال لا تؤدي إلى تسليم السلطة وانتقالها بطريقة معقولة".

سأل اوباما غيتس ما إذا كانوا فعلاً بحاجة إلى 40,000 جندي لتغيير المعادلة والتضييق على طالبان.

وقبل أن يتمكّن غيتس من الإجابة، عاجله أوباما بالاستفهام: "ما رايكم بـ 15,000 إلى 20,000 جندي؟ الا يكفي هذا العدد؟" ثم كرّر إنه لن يقبل باستراتيجية مكافحة تمرّد تستمرّ 10 سنوات وتكلّف بليون دولار.

ثم ختم الرئيس قائلاً: "اريد استراتيجية للخروج".

* * *

رأى الجميع تقريباً أنّ كلنتون بتأييدها ماكريستال قد انضمّت إلى جانب القادة العسكريين ووزير الدفاع مضيّقةً بذلك هامش تحرّك الرئيس. وقد قلّصت الغطاء الذي يمكن أن يستند إليه في حال أراد اتّخاذ قرار بعدد أقلّ من الجنود أو تبنّي سياسة معتدلة. ولقد كانت تلك لحظة حاسمة في العلاقة بينها وبين البيت الأبيض. فهل يمكن الوثوق بها؟ هل يمكن أن تقف إلى جانب أوباما؟ وهل وقفت إلى جانبه يوماً؟ ومع أن مستقبلها الانتخابي قد تحدّد، إلّا أنّ السياسيين يعلمون أنّ أيّ شيء يمكن أن يحدث. لذلك يفكّرون دائماً في مستقبلهم الشخصي. لكن غيتس كان يعتقد أنّها تتحدّث عن اقتناع.

أرسل جونز في اليوم التالي، 27 تشرين الأول/أكتوبر، مذكّرة تكليف رسمية إلى غيتس يطلب منه تقديم خطّة بناء على الأفكار التي نوقشت مع الرئيس، أي خطّة تلحظ إعادة القوات بشكل أسرع.

كان جونز ودونيلون مقتنعين بأنّ الرئيس يريد الوضوح، علماً بأن الدروس المستفادة من حرب العراق ومن كتاب غوردون غولدشتاين حول حرب فيتنام "دروس مستفادة من الكارثة" تدلّ على وجوب أن يكون الرئيس بالغ الدقّة في المسائل العسكرية التي تكون بهذا الحجم. فإن لم تكن هناك توصيات واضحة وقرارات دقيقة فإن العسكريين يميلون إلى التصرّف وفق ما يفضّلونه، لذا ينبغي أن يكون الوضوح مفروضاً عليهم فرضاً.

بعد أن شهد دنيس ماكدونو رئيس هيئة موظفي مجلس الأمن القومي مجريات الاجتماعات مدّة تفوق الشهر رأى أن العملية تسير باتجاه الكارثة وتخرج عن السيطرة بحيث يتعذّر التوصّل إلى اتّفاق في الرأي.

وسرعان ما اكتشف عدد من المسؤولين أن هناك جامعاً مشتركاً فيما بينهم. فقد بدأ القلق يساور بايدن وبلينكن أيضاً، وكذلك توم دونيلون والفريق لوت وجون برينان.

لذلك عقد هؤلاء الستّة سلسلة لقاءات غير رسمية فيما بينهم ـ وهم بايدن وبلينكن ودونيلون ولوت وبرينان وماكدونو. وشكل هؤلاء فريقاً قوياً قريباً من أوباما بأشكال مختلفة وموازناً في مقابل الجبهة التي تضمّ غيتس ومولن وبترايوس وماكريستال والتي انضمّت إليها كلنتون مؤخّراً. كان لوت يدعو تلك الجلسات "لقاءات حرّة" ـ وهي اجتماعات صغيرة غير رسمية بعد الانتهاء من جلسات مجلس الأمن القومي الموسّعة. وكان هؤلاء يلتقون في مكتب لوت أو برينان أو دونيلون ـ حتى إنهم اجتمعوا مرّة في منزل نائب الرئيس.

تساءل بايدن في أحد هذه الاجتماعات: "ماذا يحدث؟ وكيف تسير الأمور؟" وأعرب نائب الرئيس عن تمسّكه برأيه القائل أن لا حاجة لأن يقرّ الرئيس خيار الـ 40,000 جندي، فالكلفة مرتفعة جداً واحتمالات النجاح قليلة. وبحثوا في كيفية دفع خياره "مكافحة الإرهاب زائد" كي ينال ما يستحقّه من البحث.

قُبيل منتصف الليل في يوم الأربعاء 28 تشرين الأول/أكتوبر، استقلّ أوباما الهليكوبتر الرئاسية من مرجة البيت الأبيض في رحلة تستغرق 45 دقيقة إلى قاعدة دوفر الجوية في ديلاوير ليكون في استقبال جثث 18 أمريكيّاً سقطوا في أفغانستان. أخبرَ مساعديه عن رغبته في أن يشهد بنفسه الاحتفال المهيب بإنزال الجثث من الطائرة، وأن يلتقي بعائلات الذين قضوا في الحرب. كما قال أحد هؤلاء المساعدين إنه يريد أن يلمس مدى وقع المأساة على تلك العائلات.

هبطت طائرة الهليكوبتر في الساعة 12:30 بعد منتصف الليل وجثمت بمحاذاة طائرة النقل العملاقة سي ـ17. فُتح الباب الخلفي للطائرة، لكنّ أوباما لم يستطع رؤية التوابيت الثمانية عشر الملفوفة بالأعلام في الداخل. نقلته سيارة إلى الكنيسة الصغيرة في القاعدة حيث تجمّع 60 شخصاً من أفراد عائلات الضحايا. كانوا قد فقدوا أحبّاءهم في ذلك الأسبوع وكانت آثار الصدمة والحزن لا تزال بادية عليهم بشكل واضح.

جالَ الرئيس على كل مجموعة منهم معزّياً بنظراته الصامتة أو بوضعه اليد على كتف أحد الأهل أو بمعانقة الصغار بينهم. ومما قاله لهم: "إن الأمّة مدينة لهؤلاء الأبطال. كل أبناء الوطن يشاطرونكم مُصابكم ويذكرونكم في صلواتهم، وإنني أنا وميشيل [زوجته] نسأل الله أن يلهمكم الصبر".

ثم أعاده الموكب إلى طائرة النقل الضخمة. ومشى الرئيس صعوداً من المدخل الخلفي متوجّهاً نحو صَفّ التوابيت. وقف أمام كل منها لحظات وتلا صلاة قصيرة ووضع عليه قطعة نقدية تذكارية رئاسية.

وقف أوباما حوالى الساعتين في ذلك الليل المظلم البارد مرتدياً معطفه الطويل وهو يراقب عملية نقل التوابيت واحداً واحداً من الطائرة إلى عربة خاصّة على يد وحدة من الجيش مؤلفة من ستة عناصر مرتدين ثياب الميدان وقبّعات سوداء وقفّازات بيضاء. وقد جرت تلك العملية بدقّة متناهية تعكس خبرة تلك الوحدة في تأدية مثل هذه المهمّة حيث إنّ قاعدة دوفر هي، في أغلب الأحيان، موضع دخول الطائرات التي تحمل ضحايا الواجب من الخارج. انتهت المَراسم عند الساعة الرابعة فجراً، فشكر الرئيس الجميع وعاد إلى الهليكوبتر وأطفأ المصباح فوق مقعده. لم تُسمع كلمة واحدة خلال الدقائق الخمس والأربعين التي استغرقتها رحلة العودة إلى البيت الأبيض.

22

دعا أوباما رؤساء الأركان إلى البيت الأبيض في الساعة 1:30 من بعد ظهر يوم الجمعة 30 تشرين الأول/أكتوبر. لم يكن الاجتماع لبحث مسألة عادية قبل اتخاذ قرار كبير، فقد كان الرئيس يبحث بإلحاح عن خيار آخر.

فعلى مدى الشهرين المنصرمين كان كبار الضبّاط العسكريين - مولن وبترايوس وماكريستال - متشبثين بخيار مكافحة التمرّد وطلب 40,000 جندي إضافي، من دون أن يكون أوباما قد تشاور مع قادة القوات المسلحة.

كان رؤساء الأركان، بصفتهم قادة الجيش والبحرية والمارينز والقوات الجوية، يدرّبون ويجهّزون ويرسلون القوات لقادة القطاعات مثل بترايوس والقادة الميدانيين التابعين لهم مثل ماكريستال. لكنّ بترايوس وماكريستال لم يحضرا ذلك الاجتماع لأنهما كانا في أفغانستان ولأنّهما أدنى مرتبةً من رؤساء الأركان. لكنْ في ظلّ التشابكات العسكرية بشكل عام، لم يكن لرؤساء الأركان موقع في سلسلة القيادة. وقد هُمّش دورهم عموماً منذ أن مارس كولن باول نفوذاً عظيماً حين كان رئيساً لهيئة رؤساء الأركان المشتركة قبل 20 عاماً. وكان جورج بوش الابن يلجأ إلى رؤساء الأركان بصورة شكلية لاستطلاع آرائهم بعد أن يكون قد اتّخذ قراراته.

ومع كل ذلك، فقد تمتّع رؤساء الأركان بهالة شبه أسطورية في تاريخ المؤسسة العسكرية. ومن هؤلاء مثلاً جورج مارشال رئيس أركان الجيش الجبّار

إبّان الحرب العالمية الثانية. غير أنّ صورة رؤساء الأركان قد اهتزّت نتيجةً لضعف أدائهم في حرب فيتنام إذ قصّروا في توفير المشورة الصادقة للرئيس جونسون، كما وثّق ذلك اللواء ماكماستر في كتابه "التقصير في أداء الواجب" الذي نُشر في العام 1997.

خاطب أوباما رؤساء الأركان قائلاً: "بين يديّ خيار واحد ألبس لباس ثلاثة خيارات. لكنّي أريد حقًّا ثلاثة خيارات فعلية كي أختار من بينها". فكان بذلك، على غير ما جرت العادة، يناشد رؤساء الأركان مساعدته.

وأردف الرئيس: "إني أسعى فعلاً كي يكون هذا القرار صائباً وناجماً عن جهد جماعي مشترك. هذه حرب أمريكا، لكني لا أنوي الالتزام بحرب لامتناهية".

كانوا جميعاً قد اطّلعوا على دراسة ماكريستال وطلبه لرفع عدد القوات، فقال لهم الرئيس إنّ الهدف من اجتماعه بهم هو البحث عن آراء غير متحيّزة حول خيارات أخرى والتكاليف المتعلّقة بمثل تلك الخيارات.

أضاف بايدن على ما قاله الرئيس: "إذا كانت الخطّة لن تنجح فعليكم قول ذلك صراحة".

ثمّ عاد الرئيس للكلام موضِحاً: "الهدف هو هزيمة القاعدة وتفكيكها"، فهي مصدر الخطر الرئيسي. لكنّ الهدف في أفغانستان هو "تعطيل طالبان وإضعافها حتّى يتمكّن الأفغان من تولّي أمرها".

تحدّث الجنرال جيمس كونواي قائد قوات المارينز عن مشاعر الكراهية والبغض التي تطغى على نفسية المقاتلين المشاركين في المهمّات الطويلة الأمد التي تتجاوز التغلّب على الأعداء. وكان كونواي، الرجل القوي البنية، الحادّ الكلام، قد قاد 60,000 جندي في نوبَتَيْ قتال في العراق. وأعرب عن اعتقاده أنّ من غير المعقول أن ننتظر من عناصر المارينز العمل كمُساعدين اجتماعيين، فعُنصر المارينز هو مقاتِل وحسب. ثم قال للرئيس: لذلك أقترح، يا سيدي الرئيس، "ألّا تلتزم بمشروع طويل الأجل لبناء الدولة".

كان ذلك الكلام موافقاً لنمط تفكير أوباما.

وتابعَ كونواي: "على كل حال، يبدو أنّ مشيئة الله هي الّا نقوم بأي محاولة لبناء الأمّة في تلك البلاد. فهناك أشياء كثيرة لن نستطيع إصلاحها ما حيينا. فعلينا أن ندرب القوات ونسلّمها المسؤولية".

ثمّ اورد غيتس ما بدا أشبه برد جزئي على كلام كونواي، إذ أشار إلى انّه لا يثق كثيراً بإمكانية حدوث اي نهضة مدنيّة او قيام كرزاي بإصلاحات في الحكم.

أمّا الجنرال جورج كايسي رئيس أركان الجيش الذي قاد القوات في العراق مدة سنتين ونصف في أصعب الظروف، فقد أشار إلى أن الانسحاب المقرَّر من العراق سيسمح للجيش بتوفير الوحدات اللازمة لإضافة 40,000 جندي في أفغانستان. غير أنّ كايسي أعرب عن تفضيله عدم إبقاء أعداد كبيرة من القوات في مثل تلك الحروب. فهو يرى أن الأسلوب الأفضل بالنسبة لحرب أفغانستان أو العراق هو التحوُّل السريع، أي الخروج بالتزامن مع مساعدة الشعب على حكم ذاته وحماية نفسه بنفسه. وأعلن أن خطّة إضافة 40,000 رجل هي مجازفة عامّة مقبولة بالنسبة للجيش. ومع الانسحاب المرتقَب من العراق ستتوافر لديه أعداد من القوات في حال نشوء أزمة جديدة.

طلب منه الرئيس تقييم وَقْع مفهوم "تعطيل" طالبان في افغاستان.

عكس كايسي في إجابته عدم اطّلاع رؤساء الأركان على حقيقة ما يجري في دوائر البنتاغون العليا. قال إنّه بالرغم من سماعه الرئيس يصف المهمّة بأنّها "تعطيل" طالبان فقد فهم أنّها تعني "هزيمة" طالبان. فطلب زيادة الموارد الذي اعدّه ماكريستال إنّما وُضِع على تلك الأساس.

ثم اضاف كايسي: "حين نتكلّم عن هزيمة المتمرّدين فذلك أمر طويل الأجل ويستغرق وقتاً. لكن إذا طرحنا 'الهزيمة' جانباً وجعلنا الهدف 'تعطيل' حركات التمرّد، فتلك مسالة مختلفة".

قال أوباما: "ما انتهى ستان إلى استنتاجه هو أنّه قد يكون في استخدام عبارة 'هزيمة'، بالنسبة لطالبان، مبالغة بعيدة. لكن المطلوب هو تعطيل طالبان

والحدّ من زخم تحرّكها ومنعها من تشكيل قاعدة انطلاق لتقويض جهودنا".

عبّر كايسي عن سروره لسماع ذلك. "فمن غير الممكن التغلّب على طالبان بالمعنى الكلاسيكي، فإن ذلك أشبه بهزيمة حماس" التنظيم الفلسطيني الذي يسيطر على قطاع غزة والذي تضعه الولايات المتحدة في خانة المنظّمات الإرهابية.

كرّر الرئيس: الهدف هو "تعطيل" طالبان.

فأجاب كايسي: "حسناً، هذا أمر مختلف".

طلب منه أوباما إيضاح الفارق.

فقال كايسي: "هناك فرق شاسع في هذا الأمر من حيث عدد القوات اللازمة".

وافق الجنرال كونواي على ما قاله كايسي. أمّا رئيس العمليات البحرية ورئيس أركان القوات الجوية فلم يكن لديهما ما يقولانه سوى أن القرار بالنسبة لأفغانستان، في مطلق الأحوال، لن يكون له وقع كبير على قواتهما.

كان رئيس هيئة رؤساء الأركان مولن مصغياً باهتمام فيما كان كايسي وكونواي يعبّران عن موقف يُضعِف حججه في المطالبة بقوة إضافية من 40,000 جندي. فسعى للدفاع عن خياره ذاك بمحاولة تبديد ما اعتبره أحد أهم بواعث قلق أوباما.

وعد مولن الرئيس بأنهم لن يطلبوا قوات إضافية بعد ذلك.

إذاً إنه يلتزم بسقف محدّد بلا شكّ. فمولن الذي كان خلال الصيف قد رفض اقتراح أوباما بوضع سقف أو حدّ أعلى لزيادة عدد الجنود هو الآن يعرض، من تلقاء نفسه، وضع مثل ذلك الحَدّ. وقد سرّ بايدن لهذا التغيُّر في موقف مولن.

أشار الرئيس إلى أنّه يريد المزيد من الخيارات على أن تكون ممكنة وقابلة للتنفيذ، فهو يرفض أن يضطرّ للالتزام بنفقات باهظة وبزيادات متكرّرة في أعداد القوات.

قال: "إننا بحاجة إلى جهد مُستدام يمكن أن تتحمّله البلاد. وينبغي أن نصمّم على أن يكون لنا استراتيجية للخروج".

عبّر الرئيس، بعد الاجتماع، أمام مساعديه، عن تقديره لكايسي وكونواي واعتبر أنّهما تقنّما بنصائح مبنيّة على تحديده للمهمّة وليس على المواقف التي يتشبّث بها مولن وبترايوس وماكريستال.

ارسل غيتس إلى أوباما، في 30 تشرين الاول/أكتوبر مذكّرة سريّة من صفحتين: "تجدون طيه ردّنا على الطلب المقدّم من مجلس الأمن القومي إلى وزارة الدفاع بتاريخ 27 تشرين الاول/اكتوبر لإعداد خيار بديل عن خيار الجنرال ماكريستال بالنسبة للقوات (الخيار 2 ـ أ)".

جاء في مذكّرة وزير الدفاع تحت العنوان "مهمة بديلة في أفغانستان": "يتطلب تنفيذ هذه المهمّة البديلة زيادة موسّعة في القوات مؤلفة من ثلاثة ألوية أمريكية مقاتلة بالإضافة إلى قوات الدعم (أي إضافة 30,000 إلى 35,000 جندي)".

كانت تلك مسألة حسابية بسيطة بالنسبة لغيتس. فمن أصل ذلك العدد، هناك 5,000 جندي على الأقل لا يمكن إيصالهم إلى أفغانستان قبل مرور سنة، فلا داعي كي يتّخذ الرئيس ذلك القرار حالاً. كما إن غيتس يؤمن أن بالإمكان تأمين 5,000 جندي او أكثر من الحلفاء. أي أن غيتس وجد "الحل المناسب" كما اقترح جونز ـ وهو في منزلة وسطى بين الخيار المركّب بإرسال 20,000 جندي وخيار ماكريستال بإرسال 40,000 جندي.

وأظهر غيتس، في الصفحة الثانية، تراجعاً عن الموقف الذي كان قد اتخذه سابقاً حين قال إنّ الهدف هو "هزيمة المتمرّدين المتطرّفين". أمّا الآن فهو يدعو إلى "تعطيل طالبان وإضعافها" ـ وتلك مهمّة أقرب منالاً. وقال: "ستستمر قوّاتنا لمكافحة الإرهاب في إضعاف طالبان وذلك بتنفيذ عمليات متواصلة ضدّ قيادات طالبان وتنظيماتها ومواقعها".

* * *

في أثناء اجتماع لكبار المسؤولين في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ـ بعد مرور أكثر من ستة أسابيع في دراسة الاستراتيجية ـ قدّم السفير إيكنبري عرضاً مطوّلاً حول فرص النجاح القليلة لأي استراتيجية مكافحة تمرّد تقوم على زجّ العديد من القوات الأمريكية في ميدان المعركة. وأعاد أسباب ذلك إلى التكاليف الباهظة، وزيادة الاتكال على القوات الأمريكية، وتمادي الأفغان في الاعتماد على الآخرين، وعدم الثقة في كرزاي، وارتفاع معدّلات التناقص مع انخفاض معدّلات التجنيد في القوات المسلّحة الأفغانية. وهذه كلها نقاط ضعف جوهرية تسلب الأفغان القدرة على تولّي الأمور في العام 2013 كما هو محدّد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعانة بأعداد إضافية من القوات الأمريكية لن تُمكّن من إنهاء حركات التمرّد الأفغانية ما دامت الملاذات الآمنة متوافرة في باكستان لتنظيم طالبان شورى كويتا ولجماعة حقّاني.

رأى دونيلون أن ما أشار إليه إيكنبري مُقنِع. قال له: "لِمَ لا تتوسّع في تفصيل ما عرضتَه؟ دوّنه في برقية وابعثْ بها".

ووافق جونز على هذا الاقتراح، فوعد إيكنبري بتلبيته.

كان هولبروك في مطعم "فورسيزونز" في مانهاتن ينتظر بترايوس. فقد صادف أن ألقى كلّ منهما حديثاً في لقاء غداء في قاعتين منفصلتين في ذلك المطعم الشهير. كانا سيبحثان أمراً طارئاً، فقد وصلت برقية من أفغانستان في صباح ذلك اليوم، الجمعة 6 تشرين الثاني/نوفمبر، من السفير الأمريكي في أفغانستان إلى الوزيرة كلنتون لعرض ما لديه من "تحفّظات على أي استراتيجية مكافحة تمرّد تقوم على زجّ العديد من القوات الأمريكية في ميدان المعركة". وأوضح إيكنبري أنّ قلقه يعود إلى عدم درس الخيارات الأخرى كافّةً. فزيادة القوات المقترحة يمكن "أن تستتبع تكاليف باهظة جداً، وتؤدي إلى وجود عسكري أمريكي واسع غير محدود" في أفغانستان، وهذا ما قد يدفع "الأفغان إلى

التمادي في الاعتماد علينا" ويورِّط القوات الأمريكية في مهمّة لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية وحدها. وأفاد إيكنبري أنّ الرسوم البيانية التي تمثّل تشكيلات نشر القوات "غير دقيقة وغير واقعية".

بينما كان هولبروك ينتظر بترايوس تلقّى مكالمة من مولن الذي كان في أشدّ حالات غضبه.

صاح مولن متسائلاً: "ما هذا الذي فعله إيكنبري؟"

"لكنّك تعرف مواقفه".

أجاب مولن: "إنّما ليس بهذه الطريقة. هذا خروج عن الأعراف المتّبعة".

لم يكن إيكنبري قد جامل بترايوس وماكريستال بإحاطتهم علماً ببرقيته التي أرسلها استجابة لطلب دونيلون وجونز.

ولمّا أطلع هولبروك بترايوس على محتوى البرقية ثارت ثائرة بترايوس.

فالدبلوماسي الأمريكي الأول في أفغانستان قد عزل نفسه عن العسكريين وأثار غضب نظيره العسكري ماكريستال. علماً بأن من أهمّ قواعد مكافحة الإرهاب التعاون المتبادَل بين القيادتين المدنية والعسكرية. وهذا ما نسفه إيكنبري بعمله هذا.

في اجتماع تالٍ بعد أسبوع، في يوم الاثنين 9 تشرين الثاني/نوفمبر، انكبّ كبار المسؤولين على بحث خطّة ماكريستال لرفع عدد قوات الأمن الوطني الأفغانية إلى 400,000 رجل، على أن تشمل 240,000 في الجيش (أي حوالى ثلاثة أضعاف الحجم الحالي البالغ 92,000) و160,000 في الشرطة.

قال بترايوس: "يجب أن نخطّط لإيصال عدد قوات الأمن الوطني الأفغانية إلى 400,000. وهذه الفكرة ليست غريبة" كما توحي بذلك مذكّرة لمجلس الأمن القومي وُزِّعت قبل الاجتماع. وأضاف إن المشروع طويل الأجل، لكنّ اتّخاذ القرارات مسبقاً سوف يمكّنهم من طلب المعدّات وقاذفات الهاون والمدفعية

وإنشاء البنية التحتية وتطوير التدريب. فبترايوس، وإن كان يعلم أن عدة طُرق قد تُفضي إلى تحقيق الهدف فإنه يفضل الطريق الواضحة المرسومة سلفاً.

وافق مولن على الفكرة في حين أن غيتس الذي لا يرى ضرورة لكلّ هذا العدد اكتفى بالتعليق قائلاً: "من حسنات هذه الفكرة أن الوضع النهائي محدّد بوضوح".

بدا المشروع بالنسبة لجونز شبيهاً بالإمبراطورية التي بُنيت من أجل العراق، وهذا هو بالضبط ما لا يريده الرئيس في أفغانستان. لكنّه لم يقل شيئاً مفسِحاً المجال لتدخُّل نائب الرئيس.

طرح بايدن السؤال: "هل هذا الأمر ممكِن عمَليّاً؟" فمن ناحية الجيش، إنّ مسيرة التدريب حالياً هي بمعدّل 2000 مجنّد جديد كل شهر. واستناداً إلى هذا المعدّل، فإن الوصول إلى العدد المطلوب سيستغرق ستّ سنوات، من دون حساب التناقص مع أن معدّلاته مرتفعة. أما بالنسبة للشرطة فالوضع أسوأ حالاً – لأن الذين يغادرون الشرطة أكثر من الذين يدخلون.

غير أن القادة العسكريين ظلّوا مصرّين على فكرة 400,000 رجل، وتشبثوا بها كأنّها نصّ مقدّس. ولمّا زاد إصرارهم وعنادهم حمّل عليهم بايدن غاضباً. والواقع أنّ نائب الرئيس كان يشعر أنه في غياب الرئيس يستطيع التكلّم بحريّة أكبر، حتى إن أحد المشاركين في الاجتماع شبّهه بمن يمرّ في حالة اضطراب. وصف نائب الرئيس هدف رفع العدد إلى 400,000 بالفكرة الجوفاء وهو ينكّر بالأعداد السخيفة التي طالب بها رامسفلد إبّان حرب العراق. وهمّ ببدء استجواب هجومي، لكن بترايوس وماكريستال لم يتزحزحا عن موقفهما. وأضافا إن المسألة ليست مسألة تخطيط فحسب بل يجب إنشاء نظام فاعل للتدريب يتكوّن من مدارس وأبنية وفِرَق تجنيد وكتب إرشادية وعناصر بشرية وبنية تحتية متكاملة. وهذه ليست عملية عابرة بل تستلزم وقتاً طويلاً.

كان موقف بترايوس يستند إلى إنجازاته السابقة، فهو قد ترأس قيادة التدريب في العراق حوالى 15 شهراً ابتداءً من العام 2004. وقد وضعته مجلة

"نيوزويك" على غلافها حين تولى تلك المهمّة وطرحت السؤال في العنوان: "هل يستطيع هذا الرجل أن ينقذ العراق؟"

واحسّ كلّ مَن في غرفة الاجتماع أن السؤال المطروح في تلك اللحظة هو: "هل يستطيع هذا الرجل ان ينقذ أفغانستان؟"

استمرّ ماكريستال في التمسّك بالهدف نفسه في لجتماع متابعة مع الرئيس.

ساله أوباما: كم تبلغ تكاليف هذا المشروع؟

جاءت الأرقام في اجتماع لاحق. أعرب الرئيس عن دهشته واستغرابه وقال: "هل أفهم من ذلك أن خروجنا من هناك مرهون بالتوصل إلى هذا المستوى؟ وإذا التزمنا بذلك نكون قد الزمنا انفسنا بتكبُّد 55 بليون دولار للسير بالمشروع ثم بفاتورة سنوية مقدارها 8 بلايين دولار إلى ما شاء الله. لكن ما هو سِرّ هذا الرقم 400,000؟ وكيف توصّلتم إليه؟"

استفهم دونيلون ولوت وموظفو مجلس الأمن القومي من ماكريستال وفريقه عن الطريقة التي اعتمدوها في حساباتهم. وكانت الإجابة المختصَرة إن الحسابات تستند إلى المعادلة المعروفة في مكافحة التمرّد، وهي أن تكون القوات بمعدّل عنصر واحد لكلّ 40 ـ 50 شخصاً من السكان. لكنّ المستوى المستهدف لقوات الأمن الوطني الأفغانية فيه خلل. فأعمال التمرّد ليست منتشرة في كافة انحاء البلاد، بل هي محصورة غالباً في جزء منها يُطلق عليه اسم بشتونستان [اراضي البشتون]. ويشار إلى أنّ حوالى 42 بالمئة من شعب أفغانستان هم من البشتون. لذا فلا خوف مثلاً من طالبان في مناطق الطاجيك ـ وهؤلاء يشكّلون ما لا يقلّ عن 27 بالمئة من مُجمَل السكان ـ لأن طالبان لا يمكنها التواجد في تلك المناطق نظراً لعداوة الطاجيك.

قال لوت للرئيس: "إن حال قوات الشرطة لا تبشّر بالخير. وكل المعلومات المعطاة عنها مموّهة ولا تعكس واقعها المزري". واقترح على أوباما ملاحقة هذه الناحية.

سأل أوباما في اجتماع آخر: ما هي مخاطر احتمال عدم تمكّنكم من التوصل إلى هذه الأعداد بالمستويات اللائقة؟

لم يتمكّن ماكريستال من الإجابة في اجتماعين لاحقين، فأضاف لوت السؤال إلى لائحة الأسئلة التي تنتظر إجابات في الجلسة التالية.

وأخيراً جاء ماكريستال بإجابته: بالنسبة للجيش الأفغاني، درجة المخاطرة متوسّطة. أما بالنسبة للشرطة الأفغانية فالمخاطر كبيرة جداً.

ثم سأل الرئيس: "أخبروني، ما هو الدليل على أن هذا الأمر ضروريّ أو ممكن عمليًّا؟" لم يأتِ أحد بإجابة شافية. كان ذلك نقطة تحوّل بالنسبة لأوباما، فهذا المشروع لرفع عدد القوات الأفغانية إلى 400,000 لم ينسجم مع طريقة تفكير أوباما ومنطقه الذي يستند إلى الأدلة والبراهين. أي أن الخطّة برمّتها هي خطّة وهميّة مغلّفة برسوم وجداول ومعادلات نظرية.

قال أوباما: "هذا عَرْض مشوب بالسذاجة"، وهو لن يوافق على خطّة متهوّرة بهذا الشكل. وطالب العسكريين، بدلاً من ذلك، بوضع أهداف لقوات الأمن الوطني الأفغانية على أساس متدرّج سنة بعد سنة. ولم يكن موقفه ذاك إلّا إعلاناً صريحاً عن رفض مشروعهم ودليلاً على اقتناعه بأنّ نموذج العراق لا يناسب أفغانستان.

كان غيتس مغتماً خلال رحلة العودة من احتفال أُقيم في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر بذكرى 13 شخصاً قُتلوا في قاعدة فورت هود، تكساس، حين أطلق عليهم النار الرائد في الجيش الأمريكي نضال مالك حسن. لاحظ جيف موريل السكرتير الصحفي للبنتاغون أنّ غيتس يدوّن ملاحظات خاصّة بالاجتماع القادم مع أوباما.

سأله موريل: "هل ستستخدم هذه الملاحظات في اجتماع؟"

فأجابه غيتس: "نعمْ".

ردّ موريل قائلاً: "علينا أن نراجع هذه الملاحظات كالعادة". فالخطّ كان رديئاً والنصّ مليء بسِهام صغيرة وعلامات. وأردف موريل "أي أن ننسخها ونحرّرها". فالبنتاغون حريص على نظافة وترتيب كل أعماله.

أجاب غيتس ساخطاً: "لا قطعاً". فهو قد أمضى ساعات وساعات يفكّر ويتأمّل مليّاً. "هذا عملي أنا، وأريد أن يعلم الجميع ذلك. هذه هي آرائي، وهذا تحليلي. إنّه نتيجة عزمي وتصميمي". إذ إنّه عمل جاهداً وأراد أن يعلم الجميع في غرفة العمليات أنه "ليس من عمل مساعديه".

أعرب جونز عن قلقه من تدخُّل مدير الاستخبارات الوطنية بلير في كثير من النصائح في مجال السياسات، واقترح إقصاءه عن اجتماعات دراسة الاستراتيجية.

لكنْ إذا أُقصي بلير فينبغي أيضاً إبعاد بانيتا. وبما أن الرئيس لا يريد حضور بلير فقد استُثني مسؤولا الاستخبارات كلاهما من الدعوة لحضور بقية اجتماعات دراسة الاستراتيجية. وأخبرهما جونز أنّ الجميع أصبحوا مطّلعين تماماً على الصورة، من زاوية المخابرات، لذا لا حاجة لوجودهما في الاجتماعات.

تحيَّر بلير، أمّا بانيتا المسؤول عن فرق المطاردة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان التي تضمّ 3,000 رجل فليس له دور في مناقشة عدد القوات.

23

وصل الرئيس أوباما وزوجته ميشيل ظهر يوم الأربعاء 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو يوم المحاربين القدامى، إلى مقبرة أرلنغتون، وكان الجوّ ماطراً بارداً. جالا في القسم رقم ـ 60 حيث يرقد الجنود القتلى الذين سقطوا في حربي العراق وأفغانستان. وقد سَمّى أحد الكتّاب ذلك القسم "البقعة الأشدّ حزناً في أمريكا". مرّ أوباما بمحاذاة صفوف شواهد الأضرحة الصغيرة البيضاء ليحيّي أقارب ضحايا الحرب وأصدقاءهم. وقد تجمّعت قطرات المطر الكثيفة على شعره ووجهه ومعطفه الأسود. ولوحظت أعمال حفر في التربة النديّة لإعداد مقابر جديدة.

كان الناطق باسم البنتاغون جيف موريل يعمل مع القنوات التلفزيونية، فيحضر غالباً وراء الكواليس وهو يزعق ويراقب الشاشات المحيطة القريبة والبعيدة كأنّه سائق يستطلع الطريق أمامه. والهدف من ذلك التأكّد من تنفيذ تعليمات غيتس بأن يظلّ العسكريّون بعيدين عن الأضواء في فترة دراسة الاستراتيجية.

في حوالى الساعة 2 ظهراً من يوم المحاربين القدامى سمع موريل إعلاناً على قناة سي إن إن بأنّها ستبثّ مقابلة حصرية مع الجنرال بترايوس. لكن كان ممنوعاً على أي شخص من البنتاغون أو العسكريين الظهور على التلفزيون لأي سبب كان.

قالت مقدّمة البرامج الإخبارية في قناة سي إن إن كايرا فيليبس: "أريدكم

أن تلمسوا إنسانية قائد يطبّق فعلاً التزاماته تجاه جنوده. وهذا ما أنقذ حياة أحد جنودنا".

وظهر على الشاشة ديف بترايوس في قاعة المؤتمرات الصحفية في البيت الأبيض. مهلاً، مهلاً، ما هذا؟! لم يُطلع أحد موريل على أمر هذه المقابلة. أيُعقل أن تكون مسجّلة مُسبقاً؟ كلّا. فهذا بَثّ حَيّ من داخل الجناح الغربي مباشرة في عِزّ مناقشات الاستراتيجية.

تحدّث بترايوس عن الملازم الأول برايان بريتان الذي نجا بصعوبة حين مرّت سيارته العسكرية فوق متفجرة على جانب الطريق بقوّة 44 رطلاً إنكليزياً في أفغانستان قبل سنة ونصف. وقد مزّق الانفجار ساقيه اللتين بُترتا ووقع في غيبوبة من جراء أضرار دماغية، ورقد في مستشفى والتريد العسكري.

زار بترايوس بريتان في يوم 4 تموز/يوليو 2008. كان راقداً بلا حراك في سريره في المستشفى وعيناه مفتوحتان لكن من دون أن يرى مَن حوله. وهنا ـ وفقاً لتعبير المنيعة الحماسي ـ قام بترايوس بعمل "خارق لم يستطع الأطباء ولا أفراد العائلة القيام به".

أدى بريتان خدمته في فوج المشاة ـ 506، تلك الوحدة المعروفة باسم "عصبة الإخوة" والذائعة الصيت منذ هبوطها بالمظلّات في يوم إنزال قوات الحلفاء في النورماندي أثناء الحرب العالمية الثانية. ذكّر بترايوس الملازم الأول بريتان بشعار الفوج: "كاراهي". لاحت من الجندي بارقة حياة خاطفة، فقرّر بترايوس إعادة الكَرّة. وقف هو والمعاون الذي يرافقه، وعدّا حتى الثلاثة وصاحا معاً: "كاراهي!"

وأفاق الجندي الشابّ كأنّه لعازر، إذ انتفض رأسه وفخذاه في الهواء لدى سماع تلك الصرخة المألوفة المأخوذة من لغة الهنود الحمر الشيروكي ومعناها "كُنْ متميّزاً". وقد شُفي بريتان ومشى ثانية وأنشأ، بإيحاء من بترايوس، مؤسسة لمساعدة قدامى المحاربين المصابين.

أشارت مقدّمة البرنامج إلى أن بترايوس سيدخل بعد 10 دقائق إلى غرفة

العمليات لحضور الاجتماع الثامن لمجلس الحرب برئاسة أوباما. وسألته: هل سيقرّ أوباما طلب إرسال 40,000 جندي إضافي إلى أفغانستان؟

أجاب بترايوس وشعار البيت الأبيض بادٍ فوق كتفه: "هذا الأمر عائد للرئيس بالطبع. وأكرّر أن واجبنا هو أن نزوّده بآرائنا العسكرية على أكمل وجه".

ثم طرحَت عليه مقدِّمة البرنامج سؤالاً أخيراً عما إذا كان سيرشح نفسه للانتخابات الرئاسية في العام 2012. إذ إنّ الجمهوريين يعتقدون أنه مؤهّل ليكون مرشّحاً بارزاً. فنفى بترايوس ذلك.

اغتاظ موريل لأنه من المفترض ألّا يجري بترايوس أي مقابلة تلفزيونية لا حول أفغانستان وباكستان ولا حول طموحاته الرئاسية بالطبع. وكان يجدر بالجنرال أن يعي هذا الأمر خصوصاً بعد أن أثارت تصريحاته لأحد كُتّاب صحيفة واشنطن بوست حول الحاجة إلى مكافحة التمرّد، في شهر أيلول/ سبتمبر، غضب الرئيس.

اتّصل موريل لاحقاً بالعقيد إيريك غنهاس، الناطق باسم بترايوس.

صاح به: "ما هذا العمل؟"

أجاب غنهاس: إنها قصة مناسبة ليوم المحاربين القدامى.

فرَدّ موريل: "تبّاً لك!". فهو يعلم كيف يستغل بترايوس كل الفرص باستمرار لتظهير صورته الإعلامية. وها هي محاولته الأخيرة حيث أظهر نفسه صانعَ معجزات يشفي المرضى. واختار الحديث عن ذلك من البيت الأبيض بالذات قبيل اجتماع برئاسة الرئيس.

سأله موريل: "لماذا لم يتمّ إعلامي بإجراء هذه المقابلة؟" لم يكن موريل يعلم أنّ غنهاس موجود مع بترايوس، وناوَلَ الجنرال هاتفَه الخلوي.

أقرّ بترايوس بأنّه كان على غنهاس أن يُطلعه على ذلك، مضيفاً أنّه ربما ينبغي على البنتاغون ألّا يكمّ فم قائد القيادة المركزية.

وقال بترايوس: "متى ستقتنعون بأنّي خبير في هذه الأشياء، وأعرف ماذا أقول وكيف أخدم القضية وأشرح المواقف".

حين دخل أوباما غرفة العمليات حيث تُعقد الجلسة الثامنة لبحث الاستراتيجية، اعتذرَ عن تأخّره ثمّ قال ساخراً: "كنتُ منشغلاً بالقراءة عمّا نقوم به في صحيفة وول ستريت جورنال".

وقد أوردت الصحيفة على لسان "مسؤول عسكري رفيع" أنه سيُقدِّم للرئيس خيار جديد بإرسال 30,000 ـ 35,000 جندي إضافي. ولم تذكر الصحيفة أنّ هذا هو الاقتراح الذي أعدّته وزارة الدفاع بناء على طلب جونز في مذكّرته المؤرّخة في 27 تشرين الأول/أكتوبر. غضبَ أوباما لاستمرار التسريبات التي تعهّد غيتس ومولن بوضع حدّ لها.

كانت المشكلة الأكبر هي أنّهم ما زالوا يتجادلون في الأسئلة الأساسية: ما هي المهمّة؟ ماذا نحاول أن نفعل؟ ما هي الأهداف؟ ولأيّ غاية؟ مرّت الجلسات في معالجة هذه الأسئلة جلسةً تلو الأخرى، ولكنّها ظلّت عالقة بلا إجابات بعد حوالى شهرين من العمل. لاحظ الذين يعرفون أوباما عن كثب منذ أيام الحملة الانتخابية أنه كان محبَطاً ومنفعلاً.

بدا الأدميرال مولن بعَرْض "باوربوينت" عنوانه "عرض معلومات للرئيس، إعداد رئيس هيئة رؤساء الأركان، 11 تشرين الثاني/نوفمبر". عرَضت الشرائح حججاً أشبه بالحرب النفسية، وأكدت مبدأ أهمية التصميم والعزيمة للدلالة على أن الحرب ليست إلّا لعبة تكتيكات. وكانت الفكرة الأبرز التشديد على ضرورة الالتزام، وهذه هي الرسالة التي يجب إيصالها إلى الأفغان. وما لم يقله مولن صراحة هو أنّ الالتزام يبدأ من أعلى الهرم عند الرئيس. كما إنّ مكافحة التمرّد تعني جعل الناس يشعرون بالأمان. وتلك الفكرة مأخوذة مباشرة من أسلوب عمل بترايوس ـ المعيار هو الإدراك الحسّيّ في أغلب الأحيان.

قال مولن: "العزم يضاعف القوة، وله تأثير نفسي بالغ".

وتابع بحثه بالقول: "العزم الذي نظهره سيرسل إشارات للكثيرين من المعنيّين". فإذا ما أثبتناه فإنه سيُضعِفُ "قوّة اندفاع طالبان ويؤثّر في نظرة الشعب الأفغاني إلى مستقبله مع حكومته".

"وسيكون له وقع على استمرار التزام حلف شمال الأطلسي والحلفاء، كما إنه سيحثّ الباكستانيين على مواصلة جهودهم في مكافحة التمرّد في مناطقهم المحاذية للحدود".

"وهو، بالإضافة إلى ذلك، طاقة قادرة على إحداث تأثيرات سياسية ودبلوماسية تدفع مسيرة إعادة الدمج والمصالحة وتنفي الحاجة لقوات إضافية" ـ والمقصود، على الأرجح: زيادة عن 40,000 رجل ـ "وذلك بإشاعة الإحساس بضرورة ذلك". وهذا، بشكل عامّ "فرصة هامة للتأثير على حساباتهم الاستراتيجية".

رأى جونز أنّ المناقشات أخذت تتبلوَر.

قال ملمِّحاً إلى نوع من الإجماع: "هدفنا هو سلب طالبان القدرة على التهديد بإسقاط الدولة الأفغانية وتوفير ملاذ آمن للقاعدة وليس هدفنا هزيمة طالبان أو القضاء عليها. ويجب ألّا تتعدّى الغايات العسكرية المستويات اللازمة لتحقيق هذا الهدف".

وعلّق بايدن قائلاً: "آمل ألّا نوسّع هذا الهدف".

وقال غيتس: "علينا أن نحرم طالبان من قدرة السيطرة على البلاد".

تدخّل بترايوس موضحاً: "بكلام أدقّ، علينا أن نمنعهم من الوصول والتمكّن من الهيمنة على المراكز السكانية الكبرى والمناطق المُنتِجة وخطوط المواصلات".

وأضاف إنّ تعطيل طالبان هو، بشكل عام، أمر غير كافٍ. أي أنّ إفقادهم توازنهم لا يفي بالغرض لأنه ذو تأثير مؤقّت. ولأن الأفغان لن يتمكّنوا من تولي مسؤولية الوضع الأمني بأنفسهم في وقت قريب فينبغي أن يكون الهدف هو منع طالبان من الوصول إلى السكان.

وأعرب ماكريستال عن موافقته على رأي رئيسه وقال: "المطلوب هو أكثر من تعطيل طالبان".

ووافق غيتس على آراء جنرالاته.

أمّا بايدن فسألهم: ما هو المطلوب حقًّا؟

قال ماكريستال: "الأساس هو وقف قوة اندفاعهم وتوفير الأمن لجزء كبير من السكان وخطوط المواصلات". وأضاف إن خياره بإرسال 40,000 جندي إضافي "لا يؤمن بالكامل متطلبات مكافحة التمرّد"، وخيار إضافة 85,000 جندي أقرب إلى ذلك، لكنّهم اتّفقوا على أنّ المؤسسة العسكرية لا يمكنها توفير ذلك العدد الكبير.

وبدا أنّ بترايوس وماكريستال يسعيان للعودة إلى بحث "هزيمة" طالبان. ومع أنّ كبار المسؤولين قد اتفقوا سابقاً على تجنُّب هدف هزيمة طالبان بالمعنى التقليدي، فها هم الجنرالات يحاولون أن يبرهنوا أنّ تعطيل طالبان لا يفي بالمُرام.

قال الرئيس: "فلنحاول التوفيق بين موقف جو وموقف ديف".

رأى غيتس أنّ المشكلة هي بالأحرى مشكلة صياغة لغوية وليست خلافاً حقيقياً، وأضاف: "نريد تأمين الوقت والمجال لحفظ استقرار ذلك البلد وبناء القوات اللازمة لمقاومة حركات التمرّد".

تدخّلَ أوباما لحَسْم الجدال الدائر: "الهدف هو تعطيل طالبان. وإني أُعرِّف 'التعطيل' على الشكل التالي: إضعاف قدرة (طالبان) إلى الدرجة التي تسمح لقوات الأمن الوطني الأفغانية بتولّي وضع الأمن. فالتعطيل لا يعني تبديدهم، بل يعني إضعاف قدراتهم". وقال إنّه يحبّذ فكرة توفير الأمن لجزء كبير من السكان - ليس لهم كلهم - وخطوط المواصلات.

وتساءل بايدن عمّا إذا كان بالإمكان تحوُّل طالبان كما تحوّل حزب الله في لبنان إذ إن ذلك الحزب المتطرّف قد دخل في العملية الديمقراطية وحاز مقاعد في البرلمان.

قال أوباما: "النقطة الجوهرية التي يشير إليها جو هنا والتي أؤيده فيها هي أنّنا لا ننشد دولة قومية مثالية، فذلك يتجاوز الإمكانيات المُتاحة".

وأردف غيتس: "طبعاً، لا خلاف في ذلك. ينبغي التوصل إلى إعادة الاندماج والمصالحة، لكن علينا أن نحدِّد ـ بدقّة ـ النقطة التي تصبح طالبان عندها خطراً يهدِّد هذه الجهود".

عاد بترايوس إلى الإصرار على ضرورة توفير الأمن للتجمعات السكانية الكبرى.

وقال مولن: "يلزمنا فترة تتراوح بين 18 و24 شهراً للتثبّت من نجاح هذه المسيرة أو فشلها". فزاد بذلك ستة أشهر على المدة التي اقترحها غيتس بين 12 و18 شهراً. وأردف قائلاً: "تعطيل طالبان لا يكفي".

غريب! ألم يكن مولن يُصغي لما يُقال؟! لم يُعلِّق أحد بكلمة مع أنّ ما قاله يتناقض كليًّا مع رأي الرئيس القاطع بأن الهدف هو "تعطيل" طالبان. وكرِّر مولن القول "علينا إبطال زخم تحرّكهم".

والمعروف أن ترداد معزوفة "زخم التحرّك" أو "قوة الاندفاع" هو الأسلوب الذي يتبعه العسكريّون في التعبير عن عدم انتصارهم. وأضاف مولن: "لذا فإن القوّة الإضافية من 40,000 رجل تشكّل الفرصة الأفضل لحماية السكان".

قال غيتس: "يجب أن يكون لدينا خطّة تنصّ على أنّنا بعد فترة بين 18 و24 شهراً سنبدأ بتخفيض عدد قواتنا وإخراجهم تدريجيًّا. وهذا أيضاً سيضع القادة الأفغان أمام مسؤولياتهم".

كانت تلك لحظة مثيرة حاسمة بالنسبة للرئيس، إذ إنّ غيتس قد قال إنهم سيباشرون تخفيض عدد القوات الأمريكية أو إخراجهم تدريجياً بعد فترة 18 إلى 24 شهراً. إذاً فليكن ذلك بداية استراتيجية الخروج التي يريدها الرئيس حتماً. لكنّ الرئيس ذهبَ أبعد من ذلك: لِمَ لا نلتزم الآن بإضافة 25,000 جندي فقط؟ ثمّ يمكننا بعد ذلك إضافة لواء آخر إذا دعت الحاجة. "هل نستطيع أن نأمر الآن بإرسال لواءين، ثم نرى بعد ذلك؟ وهل من الضروري إرسال كل القوات الآن دفعة واحدة؟"

أجاب غيتس وبترايوس أنّ هذا الأسلوب قد نوقش بالنسبة لحرب العراق. واعتبرا أن إرسال القوات على دفعات سيثير تأويلات في وسائل الإعلام وتساؤلات حول الأعداد التي يمكن أن تُضاف في فترات مختلفة ـ ممّا سيخلق توقّعات وشكوكاً ويشكّل عناوين صحفية صارخة ويجعل الوضع يبدو كأننا نخسر الحرب ونحتاج لطلب المزيد من القوات(*).

وكان السؤال الذي وافق الجميع على طرحه هو: ما هو الشيء الذي ينبغي عمله كي تكون رسالتنا لكرزاي واضحة جداً وذات فعالية؟

قرأ بايدن مقاطع من برقية كان قد أرسلها السفير إيكنبري ـ تتضمن تساؤلات حول إمكانية كون كرزاي الشريك المناسب وعمّا إذا كانت إضافة 40,000 جندي ستُحدث فارقاً كبيراً. وذلك ما كان دونيلون قد طلب من السفير تفصيله في البرقية.

قال إيكنبري: "إنّ زيادة القوات المقترحة سوف تستتبع تكاليف باهظة جدًّا وتؤدّي إلى وجود عسكري أمريكي واسع غير محدود في أفغانستان، مما يزيد الحاجة إلى رفع عدد المدنيين الموجودين حالياً. كما إنّ توسيع دور الولايات المتحدة والدول الأخرى في مجال الأمن والحكم سوف يعمّق اتّكال الأفغان على الغير، في المدى القريب على أقلّ تقدير، ويورّط القوات الأمريكية في مهمّة لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية وحدها".

واقترح إيكنبري، في برقية لاحقة، بدلاً من الموافقة على إرسال 40,000 جندي، "أن يشكّل البيت الأبيض لجنة خاصّة من خبراء مدنيّين وعسكريّين لدراسة استراتيجية أفغانستان ـ باكستان وكافة الخيارات المتاحة". على أن تجتمع اللجنة وتتداول حتى نهاية العام.

رأى بترايوس أنّ الأشواط التي قطعتها المناقشات تنفي الحاجة إلى مثل

(*) حين تمّ اختيار بترايوس لقيادة القوات في العراق، في نهاية العام 2006، أصرّ على التزام الرئيس بوش مسبقاً بإرسال خمسة ألوية، قائلاً: "لا تفكّروا في إرسالي إلى العراق إذا كنتم ستلتزمون بإرسال لواءين فقط".

هذا التعبير، وأن كل المسائل التي أثارَتها البرقية ـ على أهميتها ـ قد أُشبعت بحثاً.

كان مولن لا يزال غاضباً من إيكنبري ومستاءً من عدم عرض البرقيات على ماكريستال مسبقاً.

انتقل مولن إلى الشأن الراهن فعرض مجموعة من الخيارات من بينها الخيار الرابع الجديد ـ وهو الخيار المركّب الذي طوّره بايدن وكارترايت وأصرَّ الرئيس على أن يُدخِله العسكريون في الاحتمالات الواردة. وقد نُظِّم هذا العرض النهائي للخيارات في مباحثات مغلقة عبر الهاتف أو الفيديو المأمون بين غيتس وبترايوس وماكريستال:

- الخيار رقم ـ1 هو 85,000 جندي ـ نكرَ مولن أنّه مستحيل إذ إنّ الجميع قد وافقوا على أنّ الزيادة بهذا القدر غير متيسِّرة.

اعتبر ماكدونو أنّه من المسيء للمسؤولين العسكريين أنّ غيتس ومولن وبترايوس وماكريستال، بعدَ شهرين من المداولات، وضعوا أمام الرئيس خياراً يعتبرونه غير واقعي.

- الخيار رقم ـ 2 هو 40,000 جندي. وهو الذي يعتقد العسكريّون أنه يوفّر أفضل فرصة لحماية السكان.
- الخيار الجديد رقم ـ 12 هو بين 30,000 و35,000 ـ جندي، على أن تتمّ هذه الزيادة بشكل متصاعد على امتداد 24 شهراً، وهو الاقتراح الذي قدّمه غيتس في منكّرته المؤرّخة في 30 تشرين الأول/أكتوبر. إذاً لقد صدقت صحيفة وول ستريت جورنال! تضمّ هذه الزيادة ثلاثة ألوية مقاتلة وتتطلّب مناشدة دول حلف الناتو تأمين لواء رابع و"تنطوي على هامش مجازفة أكبر في تطوير قوات الأمن المحلية". ويمكن وضع القرار بشأن اللواء الأمريكي الرابع في الخيار رقم ـ 2 في الانتظار وإفساح المجال أمام أوباما ليقرِّر بشأنه في شهر كانون الأول/ديسمبر 2010.
- الخيار المركّب، وهو 20,000 أو لواءان. والغاية الأساسية منه تعطيل

طالبان بضربات مكافحة الإرهاب وتدريب القوات الأفغانية. وهو الاقتراح الذي خرج به نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان كارترايت من المناورة العسكرية النظرية التي أجريت في 14 تشرين الأول/أكتوبر وصاغه بالاشتراك مع رؤساء الأركان بناءً على طلب بايدن. وقد عرضه مولن ببرود وفتور.

كان بترايوس قلقاً، فقد أزعجه ذلك الخيار المركّب لأنّه يُنكر استراتيجيته في مكافحة التمرد لحماية الشعب، وهو لا يستحق النظر بأمره. والأنكى من ذلك أنّه، في خلال السعي للتوصل إلى المزيد من الخيارات، بدأ هذا الخيار الضعيف يلاقي القبول.

قال بترايوس: "حين نرسل الجنود ونقاتل هنا وهناك ونعطّل الأعداء، فإننا نزيد عدد أعدائنا، لأن كل ما نفعله هو التحرّك من مكان لآخر ومحاولة قتل الأشرار أو القبض عليهم، فيختفي هؤلاء ويختبئون فنعود أدراجنا. فماذا نكون قد حقّقنا؟" فإذا ما جعلنا الناس ينفرون منّا ـ وهذا نقيض ما ترمي إليه مكافحة التمرّد ـ لا نكون قد ألحقنا أي ضرّر بالأعداء لأنّ "العمليات التي نقوم بها لا أهداف لها".

ومضى بترايوس قائلاً: "ليست هذه عمليات خاطفة بل هي عمل متواصل". لدينا وحدات صغيرة سريعة الحركة تابعة لقيادة العمليات الخاصة المشتركة "تقوم بالعمليات الخاطفة، وهي دقيقة للغاية وواسعة الإمكانيات ومزوّدة بالدعم والمساندة وتستفيد من معلومات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. كما إنّ سائر مراكز المخابرات موضوعة في خدمتها. أمّا هذه القوات فهي قوات تقليدية لا يمكن تعزيزها وتمكينها بالقدر نفسه. كما إن هناك حدوداً لما يمكن أن يكون لديك من أهداف دقيقة في أي وقت. لذا فإنك تخرج وتتجوّل كأنّك تحرّك وكر الدبابير وتنتظر ردّة فعلها، والنتيجة في هذه الحالة معروفة".

ثمّ قال: "لا يمكننا استخدام لواءين لتعطيل العدوّ. سوف نرفع عدد عناصر العمليات الخاصة المشتركة وسنجعل من ضمنهم قوة صغيرة لتعطيل العدوّ".

وعاد بترايوس إلى الحديث عن العراق.

"هذا ما فعلناه في العراق. لقد استخدمنا، في الواقع، كتيبة من الفرقة 82 المحمولة جوًا دُرِّبَت خصيصاً وأُهِّلت وجُهِّزت في صيف العام 2007، وهي المُسمّاة قوة العمليات 'فالكون' [الصقر]. كانت تقوم بعمليات ولكنّها كانت مزوّدة بكل قوات الدعم اللازمة تماماً مثل قوات العمليات الخاصة. علماً بأنها كانت تقتحم الأماكن التي نعلم بوجود الأعداء فيها، فتعمد بالدرجة الأولى إلى جعلهم يخرجون، فتتمكّن بقية قوات العمليات الخاصّة من الانقضاض عليهم. والمهمّ هو أن تلك العمليات كانت توفّر لها المساندة بشكل دقيق جداً لأنها تنطوي على مَخاطر جمّة، إذ يجب أن تكون كل قدرات التدخّل والمساعدة جاهزة في حال ساءت الأمور. وكان بمقدورنا إجراء تلك العمليات ليلاً حين يمكن الاستعانة بطائرات إيه سي ـ 130 وكل قوات الدعم الأخرى التي يمكننا حشدها بحيث يتعذّر على العدو مضاهاتها". وذكر أنهم ما كانوا يستطيعون أن يستخدموا في هذه العمليات سرايا تفوق أعدادها بضع مئات من الجنود.

كما إن تلك العمليات نُفِّذت في الأيام الصعبة في العراق في المناطق التي كانت في قبضة الأعداء حيث تستطيع القوات الأمريكية الهجوم من دون أن تحمل همّ حماية السكان.

واقترح إمكانية اعتماد طريقة مماثلة في أفغانستان بمساندة الاستخبارات وقوات الدعم والمساندة الأخرى. لكن لا يمكن القيام بعمليات مماثلة على غرار قوة العمليات "فالكون" بواسطة لواء واحد ـ وتعداده يساوي ثلاثة أضعاف الكتيبة على الأقلّ ـ وذلك نظراً لكثرة طائرات الهليكوبتر وأعمال الاستخبارات اللازمة. والنقطة الأساسية التي يشدّد عليها بترايوس هي: لا يمكن القيام بمكافحة الإرهاب بواسطة ألوية المشاة. كما استشهد بالمناورة النظرية "الرؤيا

الثاقبة" التي توصّلت إلى أن خيار إضافة 20,000 جندي لا يجدي نفعاً. لكن الاعتماد على تلك المناورة كان مناورة بحدّ ذاته، فكأنه يوحي بالاعتماد على تحليل حيادي جدّي في حين أن تلك المناورة كانت مجرّد أحاديث ومناقشات. يُضاف إلى ذلك أن الشخصين الوحيدين القادرين على شرح وتوضيح هذا الخيار لم يكونا في الاجتماع، وهما مدير الاستخبارات الوطنية بلير والجنرال كارترايت.

تساءل أوباما: "إذاً، خيار إضافة 20,000 جندي ليس مناسباً؟"

ذلك صحيح. وأكمل غيتس ومولن وبترايوس وماكريستال وقالوا ما لا يرغب القائد الأعلى عادةً في سماعه: إذا لم يحصلوا على أكثر من 20,000 جندي فإنّهم لن يتمكّنوا من إنجاز المهمّة التي يصفها جونز الآن بأنّها "سلب طالبان القدرة على التهديد بإسقاط الدولة الأفغانية". كما إن مكافحة الإرهاب هي جزء من مكوّنات استراتيجيتهم. فهم ينوون زيادة عدد قوات مكافحة الإرهاب خلال الصيف القادم ضمن خطّة حملة كتيبة العمليات الخاصة ـ 714.

قال أوباما: "حسناً، إذا قلتم لي إنّنا لا نستطيع القيام بذلك وإنّكم أجريتم مناورة بشأنه فسأسَلّم بالأمر".

تسلّم بايدن فيما بعد تقريراً عن المناورة، أخبر الرئيس أنّ مزاعم مولن وبترايوس "كلام فارغ". فمن المستحيل التوصل إلى تلك الاستنتاجات بأنّ مثل تلك المناورة يمكن أن تثبت أنّ خيار "مكافحة التمرّد زائد" ليس فاعلاً. إذ كان بايدن يعتقد أن الرئيس قد أخذ المناورة بعين الاعتبار.

وفي لقاء لي مع الرئيس أوباما لم يبدر منه ما يشير إلى علمه بأن نتائج المناورة قد عُرضت عليه بشكل محرّف. لكنه قال: "إن القرارات التي اتّخذتُها، في نهاية الأمر، لم تكن مبنيّة على أساس أيّ مناورة".

كما إن الرئيس، في ذلك الاجتماع نفسه، تساءل: "إذا كان ستان بحاجة إلى 40000 جندي إضافي، فهل يجب أن يكونوا كلّهم أمريكيين؟ لِمَ لا تؤمّن دول حلف شمال الأطلسي جزءاً من هذه القوات؟

وجاء جواب العسكريين بأن قوات الحلف لا تمتلك دائماً من القدرات ما لدى قواتنا. إلّا أنهم تغاضوا عن التصريح بالحقيقة الواقعة وهي تنامي أمْرَكة الحرب. فقوّات كل دولة من دول الناتو تعمل وفق قواعد الاشتباك الخاصّة بها وترجع إلى وزارة الدفاع في حكومتها، وهذا يحدُّ من سلطة ماكريستال عليها مقابل سلطته المطلقة على القوات الأمريكية. لذا فإنّ هذه التركيبة المضعضَعة للقوات تُناقِض المبدأ الأساسيّ للحرب وهو وحدة القيادة.

إلّا أنّ جزءاً من القوات المقترحة البالغة 40,000 كان سيتولّى التدريب والمهمّات الأمنية، وهذا ما يمكن أن تقوم به قوّات الدول الأخرى، كما أشار أوباما. لذلك أعلن: "إنّي أريد أن يكون من ضمن الـ 40,000 جندي لواءٌ من دول حلف الناتو".

بدا بترايوس متشبّثاً بالحصول على اللواء الثالث. فقد تنازل غيتس عملياً عن اللواء الرابع، وخشي بترايوس أن يكون مصير اللواء الثالث قد أصبح في خطر، فقال: "ستان بحاجة ماسة إلى هذا اللواء كي يتمكّن من التخطيط، فعليه أن يضع الخطط للسنوات القليلة القادمة".

إذاً، بترايوس يفكّر على أساس جداول زمنية، لكنّ أوباما مثله كذلك. رفع الرئيس رسماً بيانياً أخضر اللون معنوناً "خيار بديل للمهمّة في أفغانستان" تظهر فيه دفعات نشر الجنود المُزمَعة في مسار متصاعد يصل إلى ذروته عند 108,000 جندي أمريكي بعد إضافة 40,000 خلال الخمسة عشر شهراً التالية. ثم ينحدر الخَطّ شيئاً فشيئاً حتى العودة إلى المستوى الحالي، 68,000 جندي، بعد ستّ سنوات.

قال أوباما متبرّماً: "بعد ستّ سنوات، نعود إلى حيث نحن الآن؟ هذه الخطّة تعيدنا إلى موقعنا الحالي بعد مرور ستّة أعوام! لن أوافق عليها".

كان ذلك القول توبيخاً جليًّا للعسكريّين بأجمعهم. ضاع شهران من العمل سُدًى، وها هو الرئيس يشمِّر عن ساعديه.

كان الرئيس سابقاً قد أجرى حديثاً خاصاً مع دونيلون ولوت، وقد أخبره

هذا الأخير أن جماعة البنتاغون لا يبذلون قصارى جهدهم. والدليل الساطع على ذلك هو هذا التناقض: فقد قالوا إن الوضع خطير جداً ويُنذر بالفشل الذريع خلال 12 شهراً، مع ذلك يطالبون بنشر 40,000 جندي إضافي في فترة تمتدّ إلى 15 شهراً. قد يبدو عمل البنتاغون والقادة العسكريّين منظّماً ومنطقيًّا وجدّيّاً، لكنّهم، كما يرى لوت ودونيلون، بحاجة إلى مراقبة.

قال أوباما في الاجتماع: "اسمعوا، الوضع هو كالآتي: لستُ أدري لِمَ نحتاج إلى كل هذا الوقت؟... لستُ أرى في هذا المُقترَح ما يمكن اعتباره تعظيماً لحجم القوّات!"

والتفتَ إلى بترايوس سائلاً: "لماذا يستغرق إرسال الجنود إلى هناك كلّ هذا الوقت؟ ما هي المدة التي استغرقها إرسالهم إلى العراق؟"

أجابه بترايوس: "لقد أعدَدْنا القوات بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2007". أي أن العملية استغرقت ستّة أشهر لإيصال 30,000 جندي قبل البدء بتوزيعهم وتمركزهم بالتدريج.

وتحوّلت نبرته إلى نبرة استجواب وهو يسأل: "ولِمَ يحتاج نشر الجنود هذه المرة إلى وقت أطول؟"

أوضح بترايوس الفوارق بين أفغانستان المحاطة باليابسة حيث ينبغي نقل المؤن في شاحنات عبر سلاسل جبلية وعلى طرقات خطِرة، من جهة، والعراق التي تمتاز بشبكة طرق أفضل وبوجود ميناء على الخليج العربي، من جهة أخرى.

أجاب أوباما: "أعلم أنّ الوضع مختلِف عن العراق، وأنّ أفغانستان ليست كالعراق. لذا لا أطالب باتّباع الخطّة نفسها، لكنّي أتطلّع إلى زيادة بالفعل لإيجاد الظروف الملائمة للتحوّل". فالرئيس كان ينتظر من العسكريّين ألّا يكتفوا بإيجاد طريقة للدخول إلى أفغانستان، بل أن يأتوا أيضاً بطريقة للخروج من هناك.

وأردف أوباما: "إذا عملنا بوتيرة أسرع، ألا يكون لذلك تأثير أعمق على الوضع السياسي في أفغانستان؟ ثم أشار إلى الخط البياني المتصاعد ببطء الذي

يصوّر الزيادات المرتقبة في القوات، وقال: "عليكم أن تُرجعوا هذا إلى الوراء. فإذا كان الوضع سيّئاً كما نعلم، لِمَ الانتظار حتى العام 2011 للوصول إلى العدد الأقصى؟"

حمل أوباما الرسم بيده ولوّح به كأنّه يقف في محكمة وبيده دليل الإدانة الدامغ. قال وهو يشير إلى المستوى الحالي البالغ 68,000 جندي: "مقدار القوات حالياً هو أكثر ممّا كان عليه حين دخلْنا". فقد كان حينئذ 35 ألفاً. واستأنف قائلاً: "لكن بعد خمس سنوات، سنكون حيث نحن الآن". وكان الرسم يُظهر أن عدد القوات في ذلك الحين سيكون حوالى 68,000. أي أنّ هذه الخطّة تقضي بأن يكون عدد الجنود في أفغانستان عند انتهاء حُكمه ـ سواء أكان ولاية واحدة أم اثنتين ـ أكثر ممّا كان عند تولّيه الرئاسة، ولن تستطيع الولايات المتحدة إنزال عدد قواتها في أفغانستان إلى 20,000 إلّا بعد انقضاء عهده.

مَرّر رودز ملاحظة مكتوبة لماكدونو، ورد فيها: عدد القوات الأمريكية في أفغانستان في العام 2016 أكبر ممّا كان حين تولّى منصبه!

كاد أوباما يهتزّ اضطراباً وهو يقول: "الحرب التي تستغرق بين ستّ سنوات وثماني سنوات بكلفة 50 بليون دولار كل عام ليست قطعاً في مصلحة الولايات المتحدة". تلك هي الخطة التي بين يديه، والجدول الزمني برمّته، من إرسال القوات إلى تخفيضها، طويل جدًّا. وأردف قائلاً: "والواقع أنه ينبغي علينا، خلال 18 إلى 24 شهراً، أن نفكّر كيف يمكننا البدء بتقليص وجودنا هناك وتخفيض عدد قواتنا. فهذا الالتزام لا يمكن أن يكون متواصلاً".

وانبرى بترايوس وأعلن بكلّ شجاعة عن اعتقاده بإمكانية إدخال جميع القوات في مهلة أقصاها منتصف العام التالي.

نظر الرئيس ثانية إلى الخيارات الأربعة التي عرضها مولن.

وقال متسائلاً: "أريد أن أستوضح الأمر جيّداً. أتسمحون؟" وأردف مباشرةً: "لقد قدّمتم لي أربعة خيارات، اثنان منها لا يمتّان إلى الواقع بصِلة" ـ

ويقصد خيار 85,000 جندي الذي يشبه الحلم والخيار المركّب بإضافة 20,000 جندي. وأشار إلى أن الخيارين الباقيين متقاربان جداً ـ وهما خيار الـ 40,000 جندي وخيار غيتس لإرسال ما بين 30,000 و35,000 جندي، وعلّق على ذلك بقوله: "هذا لا يكفي". ويظهر من طريقة عرض خيار غيتس (30 إلى 35 ألفاً) في الرسم البياني أنّ هذا الخيار ليس إلّا طريقة أخرى للوصول إلى 40,000 جندي بالكامل، ذلك لوجود نقطة لاتّخاذ قرار بشأن اللواء الرابع بعد مرور سنة، أي في شهر كانون الأول/ديسمبر 2010. وسأل الرئيس: إذاً، أليس الخيار رقم ـ 12 هو الخيار رقم ـ 2 نفسه من دون اللواء الأخير؟

أجاب ماكريستال: "بلى، هو كذلك".

قال أوباما: الخياران رقم ـ 2 ورقم ـ 12 هما، في الحقيقة واحد. "فأين خياراتي إذاً؟ لقد عرضتم عليّ، في الجوهر، خياراً واحداً". وأضاف متجهّماً: "أي أنّكم، في الواقع، لم تُتيحوا لي مجال الخيار. كان يُفترض أن نلتقي هنا اليوم لنناقش ثلاثة خيارات. لقد طلبتُ ثلاثة خيارات في اجتماع رؤساء الأركان المشتركة"، أي قبل عشرة أيام، "ووافقتم على العودة بعد العمل على الخيارات المطلوبة".

وأعلن مولن خلال الاجتماع: "أظنّ أنّ ما حاولنا فعله هنا هو تقديم عدد من الخيارات مع أنّنا نعتقد أنّ خيار ستان هو الأفضل".

إلّا أن أوباما أصرّ على موقفه قائلاً إنهم لم يأتوا بخيارات متنوّعة.

ساد السكون الغرفة وطالت لحظات الصمت.

وأخيراً قال مولن: "أجلْ، سيدي، إنّها كذلك". وقد علّق على ذلك لاحقاً: "لم أجدْ مَخرجاً آخر".

وكان أطياف فيتنام والعراق كانت تحوم في الأجواء محاوِلة استعادة الأيام التي كان فيها العسكريّون يُملون فعلاً إرادتهم في تقرير أحجام القوّات. وهذا هو الدرس الثاني في كتاب غوردون غولدشتاين عن ماكجورج بندي وفيتنام: "لا تتّكلوا على البيروقراطية لتنفيذ الأمور بالشكل الصحيح".

كرّر الرئيس طلبه بوجوب تقديم المواعيد على الخَطّ البياني مشدّداً على إدخال القوات بوتيرة أسرع وإخراجها بوتيرة أسرع. "تقولون لي إنّ المشكلة الاكبر التي نواجهها الآن هي أنّ طالبان تملك زمام المبادرة، وسبب طلب الموارد هذا هو أيضاً قوّة اندفاع طالبان. ومع ذلك لا تنوون إدخال كل هذه القوات إلى أفغانستان" قبل مرور سنة. "لن أُقدم على أي التزام يترك للرئيس الذي يأتي بعدي قوات في أفغانستان أكثر عدداً من العدد الذي ورثتُه".

وأضاف أوباما متحدِّثاً عن حكومة أفغانستان: "الحكومة هناك اتكاليّة وتعتمد على الغير. لو كنتُ مكان كرزاي لسُررت بذلك لأنّه يعفيني من بذل أي جهد".

وختم قائلاً: "هذا المشروع غير مقبول". وطالبَ بخيار آخر.

قال غيتس أخيراً: "أجلْ، سيّدي الرئيس، من واجبنا تجاهك أن نقدّم لك ذلك الخيار".

لكنّ ذلك الخيار لم يأتِ. وقد سألتُ الرئيس، بعد ذلك، بإلحاح مرّتين حول ما حدث وأسباب ذلك. فأخبرني أخيراً أنّه تدخّل شخصيًّا للمساعدة في وضع خيار جديد. قال: "الحقيقة أني ساهمتُ شخصياً في ذلك، وقد تكون مساهمتي في تلك العمليّة أكثر ممّا هو معهود عادةً".

بعد ذلك اتّصل بترايوس فوراً، بواسطة هاتف الفيديو المأمون، بفريقه اللوجستي الذي ينقل القوات والمؤن والذخائر مِن وإلى مناطق القتال.

قال مخاطباً إيّاهم بإعزاز: "حسناً يا شباب عالَم اللوجستيّات"، كما كان يحبّ أن يلقّب ذلك الفريق الذي يرأسه العميد كين دوود مسؤول التموين في القيادة. "لقد قدّمتُ تعهُّداً وأحتاج لمساعدتكم كي أفي به".

أجاب دوود: "أمرك سيّدي". وأطلعه بترايوس على أنه وعد الرئيس بإنجاز نقل كل القوات والمعدات إلى أفغانستان خلال النصف الأول من عام 2010. وأضاف: "يجب أن ندرس الأمر من كل جوانبه بلا استثناء ونكتشف كل إمكانات

اختصار المدد الزمنية". فالمسألة تتطلب ضغط الوقت إلى أقصى حَدّ.

وهكذا عاد العسكريون إلى التخطيط على اللوحات والجداول فيما شرع أوباما في رحلة إلى آسيا تدوم 10 أيام. اتّصل أوباما، من على متن الطائرة الرئاسية بغيتس.

قال له: "بوب، أريد أن أراجع معك ما تحدّثنا بشأنه". وكرّر ذِكْر العناصر الأساسية التي يطلب أن تكون عِماد الخيار الجديد.

فطمأنه غيتس قائلاً: "هذا هو ما نعمل على إعداده الآن".

أعرب أوباما لاحقاً أمام كبار مستشاريه عن مدى قلقه واستيائه. فالعسكريون كانوا "حقاً يُديرون الدفّة إلى حيث يريدون". فبعد أن يتمّ تجاوز معالجة مسألة قوات الدعم والمرونة التي يطلبونها، فإن خيارهم سيكون بين 40,000 و36,000.

كان الأمر مُضحِكاً "لن يعطوني أيّ اختيار".

وممّا أثار غضب الرئيس أيضاً أن العسكريين يريدون أن يُبقوا في أفغانستان أكثر من 100,000 جندي عدّة سنوات. "لن أترك كل هؤلاء هناك للرئيس الذي يأتي بعدي"، كما إن الخطة العسكرية "تؤثر سلباً على إمكانياتنا في مجالات أخرى. فهناك أشياء أخرى علينا القيام بها في الداخل وأمور ينبغي الاهتمام بها على الصعيد الدولي".

وقال أوباما إن الالتزام الدائم غير المحدود لوجود قواتنا في أفغانستان مسيء لمصالحنا بشكل عامّ. فهو أوّلاً سيزيد من اتّكالية حكومة كرزاي التي سترحّب بوجودنا المتواصل هناك للقيام عنها بالمهمّات الصعبة. ثانياً، هذه الخطّة لا تقود إلى مواجهة الفساد، كما إنّها تدعم حجّة طالبان بأننا ننوي احتلال البلاد بشكل دائم. لذا فإن الرئيس يرى أن مهمّة الموازنة بين الضرورات العسكرية وهذه المخاوف إنّما تقع على عاتقه شخصيًا.

"إذا قالوا لي إن تلك هي الموارد التي يحتاجونها فعلاً لوضع حدّ لقوّة

طالبان، إذاً ينبغي علينا القيام بذلك" بطريقة ما. "إنّما عليّ أن أجد السبيل لجعل هذا الخيار متلائماً مع كل ما أعتبره من مصالحنا الاستراتيجية في أفغانستان"، وهذه المصالح محدودة. لذا كان عليه وضع تصوّر لخروج قواتنا من أفغانستان.

وأشار أوباما إلى أنه لم يمانع في استمرار مناقشة الاستراتيجية كل تلك المدّة للابتعاد عن أجواء ما حدث في مطلع الخريف حين نُشرت دراسة ماكريستال وألقى ماكريستال نفسه تلك الكلمة في لندن. إذ إنّ هاتين الحادثتين قد خلقتا الانطباع بأن القادة العسكريين يطوّقونه. لذا قال أوباما إنه يرغب في أن يكون قراره النهائي مبنيّاً على أساس مشاورته مع القادة العسكريين لا أن يكون قراراً مفروضاً عليه. فيجب إذاً أن يُخرج نفسه ويُخرج معه البلاد من ذلك المأزق. ولا يمكن أن يسمح بأن تسلب الحرب كل إمكانات البلاد في المجالات الأخرى. وبما أن جانباً كبيراً من هذه الحرب يتعلّق بطبيعة مواجهة الولايات المتحدة لحركات التمرّد المحلية فلن تكون هناك احتفالات انتصار في النهاية. ويُذكر أن من أهم انتقاداته لإدارة بوش كثرة الكلام على النصر بالرغم من عدم إمكانية تحقيقه.

لقد انتقد أوباما في حملته الانتخابية آراء بوش وأساليبه، إلّا أنّ البعض، ومنهم دونيلون، يعتبرون أنّ من المحتمل ألّا يكون أوباما قد قدّر فعلاً عمق ما ورثه من رئاسة جورج بوش ـ الجهاز والأشخاص وذهنيّة الحرب.

بعد اجتماع 11 تشرين الثاني/نوفمبر، تحدّث لوت مع مولن على انفراد.

قال لوت: "سيدي، رئيس هيئة رؤساء الأركان. إن الرئيس يريد فعلاً خياراً آخر. هذا ليس طلباً متسرّعاً من نائب الرئيس. الرئيس جادّ في طلبه هذا، بلا شكّ. وهو ينتظر إجابة طلبه وعلينا تلبية ذلك". ثم أضاف بهدوء: "عليكم تحمل مسؤولياتكم، والرئيس سيعود إليكم".

واستغرب لوت برودة مولن وقلة اكتراثه.

بعد ثلاثة أيام قدّم مولن ورؤساء الأركان المشتركة النسخة الأخيرة

المعدّلة من الرسم البياني السرّيّ "خيار بديل للمهمّة في أفغانستان".

كانت تلك النسخة سبباً لتفاقم خيبة أمل الرئيس، إذ ظهر في الخطّة المعدّلة خطّ وهمي منقّط يعبر عن احتمال التخفيض بدءاً من العام 2012، أي في عام ترشُّح أوباما لإعادة انتخابه. ولن تتمّ العودة إلى المستوى الحالي (68000 جندي) إلا في ربيع العام 2013، ثم يحدث انتقال إلى مرحلة المشورة/المساعدة. إلّا أن الخطة تشترط لإمكانية الدخول في تلك المرحلة تحقُّق أربعة "افتراضات أساسية" أثبتَت مناقشات الاستراتيجية أنّها جميعاً بعيدة الاحتمال. وهذه الشروط المسبَقة هي: إضعاف طالبان ليصبح بإمكان الأفغان "تولّي أمرها"، وتمكُّن قوات الأمن الأفغانية من صيانة المكتسبات من زيادة عدد القوات الأمريكية، و"إلغاء أو إفساد مناطق الملاذ الآمن في باكستان"، وقدرة الحكومة الأفغانية على حفظ استقرار البلاد.

وتُظهر التقديرات في الرسم البياني وجود 30,000 جندي أمريكي في أفغانستان في العام 2015. وقد قلتُ للرئيس، خلال لقائي معه، إنّه يبدو في هذا الرسم البياني أن العنوان الأساسي لوجودنا في أفغانستان هو "لا مَخرج".

لم يوافقني أوباما الرأي، وقال لي: "أنت لا تعرف النهاية. سيأتي يوم تتوقّف فيه الولايات المتحدة عن القتال في أفغانستان".

لكنّ الرئيس لم يحدّد متى يكون ذلك.

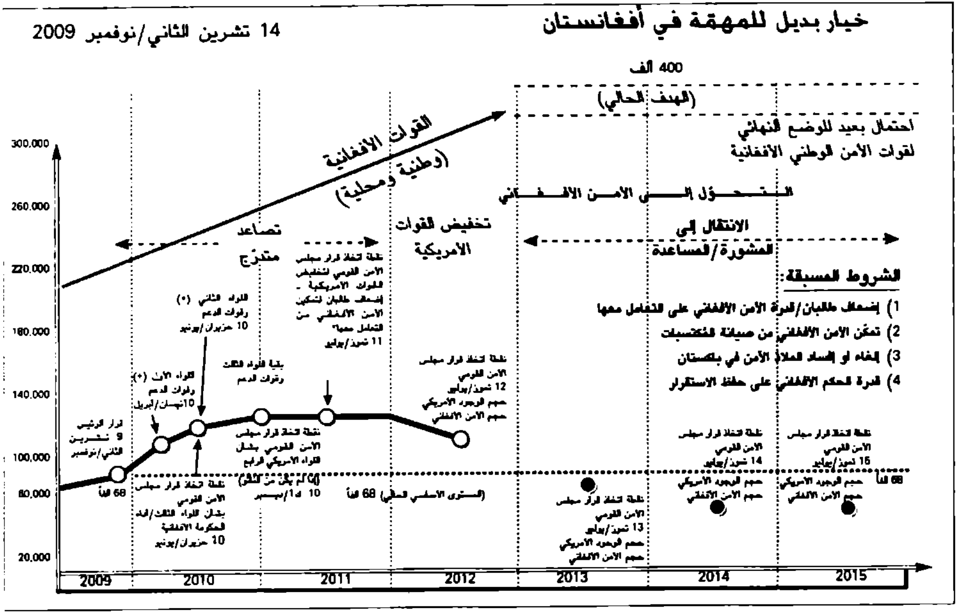
خيار بديل للمهمة في أفغانستان
14 تشرين الثاني/نوفمبر 2009
400 ألف
(الهدف الحالي)
احتمال بعيد للوضع النهائي
لقوات الأمن الوطني الافغانية
القوات الافغانية
(وطنية ومحلية)
التحول إلى الأمن الافغاني
تصاعد متدرّج
تخفيض القوات الأمريكية
الانتقال إلى المشورة/المساعدة
الشروط المسبقة:
1) إضعاف طالبان/قدرة الأمن الافغاني على التعامل معها
2) تمكّن الأمن الافغاني من صيانة المكتسبات
3) إلغاء أو إفساد الملاذ الآمن في باكستان
4) قدرة الحكم الافغاني على حفظ الاستقرار
قرار الرئيس 9 تشرين الثاني/نوفمبر
68 ألفاً
اللواء الأول (+) وقوات الدعم 10 نيسان/أبريل
اللواء الثاني (+) وقوات الدعم 10 حزيران/يونيو
بقية اللواء الثالث وقوات الدعم
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي بشأن اللواء الثالث/أداء الحكومة الافغانية 10 حزيران/يونيو
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي بشأن اللواء الأمريكي الرابع (إن لم يكن من قبل) 10 ك1/ديسمبر
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي لتخفيض القوات الأمريكية - إضعاف طالبان لتمكين الأمن الافغاني من التعامل معها 11 تموز/يوليو
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي 12 تموز/يوليو حجم الوجود الأمريكي حجم الأمن الافغاني
(المستوى الأساسي الحالي 68 ألفاً)
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي 13 تموز/يوليو حجم الوجود الأمريكي حجم الأمن الافغاني
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي 14 تموز/يوليو حجم الوجود الأمريكي حجم الأمن الافغاني
نقطة اتخاذ قرار مجلس الأمن القومي 15 تموز/يوليو حجم الوجود الأمريكي حجم الأمن الافغاني
68 ألفاً
300,000
260,000
220,000
180,000
140,000
100,000
60,000
20,000
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015

24

على الرغم من شدّة اهتمام وكالة الاستخبارات المركزية باستخدام المركبات الجوية من دون طيارين، مثل طائرات بريداتور، فقد فهم أوباما بكل وضوح أن الولايات المتحدة لن تحقّق نتيجة فاعلة بعيدة الأمد من غارات الطائرات من دون طيّارين. قال لوت: "أظنّ أنّ الجميع متأكّدون من أنّ غاية ما نستطيع تحقيقه هو تعطيل القاعدة وشركائها بضربها من الجوّ أو السعي وراء لائحة أهداف مهمّة".

ومع ذلك ظلّ إيمانويل شديد الاهتمام بهجمات الطائرات من دون طيارين وكان يتصل بمدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا ليطرح عليه سؤالاً واحداً متكرّراً: "على مَن قضينا اليوم؟"

رغب الرئيس في دفع الباكستانيين للعمل من أجل إعادة مظهر القانون إلى المناطق القبلية الخارجة عن السيطرة وملاحقة القاعدة وطالبان بفعالية أكبر على الأرض.

قال أوباما: "ينبغي أن نعالج مَخاطر الموقف الباكستاني. لِمَ لا نرسل وفداً رفيع المستوى إلى هناك؟" خاطب الرئيس الباكستاني زرداري مباشرة، فصاغ رسالة وأرسل جونز وجون برينان لتسليمها.

والرسالة مؤلفة من صفحتين ومؤرخة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وقد عرض فيها أوباما شراكة رسمية "استراتيجية بعيدة المدى" في

الاشهر والسنوات التالية. أشار أوباما إلى "توقيف أفراد في الولايات المتحدة مؤخراً لهم ارتباطات بجماعات مسلحة في باكستان" - ويقصد بذلك نجيب الله زازي وديفيد كولمان هيدلي. وأضاف: "علينا إيجاد سبل جديدة أفضل للعمل معاً من أجل تعطيل قدرة تلك الجماعات على التخطيط للقيام باعتداءات". وفي إشارة واضحة إلى جماعة لشكر طيبة، التنظيم الإرهابي المدعوم من الاستخبارات الباكستانية، قال إن استخدام مثل تلك "الجماعات بالوكالة" أمر لا يمكن السكوت عنه.

وناشد أوباما، في رسالته الشخصية غير المُعدَّة للنشر، الرئيس الباكستاني بصفته أرمل رئيسة الوزراء التي تمّ اغتيالها بينظير بوتو: "إني أتوجّه إليك على صعيد شخصي وأعرب لك عن التزامي بالقضاء على قدرات تلك الجماعات لمنعها من إيذاء عائلاتنا، وهذا يشمل أمن عائلتي الخاصة بقدر ما يشمل عائلتكم شخصيًّا".

واقترح تطوير التعاون وزيادة وتيرته: "إذا وافقت حكومتكم على مبادرتي هذه فإن حكومتي تتعهد بتعميق التعاون فيما بيننا وتوسيعه، خصوصاً في مجال التعاون من أجل مكافحة الإرهاب بهدف التغلّب على القاعدة وحركة طالبان باكستان وجماعة لشكر طيبة وجماعة حقّاني وطالبان الأفغانية" وسواها.

انتقل جونز وبرينان إلى باكستان وسلّما الرسالة إلى زرداري في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. قال جونز: "لقد أصبحت باكستان محور مناقشات بحث الاستراتيجية". وقد ازداد اهتمام الرئيس بباكستان. لذلك قال جونز إن المنطقة أصبحت تستحق تسمية (PakAf) بدلاً من (AfPak) [أي بوضع اختصار اسم باكستان قبل أفغانستان].

لم يُسَرّ الباكستانيون بذلك التغيير ورأوا أنّ ذلك قد يوحي بأن باكستان هي المشكلة الأساسية. وهذا أمر مسيء لباكستان ولا يساهم في تنمية الشراكة المطلوبة.

أعرب جونز عن تفهّمه لذلك الموقف وقال إنّ التسمية لن تتغيّر.

قال برينان، وهو مستشار أوباما الموثوق في شؤون مكافحة الإرهاب، إنّ سلطات تنفيذ القانون الأمريكية قد كشفت، خلال الأشهر القليلة المنصرمة، اثنين على الأقلّ من الأشخاص الذين تلقوا تدريبات في معسكرات للإرهابيّين في باكستان. وأعطى مثل قضيتي زازي وهيدلي اللذين كادا ينجحان في الإعداد لهجمات في نيويورك وفي أوروبا. وقد اكتشفَت أمرَهما أجهزة المخابرات الأمريكية والأجنبية.

وعقّب جونز بكلّ هدوء: "يصعب جداً جداً تصوّر ما كان يمكن أن يحدث للعلاقات بين البلدين لو أنهما نجحا في تنفيذ الاعتداء".

وفي هذا القول دعوة للتجاوب وتهديد في آن واحد. فإذا ما حدث اعتداء مدمّر انطلاقاً من باكستان فإن الولايات المتحدة سترّد.

كما أبلغ جونز الباكستانيين أن بإمكانهم الحصول عملياً على كل ما يطلبونه من أسلحة وصفقات تجارية وأموال إذا وافقوا على الدخول في تلك الشراكة. وقد اعتبرَ أنَّ ما من بلد يمكن أن يرفض مثل ذلك العرض المقدَّم من الولايات المتحدة.

وطمأن جونز المسؤولين الباكستانيين إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى أن يكون لها وجود في باكستان كما هو الحال في أفغانستان ولا حتى كوجودها في ألمانيا أو اليابان مثلاً. وقال بكل صراحة: "نحن لا نطلب قواعد لنا في باكستان".

اجتمع طوني بلينكن بالسفير الباكستاني حقّاني في 17 تشرين الثاني/نوفمبر. وأخبره أنّه بالرغم من الجهود الباكستانية الملحوظة في سوات ووزيرستان فالقلق ما زال يخيّم حول العلاقة بين جهاز الاستخبارات الباكستاني وبعض التنظيمات الإرهابية. وقال: "هناك تهدئة يوماً ومواجهة يوماً ثمّ توجيه يوماً آخر".

وفي تلك الاسبوع نفسه زار بانيتا إسلام أباد للاجتماع بزرداري وكبار المسؤولين.

قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية: "تأمل الولايات المتحدة في الدعم الكامل من جانب باكستان لان القاعدة والتنظيمات المتعاونة معها هي عدو مشترك لكلا الطرفين". علماً بأن هذا التعاون المطلوب ضروري من أجل "وجود" باكستان.

أشار بانيتا إلى أن قيادة طالبان وجهازها التنظيمي موجودان في مدينة كويتا الباكستانية، وأظهرت المعلومات أنّ المتفجّرات تُصنَع في تلك المدينة. "ثم تنقل عبر الحدود لتُفجَّر ضد الأمريكيين. فعلينا إذاً ملاحقة هذا الأمر".

كان لوكالة الاستخبارات المركزية قاعدة سرّية في كويتا، لكنّ الباكستانيين حاولوا إبقاء رجال السي آي إيه داخل القاعدة. فلم يسمحوا لهم كثيراً بدخول المدينة محتجّين بأنهم يُلاحَظون بسهولة كون معظمهم ذوي بشرة بيضاء. وهذا ما جعل رجال السي آي إيه يحسّون كأنهم قيد الإقامة الجبرية. أما الوكالة فرأت أن مزيداً من الضغط يمكن أن يُمارَس على طالبان إذا لوحظ أنّ لها عملاء في كويتا، ممّا قد يدلّ على إمكانية اختراق طالبان. وهذه هي الرسالة التي أرادت الوكالة إرسالها.

كان فريق السي آي إيه مخوّلاً بقتل أو اعتقال الملا عمر، إلّا أنّ كثافة السكان في كويتا تحدّ من فعاليّة أيّ عملية بالطائرات من دون طيّارين. لذا فالنقطة الجوهرية هنا، كما طالب بانيتا، هي الحاجة الملحّة "للقيام بعمليات مشتركة على الأرض بين الاستخبارات الباكستانية ووكالة الاستخبارات المركزية"، علماً بأن هذه الخطوة الهامة تقتضي وجود المزيد من الفرق السرية التابعة للسي آي إيه داخل باكستان.

أحجم الباكستانيون عن الموافقة على العمليات المشتركة، ولكنّهم لم يتأخّروا في منح تأشيرات دخول لمزيد من رجال السي آي إيه. فمثلاً تمّت الموافقة بسرعة على طلب 36 تأشيرة جديدة تقدّمت به الوكالة، كما إن نائب

مدير الوكالة ستيف كابس طلب 10 تأشيرات جديدة في 19 نيسان/ابريل 2010.

بعث زرداري، في وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، برسالة جوابية مراوِغة للرئيس أوباما. واستنتج البيت الابيض ان نَصَّها لا بد أن يكون قد وضعته لجنة عسكرية ـ استخباراتية. وقد ذكَّرت الرسالة بتأثيرات ثلاثة عقود من الصراع في افغانستان: "إن معاناتنا مستمرّة، وباكستان تنزف باستمرار". ولم تشر الرسالة إلى الهند بالاسم إلاّ أن التلميحات إليها واضحة بين الأسطر، ومن ذلك: "أمنُنا في وضع هشّ بسبب اختلال التوازن المُتسارع في ميدان التسلّح التقليدي". كما إن عملية سوات قد "كبّدت باكستان ما يزيد على 2.5 بليون دولار".

قال زرداري: "ويهمّني في هذا المجال أن ألفت انتباهكم إلى الحرب بالوكالة الدائرة الآن على قدم وساق ضدّ باكستان، والتي تستخدم فيها وكالات المخابرات المجاورة" ـ يقصد الهند ـ "الأرض الأفغانية للقيام بأعمال عنف في باكستان". وذكّرت الرسالة بإسهامات باكستان "التي لا تُضاهى" في الحرب على الإرهاب "ضدّ القاعدة وطالبان". وبدلاً من قبول عرض الشراكة الاستراتيجية أو رفضه فإنّ زرداري ـ أو اللجنة التي صاغت الرسالة ـ قال إنه سيولي ذلك الاقتراح "عناية بالغة".

دُرست الرسالة جيّداً في البيت الأبيض وتقرّر أنّها تفيد بالموافَقة، وسرعان ما علم الباكستانيون أنّ قوات العمليات الخاصة الأمريكية بدأت تدريبات على هجمات داخل المناطق القبلية في باكستان. وقد حاول مدير الاستخبارات الوطنية بلير الدفع باتّجاه تلك الشراكة الاستراتيجية، فقال، خلال لقاء على العشاء مع السفير حقّاني، إنّ على البلدين التغلّب على جو عدم الثقة المتبادل بينهما، وإلاّ "فإنّنا سنقوم بكل ما يلزم لحماية المصالح الامريكية"، أي أن الولايات المتحدة ستعمل بشكل منفرد.

كان هناك انعكاس آخر لتلك المفاوضات الصعبة. فبنتيجة مناقشات لامتناهية للسياسات في البيت الأبيض كان جونز ودونيلون ولوت وآخرون يتساءلون باستمرار، كيف سنجعل هؤلاء الباكستانيين يغيّرون مواقفهم؟ ولكنّهم كانوا يعلمون أنّ ذلك السؤال لا محلّ له في الوقت الراهن، فباكستان لن تتغيّر والباكستانيون لا يمكن أن ينسوا عداوتهم للهند. فلنُقْلِع عن محاولة تغييرهم ونقرّ بالواقع.

وباكستان لا يمكن أن تصمد أمام الهند في حال نشوب حرب تقليدية بينهما حيث إن عدد قوات الجيش الهندي هو ضعفا الجيش الباكستاني، لذلك عمدت باكستان إلى اعتماد اداتين مختلفتين، هما الأعمال الإرهابية بالوكالة على يد جماعة لشكر طيبة والتهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولذلك رفضت باكستان الاستجابة للمطالبات بإيقاف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

حاول جونز أن ينقل إليهم موقفاً مفاده: لقد توصّلنا، بعد سنوات من المحاولات، إلى الاقتناع بأننا لن نتمكّن من تغيير حساباتكم الاستراتيجية. إننا نقبل موقفكم هذا ونريد أن نفهمه. لذا فالعلاقة الباكستانية ـ الأمريكية تقوم على استقلالية موقف كل من الدولتين.

آمن بلير أنّ السياسة تجاه باكستان كانت خاطئة لأنّها قائمة باكملها على الحوافز ولم تتضمّن شيئاً من الروادع والتهديدات.

واعتبر أنّ الظروف مناسبة تماماً للقاعدة وطالبان في المناطق القبلية الحدودية. فقد قال لأحد زملائه: "تلك القبائل هناك تتاجر بالإيديولوجيّات والقيادات والمتفجّرات والأعمال اللوجستية والأموال والمقاتلين الانتحاريين. فجماعات حقاني وطالبان باكستان وحتى لشكر طيبة أو القاعدة لا يهمّها كثيراً إذا فجّرت مجموعة من الناس في باكستان أو الهند أو أفغانستان أو الولايات المتحدة. فكل عمل من هذا النوع هو في اعتبارها انتصار وعمل عظيم".

وكانت القيادة الباكستانية قد ادّعت أنّ حكومتها ضعيفة جداً بحيث إنّها قد تنهار إذا اتّبعت الولايات المتحدة معها سياسة التهديد والوعيد. وكان الباكستانيون يقولون: "أنتم لن تسمحوا بانهيار باكستان لأن ذلك سيفتح أبواب الجحيم!"

تصوّر بلير أن عشر دقائق من المناقشات الجدّية في مجلس الأمن القومي كافية لتقرير وسائل الضغط الفاعلة ضدّ باكستان. وافترض أنّ الرئيس قد يسأل جادّاً: "ماذا يمكن أن نفعل، برأيكم؟"

ويؤكّد بلير أنّه لو طُرح عليه هذا السؤال لقال: "يمكننا أن ننفّذ غارات عبر الحدود ونقصف" الجماعات المتطرّفة داخل باكستان.

وطبعاً لا بد أن يسأله الرئيس والآخرون حينئذ: "لكن، ماذا ستكون عواقب ذلك، يا دنيس؟"

وسوف يجيب هو: "أعتقد أن ذلك سيثير سخط باكستان إلى أقصى درجة، وربّما تتّخذ إجراءات ضدّنا. لكنها سوف تتأقلم مع الوضع. ومع الأخذ في الاعتبار مواقع الغارات وأضرارها، فإننا قد نتمكن من النجاة بفعلتنا".

كانت مناقشات المكتب البيضوي وغرفة العمليات، بنظر بلير، مناقشات مصطنعة. كان أوباما، شأنه شأن سائر الرؤساء، ينشد الانسجام. فإذا كان الوضع مختلفاً فسيُشاع أنّ ثمّة صراعاً في غرفة الاجتماعات وأن الرئيس يمكن أن يفقد سيطرته على أفراد فريقه. ورأى بلير أن المناقشات فارغة. فالرئيس يطرح أسئلة جيّدة، لكنه يسارع إلى استنفاد حكمة كلّ مَن في الغرفة. وبدلاً من إجراء مناقشات حقيقية معمّقة، كان الجوّ أشبه بالجوّ المرسوم مسبقاً. فقد كان مسؤولو مجلس الأمن القومي يسعون للتحكّم بمجريات المناقشات، فيقوم أحدهم بالاتصال ببلير قبيل الاجتماع ويقول له: "دنيس، أمامك خمس دقائق لإعداد عَرْض المخابرات".

كان بلير يعلم أنّ جونز ضعيف السيطرة على جهازه. فدونيلون وبرينان على اتصال مباشر بالرئيس، لذا لا يضطرّان للمرور عبر جونز. وهذا يعني

وجود ثلاثة مستشارين للأمن القومي، في أقلّ تقدير - وهم جونز ودونيلون وبرينان. وكان لدنيس ماكدونو أيضاً طريقه الخاص، وهذا ما جعله مستشار الأمن القومي الرابع. كما كان إيمانويل يحاول أن يعمل في السياسات ويتصرّف أحياناً كمستشار خامس.

وعلق بلير على ذلك: "هذا وضع غريب حقّاً!"

بعد أن التقى جونز ببقية أفراد الوفد الرئاسي المرافق في الصين، طلب الإذن من الرئيس للعودة إلى واشنطن قبل الآخرين بعدّة أيام للإعداد لاجتماعات دراسة الاستراتيجية.

في هذه الأثناء كان أوباما يفكر في حفظ تماسك فريق الأمن القومي، ورأى أن حجر الأساس في ذلك هو غيتس. وقد قال لجونز: هدفي هو الحفاظ على غيتس، ولا أريد أي خصومة معه.

أخبرني الرئيس أنه لم يقل ذلك حرفياً، ولكنّ هذا يعبّر عن رأيه. وقال: "الحقيقة التي لا لبس فيها هي أن العلاقة بيني وبين بوب هي علاقة وثيقة جدًّا، وإنّي أقدّر، إلى أبعد حَدّ، المهمّة التي يقوم بها. لذا فإن أي قرار نهائي أصل إليه سيأخذ آراءه بعين الاعتبار. أضِفْ إلى ذلك أنه هو الذي سيكون مكلّفاً بتنفيذ ذلك القرار".

وأضاف الرئيس: "لستُ أدري إذا كان سيعتبر ذلك إطراءً أم لا، ولكنّ نمط تفكيرنا، أنا وهو، متشابه بشكل عام". وقال إنه يفهم مهمّة غيتس في التعبير عن مواقف العسكريين. "طبعاً وظيفته مختلفة عن وظيفتي. ومن صُلْب مهمّة وزير الدفاع التعاون مع عناصر البنتاغون".

* * *

بعد عودة أوباما من آسيا دعا فريقه للأمن القومي لعقد اجتماع مسائي استثنائي في الساعة 8:15 من يوم الاثنين 23 تشرين الثاني/نوفمبر.

وعدهم أوباما بقوله: "القرار النهائي خلال الأيام القليلة القادمة".

كان غيتس قد كتب مذكّرة لأوباما عرضَت بإيجاز الأهداف العسكرية الأساسية الستّة في أفغانستان والتي تضمنت تعليقات من مختلف الدوائر(*).

أعرب أوباما عن موافقته على هذه الأهداف الأدنى طموحاً والأكثر واقعية. ومع أنّ القيادة العسكرية كانت سابقاً قد أكدت أنّ "هزيمة" طالبان أمر ضروري، إلّا أنّ هذه المذكّرة قد خلت من تلك العبارة. والولايات المتحدة أصبحت الآن تخطّط من أجل "تعطيل" و"إضعاف" طالبان.

طالب الرئيس بوضع جدول زمني لتحقيق هذه الأهداف أقرب من الجدول الزمني الأولي الذي عرضَه البنتاغون، مقترحاً أن يبدأ إنقاص حجم القوات تدريجياً بعد تموز/يوليو 2011 ـ وهو الإطار الزمني الذي اقترحه غيتس في الجلسة السابقة.

وقال الرئيس: "إذا كان هناك من يظنّ أنّه لا يمكن في الواقع تنفيذ هذا الأمر ضمن هذا الإطار الزمني فليتكلّم الآن". إنّ هدفنا استتباب الاستقرار في المراكز السكانية ثمّ تحويل المسؤولية إلى القوات الأفغانية. "ليس الأمر مثالياً للغاية. مَن لديه شكّ بقدرتنا على تحقيق ذلك فليقلْ رأيه الآن. لن يكون إطار الخطة خمس سنوات كما اقتُرح أساساً". ولْتعلموا أنّه إذا لم يكن هذا الإطار الزمني واقعياً فسيُفرض علينا إطار، لذا يجب أن يكون الإطار واقعياً. يجب أن

(*) 1- إبطال زخم تحرّك طالبان.
2- منع طالبان من الدخول والسيطرة على التجمّعات السكانية والمناطق المُنتجة الرئيسية وخطوط المواصلات.
3- تعطيل طالبان خارج المناطق المحمية والحيلولة دون استرجاع القاعدة ملاذاتها الآمنة في أفغانستان.
4- إضعاف طالبان إلى درجة يكون معها الأفغان قادرون على التعامل معها.
5- زيادة حجم وقدرات قوات الأمن الأفغانية.
6- بناء الحكومة الأفغانية، خصوصاً في الوزارات الرئيسية.

نفهم بدقّة ما نحن بصدد القيام به. "فإذا كان هذا الإطار الزمني الممتدّ سنتين من أجل تحقيق هذه الأهداف إطاراً غير ممكن، فأنا أريد أن أعرف ذلك الآن".

لم يكن أوباما يتوقّع نتائج مثالية في أفغانستان، مع أنّه طالب مستشاريه والقادة العسكريين بالدقّة. لكن لن يكون هناك تصاعد متدرِّج على فترة طويلة تكفي لإيصال عدد أفراد قوات الأمن الوطني الأفغانية إلى 400,000 واستيفاء مستويات الأعداد وفقاً لمعادلة مكافحة التمرّد التي اقترحها البنتاغون.

قال أوباما: "لسنا نبغي الكمال. لن ننتظر حتى يصل تعداد قوات الأمن الأفغانية إلى 400,000 كي نبدأ تخفيض عدد قواتنا".

بدت كلنتون متململة وكادت تقفز من مكانها لأنها أرادت أن تتكلّم. إلّا أن جونز كان قد حدّد ترتيب المتكلّمين، وكان على الوزيرة الانتظار حتى ينتهي بايدن من كلامه. وقد لاحظ كثيرون من الجالسين في المقاعد الخلفية مدى رغبتها في الكلام وخيبتها لاضطرارها للانتظار.

كان بايدن قد أصدر مذكّرة جوابية عالجت تساؤلات الرئيس حول أهداف الاستراتيجية وإطارها الزمني.

وما إن بدأ بالكلام حتى أحسّ بترايوس أن الغرفة قد أصبحت خالية من الهواء.

كرّر بايدن أوّلاً اعتقاده بأن فكرة إضافة 40,000 جندي غير مقبولة سياسيًّا. وقال إنه يشكّ كثيراً في عناصر استراتيجية مكافحة التمرّد. فبرقية إيكنبري تثير التساؤلات، وعلينا أن نتساءل عن حاجات وزارة الخارجية الملحّة إلى موظفين في أماكن أخرى؟ وماذا عن المزيد من العمل من أجل باكستان؟ وأعرب عن اعتقاده بأنّ خطّة البنتاغون تضع عربة مكافحة الإرهاب أمام حصان القوات. هل ستكون زيادة أعداد المدنيّين ملائمة؟ وكم ستبلغ كلفتها؟ ورأى أنّ كل هذا سيحدّ من مرونة السياسة الخارجية والداخلية.

وأخيراً أُتيحت لكلنتون فرصة الكلام. قالت: "إني أؤيّد هذه الخطوات تأييداً تامًّا وأرى أنها ستحدث تغييراً في الأوضاع. لقد أضعنا سنة ونحن ننتظر

الانتخابات وقيام حكومة جديدة. ويعرف المجتمع الدولي بأسره، وكذلك كرزاي، العواقب في حال عدم زيادة التزاماتنا".

وأشارت إلى أنّ الوضع القائم غير مقبول بتاتاً، "وما نفعله الآن لا يجدي". قد لا تكون الخطة مثالية للدرجة التي نتمنّاها، "إلّا أننا لن نتأكّد من ذلك إذا لم ننفّذها. أمّا الأهداف العملانية الستّة فهي جيّدة ومترابطة".

وقالت: "أؤيد هذا المجهود بالرغم من كلفته الباهظة. لكن إذا عملنا بفتور وبرود فلن نحقّق شيئاً. علينا العمل ونحن واثقون من النجاح".

وهذا الكلام يردّد صدى ما تقوله دائماً منذ كانت السيدة الأولى في البيت الأبيض ـ "اعمل من أجل النجاح إلى أن تحقّقه".

وأردفت قائلة: "إذا لم نتوصّل إلى نهج قريب من هذا فالأفضل ألّا نحاول بتاتاً لأننا سنضيع بذلك الوقت والأرواح والمال". وهذه الخطّة ـ أي أهداف غيتس الستّة وطلب ماكريستال 40,000 جندي ـ تعني "توفير فرصة يمكن أن تتكلّل بالنجاح إذا بذلنا المجهود اللازم"، ودقّت بقبضتها على الطاولة.

أثار موقف كلنتون إعجاب بترايوس معتبراً إياه موقفاً رائعاً ومُقنعاً.

ثم قالت كلنتون: "النتيجة التي سنتوصل إليها مهمّة جداً. أوافق على أننا الآن لا نحقّق نجاحاً". لكن إذا أجرينا تقييماً شاملاً بعد ستّة أشهر، أي في تموز/يوليو 2010، لن نكون قد أعطينا الوقت الكافي. "فقواتنا ستكون في بداية عملها، والقوات الدولية تكون في طور الوصول، والوجود المدني الإضافي يكون في بداية تأثيره، وتعيينات كرزاي وعمليات التجنيد في قوات الأمن الوطني الأفغانية تكون جارية. لذا يُفضّل أن ننتظر حتى كانون الأول/ديسمبر 2010" لإجراء التقييم الشامل.

كان ذلك تاريخاً ملائماً على الروزنامة السياسية، فهو يأتي بعد شهر من انتخابات منتصف الولاية في تشرين الثاني/نوفمبر. فإذا ما تمّ تأجيل التقييم الرسمي حتى ذلك الحين فهذا سيُخرج موضوع أفغانستان من الحملات

الانتخابية. وكان ذلك بمثابة تقديم باقة أزهار رائعة إلى إيمانويل وأكسلرود والفريق السياسي والرئيس نفسه.

عاد غيتس إلى مسألة اللواء الثالث قائلاً: "أظنّ أن علينا إقراره مسبقاً، وهو على كل حال ليس له تأثير كبير. لكن تأخير القرار بشأنه يؤثّر سلباً على تخطيط ستان لعمليّاته العسكرية. سوف نبذل كل ما في وسعنا للالتزام بالجدول الزمني ونشر اللواء الثالث على الأرض بأسرع ما يمكن. وهذا ما يهيّئ الظروف الملائمة للنجاح. إذاً، التقرير الرسمي عن سير العمل في تموز/يوليو 2010، وإعادة التقييم الرئيسية في كانون الأول/ديسمبر 2010. والموافقة على ثلاثة الوية". وأضاف إنّه يؤيد رأي كلنتون بجعل تموز/يوليو 2011 موعداً لبدء تحويل المسؤولية وتخفيض عدد القوات. وبدا لجميع مَن في الغرفة أنّ كلنتون وغيتس يمثلان فريقاً متماسكاً.

كان مولن يشارك في الاجتماع بواسطة الفيديوفون من جنيف في سويسرا. أيّد مولن الخطّة بشدّة وطالب بإرسال القوات بأسرع ما يمكن، وأعرب عن ثقته بنجاح استراتيجية مكافحة التمرّد ووافق على الجدول الزمني الذي قدّمه غيتس. كما أقرّ مولن بأن تطوير قوات الأمن الأفغانية ينطوي على مخاطر، إلّا أنّه يجب إيصال المدرّبين والعمل قدر المستطاع على نجاح هذا المسعى. وختم بقوله: "سوف أتمكّن من معرفة وضع مسيرة الاستراتيجية في تموز/يوليو 2011"، أي ما إذا كنّا سننجح أم نفشل.

واجه الرئيس، خلال الاجتماع، الكتلة المؤيدة لإضافة 40,000 جندي، فقال: "لا أريد أن نرجع بعد ستة أشهر لطلب 40,000 جندي إضافي مرّة ثانية".

فقال مولن: "لن نأتي ثانية ونطالب بالمزيد من الجنود". وهو بذلك كرّر الالتزام الذي تعهّد به في الاجتماع مع رؤساء الأركان في 30 تشرين الأول/ اكتوبر، وهو تنازُل هامّ يُقدِم عليه.

ثمّ قال بترايوس: "سيّدي الرئيس، سوف ندعم القرار الذي تتّخذه". وأشار بترايوس إلى أنّ العسكريين لا يعملون لحسابهم الخاص وإنّما دُرِّبوا على

تلّقي الاوامر. وقد أقسم جميع العسكريين اليمين على "أن يطيعوا أوامر رئيس الولايات المتحدة". وهذا قسَم يعرفه عن ظهر قلب وقد كرّره مراراً كلّ أسبوع في احتفالات إعادة التجنيد والترقيات.

وأضاف بترايوس: "سوف ندعمك في كل الأحوال. كما إننا سنواصل تقديم آرائنا استناداً إلى خبرتنا ومعرفتنا العسكرية إلى أن تتّخذ قرارك النهائي".

وبعد أن أعلن ولاءه المطلق بهذا الشكل، قال إنّ رأيه العسكري هو أنّه لا يمكن النجاح بأقلّ من 40,000 جندي إضافي.

ثم قال: "أوافق الوزير ورئيس هيئة رؤساء الأركان على عدم جدوى جعل قرار اللواء الثالث على دفعتين. لست أدري ما الفائدة من تأخير اللواء الثالث ، لكن ما أعلمه هو أنّ ذلك يؤخر وضع خطط عملياتنا العسكرية". من جهة أخرى، قد يكون تموز/يوليو وقتاً مبكّراً جدّاً للقيام بتقييم آخر. و"أفضل ما يمكن عمله هو اتّخاذ قرار واحد بالانتشار مع احتمالات نقاط خروج وليس نقاط دخول". ومعنى ذلك، في اصطلاح العسكريين، أنّ الرئيس يمكن أن يقرّر لاحقاً عدم نشر قسم من القوات.

وأعلن بترايوس أنّه يؤيّد بشدّة بذل جهد كبير للحصول على مزيد من القوات من حلف شمال الأطلسي، مع أنّه يرى أنّ 10,000 جندي من الحلفاء لن يكونوا بمستوى فاعلية 10,000 جندي أمريكي.

لكن أوباما تدخّل محذّراً: "انتبه كيف تصف حلفاءنا في حلف الناتو. إننا بحاجة إليهم، وهم مفيدون جداً لهذا الائتلاف".

قال بترايوس: "الأهداف جيّدة كما هي محدّدة". وموعد 2011 للبدء بتخفيض القوات مناسب، لكنّ نصيحته النابعة من خبرته العسكرية هي إجراء خطوات التحوّل على أساس الظروف لأن ذلك يتيح للرئيس مرونة أكبر.

وأضاف: "لا بدّ من الإشارة إلى أنّ باكستان قد أحرزت بعض النجاح. صحيح أن المسألة شاقّة، لكن ينبغي أن نواصل دعمنا لهم". ثمّ كرّر مؤكداً: "سوف أدعم قرارك وأكون أحد أفراد المجهود الموحّد".

وبالانتقال إلى موضوع تطوير قوات الأمن الأفغانية، أعلن موافقته على رأي ماكريستال بأنّ ذلك يستغرق وقتاً طويلاً - "2013 على أقلّ تقدير، عدا عن أنه بعيد الاحتمال. إلّا أنّنا بحاجة إلى الزيادة في القوات الأمريكية والقوّة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل إيجاد المدى والمدّة اللازمين لتطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية. وبالإمكان القيام بذلك إذا وُجد الحجم اللازم من القوات والموارد. وعلينا أن نقنع الناس ونقنع الأمن الأفغاني بإمكانية تحقيق ذلك، ولن نجعل طالبان تدرك أنها ستخسر المعركة".

ونظراً لوجود مولن خارج البلاد، كُلِّف الجنرال كارترايت برئاسة هيئة رؤساء الأركان بالوكالة وحضر الاجتماع لينقل رأي قادة القوات المسلحة. وقد وصل إلى صلب المشكلة حين تصدّى لموضوع لم يكن قد نوقش بعد في الاجتماع.

قال كارترايت: "ينبغي أن نتحلّى بالمرونة. يجب أن نكون على استعداد للإصغاء إلى القائد على الأرض".

كان البنتاغون، ردًّا على طلب الرئيس الإسراع في نشر الجنود، قد أرسل إلى البيت الأبيض وإلى كبار المسؤولين مستندات احتياطية سرية تحدّد المراحل الأولى من برنامج الانتشار. وستكون الدفعة الأولى 18,000 جندي بدلاً من 10,000 كما كان ملحوظاً في خطّة ماكريستال الأولية.

أشار كارترايت إلى أنّ الدفعة الأخيرة صغيرة جداً ولا تشكّل ضغطاً على كرزاي مع أن الخطة أفادت أن أعداد القوات هي وسيلة بيد أوباما لتأكيد العزم والتصميم والتأثير على الحكومة الأفغانية.

قال: "ليس المهمّ عدد القوات فحسب، بل السرعة في إرسال تلك القوات". والهدف هو خلق صدمة من جراء إرسال ذلك العدد الكبير. "فإدخال القوات بسرعة والإطار الزمني الممتد بين 18 و24 شهراً هما من وسائل الضغط". والفترة التي تستغرقها زيادة عدد القوات لها تأثيرها من حيث تغيير تصرّفات كرزاي.

وفي هذا تناقض صارخ مع ما قيل سابقاً للرئيس، وهو يؤيّده.

أضاف كارترايت: "سيدي الرئيس، لقد تشاورتُ بشأن هذا الخيار مع

رؤساء الأركان قبل قدومي إلى هنا. ويرى رؤساء الأركان أن الخطّة تتميّز بنقاط قوّة في بدايتها وفي آخرها. والواقع أنّ زيادة قوّة التأثير على الأفغان نابعة من السرعة في إرسال المزيد من الجنود وإظهار النيّة على إخراجهم في النهاية". فكأننا بذلك نقول للأفغان: "نحن لسنا محتلّين ـ وهناك تاريخ محدّد حين سنبدأ بتغيير طبيعة علاقاتنا هنا". وهذا ما يضع الأفغان أمام واجب تحمّل المزيد من المسؤوليات.

كان كارترايت يعلم أنّه بمعارضته رأي مولن رئيس هيئة رؤساء الأركان والاستناد إلى رؤساء الأركان أنفسهم إنّما هو يستثير غضب الأدميرال مولن.

أدرك ماكدونو فوراً أنّ هذا هو الخيار الذي يبحث عنه الرئيس. والمهمّ فيه "الضغط" الذي يمكن أن يشكّله على الأفغان وزعيمهم كرزاي والآخرين. وقد فوجئ ماكدونو بأنّ كارترايت يعكس إجماع رؤساء الأركان وحقيقة رؤيتهم أنّ لبّ المسألة هو الإطار الزمني وليس عدد القوات. أمّا مولن، في المقابل، فقد كان همّه عرض وجهة نظر ماكريستال.

واعتبر أكسلرود وماكدونو أن تلك لحظة حاسمة في مسيرة المناقشات وأُعجبا بقدرة كارترايت على التعبير عن رأيه باستقلالية.

وأردف كارترايت: "يجب أن نعلن عن مجمل عدد القوات من دون تفاصيل تركيبتها". فبدلاً من الحديث عن ألوية، يضع الرئيس عدداً أقصى للقوات ويُترك أمر تكوينها لماكريستال.

أفاد مدير الميزانية، الذي كان قد دُعي إلى الاجتماع، أنّ هناك احتمالات كبرى بالاضطرار إلى التقدم من الكونغرس بطلب تمويل إضافي.

ثمّ تكلّم هولبروك، فأيّد آراء كلنتون ورأى أنّه من المبكر لأوانه إجراء تقييم عام في تموز/يوليو 2010 أي بعد سبعة أو ثمانية أشهر فقط. ولفت إلى وجوب الحذر في استخدام عبارات مثل "إلغاء" الفساد لأنّ ذلك مستحيل. ورأى أن كلّ وسائل التأثير على كرزاي المتوافرة لهم لا تكفي، ودعا إلى استمرار التركيز على باكستان.

قالت السفيرة آن باترسون التي كانت تتحدّث من باكستان أنّ العامل الاهمّ إظهار العزم والتصميم وطمأنة باكستان إلى أن الولايات المتحدة لن تخلق وضعاً حرجاً على أبوابها. كما رأت وجوبَ العمل على تبديد الشكوك حول النوايا الأمريكية وذلك لمواجهة المواقف السلبية في الصحافة الباكستانية. "إنّهم يحرزون تقدُماً ضدّ المتطرّفين في الداخل، ونحن نحرز تقدُماً ضدّ القاعدة، إلّا أن الوضع قد يكون مخيّباً للآمال، لذا ينبغي العمل بسرعة".

وظهر إيكنبري بواسطة الفيديو من كابل منكِراً بأن طالبان ستظلّ جزءاً من النسيج السياسي. ثمّ قال إنّ الواقع هو "أنّ معظم المخاطر تأتي من ناحية الحكم وليس من الناحية الامنية". وينبغي التصدّي لمشاكل الحكم بغضّ النظر عن القرار الذي سيُتّخذ بشأن عدد القوات. وبالإضافة إلى الحاجة الماسة لزيادة القوات الأمريكية من أجل تعزيز قوات الأمن الوطني الأفغانية، كانت هناك ضرورة لتحقيق تسوية فيما بين البشتون. وأشار إلى أن كرزاي لا يشعر بالضرورة أنه يخوض حرباً ضدّ طالبان.

قال برينان: "سيستمرّ برنامج مكافحة الإرهاب مهما كان القرار بشأن هذه الخيارات العسكرية". فزيادة أعداد القوات لا علاقة لها بالموضوع أساساً، وأعرب عن تشاؤمه حيال مشروع مكافحة تمرّد على مدى خمس سنوات لأن الاهداف التي يمكن أن تتحقّق لا تستحقّ كل الدماء التي ستُبذل والاستثمارات التي ستُصرف. وينبغي أن يتمّ التركيز بنظره على تدريب الجيش والشرطة لنقل مهمّة الحرب إلى يد الأفغان. وكانت الخطط والمنطلقات موجودة لتنفيذ مهمّات مكافحة الإرهاب، "علماً بأن جيلاً كاملاً قد يمرّ قبل تمكّن أفغانستان من تحقيق خطوات متواضعة في مستوى الحكم وتعزيز هذه المُكتسبات". وقلّل من أهمية العمليات في باكستان واليمن والصومال.

فيما كان بترايوس يُصغي لكلام برينان حول أهمية تدريب الجيش والشرطة في أفغانستان. عادت به أفكاره مباشرة إلى ما حدث في العراق. وشدّد على وجوب تعزيز مستوى الأمن والطمأنينة أولاً قبل تولي قوات الأمن الوطنية

المسؤولية ـ وهذا المستوى في الأوضاع الأمنية لا يضمنه إلّا وجود أعداد كبيرة من القوات على الأرض.

حاول دونيلون تلخيص الموقف: "لن نأخذ بالمنطق الوارد في هذه المناقشات من أن التغلّب على القاعدة يستوجب أن ننفّذ استراتيجية مكافحة تمرّد طويلة الأجل لهزيمة طالبان". وأضاف: "إنّ تنفيذ استراتيجية مكافحة تمرّد من أجل هزيمة طالبان قد يكلّف تريليون دولار ويستغرق من ستّ إلى ثماني سنوات. ولاحظ نائب مستشار الأمن القومي أنّ بترايوس وأمثاله يدعون باستمرار، منذ ثلاثة أشهر، إلى اعتماد مبدأ مكافحة التمرّد. إلّا أنّ دونيلون أراد أن يكرّر أن كلفة هذا المبدأ تجعله مضرّاً بالمصلحة القومية. وكان اعتماد مكافحة التمرّد على جميع أرجاء البلاد خَرْقاً في الاستراتيجية المقترحة أو صدعاً في الاستراتيجية رأى دونيلون ضرورة معالجته باستمرار. والفارق الأساسي، بنظر دونيلون، بين ما اقتُرح وبين ما ستكون عليه الاستراتيجية في النهاية هو أنّها لن تكون مكافحة تمرّد على نطاق واسع.

قال: "ينبغي أن يكون الناس مرتاحين للقرار بأن يبدأ التناقص في فترة 18 إلى 24 شهراً حتى نعود، في نهاية 2012، إلى المستوى الذي كنّا عليه قبل رفع عدد القوات". وما لم يقله هو أنّ أوباما سيسعى في العام 2012، بلا ريب، لإعادة ترشيحه لولاية ثانية.

وأشار دونيلون إلى أنّ الجميع لا يمانعون في عدم وصول حجم الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني معاً إلى 400,000 رجل. كما إنّ تقديم موعد انتشار فريق اللواء المقاتل من ناتو مدة سنة إلى شهر آب/أغسطس 2010 سيوفّر لماكريستال عدداً من الجنود يفوق ما كان قد طلبه أساساً.

وانتقل دونيلون إلى مسألة المناطق القبلية الحدودية في باكستان منكّراً بوجوب معالجتها بشكل جذري حيث يتوجب عليهم، في خلال ستة أشهر، رسم طريق واضحة للتعامل مع تلك المشكلة.

ثم تطرّق رام إيمانويل إلى الصعوبات التي قد تواجه إقرار الاعتمادات الإضافية في الكونغرس. وقال: "سنحتاج إلى دعم الشعب الأمريكي للسير بهذا

المشروع". وبيّن أنّ الخيارات التي يفضّلها العسكريون سترفع التزامات الولايات المتحدة المالية ثلاثة أضعاف في سنة واحدة.

لفت ذلك القول انتباه الرئيس فعلّق قائلاً: "لقد كنتُ حريصاً، حتى الآن، على عدم إقحام السياسة الداخلية في موضوع مناقشاتنا. إلّا أنّ رام، من موقعه في البيت الأبيض وحرصه على نجاح مساعينا لفت نظرنا إلى هذه المسألة. لذا يتوجّب السؤال: لا أريد أن أحوّل انتباهكم عن المسألة الأساسية، إنّما ماذا يحدث أو ماذا تفعلون إذا رفض الكونغرس تمويل إرسال 40,000 جندي إضافي؟" كان احتمال حدوث ذلك أمراً مستبعداً، فإذا أراد الرئيس الديمقراطي 40,000 جندي إضافي فلا ريب في أنّ الكونغرس الديمقراطيّ يوافقه على ذلك، وإلّا فإن الجمهوريّين، بكلّ تأكيد، يؤمّنون الأصوات اللازمة لذلك. لكن الرئيس طرح ذلك السؤال ليعرف موقفهم في حال رفض هو الموافقة على إضافة 40,000 جندي.

بدا أنّ أوباما يوجّه السؤال إلى بترايوس، لكنّ الجنرال لم يُجِب.

واستنتج ماكدونو ورودز أنه يتهرّب من السؤال ويحيله إلى ماكريستال. أما دونيلون فقد اعتبر أن بترايوس لا يريد بحث هذا الاحتمال.

قال ماكريستال: "إنّي إنسان ملتزم في مطلق الأحوال. لم أفكّر في هذا الاحتمال بالتفصيل، إنّما ما قد أفعله هو اللجوء إلى الخطّة ب. أي الانسحاب إلى المراكز السكانية الرئيسة وتدريب قوات الأمن الأفغانية والاستمرار في استهداف مناطق تواجد الإرهابيين، بما في ذلك محاولة إلغاء ملاذاتهم الآمنة في باكستان".

قال كارترايت إنّ تلك هي الخطّة ب وهي في الأساس الخيار المركّب بإضافة 20,000 جندي بمن فيهم المدرّبون وموارد مكافحة الإرهاب الذي أعدّه هو لبايدن.

علّق إيكنبري: "إنّه عمل سريع، حيث يتمّ التركيز على تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية كسبيل للتمكّن من الخروج، كما يتم تسريع أعمال إعادة الدمج".

اعتبر دونيلون وماكدونو ورودز أنّ الخطّة ب ليست سيّئة، بل هي معقولة ومقبولة. وهي تشكل خياراً لم يعرضه العسكريون من قبل، مع أنّها احتمال ممكن كان الرئيس ينتظر تلقّيه من البنتاغون.

وأصبح لدى بترايوس الآن جواب عن السؤال حول ما سيحدث في حال عدم توفير المال اللازم لإضافة 40,000 جندي أو عدم الموافقة على هذه الإضافة لسبب أو لآخر.

قال: "سترون أنّ البقع على الخرائط الدالة على أماكن سيطرتنا وسيطرة الحكومة الأفغانية ستتقلّص بالتدريج. أي أن ما سترونه هو وصفة جاهزة للخسارة البطيئة". وإذا لم يكن الوضع آمناً في البلاد يصبح من العسير جداً والملِحّ جداً تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية. "لكن ينبغي معرفة المخاطر الكبرى والصعوبات الجمة التي تكتنف تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية في ظلّ تدهور الوضع الأمني".

حاول الرئيس إعطاء ملخّص لمجمل المناقشات: "بعد مرور سنتين قد يكون في الوضع بعض العناصر الغامضة. سنكون قد حرّرنا مناطق وسيطرنا عليها، وسيكون وضع الأمن قد تحسّن، وسيكون هناك عدد أكبر من قوات الأمن الوطني الأفغانية. طبعاً لن يكون العدد قد وصل إلى أقصاه. وسيكون قد تمّ وضع حدّ لقوّة طالبان. ولا بد أن يكون الوضع السياسي معقداً. كما إن الاقتصاد يكون قد شهد بعض التقدّم إنما ليس بالقدر الذي نتمنّاه. وسيكون علينا النظر في الوضع وتقييم ما أُنجز".

ثمّ أضاف: "إذا كان لدى أي منكم ملاحظات إضافية أو تعليقات أرجو إيصالها إليّ. إنّي أميل إلى الموافقة على فكرة الإعلان عن اللواء الثالث. وإني أميل إلى عدم إدخال هذه القوات. لكن إذا أدخلناها ولاحظنا أننا لا نحرز أي تقدّم فيمكننا إخراجها".

"حسناً. أشكركم جميعاً. والآن ينبغي اتّخاذ قرار. سوف أعمل خلال عطلة

نهاية الأسبوع على هذا الأمر. وآمل أن أتمكّن من التوصل إلى قرار في أوائل الأسبوع المقبل".

اتّصل بايدن ببترايوس يوم الثلاثاء 24 تشرين الثاني/نوفمبر. كان بترايوس على متن طائرة متوجهاً إلى حاملة الطائرات "يو إس إس نيمتز" الموجودة في مسرح العمليات لدعم الأعمال الحربية، وذلك لقضاء عيد الشكر على متنها.

قال بايدن: أريد التأكّد مِمّا إذا كنت توافق على الجدول الزمني 18 ـ 24 شهراً. كان أوباما ينوي تحديد موعد ـ هو تموز/يوليو 2011 ـ للبدء بتقليص أعداد القوات، وبايدن يجس نبض الجنرال الأبرز ليتأكد من عدم ممانعته.

قال بترايوس: حسناً، وصلَت الرسالة. واستنتج أن الرئيس ونائب الرئيس يريدان أن يعرفا ما إذا كان العسكريون يؤيدون القرار.

حين مَرّ بترايوس بواشنطن بعد ذلك بأسبوع أو أسبوعين، حاول كارترايت مناقشة الخيار المركّب معه.

قال له: "فلنبحث هذا الخيار. ما مشكلته؟"

أجابه بترايوس بأنه لا يريد أن يبحث الموضوع.

قال كارترايت: "إنني أستند إلى الدروس المستفادة من خبرتك"، مشيراً إلى أن أسلوب عمل بترايوس نفسه في العراق يحبّذ إدخال القوات الإضافية بسرعة والتوسع في عمليات مكافحة الإرهاب. "فما الخطأ في هذه الخطة؟"

رفض بترايوس الكلام ثانية بقوله: "ألم تفهمني؟"، مقفلاً بذلك الباب على مناقشة الموضوع.

كان كارترايت يظنّ لوقت طويل أنه العسكري الوحيد الذي يسير عكس التيار، لكنه فوجئ بأن بترايوس يرفض الدخول في حوار صريح.

تحدّث غيتس مع كارترايت بهذا الشأن. فلقد أراد إيجاد طريقة لصياغة توصية "لا تكسر اللحمة الداخلية" بين كبار الضباط. وقد اعتبر كارترايت أن محادثتهما هي مفاوضات، ولكنها في الحقيقة كانت أقرب إلى جدل عقيم.

قال وزير الدفاع إنه يحبّذ إضافة 35,000 جندي - وهو الحدّ الاعلى في خياره رقم - 12.

أما نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان فقال إنه لا يمانع في إضافة 25,000 جندي، أي أنّه زاد 5,000 على الخيار المركّب.

25

في الساعة 2:30 من بعد ظهر يوم الاربعاء 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أي اليوم السابق لعيد الشكر، التقى الرئيس ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، في المكتب البيضوي، بفريق الأمن القومي في البيت الأبيض - جونز ودونيلون وماكدونو، بالإضافة إلى رودز كاتب خطب الرئيس في شؤون السياسة الخارجية.

أخبرهم أوباما أن القرار الذي سيتخذه هو أصعب قرار واجهه في حياته - وكان الهَمّ بادياً على وجهه.

عرضَ ما في خاطره مبدياً بعض الاستنتاجات ومعبّراً عن شكوكه وملخِّصاً بعض النقاط كي يأخذها رودز بعين الاعتبار في إعداد خطبته. وقال إنّه "يميل إلى الموافقة على إضافة 30,000 جندي"، مع أنّ ذلك لم يبدُ أنه قرار نهائي.

قال أوباما: "ينبغي أن يكون ذلك خطّة توضح كيف سنسلّم المسؤولية ونخرج من أفغانستان. يجب أن يكون كل ما نفعله موجّهاً نحو الوصول إلى النقطة حيث يمكننا تقليص حجم وجودنا. وهذا يصبّ في خانة مصلحتنا القومية. لا مجال للمساومة، بل يجب التوضيح أن هذه هي طريقنا".

وأضاف إنّ هناك بعض النقاط غير المؤكّدة. "وحين نشرح هذه الخطّة للشعب الأمريكي، هناك أشياء لا يهتمّون لأمرها مثل عدد الألوية. بل ما يهمّهم هو عدد الجنود. وقد قرّرتُ أن يكون العدد 30,000 جندي". وهذا هو العدد

الابنى في خيار غيتس رقم ـ12 الذي قُدّم قبل ثلاثة أسابيع. وبدا أوباما أكثر تصميماً على اعتماد هذا العدد. "ينبغي أن نوضح أننا لسنا في العراق. لن نحدّد موعداً لنقل جنودنا وتقليص التزاماتنا. بل سنحدّد الإطار الزمني لتحويل السلطة" إلى قوات الأمن الأفغانية.

"كما ينبغي ان نوضح انّ لنا مصالح مستمرّة في افغانستان من حيث مكافحة الإرهاب ومساعدة الحكم". واشار إلى التركيز على التدريب، وقال: "اريد أن اشدّد على السرعة في تنفيذ المخطّط. فكلّما اسرعنا في الدخول، اسرعنا في الخروج".

وفي خطوة غير مسبوقة منه، قال: "أريد أن يتعهّد الجميع بهذا الالتزام ـ ماكريستال وبترايوس وغيتس ومولن وإيكنبري وكلنتون. ويجب أن يكون هذا الامر مدوّناً ومسجّلاً". تحدّث الرئيس كأنّ ثمّة عقداً موقّعاً، لذا ظنّ البعض خطأً أنّه يريد تواقيع فعلية على مستند مكتوب.

واضاف أوباما: "لن نحدد بدقّة سرعة تقليص القوات"، بل سيتم تعيين نقطة التحوّل ـ تموز/يوليو 2011. وفي خطوة قد تبدو موجّهة ضدّ بترايوس، قال: "تجنّبوا الكلام على مكافحة التمرّد في العلن". اما اللغة التي اراد استخدامها فهي: "الاستهداف والتدريب والانتقال".

وشدّد على أنه يرفض، بلا جدال، اقتراح ماكريستال بتدريب قوات الأمن الافغانية لتصل إلى 400,000 رجل. وأضاف: "لن نضع أهدافاً لا نستطيع الوفاء بها. ولن نعد بأشياء كاذبة. يجب أن نكون واضحين بالنسبة للأهداف والمواعيد والكلفة".

كان أوباما مستاءً من التبجّح والادّعاء في طريقة بوش عند الكلام عن الحرب كما كان يقول "فلْنَنَلْ من الاعداء" أو قوله بالقبض على بن لادن "حياً أو ميتاً"، لذلك قال أوباما "فلنكن واقعيين حين نتكلّم عن هذه الخطّة. علينا مصارحة الناس بأن هذه الحرب صعبة وطويلة".

سأل دونيلون عن باكستان. أي كيف سيوضحون بالضبط أن بقاء

الملاذات الآمنة هناك لم يعد مقبولاً؟ وكيف سيتجنبون تصوير المسألة وكأنها إعلان للحرب داخل باكستان؟ تلك مسألة دقيقة.

أجابه أوباما: "يجب أن نوضح للناس أن السرطان هو في باكستان. وسبب تنفيذنا خطّة الاستهداف والتدريب والانتقال في افغانستان هو منع هذا السرطان من التفشّي هناك. كما ينبغي علينا استئصال السرطان من باكستان". إلاّ أن الشرح الأوسع لن يكون - وينبغي الاّ يكون - في خطابه لأنّ المجابهة تتمّ بهجمات تنفذها الطائرات من دون طيارين وسوى ذلك من العمليات السرية. وأضاف: "كما يجب ربط هذه الجهود بجهود مكافحة الإرهاب في أرض الوطن".

بالنسبة لحكومتي افغانستان وباكستان قال إنّ عليهما أن تؤكّدا "دعمهما لهذه الخطة واشتراكهما في القتال. فهذه فرصة جديدة لهما لتأكيد شراكتهما لنا وتعاونهما معنا".

وشدّد أوباما على وجوب أن يعكس الخطاب الأهداف الكامنة وراء هذه القرارات. "فسبب إقدامنا على هذه الخطة هو خَلْق فرص النجاح لجهود تدريب الأفغان والتعاون معهم"، والغاية الأساسية من هذه الزيادة هي التمهيد لخروج الولايات المتحدة.

اشار دونيلون إلى انّ ثمة اموراً لم تجد طريقها إلى الحل. من ذلك انّ البنتاغون يلاحق طلباً آخر للقوات كان قد أُغفِل خلال المناقشات. وهو طلب إضافة 4,500 من "قوات الدعم" - أفراد مساندة لوجستية واتصالات وخدمات طبية، علماً بأن الطلب معلّق منذ فصل الصيف. وحسبما يذكر فإن بعض تلك الخدمات المساندة قد أُدخلت في طلب الالوية. وأعلن دونيلون أنّه لا يستغرب كيف انّهم أظهروا الحاجة الماسّة لقوات الدعم تلك البالغة 4,500 عنصر من اجل تلك الالوية.

وسأله الرئيس: "ألا يوصل ذلك المجموع إلى 40,000؟"

"أجل".

لكنّ أوباما انفجر أخيراً وقال: "كفى! لقد اتّفقنا جميعاً على خطّة معيّنة. وسنلتزم بها جميعاً. لم أوافق على أيّ شيء أكثر من ذلك!"

وقال جازماً إنّ حدّ 30,000 جندي هو سَقْف ثابت، "ولا اسمح بأن تُستغَلّ فكرة قوات الدعم والمساندة للمراوغة وزيادة العدد. أسهل موقف سياسي يمكن ان آخذه هو أن اقول "لا لخيار إضافة 30,000 جندي. ثم أوما بيده إلى خارج المكتب البيضوي، عبر نهر بوتوماك، باتجاه البنتاغون. وفي إشارة إلى غيتس وكبار الضبّاط، قال: "إنّهم يظنّون أنّ العكس هو صحيح. لكنّي سأكون في غاية السعادة ـ"وتوقّف في منتصف الكلام ثمّ استأنف: "لا شيء يمكن أن يجعل رام سعيداً أكثر من رفضي لخيار الـ 30,000 جندي".

سُمعت في الغرفة ضحكات مكبوتة.

"رام يقول لي إن من السهل أن أفعل ما أريد بقول لا". ثم أضاف الرئيس أنه يستطيع بعد ذلك أن يركّز على الأجندة الداخلية التي يريدها أن تكون مدار اهتمامه، لكن العسكريّين لا يفهمون هذا الأمر. "سياسيًّا، ما لا يفهمه هؤلاء هو أنّ أسهل ما يمكن أن افعله هو أن اقف واقول: لقد سئم الشعب الأمريكي هذه الحرب. سأرسل قوة من 10,000 عنصر للتدريب لأننا بهذه الطريقة سنستطيع الخروج من أفغانستان".

وأضاف الرئيس: "طبعاً العسكريون سيستاؤون من هذا الكلام".

بدا واضحاً أنّ أوباما، في قرارة نفسه، ربّما يتمنّى أن يصرّح بذلك الكلام فعلاً، وأنه كان يتدرّب على قوله.

علق دونيلون قائلاً بأنه إذا كان القرار إرسال 10,000 عنصر للتدريب فقط فإنّ غيتس قد يقدّم استقالته.

قال أوباما: "وذاك سيكون أصعب ما في الأمر لأنّ بوب غيتس هو... ليس هناك من هو أصلب منه في فريقي للأمن القومي".

لم يضِفْ احد شيئاً آخر حول ذلك الاحتمال.

ثمّ قال الرئيس "سأصرف النظر عن هذا"، وعادَ إلى الخيار الذي اتفقوا عليه وهو 30,000 جندي. وقال بشكل عام إنّ هناك خمس نقاط ينبغي أن يتنبّه لها الجميع عند الكلام عن هذا القرار.

قال: "علينا أن نؤكّد أن هذا العمل هو جهد دولي. يجب أن نشدّد على الإسراع في إدخال القوات والإسراع في إخراجها. وكذلك علينا إبراز جانب تدريب الأفغان. كما ينبغي أن نؤكد على ضرورة إيقاف اندفاع طالبان وأن نبيّن أنّ ذلك سيساهم في تحسين مستوى الحكم الأفغاني".

ثم أضاف إنّ الخطاب "لا بد أن يكون هادئاً متّزناً، لكن من دون الوقوع في التشاؤم". وكرّر رغبته في تجنّب استخدام عبارة "مكافحة التمرّد والاستعاضة عنها بالحديث عن الأمن في المراكز السكانية الأفغانية. وذلك لأنّ عبارتي "مكافحة التمرّد" و"مكافحة الإرهاب" بنظره قد شُوِّهتا بشكل كاريكاتوري وأصبحتا ترمزان إلى الأمن على مستوى البلاد بأكملها مقابل الانسحاب وإطلاق الصواريخ من السفن الحربية والطائرات من دون طيارين.

ومع أنّ مكافحة التمرّد الشاملة غير ممكنة فقد أصبحت شعاراً للجمهوريين. قال أوباما: "الجزء الذي أوافق عليه منها هو أنّ التمكّن من تدريب قوات الأمن هذه وإنهاك طالبان يفترض أوّلاً توفير الأمن لأكبر عدد ممكن من المراكز السكانية، وذلك لإيجاد الجوّ الملائم لنجاح مهمّة التدريب".

وكرّر أنّه يريد إصدار مذكّرة قرار ينبغي على الجميع اتّباعها.

قال: "لن نُقدم على ذلك إلّا بعد أن يوقع الجميع على القرار فعليّاً وينظروا إليّ مباشرة ويخبروني أنهم يؤيدونه". كان الرئيس متحمّساً ومفعماً بالنشاط والحيوية. "لا أريد أن يقوم أحدٌ في اليوم التالي ويعلن أنه غير موافق على هذا المشروع". إذاً لا اتفاقات شرف شفهيّة، وهذا هو المحامي في داخل أوباما الذي يحاول أن يقطع الطريق على أي ارتداد أو تراجع بالإصرار على إصدار وثيقة خطيّة.

ثم توجّه بكلامه إلى رودز ذاكراً أهم النقاط التي يودّ التركيز عليها في خطابه.

قال: "علينا تذكير الناس بأسباب ذهابنا إلى أفغانستان بادئ الأمر. وعلينا أن نشرح كيف وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. أريد أن يعلم الجميع أننا نواجه

مصدر التطرّف والعنف". وينبغي أن تعبّر كلمته عن إيمانه العميق بالمهمّة الملقاة على عاتق أمريكا في أفغانستان وحاجتها إلى موارد إضافية.

وأضاف الرئيس: "يظن الناس أنّ المسألة هي لعبة أرقام". لكنّه كرّر ما كان قد قاله في جلسة سابقة: إن لم أكن مقتنعاً بضرورة هذه القوات الإضافية، يمكنني بمجرد الذهاب ليلة ثانية إلى قاعدة دوفر الجوية [حيث استقبال جثث قتلى الحرب] الاقتناع بالإقلاع عن كل هذه المحاولات والدعوة للخروج من هناك". وطلب أوباما أن يتضمّن الخطاب وصفاً لهذا الموقف لإظهار مدى الصعوبة التي واجهها في اتّخاذ القرار والتأكيد على عمق اقتناعه بذلك القرار.

كما أراد الرئيس أن يُبرِز الدعم الدولي لهذه الحرب. فهي ليست حرباً أمريكية فحسب، وأيّ زيادة في عدد القوات الأمريكية سترافقها قوات إضافية من دول الائتلاف في حلف شمال الأطلسي. كما حرص على أن يذكر بالتحديد موعد تموز/يوليو 2011 لبدء الانسحاب.

وكان بايدن قد اقترح مقطعاً طويلاً حول باكستان. لكن يجب الحذر هنا لأن معظم الكلام يتعلّق بعمليات سريّة وقوّات سرّية. فلا شك بأن أبواب الجحيم ستُفتح إذا أعلن الرئيس أن وجود الملاذات الآمنة للتنظيمات الإرهابية لم يعد مقبولاً وأنه سيطاردها بواسطة قوات أمريكية أرضيّة مقاتلة ـ القوات الخاصّة أو الفرق التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. فاجتياز الحدود، حتى بموافقة باكستان، أمر في غاية الخطورة.

قال أوباما إنه كان قد عرض مسألة باكستان سابقاً في شهر آذار/مارس. "لقد شرحنا ذلك سابقاً، وأوضحنا الأمر للناس. ولا بد أنهم سيربطون ذلك في أذهانهم. لكنّ هذا الخطاب هو بشأن أفغانستان، فكل ما يهمّ الأمريكيين الآن هو قواتنا".

وكرر الرئيس أنّه قد اتّخذ قراره باعتماد زيادة 30,000 جندي إضافي، وأن ذلك يجب أن يُذكر في مسوّدة الخطاب. لكنه حذّر: "هناك احتمال بتعديل القرار، وقد نحتاج حينئذ لخطاب آخر".

* * *

اتصل أوباما بروبز، بُعَيْد انتهاء الاجتماع، طالباً منه العودة إلى المكتب البيضوي.

قال له الرئيس: "نسيتُ شيئاً. أريد أن أذكر في كلمتي أنّ هذه الحرب ليست فيتنام وليست العراق". أراد أن يقول إنّه على خلاف حرب فيتنام، كان إلى جانب الولايات المتحدة في حرب أفغانستان تحالف من 41 دولة. ومن المفيد أن نذكّر الناس أنّ هجمات 11 أيلول/سبتمبر قد دبّرتها وخطّطت لها القاعدة التي كانت متمركزة في أفغانستان. علينا رواية القصة بأكملها بدءاً من 11 أيلول/سبتمبر. أمّا أسباب اختلافها عن العراق فهي أننا لم نتعرّض لهجوم مباشر من العراق كما أنه ليس ثمّة خطر على أرض الوطن من العراق. ومع ذلك ينبغي الإقرار بتحسّن وضع الأمن والاستقرار في العراق.

وبالنسبة لحرب فيتنام وحرب العراق، قال: "لقد كانت هاتان الحربان مثار نقاشات حامية وخلافات في بلادنا. لكن ينبغي أن نتجاوز تلك الخلافات الآن وأن نشيد ببطولات قواتنا وشجاعة جنودنا من دون أن نمجّد الحرب".

وتابعَ توجيهاته قائلاً: "علينا أن نصوّر مدى هذه التهديدات واستمرارية مخاطرها". وطلب أن تتميّز الكلمة بأسلوب صافٍ يدل على صدق العزيمة ويركّز على مصالحنا ويؤكّد أنّنا لا نتوسّع أكثر ممّا تتطلّبه تلك المصالح".

"يجب ألّا تفوتنا الإشارة إلى ما تحملته بلادنا منذ أيام روزفلت. والواقع أننا لم ننلْ الثناء الذي نستحقّه. صحيح أننا ارتكبنا بعض الأخطاء، لكننا ضمنّا الأمن الوطني لبلدان عديدة بتضحيات أبنائنا الجنود وخدماتهم وتكاتف عامة الشعب".

وأضاف: "الصراع ضدّ التطرّف صراع طويل. وهو أكثر تعقيداً من مواجهة الدول القومية لأنك في هذه الحالة تتعامل مع مناطق مضطربة".

وقال: "إن دوافعنا هي نفسها كما كانت منذ أكثر من ستّة عقود، وهي أننا لا نسعى للسيطرة على العالم أو احتلاله". وأعرب عن اعتقاده بأنّ حياة

أبنائنا وأحفادنا ستكون أفضل حالاً إذا كانت حياة أبناء الشعوب الأخرى وأحفادها أفضل حالاً.

وعبّر عن بعض مخاوفه بقوله: "لا يمكن أن تكون سياستنا الوطنية بمجملها تتمحور حول الإرهاب". فهناك 6 بلايين إنسان على وجه الكرة الأرضية عندهم هموم ومشاكل ومخاوف شتّى، كما يجب علينا الاهتمام باقتصادنا فهو مصدر قوّتنا العالمية. "لا يمكننا أن نشيح بوجهنا عن ذلك، خصوصاً عن أحداث وتطورات السنوات الأخيرة".

وقال الرئيس أخيراً: "الأمريكيون مِثاليّون، لكنّهم يتوقّعون أن يكون قادتهم واقعيين. لذا ينبغي أن تعكس كلمتي هذا الواقع".

كان أوباما قد التقى في ذلك الأسبوع برئيسة مجلس النواب نانسي بيلوزي التي نقلت عنها صحيفة واشنطن بوست فيما بعد أنه كان ثمّة قلق عميق لدى الديمقراطيين بشأن احتمالات التصويت لإقرار نفقات إضافية بالبلايين من أجل حرب أفغانستان. لقد كانت مهمتها صعبة في إقناع زملائها الديمقراطيين كي يصوّتوا بالموافقة على المشروع. وقد قالت بيلوزي، خلال اجتماع هاتفي على مدوّنة إلكترونية: "يجب أن نعرف ما هو الهدف، وكيف يساهم ذلك في حماية الشعب الأمريكي، وهل هذا أفضل ما يمكن فعله؟ خصوصاً في هذا الوقت حيث إننا نعاني من مشاكل اقتصادية خطيرة هنا في الداخل".

في وقت لاحق من يوم الأربعاء عقد أوباما اجتماعه الأسبوعي الدوري مع غيتس في المكتب البيضوي. وهذه الغرفة جيّدة الإضاءة، مشرقة لا ظلال فيها. وهي توحي بالوضوح والصراحة وتبعث على النشاط والإقدام على العمل.

كانت عطلة عيد الشكر تقترب، وقد أنهوا تسع جلسات في مناقشة الاستراتيجية كانت معظمها مُرهِقة، وأصبح واضحاً لدى الجميع، بمن فيهم أوباما، أنّ غيتس بحاجة إلى قرارات نهائية قريباً. وبما أنّ مولن في جنيف للمشاركة في اجتماع طارئ لبحث خفض الأسلحة الاستراتيجية، فقد حلّ محلّه

كارترايت نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان. كما حضر الاجتماع أيضاً جونز.

أعلن الرئيس انه توصّل إلى عدد القوات. وقال إنّه بموجب المهمّة بعد إعادة تحديدها رأى انّه من المناسب إرسال 30,000 جندي إضافي.

لم يُفاجأ كارترايت بهذا الرقم، فهو معدّل وسطي بين عدة معطيات ـ إنه يقف في الوسط بين طلب ماكريستال 40,000 جندي والخيار المركب بإضافة 20,000 جندي، وهو أيضاً بين الـ 35,000 الذين سعى غيتس مؤخّراً للحصول عليهم والـ 25,000 الذين رأى كارترايت أنهم يشكّلون عدداً معقولاً.

وأوضح الرئيس الأسباب التي دعته لاعتماد هذا الحجم. فالأوضاع المالية ليست مريحة كما يعلمون، لذلك لا يمكن أن يلتزم الرئيس بخيار لا محدود. كما إنه لا يوافق على الالتزام بخطّة بناء الدولة أو ملاحقة استراتيجية مكافحة تمرّد شاملة. فلقد أضاف هو وبوش أصلاً 33,000 جندي خلال سنة واحدة.

كان جونز لا يزال مستغرباً كيف أنّ العسكريين لم يقدّموا أي تقييم جدّيّ حول أداء تلك القوات البالغة 33,000 جندي، ومع ذلك يطالبون بإرسال 40,000 جندي إضافي.

قال أوباما إن البلاد تهتمّ لكافة جوانب وضعنا في أفغانستان، "لذلك فإن ما سألتزم به سياسياً" هو حدّ أقصى بإضافة 30,000 جندي.

وغيتس صاحب خبرة في العمل مع سبعة رؤساء آخرين، وقد كان لكل منهم أسلوبه الخاص في اتّخاذ القرارات. لكن كثيراً ما كانت التأكيدات والاستنتاجات تتردّد، بشكل حاسم أحياناً أو خجول أحياناً أخرى، من دون أن يُعرف المطلوب بالضبط.

قال غيتس: "لديّ طلب في الانتظار على مكتبي من أجل 4,500 من قوات الدعم". وكانت طلبات القوات قد جُمّدت منذ أيلول/سبتمبر حين بدأت مراجعة الاستراتيجية. "كما أوَدُّ أن أُعطى هامشاً بإمكانية إرسال 10 بالمئة إضافية من القوات النظامية أو قوات الدعم في حال الحاجة إليهم. مثلاً إذا كانت هناك حاجة لوحدات لإزالة الألغام او لفرق طبية إضافية، أي أفراد خدمات مساندة".

قال له الرئيس: "بوب، 30,000 زائداً 4,500 زائداً 10 بالمئة من الـ 30,000" ـ وكان قد حسب المجموع ـ "هذا كله يساوي 37,500". وبدا في لهجته كالدلال الذي يجري مزاداً، وأضاف: "أما رأيي أنا فهو: 30,000".

كانت تلك لحظة استثنائية. فالرئيس لم يكن قَطّ قاطعاً أو جازماً بهذا الشكل مع غيتس. وحين كان أوباما يتكلم في الاجتماعات فغالباً ما يكون كلامه أسئلة أو خلاصات. ثم كرّر موقّفه: "لقد قررتُ إرسال 30,000".

ثم قال له أوباما بلهجة حاسمة: "سوف أعطيك هامشاً ضمن العشرة بالمئة التي طلبتَها لإرسال ما قد تحتاج إليه في المستقبل، إنّما في الظروف الاستثنائية فقط. "لكنّني لن أصل إلى 37,500، فذلك قريب جداً من 40,000".

وسأله أوباما: "هل تستطيع أن تؤيد هذا القرار؟ لأنّه إذا كان جوابك: لا، فإنني أتفهّم موقفك وسأكتفي بكلّ سرور بإرسال 10,000 جندي إضافي، ويمكننا حينئذ أن نتابع ما نحن فيه وندرّب القوات الوطنية الأفغانية، ولنأمل خيراً".

ظلّ صدى هذه الجملة الأخيرة يتردّد في أرجاء الغرفة: "ولنأمل خيراً".

ثم قال غيتس إنّه يؤيّد إرسال 30,000 جندي إضافي ويوافق على هذا القرار.

كما أعلن كارترايت تأييده. فقد أدرك أن الرئيس عرض خياراً واحداً فقط فإمّا أن نقبله وإمّا أن نرفضه. ولا شك بأن نائب رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة قد استنتج أن الرئيس قرّر هذا العدد بالذات كي يكون حلاً وسطاً يوافق عليه الجميع.

وهكذا انتهى الأخذ والردّ واتّخذ الرئيس قراره.

استأجر بايدن وعائلته، كعادتهم في عطلة عيد الشكر كل عام، منزلاً في جزيرة نانتاكت.

أخبره الرئيس، في اتصال عبر الهاتف المأمون، أنْ ليس ثمّة خيار جيّد مضمون النجاح. ثم كرَّر أوباما آسفاً: "لقد كانت خياراتنا كلها صعبة".

فعلّق بايدن إن الوضع لن يكون بهذا السوء إذا سقطت حكومة كرزاي.

وأجاب أوباما: لا، فالجانب السلبي عميق جداً. وتمسك بإرسال 30,000 جندي إضافي.

كتب بايدن منكرة للرئيس، قال فيها: "ليس المهمّ العدد، بل المهمّ هو الاستراتيجية"، وأرسلها بالفاكس المأمون إلى أوباما. وقد أرسل إلى أوباما، خلال عطلة العيد، ستّ منكّرات بخطّ يده أكّد فيها تلك الفكرة، وحثّ الرئيس على تضمين قراره النهائي خمس نقاط، هي:

1 ـ لا مكافحة تمرّد شاملة.

2 ـ لا بناء دولة.

3 ـ التركيز على القاعدة.

4 ـ عدم السماح للعسكريين باحتلال ما لا يستطيعون تسليمه للأفغان.

5 ـ الهدف هو "إضعاف" طالبان، على أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إنهاء النزاع.

كما إنّه دعاه إلى عدم الموافقة على الفكرة التي تتجاوز الحدّ المعقول وتهدف إلى بناء قوة أمن أفغانية من 400,000 رجل.

26

دعا أوباما كولن باول ثانيةً لاجتماع خاص في المكتب البيضوي صباح يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر. عبّر الرئيس عن انزعاجه من تضارب الآراء ووجهات النظر التي ترده. فالعسكريّون يقفون صفًّا واحداً وراء طلب ماكريستال إرسال 40,000 جندي إضافي. أما مستشاروه السياسيّون فتُساورهم الشكوك. لذا طالب بأفكار ومنهجيات جديدة إلّا أنّه لم يتلقّ سوى الخيارات نفسها.

قال له باول رئيس هيئة رؤساء الاركان المشتركة سابقاً: "لستَ مضطرًّا لتحمُّل كل هذا. أنت القائد الاعلى. هؤلاء الضبّاط يعملون تحت إمرتك. وإذا كانوا مُجمعين على رأي فهذا لا يعني أنّهم على صواب. هناك جنرالات آخرون غيرهم، أما القائد الاعلى فواحد".

حين سألتُ الرئيس عن تلك النصيحة، قال لي: "إنّي أتبادَل الحديث مع الجنرال باول الذي أعتبره صديقاً. وبما أنّه أصبح الآن خارج ذلك المبنى [البنتاغون] فإنّي، من وقت لآخر، أعود إليه وأقف على آرائه. وهذا كل ما في الأمر".

دخل أفراد فريق الامن القومي في البيت الأبيض المكتب البيضوي، ذلك اليوم بعد عطلة عيد الشكر، واحداً بعد الآخر. جونز ودونيلون وإيمانويل وماكدونو ولوت والعقيد جون تيان وهو محارب سابق في العراق وحاصل على منحة رودز

واحد أركان مجلس الأمن القومي. سأل الرئيس: "لماذا نجتمع ثانية من أجل هذه المسألة؟ أظن أننا انتهينا منها يوم الأربعاء".

أخبره دونيلون ولوت أن هناك أسئلة من البنتاغون لم يُفصل فيها بعد. هل تمّت الموافقة على قوات الدعم؟

كلا.

علامَ تنطبق نسبة 10 بالمئة؟

أجاب الرئيس غاضباً: 30,000، وهذا كلّ شيء. "لماذا نعقد كل هذه الاجتماعات، بعد أن اتفقنا جميعاً؟"

قالوا له: ما زلنا نعمل على هذه الأسئلة مع العسكريين.

فقال الرئيس إنه قد توصّل إلى اتفاق مع وزير الدفاع - فلماذا لا يزال النقاش دائراً؟ كان من المفروض أن يكون كل شيء قد بُتّ. لكن يبدو أن البنتاغون غير معتاد أو لا يرتاح للالتزام بمعايير دقيقة.

لذا عاد البنتاغون إلى التساؤل حول كل المسائل. وراح دونيلون يؤشّر على كلّ منها بعلامة. وقد جاءت معظم الأسئلة من مولن أو أفراد هيئة رؤساء الأركان المشتركة، مع أنّ دونيلون ولوت قد تحدّثا أيضاً مع الجنرال كارترايت وميشيل فلورنوي وكيلة الوزارة للشؤون السياسية.

ما هي هذه المسائل؟

مثلاً، الموعد المقدّر للتمكّن من إيصال القوات (30,000) إلى أفغانستان قبل انقضاء فصل الصيف.

قال الرئيس: "نحن لم نحدّد هذا التاريخ، بل هذا ما قاله بترايوس".

لكن البنتاغون يقول الآن إنّ هذا الأمر غير مؤكّد.

فأجاب الرئيس: "الموعد في الأساس ليس من اختراعنا..."

وأثار البنتاغون أيضاً موعد الانسحاب في تموز/يولو 2011. مع أنّ غيتس كان سابقاً قد أعلن أنه يفضّل تأجيله ستة أشهر حتى نهاية العام 2011.

قال أوباما: "لقد طفح الكيل!"، ونكرَ أنّ هذا التاريخ أيضاً اقترحه البنتاغون، وقد كان على الرسم البياني الذي قدّموه لنا والذي أظهروا فيه مسار التناقص الطويل. وقد حددوا هذا التاريخ بالنقطة التي يصبح عندها الأفغان قادرين على تولّي المسؤولية في بعض المناطق. ما الأمر؟ هل يتبعون تكتيكاً خاصّاً للمساومة؟

ويبدو أن كل المسائل قد وضعت ثانية على بساط البحث أو التفاوض أو الاستيضاح. فقال أوباما إنّه مستعد لأن يغيّر رأيه ويعطيهم 10,000 مدرب، وكفى.

وضع نلك النزاع الرئيس في مواجهة المؤسسة العسكرية. وقد ذُهل دونيلون للنفوذ السياسي الذي مارسه العسكريون. لكنّه استنتج منطقياً أن البيت الأبيض يجب أن يكون صاحب النفس الأطول في هذا الصراع. وبالعودة إلى حرب فيتنام وحرب جورج دبليو بوش في العراق تبيّن أن الأخطاء قد تراكمت واحداً بعد الآخر. فقد كان الرؤساء يفاجَؤون، ولا يدخلون في التفاصيل كما يجب، ولا يعرفون ماذا يريدون بالضبط، ولا يعون عواقب القرارات التي قد تبدو بسيطة.

ترك جونز الاجتماع وتحدّث مع مولن الذي كان يقول فعلاً إنّ إيصال الجنود الـ 30,000 قد يستمرّ حتى ما بعد نهاية الصيف. فقد أُعطي ماكريستال حرية اختيار الوحدات التي ستشكّل تلك القوات. وليس غريباً أن يكون قد اختار وحدات من الفرقة 101 المحمولة جوّاً الشهيرة جدّاً والمعروفة باسم "النسور الصارخة" والتي قادها بترايوس خلال غزو العراق في العام 2003. وهذه الوحدات لن تكون جاهزة قبل شهر أيلول/سبتمبر.

قال له جونز: لا. لا يُستحسَن الآن العودة إلى الرئيس وإخباره أن هذا الأمر غير ممكن. لقد تم تأكيد هذا التاريخ، والرئيس يتوقع التزام الجميع بكلمتهم. والواقع أن الرئيس لا يريد سماع مثل هذا الراي العسكري.

فأجاب مولن: "حسناً، فهمنا". وقد امتعض لأنّ جونز لم يفهم حقيقة موقف العسكريين رغم أنّه جنرال متقاعد.

تابع أوباما الاجتماع في المكتب البيضوي مع دونيلون ولوت والآخرين. ودام الاجتماع عدة ساعات مستغرقاً النهار بأكمله تقريباً وهم يراجعون ويدقّقون أوامر الرئيس. كانوا جميعاً قد قرؤوا كتاب "دروس مستفادة من الكارثة" الذي جاء من ضمن استنتاجاته أنّ جونسون أخفق في ترجمة قراراته بشأن حرب فيتنام إلى أوامر محدّدة للعسكريين.

بدأ أوباما يُملي ما يريده بالضبط، مؤلّفاً ما أسماه دونيلون "ورقة شروط" تشبه الوثائق القانونية المستخدمة في الصفقات التجارية. أخذ منكّرة غيتس بعين الاعتبار ووافق على أن تكون الفكرة الاستراتيجية هي "إضعاف" طالبان - وليس تفكيكها أو هزيمتها أو القضاء عليها - كما أخذ أهداف غيتس العسكرية الستّة من المنكّرة وأدخلها في أوامره. وهذه الأهداف تشمل إبطال زخم تحرّك طالبان ثم منع طالبان وتعطيلها وإضعافها.

ومع استمرار الأخذ والردّ بعد الظهر، بدا أنّ المدنيين في البنتاغون والأركان المشتركة يريدون أن يتوسّعوا في الاستراتيجية.

لكن دونيلون ظلّ ينكّرهم. "لا يمكنكم أن تواجهوا الرئيس بهذا الشكل". فهو لا يريد ذلك، بل يفكّر في مهمّة أضيق نطاقاً.

غير أنّهم واصلوا الضغط.

طالب أوباما دونيلون بوضع قيود وضوابط.

حاول دونيلون ذلك، لكنّ البنتاغون ظلّ يعود بالمزيد من المطالبات. ومن النقاط الجديدة نقطة تتعلق بالرسالة التي يُراد إيصالها إلى القاعدة.

حين وصل ذلك الطلب إلى الرئيس قال: "لن أزيد شيئاً. لن أغيّر شيئاً".

أحسّ دونيلون أنّه قد أعاد كتابة أوامر الرئيس عشر مرّات، وأخيراً أخبرَ محاوريه العسكريّين أنّ الرئيس لا يريد إلّا القضايا المتعلّقة بالهدف مباشرةً. وقال لهم: "إذا كان لديكم أي أمر تافه آخر" فإن الرئيس لن يُصغي إليكم.

طلب أوباما أن يكون النصّ مباشراً وصريحاً. لذلك فإنّ أوامره، في

صيغتها النهائية، نصّت على أنّ المهمّة العسكرية "تقتصر، في نطاقها ومداها، فقط على ما هو ضروري لتحقيق هدف الولايات المتحدة". لا أكثر ولا أقل. الأمر في غاية الوضوح. وبعد أن نُقِّقت ونُقِّحت كل الكلمات، كان هناك هدفان ـ هزيمة القاعدة وإضعاف طالبان.

لكنّ بعض الأفكار مثل مكافحة التمرّد الشاملة لحماية الشعب وبعض المهمّات الجانبية الأخرى ظلّت ترِد من البنتاغون.

رفض أوباما كل تلك الأفكار وقال بكلّ صراحة واضعاً النقاط على الحروف: "هذه الطريقة ليست مكافحة تمرّد مكتملة الموارد ولا هي مشروع لبناء الدولة". وهل هناك سبيل للتوضيح والتأكيد أكثر من ذلك؟

وبالرغم من ذلك كان البعض لا يزالون متمسكين بطلب ماكريستال الأساسي إضافة 40,000 جندي. فكأنّ هؤلاء ما اعتادوا أن يرفض أحدٌ طلباً لهم.

قال أوباما: لا. فبالنسبة لعدد القوات، اختار الحدّ الأدنى في الخيار رقم ـ 2 أ الذي عرض إضافة ما بين 30,000 و35,000 جندي. قال الرئيس: فليكن الأمر واضحاً، الزيادة هي 30,000 جندي. وقد قرّر اعتماد الخيار رقم ـ 2 أ "مع أضيق مهمّة وأسرع وأقصر جدول زمني". وهو متمسّك بموعد شهر تموز/يوليو 2011 ليس فقط لبدء انسحاب القوات الأمريكية، وإنّما لأنّنا في ذلك التاريخ "سوف نترقّب الشروع في نقل المسؤوليات الأمنية الرئيسية من هذه القوات إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية".

وتلافياً لأي سوء فهم لهذا التغيير الكبير، أورد الرئيس نصاً لتضمينه في "ورقة الشروط": "في تموز/يوليو 2011، سوف نقيّم مدى النجاح على مستوى البلاد ككلّ، كما يدرس الرئيس توقيت تغيير المهمّة العسكرية". علماً بأن هذه المهمّة لن تتوسّع، بل ستتقلّص حتماً.

عندما حان وقت العشاء ـ بعد حوالى ثماني ساعات من المناوشات والتوضيحات مع البنتاغون ـ راجَع أوباما نسخة نهائية ودقّق ألفاظها ونمّق لغتها.

قال: "ربّما بالغتُ في ملاحقة التفاصيل، لكن كان عليّ القيام بذلك. وظل الرئيس يصقل الوثيقة حتى الساعة 9:15 ليلاً.

وحين انتهى الرئيس طُبعت الاوامر في ستّ صفحات من دون فراغات بين الأسطر. وقال: هذا ما سيصدر. فقراره ليس مجرّد كلمة يلقيها أو إعلان عامّ للعدد ثلاثين الفاً. إنّه هذه التوجيهات التي يتعيّن على الجميع قراءتها وإقرارها. فتلك هي الطريقة الوحيدة التي ستوقف الصراع - في الوقت الحالي، على الاقل. لان الجميع مدركون أن هذا الصراع، شأنه شأن الحرب، قد يظل بلا نهاية ولنّ هذا النزاع سيستمرّ.

لم يكن من أهم العناصر السرية جداً مضاعفة هجمات الطائرات من دون طيارين وسائر لنواع الهجمات التي تشنّها السي آي إيه ضد القاعدة في باكستان فحسب، وإنّما أيضاً تعليمات الرئيس لماكريستال كي يزيد وتيرة هجمات مكافحة الإرهاب ضدّ طالبان داخل افغانستان.

كان ماكريستال، بالنسبة لهذا الغرض، الذئب المناسب في ثياب الحمل. فهو بعد قضائه سنوات في قيادة العمليات الخاصة المشتركة في العراق، أصبح الخبير الأول في هذا المجال في القوات المسلحة الامريكية. أمّا بعد أن أصبح القائد في افغانستان فقد اتّخذ دوراً رقيقاً طيباً هو حماية الناس من خلال عمليات مكافحة التمرّد حتّى إنه وضع حدوداً للأعمال القتالية للحدّ من احتمالات وقوع ضحايا مدنيين من الافغان وأعطى التعليمات لقواته في الطرقات باحترام الافغان في تعاملهم معهم.

لكنّ ماكريستال كان لديه ذئبه خلف الستار. إنه نائب الاميرال وليام ماكريفن من القوات البحرية الخاصة الذي تولى قيادة العمليات الخاصة المشتركة خلفاً لماكريستال في حزيران/يونيو 2008. وقد بلغت عمليات ماكريفن درجة عظيمة في إصابة الأهداف والأعداء ووصلت في ذلك إلى مستوى يفوق تصوّر أي إنسان لا يملك تصريحاً بالاطلاع على المعلومات السرية، حتى إن درجة

الوصول إلى الهدف قفزت من 35 بالمئة إلى 80 بالمئة. وقد قال أحد كبار المسؤولين المدنيين ممّن يملكون مثل تلك التصريح: "إنّهم يضربونهم كل ليلة بشدّة". ولا شك بأن فترة الثمانية عشر شهراً التي تفصلنا عن تموز/يوليو 2011 ستتيح المجال والوقت الكافي للعمليات الخاصة كي تعطّل تمرّد طالبان وتضعفها وربّما تهلكها إلى حدّ بعيد. وقد تعطي بذلك معنى جديداً لمفهوم "إضعافها".

كانت استراتيجية أوباما تستند إلى أنّ الوقت والمجال وكثافة العمليات ونجاحها ـ كلها عوامل ستتضافر لتتيح مجالاً أوسع للعمل السياسي. أو أنّه، على الأقل، كان يأمل بذلك.

سرَت أقوال في دوائر البنتاغون العليا بأن القرار كان على وشك الانهيار. كان البنتاغون يقول إنّ وزير الدفاع يظنّ أنّه نال الموافقة على 4,500 عنصر زائداً 10 بالمئة.

أما أوباما فقد كان متأكداً من أنّه أوضحَ موقفه. لذا زاد موقفه وضوحاً وتحدّث مع غيتس في حوالى الساعة 7 مساءً. قال له مذهولاً: "أظنّ أنّنا سوّينا هذه المسألة يوم الأربعاء". كان يكره إضاعة الوقت واعتبر هذا الاتصال تكراراً لشيء معروف من قبل. لكنّ دونيلون ولوت أرادا أن يكون كل شيء في غاية الوضوح.

لكن كم مرّة ينبغي على الرئيس تكرار قوله؟

كرّر له الرئيس مرّة ثانية: العدد هو 30,000 وتقتضي الصفقة الشاملة أن تكون نسبة 10% من الـ 30,000 في الظروف الاستثنائية فقط. أمّا قوّة 4,500 رجل من قوات الدعم فينبغي أن تكون جزءاً من الثلاثين ألفاً، أي أن تكون في عدادها أو تؤخذ منها بطريقة أو بأخرى، لكنّها لن تُعطى منفصلة. وهذا أمر نهائي. فالعدد 30,000 سقف لا يمكن تجاوزه.

في وقت لاحق من تلك الليلة، ألقى أوباما نظرة أخيرة على الصفحات

الستّ التي تشكل أوامره. لقد انتهت أخيراً المرافعات والمناقشات بشأن تلك الأوامر. قال الرئيس: "إنني مرتاح لهذا القرار. مرتاح لصياغته بهذا الشكل في هذه الورقة. سوف اتّصل ببوب غداً، واتّصل بهيلاري، سوف أجمعهم كلهم غداً أو يوم الأحد. سنستعرض الوثيقة معهم وجهاً لوجه".

رأى دونيلون أن الوثيقة تجسّد السلطة الرئاسية والمدنية على العسكريين. لقد تمادى كبار الضباط كثيراً في السنوات الأخيرة من رئاسة بوش. وأبرز مثال على ذلك هو ديف بترايوس الذي اتّخذ هو وفريقه قرارات هامّة وسليمة في العراق منذ أوائل العام 2007. إلّا أنّ كثيراً من القرارات غير الملائمة قد اتخذتها إدارة بوش وجهات أخرى قبل ذلك في العراق وفي أفغانستان كذلك. لذا انهمك بترايوس في مهمّة الحدّ من الأضرار. وقد اعتبر دونيلون أن الرئيس أوباما يحاول أن يضمن عدم اضطرار إدارته للانشغال في جهود الحد من الأضرار فقط بعد خمس سنوات من الآن. ورأى أن لا ضرورة لمكافحة تمرّد على نطاق البلاد كلها في أفغانستان من أجل حماية الولايات المتحدة.

كانت المسألة التي سعى أوباما للإجابة عنها: كيف نتمكّن من تحقيق الهدف النهائي وهو تخفيض عدد القوات، في ظلّ الأوضاع الخطيرة والمتدهورة؟ والجواب هو: وجوب وضع حدّ لقوّة العدوّ ثمّ تعزيز ذلك بالإسراع في "التصاعد المتدرّج" في إيصال الجنود إلى هناك".

27

كان يوم السبت 28 تشرين الثاني/نوفمبر يوم انشغال آخر بالنسبة للمخلصين في مجلس الأمن القومي بمن فيهم توم دونيلون ودوغ لوت. أدرك هذان الاثنان انه كان يجدر بهما القيام بنشاط آخر في عطلة نهاية الأسبوع بعد عيد الشكر، إلّا انّ دراسة الاستراتيجية كانت بالنسبة إليهما محور الكون بأسره. لذا كانا في البيت الأبيض يتشاكيان همومهما. واعتبرا أن العسكريين يضغطون بشدّة على الرئيس وعليهم جميعاً. فبالرغم من كل الأسئلة الإيحائية وغير الإيحائية التي طرحها الرئيس والآخرون ظلّ الخيار الوحيد الوارد بالنسبة للعسكريين هو إرسال 40,000 جندي امريكي إضافي.

طرح لوت السؤال التالي على دونيلون متذمّراً: "تُرى كم واحداً من هؤلاء الذين يضغطون من أجل هذا الخيار سيكون موجوداً ليرى النتائج في تموز/يوليو 2011؟"

وراحا يستعرضان اللائحة.

قال لوت: "ليس هناك أيّ أمل البتّة بأن يظلّ بترايوس في القيادة المركزية حتى صيف عام 2011".

أمّا مولن فإن فترة رئاسته الثانية لهيئة رؤساء الأركان المشتركة، التي تمتدّ سنتين، ستكون قد قاربت نهايتها، لذا فإنه سيكون في طريقه إلى الخروج.

وأضاف لوت: "وماكريستال سيكون، على الأرجح، قد نُقل إلى مركز آخر.

ومع أنّه يقول إنّه مستعد للبقاء في هذا المنصب ثلاث سنوات، فإنني أظن أنّ هذا بعيد الاحتمال".

وتنكّرا أن غيتس قد خطّط للبقاء في السنة الأولى من عمر الإدارة الجديدة، لذا فإنه سيكون قد غادر، من غير ريب.

ثم لخّص لوت الموقف بقوله: "إذاً، حاصل الكلام: لن تجد هنا إلّا الرئيس واقفاً يتحمّل مسؤولية هذا الخيار الذي أقنعه به هؤلاء قبل أن يغادروا خشبة المسرح. أمّا سائر الآخرين فستظل مهمّاتهم في البيت الأبيض معلّقة في ثنايا مكاتبهم".

فعلّق دونيلون قائلاً: "يا إلهي! لماذا ندفع الرئيس إلى هذا الموقف الصعب؟" فهو وحده سيتحمّل الفاتورة حين تستحقّ في العام 2012، أي حين يتعيّن عليه خوض الانتخابات لولاية رئاسية ثانية. والفاتورة ليست ماليّة فقط من حيث التكاليف والنفقات، بل تدخل فيها أيضاً حسابات النتائج، أي: ما هي الإنجازات التي يمكن أن تكون قد تحقّقت في العام 2011 أو 2012؟

لم يكن الرئيس ليرتاح في عطلة نهاية الأسبوع تلك التي أعقبَت عيد الشكر. فالنقاش كان لا يزال دائراً ـ في بيته وفي رأسه. اجتمع في المكتب البيضوي مع إيمانويل ودونيلون ولوت وبرينان والعقيد تيان يوم السبت في جلسة متابعة. كان غيتس وكلنتون وجونز خارج المدينة في عطلة نهاية الأسبوع.

بدا أوباما كأنّه عاد إلى التردُّد بشأن خيار إرسال 30,000 جندي مع بدء الانسحاب بعد حوالى 18 شهراً، أي في تموز/يوليو 2011. قال: "هذا ما أميل إليه". وازداد حدّةً وهو يضيف: "إلّا أنّ الباب لا يزال مفتوحاً. لقد جعلتُ رودز يكتب لي خطابين. وأريد أن أسمع رأيكم مُجدّداً".

أشار دونيلون ولوت إلى أن مؤيدي خيار إرسال 40,000 جندي إضافي لن يكونوا، على الأرجح، في مناصبهم في تموز/يوليو 2011، وسيكون الرئيس وحده.

اكتفى الرئيس بأخذ العلم بذلك.

كان العقيد تيان ذا رتبة دنيا، لذا تكلّم أوّلاً. وهناك الآلاف من العقداء العاملين في القوات المسلحة الأمريكية، وكان من النادر أن يتاح لأحدهم أن ينصح القائد الأعلى مباشرةً، خصوصاً قبيل اتّخاذه قراراً حاسماً.

قال تيان: "سيدي الرئيس، لستُ أرى كيف يمكنك تحدّي المسؤولين العسكريين في قيادتك. فلكلّ منّا مركزه طبعاً. فإذا قلتَ للجنرال ماكريستال: لقد رأيتُ دراستك، واطّلعتُ على طلب الموارد الذي تقدّمت به، لكنّي قرّرتُ العملَ بطريقة أخرى ـ في هذه الحالة لا بد أنّك ستستبدله، لأنك لا يمكن أن تقول له: شكراً على كل ما تقوم به، لكن نفّذْ هذا العمل على طريقتي. وهل سيقف الأمر عند ماكريستال وحده؟"

لم يكن الكولونيل مضطرّاً للإفاضة والتوسُّع. فالمعنى الضمني في كلامه هو أن الأمر لن يقتصر على ماكريستال، بل إنه سيتعيّن انصراف بترايوس ومولن وحتى غيتس أيضاً ـ أي الإطاحة بالقيادة العسكرية برمّتها، بشكل غير مسبوق. وقد لا يستطيع أي رئيس الخروج من ذلك سالماً، خصوصاً إذا كان في الثامنة والأربعين من العمر وصاحب خبرة قليلة لا تزيد عن أربع سنوات في مجلس الشيوخ وعشرة أشهر كقائد أعلى.

رأى لوت أن الرئيس يقف عند مفترق طرق صامتاً متأمّلاً.

قال لوت: "سيدي الرئيس. لستَ مضطرّاً لذلك. أعلم أنّك تدرك هذا الأمر، لكن فلنستعرض حقيقة الموقف. كيف ستكون الأوضاع في تموز/يوليو 2011؟"

أخبر لوت أوباما أنه يرى في الحرب الدائرة أربع مجازفات كبرى. المجازفة الأولى هي باكستان، وهي سبب العديد من المشاكل التي لا حلّ لها في المدى المنظور. الثانية هي الحكم والفساد في أفغانستان ـ وهي عبارة عن معضلات مستعصية لا تتوافر لها معالجات عملية بسهولة. ثالثاً، قوات الأمن الوطني الأفغانية ـ الجيش والشرطة ـ قد يتعذّر إصلاح وضعها بتنفيذ برنامج

شامل على مدى عشر سنوات يكلّف عشرات بلايين الدولارات. رابعاً، الدعم الدولي، وهو محفوف بالمخاطر.

وأضاف لوت: "هذه المخاطر تراكميّة"، كما إنّ خطورة كلّ واحد منها تزيد خطورة الآخر. "لا يمكنك تناول هذه المخاطر منفصلة، كأن تقول مثلاً، بالنسبة لباكستان، سوف أتّخذ بعض التدابير التخفيفية" لتخفيض درجة المجازفة. فكلّ من هذه المخاطر الأربعة يتداخل مع المخاطر الأخرى ويزيد حدّتها. فمُعضلة الحكم الأفغاني والفساد مثلاً جعلت مشكلة قوات الأمن تتفاقم، والعكس بالعكس.

وأردف لوت: "فإذا ما نظرنا إلى هذه المخاطر منفصلة، كما فعلنا خلال مناقشات الاستراتيجية، سيّدي الرئيس، فقد نظنّ أنّنا نستطيع تدبّر أمرها. لكنّي أقترحُ مقاربةً مختلفة وهي اعتبارها مجموعة واحدة، عندها يمكن الانتقال من المَخاطر المحسوبة إلى الرهان".

ولم يكن لوت مضطرّاً للقول إنّ السياسات لا تُصنع بالمراهنة. وأضاف: "إذا نظرتَ إلى كل الأشياء التي يمكن أن تقف في طريقنا لا يمكنني أن أرى احتمالات النجاح مرتفعة. وإذا جمعت هذه المخاطر وسألتني كيف سيكون الحال في تموز/يوليو 2011، وهو نوعاً ما موعد اتّخاذك قراراً كبيراً، فإني أقول لك: أظنّ أنّنا سنكون في وضع لا يختلف كثيراً عن وضعنا الحالي".

"إني واثق من أنه ستنشأ عواقب سياسية قد يقدّرها غيري أكثر منّي".

ثم تابع لوت قائلاً: "ما زلتُ أرى أنّ المسألة كلّها مغامرة. ويجب ألّا تبني كل هذا المشروع على أمل حدوث ضربة حَظّ". وبما أنّه يتحدّث بصراحة لِمَ لا يخبر الرئيس بكل شيء حتى الأشياء المزعجة؟ قال: "نريد الوصول من هنا إلى هناك. لكن، كان الله في عوننا، جبال هملايا وجبال هندوكوش تقف بيننا وبين تلك البلاد. فكيف سنقوم بذلك؟"

كانت تلك اللحظة هامّة جداً. فهل إنّ الفريق لوت متشائم أم واقعي؟

أجابه الرئيس بلهجة هادئة تدل على أنّه لا يخالفه الرأي: "أجل. إني أُقدّر

لك صراحتك. وأعلمُ أنه لم يكن من السهل عليك مصارحتي بهذا الشكل. علينا، بالدرجة الأولى، أن نضع أهواءنا ومشاعرنا جانباً كي نتقدّم بهذا المشروع". وتذكرَ أن تاريخ تموز/يوليو 2011 هو نقطة مفصليّة.

كانت استراتيجيته الجديدة وتوجُّهها مختلفة تماماً عن نموذج بوش "الخالي من القيود". و"هذا يختلف عن أسلوب: كلّ ما يلزم، بقدر ما يلزم. لكن سيكون هناك نقطة تحوُّل، وهي في تموز/يوليو 2011".

كان أوباما، من خلال أحاديثه الخاصّة المتكرّرة مع برينان قد وقف على آراء مساعده الأول في شؤون مكافحة الإرهاب. وبرينان يعارض الزيادات الكبيرة في القوات.

وافق دونيلون على فكرة المجازَفات أو المخاطر وأسماها "العوامل الرئيسية" ـ أي أنّ النجاح يتوقّف على كل هذه العوامل بطريقة أو أخرى.

قال دونيلون: "إنّنا نتحمّل الكثير. إذا سألت نفسك أين ستكون في كانون الأول/ديسمبر 2010" ـ أي بعد ذلك بسنة حيث قرّر الرئيس إجراء مراجعة للمتابعة ـ "أو بعد ذلك بستّة أشهر، في تموز/يوليو 2011، فإن الجواب هو: لن يكون وضعنا مختلفاً كثيراً عن الوضع الحالي". أي أنّه لن يكون هناك تحسُّن يُذكر في 12 أو 18 شهراً. ثم قال إنّ الحرب ستظلّ غير مستقرّة "بسبب عوامل الخطر الأربعة هذه التي لا يمكن تخفيفها بسهولة". وتساءل: "كيف يمكنك تخفيف أيّ من هذه المخاطر؟"

لم يكن لدى الرئيس أو اي شخص آخر جواب في المدى القريب.

قال دونيلون إن المسألة الأساسية هي الاستراتيجية الجديدة بإرسال 30,000 جندي إضافي. "إذاً فالسؤال هو: لماذا اعتمدتَ ذلك؟" لماذا كانت هناك حاجة لزيادة كبيرة في عدد القوات؟ كانت أفضل إجابة لدى دونيلون هي أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تكون قادرة على توجيه ضربة كبرى لكي توقف قوة اندفاع طالبان وتوفّر فرصة لحكومة كرزاي. وهذه الزيادة ستوفّر مجالاً أوسع لمتابعة تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. وهكذا تثبت لباكستان قوّة عزم الولايات

المتحدة، أو هذا على الأقل ما كان يُظنّ.

كان أوباما قد قال لأعضاء فريقه مرّة: "أنا لم أبدأ هذه الحرب من الصفر". فحرب أفغانستان تتجرجر منذ وقت طويل واستراتيجيتها العسكرية هزيلة والموارد المخصّصة لها غير كافية. لقد ورث حرباً لها أوّل ووسط وليس لها نهاية واضحة.

بعد الاجتماع، نزل لوت وتيان معاً إلى الطابق الأسفل.

قال لوت: "يبدو أن القرار قد اتُّخذ".

ثم أردف لوت قائلاً لتيان، وهو أعلى منه رتبةً وقد سبقه في التخرّج من أكاديمية وست بوينت العسكرية: "تبذل قصارى جهدك في العمل، ثم تتاح لك الفرصة لتشارك في حلقة نقاش مصغّرة مع رئيس الولايات المتحدة عشيّة اتّخاذه قراراً هاماً، وكل ما تستطيع قوله بعدئذ هو سؤال نفسك ما إذا كنتَ قد أعربتَ عمّا تريد قوله".

لمس لوت أن المؤسسة العسكرية تمارس ضغطاً هائلاً على الرئيس، مع أنه لم يشغل نفسه بمعرفة دوافعها. أو على الأقلّ، لم يكن ذلك متعمَّداً من جانب ماكريستال. فماكريستال، بنظر لوت، ليس ذا طبع تآمريّ. لكن من يحاصر أوباما فعلاً هو بترايوس، وقد فعل ذلك بمهارة وخفّة. أمّا مولن فقد أحجم عن القيام بما يتوجب عليه فلم يقدّم خيارات أخرى غير الخيار الذي يريده هو. وقد تشبّث بموقفه هذا ولم يتزحزح عنه. وأمّا غيتس، فهو أيضاً، كما يرى لوت، قد قصّر في توسيع أفُق الخيارات أمام الرئيس، وهذا من صُلب مهمّات وزير الدفاع. صحيح أنه يُفترض في الوزير أن يعطي نصيحته وتوصيته النهائية، لكن مِن واجبه أيضاً أن يعرض على الرئيس خيارات أخرى. وقد كانت الخيارات أمام الرئيس، في هذه القضية، محدودة جداً وضيّقة للغاية.

رأى لوت أن غيتس منحاز بشكل أعمى إلى جانب الضباط العسكريين، مع أن وزير الدفاع يجب أن يكون الخط الأمامي للسلطة المدنية بيد الرئيس. فإذا لم

يؤكّد الوزير السلطة المدنية على مستواه فلا بد أن يتولى الرئيس هذه المهمّة بنفسه. وغيتس بتكتّمه وانغلاقه لم يخدم الرئيس بل أتعبَه وتركه وحده في المواجهة. ثمّ إنّ غيتس كتب منكّرة شخصية للرئيس حول مسألة تحديد الهدف بين "هزيمة" طالبان و"تعطيل" طالبان، فاخترع تعريفاً جديداً هو "إضعاف" طالبان. ومع أنّ الرئيس وافق على التحديد الجديد، فإن تلك المنكّرة كانت خروجاً عن نمط العمل في مراجعة الاستراتيجية. مع أنّ تلك العملية كانت ذات أبعاد هامة وانعكاسات على موقع أوباما بصفته قائداً أعلى، وبالتالي رئيساً. أما غيتس فراح يلعب دور تشيني آخر جديد ـ وذلك بالهمس سراً في أذن قائد أعلى قليل الخبرة، على أمل أن يعزّز ذلك مكانته ونفوذه.

وبالعودة إلى راي دونيلون، فإنه كان لا يثق بتاتاً بمجمل هرمية القيادة العسكرية، بدءاً من ماكريستال. فبعد أن تولى القيادة انبرى أوّلاً فقدّم دراسته السرية المطوّلة محدّداً موقفه ثم اختبأ وراء البذلة العسكرية والعلم. وانضمّ إلى الجوقة بعد ذلك بترايوس ومولن.

قال الرئيس لبايدن في اتصال هاتفي: "أريد عقد اجتماع يوم الاحد". وأعلمه انه سيدعو كامل أعضاء فريق الأمن القومي للاجتماع في المكتب البيضوي لإعطائهم ورقة شروطه وأوامره.

أجابه بايدن: "سيدي الرئيس، اودّ أن التقي بك قبل الاجتماع".

قال أوباما: "لا".

"يمكن أن نلتقي في المنزل".

"لا، لا. لا داعي لذلك".

28

غادر بايدن نانتاكت باكراً في صباح يوم الاحد 29 تشرين الثاني/نوفمبر متوجهاً إلى البيت الأبيض حيث انتظر في الرواق الذي يصل المنزل بالمكتب البيضوي. وكان بذلك يتّخذ مجازفة كبرى لان الرئيس غالباً ما يغضب منه عندما يلاحقه بهذا الشكل.

حين خرج أوباما من المنزل ورأى بايدن بدأ يضحك.

قال له بايدن ناصحاً: "ما انت بصدده الآن هو امر رئاسي". اي لن المناقشات قد ولّت الآن. وأضاف: "هذا ليس ما تظنّه. إنّه أَمْر". فإذا لم يتمسّك بتلك الأوامر، فلا مَخرج من المأزق. ومن دون تلك الأوامر "قد ندخل في دوّامة طويلة مثل حرب فيتنام"، وتلك هي الفكرة الأساسية التي أراد بايدن إيصالها. قد لا ينجح الأمر، لكن بحلول كانون الأول/ديسمبر القادم قد يكون الوضع واضحاً، "فقد تصل إلى حيث ينبغي عليك فعلاً اتّخاذ قرار كبير".

قال أوباما: "إنني لا أُقدِم على مشروع فاشل. وإذا لم ينجح اقتراحي هذا، فإنني لن أفعل كغيري من الرؤساء. لن أغضب لكبريائي ولن أتمسّك بسياساتي - أو بأمني السياسي".

كانت الساعة تشير إلى تمام الخامسة بعد الظهر حين وزّع الرئيس نسخاً من ورقة الشروط المؤلفة من ستّ صفحات. وكان أوباما قد دعا إلى

الاجتماع، بالإضافة إلى بايدن، فريقه العسكري المؤلف من غيتس ومولن وكارترايت وبترايوس. كما انضمّ إليهم في المكتب البيضوي جونز وإيمانويل. وقد لستغرب عدد من المجتمعين أن يكون الرئيس قد صاغ الأوامر نفسها كتابةً.

انتظر أوباما بعض الوقت مُفسحاً المجال أمام الجميع لقراءة الورقة.

قال الرئيس: "سوف ننفّذ زيادة ثابتة للقوات بإرسال 30,000 جندي إضافي". وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2010 - أي بعد عام من ذلك اليوم - سوف يجري تقييم بإشراف مجلس الأمن القومي لمعرفة مدى النجاح أو الفشل. وأضاف: "ثُمّ نبدأ، في تموز/يوليو 2011، بإخراج قواتنا بالتدريج"، حيث سيبدأ تخفيض أعدادها.

والتفت أوباما إلى غيتس قائلاً: "أُقِرّ بأنّنا لن نستطيع، في كانون الأول/ديسمبر 2010، أن نحدّد بدقّة ما علينا فعله. مع أني سأنتظر حتى تموز/يوليو 2011 لتقرير شيء واحد". وذلك هو منحنى التناقص. ورفع يده عالياً ثم حرّكها نزولاً بشكل مائل كأنه يرسم خطّاً بيانياً منحدِراً.

أضاف أوباما: "لن نتناقش، في العام 2010، حول المزيد من الإنجازات المطلوبة". لن نكرّر ما حدث خلال العام. "ولن أكون مستعداً لسماع كلام مثل: إننا نبلي بلاء حسناً، سيدي الرئيس، لكن يمكننا أن نبذل المزيد من الجهود. لن نتناقش حول كيفية التغيير... إلّا إذا كان التغيير المقصود هو تسريع الانسحاب إلى ما قبل الموعد المقرَّر في 2011".

قال الرئيس: هذه مهمّة جديدة في تحديدها، وهي ذات نطاق أكثر تركيزاً. "إنها ليست مكافحة تمرّد ولا هي بناء للدولة، فتكاليف مثل ذلك المشروع مرتفعة جداً". والمطلوب الآن هو التركيز على تطوير الحكومة الأفغانية وتنمية قدرات قواتها الأمنية. والهدف من ذلك هو تهيئة الظروف الملائمة لأفغانستان وتوفير موارد جديدة لماكريستال تتيح له المزيد من المرونة.

وأردف قائلاً: "لا يمكن أن تكون هذه الزيادة مشروعاً لامتناهياً لبناء

الدولة، أو بالأحرى مغامرة غير واقعية لبناء الدولة. وهي ليست استراتيجية مكافحة تمرّد شاملة، مع أنّها تحتوي، بلا شك، على العديد من عناصر استراتيجية مكافحة التمرّد".

وسيتم وَضْع مستويات سنوية مستهدَفة لزيادة أعداد قوات الأمن الأفغانية، لكن من دون اشتراط الوصول إلى 400,000 رجل في العام 2013 كما طالب ماكريستال. وكرّر الرئيس أنّه لن يلتزم بهدف 400,000 رجل.

ثم توجّه إلى بترايوس بالقول: "لا تحرّروا ولا تسيطروا إلّا على المناطق التي يمكن تحويلها [إلى مسؤولية الأفغان]. لا تتوسّعوا في التمدّد والانتشار".

"هذه الخطّة تمثّل تعديلاً استراتيجيا لما استنتجه ستان من تقرير ريدل وخطّة التنفيذ الاستراتيجية".

وأعلن انه سيرسل 30,000 جندي أمريكي إضافي بالإضافة إلى 10 بالمئة، أي 3,000 رجل، يمكن أن يرسلهم غيتس في الظروف الاستثنائية. وأضاف: "لن يكون هناك تصفيق عام في الكونغرس". فلا يخفى على أحد أنّ الديمقراطيين سيكونون طليعة المصوّتين سلباً، أمّا الجمهوريّون فإنهم حتماً سيؤيّدون إرسال قوات إضافية.

كما قال: "إن كثيرين من مستشاريّ السياسيين لن يُسرّوا كثيراً بهذا المشروع".

وأضاف: "وستتصاعد حماوة القتال والمواجهات في الربيع والصيف. ونتوقع ارتفاع عدد الإصابات".

وطالب من لديه هاجس شخصي أو شَكّ مهني بشأن الخطة أن يفصح عن ذلك، مضيفاً: "إذا ظننتم أنّ هذا المنهج غير مناسب، فقولوا ذلك الآن. والخيار البديل الوحيد هو إرسال مدرّبين فقط" - أي خيار إرسال 10,000 إلى 11,000 عنصر للتدريب، وهو أكثر الخيارات خطورة، بنظر العسكريين.

وتابع الرئيس: "إليكم ما أريد أن تفعلوه: أريد أن تخبروني الآن ما إذا كنتم تستطيعون الموافقة على هذه الخطّة. إذا كنتم لا توافقون فأخبروني بذلك الآن، وإذا وافقتم فإني أتوقّع دعْمكم المطلق. وهذا يشمل ما تقولونه علناً وفي الكونغرس وداخليًا في مؤسساتكم".

ثمّ استدار أوباما نحو مولن الذي سيتعيّن عليه قريباً المثول أمام لجان الكونغرس، وقال: "حين تدلي ببيانك أمام لجان الكونغرس، يتوجّب عليك أن تُفصح عن آرائك بصدق وأمانة. لا أطلب منك أن تغيّر آراءك، لكن إذا كنت لا توافق على آرائي فاخبرني بذلك الآن".

مرّت لحظات صمْت

فكرّر الرئيس القول: "قل ذلك الآن".

قال رئيس الأركان: "إنّي أدعمُ رأيك دعماً كاملاً، سيّدي". وأضاف إنّ "المداولات الداخلية تظلّ مدلولات داخلية. وهي لن تُنقَل إلى العلن أو إلى أي مكان آخر"، ولن يكشف عنها أحد. وبدا كأنّه يؤكّد أنّه لم يسرّب أيّ معلومات عن جلسات دراسة الاستراتيجية وأنّه لن ينكر عنها شيئاً في شهادته أمام لجان الكونغرس. وأضاف: "ما سأدلي به سوف يؤيّد بشكل مطلق ما قلتَه هنا، سيّدي الرئيس، فاطمئنّ من هذه الناحية". ثمّ أثنى على القرار بقوله: "هذا القرار سوف يمكّننا من تغيير مسار الحرب نحو الأفضل".

كان بترايوس قد استنتج، بينه وبين نفسه، أنّ ورقة الشروط، بالرغم من أنّها ثقيلة الوطأة لا تهدف إلى الإيضاح فحسب، بل إلى إظهار سيطرة الرئيس على الوضع. لكن حين علم لاحقاً أن الرئيس قد أملى بنفسه تلك الأوامر، لم يستطع أن يصدّق ذلك، وقال: "لم يسبق لأي رئيس في التاريخ أن أملى بنفسه خمس صفحات مليئة من الأوامر العسكرية. فهناك آخرون مختصّون يقبضون رواتب للقيام بهذا العمل".

وعلى كل حال، فإن العسكريين قد نالوا تقريباً كل ما أرادوا.

قال بترايوس: "إنّنا نؤيّدك. ما يهمّ هو العدد الصِّرْف للقوات. سوف نقوم

بإعادة ترتيب القوات كي نضمن وجود ثلاثة ألوية مقاتلة" مع أنّ بعضاً من قوات الدعم الـ 4,500 قد يأتي من أصل الـ 30,000. "إنّنا الآن جميعاً ملتزمون بهذه الخطّة. وسنبذل كل ما في وسعنا لتكون القوات على الأرض بأسرع ما يمكن ولإتاحة المجال، في نهاية الأمر، لبدء الانتقال في تموز/يوليو 2011".

ثم انتقل الجنرال إلى الكلام بأسلوب حماسي وهو يقول: "علينا الآن أن نشبك سواعدنا معاً ونندفع إلى الأمام". واستشهد بافتتاحية في إحدى الصحف أوردت رأياً لأحد الزعماء المحليّين الأفغان مفاده أنّ الأمن هو المدخل إلى التنمية والتطوّر.

واقترح بترايوس أن يتمّ نقل المهمّات الأمنية إلى مسؤولية الأفغان "بناءً على الأوضاع" أي تقرير ذلك على ضوء ما يجري على الأرض، لكنّه أضاف: "أظنّ أن بعض المهمّات يمكن تحويله في تموز/يوليو 2011". وقال أيضاً: "سوف نعجّل في انتشار القوات بأسرع ما يمكن" ونوصل القوات الجديدة إلى هناك في أقرب فرصة ممكنة.

انتقل أوباما بعد ذلك إلى إيمانويل الذي كان في أحاديثه الخاصة قد شبّه الحرب بأنّها "مصيدة سياسيّة" لا فكاك منها.

قال رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض إنه قلق بشأن التكاليف مشيراً إلى أنّه لاقى الأمَرّين مؤخراً في تأمين بضع مئات ملايين الدولارات من أجل مشروع هامّ. وقال: "وقد تفوق تكاليف هذا المشروع ذلك بـ 30 بليون دولار، وهذا - كما تعلمون - مبلغ كبير جداً". وشدّد على الحاجة إلى التضامن: "عليكم الآن الاندفاع إلى الأمام معاً"، ولأوضح للجميع أنّه غير راضٍ عن النتيجة: "لقد أصبح لدينا الآن قرار، وعلينا المضيّ قُدماً".

ثم سأل الرئيس جونز رأيه، فاكتفى بالقول إنه يؤيّد القرار.

بعد ذلك، قال غيتس: "لقد جاء هذا القرار موافقاً، في الأغلب لما أعتقد أنّه مناسب. وإذا ما عدنا الآن إلى الوراء، أظن أنّ ما خطّطنا له في أواخر آذار/مارس كان خطوة كبيرة بالغة الطموح. أمّا الجداول الزمنية فهي مناسبة

تماماً للمراجعة" ـ كانون الاول/ديسمبر 2010 لإجراء تقييم جدّي "ثمّ بدء التحوّل في صيف العام 2011. القضية متماسكة جداً، واظنّ أن الكونغرس سيوافق".

وقال بايدن: "المسألة الآن، كما أراها، ليست مطروحة للتفاوض. إني اؤيدها مئة بالمئة. واعتبرها أمراً صادراً من القائد الاعلى". ورأى أنها تغيير في المهمّة، "فإذا لم يكن هذا الامر تغييراً في المهمّة، فما الذي دعانا إلى صرف أشهر في العمل عليه؟"

"وفحوى هذا الامر هو أنّه ضروري للتغلّب على القاعدة ودعم الجهود في باكستان. لا يمكننا أن نغفل عن باكستان والاستقرار فيها. وحسبما أفهم هذا الامر فإن أفغانستان هي وسيلة لإنجاز مهمّتنا الأولى وهي إنهاء القاعدة وضمان أمن الأسلحة النووية الباكستانية. علينا أن نحرز نجاحاً بشكل منفصل ضدّ القاعدة ونجاحاً بشكل منفصل في باكستان".

وافق الرئيس على ذلك القول، لكنه أضاف إنّ العمل الأساسي لتحقيق ذلك سيكون سرياً للغاية ولا يمكن الكشف عنه. وأساس العمل هو أن الملاذات الآمنة للقاعدة في باكستان أو في أي مكان آخر لم تعد أمراً مقبولاً. وهو قد وسّع فعلاً المهمّة ضدّ العدوّ الرئيسي وينوي تكثيف عملياتها بواسطة القوات العسكرية ووكالة الاستخبارات المركزية. وهدفه من ذلك أن يثبت لباكستان مدى التزام الولايات المتحدة بهذا العمل وأن يتصدّى للأخطار الحقيقية التي تهدّد أرض الوطن والمصالح الأمريكية.

كان الرئيس بوش، في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، قد صاغ النظرية المسمّاة عقيدة بوش التي قالت ردًا على تلك الهجمات الإرهابية "لن نفرّق بين أولئك الذين خططوا لهذه العمليات وأولئك الذين يؤوونهم". وأوباما لن ينتظر حتى حدوث اعتداء جديد، بل إنّنا سنلاحق الإرهابيين في أوكارهم انتقاماً لما فعلوه حتى الآن.

قال الرئيس: "حسناً. لقد كانت العملية مفيدة جداً. هذه الاستراتيجية هي

أمر. وسوف نكون جميعاً متّحدين". وأعلمهم أنّه سيكشف النقاب عن الاستراتيجية الجديدة مساء يوم الثلاثاء في أكاديمية وست بوينت.

وقال غيتس: "أنت أطلِقْ النفير مساءَ الثلاثاء، يا سيدي الرئيس، وسنكون أنا ومايك [مايكل مولن] في الطليعة".

خرجوا جميعاً من المكتب البيضوي، وكان كلٌ منهم يبدو مقتنعاً ومؤيداً. وقد عبّروا جميعاً عن موافقتهم، لكن هل كانوا جميعاً واثقين من صحّة موافقتهم؟

رأى دونيلون، على عكس لوت، أنّ غيتس قد اجتاز بكل براعة الهوّة الفاصلة بين أوباما وكبار الضبّاط. إذ كان على وزير الدفاع أن يحافظ على ثقة الضباط وولائهم وإخلاصهم ويوازن بين ذلك وبين رؤية الرئيس. ويبدو أن غيتس قد ساهم في التوصّل إلى الإجماع ممّا جنّبَ أوباما مواجهة العسكريين في حال عدم موافقتهم على خطته أو تقديم استقالاتهم.

ثم نزل الرئيس إلى غرفة العمليات مع بايدن وجونز للاجتماع بواسطة هاتف الفيديو المأمون مع ماكريستال وإيكنبري لمراجعة ورقة الشروط التي كانت قد أُرسلت إليهما.

استهلّ أوباما الاجتماع بقوله: "تحيّاتي لكما. سأبدأ بتوضيح نقطة هامّة جدًّا: هذه ليست استراتيجية مكافحة تمرّد على نطاق الدولة بكاملها". وأوضح أن مثل تلك الاستراتيجية لا يمكن أن يؤازرها الشعب الأمريكي، بالإضافة إلى أنّها توقع ميزانيّتنا في عجز، كما إنها تزيد من اتّكال الحكومة الأفغانية علينا. ناهيك عن أنّ كلفة خطّة ستان هذه قد تصل إلى تريليون دولار.

قال الرئيس بشكل قاطع: "مستحيل!"

وأضاف بأن علينا أن نضع حدّاً لقوّة طالبان. ومن شأن الشروط الموضّحة في هذه الورقة تهيئة الوقت والمجال اللازمين لنموّ قوات الأمن الوطني

الافغانية. ثم اردف قائلاً: "وينبغي أن نثبت لكلّ الاطراف في المنطقة مدى عزمنا وتصميمنا. لكنّنا لن نحوّل أفغانستان إلى محميّة دائمة".

"موعد التقييم الاوّل هو في شهر كانون الاول/ديسمبر 2010"، وعند ذاك سيتمّ تقرير سرعة خطوات تخفيض القوات في العام التالي. "وهذا التقييم لن يؤدي إلى الإبقاء على الأعداد الموجودة الآن ولا إلى زيادة قوات إضافية، بل الهدف منه تقدير مرونة تقليص عدد القوات، لان التخفيض حاصلٌ لا محالة".

ثم اعلن أوباما: "لن نُقدم على خطّة 400,000 [من قوات الأمن الوطني الافغانية]، لكنّنا سندرّب اكبر عدد ممكن من رجال الأمن الأفغان. مع انّنا قد نواجه صعوبة كبرى في إقرار هذا المشروع في الكونغرس".

"كل شيء مُعَدّ ومضبوط على أساس أن نبدأ بتقليص عدد قواتنا... اسمع يا ستان، لو كنّا في العام 2003 لكان من الممكن تنفيذ استراتيجية مكافحة تمرّد. وربما كنتُ وافقتُ على ذلك، لكنّنا الآن في العام 2009 وعقارب الساعة لا تعود إلى الوراء".

"وحتى مع تضييق حدود المهمّة وتخفيض الموارد، لا تزال توجد اعتراضات على هذه الخطّة هنا. آمل أن يكون ذلك واضحاً. لذا لا مجال بعد الآن لاي شجار بينك وبين بترايوس ومولن وبايدن، وذلك يشملك انت أيضاً يا كارل"، قال ذلك مخاطباً إيكنبري. ثمّ اضاف: "في حال عدم السير بهذه الخطّة فسارسل" 11,000 مدرّب فقط. ثمّ طلب منهما الانتباه إلى ما يقصده بدقّة، وقال: "يجب الانتباه للمواقف وطريقة التعبير عنها في الأسبوعين المقبلين".

قال ماكريستال: "اظنّ أنّي فهمتُ الصورة، سيّدي الرئيس. لكنّي بحاجة إلى توضيح بشأن قوات الأمن الوطني الافغانية. فما هو العدد المستهدَف، سيدي الرئيس؟ يجب ان اكون اكثر وضوحاً مع الأفغان، فهم سيطلبون معرفة العدد الفعلي".

أجابه أوباما: "بإمكانك ان تعطيهم هدفاً سنوياً على مدى سنتين. وواظِبْ على دراسة التكاليف في السنوات العشر القادمة لتدريب قوات الأمن الوطني الافغانية". وحثّه على تدريب اكبر عدد ممكن من هذه القوات، من دون أن يُدخِلَه

في "تفاصيل إدارة جزئيات هذه العملية". لكن المهمّ عدم الالتزام بهدف إيصال عدد قوات الأمن الأفغانية إلى 400,000 رجل.

عبّر السفير إيكنبري عن تأييده الكامل للقرارات، لكنّه أشار إلى ثلاثة مخاطر ـ باكستان والقوات الأفغانية والحكم في أفغانستان. وسأل: "ما هي الضمانات الأمنية التي يمكن أن نقدّمها إلى ما بعد سنتين؟"

طالب الرئيس موظّفي مجلس الأمن القومي بأن يستنتجوا من كلام ماكريستال وإيكنبري نقاطاً للبحث يمكن أن يثيرها مع كرزاي في اجتماع بواسطة جهاز هاتف الفيديو. وأخيراً طالبَ كبار المسؤولين بعقد سلسلة اجتماعات لوضع الإطار الاستراتيجي للعلاقات مع باكستان. وكما يعلم الجميع، فإن مشكلة باكستان لا تتعلق فقط بحماية أرض الوطن والقضاء على القاعدة. فهناك أيضاً الجائزة الكبرى: بن لادن، وقد قال جونز لاحقاً: "ها قد وجدنا وكر الدبابير وبدأنا ننخسه".

في صباح يوم الاثنين، التقى الرئيس بفريق البيت الأبيض للأمن القومي. كان قد أجرى عدّة تعديلات في مسوّدة خطابه، وكانت لهجة الخطاب تختلف عن أوامره السرية. قال في خطابه: "لقد ولّت أيام تقديم شيكات على بياض"، وكان يقصد بذلك كرزاي وليس العسكريين.

أراد التركيز على ثلاث نقاط: القوات والنهضة المدنية وباكستان. فليس هناك شيء واضح بشأن تحديد المهمّة.

قال أوباما إنّه قرأ خطاب أيزنهاور الوداعي الشهير حول أخطار التكتّل العسكري ـ الصناعي. وقد زوّده كُتّاب الخطابات بنسخة منه ضمن ظرف حين كان يحضّر أيضاً الكلمة التي ألقاها في احتفال تسلُّم جائزة نوبل.

رأى أنّ الجميع يركّزون الأنظار على ناحية التكتل العسكري ـ الصناعي. إلّا أنّه يعتبر أنّ أهمّ ما يمكن الاستشهاد به هو إشارة أيزنهاور إلى ضرورة إيجاد توازن معقول بين الاحتياجات الدفاعية وسائر وظائف الحكومة الحيوية: "يجب

دراسة كل اقتراح على ضوء اعتبار أوسع، هو الحاجة إلى حفظ التوازن داخل البرامج الوطنية وفيما بينها".

قال أوباما لرودز: "أريد أن أستشهد بهذا القول في كلمتي". وأخبره أنّه يريد أن يقول إنّ فقدان ذلك التوازن هو من الأخطاء التي ارتكبناها في السنوات الأخيرة. فالقوة العسكرية والأمن القومي يتوقّفان على الاقتصاد الذي يحتاج إلى عناية فائقة.

أُرسلت نسختان من المسوّدة الأخيرة إلى كلنتون وغيتس.

اتّصل روبرت رانغل، وهو رئيس هيئة موظفي البنتاغون، برودز لينقل إليه قلق الوزير غيتس بشأن تحديد شهر تموز/يوليو 2011، بشكل جامد، موعداً للبدء بانسحاب بعض القوات. والوزير يفضّل أن يكون القرار بتخفيض عدد القوات مستنداً إلى حدوث تطوّرات معيّنة، لذلك اقترح إضافة جملة تنصّ على أنّ أي انسحاب ينفّذ سيأخذ بعين الاعتبار "الظروف على أرض الواقع".

ذهب رودز إلى أوباما الذي وافق على هذا التعديل. وعلى كل حال، فهذا ما فعلوه في العراق، كما إن الرئيس لم يمانع في إضفاء طابع المرونة والغموض.

أما كلنتون التي كانت قد حضرت قبل ذلك في 19 تشرين الثاني/نوفمبر احتفال إعادة تنصيب كرزاي، فقد رغبت في أن يتضمّن الخطاب تأكيداً للالتزام الدائم بمصالح الشعبين الأفغاني والباكستاني.

ووافق أوباما على إضافة هاتين النقطتين.

في صباح يوم الثلاثاء 1 كانون الأول/ديسمبر، قبل إلقاء الرئيس الخطاب كرر جونز هواجسه أمام أحد مساعديه. فقد كان لا يزال قلقاً بسبب عدم إجراء تقييم لعمل القوات البالغة 33,000 جندي الذين أمر بوش وأوباما بإرسالهم. وقال: "أعتقد أنّ من نقاط ضعف هذا الطلب لمزيد من القوات هو أنّ لدينا 33 ألفاً هناك هذا العام ولم يتمّ حتى الآن إجراء أي تقييم لعملهم؟"

وقد اعتبر جونز أنّ ذلك أمر غريب حقًا ولا يستند إلى أساس منطقي.

"هذا الامر يثير السخط والغضب. فهناك من لا يفكّر إلّا من خلال المصلحة السياسية. لكن من غير المعقول ان نُخضِع كل شيء للتاويلات والتفسيرات السياسية".

قال أكسلرود قبل ستّ ساعات من إلقاء الرئيس خطابه: "سنواجه أوضاعاً صعبة لفترة معينة بعد إلقاء الخطاب، لانه سيكون موضع تجاذبات سياسية، وعلينا الاستعداد لذلك".

كان بايدن يرى أن الرئيس قد أغلق الباب على مكافحة التمرّد الواسعة. فأوامر الرئيس، بنظره، تشكّل استراتيجية جديدة لحفظ استقرار المراكز السكانية الأفغانية مثل كابل وقندهار ولمنع طالبان من حيازة القدرة على الإطاحة بحكومة كرزاي. لقد ظنّ العسكريون أنّهم تفوّقوا على الرئيس حيلةً ودهاء، لكن الرئيس بنظر بايدن قد انتصر.

أما بترايوس فكانت نظرته إلى الموضوع مختلفة: مكافحة التمرّد ما زالت موجودة وقائمة. فجوهر القرار هو إرسال 30,000 جندي إضافي لحماية السكان. أما سائر المسائل التي تنفي أن تكون هذه الاستراتيجية هي مكافحة تمرّد مكتملة الموارد أو مشروع لبناء الدولة ـ فهذه مجرّد كلمات. كما يعتبر بترايوس أنّ التخفيض من 40,000 إلى 30,000 جندي سمح للرئيس بحفظ ماء الوجه. وصحيح أن الخطة ليست هي الخطّة المثالية، لكنّ ماكريستال يمكن أن يحصل على 10,000 جندي من حلف شمال الأطلسي ودول أخرى. ولو أن الرئيس أخبر بترايوس منذ البداية بأن النتيجة ستكون اعتماد هذه الاستراتيجية وإضافة 30,000 جندي لكان بترايوس قد قبل ذلك بسرعة.

قال بترايوس في حديث خاص له: "عليك أن تعلم أيضاً أنّي لا أظنّ أنّ بالإمكان الفوز في هذه الحرب، بل هي قِتال مستمرّ. وهي بالفعل تشبه حرب العراق إلى حدّ ما، لا بل إن حرب العراق هي صورة مجازية لهذه الحرب. صحيح

أنّه قد تمّ إحراز تقدّم عظيم في العراق، لكن لا تزال تحدث اعتداءات رهيبة، وعليك أن تكون هناك دائم اليقظة والحذر وأن تظلّ ساهراً باستمرار. هذه الحرب هي من نوع القتال الذي نبقى فيه طوال حياتنا وربما أيضاً حياة أبنائنا".

وربما يكون أكثر الآراء تشاؤماً حول الخطة هو ما قاله ريتشرد هولبروك: "هذه الخطّة لا يمكن أن تنجح".

29

نظّم البيت الأبيض عملية إلقاء الخطاب في وست بوينت بما يضمن حضور كبار أعضاء فريق الأمن القومي. كان على كلنتون وغيتس حضور جلسة لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في صباح اليوم التالي، إلّا أنه لا يمكن السماح لطائرتيهما الحكوميتين بالطيران إلى قاعدة أندروز الجوية حين يصل الرئيس أو يغادر. لذلك سافر الفريق كله مع أوباما في الطائرة الرئاسية، ثم توجّهوا من هناك إلى وست بوينت بطائرات الهليكوبتر في رحلة استغرقت 10 دقائق.

وحين علم مسؤولو الأمن أن أوباما وكلنتون وغيتس ومولن وجونز سيستقلّون طائرة واحدة تذمّروا من أن عطلاً فنيًا طارئاً قد يطيح بمجمل السلطة السياسية العليا.

اعتلى أوباما المنصّة في مسرح قاعة أيزنهاور في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في الساعة 8:01 من مساء يوم 1 كانون الأول/ديسمبر. كان يرتدي بذلة داكنة اللون وقميصاً أبيض وربطة عنق مقلّمة بالأحمر. وألقى الخطاب الذي عمل هو وروديز أياماً على إعداده. وهو خطاب غزير بمادّته التاريخية وبعيد عن الزخارف اللفظية. أعلن أوباما أنه سيرسل 30,000 جندي أمريكي إضافي.

قال أوباما: "لقد اتخذتُ هذا القرار لاقتناعي بأنّ أمننا معرّض للخطر... ففي الأشهر القليلة الماضية وحدها، ألقينا القبض على متطرّفين داخل حدودنا أُرسلوا إلى هنا من منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان لارتكاب أعمال

إرهابية جديدة. ولا شكّ بأن هذا الخطر سيشتدّ إذا انزلقت المنطقة إلى الوراء وتمكّنت القاعدة من العمل دون خوف من العقاب".

وتقضي الخطّة بتمكين أفغانستان، في نهاية الأمر، من الاعتماد على نفسها كي يُتاح للولايات المتحدة "البدء في نقل قواتنا إلى خارج أفغانستان في شهر تموز/يوليو 2011". واستشهد أوباما جادّاً بما حدث في العراق متخذاً إيّاه مِثالاً يُحتذى: "وكما فعلنا في العراق، على وجه الضبط، سوف ننفّذ هذا الانتقال بطريقة مسؤولة، واضعين في الاعتبار للظروف على أرض الواقع". ولم يرِد أي ذكْر للانتصار أو الغلَبة.

ولم ينسَ أوباما قبل انتهاء خطابه الذي استغرق 34 دقيقة أن يدعو إلى نبذ الخلافات حول الحرب.

"من السهل نسيان أنّنا كنّا متّحدين عندما بدأت هذه الحرب ـ إذ كان يجمعنا معاً آنذاك صور ذكريات اعتداءات رهيبة حديثة العهد، وكذلك تصميمنا المشترك على الدفاع عن وطننا وعن القيم التي نعتزّ بها. ولستُ أرى الآن سبباً للاعتقاد بأنّنا لا نستطيع استرجاع تلك الوحدة ثانيةً".

وعلى الرغم من أنّ معظم التغطيات الإعلامية قد ركّزت على زيادة 30,000 جندي إضافي فإنّ عنوان صحيفة نيويورك تايمز في اليوم التالي كان: "أوباما يرفع عدد القوات، لكنّه يرسم خطّة الخروج".

في اليوم التالي بعد إلقاء الخطاب في وست بوينت، مثل غيتس وكلنتون أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ للإدلاء بإفادتهما حول الخطة الجديدة.

كان العديدون من الجمهوريين، خصوصاً السناتور ليندزي غراهام، منزعجين جدًّا من الموعد الذي حدّده الرئيس في تموز/يوليو 2011 "للبدء في نقل قواتنا إلى خارج أفغانستان". إذ كان ينبغي أن يكون الإنسان عمليّاً محامياً كي يفهم معنى ذلك.

سأل غراهام: هل هذا موعد قاطع؟

قال غيتس: "أظنّ أنّ الرئيس، بصفته القائد الأعلى، يستطيع في أيّ وقت أن يعدّل قراراته".

فسأل غراهام ثانية: "إذاً، ليس ثابتاً بشكل نهائي أنّنا سنسحب القوات في تموز/يوليو 2011؟" أي أنّ وتيرة الانسحاب "أو عدم الانسحاب مطلقاً" ستقرّر لاحقاً؟ "هل هذا صحيح؟"

أجابه غيتس: "للرئيس دائماً حرّية تعديل قراراته. وقد كان ذلك تعبيراً صادقاً عن نيّته وعزمه".

قال غراهام: "حسناً." والتفت نحو الوزيرة كلنتون الجالسة قرب غيتس في المقاعد المخصصة للإدلاء بالشهادة أمام اللجنة، وسألها: "حضرة الوزيرة كلنتون، هل ألزمْنا أنفسنا بالخروج في تموز/يوليو 2011؟"

أجابت كلنتون: "لا أرى أننا ألزمنا أنفسنا بالخروج". فموعد تموز/ يوليو 2011 هو "بادرة" تدلّ على أنّ الولايات المتحدة "لا تنوي احتلال أفغانستان... ولا ترغب في إدارة البلاد أو بناء الدولة". علماً بأنّ نقل المسؤولية إلى القوات الأفغانية "سيتمّ على ضوء الظروف" على أرض الواقع.

كان غراهام، في وقت لاحق من ذلك اليوم، في المكتب البيضوي. فالرئيس يسعى للحصول على دعم غراهام ذي المواقف المعتدلة لمحاولته إغلاق السجن في غوانتانامو.

أخبر غراهام الرئيس أنّ وضع بعض المشتبه بهم في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، بمن فيهم العقل المدبّر المزعوم خالد شيخ محمد، في مقرّات مدنية هو بنظره خطأ استراتيجي جسيم، وقال له: "لستُ أدري إن كنت أستطيع تأييد ذلك". وفيما كان يهمّ بالمغادرة، أشاد بخطاب الرئيس في وست بوينت، وقال له: "لكن أخبرني عن تموز/يوليو 2011. هل هو هدف؟ وفي هذه الحالة يمكن أن أؤيده. أم أنّه موعد محدّد للانسحاب مهما كلّف الأمر؟"

لم يجب أوباما فوراً.

وأردف غراهام، وكان قد وصل قرب باب المكتب: "سأخبرك ما قالته الوزيرة كلنتون. قالت إنها سياسة مبنية على أساس الظروف".

أوضح الرئيس موقفه بالقول: "لكن لو كنتَ قد طرحت السؤال عليَّ لقلتُ: إنّنا سنبدأ بالمغادرة. ويجب أن أقول ذلك، لأني لا أسمح باستمرار هذه الحرب إلى ما لا نهاية، ولأني لا أريد أن أخسر تأييد الحزب الديمقراطي بأسره".

فقال غراهام: "سيدي الرئيس، نصيحتي ألّا تلفت الانتباه كثيراً إلى هذه النقطة". فذلك المنطق في تبرير وجود الموعد يقفل الباب أمام نيل الرئيس دعم الجمهوريين.

علّق أوباما مكرّراً تصوير صعوبة موقفه: "إنه لأمر محيّر. فأنا لا أريد أن أخسر الحزب الديمقراطي كله. كما إنّ المواطنين الأمريكيين لا يريدون أن يسمعوا أننا سنظلّ هناك عشر سنوات".

قال غراهام: "هذا صحيح. لكنّ الأعداء يُصغون أيضاً".

فودّعه الرئيس قائلاً: "شكراً لك".

في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في البيت الأبيض في وقت لاحق من ذلك اليوم، طرح تشيب ريد المراسل الرئيسي لمحطّة سي. بي. إس نيوز في البيت الأبيض على غيبز سؤالاً حول ما إذا كان تموز/يوليو 2011 هو بداية الانسحاب فعلاً أم أنه من أهداف الخطّة؟

لم يكن لدى غيبز إجابة تامّة، لذلك ذهب ليراجع الرئيس. ووفقاً لما أورده ريد في مدوّنة سي بي إس الإلكترونية، فإنّ "غيبز عاد واتّصل بي على مكتبه ليخبرني بما قاله الرئيس. أخبره الرئيس بأن ذلك أمر محسوم - لا تردُّد فيه. القوات سوف تبدأ بالعودة إلى الوطن في تموز/يوليو 2011، بكل تأكيد. إنّه محفور في الصخر. وأضاف غيبز إنّ الإزميل الذي حفره لا يزال معه".

اتّصل غراهام بالجنرال بترايوس وأخبره بآخر التطورات ومنها تصريح غيبز حول ثبات ذلك الموعد.

علّق بترايوس قائلاً: "أووه. لم أسمع بهذا من قبل. إنّها مشكلة، وينبغي أن تعالجها".

فسأله غراهام: "ولِمَ أعالجها أنا؟"

وأجاب بترايوس: "لست متأكّداً مِمّا إذا كنتُ أنا الشخص الذي يمكن أن يثير تلك المسألة". وقال إنه سيترك "أمر إثارة هذه المسألة لغيتس وكلنتون".

وذهب غيتس إلى أفغانستان وأعلن: "نحن في هذه الحرب كي ننتصر". وبدا أنّ النقاشات حول تموز/يوليو 2011 أخذت تتلاشى، ممّا سمح لأوباما بترك مدلول هذا الموعد عائماً. فتاريخ تموز/يوليو 2011 هو ذو معنى معيّن ولا معنى له البتّة.

في مؤتمر أمني إقليمي عقده، في 13 كانون الأول/ديسمبر، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومقرّه لندن، أعطى بترايوس تفسيره لخطاب الرئيس أوباما في وست بوينت. قال: "في تموز/يوليو 2011، سوف نبدأ ـ وأشدّد على كلمة نبدأ ـ بتخفيض أعداد قواتنا في عملية تتحدّد سرعة خطواتها على ضوء الظروف على أرض الواقع... وهذا لا يعني أننا سنعجّل في الرحيل ـ بل على العكس من ذلك".

كان لوت يلاحق بترايوس دائماً في أحاديثهما الخاصة. وهو يكنّ لبترايوس، الذي يعلوه رتبة، احتراماً خاصاً حتى إنه يكاد يُقحم كلمة "سيدي" في كل مرة يخاطبه فيها، ثم يعود إلى رفع الكلفة بينهما.

ولوت يعتبر أنّ عوامل الخطر الأربعة، أو "العوامل الرئيسية" كما أسماها دونيلون، تلوح مهدّدة بالانفجار.

قال لوت لبترايوس: "هذا ما يبدو لي من موقعي هنا، لكن هل فاتني شيء؟ ما الذي يجعلك واثقاً من قدرتك على تحدّي مثل هذه العوامل والعمل بنجاح؟"

قال بترايوس: ليس مِن ضرورة لتحدّي عوامل الخطر تلك كلّها، فالتقدّم قد يرتدي اشكالاً عدّة. وهناك عامل خطر آخر، هو أرض المعركة، وقد كان، في العراق، عامل التبايُن الأبرز. فإذا ما وفّرت الامن خفّت المخاطر الأخرى، وتدنّى مستوى العنف وبدت البلاد اكثر استقراراً، واضاف بترايوس: "كل ما علينا عمله هو ان نبدأ بإظهار بعض التقدّم. وسيكون ذلك كافياً كي نكسب المزيد من الوقت وننال ما نحتاج إليه".

قال لوت: "في ذلك تفسير خاطئ لمواقف هذا الرئيس بشكل لافت". فاوباما لم يتلفّظ حتّى بعبارة "مكافحة التمرّد" في خطبه وكلماته، كما كان يعارض فكرة التورّط في التزامات طويلة الأجل. "ولا أظن أنه يحبّذ ذلك".

كان لوت يتساءل كيف استطاع الرئيس أن يقنع نفسه بهذه الخطّة. وتصوّر الامر على الشكل التالي: نظر الرئيس إلى الأمام ورأى أن الوضع يحتمل أن يكون سيئاً بعد تموز/يوليو 2011. لذلك اضطرّ للقبول بهذه الزيادة على مدى 18 شهراً فقط ليبرهن عمليّاً أنّها لن تجدي نفعاً. وهذه الزيادة ستكون مُكلفة لكن ليس لدرجة تفوق قدرة البلاد على استيعابها. وهكذا يكون أوباما قد أعطى العسكريين المتكاتفين فرصتهم ولم يُتح مجالاً للظنّ بأن الولايات المتحدة قد أُخرجت من ساحة القتال. والتفسير الوحيد الذي وجده لوت للقرار النهائي هو أن الرئيس قد عامل العسكريين كأنهم كيان سياسي آخر ينبغي الاستجابة لرغباته. "لأني اظنّ أنّ مجريات المناقشات لا تؤدي بالنتيجة إلى ذلك القرار".

ورأى لوت أنه كان بإمكان الرئيس أن يقول لغيتس بشكل منطقي: لقد خصّصنا 33,000 جندي هذا العام. حين تستطيع أن تبرهن لي عن فائدة وجودهم فإني سأضاعف العدد. وكما قرأتُ الوضع، ليس هناك خطر تدهور داهم يضطرّنا إلى أن نثبت لأنفسنا أنّنا ندري ما نفعل. فذلك، برأي لوت، هو الموقف

الحكيم الذي كان ينبغي اتّخاذه. الم يكن يجدر بهم أن يكونوا متأكّدين من انهم يدرون ما يفعلون؟

علم مولن عن طريق مصادره في البيت الأبيض - ولرؤساء هيئة رؤساء الاركان المشتركة مصادرهم أيضاً - أنّ لوت يعتبر انّ الاستراتيجية لن تنجح. ونظراً للاتصالات المتكرّرة بين مولن ولوت، فقد ظنّ الأول أن لوت يمكن أن يطلعه على آرائه.

وقد أُحبط مولن وعبّر للوت عن خيبة أمله، وذلك في اجتماعهما بواسطة الفيديوفون بعد ظهر يوم الجمعة من بعد خطاب وست بوينت.

والحقيقة أنّ العلاقة بين لوت ورئيس هيئة رؤساء الأركان كانت متوترة. فهو وافق على تولّي وظيفة "قيصر الحرب" في العام 2007 بعد أن وعده غيتس بأن يكلّفه رئيس هيئة رؤساء الاركان لاحقاً بوظيفة هامّة. وبعد أن ترك بيت بايس منصبه وأصبح مولن رئيساً لهيئة رؤساء الأركان، وقع واجب اختيار مهمّة جديدة للوت على مولن. فعرض عليه هذا الأخير عدة وظائف لم تكن مغرية. فرفضها لوت جميعاً مفضلاً الاستمرار في وظيفته في البيت الأبيض حتى موعد تقاعده.

ولوت يظنّ أن مولن مستاء من أمر واقع هو أن جونز، الجنرال المتقاعد، ولوت نفسه الفريق العامل في الخدمة، يقدّمان النصائح العسكرية باستمرار لأوباما، في حين يُفترض أن يكون مولن بحكم منصبه المستشار العسكري الاساسي للرئيس.

كان لوت مقتنعاً أيضاً بأن مولن مأخوذ بما يروّج له دعاة مكافحة التمرّد من دون أن يعرف حقيقتها. وطريقة تفكيره، كونه ضابطاً في البحرية، هي كما يعمل الربّان على منصّة السفينة الرئيسيّة وهو يشرب القهوة ويصيح بأوامر الدفّة، ثم يصيح، المزيد من القهوة!" لم يقم بأي تحليل مستقلّ واعٍ دقيق لما يُعرض عليه، بل كان يظنّ أنّ واجبه هو المصادقة على عمل مرؤوسيه، من دون

أن يقوم بواجباته ويراجع تفاصيل عملهم. وذلك بنظر لوت "أقرب طريق للوقوع في مأزق ووصفة مجانية للإخفاق في العمل".

وقد اتّفق مولن ولوت، من خلال جهاز الاجتماع بواسطة الفيديو بعد ظهر ذلك اليوم، على أنّهما، بعد صدور قرار بالسياسة التي ينبغي اتّباعها، سيعملان غاية وسعهما لإنجاح تلك السياسة.

وقرّر مولن مصارحة لوت، فقال له: "أنا والوزير نعتقد أنّك لم تكن دائماً إيجابياً أثناء مناقشات الاستراتيجية".

فأجابه لوت: "أرجو ألّا يكون رأي الرئيس مشابهاً لرأيكما".

قرّر غيتس أن يقابل الرئيس ليخبره بأنه يريد ترك منصبه قريباً. غير أن الرئيس قال له خلال اجتماع في شهر كانون الأوّل/ديسمبر: "أتمنى أن تظلّ في الوزارة طوال ولايتي كلّها، لكنّني قد أبالِغ كثيراً إذا طالبتُك بذلك".

فوجئ غيتس بأن الرئيس سبقه إلى طرح الموضوع وأحسّ بضيق شديد، فالولاية كلّها تعني ثلاث سنوات أخرى. لكن ها إنّ الرئيس قد بدأ المساومة.

قال غيتس بعد صمت: "بمقدوري أن ألتزم بالبقاء معك سنة أخرى". أي أنّه سيظلّ في الوزارة حتى كانون الثاني/يناير 2011، وذلك بعد شهر واحد من أول مراجعة جدّية للاستراتيجية الجديدة وقبل ستّة أشهر من بداية الانسحاب في تموز/يوليو 2011. وأعرب غيتس عن استعداده لإعادة النظر في المسألة في العام القادم لبحث إمكانية البقاء مدّة أطول.

في يوم عيد الميلاد [25 كانون الأول/ديسمبر] في العام 2009، حاول شابّ نيجيري في الثالثة والعشرين من عمره اسمه عمر عبد المطلب أن يفجّر قنبلة

مربوطة بثيابه الداخلية، وذلك على متن طائرة متوجّهة من أمستردام إلى ديترويت. وقد أخفقت محاولته إذ اشتعلت القنبلة لكنها لم تنفجر، وهبطت الطائرة بسلام وعلى متنها 300 راكب. كان أوباما في هاواي يقضي إجازة. ومن هناك صبّ غضبه على ما أسماه إخفاقات مخابراتية "شاملة".

أصدر الرئيس تعليماته إلى برينان ليدرس مواطن الخلل ويُعدّ تقريراً. كان برينان، بصفته نائب مستشار الأمن القومي، مسؤولاً تجاه الرئيس مباشرة في شؤون الإرهاب. وكان يُعرف بلقب "رجل الجواب" لأنه كان يعمل بلا كلل ويقرأ الاتصالات المعترَضة الأولية ويتّصل مباشرة بأجهزة المخابرات الأجنبية ورؤسائها. ونظراً لأن ذلك الشابّ النيجيري كان آتياً من اليمن، فقد اتّصل برينان بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح. إلّا أنّ العلاقة الوثيقة بين برينان وأوباما جعلت مدير الاستخبارات الوطنية بلير وآخرين في دوائر الاستخبارات ينظرون إليه على أنّه غريم منافس.

بعد أسبوعين من محاولة التفجير الفاشلة في يوم عيد الميلاد، سلّم برينان بلير نسخته من التقرير، وذلك في الساعة 11 من قبل ظهر يوم الخميس 7 كانون الثاني/يناير 2010، أي قبل بضع ساعات من الموعد الذي قرّره الرئيس للإدلاء بتصريح وإصدار التقرير.

قال بلير مذعوراً: "لم أرَ هذا التقرير من قبل. والرئيس سيعلنه بعد ثلاث ساعات!!" ثم قرأه بسرعة.

قال بلير: "هذا خطأ". ورأى أن مسوّدة التقرير هذه تُلقي اللوم، في الغالب، على المحلّلين في المراتب الدنيا، وفي ذلك تبسيط لمشكلة أكبر وأكثر تعقيداً. لذلك قال جازماً: "لا يمكن أن أؤيد هذا التقرير".

أُدخِل بسرعة إلى المكتب البيضوي لمقابلة الرئيس.

سأله أوباما: "ما الأمر؟"

قال بلير حاملاً نسخة من التقرير: "هذا غير صحيح. إذا سُئلت: هل أوافق على هذا التقرير؟ سأقول: لا." وهذا، بحسب طريقة تعبير العسكريين، يعني أن

بلير قد وضع نجوم رتبته (الادميرال) على الطاولة. وهذه خطوة احتجاج تنطوي على تهديد بالاستقالة. وقال إنه إذا سأله مجلس الشيوخ ما إذا كان يوافق على التقرير "فسأقول لهم: لا".

وأوضح بلير رأيه بأنّ تحميل صغار المحللين المسؤولية هدفه طمس المسؤولية الحقيقية، قائلاً إن الجميع قد أخفقوا - من مدير الاستخبارات الوطنية إلى وكالة الاستخبارات المركزية إلى وكالة الأمن القومي إلى مكتب التحقيقات الفدرالي إلى وزارة الخارجية، وصولاً إلى المركز الوطني لمكافحة الإرهاب الذي كان يُفترض أن يجمع المعطيات المتوافرة من شتّى الهيئات. كما يمكن القول إن البيت الأبيض أخفق أيضاً. لقد كانت في تقارير هذه الدوائر جميعاً وأنظمة معلوماتها وشبكاتها الحاسوبية تحذيرات متعدّدة واضحة.

قال أوباما: "أعتقد أني كنتُ شهماً، فلم أصرفْك".

كادَ بلير يقول: "ولِمَ لا تفعل ذلك؟" لكنّه قال عوضاً عن ذلك: "ثمّة مسؤولية على القيادة في هذا التقصير. وإني على استعداد لتحمّلها".

وقال: "على كلّ حال، الخطأ ليس خطأ المحلّلين وحدهم". فالمعتدي الذي حاول تفجير الطائرة في يوم عيد الميلاد كان قبل قدومه في اليمن حيث كانت له اتصالات بفرع جماعة بن لادن المسمّى القاعدة في شبه الجزيرة. علماً بأن معلومات الاستخبارات قد انصبّت سابقاً على احتمالات قيام تلك الجماعة بعمليات إرهابية داخل اليمن حصراً. "أي أنّنا لم نهتمّ كثيراً بإمكانية إرسالهم مهاجماً للاعتداء علينا هنا".

وأضاف بلير إن تقريراً استخباراتياً محدّداً قبل بضعة أشهر أوردَ أن أحد قادة القاعدة في شبه الجزيرة - وهو شيخ أمريكي المولد يُدعى أنور العولقي - يحاول أن يجمع ويجنّد ويدرّب أتباعاً لتنفيذ اعتداءات ضدّ أهداف غربية خارج اليمن. أي أنّ المنظمات الجهادية التي كانت كل منها تركّز على بلدها أصبحت تخطط فعلاً للقيام بهجمات في الأرض الأمريكية.

ثمّ قال بلير: "لم ينتبه أحد إلى هذا التقرير. فاللوم يقع على المسؤولين،

وأنا منهم". كما إن تقرير برينان يحتوي الكثير من المعلومات الحساسة.

كان برينان قد اعترف بأنه خذلَ الرئيس، لكنه كاد يفور غضباً. فهو كان يتابع موضوع مخاطِر القاعدة من اليمن. ومع ذلك تعرّض للانتقاد بشدّة، وهذا ما جعله يتّخذ ذلك الموقف العدواني.

استدعى أوباما السكرتير الصحفي غيبز.

سأله الرئيس: "في الأمر خطأ. هل نستطيع أن نتخلّص من المؤتمر الصحفي؟"

أجاب غيبز: "لا نستطيع ذلك". فلقد أُخبِرَت وسائل الإعلام بأنّ التقرير سيُعلن في الساعة 2 بعد الظهر.

أصدر الرئيس تعليماته قائلاً: "أَجِّلْه ساعةً واحدة. وأنت يا بلير، انزل مع برينان وابحثا سويًّا وحاولا تعديل التقرير بحيث يصبح في صيغة ترضيك".

استاء بلير من معالجة المأزق بإعطاء الأولوية لبرنامج الإبلاغ الإعلامي. لكنّه مع ذلك نزل إلى غرفة العمليات مع برينان لمراجعة التقرير.

جاء التقرير النهائي المؤلّف من ستّ صفحات غامضاً ومتّسماً بالتكرار وسوء التنظيم ويبدو عليه التسرّع في الإعداد.

بعد توزيع التقرير وكلام الرئيس. اعتذر غيبز من وسائل الإعلام للتأخير، فقال: "تعلمون أنّ إجراءات رفع السرية عن وثيقة بالغة التعقيد تستغرق بعض الوقت، وقد حرصنا على تنفيذها بدقّة".

ضرب زلزال مدمّر هايتي في 12 كانون الثاني/يناير. وقاد عمليات الإغاثة الأمريكية الجنرال في سلاح الجوّ دوغلاس فريزر قائد القيادة الجنوبية. هُرع دونيلون، في بداية عمليات الإغاثة، إلى مكتب جونز وصرّح بما ينمّ عن تهوّره في أقواله وتسرّعه في إطلاق أحكامه.

قال دونيلون: "يجب أن نُعفي الجنرال فريزر من منصبه لسبب. إنّه غير كفء. فأعمال الإغاثة تتمّ ببطء شديد".

ردّ عليه جونز بقوله: "على رِسْلك! اعلمْ أنّ القيادة الجنوبية ـ وبالمناسبة، هل تعلم أين تقع؟ إنّها تقع في أسفل لائحة الموارد. إنّهم يتلقّون فتات المائدة العسكرية، ولديهم نقص دائم في كل شيء. إنّي أعرف فريزر شخصياً، وهو رجل قدير وسوف يصحّح الوضع. لكنّ ذلك قد يستغرق من الوقت أكثر ممّا نتمنّى".

ظل فريزر في منصبه في القيادة الجنوبية، ومركزها في ميامي. وكان في هايتي في نهاية شهر كانون الثاني/يناير أكثر من 20,000 جندي أمريكي.

وكان دونيلون أيضاً يثير قلق البنتاغون. وحين وصلت حملات انتقاد جونز إلى ذروتها في العام السابق، قرّر غيتس دعمه علناً، فقال في مقالة لديفيد إغناتيوس في واشنطن بوست: "أعتقد أنّ جيم هو الرابط الذي يجمع هذا الفريق معاً بشكل متماسك". وقد وردت تلك المقالة بعنوان "فريق جيم جونز" في صدر صفحة الرأي.

ومن الأسباب التي حَدَتْ بغيتس إلى القيام بذلك، كما قال لأحد مساعديه، أنّه يعتبر دونيلون غير صالح لخلافة جونز. وهو يرى أنّ دونيلون لا يفهم العسكريين ولا يعامل كبار قادتهم بالاحترام اللازم. وقال الوزير لجونز لاحقاً إنّ دونيلون في مركز مستشار أوباما للأمن القومي سيكون "كارثة".

حين تسنّى لدونيلون، خلال شهر شباط/فبراير، إعادة التفكير مليًّا في دراسة الاستراتيجية، رأى أنّها كانت من الأمثلة النادرة في التاريخ الأمريكي الحديث حيث أظهر الرئيس فهماً كاملاً لأبعاد قرار يتعلّق بالأمن القومي.

قال دونيلون في بعض أحاديثه إنّ أوباما "لا يفكّر في الفشل. فخِبرته في الحياة تعلّمه أنّه إذا عمل المرء بكدّ واجتهاد وتحلّى بالصبر والمثابرة ـ وكان على صواب ـ فلا بدّ أن ينجح".

إلّا أنّ إحباط دونيلون المهني من جونز كان يزداد. فجونز كان يخصّص لمستلزمات وظيفته وقتاً أقلّ مما يصرفه نائبه. ولاحظ موظّفو مجلس الأمن القومي أنّ دونيلون مستغرِق جداً في عمله حتى إنّه يداوم ساعات طويلة كل يوم وفي عطل نهاية الأسبوع، ونادراً ما يقضي وقتاً مع عائلته ولا يهتمّ كثيراً براحته وصحّته.

فإذا ما أراد أوباما متابعة أمر ما بعد الاجتماعات، كان يلجأ إلى دونيلون لا إلى جونز. كان دونيلون المرجع الذي يُعتمد عليه، فيردّ على الاتصالات الآتية من المكتب البيضوي، فكان أسرع عملاً من جونز وأكثر إتقاناً. ومع أنّه استفاد من محدودية اندفاع جونز في عمله إلّا أنه كان ضحية ذلك أيضاً، إذ كان يُظهر اعتزازه بالدور الواسع الذي يؤديه في عمله وامتعاضه كذلك من متطلبات هذا العمل. كان يعبّر عن سعادته أحياناً، وأحياناً أخرى ينفجر غاضباً من الضغط والإجهاد.

بعد أن قرأ يوماً منكّرة من هولبروك، صاح محتدّاً: "هذا بدائي. ابني في المرحلة الابتدائية يقوم بعمل أفضل من هذا".

درس دونيلون للتاريخ مُنكباً على ما اعتبره أخطاء في فيتنام والعراق. ففي كلتا الحربين لم يكن الرئيس حريصاً على الدقّة في تعليماته وأوامره. أمّا أوباما فقد تلافى ذلك بوضع ورقة الشروط التي اعتبرها دونيلون وثيقة تاريخية ومثالاً يُحتذى في صناعة القرار على مستوى الرؤساء.

كانت زيادة القوات جزءاً من إعادة توزيع موارد الأمّة، ويمكن بعد انتهاء "نَفْعها" مدة 24 شهراً إلى أفغانستان إبعادها عن مسرح الحرب. وقد اعتبر دونيلون أن الولايات المتحدة، في الوقت عينه، تضرب القاعدة أكثر ممّا كانت تفعل أيام إدارة بوش من حيث السرعة والأدوات والنطاق العالمي.

كان دونيلون يبتّ ويراجع معظم المسائل على مستوى المساعِدين، أمّا كبار المسؤولين المتعاملون مع جونز فقلّما كانوا يجتمعون، وذلك في الغالب، لمراجعة التقارير الشهرية قبيل الاجتماع الفعلي لمجلس الأمن القومي برئاسة

أوباما. وفي أثناء غياب جونز في الخارج في مهمّات رسمية لم يكن دونيلون يعقد اجتماعات لكبار المسؤولين. فمع أنه هو مستشار الأمن القومي بحكم الواقع إلّا أنّ جونز كان يتولى التعامل مع كبار المسؤولين أمثال كلنتون وغيتس.

على مدى 40 عاماً من العمل في قوات المارينز، كان جونز دائماً يجد طريقة للتواصُل مع رئيسه. لكن ذلك لم يكن الحال مع أوباما الذي وجده جونز عقلانياً وغير ودّي. ولم يُدع جونز للانضمام إلى الحلقة الخاصة التي تجمع إيمانويل واكسلرود وغيبز - ومؤخّراً دونيلون. وقد شعر جونز، في ظل النفوذ المتعاظم لاولئك المُساعدين، انه لن يكون مسؤولاً فعلاً. لذلك فكر في ترك وظيفته في فترة مطلع العام 2011.

عقد جونز عدّة لقاءات ومآدب مع السفير الباكستاني حقّاني، آملاً التوصل معه إلى اتفاق.

قال حقاني محاولاً أن يصوّر بلاده من دون أن يحطّ من قدرها: "نحن قوم من تجّار السجّاد، منذ زمن طويل. هل حاولتَ مرة شراء سجّادة في إيران او باكستان؟"

كان جونز، خلال أسفاره، قد اشترى بعض السجّاد في الخارج.

واسترسل حقّاني مفصّلاً: "يبدأ التاجر بعشرة آلاف وتاخذها بـ 1200. أنتم يا أصحابي ليس لديكم أدنى فكرة عن المقادير المناسبة. عليكم أن تكونوا منطقيين، لكن إياكم أن تجعلوا الزبون يغادر المتجر من دون أن يشتري شيئاً. يجب أن تبيعوه شيئاً. وإذا ما نظرنا من جانبنا نحن: لقد طلبنا الكثير، الكثير جداً. لكننا سنحصل على شيء ما. سننال ما نريد. سنأخذ طائرات الهليكوبتر التي يحتاجها الجيش ليدخل إلى شمال وزيرستان".

في اجتماع آخر، بحضور دونيلون ولوت، سأله جونز: "ما هو المطلوب

لجعلكم تهتمّون لما نريده نحن من دون أن تتخلّوا كلياً عن هواجسكم وهمومكم؟"

طالب السفير بالمساعدات الاقتصادية وزيادة القدرات العسكرية، وزاد: "أعطونا بعض الاحترام ولا تذلّونا علناً".

أوضح جونز أنّ الولايات المتحدة تريد دعماً فعلياً في مجال مكافحة الإرهاب ـ المزيد من عمليات السي آي إيه والعمليات الخاصة داخل باكستان. فكيف يمكن أن تنال الولايات المتحدة ذلك فعلاً؟

قال حقّاني إنّ خير تشبيه لذلك "هو رجلٌ يحاول أن يتودّد إلى امرأة. كلنا نعرف ماذا يريد منها فعلاً". إنه يريد شيئاً واحداً نعلم ما هو. "إلّا أنّها تفكّر في أشياء أخرى. فهي تريد أن يأخذها للسهرة في المسرح. وقد تتمنى قارورة عطر فاخر. أما إذا ركع الرجل على ركبته وقدّم لها خاتم الزواج فتلك هي الجائزة الكبرى. إنها توصِل إلى المطلوب!"

نظر جونز إلى دونيلون ولوت وقال: "علينا أن نجد طريقة لإعطاء أصدقائنا الخاتم".

فعلّق حقاني قائلاً: "وعلى فكرة، الخاتم هو الاعتراف بمشروعية البرنامج النووي الباكستاني. ذلك هو الخاتم".

إلّا أن باكستان كان لديها برنامج نووي أصلاً، واعتراف الولايات المتحدة به لم يكن ليدفعها إلى تغيير مواقفها بهذا الصدد.

30

اجتمع بترايوس يوم الاحد 3 نيسان/ابريل مدّة ساعتين مع ديريك هارفي مستشاره الموثوق في شؤون الاستخبارات ومدير مركز التميُّز في افغانستان ـ باكستان التابع للقيادة المركزية والذي أسّسه بترايوس لجمع المعلومات في افغانستان وتحليلها بأسلوب دقيق صارم يشبه أسلوب المحقّقين الجنائيّين.

كان لدى هارفي تصوّر قاتم جدّاً عن وضع الحرب. وحذّر بترايوس بقوله: "استراتيجيتنا السياسية والدبلوماسية لا علاقة لها باستراتيجيتنا العسكرية. لن ينجح الأمر. لن نستطيع تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. قد نصل إلى نقطة فيها شيء من الاستقرار العابر ومظهر نجاح غير دائم، ممّا قد يتيح لنا مجال الانسحاب والمحافظة على ثبات الأوضاع في السنوات الثلاث أو الاربع التالية. لكن الوضع، في نهاية المطاف، سينزلق ثانيةً إلى اللعبة الكُبرى"، أي الصراع الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين للسيطرة على آسيا الوسطى.

لم يتردّد هارفي في تصوير الوضع المتوقع على المدى البعيد، على بشاعته: "لاعبون أشرار وحكومة ممزّقة معطّلة منهارة في كابل، وعودة الجماعات المتطرّفة العنيفة والملاذات الآمنة التي تضمّها"، اي، بكلام آخر، العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر.

سأله بترايوس: هل أنت متأكّد من كل هذا؟

أجاب هارفي إنّه ليس لدى ماكريستال أيّ خطّة لتعديل وتكييف وتغيير تصرّفات الرئيس كرزاي. والمطلوب تحسين مستوى الحكم الأفغاني إذا أردنا أن نلمس نجاح الحملتين في مرجة وقندهار. فبعد أن أخرجت قوات التحالف عناصر طالبان من هاتين المدينتين كان ينبغي وجود حكومة فاعلة لمنع عودة طالبان إليهما. وكانت الخطوة الطبيعية الافتراضية لماكريستال وقيادته مراعاة كرزاي والمساواة بين الرئيس والحكومة الأفغانية بكاملها. لكنّ ذلك خطأ.

سأل بترايوس: ما هي الخيارات المتاحة؟

قال هارفي إنّ استراتيجية دعم حكومة كرزاي لا تعطي نتائجها المرجوّة. فإذا ما أخذنا خيارات وقف إطلاق النار أو المصالحة مع طالبان، "فإنها إنْ دقّقت فيها جوفاء لأنها توقعنا في لعبة كرّ وفرّ مُنهِكة مع مختلف عناصر طالبان على عدّة مستويات". فليس هناك مكان يذهب إليه المتمرّدون الذين يرغبون في إلقاء السلاح والتعاون مع الحكومة، ولا مؤسسة قائمة لاستيعاب هؤلاء. وتقتضي التوجيهات المعطاة للقوات الأمريكية بتسليم هؤلاء الأشخاص إلى الحكومة. "لكن الحكومة هي موضع اعتراضهم، حتى ولو كانوا لا يقاتلون فعلياً". فالناس يكرهون حكومة كرزاي.

أضاف هارفي إنه قد فاتتنا فرص كثيرة من جراء تزوير إعادة انتخاب كرزاي في شهر آب/أغسطس السابق. فالولايات المتحدة، بشكل عام، لم تعترض على طريقة الانتخاب، كما إن انتصاره أُقِرّ نهائياً بانسحاب منافسه من دورة الاقتراع الثانية. وأردف كرزاي: "إنّنا شديدو الاعتماد على كرزاي. حتّى إنّ ضعفه هذا يتحوّل إلى نقاط قوة. لكن عليك أحياناً اتخاذ تدابير جذرية لإحراز نجاح حقيقيّ. وقد كانت هناك فرصة فعلية لتصحيح مسار الأوضاع على الأرض، مع أنها كان يمكن أن تكون مؤلمة في المدى القريب".

لكن لأنّنا لم نحاسب كرزاي بعد الانتخابات، "فإننا قد عزّزنا موقعه. فهو رئيس قوي جداً في نظام ضعيف مع أننا افترضنا، مدّة طويلة، أنه زعيم ضعيف في نظام ضعيف ولا خيار أمامنا غيره. وذلك موقف خاطئ، لأنه زعيم قويّ

وبارع في التكيّف وفق الظروف والمتغيّرات، لكنّه يفتقر إلى المهارات الإدارية".

"وكانت نتيجة الانتخابات أنّنا جعلناه أقوى ممّا كان، وساهمْنا في تعزيز نزعاته وميوله التي يُفترض أن نواجهها لا أن نعزّزها... إنّه يحقّق كلّ غاياته".

وقال إنّ قوات ماكريستال على الأرض لم تُكمل تحرير أو تطهير المناطق الرئيسية. "فالعدو قد بدأ يتأقلم"، وارتفعت عمليات الاغتيال على يد طالبان وكذلك تفجير العبوات الناسفة. واستمرّت طالبان في تهديد سائر الأفغان الذين يحاولون التعاون مع القوات الأمريكية، إذ كانت تُرمى لهم رسائل في سياراتهم، منها مثلاً "لا تأخذوا المال منهم ولا تذهبوا إلى الاجتماعات". أو حين يتأخّر ولد أفغاني 4 ساعات عن موعد عودته من المدرسة كان يعود ومعه رسالة: "في المرة القادمة: المطلوب رأسه". وأي حادثة من هذا النوع تتضخّم مئات المرات حين تتناقلها الألسن.

كان لدى هارفي حوالي 89 محلّلاً في أفغانستان يقومون بعمل منهجيّ مفصّل كالذي كان يقوم به هو شخصياً لبترايوس في العراق. إلّا أنّ الحقيقة المرّة هي أن قيادات طالبان العليا لم تكن تشعر بالخطر حتى مع إضافة 30,000 جندي أمريكي جديد.

أمّا من ناحية التدابير الملموسة فقد كان لدى هارفي خطّة من 12 خطوة لمجابهة أحمد ولي كرزاي الأخ غير الشقيق للرئيس والذي يسيطر على أجزاء من قندهار. وقد صمّمت الخطة لوضع حدّ للخوّات التي يفرضها وعمليات الخطف والابتزاز التي يمارسها رجاله على الطرق، ولملاحقة مؤسساته الأمنية الخاصة. والنقطة الجوهرية بنظر هارفي هي أنه لا بدّ من التصرّف بشدّة وصرامة، وهذا ما لم يحدث بتاتاً.

التقى الرئيس بمجلس الأمن القومي في 16 نيسان/أبريل في الاجتماع الشهري لمراجعة الوضع في أفغانستان - باكستان. كان ماكريستال قد خصّص قواته لعمليّات التحرير والسيطرة لأنّ قوات الأمن الوطني الأفغانية لم تكن جاهزة

لبسط سيطرتها على أرض المنطقة. إنّها عاجزة عن إتمام مخطّط التحرير والسيطرة والبناء والتحويل.

سأل الرئيس عن العملية التي جرت مؤخراً في مرجة بولاية هلمند حيث كانت قوات الائتلاف تسيطر على الأرض بعد أن شُنّ الهجوم في شباط/فبراير. "هل نحافظ على الجدول الزمني؟"

أجاب العسكريون: نعم، سيدي.

سأل أوباما: بالمناسبة، ماذا عن المناطق التي حرّرناها في صيف العام 2009؟ تلك المناطق هي في هلمند أيضاً؟

أجلْ، سيدي.

أين نقف الآن على سلّم مخطّط التحرير والسيطرة والبناء والتحويل في تلك المناطق الواقعة إلى الجنوب من مرجة؟ والمقصود مقاطعتا نوى وكرمسير.

أجاب العسكريون: إنّنا موجودون على الأرض. قواتنا ثابتة هناك.

وتساءل الرئيس: وما هو وضع قواتنا المؤلّفة من 25,000 جندي في الشرق؟ إنّهم هناك منذ سنوات. لكن أين يقفون على مخطّط التحرير والسيطرة والبناء والتحويل؟

إنّهم، يا سيدي، ما زالوا يسيطرون على الأرض.

هل يوجد بينهم مَن قاربَ مرحلة التحويل أو الانتقال؟

لا أحد، سيدي.

إذاً لقد أصبح النموذج عبارة عن: تحرير وسيطرة وسيطرة وسيطرة وسيطرة. السيطرة سنوات وسنوات. فلا بناء ولا تحويل.

قال بترايوس إن مفهوم بدء التحويل قد أسيء تفسيره. أولاً، تاريخ تموز/ يوليو 2011 كان بعد أكثر من سنة. ثمّ إنّ العمليّة "ليست تخلياً كاملاً بل تخفيض تدريجيّ". وأضاف إنّ مهمّة "المشورة والمساعدة" التي أمرَ بها

الرئيس في العام المنصرم تعني المشاركة مع القوات الأفغانية والعمل معاً كأنّنا واحد. وهي تقضي بالتحوّل المتدرّج والانتقال، في نهاية المطاف، من وضع القوات الأمريكية في المقدّمة إلى وضع القوات الأفغانية. "ثمّ ننسحب ثم نقلّص أعداد قواتنا".

وأضاف بترايوس إنهم لا يزالون في المراحل المبكّرة، فالوضع يدعو إلى القلق، لكنه، كالعادة، ليس في غاية الخطورة.

لم يلاحقه أي من المجتمعين ليسأله مثلاً متى يبدأ التحول؟ ومتى ستتمكّن القوات الأمريكية من الخروج بالكامل؟ ما الذي جعل أياً كان يظنّ أنّ بإمكان الولايات المتحدة الذهاب إلى معقل طالبان في الجنوب وتحقيق نتيجة أفضل من تلك التي توصلت إليها في الشرق؟

قبل يوم الخميس 6 أيار/مايو موعد اجتماع الرئيس الشهري، بواسطة الفيديو، بالجنرال ماكريستال لمدة 90 دقيقة، تعاون دونيلون ولوت لإبراز أهمية قندهار لخوفهما من فشل مهمّة مكافحة التمرّد هناك. فعملية استعادة السيطرة الكاملة على المدينة كانت ستبدأ في ذلك الشهر.

لم يكن هناك مهرب من الاستنتاج أن قندهار ستكون الاختبار الحاسم بالنسبة للحرب بأكملها. فالمدينة هي ذات أهمية رمزية بالنسبة لطالبان، إذ كان الملّا عمر يحكم من هناك. ولو كانت بشتونستان دولة لكانت قندهار عاصمة لها.

أعدّ دونيلون ولوت أسئلة للرئيس لتركيز الاجتماع على موضوع قندهار. وبما أن قندهار ستكون عنواناً للعام 2010، فقد شملت الأسئلة: ما هو وضعنا هناك؟ كيف ستغيّر قندهار طبيعة الحرب في الأشهر الستّة القادمة؟

عرض ماكريستال خريطة لقندهار وضواحيها فيها محاولة لرسم صورة القوى القبلية. كانت مزيجاً متشابكاً من الألوان المتراكبة كأنّها لوحة من الفن الحديث. كان مفتاح الخريطة الذي يضم أسماء 20 قبيلة بقدر حجم الخريطة نفسها. ويحتاج غير الأفغاني إلى دكتوراه في الثقافة الأفغانية كي يفهم تلك

الخريطة التي تمثّل الوضع الذي كانت تعيش فيه طالبان وتعرفه جيداً، وهذا ما أعطاها ميزة استراتيجية تتفوّق بها على الولايات المتحدة.

ضمّت الشريحة المعروضة صور ستّة وثلاثين من أصحاب النفوذ السياسي في قندهار في محاولة لتوضيح ميزان القوى في المدينة. كانت أسماء بعض هؤلاء معروفة بالنسبة لبعض المساعِدين الموجودين في الاجتماع - مثل حاكم الولاية توريالي ويسا وأحمد ولي كرزاي الأخ غير الشقيق للرئيس. إلّا انّ معظم الأسماء كانت غير معروفة للجميع. وظهرَ خبيص من الخطوط المفردة والمزدوجة المنقّطة والمشرَّطة لتصوُّر العلاقات والولاءات القبلية المفترَضة. كان بعض الوجوه من قبائل الباراكزي، وبعضها الآخر من البوبلزي مثل كرزاي، وهكذا... كما ظهرت لائحة ببعض زعماء حركة المخدِّرات.

كان الرئيس أوباما في حركاته وإيماءاته أشبه بيافطة نيون ومّاضة. فقد صالب يديه ووضع رجلاً فوق رجل، ثم باعد بين ركبتيه ودفع نفسه وراء الطاولة مبتعداً عمّا يُعرض على الحائط. قلّب أوراق ملاحظاته المليئة بالأسئلة الواردة من دونيلون ولوت وموظفي مجلس الأمن القومي. وكان من بين تلك البنود الملاحظة التالية: "لقد فهمتُ تشخيص المشكلة، وأرى ما تصفونه لمعالجتها، لكن لا علاقة بين الاثنين. لستُ أرى الرابط". لماذا؟

ربّما كان ذلك السؤال قاسياً واستفزازياً. فلم يطرحه.

فكّر الرئيس ملياً في خريطة قندهار وجدول الزعماء السياسيين.

قال أوباما: "تذكّرني هذه الخريطة بأسلوب شيكاغو السياسي. تطلبون مني أن أفهم العلاقات والارتباطات بين رؤساء الأحياء وزعماء المناطق وقبائل شيكاغو مثل قبائل قندهار. لكنّي أقول لكم إني عشت في شيكاغو مدّة طويلة ولا أفهم كلّ ذلك".

علّق ماكريستال مازحاً: "لو أردنا العمل على طريقة شيكاغو لاحتجنا إلى عدد أكبر من القوات".

ضحك الجميع، ثم أردف ماكريستال بعد أن عاد الهدوء: "ليس هدفنا جعل قندهار مدينة مثالية".

قدّم ماكريستال لمحات سريعة عن اللاعبين الرئيسيّين في قندهار. لكن لم تكن هناك إجابات كاملة حول أسئلة مِثل: مَنْ مَدين بالفضل لمن؟ من لديه عداوات عشائرية؟ أين هي التحالفات الحقيقيّة؟ أين توجد علاقات تزاوُج ومصاهرة؟ ما هو الذي يمكن تغييره؟ ومتى؟

كان بترايوس قد عاد مؤخراً من جنوب أفغانستان. قال للمجتمعين: "لقد قمنا بأشياء في مرجة لم يكن بمقدورنا فعلها قبل شهرين أو ثلاثة. لقد مشينا في وسط السوق مع محافظ المقاطعة، وتوقّفنا وأكلنا الخبز ونحن محاطون بالأفغان". ثم أضاف إنهم فعلوا الشيء نفسه في نادي علي بقندهار.

والواقع أن بترايوس، مع أنه كان محاطاً بعدد من عناصر الأمن، فإنه قد تجوّل في مرجة من دون درع أو بزّة ولقية أو سلاح فردي وكان معتمراً قبّعة من قماش. وقال إنه أحسّ بالأمان هناك أكثر مما كان يحسّ حين يخترق شوارع بغداد قبل ذلك بعدة سنوات. والنتيجة النهائية التي وصل إليها: "هناك تقدّم بلا شكّ، إلّا أنّ التحدّيات لا تُحصى".

وأشار بترايوس إلى أن بعض القبائل الرئيسية لا تتعاون مع القوات الأمريكية والحكومة الأفغانية، وذلك عائد بالدرجة الأولى، إلى تهديدات طالبان ووعيدها.

تساءل الرئيس عن كيفية قياس مدى النجاح. وقال إنه يريد التقدّم المستَدام وإنه لا ينفكّ يفكّر في مرحلة التحويل. ونبّه قائلاً: "حاذِروا الّا نبدأ بأي عمل إذا لم يكن لدينا الموارد الكافية لإنجازه".

وأضاف الرئيس: "فكّروا دائماً: كيف سنعلم أنّنا نجحنا أم لا، ومتى سنعلم ذلك؟"

أخبر الرئيس لاحقاً عدداً من مساعديه المقرّبين أن ذلك الاجتماع ساهم في زيادة الإيضاح. وسأل: "ما الذي يجعلنا نظنّ، بعد وصف المشكلة، أننا قادرون على وضع حلّ لها؟"

كان دونيلون ولوت قد قالا للرئيس: إذا لم تقتنع تماماً بما قاله الجنرال

ماكريستال في الاجتماع، فهو سيكون في واشنطن الأسبوع القادم. يمكنك دعوته للاجتماع بك وجهاً لوجه.

أي إذا اعتُبر الاجتماع بمثابة "محاولة أولى" بالنسبة للجنرال القائد ماكريستال فعلى الرئيس إعطاؤه فرصة محاولة ثانية.

فوافق على ذلك.

قرب نهاية أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي لكبار المسؤولين من دون حضور الرئيس وصل النقاش إلى صعوبات مشكلة التعامل مع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي. أعرب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بانيتا عن اقتناعه بأن كرزاي هو من النوع الذي ينغلق على نفسه إذا أحسّ أنّه معزول. وإذا حدث ذلك، فإن الولايات المتحدة لن تعرف ماذا سيقرّر وماذا سيفعل.

وأضاف بانيتا: "لذلك، من المهمّ جداً أن يكون لدينا شخص قادر على مخاطبة كرزاي ويكون لكرزاي ثقة به ليخاطبه". وقد قال بانيتا ذلك وهو يفكّر في الشخص المناسب لهذه المهمّة. إنّه رئيس مركز وكالة الاستخبارات الجديد في كابل، وهو رجل الاستخبارات نفسه الذي كان قد أنقذ حياة كرزاي في العام 2001 إذ رمى بنفسه أمامه كدرع بشرية حين سقطت قنبلة بالقرب منه. إلّا أن السفير إيكنبري رفض السماح لرئيس المركز بمقابلة كرزاي وحده.

قال بانيتا: "رئيس مركزنا هناك أنقذ حياة كرزاي وهو على علاقة شخصية معه ويمكنه أن يكلّمه. وكرزاي يريد أن يتحادث معه. فمن المهم جداً أن نفسح له هذا المجال".

وافقت الوزيرة كلنتون على ذلك، وأصدرت تعليماتها لإيكنبري بالسماح لعقد هذه الاجتماعات، إلا أن إيكنبري لم يتزحزح عن موقفه مع اقتناعه بوجوب بذل كل المساعي الممكنة مع كرزاي.

قال جونز: "سنتولّى هذا الأمر. لا بد من عقد الاجتماع".

أمر إيكنبري بتليين موقفه. فأُعطيت وكالة الاستخبارات المركزية الإذن بعقد اجتماعات خاصّة مع كرزاي من دون وجود مسؤولين أمريكيين آخرين.

خلال زيارة الرئيس كرزاي لواشنطن، عقد ماكريستال وهولبروك اجتماعاً لمدة 45 دقيقة، وذلك في يوم 10 أيار/مايو.

سأل هولبروك: "هل أنت مرتاح فعلاً لموعد تموز/يوليو 2011، يا ستان؟"

أجاب الجنرال القائد: "أظنّ أننا قادرون على إنجاز ذلك"، وكان بحكم الضرورة قد اكتسب المزيد من التفاؤل العملي، وأضاف: "ويتوقف ذلك على ما سنسحبه".

إلّا أنّ هولبروك قال إن المسألة ليست مسألة سحب القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي فحسب بل هي أيضاً نقل مسؤولية الأمن إلى الأفغان.

وافق ماكريستال على ذلك، لكنّه كان لديه سؤال يطرحه على المبعوث الخاصّ هولبروك: "لماذا كل هذا الشكّ بالنسبة لقندهار؟" فهي العملية الكبرى القادمة التي قد تكون منعطفاً لمسيرة الحرب. لكنه وجد في واشنطن الكثيرين من المرتابين في نتائجها المرتقبة.

كان هولبروك قد تحادث مؤخراً مع بايدن الذي كان متشائماً وقد ازداد اقتناعاً بأن أفغانستان نسخة عن فيتنام. ونظراً لأن هولبروك أيضاً في مزاج قاتم فقد سأل ماكريستال ما إذا كان قد تحقق في أفغانستان فعلاً أي نموذج من مخطّط "التحرير والسيطرة والبناء والتحويل".

أجاب ماكريستال: "لا لم يحدث ذلك حتّى الآن".

فتساءل هولبروك: هل ثمّة طريقة لتحقيق التحويل فعلاً؟ مثلاً في عملية مرجة القائمة منذ ثلاثة أشهر والتي تضمّ 15,000 جندي أمريكي وبريطاني

وأفغاني، هل توجد أي طريقة لإخراج سَرِيّة أمريكية واحدة مثلاً مؤلفة من بضع مئات من الجنود فقط ونقل مسؤولياتهم إلى الأفغان؟ "فهذا سيثبت صحة الفكرة. ويثبت أنّنا لم نقع في الفخّ".

أجابه ماكريستال: "هذه فكرة عظيمة". ثم أطرق وفكّر ملياً، وقال: "لا. لسنا مستعدّين لذلك بعد".

أحسّ هولبروك بانقباض. ففكرة "التحويل" فكرة أساسية في استراتيجية الرئيس التي دُرست على مدى ستة أشهر، وهي السبيل إلى الخروج من أفغانستان. ومع ذلك لا يستطيعون حتى الآن أن ينقلوا سريّة واحدة! والجدير بالذكر أن عملية مرجة كانت عملية مشاركة، مما يعني أن كل وحدة أمريكية يفترض أن تكون قد عملت مع وحدة أفغانية مقابلة. وقد عمل قائد أمريكي كبير إلى جانب جنرال أفغاني في مركز القيادة.

كانت مرجة بلدة زراعية مساحتها 155 ميلاً مربعاً وعدد سكانها 80,000. لكن بعد كل ذلك العمل وتلك القوّة النارية يقول ماكريستال إنّهم لم يصبحوا مستعدّين لنقل المسؤولية المحدّدة إلى سَرِيّة أفغانية واحدة!

أقامت الوزيرة كلنتون مأدبة عشاء على شرف الرئيس كرزاي وعدد من كبار وزرائه ذلك المساء في بلير هاوس القريب من البيت الأبيض. وحضر المأدبة غيتس وجونز وماكريستال ولوت وهولبروك، أي أنّ عدد الحضور الذين تحلّقوا حول الطاولة لم يتجاوز اثني عشر شخصاً.

ساد جوّ التوتر المعهود، فمرّت لحظات جيدة ولحظات ثقيلة.

سأل كرزاي خلال الحديث: ما هو مدى التزامكم بتعهّدكم؟

كان غيتس صامتاً كعادته معظم الوقت، إلاّ أنه حين تكلّم ذكّر الجميع بأنه لا يزال يشعر بالذنب لدوره في إدارة بوش الأب في العام 1989 حين انسحبت الولايات المتحدة بعد الانسحاب السوفياتي.

ثم قال غيتس: "لن نترك أفغانستان قبل الأوان المناسب. في الحقيقة، إننا لن نترك أبداً".

وضع واحِد من الموجودين على الأقلّ شوكته على الصحن مشدوهاً، وسجّل آخر تلك الملاحظة حرفياً في مفكرته.

مع أنّ غيتس قصد التزاماً أمنياً بعيد المدى وليس وجوداً قتالياً دائماً، فإن تعليقه كان ذلك التطمين الهادئ الذي يشجّع كرزاي على إهمال الشؤون الأمنية وتركها على عاتق الولايات المتحدة.

في 11 أيار/مايو نزل الرئيس عند رأي دونيلون ولوت بدعوة ماكريستال إلى اجتماع لمتابعة المناقشة. جمع أوباما نفراً قليلاً في المكتب البيضوي للقاء القائد في أفغانستان. وضمّ هؤلاء بايدن وغيتس وملن وجونز ودونيلون والعقيد جون تيان الذي كان متردداً بين موقفين. فهو في صميمه من مؤيدي مكافحة التمرد نظراً لتجربته في الرمادي بالعراق، ولكنه أيضاً لديه شكوك مشروعة.

لم يتمكّن لوت من حضور اجتماع البيت الأبيض لأنه كان في وزارة الخارجية مع كلنتون وكرزاي. وعندما التقى بالعقيد تيان سأله:

"جون، ماذا فعل ستان؟"

أجاب تيان: "كانت محاولة ثانية!"

في اجتماع كلنتون والرئيس الأفغاني، وقد كان لقاءً غير رسمي على فنجان شاي وكعك، أعرب كرزاي عن اقتناعه بأنّ جهاز الاستخبارات الباكستاني يقوم بدور أكيد في إدارة طالبان. واللافت أنّ الباكستانيين كانوا يشتكون غالباً من أنّهم لا يُعطون معلومات يمكن الركون إليها حول مكان الملا عمر. إلّا أن بعض الخبراء في وكالة الاستخبارلت المركزية كانوا يقابلون ذلك مازحين وقائلين إنه ما على الباكستانيين إلا سؤال رجال المخابرات لديهم المسؤولين عن ملف طالبان

لأنهم يعرفون كل شيء عنها. وقد قال أحد خبراء الاستخبارات: "هم ليسوا بحاجة إلى هذه المعلومات مِنّا نحن فباستطاعتهم الحصول عليها من زملائهم".

سألت كلنتون: "هل تظنّ حقًا أنّ الاستخبارات الباكستانية قادرة على الإمساك بالملا عمر إذا أرادت ذلك؟"

مَدّ كرزاي يده وأخذ كعكة صغيرة بالشوكولا من الصحن وقال: "يمكنهم الإمساك بالملا عمر كما أُمسك الآن بهذه الكعكة".

دعا نائب الرئيس بايدن السفير إيكنبري والفريق لوت، في ذلك الأسبوع، إلى مكتبه، وانضمّ إليهم طوني بلينكن.

ونعلم أنّ بايدن وبلينكن ولوت مع دونيلون وماكدونو وبرينان شكّلوا جبهة واحدة ضدّ الزيادة الكبيرة في عدد القوات خلال دراسة الاستراتيجية. وقد استمدّ هؤلاء قوّة اندفاعهم من بايدن. ومنح أوباما نائب الرئيس كامل الحرية والوقت الكافي لمحاولة تطوير خيار مكافحة الإرهاب. لم يتوصّلوا إلى تحليل عسكري مفصّل لذلك الخيار، لكنّهم لاحظوا، خلال الأشهر الستة التي انقضت بعد دراسة الاستراتيجية، أن الناحية الأساسية التي اهتم بها بايدن - أي مكافحة الإرهاب - هي الناحية الوحيدة في القرار التي أتت بنتيجة.

فقد رفع ماكريستال عدد فرَق العمليات الخاصة المشتركة إلى ثلاثة أضعاف وحقّقت فرق المطاردة لمكافحة الإرهاب التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية نتائج باهرة - وقد أصرّ بترايوس على القيام بغارات متعدّدة كل ليلة حول قندهار على الرغم من النقص في كثافة القوات باعتبارها أمراً ضرورياً لنجاح جهود مكافحة الإرهاب.

أخبرهم نائب الرئيس أنّه كان يهتمّ مؤخراً بأمر العراق ومسائل أخرى.

وبما أنّه كان قد مضى ستة أشهر على قرار الرئيس بشأن أفغانستان فسأل: "ما هو وضعنا الآن؟"

كان بإمكان إيكنبري أن يختصر الطريق ويقول بكل بساطة: عُدْ إلى برقياتي حول المخاطر واقرأها. لكنه ذكّر نائب الرئيس بأنّ كرزاي غير جدير بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه.

قال إيكنبري محاولاً أن يصف ثانيةً غرابة أطوار كرزاي وتصرّفاته: "تناول أدويته... لم يتناول أدويته". ثم أردف قائلاً: "إنهم لا يقومون بمتطلبات الحكم في مرجة. علماً بأننا لم نصل بعد إلى المشكلة الأكبر، قندهار. ثمّ نقول، بشكل أساسي، إنّ كرزاي سيأتي بحلّ سياسيّ لقندهار! هذا كلام غير مسؤول تماماً. أي أنّنا، في الواقع، خُدعنا واخفقْنا".

لكن ألا يوجد حل سياسي يمكن أن يخرجهم من المأزق؟ إنّهم بحاجة إلى نقلة عظيمة أو تغيير استراتيجي. فهل يُعقل أن تكون باكستان ورقة المرور إلى الحلّ؟ هل تستطيع أن تتغيّر؟

رأى لوت أنّ مجرّد تأمل النجاح عن طريق باكستان إنّما يعبّر عن مدى يأسهم.

أمّا كرزاي، فهل يمكن أن يصبح إنساناً آخر؟ وهل من المعقول أن تستنير طالبان وتتغيّر؟

أظهرت معلومات الاستخبارات أنّ قيادة طالبان تعاني من ضغط ثماني سنوات من الحرب ومن العيش في منفى واقعي في باكستان تحت جناح جهاز الاستخبارات الباكستاني، لكنه جناح ثقيل الوطأة إلى حدّ ما. وقد أخذ الوضع يتفاقم ويزداد ضيقاً، ومن ذلك مثلاً القبض على القائد العسكري في طالبان شورى كويتا عبد الغني برادر. كما كانت عائلات أفراد طالبان تعيش تحت سلطة الاستخبارات الباكستانية. فمن الواضح أن الإقامة في هذا الملاذ لم تكن جيّدة كما قيل عنها. ويُستفاد من المعلومات المتوافرة أنّ أفراد طالبان وعائلاتهم كانوا يتساءلون فعلاً: هل نحن مضطرّون للعيش إلى الأبد تحت رحمة نظام الاستخبارات الباكستانية؟ لم نكن نتصوّر أن يكون هذا المكان بهذا الشكل أبداً. في الوقت عينه، لم يكن قادة طالبان، وبخاصّة المهمّون منهم، ليعبروا الحدود إلى

أفغانستان ـ ولا حتى ليدوسوا خطوة واحدة في الداخل ـ حيث تقف لهم بالمرصاد الفرق الشرسة التابعة لقيادة العمليات الخاصة المشتركة، وهم يعلمون أن هذه الفرق تنيق إخوانهم المتبقين في أفغانستان الأمَرّين. إذاً، هل كان أمام طالبان خيار آخر؟

سأل أحدهم: ألا يُعقل أن يكون الحل خارج مبدأ دعاة مكافحة الإرهاب "التحرير والسيطرة والبناء والتحويل"؟ قد يكون المخرج في حَمْل بعض أفراد طالبان على إنهاء النزاع والابتعاد عن القاعدة، وتوفير جسر للعودة إلى أفغانستان. إلّا أن هذا المجهود لا يمكن أن تقوده الولايات المتحدة، بل هو يحتاج إلى رجل من نوع الملوك ـ الفلاسفة. فمن عساه يكون؟ وهل يوجد مثل هذا الإنسان؟

استبعدوا أن يكون هولبروك، فهو ليس من أصحاب المراكز الهامّة، كما إنه فقد ثقة أوباما.

فكّروا في الأخضر الإبراهيمي كمرشح محتمل لهذه المهمّة، وهو دبلوماسيّ مخضرم في الأمم المتحدة ساهم في هندسة صعود كرزاي إلى السلطة بعد الاحتلال الأمريكي في العام 2001. فهل يستطيع إنجاز ذلك؟ كان الإبراهيمي في السادسة والسبعين أي أنه مسنّ جداً للاضطلاع بهذه المهمّة الدبلوماسية الجبّارة.

وكلّما تعمّقوا في درس المسألة كانت تبدو لهم أكثر تعقيداً. وكانوا كلّما نظروا إلى المشكلة وحللوا عناصرها يزدادون اقتناعاً بأن باكستان تمسك بالأوراق الرابحة بيدها. كانت باكستان تملك طالبان، فلا يُعقل أن تسلّم طالبان نفسها.

31

بعد ظهر يوم الجمعة 14 أيار/مايو قام اللواء لورنس نيكلسون الذي قاد قوة المارينز المؤلفة من 10,000 جندي في إقليم هلمند مدة سنة بزيارة جونز ولوت في البيت الأبيض. وهو كان سيشغل منصب المعاون العسكري لنائب وزير الدفاع بيل لين.

قال جونز إنه حين التقى نيكلسون في المرة الأخيرة كان في هلمند وكان يقول بعدم جدوى رفع عدد القوات. إلّا أن العكس تماماً هو ما حصل، فكما اشار جونز كان ثمّة 30,000 جندي إضافي في طريقهم إلى افغانستان.

أما لوت، فقد ذكّر نيكلسون بمخطّط "التحرير والسيطرة والبناء والتحويل" واهميّته بالنسبة لأوامر الرئيس بموجب الاستراتيجية الجديدة.

أشار نيكلسون إلى إدراكه هذا الأمر.

وأردف لوت قائلاً: "لاري، انْسَ مغامرة هذا العام في مرجة، ولْنعُدْ إلى مغامرة العام الفائت. لقد مَرّ عليها اثنا عشر شهراً". كانت عملية دخول مدينة نوى عملية ناجحة بدأت في تموز/يوليو 2009. "ما هو موقعنا في نوى الآن وفق هذا المخطط الذي يشتمل على أربع مراحل آخرها التحويل؟"

قال نيكلسون: "إننا، في الواقع، في مرحلة السيطرة/البناء".

قال لوت: "آه، إذاً بعد مرور اثني عشر شهراً ما زلتم في مرحلة

السيطرة/البناء. هل يمكنك أن تنظر إلى البلّورة السحريّة وتخبرني متى ستصلون إلى مرحلة التحويل؟"

واتفقا على أنّ تحقيق ذلك يتوقّف على الأفغان الذين يجب أن يطوّروا الجيش والشرطة والحكومة للتمكّن من تولّي المسؤولية.

فسأله لوت: متى سيصبح بمقدور هؤلاء المارينز القيام بشيء آخر؟ "مثلاً، الانتقال إلى قندهار؟ أو العودة إلى الوطن؟ أي أن يكونوا جزءاً من الجنود الذين سيغادرون في تموز/يوليو 2011؟"

صاح نيكلسون: "مهلاً، مهلاً. ذلك يحتاج إلى اثني عشر شهراً جديداً، في أقلّ تقدير". هذا بالنسبة للمناطق ذات الوضع الجيّد.

قال لوت: "سنحاول أن نتكيّف مع توقّعات واشنطن. فمن التحرير إلى التحوّل مدّة 24 شهراً على الأقلّ؟ لقد صرفتم 12 شهراً وما زال أمامكم 12 شهراً، لكن هذا لن يفي بالغرض، فنحن لم نذهب بعد إلى ضواحي قندهار، وهي، بالمناسبة، أهمّ من المواقع التي تتمركزون فيها الآن". وقندهار مكان خطير جداً لأن طالبان ستحاول الدفاع عن وجودها هناك. "ومدينة نوى لا تهمّهم كثيراً، بل همّهم الأكبر هو معقلهم التاريخي، قندهار".

وتابع لوت قائلاً: "هذا هو الوضع في نوى. فإذا كان هذا هو أقصى ما يمكن تحقيقه في 24 شهراً، فماذا عسانا نفعل؟"

قال نيكلسون إنه حذّر أيضاً من مهلة الأربعة والعشرين شهراً. "قد يكون ممكناً تحقيق الهدف في 24 شهراً إذا تمكّنا من التصدّي لمشكلة زراعة الخشخاش، لأنّ تجارة المخدّرات تغذّي حركات التمرّد".

سأله لوت: "وكيف سنتمكّن من تحقيق ذلك؟" فبالرغم من أنّ آفة زراعية قد أتلفت مؤخراً 33 بالمئة من محصول الخشخاش فإن احتمالات انقطاع تمويل حركات التمرّد بعيدة جداً. وعلى الرغم من نظرية المؤامرة الأفغانية فإن وكالة الاستخبارات المركزية لم تطوّر حتى الآن، في الواقع، حشرةً تأكل الخشخاش.

اشار نيكلسون إلى نقطة أخرى مطلوبة وهي منع دخول متمرّدي طالبان من باكستان، وتساءل "هل يمكن ضبط الحدود؟"

كانت منطقة الحدود الافغانية ـ الباكستانية تشبه صحراء أريزونا، فلا مراقبة على مسافة أكثر من 100 ميل في كل من الاتجاهين بعد نقطة العبور القانونية، ولم تخصّص اي قوة أمريكية أو من التحالف للحدود. أي أن طالبان كانت، من الناحية العملية، تستطيع العبور في ايّ مكان.

قال لوت: "إذا كانت نوى ـ في أفضل الاحوال ـ على جدول زمني من 24 شهراً، فإننا سنُخفق. لن نحرز تقدّماً هذا العام".

استفهم لوت من نيكلسون عن نِسَب تشكيل القوات: "حسناً، حين دخلتم كرمسير ونوى، كم كانت نسبة الأمريكيين إلى الافغان في تركيبة القوات؟"

أجاب نيكلسون بانها كانت 10 امريكيين إلى واحد افغاني، اي انّها كانت تكون عمليّة امريكية بالكامل.

قال لوت إن عملية مرجة هذا العام أفضل حالاً حيث إنّ ماكريستال أعلن عن وجود كتيبتين أمريكيتين فقط مقابل كل كتيبة افغانية. إلّا انّ لوت أوضح أن التدقيق في هذه الأعداد يُظهر حقيقة مغايرة: فالوحدات الأفغانية تتألف من عدد قليل جداً من الجنود بالمقارنة مع الوحدات الأمريكية. كما إنّ ماكريستال قد عَدّ الشرطة الأفغانية، وهذا ما رَفَع النسبة. وكانت هناك أسباب أخرى لتعمية الأرقام: فقد بُدئ باستخدام قوات شرطة النظام المدني الوطنية الأفغانية، وهي أرفع درجة من الشرطة الاعتيادية وتشبه ما يُعرف بقوة الدرك أو الأمن الداخلي في بعض البلدان. كانت شرطة النظام الوطني تنتقل من بقعة ساخنة إلى بقعة خطرة، وقد بدأ أفرادها يتململون لانهم انخرطوا في هذه القوة ليكونوا رجال شرطة فإذا بهم يصبحون مقاتلين يوضعون في الواجهة عند اقتحام ايّ مكان خطير. وقد ظهر أثر ذلك في معدّل التناقص [أي الذين يتركون الوظيفة لأسباب مختلفة] فبلغ 75 بالمئة سنوياً، مع أنّ المعدّل النموذجيّ المفترَض هو 15 بالمئة فقط.

كان ثمّة مشكلة أخرى هي أنّ شرطة النظام المدني الوطنية الأفغانية الموجودة في مرجة يُفترَض أن تذهب إلى قندهار. فمن سيحفظ النظام في مرجة؟

وأغرب ما في ذلك الاجتماع الذي دام ساعة أنّ جونز قال في نهايته: "يبدو هذا تقدُّماً جيّداً".

فقال لوت في نفسه: ماذا!؟ هل كنتُ أنا وجونز في الاجتماع نفسه؟

أفاد جونز لاحقاً أنّ كل الأخبار الواردة من أفغانستان سيّئة، والحرب ليست مفتاحاً كهربائياً يمكن إطفاؤه. وأضاف: "إلّا أنّ ماكريستال متفائل".

بعد الاجتماع مع نيكلسون عادَ لوت إلى العقيد تيان وبقية فريقه، قال: "فلنبدأ إعداد المراجعة الاستراتيجية المقرّرة. لا داعي لنقوم بالإعداد في تشرين الثاني/نوفمبر"، أي قبل شهر من موعدها المقرر. بل يمكنهم، منذ الآن، إعداد شرائح العرض من أجل المراجعة في كانون الاول/ديسمبر. وأكّد لوت: "يمكنني أن أتنبّأ بما يشبه اليقين أن الوضع في قندهار لن يتغير عما هو عليه الآن. لن نضطرّ للعمل في عطل نهاية الأسبوع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لا بل يمكننا العمل على ذلك أيام العمل العادية في أيار/مايو وحزيران/يونيو، كما يمكننا التحضير بتمهّل وتروٍّ وإنجاز المطلوب بسهولة لأني أستطيع أن أخبركم النتيجة من الآن". وذكّرهم بأن الرئيس قد أصدر تعليماته بألّا يذهب العسكريون إلى أي مكان لا يستطيعون أن ينقلوا المسؤولية فيه في فترة 18 إلى 24 شهراً. كما أطلعهم على ما دار بينه وبين نيكلسون في اجتماعهما. "حاصل الكلام: الاحتمال الأفضل، بكلّ تحفّظ، هو بنظر الرجل المسؤول على الأرض 24 شهراً".

وأضاف: "لكنّي أشكّ في أن يتحقّق ذلك".

بعد ذلك ببضعة أيام، كان بترايوس عائداً من إحدى رحلاته الكثيرة كالعادة. جاء إلى مؤخّرة الطائرة ليتحدّث مع مساعده التنفيذي والعقيد غنهاس الناطق الرسمي

باسمه. لم يكن ذلك دأب بترايوس، فهو عادةً يظلّ في مقدّمة الطائرة يعمل كثيراً - وينام قليلاً. وعلى غير عادته أيضاً، تناوَل، في تلك الليلة "بعض العنب" كما وصفَ غنهاس كأس النبيذ الوحيدة التي شربها.

كان بترايوس، قبل ذلك بعدة أيام، قد صرّح لوكالة أسوشيتد برس بأنّ واضع القنبلة في ساحة تايمز سكوير، فيصل شاهزاد "يعمل منفرداً". وكان شاهزاد قد حاول أن يفجّر قنبلة يدوية الصنع في سيارته التي أوقفها في وسط منطقة مانهاتن السياحية المكتظّة، وذلك مساء يوم 1 أيار/مايو. أصدرت القنبلة دخاناً لكنّها لم تنفجر. وما قصده بترايوس في تصريحه هو أن شاهزاد عمل في الولايات المتحدة وحده من دون أي مساعدة. إلّا أن عبارته توحي بأنه يعارض ما قاله مسؤولون آخرون في إدارة أوباما من أنّ شاهزاد قد تدرّب لدى طالبان الباكستانية.

اعدّ بترايوس وغنهاس بياناً صحفيّاً قصيراً لتصحيح التحريف غير المقصود. لكن الجنرال طلب من غنهاس الاتصال أولاً بدنيس ماكدونو في البيت الأبيض لأخذ رأيه. أشار عليهم ماكدونو بعدم فعل شيء وترك المسألة تمرّ، فهي ليست بذات أهمية. لم يصل قوله إلى درجة الأمر، ومع ذلك لم يصدر البيان. لكن تبيّن ثانية كأنّ بترايوس في نزاع مع البيت الأبيض. وفيما كانت الطائرة تكمل رحلتها نحو وجهتها أشار غنهاس إلى أنّ البيت الأبيض لا يزال يدير ظهره لبترايوس عندما يكون في مأزق.

قال غنهاس: إنهم يضغطون عليك كلّما استطاعوا.

فأجاب بترايوس: "لكنّهم لا يعرفون مع مَن يعبثون".

لمعالجة المخاوف بشأن مخاطر حدوث هجوم إرهابي نووي، أجرى برينان، في يوم 18 أيار/مايو، تدريباً سرياً شاملاً لاختبار استجابة وكالات الاستخبارات والحكومة الفدرالية. سُمّي التدريب "كوبكس 2010" [COOPEX 2010] اختصاراً

لعبارة (Continuity of Operations Exerecise)، أي: تدريب استمرارية العمليات. وهو مناورة نظرية مفصّلة تفترض قيام الإرهابيين بتفجير سلاح نووي بدائي صغير في إنديانابوليس، تهدّمت بنتجيته المباني في عدّة شوارع من المدينة وسقط آلاف الضحايا.

يُفيد السيناريو النظري أنّ الإرهابيين قد استولوا على حوالى 17 كلغ من الموادّ الانشطارية. وبقي لديهم، بعد انفجار إنديانابوليس، ما يكفي لصنع قنبلة ثانية ينوون تفجيرها في لوس أنجلوس.

شارك أوباما بنفسه في هذا التدريب، فظهر على الشاشة وألقى سلسلة أسئلة: كيف حدث هذا الانفجار؟ من هي الجهة التي يرجّح قيامها بهذا العمل؟ هل هي مدعومة من دولة ما؟ كيف نردّ على هذا الاعتداء؟

وفي المناورة أيضاً أنّ المواد النووية مصدرها دولة تشبه باكستان إلى حدّ بعيد، إلّا أن الهجوم لم يكن مدعوماً من الدولة لأن تلك الدولة ـ تماماً مثل باكستان في بعض الأحوال ـ كانت تحارب الجماعة الإرهابية المسؤولة عن الاعتداء. لذلك لم يُرَ وجوب للردّ مباشرة ضدّ ذلك البلد.

كان على كل وزارة ووكالة فدرالية أن تقدّم تقييماتها وتوصياتها. لاحظت وزارة الزراعة أن أسعار الاغذية قد ارتفعت بشكل حادّ. وتركّز بعض الابحاث على الطلب على الخدمات والعلاج في مستشفيات إنديانابوليس، لكن لم يبحث أحدٌ مسألة المياه النقية، وهذه من الاحتياجات الضرورية التي يجب تأمينها بعد تساقط الغبار الذري. ولا بدّ أنّ مثل هذا الهجوم سيثير حالة ذعر عامّ ويشلّ الاقتصاد ويضرب حركة المواصلات، بدرجات تفوق خطورة ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر. إلّا أنّ تدريب كوبكس 2010 لم يتطرق إلى ما يمكن أن يقوم به الكونغرس ووسائل الإعلام و300 مليون أمريكي. فكأن الهجوم حدث في فراغ أو كأنّ كل هؤلاء البشر وقفوا متفرّجين.

أثار مايكل موريل مسألة مختلفة. وهو بالمناسبة كان قبل ذلك بشهر قد

عُيّن لشغل منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. فوفقاً لحساباته، يُحتمل أن تكون المواد الانشطارية المتبقية كافية لصنع قنبلة جديدة أخرى. فهبّ قائلاً: "لم نجد القنبلة الثالثة".

ويتذكر أحد كبار المشاركين "أنّ بريننان طار صوابه". فالمناورة موضوعة على أساس سيناريو من قنبلتين لا ثلاثة. "وهو يسعى لإكمالها وتنفيذها بدقّة وسلاسة، إلّا أن موريل ظلّ يبحث عن القنبلة الثالثة ويسأل عن مكان وجودها. ولم يتمكّنوا من إنهاء التدريب بشكل صحيح". ووفقاً لما قاله هذا المشترك بالذات فإن التدريب بمجمله كان "مُربِكاً وغير واقعي" وأظهر للأسف أنّ الإدارة غير مستعدّة لمواجهة أي اعتداء من هذا النوع.

خلال اجتماعي بالرئيس أوباما في المكتب البيضوي، توسّع الرئيس في التعبير عن بعض آرائه في موضوع الإرهاب. قال الرئيس: "لقد قلت منذ البداية، حين كنت عضواً في مجلس الشيوخ، وظللت على الرأي نفسه حين كنت مرشحاً للرئاسة، وأنا اليوم بصفتي رئيساً، أقول إن باستطاعتنا استيعاب أي هجوم إرهابي".

فاجأني ذلك القول.

ثم أردف الرئيس: "طبعاً سوف نبذل كلّ ما في وسعنا لمنع حدوث أي اعتداء من هذا النوع. لكن حتّى أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وهي أخطر اعتداءات وقعَت على أرضنا، استوعبناها وأصبحنا اليوم أقوى. هذه البلاد التي نعيش فيها هي أمّة قويّة جبّارة وشعبنا قادر على مجابهة الصعاب".

وعبّر عن هاجسه الأكبر: "لكن من المخاطر المحتمَلة التي يمكن أن تهدّد هذه المناعة وقوع سلاح نووي في أيدي الإرهابيين وتفجيره في مدينة أمريكيّة كبرى. أو أحد أسلحة الدمار الشامل في مدينة أمريكية كبرى. لذا فإنّي عندما أستعرض لائحة المسائل التي ينبغي أن أظلّ مهتماً بها باستمرار فإن هذه المسألة دائماً على رأس اللائحة لأنّ هذا المجال لا يحتمل أي خطأ. لذا تساءلتُ منذ البداية: كيف سنبدأ بإرسال قوات إضافية ونقرّر ذلك مع مراعاة المسائل

الأخرى العديدة المتعلّقة بالأمن القومي؟ والتأكّد من أن ذلك الاحتمال، ولو كان بعيداً جداً، لن يحدث أبداً؟"

أرسلَ أوباما كلاً من جونز وبانيتا ولوت إلى باكستان للقاء قادة البلاد ثانيةً في 19 أيار/مايو. فالإرهابي الذي وضع قنبلة ساحة تايمز سكوير، فيصل شاهزاد، وهو مواطن أمريكي مولود في باكستان ويبلغ ثلاثين عاماً من العمر، كان قد تلقى تدريباته على يد "تحريك طالبان" أي فرع طالبان الباكستاني الذي يقاوم الحكومة الباكستانية.

كان جونز وبانيتا يأملان حدوث تطوّر بارز آملين أن يكون مختلفاً هذه المرّة. فقد أصبح محتملاً الآن، أكثر من أيّ وقت مضى، أنّ يقوم إرهابي مدرّب في باكستان باعتداء مُميت على الأرض الأمريكية. لقد حثّوا باكستان، في الزيارات السابقة، على بذل المزيد من الجهود بشأن الملاذات الآمنة التي تستخدمها القاعدة وطالبان شورى كويتا وجماعة حقّاني ولشكر طيبة. وكان الباكستانيون، خلال العام السابق، يكرّرون أنّ الأولويّة بالنسبة إليهم هي طالبان الباكستانية. وقد أصبح باستطاعة جونز وبانيتا الآن الضغط على الباكستانيين ومطالبتهم بالتشدّد في مواجهة تلك الحركة.

قال جونز خلال الاجتماع بزرداري وكبار المسؤولين الباكستانيين: "إنّنا محظوظون جداً. فمحاولة التفجير في ساحة تايمز سكوير تُعتبر محاولة ناجحة لأن الاستخبارات الباكستانية والأمريكية كليهما لم تتمكّنا من اكتشاف الخطة ومنعها". والحظّ وحده هو ما أنقذنا من الكارثة.

أعلن جونز أنّ الرئيس أوباما يطالب بأربعة أشياء: تبادل المعلومات بالكامل، وزيادة التعاون في مكافحة الإرهاب، وتسريع إصدار الموافقة على التأشيرات للموظفين الأمريكيين، والاطّلاع على بيانات ركّاب الطائرات المدنية، علماً بأنّ هذا الطلب الأخير كان يُجابَه سابقاً بالرفض.

ثم قال جونز محذّراً: لو أنّ سيّارة شاهزاد، لا قدّر الله، انفجرت في ساحة

تايمز سكوير، لما كنّا هنا نتحدّث. فالرئيس سيضطرّ للردّ بمواقف ليست في مصلحة باكستان.

"يريد الرئيس أن يكون الجميع في باكستان مدركين أنّه في حال نجاح اعتداء كهذا مرتبط بمجموعة باكستانية، فلا بد من نشوء بعض العواقب التي لن يستطيع أحد وقْفها، ولا حتّى هو نفسه. فكما أنّ في باكستان حقائق سياسيّة كذلك في الولايات المتحدة حقائق سياسية".

"لن يستطيع أحد أن يمنع الردّ والعواقب. وهذا ليس تهديداً، إنّما هو تبيان لحقيقة سياسيّة".

أجاب زرداري: لكن إذا كانت العلاقة بيننا استراتيجية، ألا يُفترض بنا، في حال حدوث أزمة كالتي وصفتَها، أن نتعاون بشكل وثيق ونتقارب بدلاً من الخلاف والتباعد؟

قال جونز: الخيار الوحيد المتاح أمام الرئيس أوباما سيكون الردّ، ولن يكون هناك مجال لأي عمل آخر. ولم يعد بوسع الولايات المتحدة القبول بتصرفات باكستان حسب الطلب، فهي تلاحق بعض المنظمات الإرهابية، وتدعم - لا بل تملك - منظّمات أخرى. إنّكم تلعبون لعبة خطِرة شاء الحظّ أن تُفلتوا منها حتى الآن، لكن من يدري متى تكون الضربة قاضية؟

ولم يُفصح جونز عن أنّ الردّ الأمريكي قد ينطوي على حملة انتقامية لقصف حوالى 150 موقعاً معلوماً للإرهابيين داخل باكستان.

أضاف جونز: "يمكنكم القيام بعمل لن يكلّفكم مالاً. قد يكون موقفاً صعباً على الصعيد السياسي، لكن هذا ما ينبغي القيام به إذا كنتم حقّاً حريصين على مستقبل بلادكم. وهو أن ترفضوا جميع أشكال الإرهاب، وذلك كأساس حيوي لتمتين سياستكم الوطنية داخل حدود بلادكم".

أجاب زرداري: "لقد رفضنا الإرهاب".

عارضه جونز بلطف، وأورد أدلّة عن الدعم الباكستاني أو التسامح مع

منظمة الملا عمر شورى كويتا وكذلك جماعة حقّاني وهما من أبرز تنظيمات طالبان التي تقتل الجنود الأمريكيين في أفغانستان.

أشار بانيتا أنّه بنتيجة التحقيقات التي أجراها مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة وغير ذلك من معلومات الاستخبارات تكوّنت صورة واضحة عن شبكة تحريك طالبان (طالبان الباكستانية) تُظهر علاقتها بواضع القنبلة في ساحة تايمز سكوير، فيصل شاهزاد. وأبرزَ ما يُعرف باسم مخطط حلقة اتصال يحدّد تفاصيل الحلقة. وأضاف مدير وكالة الاستخبارات المركزية: "هذه هي الشبكة. إنها تعودُ إلى هنا". وتتبّعها بإصبعه وصولاً إلى القادة الباكستانيين. "وما زلنا نتلقّى معلومات تفيد أنّ تحريك طالبان تنوي القيام باعتداءات أخرى في الولايات المتحدة".

وأكّد أنّ ما أشار إليه يستند إلى معلومات أكيدة لا إلى أقاويل وتخمينات.

ومضى مدير وكالة الاستخبارات المركزية قائلاً: "أريد أن أوضح أمراً هاماً. هذا الذي وضع قنبلة ساحة تايمز سكوير لم يتلقَّ التدريب الكافي، ولله الحمد". فالتدريب الذي تلقاه على صناعة القنابل كان مكثّفاً وسريعاً. "لكن، لو انفجرت تلك القنبلة لكان مئات الأمريكيين - بل آلاف الأمريكيين - قد وقعوا ضحايا". ثم أضاف مكرّراً الفكرة التي عبّر عنها جونز: "لو حدث ذلك فعلاً لكانت كل الاحتمالات واردة".

لكن زرداري قال مدافِعاً عن موقفه: "إذا حدث شيء كهذا، فلا يعني أن نصبح فجأة أشراراً أو سيّئين. بل نظلّ شركاء".

قال جونز وبانيتا كلاهما: لا. فقد لا يكون هناك أي سبيل لإنقاذ الشراكة الاستراتيجية.

كان جونز وبانيتا دقيقين جداً بشأن المعلومات الخطيرة التي لديهما.

فقد أشار جونز إلى أنّ زكي الرحمن لخفي قائد عملية مومباي في العام 2008 التي نفّذتها جماعة لشكر طيبة والذي تحتجزه السلطات الباكستانية لا يتمّ استجوابه بالشكل المناسب و"هو لا يزال يوجّه عمليات لشكر طيبة من داخل معتقَله".

كما إن لشكر طيبة تعمل في أفغانستان، وقد نفّذت هذه الجماعة مؤخراً اعتداءً على دار للضيافة هناك. وقال جونز إن الاستخبارات تُظهر أنّ لشكر طيبة تهدّد بتنفيذ هجمات في الولايات المتحدة واحتمالات حدوث ذلك "ترتفع يوماً بعد يوم".

يُضاف إلى ذلك أنّ الاعتداء الذي وقع مؤخّراً على قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان قد تمّ بالتنسيق مع جماعة حقّاني في ميران شاه عاصمة شمال وزيرستان. "ولدينا وقائع اتصالات معترَضة تثبت ذلك".

وبدا أن زرداري لم يفهم ذلك.

فتدخّل وزير خارجيته، شاه محمود قريشي وقال: "سيدي الرئيس. هذا ما يقولونه. يقولون إنّ حركة طالبان باكستان متورطة في هذا الاعتداء في ساحة تايمز سكوير. هم يقولون إنّه إذا حدث، في الواقع، هجوم ناجح في الولايات المتحدة فإنهم سيتّخذون إجراءات لمواجهة ذلك هنا، وإنّه يتوجّب علينا الآن التعاون مع الولايات المتحدة".

بعد ذلك التقى الأمريكيون بالجنرال كياني على حدة. ومع أنّ كياني تخرّج من معهد الجيش الأمريكي للقيادة والأركان العامة في فورت ليفنورث، فإنّه كان مجبولاً، قلباً وقالباً، بتوجّهات المؤسسة العسكرية الباكستانية ـ فهو منذ حوالى 40 سنة يحدّق باستمرار شرقاً نحو الخطر الآتي من الهند. فتدريبه وتمارينه وخرائطه ومعلوماته كلها تتركّز حول الهند، كما إن معظم القوات الباكستانية موجّهة نحو الهند. وهذا جزء لا يتجزأ من تركيبة أي ضابط باكستاني. لقد كان من العسير جداً، لا بل من المستحيل، أن يضع جنرال باكستاني منظاره جانباً ويدير رأسه فوق كتفه وينظر غرباً نحو أفغانستان.

قال جونز لكياني: ينبغي الاستجابة لمطالب الرئيس أوباما الأربعة فوراً. فالرئيس يريد تقريراً بشأنها خلال ثلاثين يوماً.

إلّا أنّ كياني لم يتزحزح من مكانه. فهو مشغول بهموم أخرى. قال: "إني أقرّ وأعترف بأن شغلي الشاغل هو الهند".

طرح بانيتا، في الاجتماع مع كياني، سلسلة مطالب إضافية لعمليات وكالة الاستخبارات المركزية. فهو قد أصبح يؤمن أن طائرات بريداتور وغيرها من المركبات الجوية من دون طيّارين هي أكثر الأسلحة دقّة في تاريخ الحروب. وأراد أن يزيد من استخدامها.

كانت باكستان تسمح بطلعات طائرات بريداتور في مواقع جغرافية محدّدة تدعى "مربّعات". وبما أنّه كان لباكستان أعداد ضخمة من القوات البرية في الجنوب فإنها لم تسمح بوجود "مربع" في تلك المنطقة.

قال بانيتا: "إننا بحاجة إلى هذا المربّع. يجب أن نتمكن من تنفيذ عمليّاتنا".

أخبره كياني إنّه سيسعى لتأمين وصولهم إلى هناك بطريقة أو بأخرى.

ولاحق الأمريكيون موضوع جماعة حقّاني. فمقرّ قيادة فرقة المشاة السابعة الباكستانية يقع قرب أماكن وجود تلك الجماعة، فلماذا لم يُطلع الباكستانيون الأمريكيين على معلوماتهم بهذا الصدد؟

لم يُجِب كياني.

غادر جونز وبانيتا وهما يشعران بأنّهما لم يحقّقا سوى خطوات بسيطة. وتساءل بانيتا محبَطاً: "كيف تخوض حرباً والملاذات الآمنة متوافرة عبر الحدود؟". وأظهرت أحدث معلومات الاستخبارات أنّ شاحنات ملأى بمقاتلي طالبان المدجّجين بكل أنواع الأسلحة تعبر الحدود. وهي تمرّ على حواجز الباكستانيين وتتّجه نحو داخل أفغانستان، حيث يقوم أفرادها بمهاجمة الأمريكيين. "إنها حرب عجيبة غريبة".

واستنتج أن الولايات المتحدة بحاجة إلى وجود قوات برية على الأرض. "لا يمكننا تحقيق ذلك من دون وجود عناصر على الأرض. يمكن أن يكونوا باكستانيين أو أمريكيين، المهمّ أن يكون لهم وجود على الأرض". فوحدات العمليات الخاصة المشتركة الأمريكية السريعة واضحة ومرئية، والبديل الوحيد هو توسيع الحرب السرية. لذلك فإن فرق المطاردة لمكافحة الإرهاب التابعة له

والتي تعد 3,000 رجل قد أصبحت الآن تقوم بعمليات عبر الحدود داخل باكستان.

أشرف لوت على إعداد تقرير من ثلاث صفحات بشأن الرحلة وقّعه جونز وقُدّم للرئيس. وتضمّن التقرير خلاصة متشائمة، وأشار أولاً إلى الفجوة بين السلطتين المدنية والعسكرية في باكستان. لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق أي تقدّم بالتحدّث مع زرداري الذي لا يمكنه أن يتعهد بشيء. وفي المقابل، فإن كياني لديه النفوذ الكافي ليكون فاعلاً لكنه يرفض التعاون، ولا يستطيع أحد إجباره على تعديل موقفه. فالنتيجة إذاً كارثة أو لغز غير واضح المعالم. وقال جونز إنه يكرّر التنبيه بأن النجاح في أفغانستان مرتبط بما قد يفعله أو يمتنع عن فعله الباكستانيون. وهكذا فإن البيت الأبيض قد عاد تقريباً إلى حيث بدأ مع باكستان في العام 2009.

ثانياً، ذكر التقرير أن الباكستانيين لا يشعرون بوطأة الخطر بقدر الأمريكيين. ويرى الباكستانيون أنه في حال حدوث اعتداء إرهابي آخر في الولايات المتحدة يمكن إيجاد طريقة للعمل معاً بعد الواقعة. فهناك اعتداءات إرهابية متكررة في باكستان، لذا لا يمكنهم أن يفهموا أسباب كل هذا الهلع من تأثيرات عمل صغير واحد على الأرض الأمريكية. كما إن الباكستانيين قد ارتكبوا خطأ آخر بتطبيق المنطق نفسه على الهند أيضاً. ولم يدركوا أنّ الهند قد لا تمارس ضبط النفس إذا قامت جماعة لشكر طيبة المسؤولة عن هجوم مومباي في العام 2008 بعملية جديدة في الهند. ولا شك بأن رئيس الوزراء الهندي الذي نجا بصعوبة من التداعيات السياسية لهجوم مومباي سيضطرّ للرد في هذه الحالة.

إلّا أن الباكستانيين أيضاً مارسوا ضغوطاً هائلة على الولايات المتحدة، فوافقوا ضمنياً على هجمات الطائرات من دون طيارين. كما أشارت المعلومات إلى أن الباكستانيين كانوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة لن تعرّض علاقاتها مع

باكستان للخطر نظراً لأن ما بين 70 و80 بالمئة من التجهيزات والمؤن لحرب أفغانستان تصل إلى القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو عبر باكستان، إذ لا يمكن تأمين كل شيء جواً. وحتى إن الباكستانيين، لو أرادوا، لم يكونوا مضطرين لإغلاق طرق التموين إذ بإمكانهم الإيعاز لبعض المتطرّفين بإقفال الجسور والمعابر.

يُشار إلى أن هامش الخيارات المتاحة أمام أوباما سيكون ضيقاً جداً في أعقاب حدوث اعتداء انطلاقاً من باكستان. وبالمقارنة فإن الخيارات المتاحة أمامه هي أكثر إذا لم يحدث مثل ذلك الاعتداء وخصوصاً إذا أظهرت باكستان تقدّماً في الاستجابة لمطالبه الأربعة. فقد كان هناك حوالى 150 طلباً لتأشيرات العسكريين ورجال استخبارات أمريكيين عالقة منذ ستة أسابيع، وكان قد فُرض مؤخراً على موظفي السفارة الأمريكية تجديد تأشيراتهم كل 90 يوماً. فالباكستانيون كانوا يؤخّرون البتّ بمنح التأشيرات للأمريكيين كي يضمنوا إرسال الأعتدة التي يحتاجها الجيش الباكستاني. وذلك عمل جنوني بالنسبة لجونز.

أما أسهل ما طُلب من الباكستانيين فهو الكشف عن أسماء ركاب الرحلات الجوية من وإلى باكستان. فالتحقيقات في محاولتي التفجير في مدينة نيويورك على يد زازي وشاهزاد قد أثبتت أن الرجلين سافرا إلى باكستان لتلقّي تدريبات، إلّا أنّ الحكومة الأمريكية ليس لديها أي سجلّ أو معلومات حول سفرهما.

كانت باكستان في السابق تحتجّ بأنّ كشف معلومات شركات الطيران يُعتبر انتهاكاً لسيادتها. كما خشيت أن يعطي ذلك الولايات المتحدة فكرة عن أماكن توجُّه عملاء مخابراتها. كان معظم عملاء الاستخبارات الباكستانية يتوجّهون شرقاً إلى الهند أو بنغلادش، لذا اقترحت الولايات المتحدة الحصول فقط على المعلومات المتعلّقة بالرحلات المتوجهة غرباً إلى الخليج العربي وأوروبا والولايات المتحدة. إلّا أن الباكستانيين أصرّوا على الرفض.

كان لوت يخشى أنّه في حال حدوث اعتداء إرهابي سيستحيل على أوباما

الدفاع عن موقف باكستان لأن قادتها قد رفضوا تنفيذ خطوات بسيطة وسهلة كمنح التأشيرات وكشف بيانات المسافرين. فإذا كان عنوان توجّههم الإحجام عن التعاون في أشياء بسيطة. فكيف سنتعامل معهم؟

حين قابلتُ الرئيس أوباما بعد مرور شهرين على محاولة التفجير في ساحة تايمز سكوير، أشاد بجهود باكستان في مكافحة الإرهاب. فقال: "لقد عزّزوا أيضاً تعاونهم في مجال مكافحة الإرهاب حيث إنّهم، في خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة، شلّوا حركة القاعدة بشكل ملموس".

فقلتُ معلّقاً: "لكنّ كل ذلك لا يكفي!"

"تماماً، لا يكفي".

32

مرّت فترة الستّة عشر شهراً الاخيرة ثقيلة على دنيس بلير. فقد أخفق في مساعيه ليُعطى حقّ تسمية مسؤولي المخابرات في العواصم الاجنبية. وكسبت وكالة الاستخبارات المركزية الجولة، وظهر الصراع في العلن. كما خاض بلير حرباً غير علنية ضدّ مصدرَي قوة آخرين لوكالة الاستخبارات المركزية. فالوكالة بنظره كانت تستغلّ المنكّرة اليومية للرئيس كنشرة خاصة لتنكّر الرئيس بإنجازاتها ـ حتّى الصغيرة منها ولو قام بها ثلاثة عناصر فقط واستُخدمت فيها شاحنة بيك أب واحدة. وكان بلير يحذف هذه الدعايات عند مراجعة التقرير قائلاً: "لن أعطي الرئيس هذه التفاهات".

كما كان بلير يلاحق برامج أعمال السي آي إيه السرية محاولاً اختصارها وتعديلها لتقريبها من السياسات الامريكية العلنية. وقد كتب على اقتراح سرّي رفضه البيت الابيض "يجب إعادة النظر باستمرار في برامج الأعمال السرية لتحويلها لاعمال غير سريّة".

وقد ازداد استياء بلير حتى إنّه أعلن مرّةً: "أظنّ أنّ وكالة الاستخبارات المركزية هي، في الأساس، منظّمة تشبه حيواناً خطيراً قليل الذكاء وجيّد التدريب ينبغي وضعه تحت مراقبة وثيقة من أشخاص بالغين".

بحلول شهر أيار/مايو 2010 كان الرئيس أوباما قد بدأ يتساءَل أمام جونز والآخرين: "ألم يحن الوقت للتخلّص من بلير؟" فلقد حدثت صراعات كثيرة بينه

وبين السي آي إيه، كما إنّه سعى بقوّة لعقد اتّفاق عدم تجسّس مع الفرنسيين مع أنّ أوباما وسائر أعضاء الحكومة يعارضونه.

وبدأ أفراد فريق أوباما، من دون أن يخبروا بلير، يبحثون عمّن يمكن أن يحلّ محله في منصب مدير الاستخبارات الوطنية. فتحدّثوا مع نائب وزيرة الخارجية جيم ستاينبرغ، ومع تشاك هيغل وهو سيناتور جمهوري سابق من نبراسكا، وكذلك مع جون ماكلافلن الذي عمل سابقاً نائباً لمدير وكالة الاستخبارات المركزية. وحين وصلت أخبار هذه المساعي إلى مسمع بلير أعرب عن شكواه وتنمّره، وسرعان ما اجتمع بأوباما.

عدّد الرئيس الأسباب التي تجعل الأدميرال المتقاعد غير ناجح كمدير للاستخبارات الوطنية. وقد ردّ بلير على تلك الأسباب كتابةً مدافعاً عن نفسه ومعدّداً إنجازاته.

وبعد أن قرأ أوباما ردّ بلير، اتّصل به يوم الخميس 20 أيار/مايو، وقال له: "لقد قررتُ أن أجري التغيير".

ثمّ اقترح الرئيس على بلير مخرَجاً لحفظ ماء الوجه. قال له أوباما: خذ وقتك... أسابيع أو عدّة أشهر إلى أن تخرج لسبب شخصي أو أي تفسير آخر. وأخبره الرئيس أنه سيوافق على أي مخرج يراه. فمن مصلحة الجميع أن يكون الانتقال هادئاً، فهُم في حالة حرب.

شعر بلير بضيق شديد، فهو لم يكن مريضاً، وعائلته كانت بخير، وكان قد أخبرَ معارفه أنه سيظلّ في منصبه أربع سنوات لأنّ جزءاً من المشكلة في هذا المكتب سرعة تغيير الرأس المسؤول.

سأله بلير: "هل تريد أن أكذب؟"

فأجاب أوباما: كلا. لم أقصد ذلك أبداً.

فقال بلير: اصرفني إذاً.

وهذا ما فعله أوباما بالضبط.

بعد انتهاء هذا الحديث بعدّة دقائق كتب جيك تابير من قناة إيه بي سي الإخبارية على الموقع الإلكتروني للقناة أنّ بلير سيترك منصبه.

اتصل غيتس بجونز في حوالى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم 21 حزيران/ يونيو، وقال له: "هناك مقالة ستصدر في مجلة 'رولنغ ستون' ليست جيدة بالنسبة لماكريستال". وقد أوردت المقالة تعليقات لماكريستال وكبار مساعديه فيها استخفاف وهزء بمسؤولي الإدارة. ووصف أحد مساعدي ماكريستال لم يُكشف عن اسمه جونز بأنه "مهرّج متوقف عند العام 1985". كما نُسب إلى ماكريستال نفسه قوله إن مراجعة أوباما للاستراتيجية كانت "شاقة" وقد "حاولتُ إقناعهم بموقف لا يمكن الدفاع عنه". ووصفت المقالة إقامة ماكريستال في باريس وقضائه سهرة طويلة مع زوجته وكبار مساعديه أكثرَ فيها الشراب، وأظهرَ عداءه لفرنسا. قال غيتس إنه ينوي إصدار بيان يحمل تأنيباً لماكريستال، لكنّه يأمل أن يلملم الوضع لتلافي أيّ نكسة لاستراتيجية الحرب.

قال جونز: "أظنّ أنّ كل ذلك لا يكفي. فهذه إساءة عظيمة". وأوردت المقالة كذلك أقوالاً لمساعدين لماكريستال لم تحدّد أسماءهم انتقدوا فيها بايدن وهولبروك وإيكنبري.

اتّصل ماكريستال ببايدن وقال له: "لقد عرّضتُ المهمّة للخطر".

كما اعتذر من هولبروك وقال إنّه قدم استقالته لغيتس.

في ذلك المساء، اجتمع الرئيس بإيمانويل وجونز الذي اقترح على أوباما استدعاء ماكريستال إلى واشنطن. ونصحه بألا يتّخذ أي تدبير في الحال، بل بالانتظار فترة.

وافق أوباما على ذلك، وأُمِر ماكريستال، في صباح اليوم التالي، بالعودة إلى واشنطن ـ وهذا بحدّ ذاته يحمل دلالات بعيدة. قال جونز لغيتس إن محاولته حماية ماكريستال موقف نبيل جداً، وأضاف: "لكنني لا أظنّ أنّك ستضع نفسك بينه وبين الرئيس".

اقترح غيتس أن يُصدِر المقطعين الأوّلين من بيانه وفيهما انتقاد لماكريستال، فوافق جونز. وقال غيتس في البيان: "أعتقد أن الجنرال ماكريستال ارتكب خطأ فادحاً وأبدى رأياً واهياً".

في البنتاغون، كان جيف موريل الناطق باسم غيتس وموضع ثقته في وضع حرج. فقد رأى سحابة ترتفع في وجه غيتس والمؤسسة العسكرية بأكملها تشبه السحابة التي تسبق الإعصار. ولا شك بأنّ هذه المقالة ستسلّط الضوء من جديد على سوء العلاقة وانعدام الثقة بين البيت الأبيض والقادة العسكريين. كانت مهمّة موريل تقتضي منه إخماد ما أسماه "العداء الأخوي" والتقليل من أهميته ومحاولة حماية العسكريين من دون الظهور بمظهر المعادي للإدارة. كان يعتقد أن البحث في تفاصيل ما حدث لن يؤدي إلا إلى إظهار الخلاف الناشئ بنظره، إلى حدّ ما، نتيجةً لإطالة البحث في استراتيجية أفغانستان ـ باكستان. والواقع أنه كان للبيت الأبيض نظرته التي تعتبر أن الرئيس قد أكّد بقوّة غلبة رأي المدنيين، في حين أن العسكريين يرون أنهم نالوا، في الأساس، ما أرادوا. وقد تراجعت مظاهر التوتر علناً في البداية وانفجرت وراء الستار، ولكنها عادت إلى الظهور علناً الآن. استمع موريل ظهراً إلى غيبز في مؤتمره الصحفي مُدركاً أن السكرتير الصحفي إنما يعمل بإيحاء من الرئيس.

سأله أحد المراسلين: "هل إن مسألة نقل الجنرال مطروحة، على الأقلّ، كخيار أمام الرئيس؟"

أجاب غيبز: "يمكنني القول إن كل الاحتمالات واردة".

ظلّ موريل راضياً إلى هذا الحَدّ.

ثمّ قال غيبز: "أظنّ أنّ حجم الخطأ هنا ومدى خطورته يصلان إلى العمق"، فذهب بذلك أبعد ممّا رمى إليه غيتس في قوله إن موقف ماكريستال كان غلطة ورأياً واهياً.

ونقل غيبز أنّ أوباما قد "غضب" لدى قراءته المقالة وأنه استدعى ماكريستال "ليعلم فعلاً ماذا يريد؟"

"إذاً أنتم تشكّون في أن يكون الجنرال ماكريستال قادراً وناضجاً إلى حدّ كافٍ للقيام بالوظيفة التي يتولّاها؟"

أجاب غيبز: "أجل، هذا هو ما قصدتُه".

أحسّ موريل بالاشمئزاز، واعتبر أن كلام غيبز إنّما ينضح شماتةً، كما عبّر عن ذلك فيما بعد أمام آخرين.

في اليوم التالي، قبل أوباما استقالة ماكريستال واقترح أن يتولى بترايوس تلك المهمة. ومع أنّ ذلك يعتبر، من الناحية التقنية، إنزالاً لمركز بترايوس لأن القيادة المركزية أعلى من القيادة في أفغانستان، فإن هذا التعيين يستجيب للضرورات العسكرية والسياسية. فبطل حرب العراق آتٍ لإنقاذ حرب أفغانستان.

اجتمع أوباما ببترايوس على انفراد مدة 40 دقيقة. وقد أخبرني أوباما أنّ "ديف بترايوس كان الشخص الوحيد المناسب لهذه الوظيفة".

لكنّي قلت له إنّ هذا إنزال لمرتبته.

فأجاب الرئيس: "هو قطعاً لا يعتبر تعيينه إنزالاً لمرتبته. أظنّ أنّ ديف بترايوس يدرك تماماً أنّ هذه الوظيفة هي أهم وظيفة يمكن أن يقوم بها أي عسكري الآن".

في الساعة 1:43 من بعد ظهر يوم الأربعاء 23 حزيران/يونيو وقف الرئيس في حديقة الورد في البيت الأبيض وأعلن التغييرات. قال إنّه يقدّر ماكريستال "لسجلّ خدمته الحافل وإنجازاته الرائعة ومآثره العظيمة". وحاول الرئيس أن يكون إيجابيًا في موقفه، فقال: "إنني حزين فعلاً لفقدان خدمات هذا العسكري الذي أحترمه وأقدّره".

وأضاف إن تعيين بترايوس سيضمن "استمرار قوّة التحرك وروح القيادة اللتين نحتاجهما للنجاح".

"إن بترايوس بقبوله تولّي هذه المسؤولية الصعبة يعطينا مثلاً على التفاني في الخدمة والروح الوطنية. إن حرب أفغانستان حرب شرسة جداً. وأنا أرحّب بالمناقشات بين أفراد فريقي لكنّي لا أتحمّل الانقسامات".

33

في المقابلة التي أجريتُها مع الرئيس أوباما في 10 تموز/يوليو 2010، عبّر عن أفكاره بشأن طبيعة الحرب وجهوده لتقليص دور أمريكا الحربي في أفغانستان ثمّ وضْع حدّ نهائي له.

سألتُه: إذا أردتَ أن تضع كتاباً - أو تصوّر فيلماً - عن معالجتك حرب أفغانستان، فمن أين تبدأ؟ ما هو المشهد الأوّل؟

أجابني: "ربّما... أظنّ أنّي سأبدأ من العام 2002 حين كانت المناقشات حامية حول الاستعدادات لحرب العراق. وقد أدليتُ حينذاك بأوّل تصريح لي في السياسة الخارجية يستقطب اهتمام الناس".

وكان بذلك يشير إلى خطاب ألقاه في تجمع سياسي حاشد في شيكاغو وهو سيناتور عن ولاية إيلينوي. وقد كشف فيه عن أوائل المواقف المعارِضة لخطط الرئيس بوش لخوض حرب في العراق. وقد ازداد تمسّكاً بهذا الموقف خلال حملة الانتخابات الرئاسية، وصرّح بأن تلك الحرب سوف تؤدي إلى احتلال أمريكي لا متناهٍ غير محدَّد التكاليف وغير معروف النتائج".

فسألتُه: "لكن أليست هذه طبيعة كل الحروب؟"، أي أنها غير محدَّدة المدّة والتكاليف والنتائج!

أجابني أوباما: "تماماً. هذا صحيح. وكما قال أحد مشاهير الأمريكيين فإن الحرب جحيم". وأضاف مشيراً إلى قول الجنرال الأمريكي الشمالي في الحرب

الاهلية، وليام شيرمان: "وما إن تستعر السنة لهيبها، لا يُعلم متى تخبو. حين تسلّمتُ مسؤوليات الرئاسة كان ثمّة حربان قائمتان. وعندما تجد نفسك في خضمّ الحرب فإن ما تحاول عمله هو توضيح حالة التخبط والفوضى".

وقد فوجئتُ بكلماته المعبّرة ـ "الجحيم" و"السنة اللهيب" و"الفوضى". فلا شك بأنّه مدرك جيّداً للجانب المُظلم للحرب الذي لا يُسبَر غوره.

ومضى قائلاً: "ويترتّب عليك واجب، هو إعادة النظر، مراراً وتكراراً، في أهدافك ومهمّاتك وتقدّمك. الا نزال محافِظين على تركيزنا؟ هل نقوم بواجبنا لمنع توسُّع المهمّة؟ هل الوضع النهائي واضح في أذهاننا؟" وأضاف انّ واضعي السياسات يجب أن يتحلّوا بانضباط فائق ومسؤولية عالية في زمن الحرب "لانّ الحرب تستنفد الكثير الكثير من موارد البلاد ومن دمائنا وثرواتنا. وتثير الآلام". وأشار إلى أن المخيف هو "انّ الحرب احياناً تزداد حركةً وعنفاً بكل سهولة".

وسألتُه: "طبعاً، يجب الاّ تخسر الحرب او تبدو كمن يخسر الحرب، اليس كذلك؟"

اجابني: "انا لا افكّر بالحرب من هذه الزاوية التقليدية، فهل أخسر الحرب من موقعي الشخصي أم اربحها من موقعي كرئيس؟ بل إني أعتبر الحرب من زاوية قدرتي على إنجاز استراتيجية تؤدي في نهايتها إلى تعزيز قوة البلاد بدلاً من إنهاكها. واشار إلى ان حربي العراق وافغانستان لن تنتهيا باستسلام رسمي.

وقال: "من السهل جداً ان نتصوّر وضعاً نفتقد فيه إلى استراتيجية واضحة ويفضي إلى بقائنا في افغانستان خمس سنوات أخرى أو ربما ثماني سنوات أو عشرٍ. وقد لا يكون بقاؤنا هناك نابعاً من اقتناع وإنّما من جمود وعدم قدرة على تغيير الوضع واتّخاذ قرارات صعبة".

وكرّر تمسّكه بالجدول الزمني ـ اي الشروع في تخفيض أعداد القوات الأمريكية في تموز/يوليو 2011. ولفت أوباما نظري إلى انّنا "في خلال العام القادم سيكون قد مَرّ على وجودنا هناك عشر سنوات... عقد كامل من الزمان... اي إنها أطول حروبنا على الإطلاق. واظنّ انّ من صُلْب واجباتي كرئيس ان أعيد

النظر في جهودنا في أفغانستان على ضوء كل القضايا التي تواجه بلادنا ولما فيه مصلحة أمننا القومي على المدى البعيد". لذا فإن الجدول الزمني الذي وضعه إنما يهدف، كما قال، إلى تذكير الجميع "بضرورة العمل بسرعة" وبأن القوات الدولية لن تبقى إلى الأبد. "واعتقدُ أنّه دفع قادتنا العسكريين إلى الإدراك أنّ الوقت أمامهم محدود والموارد محدودة كذلك".

قال الرئيس إن الرسالة التي يريد إبلاغها إلى الحكومة الأفغانية هي: "التزامنا بأمنكم واستقراركم على المدى الطويل سيمتدّ زمناً طويلاً تماماً كما سيمتدّ التزامنا في العراق إلى ما بعد دورنا القتالي هناك. لكن آن الأوان كي نسأل: كيف ستثبتون أنتم أنكم قادرون على الاعتماد على أنفسكم".

قُبيل انتهاء المقابلة، أشار الرئيس إلى أنه نظراً لوقوف الأمر برمّته على العلاقة بين القيادة المدنيّة والمؤسسة العسكرية، فلا بدّ له من توضيح موقفه حول هذه المسألة.

قال: "قد أكون، بسبب سنّي، أوّل رئيس لم تستحوذ حرب فيتنام على تكويني النفسي". فلقد كان في الثالثة عشرة من عمره حين انسحبت الولايات المتحدة أخيراً من فيتنام في العام 1975.

"لذا نشأتُ من دون أن أتأثّر بأيّ من النظريات البالية الناجمة عن الخلافات بشأن حرب فيتنام. وأظنّ أنّه كان لديّ ثقة تامّة بأن طريقة عمل نظامنا الحكومي تفرض أن يكون المدنيون مسؤولين عن اتخاذ القرارات السياسية، ومن ثمّ ينفّذها العسكريون. وأؤكد لك أني لا أنظر إلى هذا الأمر على أنّه مجابهة بين المدنيين والعسكريين كما أظنّ أنّ المتأثرين بحرب فيتنام ينظرون إليه. كما إني لا أراه صراعاً بين الحمائم والصقور".

"وهكذا فإن معظم الإطارات السياسية التي توضع فيها هذه النقاشات لا علاقة لها بي كوني من أبناء هذا الجيل. فأنا لستُ أخاف العسكريين ولا أعتبر، في أي حال من الأحوال، أنّهم يحاولون أن يقوّضوا مكانتي كقائد أعلى".

كان الرئيس في بداية المقابلة التي خُصِّصت لها ساعة قد قال لي: "لقد ابتدات الساعة". لكنه أشار إلى انتهاء المقابلة بعد ساعة وربع، قائلاً: "انتهى الوقت. يجب أن نتوقّف الآن".

قلتُ: حسناً. لكن لا تزال هناك أسئلة بلا إجابات".

قال وهو ينهض من مقعده في المكتب البيضوي: "هذا طبيعي".

"شكراً لك، يا سيدي".

ثم قال لي أوباما ونحن خارجين: "يبدو أنّ لديك مصادر أفضل من مصادري".

"كلا، سيدي".

سألني وهو يضحك مرحاً: "هل فكّرتَ يوماً بتولّي منصب مدير الاستخبارات الوطنية؟ هاه، أو وكالة الاستخبارات المركزية؟"

شاطرتُه الضحك.

تصافحنا ونحن ندخل غرفة الانتظار التابعة للمكتب البيضوي. كان أوباما يرتدي بنطلوناً من قماش الكاكي الداكن وقميصاً أزرق ذا مربّعات مفتوح الياقة.

قلت له: ما زال لدي سؤال واحد. وناولته ورقة عليها فقرة مقتبسة من كتاب "يوم المعركة" الذي ألّفه ريك أتكنسون حول تاريخ الحرب العالمية الثانية. وهو زميل سابق لي في الواشنطن بوست، وأنا أحتفظ بنسخة مصوّرة عن هذا المقطع في مكتبي بالبيت.

توقّف أوباما وقرأ:

"فالحرب لم تكن مجرّد حملة عسكرية، إنّما كانت أيضاً حكاية رمزية لها مَغازٍ. لقد انطوَت على دروس مستفادة حول الصداقة الحميمة والواجب والقدر الغامض. وكانت فيها عبَر حول الشرف والشجاعة، وحول الوجدان والتضحية. ثم إنّ الأمثولة الحزينة التي ينبغي تعلّمها مراراً وتكراراً... وهي أنّ الحرب مُفْسِدة،

وأنّها تُتلِف النفس وتضني الروح، وحتّى إنّ الإنسان العظيم والمتفوّق يمكن أن يُصاب، وحتّى إنّ أشجع الناس لا يمكن أن يُفلِتوا من براثنها".

كنتُ أنوي أن أسأله: "هل أفسدت الحرب الجميع؟ وهل أفلت من براثنها أحد؟" ولكنْ كان واضحاً أن الرئيس في عجلة من أمره.

أرجع الورقة إليّ وقال: "إني أتفهّم هذا الرأي. ارجعْ إلى كلمتي التي ألقيتُها في حفل تسلّم جائزة نوبل". وعاد الرئيس إلى داخل المكتب البيضوي وانقطعت الأسئلة.

عدتُ إلى البيت ونبشتُ الخطاب الذي ألقاه في دار بلدية أوسلو في العاشر من كانون الأول/ديسمبر 2009.

قال أوباما في ذلك اليوم:

"إن لأدوات الحرب دوراً تلعبه في حفظ السلام. إلّا أنّ هذه الحقيقة تتواجد مع حقيقة أخرى - وهي أنّه مهما كانت مبرِّرات الحرب، فهي تنذر بمأساة إنسانية. صحيح أنّ شجاعة الجندي وتضحيته مفعمتان بالمجد وتعبّران عن الولاء للوطن وللقضية ولرفاق السلاح. لكن الحرب بحدّ ذاتها ليست عملاً مجيداً، ويجب علينا ألّا نشيد بها باعتبارها كذلك على الإطلاق. وهكذا فإن جزءاً من التحدي الذي نواجهه هو التوفيق بين هاتين الحقيقتين اللتين تبدوان متناقضتين، وهما أنّ الحرب ضرورية أحياناً، وأنّها، إلى حدّ ما، تعبير عن الحماقة الإنسانية".

لقد أصبحت حرب أفغانستان الآن تحت إشراف الجنرال بترايوس. كان جونز من الذين يعرفون حقيقة سوء الوضع، وقدّر أن يكون بترايوس قد قال في نفسه: "ما هذا الوضع السيّىء الذي أقحمتُ نفسي فيه؟"

لو أنَّ جونز سُلِّم وظيفة القائد الجديد فهو يعرف بالضبط ماذا سيقول لأوباما بعد إجراء دراسة: "سيدي الرئيس، أعتقد أن الاستراتيجية صحيحة. إلّا

أنّها بُنيت على أساس إجبار باكستان على أن تبذل جهداً أكبر ممّا تبذله فعلاً وخصوصاً في ملاحقة جماعة حقّاني ومجموعة شورى كويتا". فحرب طالبان في أفغانستان تُدار من تلك الملاذات الآمنة، ويتدفّق مئات المقاتلين، لا بل آلاف المقاتلين، عبر الحدود. وكانت طالبان تستفيد من تلك الملاذات الآمنة كأماكن لتوفير الراحة والتدريب للمقاتلين قبل إرسالهم مداورة للقتال في أفغانستان. وفي مثل تلك الظروف "لا يمكنك أن تنتصر، ولا يمكنك القيام بمكافحة التمرّد. إنها سرطان متفشٍّ في الخطّة".

كان بترايوس كذلك قلقاً بشأن تلك الأماكن الآمنة للمنظّمات في باكستان، لكنّه اعتبر تلك الملاذات بمثابة صعوبات وتحدّيات ولم ينظر إليها على أنّها عقبات كأداء. قال لأعوانه: "هذه المواجهة طويلة وشاقّة ومُحبطة، وشبّهها بسكّة شديدة الانزلاق تزداد مخاطرها يوماً بعد يوم. وتذكّر أن الرئيس أوباما قال في إحدى جلسات مناقشة الاستراتيجية: "إنّ لديّ رأسمال سياسيّاً سأستفيد منه وأستثمره، ولكنّه مورد غير متجدّد".

لكن الجنرال يعارض ذلك، فهو يعتبر أنّ رأس المال السياسي هو متجدّد إلى حدّ ما، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على التقدم الذي يتمّ إحرازه وعلى اقتناع الجميع - أي الأمريكيين والحلفاء الناتو والأفغان - بأن المهمّة ممكنة وقابلة للتحقيق. "فذلك هو لبّ المسألة": المثابرة والإصرار.

وقال أمام عقيد يعمل تحت إمرته: "المهمّ هو النتائج، يا بنيّ. كن مستعدّاً دائماً ومتأهّباً وتقدّم للأمام".

لكنه كان يعرف جيّداً أنّ للتاريخ دوراته وأنّه يصعد ويهبط. وعادَ بذاكرته حوالى أربع سنوات إلى الوراء، إلى خريف العام 2006 حين استدعاه رامسفلد ليناقش معه مستقبله. كان بترايوس قبل ذلك قد قاد الفرقة 101 خلال غزو العراق في العام 2003، ثمّ تولى قيادة التدريب في العام 2004.

عمَّ أراد رامسفلد أن يتكلّم؟ العراق؟ كلّا. بل، أفغانستان. في ذلك الحين

كان كثيرون يظنون أن حرب أفغانستان هي الحرب التي كانت الولايات المتحدة تحقق انتصاراً فيها. فعرض على بترايوس أن يكون قائداً في أفغانستان.

ورفض بترايوس العرض، ولم يتّفقا. وبعد عدّة أشهر، في أوائل العام 2007، أصبح بترايوس القائد في العراق. وحين وصل إلى هناك ذُهل من شدّة العنف وانعدام الاستقرار. كانت تلك أسوأ أيام العراق وأبغضها وكانت البلاد على شفير الحرب الأهلية. جال في دوريّات داخل أحياء بغداد فرأى أنّها مدينة أشباح. وقد كان الوضع سيّئاً لدرجة أنّه عادَ مرة إلى مقرّه وجلس وحده يائساً حاملاً رأسه بيديه المتّكئتين على مكتبه. ولا بدّ أنّه في ذلك اليوم من العام 2007 وفي مناسبات أخرى لاحقة قد فكّر في نفسه قائلاً: "ماذا دهاني؟ لماذا لم أقبل تلك الوظيفة في أفغانستان؟"

ملحق:

الأوامر النهائية للرئيس أوباما الخاصة باستراتيجية أفغانستان ــ باكستان أو ورقة الشروط

سرّي/ممنوع إفشاؤه لغير الأمريكيين
29 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

منكّرة إلى كبار المسؤولين

من: مستشار الامن القومي

استراتيجية أفغانستان ـ باكستان

تلخّص هذه المنكّرة الخيار الخاصّ بأفغانستان الذي تمّت مناقشته فيما بين كبار المسؤولين ومع الرئيس لإرسال عدد إضافي كبير من القوات الأمريكية في أوائل العام 2010 لأجل إضعاف طالبان وتهيئة الظروف للإسراع في تحويل المسؤولية إلى السلطات الأفغانية اعتباراً من شهر تموز/يوليو 2011.

توجيهات التنفيذ الجديدة في افغانستان

دعماً لهدفنا الاساسي، فيما يلي توجيهات التنفيذ الجديدة في أفغانستان:

هدف الولايات المتحدة في أفغانستان هو الحيلولة دون وجود ملاذ آمن

للقاعدة وعدم تمكين طالبان من حيازة القدرة على إسقاط الحكومة الأفغانية.

والمفهوم الاستراتيجي للولايات المتحدة، بالإضافة إلى شركائنا الدوليين وإلى الأفغان، هو إضعاف تمرّد طالبان، وفي الوقت عينه بناء القدرات الأفغانية إلى الحدّ الذي يسمح لهم بضمان أمن بلادهم وحُكْمها، وإيجاد الظروف الملائمة للولايات المتحدة للبدء بتخفيض أعداد قواتها في تموز/يوليو 2011.

- تتركّز المهمّة العسكرية في أفغانستان على ستّة أهداف عملانية وتقتصر، في نطاقها ومداها، فقط على ما هو ضروري لتحقيق هدف الولايات المتحدة. وهذه الأهداف الستّة هي:
  - إبطال زخم تحرك طالبان.
  - منع طالبان من الدخول والسيطرة على التجمّعات السكانية والمناطق المنتجة الرئيسية وخطوط المواصلات.
  - تعطيل طالبان خارج المناطق المحمية والحيلولة دون استرجاع القاعدة ملاذاتها الآمنة في أفغانستان.
  - إضعاف طالبان إلى درجة تكون معها قوات الأمن الوطني الأفغانية قادرة على التعامل معها.
  - زيادة حجم قوات الأمن الوطني الأفغانية ودعم إمكانيات قوات الأمن المحليّة كي نستطيع نقل مسؤولية الأمن إلى الحكومة الأفغانية وفق جدول زمني يتيح لنا البدء بتقليص حجم وجود قواتنا ابتداءً من تموز/يوليو 2011.
  - بناء قدرات الحكومة الأفغانية بشكل انتقائي مع التركيز عسكرياً على وزارتي الدفاع والداخلية.

المساعدة المدنية

- نظراً لعمق مشكلة شرعية وفعاليّة حكومة كرزاي، علينا التركيز على ما هو واقعيّ. وتتضمّن خطتنا طريقنا للتعامل مستقبلاً مع حكومة كرزاي على أساس أربعة عناصر: العمل مع كرزاي حين نستطيع ذلك والالتفاف عليه حين ينبغي ذلك، وتعزيز الحكم على المستويات دون الوطنية ودعم جهود الحدّ من الفساد، وتطبيق ميثاق ما بعد الانتخابات.
- تُعتبر عملية إعادة الدمج وإنهاء النزاع بقيادة أفغانية من الدعائم الأساسية لاستراتيجيتنا.
- على كبار المسؤولين أن يضمنوا جهوزية السلطات والبرامج والموارد الملائمة لدعم التوجّه الشامل على أساس الأولويّات.
- وعلينا تحسين تنسيق المساعدات السياسية والاقتصادية الدولية لبناء القدرات الافغانية.
- إعادة الدمج بقيادة افغانية. علينا تحسين التنسيق.

هذه الطريقة ليست مكافحة تمرّد مكتملة الموارد ولا هي مشروع لبناء الدولة، إنّما هي طريقة أضيق نطاقاً وأكثر التصاقاً بالهدف الأساسي وهو تعطيل القاعدة وتفكيكها، وفي نهاية المطاف هزيمتها، وكذلك منع عودة القاعدة إلى الملاذات الآمنة لها في أفغانستان وباكستان.

تحقيق توجيهات التنفيذ الجديدة في افغانستان

بناءً على خيار وزارة الدفاع رقم ـ 2 أ ومناقشاتنا مع الرئيس، فيما يلي وصف لمنهج يتيح للجنرال ماكريستال والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المجال لتطبيق توجيهاتنا التنفيذية وتهيئة الظروف الملائمة للإسراع في تحويل المسؤولية إلى السلطات الافغانية.

والعناصر الأساسية في هذا الخيار هي التالية:

- نشر قوات أمريكية إضافية من 30,000 جندي فوراً في تصاعد متدرّج

على امتداد فترة 18 إلى 24 شهراً، على أن تصل إلى أفغانستان في النصف الأول من العام 2010 مع ما يلازمها من موظفين مدنيين وتمويل.

- يُفوِّض وزير الدفاع، إذا لزم الأمر، بأنّ يخصِّص عدداً محدداً من قوات الدعم الإضافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك في حدود 10 بالمئة إضافة إلى القوات الأمريكية البالغة 30,000 جندي.
- في كانون الأول/ديسمبر 2010 يجري تقييم بإشراف مجلس الأمن القومي للحالة الأمنية والظروف الأخرى، بما فيها نقاط التحسّن في الحكم الأفغاني، وتطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية، والمواقف الباكستانية والدعم الدولي.
- في تموز/يوليو 2011 تبدأ القوات الأمريكية نقل المسؤوليات الرئيسية من قواتنا الموجودة على الأرض إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية ونباشر في تقليص أعداد القوات الأمريكية. وبناءً على التقدّم على الأرض، يدرس الرئيس توقيت إجراء تغيير من العمليات القتالية إلى مهمّة مشورة/ مساعدة كما يقيّم مستويات الاستمرار في تقديم المساندة العسكرية والمدنية.

يُحدِّد كانون الأول/ديسمبر 2010 موعداً لإجراء التقييم القادم لأنه يقع بعد عام من وصول القوات الأمريكية الإضافية البالغة 33,000 ألف جندي، المخصّصة في العام 2009 إلى أفغانستان. وهذا يتيح الوقت الكافي لتقدير مدى النجاح وإثبات المبدأ العملاني.

المبدأ

في كل منطقة تحميها القوات الأمريكية، يكون المبدأ والهدف المتّفق عليهما هما تسريع الانتقال إلى السلطات الأفغانية خلال 18 إلى 24 شهراً بدءاً من تموز/يوليو 2009، ثمّ تعديل المهمّة وتخفيض أعداد القوات الأمريكية في المنطقة نفسها.

في تموز/يوليو 2011، نقيّم مدى النجاح على مستوى البلاد ككلّ، كما يدرس الرئيس توقيت تغير المهمّة العسكرية.

بحلول تموز/يوليو 2011 تكون القوات الامريكية البالغة 68,000 جندي المنتشرة منذ العام 2009 قد أمضت هناك حوالى 24 شهراً في أقلّ تقدير، وفي بعض الاحيان اكثر من ذلك باعوام.

في ذلك الحين نتوقّع الشروع في نقل المسؤوليات الامنية الرئيسية من هذه القوات إلى قوات الأمن الوطني الافغانية وبداية تخفيض أعداد القوات الامريكية كي يصل مستواها إلى ما دون مستواها بعد التصاعد المتدرّج.

والفروقات الرئيسية بين الاسلوب في الخيار رقم ـ 2 والخيار رقم ـ 12 هي المهمّة الاضيق والجدول الزمني الاسرع والاقصر الذي سيُعتمد لإثبات التقدّم وتحويل المسؤولية.

المساهمات الدولية والأفغانية

يوفّر هذا المنهج، عملياً، للجنرال ماكريستال عدداً اكبر من القوات في وقت أبكر ممّا كان وارداً في خياره المقترَح.

في العام 2010، ينوي الجيش الافغاني تعزيز وحداته في العاصمة وفي المنطقتين الجنوبية والشرقية بـ 44 سَرِيّة مشاة يربو عدد أفرادها على 4,400 رجل.

أُسس التقييم

يرصد مجلس الأمن القومي التقدّم على أساس شهري.

الحكم الأفغاني:

- هل أحرز كرزاي تقدّماً بتنفيذ الاتفاق وإنجاز طلباتنا المحدّدة في رسالتنا الخاصة إليه؟ وخصوصاً هل أجرى تعيينات على أساس الاستحقاق في

الوزارات والولايات والمقاطعات ذات الأهمية بالنسبة لمهمّتنا؟

- هل أثبتنا أننا قادرون على مساعدة الأفغان في تعزيز الحكم الفعال على المستويات دون الوطنية على أساس خطة حملتنا المدنية/العسكرية بالرغم من قيود الحكومة الوطنية؟ وعلى وجه التخصيص، هل استطعنا نحن والأفغان أن نكوّن قدرات مدنية كافية لتشارك قواتنا العسكرية في مراحل السيطرة والبناء والتحويل؟ وهل إن هذه الموارد بدأت تعطي نتيجة؟
- هل بدأت الحكومة الأفغانية بتنفيذ برنامج فاعل لإعادة الدمج/إنهاء النزاع؟

باكستان:

- هل توجد أي مؤشرات على أنّنا بدأنا تحويل حسابات باكستان الاستراتيجية، وبالتالي، إنهاء دعمهم الفعلي والمستتر للمتطرّفين؟
- هل وافقت باكستان على طلبنا المحدّد للمساعدة ضدّ القاعدة وسائر تنظيمات المتطرّفين بما فيها طالبان الأفغانية وجماعة حقّاني؟

تطوّر قوات الأمن الوطني الأفغانية:

- هل إننا نستوفي مواعيد برنامجنا للتنمية المعجّلة لقوات الأمن الوطني الأفغانية مع تحسين النوعية؟ وهل إن برنامج تعزيز الجيش الوطني بـ 44 سَرِيّة في العام 2010 يسير وفق المخطّط؟
- هل وضعنا مع حكومة أفغانستان برنامجاً لنقل المسؤوليات الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية منطقةً منطقة؟

الدعم الدولي:

- هل قدّم الشركاء الدوليّون دعماً ملموساً للمهمة في أفغانستان؟ وبشكل خاصّ، هل حافظت دول الناتو على التزاماتها الحالية وهل عملت من أجل زيادة عدد القوات والمدرِّبين في العام 2010 (حوالى 5,000 عنصر) وهل سدّدت الأموال اللازمة لمختلف الصناديق الائتمانية؟ وهل ساهم الشركاء

الدوليون في توفير موارد مدنية إضافية كافية؟

- هل ثمّة نظير مدني للجنرال ماكريستال يمارس مهامه ويتولّى مسؤولية تنسيق جهود مساندة القوة الدولية للمساعدة الأمنية؟

من بين هذه المجالات الأربعة، المجال الذي يمكننا، بكل موضوعية، أن نتوقع تحقيق نجاح عظيم فيه خلال الأشهر القليلة القادمة هو بناء الدعم الدولي. وقد عمل كبار المسؤولين مع نظرائهم [في الدول الأخرى] لحشد الدعم الفوري (في لجتماع وزراء خارجية دول الناتو في 3 و4 كانون الأول/ديسمبر). كما تحدّث الرئيس مع برلسكوني، ومن المقرّر أن يتباحث مع كبار الزعماء، بمن فيهم براون وساركوزي وميركل، قبل إلقاء خطابه. ومن المقرَّر أن يتّخذ الزعماء قرارات بمساندة الرئيس في هذا الوقت العصيب، وهم الجهة الوحيدة القادرة على الدعوة للالتزام بتوفير قوات إضافية. ونتوقع، في أقلّ تقدير، صدور بيان سياسي مركّز في الاجتماع الوزاري لدعم قرار الرئيس.

التكاليف

تبلغ الكلفة الإجمالية لهذا الخيار في أفغانستان حوالى 113 بليون دولار سنوياً عند الإبقاء على حوالى 100,000 جندي في افغانستان. وتتضمّن عناصر الكلفة السنوية الرئيسية: 100 بليون دولار للعمليات العسكرية والصيانة، وما يصل إلى 8 بلايين دولار لقوات الأمن الوطني الأفغانية، و2.5 بليون دولار للعمليات والمساعدات المدنية.

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com